



جمهورية مصر العربية

# المحكمة الدستورية العليا

الجزء الثالث

الأحكام التي أصدرتها المحكمة

من يناير ١٩٨٤ حتى ديسمبر ١٩٨٦ م





جمهورية مصر العربية

# المحكمة الدستورية العليا

الجزء الثالث

الأحكام التي أصدرتها المحكمة

من يناير ١٩٨٤ حتى ديسمبر





# بسم الله الرحمن الرحيم

## تقديم

مضت ثمان سنوات على قيام المحكمة الدستورية العليا كهيئة قضائية مستقلة قائمة بذاتها افردتها الدستور بولاية الرقابة القضائية على دستورية التشريعات جميعها - الاصلية منها والفرعية - سواء التي تصدرها السلطة التشريعية أو التي تصدرها السلطة التنفيذية وفقا لاحكام الدستور . وذلك الى جانب اختصاصها الآخر الذي أسنده اليها قانونها كمحكمة تنازع .

والرقابة القضائية التي تتولاها هذه المحكمة قصد منها كماله السيادة والنسبوا لاحكام الدستور ، ذلك أنه يستحيل الاجتزاء بالرقابة السياسية أو الارتكان الى ادواتها المختلفة كعديل عن الرقابة القضائية التي تقوم عليها محكمة عليا تتركز فيها هذه الرقابة وتتفرد وحدها باعطاء القيود التي يفرضها الدستور ، وخصائص الحقوق المنصوص عليها فيه ، مفاهيم موحدة تستمد أسسها من مقاصد الدستور وأهدافه وتتحدد ضوابطها في اطار القيم الاجتماعية والاقتصادية والخلقية التي يتفياها ، ولتجعل من الصدارة التي يحتلها الدستور حقيقة واقعة ، لا مجرد حقيقة قانونية ، ليفرض الدستور دائما قواعد الامرة على كل سلطة .

واذ تباشر المحكمة رقابتها القضائية على ضوء احكام الدستور ، فان استخلاصها للقواعد الدستورية التي تفرغها في احكامها ، لا يتأتى بانتزاع هذه القواعد من واقعها ، ولا بعزلها عن الظروف المحيطة بها ، ولا باغفال دورها الواعي في اتجاه تثبيت دعائم الحق والعدالة الاجتماعية .

وربما كان من أدق المهام التي تنهض عليها هذه المحكمة وأكثرها خطرا ، تلك الموازنة التي ينبغي أن تتمثلها دائما ، وتجريها بين ما يتطلبه تحقيق الاستقرار للقواعد التي يقوم عليها الدستور من ناحية ، وضرورة تطوير هذه القواعد لاجابة التطور من ناحية أخرى .

كذلك فإنه حين تجدد المحكمة نطاق الحقوق والقيود الدستورية ، وأهدافها ، فإنها تباشر مهمتها هذه على ضوء نظرة كلية لاحكام الدستور

جميعها ، كى تستخلص منها مفهوما متجانسا يجعل هذه الاحكام نسيجا مترابلا لا تناقض بين اجزائه .

وهذه الوحدة العضوية التى تنظم احكام الدستور ، هى التى يستقيم بها التكامل فى بنيانه ، وهى التى يتحقق معها التوافق بين نصوصه وازالة ما قد يشوبها من غموض أو يظن فيها من تناقض .

يل ان تلك الوحدة العضوية هى التى تستهدفها المحكمة كلما كان الامر المطروح عليها متعلقا بتعارض يدعيه الطاعن بين النصوص القانونية المطعون عليها واحكام الدستور ، ذلك ان التحقق من انتفاء هذا التعارض أو قيامه لا يتم بالرجوع الى النصوص الدستورية المدعى بمخالفتها وحدها ، ولكن بالاحتكام الى احكام الدستور جميعها كى تثبت المحكمة من ان النصوص المطعون عليها لا تناقض ايا منها ، ليصبح قضاؤها برفض الدعوى الدستورية مطهرا لهذه النصوص من جميع الطاعن الدستورية العضوية بها ، أو التى يمكن ربطها بها .

وعلى امتداد اموام ثلاثة ، وهى الفترة التى تضمنها احكام هذه المجموعة ، قد قدر لهذه المحكمة أن تصدر فى الدعوى الدستورية التى تناولتها ، احكاما تكرس الشرعية الدستورية فى مختلف مجالاتها ، وتكمل انفاذ الاصول والقواعد التى تضمنها الدستور ، وتبلور القيم والمثل التى يستهدفها ، وتحصى دعائم النظام السياسى والاقتصادى للدولة ، مقيمة رقابتها على موازين دقيقة ، تثبيتا للحرية فى مظاهرها المتعددة وصورها المختلفة ، وتأمينا لحقوق المواطنين فى اكثر مجالاتها اهمية وحساسية ، وانطلاقا بالعمل الوطنى نحو افضل الظروف لتقسيه وازدهاره ، كل ذلك فى اطار الضوابط التى فرضتها المحكمة على نفسها حتى تظل الرقابة القضائية ملتزمة مجالها الطبيعى ، متوازنة فى اعتدال ، كى لا تكون مفرطة فى مداها أو قاصرة عن الاحاطة بموجباتها .

وتتفق هذه الضوابط من قاعدة كلية حاصلها ان المحكمة اذ تباشر مهنة قضائية فنية ذات طابع قانونى بحت لا يجوز أن تغفل لحسم مسألة دستورية مالم يكن تغفلها لازما للفصل فى النزاع الموضوعى المتصل بها .

وعلى مقتضى هذه القاعدة التى تقنها قانون المحكمة الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٦ وترتبطا عليها - لا تفصل المحكمة فى المسائل

الدستورية التى تطرح عليها ، الا من خلال خصومه قضائية تتوافر لراعتها فيها مصلحة شخصية مباشرة ، وتتصل بالحكمة اتصالا مطلبيا للاوضاع المنصوص عليها فى قانونها ، وكضرورة يحتمها الفصل فى نزاع موضوعى .

وفى جميع الاحوال ، لا يجوز ان تنال المحكمة من السلطة التقديرية للمشرع ، او تحد منها ، ولا ان تزن الدوافع الكليئة وراء النصوص القانونية التى اقراها ، او تناقش كيفية تطبيقها او ملائمة اصدارها .

ولقد استقر قضاء هذه المحكمة على تبني القاعدة التى تقضى بان كل قرينة ممكنة ينبغى ان تكون لصالح دستورية التشريع المطعون عليه ما لم تنقض هذه القرينة بدليل قطعى يكون بذاته نافيا - على وجه الجزم - لدستورية النص المطعون عليه . وان القضاء بعدم دستورية نص معين فى تشريع وابطال اثره لا يستتبع ابطال باقى نصوص هذا التشريع مالم تكن هذه النصوص مرتبطة بذلك الذى ابطله المحكمة ارتباطا لا يقبل التجزئة .

وتكشف هذه الضوابط الذاتية التى فرضتها المحكمة قيودا على حركتها فى مجال ممارستها لرقابتها القضائية ، عن ان لهذه الرقابة حدودا لا يجوز تجاوزها ، وانها لا تقتحم منطقة تباشر فيها السلطان التشريعية والتنفيذية اختصاصاتها التشريعية التقديرية ، ولا تستهدف مزاحمة ايها فى ولايتها الدستورية او الانتقاص منها ، وانما الامر فى هذه الرقابة برده الى القيود التى فرضتها الدستور والحقوق التى كفلها باعتبار ان هذه القيود وتلك الحقوق هى محل الرقابة القضائية ومناطها ، تلك الرقابة التى تباشرها هذه المحكمة امينة على مسئوليتها متفهمة لراميتها ، مقيدة بضوابطها ، مستجيبة لمطالباتها .

...

رئيس

المحكمة الدستورية العليا

المستشار

( محمد على بليغ )



# القسم الأول

الاحكام الصادرة في الدعاوى الدستورية



## جلسة ٧ يناير سنة ١٩٨٤ م

بإئاسة السيد المستشار الدكتور فتحى عبد المصبور  
وحضور السادة المستشارين : محيد على راغب بلوغ ومصطفى جميل مرسى وممدوح  
مصطفى حسن ومحمد عبد الخالق النصادى ومتر أمين عبد المجيد وروابع لطفى جمعة  
اعضاء  
وحضور السيد المستشار الدكتور محمد ابراهيم ابو المينين  
المؤلفين  
وحضور السيد / احمد على فضل الله  
أمين السر

### قاعدة رقم ( ١ )

#### القضية رقم ٣٥ لسنة ٢٠ القضية « دستورية »

١ - دعوى دستورية - قبولها - المصلحة فيها :  
يشترط لقبول الطعن بعدم الدستورية أن تتوافر للطاعن مصلحة شخصية  
مباشرة في طعنه .

١ - من المقرر - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه يشترط  
لقبول الطعن بعدم الدستورية أن تتوافر لدى الطاعن مصلحة  
شخصية مباشرة في طعنه . ومنأط هذه المصلحة ارتباطها  
بمصلحته في الدعوى الموضوعية التي أثير الدفيع بعدم  
الدستورية لإناسبتها والتي يؤثر الحكم فيه على الحكم فيها .

### الاجراءات

بتاريخ ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٨٠ أودع المدعى بصفته قلم كتاب  
المحكمة صحيفة الدعوى طالبا الحكم بعدم دستورية لائحة رقابة  
النقد الصادرة تنفيذا لقانون تنظيم التعامل بالنقد الاجنبى رقم  
٩٧ لسنة ١٩٧٦ - فيما نصت عليه من تجميد أرصدة الاجانب  
المقيمين بالخارج في حسابات وأسمائناة غير قابلة للتحويل لدى  
المصارف .

وقدتمت ادارة قضايا الحكومة ثلاث مذكرات طلبت فيها رفض  
الدعوى .

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها •

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة حيث التزمت هيئة المفوضين رأيها ، وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة اليوم •

### المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق ، وسماع الايضاحات والمداولة •

حيث أن الدعوى قد استوفت اوضاعها الشكلية •

وحيث أن الوقائع — على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الاوراق — تتحصل في أن السيدة « جانين بول جرابيديان » — وهى فرنسية مقيمة بالخارج — كانت قد أقامت الدعوى رقم ٤٧١٢ لسنة ١٩٧٨ مدنى كلى جنوب القاهرة ضد وزير الاقتصاد وآخرين طالبة الحكم بأحقيتها بأن تحتفظ بما يؤول اليها أو تملكه أو تحوزة من نقد مصرى أو اجنبى ، وفى القيام بأية عملية من عمليات النقد طبقا لاحكام القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم التعامل بالنقد الاجنبى ودون التقييد بالقيود الواردة فى المادتين ١١٥ ، ١١٦ ، من لائحته التنفيذية الصادرة بتاريخ ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٧٦ بقرار وزير الاقتصاد رقم ٣١٦ لسنة ١٩٧٦ • وبتاريخ ٨ فبراير سنة ١٩٧٩ قضت محكمة جنوب القاهرة الابتدائية برفض الدعوى ، قطعت المدعى • فى هذا الحكم بطريق الاستئناف الذى قيد برقم ١٧٢٥ لسنة ٩٩ ق استئناف القاهرة حيث تمسكت بعدم دستورية اللائحة التنفيذية المشار اليها • وبتاريخ ١٣ نوفمبر سنة ١٩٨٠ قضت المحكمة بوقف الدعوى ، وكلفت المستأنفة برفع الدعوى الدستورية ، فأقام المدعى بصفته مديرا مؤقتا لتركها — لوفااتها — الدعوى الماثلة طالبا الحكم بعدم دستورية هذه اللائحة فيما نصت



عليه من تجميد أرصدة الاجانب المقيمين بالخارج في حسابات رأسمالية غير قابلة للتحويل لدى المصارف .

وحيث أن المدعى بصفته نعى بعدم دستورية المادتين ١١٥ ، ١١٦ من اللائحة تنظيم التعامل بالنقد الاجنبى الصادرة بقرار وزير الاقتصاد رقم ٣١٦ لسنة ١٩٧٦ تأسيسا على أن تجميد هذين النامين لأرصدة الاجانب غير المقيمين في حسابات رأسمالية غير قابلة للتحويل لدى المصارف المعتمدة - بحيث لا يجوز لهذه البنوك أن تصرف من هذه الحسابات المفتوحة بأسماء أشخاص طبيعيين لصاحب الحساب أو لصالحه ما يجاوز الفى جنيه سنويا فيما عدا المصاريف الحكمية المستحقة على أصحاب تلك الحسابات - يعد امرا مخالفا للمواد ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٧ من الدستور ، كما أن ذلك يتناقض مع أحكام الاتفاقية المبرمة - بتاريخ ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٧٤ - بين حكومتى مصر وفرنسا بشأن التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات التى تساوى في المعاملة بين المواطنين والفرنسيين وينبغى احترامها وفقا للمادة ١٥١ من الدستور . فضلا عن أن ما فرضته المادتان ١١٥ ، ١١٦ المطعون فيهما من قيود يعد خروجا على مقتضى احكام القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم التعامل بالنقد الاجنبى الذى اطلق حرية حيازة جميع العملات المصرية والاجنبية .

وحيث أن المادة ١١٥ من اللائحة - المطعون فيها - تنص على أن « المبالغ المستحقة الدفع الى اجانب مقيمين في الخارج ولها صفة رأس المال ، ولا تجيز اللائحة أو القواعد المنفذة لها الافراج عن علة اجنبية لتحويلها ينبغى أن تدفع في حساب رأسمالى غير قابل للتحويل لدى احد المصارف المعتمدة ، ويعتبر الدفع بهذه الطريقة مبررا لزمة الدافع » . وتنص الفقرتان الاولى والثانية من المادة ١١٦ من ذات اللائحة - المطعون فيها - على أنه « يجوز للمصارف المعتمدة الصرف من الحسابات الرأسمالية غير القابلة

للتحويل بقيمة المصاريف الحكيمية المستحقة على اصحاب الحسابات .  
كما يجوز صرف مبالغ من الحسابات المشار اليها ، المفتوحة باسماء  
اشخاص طبيعيين لصاحب الحساب أو لصالحه وبما لا يجاوز اجماليه  
٢٠٠٠ جنيها لكل سنة ميلادية . »

وحيث أنه من المقرر — على ما جرى به قضاء هذه المحكمة —  
أنه يشترط لقبول الطعن بعدم الدستورية أن تتوافر لدى الطاعن  
مصلحة شخصية مباشرة في طعنه . ومناطق هذه المصلحة ارتباطها  
بمصلحته في الدعوى الموضوعية التي أثير الدفع بعدم  
الدستورية لمناسبتها والتي يؤثر الحكم فيه على الحكم فيها ،  
وإذ كان ما يستهدفه المدعى بصفته من دعواه الموضوعية هو  
الافراج عن ارصدة جانين بول جرابيديان في الحسابات الرأسمالية  
غير القابلة للتحويل — وهي تمثل ثمن بيع عقارات — وفقا للمادتين  
١١٥ ، ١١٦ من اللائحة محل الطعن ، والحصول على هذه الارصدة  
والقيام بأية عملية من عمليات النقد طبقا للقانون ، وكان الثابت من  
الاوراق أنه بناء على الخطابين المتبادلين بين حكومتى مصر وفرنسا  
بتاريخ ١١ يوليو سنة ١٩٨٢ وافقت السلطات المصرية على الافراج  
عن مبلغ ٣٨ مليون جنيها من ارصدة الحسابات الرأسمالية غير  
القابلة للتحويل المفتوحة لدى الينوك المصرية باسماء الفرنسيين غير  
المقيمين للحكومة الفرنسية وذلك لاستخدامها في تغطية الاحتياجات  
المالية اللازمة لاختلاف التمسلم للسفارة الفرنسية والتفصيلات  
الفرنسية في جمهورية مصر العربية ، على أن تقوم الحكومة الفرنسية  
بسداند القسيمة لارعايا الفرنسيين في الخارج ٥٠ وعلى الساس هذا  
الاتفاق المجلد (عسند رقم ٢٢ ملف الدعوى) تقدم المدعى بصفته  
والسيد « ليليان جانوش جرابيديان » — التي انحصر غيستها ارب  
شقيقتها « جانين بول جرابيديان » — الى البنك الاهلى المصرى  
بتاريخ ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٨٢ ٢٨٠٠ فوغمبر سنة ١٩٨٢ بطلب تحويل  
رصيد الحساب المتجمد الى السفارة الفرنسية ، وقد عم بالافضل

هذا التحويل بمبلغ ١٨٦٤٠ جنيها وهو يمثل كامل رصيد حساب المورثة جانين بول جرابيديان الرأسمالى الغير قابل للتحويل حسبما هو وارد فى خطابى البنك الاهلى المصرى المؤرخين ٢٩ ابريل ، ٣١ مايو سنة ١٩٨٣ ( المستندين رقمى ٢٦ ، ٣٢ ملف الدعوى ) .  
وذلك بعد أن اخرجت مأمورية ضرائب تركات القاهرة عن الارصدة المتجمدة مع التحفظ على مبلغ ٢٥٤٩١٢٤ جنية تحت تسوية ضريبة التركات ورسم الايلولة على تركة « جانين بول جرابيديان » .

لما كان ذلك ، فان هدف المدعى بصفته من طلباته فى الدعوى الموضوعية يكون قد تحقق ، وبالتالي تكون مصلحته فى الفصل فى الدعوى الدستورية — الماثلة — منتفية ، مما يتعين معه الحكم بعدم قبوله الدعوى .

### لهذه الاسباب .

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى وبمصادرة الكفالة والزمت المدعى بصفته المصروفات ومبلغ ثلاثين جنيها مقابل اتعاب المحاماة .

## جلسة ٢١ يناير سنة ١٩٨٤ م

المؤلفة برياسة السيد المستشار الدكتور فتحى عبد الصبور  
وحضور المادة المستشارين محمد على راغب وبلغ ومصطفى جميل ومرسى وممدوح  
مصطفى حسن ومحمد عبد الخالق النادى ومتر أمين عبد المجيد وفوزى أسعد  
أعضاء  
مقرن  
وحضور السيد المستشار الدكتور محمد ابراهيم أبو العنين  
المفوض  
وحضور السيد / احمد على فضل الله  
أمين السر

### قاعدة رقم ( ٢ )

#### المقضية رقم ٢٢ لسنة ١ القضائية « دستورية » ( ١ لسنة ١٠ ق - ع )

١ - المحكمة العليا - طريق رفع الدعوى الدستورية امامها - قبول الدعوى .  
اتصال المحكمة العليا بالدعوى الدستورية يكون بابداء الدفع بعدم  
الدستورية امام محكمة الموضوع ، فاذا تبينت جدية الدفع حددت ميعادا لرفع  
الدعوى امام المحكمة العليا فاذا لم تراخ هذه الاوضاع كانت الدعوى  
الدستورية غير مقبولة .

٢ - دعوى دستورية - قبولها - المصلحة فيها \*  
يشترط لقبول الطعن بعدم دستورية النص التشريعى ان تتوافر مصلحة  
شخصية مباشرة للطاعن من طعنائه .

١ - مفاد المادة الرابعة من قانون المحكمة العليا الصادر بالقانون  
رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ والمادة الاولى من قانون الاجراءات  
والرسوم امامها الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٠ -  
اللتين رفعت الدعوى فى ظلها - ان اتصال المحكمة العليا  
بالدعوى الدستورية يكون بابداء الدفع بعدم الدستورية امام  
محكمة الموضوع بحيث اذا تبينت المحكمة جدية الدفع حددت  
ميعادا لرفع الدعوى امام المحكمة العليا ، فاذا لم تراخ هذه  
الاورضاع المقررة قانونا لرفع الدعوى الدستورية كانت الدعوى  
غير مقبولة . ولا كانت محكمة الموضوع قد قصرت نطاق  
الدفع بعدم الدستورية المبدى من المدعى على المادة الاولى

من القرار بقانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٥ والمادة الرابعة من القرار بقانون رقم ١٥١ سنة ١٩٦٤ ورأت في هذا النطاق جدية الدفع دون باقى نصوصهما التشريعية وقرار رئيس الاتحاد الاشتراكي العربى رقم ٤ لسنة ١٩٧٥ المطعون فيها ، ومن ثم تكون الدعوى الحالية غير مقبولة بالنسبة لاعداء المادة الاولى من القرار بقانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٥ والمادة الرابعة من القرار بقانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٦٤ .

٢ - من المقرر - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه يشترط لقبول الطعن بعدم دستورية النص التشريعى أن تتوافر مصلحة شخصية مباشرة للطاعن من طعنه ومناطق هذه المصلحة ارتباطه بمصلحته فى دعوى الموضوع التى اثير الدفع بعدم الدستورية بمناسبتها .

### الاجراءات

بتاريخ ٤ مارس سنة ١٩٧٩ أودع المدعى صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالبا الحكم بعدم دستورية قرارى رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٥ بشأن تنظيم الصحافة والقانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٦٤ بشأن المؤسسات الصحفية وقرار رئيس الاتحاد الاشتراكي العربى رقم ٤ لسنة ١٩٧٥ بإنشاء المجلس الاعلى للصحافة .

وقد تمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت فيها رفض الدعوى .

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها .

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

## المقدمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاحات والمداولة ،  
حيث أن الدعوى استوفت أوضاعها الشكلية .

وحيث أن الوقائع — على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر  
الأوراق — تتحصل في أن المدعى كان قد تقدم الى مدير ادارة  
المطبوعات بالهيئة العامة للاستعلامات — المدعى عليه الاول —  
بتاريخ ٣ ديسمبر سنة ١٩٧٤ بطلب التصريح له باصدار صحيفة  
يومية باسم « لا » فأجيب بتاريخ ٥ ديسمبر سنة ١٩٧٤ بضرورة  
حصوله ابتداء على موافقة اللجنة التنفيذية للاتحاد الاشتراكي  
العربي ثم استيقاء باقى الاجراءات من ادارة المطبوعات بالهيئة  
العامة للاستعلامات ، فأعاد المدعى طلبه من المدعى عليه الاول بتاريخ  
٨ ديسمبر سنة ١٩٧٤ بالتجاوز عن اشتراط الحصول على موافقة  
اللجنة التنفيذية للاتحاد الاشتراكي ولگته تلقى بتاريخ ٢٩ ديسمبر  
سنة ١٩٧٤ خطابا من المدعى عليه الاول يؤكد فيه أنه من غير الممكن  
التصريح له باصدار الصحيفة المشار اليها الا بعد حصوله على  
الموافقة سالفة الذكر تنفيذا للقرار بقانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٠ ،  
وأن رأى المدعى في خطاب المدعى عليه الاول المؤرخ في ٢٩ ديسمبر  
١٩٧٤ أنه يتضمن قرارا اذانيا فقد اقام الدعوى رقم ٥٨ لسنة  
٢٨ قضائية امام محكمة القضاء الادارى طالبا الغاء حيثك تمسك  
بصحيفة داعواه وبمقترة دفاعه بعدم دستورية القرار بقانون رقم  
١٥٦ لسنة ١٩٦٠ بتنظيم الصحافة والقرار بقانون رقم ١٥١ لسنة  
١٩٦٤ بشأن المؤسسات الصحفية وقرار رئيس الاتحاد الاشتراكي  
العربي رقم ٤ لسنة ١٩٧٥ بانشاء المجلس الاعلى للصحافة . وبتاريخ  
١٢ ديسمبر سنة ١٩٧٨ قضت محكمة القضاء الادارى بوقف الدعوى  
حتى يرفع المدعى الدعوى بعدم دستورية المادة الاولى من القرار  
بقانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٠ والمادة الرابعة من القرار بقانون رقم

١٥١ لسنة ١٩٦٤ وأمهلتها ثلاثة أشهر لرفع الدعوى الدستورية فأقام الدعوى المائلة بطلب الحكم بعدم دستورية قرارى رئيس الجمهورية بالقانونين المشار اليهما وقرار رئيس الاتحاد الاثتراكى العربى رقم ٤ لسنة ١٩٧٥ •

وحيث أن مفاد المادة الرابعة من قانون المحكمة العليا الصادر بالقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ والمادة الاولى من قانون الاجراءات والرسوم أمامها الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٠ — اللتين رفعت الدعوى فى ظلها — أن اتصال المحكمة العليا بالدعوى الدستورية يكون بابداء الدفع بعدم الدستورية أمام محكمة الموضوع بحيث اذا تبينت المحكمة جدية الدفع حددت ميعادا لرفع الدعوى أمام المحكمة العليا ، فاذا لم تراعى هذه الاوضاع المقررة قانونا لرفع الدعوى الدستورية كانت الدعوى غير مقبولة • ولما كانت محكمة الموضوع قد قصرت نطاق الدفع بعدم الدستورية المبدى من المدعى على المادة الاولى من القرار بقانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٠ والمادة الرابعة من القرار بقانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٦٤ ورأت فى هذا النطاق جدية الدفع دون باقى نصوصهما التشريعية وقرار رئيس الاتحاد الاثتراكى العربى رقم ٤ لسنة ١٩٧٥ المطعون فيها ، ومن ثم تكون الدعوى الحالية غير مقبولة بالنسبة لما عدا المادة الاولى من القرار بقانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٠ والمادة الرابعة من القرار بقانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٦٤ •

وحيث أن المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٠ بتنظيم الصحافة تنص فى فقرتها الاولى على أنه « لا يجوز اصدار الصحف الا بترخيص من الاتحاد القومى » ثم نصت المادة الرابعة من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٦٤ فى فقرتها الثانية على أن « تحل اللجنة التنفيذية للاتحاد الاثتراكى العربى محل الاتحاد القومى فى كل ما يتعلق ( ٢ م — المحكمة الدستورية )

بالاختصاصات المخولة له طبقا لاحكام القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٠ : يقيد نعى المدعى على هذين النصين بمخالفة الدستور لصدورهما من رئيس الجمهورية في غير الاحوال والظروف الاستثنائية التى يجوز فيها اصدار قرارات بقوانين ولعدم عرضهما على السلطة التشريعية ومخالفتها للمادتين ٤٧ ، ٤٨ من دستور سنة ١٩٧١ لمصادرتهما حقوق المواطنين وحرياتهم الاساسية في التعبير عن آرائهم .

وحيث أن المادة ٢٠٩ من الدستور بعد تعديله الذى تم بتاريخ ٢٢ مايو سنة ١٩٨٠ - نصت على أن « حرية الصحافة ومليكتها للأشخاص الاعتبارية العامة والخاصة وللأحزاب السياسية مكفولة طبقا للقانون ، وتخضع الصحف فى مليكتها وتمويلها والأموال المملوكة لها لرقابة الشعب على الوجه المبين بالدستور والقانون » واذ صدر القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ بشأن سلطة الصحافة قصر فى المادتين ١٣ ، ١٩ منه الحق فى اصدار الصحف ومليكتها على الأحزاب السياسية والأشخاص الاعتبارية العامة والخاصة واشترط بالنسبة للمليكة الصحف التى تصدرها الأشخاص الاعتبارية الخاصة فيما عدا الأحزاب السياسية والنقابات والاتحادات أن تتخذ شكل تعاونيات وشركات مساهمة وذلك بالقيود والأوضاع التى حددتها المادة ١٩ سالفة الذكر ، كما نظم هذا القانون إجراءات تقديم طلب اصدار الصحف فأوجب فى الفقرة الأولى من المادة ١٤ منه على كل من يريد اصدار صحيفة جديدة أن يقدم أخطارا كتابيا للمجلس الأعلى للصحافة موقعا عليه من الممثل القانوني للصحيفة مشتملا على اسم ولقب وجنسية ومحل إقامة صاحب الصحيفة واسمها واللغة التى تنشر بها وطريقة إصدارها وعنوانها واسم رئيس التحرير وعنوان المطبعة التى تطبع فيها الصحيفة ، كما نص فى المادة ١٥ من ذات القانون على أن « يصدر المجلس الأعلى للصحافة قراره فى شأن الأخطار المقدم اليه لإصدار الصحيفة خلال مدة



لا تجاوز اربعين يوما من تاريخ تقديمه اليه ويعتبر عدم اصدار القرار في خلال المدة سالفة البيان بمثابة عدم اعتراض من المجلس الاعلى للصحافة على الاصدار . وفي حالة صدور قرار برفض اصدار الصحيفة يجوز لذوى الشأن الطعن فيه أمام محكمة القيم بصحيفة تودع قلم كتاب هذه المحكمة خلال ثلاثين يوما من تاريخ الاخطار بالرفض « ثم نصت المادة ١٨ من القانون المذكور على حظر اصدار الصحف او الاشتراك في اصدارها او ملكيتها بأية صورة من الصور على الاشخاص المنوعين من مزاوله الحقوق السياسية ومن تشكيل الاحزاب السياسية او الاشتراك فيها وكذلك الذين ينادون بمبادئ تنطوي على انكار للشرائع السماوية والمحكوم عليهم من محكمة القيم . ويقوم بالاشراف على هذه الاجراءات وتطبيقها المجلس الاعلى للصحافة الذى اسندت اليه المادة ٢١١ من الدستور مهمة القيام على شئون الصحافة على النحو المبين بالدستور والقانون ، ثم نصت المادة ٥٥ من القانون ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ المشار اليه على الغاء كل نص يخالف احكامه .

وحيث أن مؤدى هذه النصوص أن المشرع فى القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ اذ أعاد تنظيم الصحافة واجراءات اصدار الصحف وملكيتها على ما سلف بيانه يكون قد ألغى نص المادة الاولى من القرار بقانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٠ والمادة الرابعة من القرار بقانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٦٤ المطعون فيهما ورسم اجراءات جديدة لاصدار الصحف ، كما وضع قاعدة موضوعية - استنادا الى المادة ٢٠٩ من الدستور - مؤداها حظر اصدار الصحف وتملكها على الافراد وقصر هذا الحق على الاشخاص الاعتبارية العامة والخاصة والاحزاب السياسية ، غير أن المشرع فى ذات القانون نظم الاوضاع السابقة على نفاذه بأحكام انتقالية فنص فى المادة ٤٩ منه على أن « الصحف القائمة حاليا التى تصدر عن افراد تظل مملوكة ملكية خاصة لاصحابها وتستمر فى مباشرة نشاطها حتى وفاتهم » ، ثم

نصت المادة ٥١ من القانون على أن « يوقف صدور الصحف التى لم يرخص باصدارها » .

وحيث أنه من المقرر - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه يشترط لقبول الطعن بعدم دستورية النص التشريعى أن تتوافر مصلحة شخصية مباشرة للطاعن من طعنه ومناط هذه المصلحة ارتباطه بمصلحته فى دعوى الموضوع التى أثير الدفع بعدم الدستورية بمناسبتها ، واذ كان ما يستهدفه المدعى من دعواه الموضوعية هو إلغاء القرار الإدارى الصادر من الهيئة العامة للاستعلامات بعدم امكان حصول المدعى على ترخيص باصدار صحيفة باسم « لا » الا بموافقة اللجنة التنفيذية للاتحاد الاشتراكى العربى وذلك توصلا للسير فى اجراءات اصدار الصحيفة المشار اليها وكانت الاجراءات الجديدة التى رسمها القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ لاصدار الصحف - على ما سلف بيانه - واجبة التطبيق فور نفاذه فى ١٤ أكتوبر سنة ١٩٨٠ ، لما كان ذلك وكان من مقتضى نص المادة ٥١ من ذلك القانون - وقف اجراءات اصدار الصحف التى لم يرخص باصدارها قبل نفاذه بالنسبة للأفراد ، بعد أن حظرت المادة ٢٠٩ من الدستور والمادتان ١٣ ، ١٩ من القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ عليهم اصدار وتملك الصحف اذ لم تجز هذه النصوص ذلك الا للأشخاص الاعتبارية العامة والخاصة والاحزاب السياسية ، فان المدعى لم تعد له مصلحة فى الفصل فى الدعوى الدستورية بعد إلغاء المادتين المطعون فيهما بما رسمه القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ بشأن سلطة الصحافة من اجراءات جديدة فى الاصدار وبما نظم به الاوضاع الانتقالية السابقة على نفاذه من وقف اجراءات الاصدار بالنسبة للصحف التى لم يرخص باصدارها من قبل على ما سلف بيانه ، ومن ثم تكون الخصومة فى الدعوى الماثلة قد أصبحت غير ذات موضوع الامر الذى يتعين منه الحكم باعتبارها منتهية بالنسبة للمادة الاولى من

القرار بقانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٠ والمادة الرابعة من القرار  
بقانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٦٤ •

وحيث أنه بالنسبة الى مصروفات الدعوى فان المحكمة ترى  
في الغاء المادتين المطعون فيهما بالقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠  
بشأن سلطة الصحافة الذى أعاد تنظيم أحكام وإجراءات إصدار  
الصحف وتملكها حسبما تقدم ذكره وذلك بعد أن أقام المدعى في  
دعواه الماثلة ، ما يبرر عدم إلزامه بمصروفاتها •

### **لهذه الاسباب**

حكمت المحكمة :

أولاً : باعتبار الخصومة منتهية بالنسبة الى الطعن بعدم دستورية  
المادة الاولى من القرار بقانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٠ والمادة  
الرابعة من القرار بقانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٦٤ وعدم قبول  
الدعوى فيما عدا ذلك •

ثانياً بالزام الحكومة بمصروفات الدعوى ومبلغ ثلاثين جنيهاً مقابل  
أتعاب المحاماه •

## جلسة ٢١ يناير سنة ١٩٨٤ م

المؤلفة برئاسة السيد المستشار الدكتور فتحى عبد الصبور  
وحضور السادة المستشارين : محمد على راغب بليغ ومحطفى جميل مرمى  
وممدوح مصطفى حسن ومتر أمين عبد المجيد ومحمد كمال محفوظ وفريد برهم  
نور  
اعضاء  
وحضور السيد المستشار الدكتور محمد ابراهيم أبو العنين  
المؤوض  
وحضور السيد / أحمد على فضل الله  
أمين السر

### قاعدة رقم ( ٢ )

#### القضية رقم ٨ لسنة { القضائية } « دستورية »

١ - دعوى دستورية - أعمال السيادة - اختصاص . المحكمة الدستورية العليا  
استبعاد أعمال السيادة من ولاية القضاء الدستوري يأتي تحقيقا للاماتارات  
السياسية التي تقتضى النأى بها عن نطال الرقابة القضائية وذلك لدواعى  
الحفاظة على كيان الدولة فى الداخل والخارج عن سيطرتها فى الخارج ورعاية  
مصلحتها العليا .  
٢ - أعمال السيادة - ماهيتها .

أعمال السيادة هى التي تصدر عن السياسة العليا للدولة بما لها من سلطة  
عليا وسيادة فى الداخل والخارج مستندة تحقيق مصلحة الجماعة السياسية  
كلها مع احترام الحقوق التي كفلها الدستور ، وتنظيم علاقاتها الخارجية  
بينها وبين الدول الاخرى وتأمين سلامتها فى الداخل والدفاع عن اقليمها من  
الاعتداء الخارجى .

١ - الرقابة القضائية على دستورية القوانين تجد أساسا لها -  
كأصل عام - فى مبدأ الشرعية وسيادة القانون الذى أرساه  
الدستور ، غير أنه يرد على هذا الأصل ما استقر عليه القضاء  
والفقه من استبعاد « أعمال السيادة » من مجال الرقابة  
القضائية على أساس أن طبيعتها تأبى أن تكون محلا لدعوى  
قضائية ، وإذا كانت نظرية أعمال السيادة فى أصلها الفرنسى  
قضائية النشأة ولدت فى ساحة القضاء الادارى وتطورت به  
تواعدا ، الا أنها فى مصر ذات أساس تشريعى يرجع الى بداية  
التنظيم القضائى الحديث الذى أقرها بنصوص صريحة فى صلب

التشريعات المتعاقبة المنظمة للمحاكم ومجلس الدولة وآخرها ما ورد في قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ وقانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ اللذين استبعدا أعمال السيادة من ولاية القضاء العادى والقضاء الادارى على السواء \* واستبعاد أعمال السيادة من ولاية القضاء انما يأتى تحقيقا للاعتبارات السياسية التى تقتضى — بسبب طبيعة هذه الاعمال واتصالها بنظام الدولة السياسى اتصالا وثيقا أو بسيادتها فى الداخل والخارج — النأى بها عن نطاق الرقابة القضائية ، وذلك لدواعى الحفاظ على كيان الدولة فى الداخل والزود عن سيادتها فى الخارج ورعاية مصالحها العليا ، وقد وجدت هذه الاعتبارات صدى لدى القضاء الدستورى فى الدول التى أخذت بنظام الرقابة القضائية على دستورية القوانين وبخاصة فى المسائل السياسية التى تعد المجال الحيوى والطبيعى لنظرية أعمال السيادة واستبعادها من نطاق هذه الرقابة •

٢ — العبرة فى التكييف القانونى لما يعتبر من أعمال السيادة وما لا يعتبر منها هى بطبيعة هذه الاعمال ذاتها ، التى يجمعها اطار عام هى أنها تصدر عن السياسة العليا للدولة بما لها من سلطة عليا وسيادة فى الداخل والخارج مستهدفة لتحقيق مصلحة الجماعة السياسية كلها مع احترام الحقوق التى كفلها الدستور وتنظيم علاقاتها الخارجية بينها وبين الدول الاخرى وتأمين سلامتها فى الداخل والدفاع عن اقليمها من الاعتداء الخارجى والمرد فى ذلك الى السلطة التقديرية للقضاء وحده •

### الاجراءات

بتاريخ ١١ مارس سنة ١٩٨٢ ورد الى قلم كتاب المحكمة ملف الدعوى رقم ٣٧٦٣ لسنة ١٩٧٧ مدنى كلى جنوب القاهرة بعد أن

قضت محكمة جنوب القاهرة فيها بتاريخ ٧ فبراير سنة ١٩٨٢ بوقف الدعوى واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل في مدى دستورية المادتين الثالثة والخامسة من اتفاقية تنظيم اقامة الجيوش العربية في البلد الذى تقضى الضرورات العسكرية بانتقالها اليه .

وقدمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت فيها رفض الدعوى . وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها . ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة ، حيث التزمت هيئة المفوضين رأيها ، وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاحات والمداولة .

حيث أن الوقائع — على ما يبين من قرار الاحالة وسائر الاوراق — تتحصل في أن المدعين كانوا قد أقاموا الدعوى رقم ٣٧٦٣ لسنة ١٩٧٧ مدنى كلى جنوب القاهرة طالبين الحكم بالزام المدعى عليه الاول والمدعى عليه الثانى -- وزير الحربية -- بصفته متضامنين بأن يؤدى لهم مبلغ عشرين ألف جنيه تعويضا لهم عن الاضرار المادية الادبية التى لحقتهم من جراء وفاة مورثهم المرحوم على المغربى تأسيسا على ثبوت خطأ المدعى عليه الاول — وهو جندى جزائرى الجنسية — أثناء قيادته سيارة تابعة لجيش الجزائر بدائرة قسم الجمالية بتاريخ ١٦ يونيه سنة ١٩٧٥ حين صدم مورثهم بهذه السيارة ، وعلى أنه تابع للمدعى عليه الثانى بصفته ، واذ كانت المادة الخامسة من اتفاقية تنظيم اقامة الجيوش العربية في البلد الذى تقضى الضرورات العسكرية بانتقالها اليه التى وافق عليها مجلس

الدفاع المشترك في جامعة الدول العربية في ١١ سبتمبر سنة ١٩٦٥  
تتخى بخصوع أعضاء القوات الحليفة أصلا للولاية المطلقة لقضائهم  
الوطني بالنسبة للجرائم التي يرتكبونها على إقليم الدولة المضيفة  
ويخدم خضوعهم لولاية القضاء المدني أولوية اجراءات أخرى في  
هذه الدولة ، وبأن تختص بالفصل في المنازعات التي تنشأ بينهم  
وبين الغير حول الالتزامات التعاقدية أو حول الأضرار التي تلحق  
بالأشخاص أو الأموال — بصفة عامة — هيئة يشكلها الأمين العام  
لجامعة الدول العربية ، فقد تراءى لمحكمة جنوب القاهرة أن هذه  
الاتفاقية قد حجبت القضاء المصري عن نظر كافة المنازعات التي  
تنشأ بين القوات الحليفة وبين المواطنين المصريين ، وحرمتهم من  
التقاضي والالتجاء الى القاضي الطبيعي بالمخالفة للمادة ٦٨ من  
الدستور . ومن ثم ، أحالت الدعوى بتاريخ ٧ فبراير سنة ١٩٨٢  
الى هذه المحكمة للفصل في دستورية المادتين الثالثة والخامسة من  
الاتفاقية المذكورة باعتبار أن ذلك لازم للفصل في الدعوى الموضوعية .

وحيث أن الرقابة القضائية على دستورية القوانين تجسد  
أساسا لها — كأصل عام — في مبدأ الشرعية وسيادة القانون  
الذي أرساه الدستور ، غير أنه يرد على هذا الأصل ما استقر عليه  
القضاء والفقهاء من استبعاد « أعمال السيادة » من مجال الرقابة  
القضائية على أساس أن طبيعتها تأبى أن تكون محلا لدعوى قضائية ،  
واذا كانت نظرية أعمال السيادة في أصلها الفرنسي قضائية النشأة  
ولدت في ساحة القضاء الإداري وتطورت به قواعدها ، الا أنها في  
مصر ذات أساس تشريعي يرجع الى بداية التنظيم القضائي الحديث  
الذي أقرها بنصوص صريحة في صلب التشريعات المتعاقبة المنظمة  
للمحاكم ومجلس الدولة وآخرها ما ورد في قانون السلطة القضائية  
الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ وقانون مجلس الدولة الصادر  
بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ اللذين استبعدا أعمال السيادة من ولاية  
القضاء العادي والقضاء الإداري على السواء . واستبعاد أعمال

السيادة من ولاية القضاء انما يأتى تحقيقا للاعتبارات السياسية التى تقتضى - بسبب طبيعة هذه الاعمال واتصالها بنظام الدولة السياسى اتصالا وثيقا أو بسيادتها فى الداخل والخارج - النأى بها عن نطاق الرقابة القضائية ، وذلك لدواعى الحفاظ على كيان الدولة فى الداخل والزود عن سيادتها فى الخارج ورعاية مصالحها العليا ، وقد وجدت هذه الاعتبارات صدى لدى القضاء الدستورى فى الدول التى أخذت بنظام الرقابة القضائية على دستورية القوانين وبخاصة فى المسائل السياسية التى تعد المجال الحيوى والطبيعى لنظرية أعمال السيادة واستبعادها من نطاق هذه الرقابة .

وحيث أن العبارة فى التكييف القانونى لا يعتبر من أعمال السيادة وما لا يعتبر منها هى بطبيعة هذه الاعمال ذاتها ، التى يجمعها اطار عام هى أنها تصدر عن السياسة العليا للدولة بما لها من سلطة عليا وسيادة فى الداخل والخارج مستهدفة تحقيق مصلحة الجماعة السياسية كلها مع احترام الحقوق التى كفلها الدستور وتنظيم علاقاتها الخارجية بينها وبين الدول الاخرى وتأمين سلامتها فى الداخل والدفاع عن اقليمها من الاعتداء الخارجى والمرد فى ذلك الى السلطة التقديرية للقضاء وحده .

وحيث أن البين من الاتفاقية المطعون فيها أنها أبرمت - كما يبين من ديباجة اصدارها - استنادا الى قرار مجلس ملوك ورؤساء دول الجامعة العربية فى دورته الاولى سنة ١٩٦٤ بإنشاء قيادة عربية موحدة لجيوش الدول العربية ، والى القرار رقم ٢ من قرارات مجلس الدفاع المشترك فى دور انعقاده الاعتيادى سنة ١٩٦٥ فى شأن تحركات القوات من بلد عربى الى بلد عربى آخر ، ووافق عليها مجلس الدفاع المشترك بجلسته المنعقدة بتاريخ ١١ سبتمبر سنة ١٩٦٥ ، وقد أوضحت الاتفاقية فى مادتها الثانية أن لقوات القيادة الموحدة الاهلية القانونية من حيث التعاقد والتملك والتقاضى ، كما



قضت في مادتها الثالثة باعفاء أعضاء القيادة الموحدة من اجراءات السفر والتأشير والتفتيش والرقابة في الدخول والخروج من اقليم الدولة المضيفة وقيود الاقامة والتسجيل وبتزويد أعضاء القيادة بأوامر التحركات الجماعية والفردية الصادرة اليهم من القيادة العربية الموحدة أو من القائد الموفد أو السلطة العسكرية المختصة ، وجعلت المادة الخامسة الاختصاص بمحاكمة أعضاء هذه القوات عن الجرائم التي يرتكبونها على اقليم الدولة المضيفة لقضائهم الجنائي الوطني وذلك فيما عدا الجرائم التي ترتكب ضد أمن الدولة المضيفة، كما أعفت هذه القوات من ولاية القضاء المدني في الدولة المضيفة وأسندت الاختصاص بنظر المنازعات التي تنشأ بين أعضاء هذه القوات وبين الغير حول الالتزامات العقدية أو حول الاضرار اللاحقة بالاشخاص أو بالاموال لهيئة يشكلها الامين العام لجامعة الدول العربية من ثلاثة أعضاء يعين الامين العام للجامعة أحدهم وتعين الدولة المضيفة الثاني ويعين قائد القوات العضو الثالث ، وعُفيت في مادتها السادسة ببيان أن الضمانات الواردة بالمادة السابقة انما تقررت لصالح ممارسة قوات القيادة الموحدة لمهمتها الرسمية ولصالح جامعة الدول العربية ، وليس للصالح الشخصي لاعضاء القوات . وتضمنت باقى مواد الاتفاقية تحديد واجبات الدولة المضيفة ، والمناطق اللازمة للقيادة وللمعسكرات وغيرها من المواقع لايواء القوات ، والمزايا والحصانات التي تتمتع بها هذه القوات ، كما نظمت وسيلة تسوية أى خلاف ينشأ من جراء تفسير أو تطبيق أحكام هذه الاتفاقية .

لما كان ذلك ، وكلفت هذه الاتفاقية قد أبرمت - في اطار جامعة الدول العربية - تنظيما لاوزاع الدفاع المشترك بين هذه الدول وذلك بعد انشاء قيادة عربية موحدة لقواتها العسكرية وما يقتضيه ذلك من تنظيم اهمية هذه القوات في البلد الذى تقضى الضرورات العسكرية بانتقالها اليه ، واذا وافقت مصر على هذه الاتفاقية بهدف

الحفاظ على كيان الدولة واستجابة لمقتضيات سلامتها وأمنها الخارجى،  
فهى تحد من المسائل المتصلة بعلاقاتها الدولية وتقتضيها السياسة  
العليا للبلاد وتندرج ضمن أعمال السيادة التى ينبغى أن تنحصر عنها  
الرقابة القضائية الدستورية ، ومن ثم • يتعين لذلك الحكم بعدم  
اختصاص هذه المحكمة بنظر الدعوى •

### لهذه الاسباب

حكمت المحكمة بعدم اختصاصها بنظر الدعوى •

## جلسة ١٨ فبراير سنة ١٩٨٤ م

المؤلفة برئاسة السيد المستشار الدكتور فتحى عبد الصبور  
وحضور السادة المستشارين : محمد على راغب بليغ ومصلحى جليل مرسى وممدوح  
مصلحى حسن ومحمد عبد الخالق النلاى ومنير أمين عبد المجيد ورابح لطفى جمعه  
أعضاء  
وحضور السيد المستشار الدكتور محمد ابراهيم أبو العينين  
مجلس  
وحضور السيد احمد على فضل الله  
أمين السر

### قاعدة رقم ( ٤ )

#### القضية رقم ٩٣ لسنة ٤ القضائية « دستورية »

١ - تشريع - مجاله - ملامات التشريع - السلطة التقديرية للشرع .  
مجالات التشريع الذى تمارسه السلطة التشريعية تمتد الى جميع الموضوعات ،  
كما ان ملامات التشريع من اخص مظاهر السلطة التقديرية للشرع العادى  
ما لم يقيد الدستور بحدود وضوابط معينة .

١ - مجالات التشريع الذى تمارسه سلطة التشريع انما تمتد  
الى جميع الموضوعات كما أن ملامات التشريع هى من اخص  
مظاهر السلطة التقديرية للمشرع العادى ما لم يقيد الدستور  
بحدود وضوابط يتعين على التشريع التزامها والا عد مخالفا  
للدستور ومن ثم يكون من حق المشرع العادى أن يستقل  
بوضع القواعد القانونية التى يراها محققة للمصلحة العامة  
متى كان فى ذلك ملتزما بأحكام الدستور وقواعده .

### الاجراءات

بتاريخ ١٤ يونية ١٩٨٢ أودع المدعيان صحيفة هذه الدعوى  
قلم كتاب المحكمة طالبين الحكم بعدم دستورية الفقرتين الاولى  
والثانية من المادة الثالثة من القرار رقم ١ لسنة ١٩٥٣ المعدلة بالقرار  
رقم ١ لسنة ١٩٩٣ الصادر من مجلس ادارة الهيئة العامة للإصلاح  
الزراعى باصدار تفسير تشريعى لبعض أحكام المرسوم بقانون رقم  
١٧٨ لسنة ١٩٥٢ .

وقد تمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت فيها رفض الدعوى •

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها •

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة اليوم •

### المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاحات والمداولة •

حيث أن الدعوى استوفت أوضاعها القانونية •

وحيث أن الوقائع — على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الاوراق — تتحصل في أن المدعين كانوا قد تقدموا باقرار ملكيتهما الى الهيئة العامة للإصلاح الزراعي تطبيقاً لاحكام قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ الذي حدد ملكية الفرد للأراضي الزراعية وما في حكمها من الأراضي البور والصحراوية بخمسين غدانا على الأكثر وأدرجا في هذا الاقرار مساحة من الأرض ذهبا الى أنها من أراضي البناء مما دعاها الى رفع الاعتراض رقم ٨٣٣ لسنة ١٩٧٦ على قرار الاستيلاء على هذه المساحة أمام اللجنة القضائية للإصلاح الزراعي • واذا ردت الهيئة العامة للإصلاح الزراعي هذا الاعتراض بأن المادة الثالثة من التفسير التشريعي رقم ١ لسنة ١٩٥٣ المعدلة بالتفسير التشريعي رقم ٤ لسنة ١٩٥٣ وبالتفسير التشريعي رقم ١ لسنة ١٩٦٣ قد حددت الشروط الواجب توافرها في الأراضي كى تعد من أراضي البناء وبأن هذه الشروط لا تتوافر في حالة الأراضي محل الاعتراض سالف الذكر ، فقد دفع المدعيان بعدم دستورية القرار رقم ١ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه لمخالفته للمادتين ٣٤ ، ٣٧ من الدستور ، وقررت اللجنة القضائية للإصلاح الزراعي

بتاريخ ٩ مايو سنة ١٩٨٢ وقف الاعتراض حتى يرفع المدعيان الدعوى الدستورية فأقاما الدعوى الماثلة بطلب الحكم بعدم دستورية الفقرتين الاولى والثانية من المادة الثالثة من قرار مجلس ادارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعي رقم ١ لسنة ١٩٥٣ المعدل بالقرار رقم ١ لسنة ١٩٦٣ .

وحيث أن المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ بتعيين الحد الاقصى للملكية الاسرة والفرد في الاراضى الزراعية وما في حكمها قد نصت في فقرتيها الاولى والثانية على أنه « لا يجوز لاي فرد أن يمتلك من الاراضى الزراعية وما في حكمها من الاراضى البور والصحراوية أكثر من خمسين فداناً . كما لا يجوز أن تزيد على مائة فدان من تلك الاراضى جملة ما يمتلكه الاسرة وذلك مع مراعاة الفقرة السابقة » .

واذ نصت المادة ١٤ من هذا القرار بقانون على أنه « تسرى في شأن الاراضى الخاضعة لاحكام القانون فيما لم يرد بشأنها نص احكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن الاصلاح الزراعي والقوانين المعدلة له وبما لا يتعارض مع احكام هذا القانون » ، ومن ذلك - حسبما أشارت اليه المذكرة الايضاحية للقانون المذكور - القواعد الخاصة بأراضى البناء المستثناء من احكام الاستيلاء طبقا للتفسير التشريعي الصادر في هذا الصدد للمادة الاولى من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المشار اليه وهو التفسير الصادر بالقرار رقم ١ لسنة ١٩٦٣ المطعون فيه بعدم الدستورية فيما تضمنه من تعديل للفقرتين الاولى والثانية من المادة الثالثة من قرار التفسير التشريعي رقم ١ لسنة ١٩٦٣ استنادا الى المادة ١٢ مكررا من المرسوم بقانون المشار اليه التى أجازت للجنة العليا للإصلاح الزراعي - وقد حل محلها مجلس ادارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعي بمقتضى المادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية

رقم ٦١٤ لسنة ١٩٥٧ الصادر بإنشاء الوثيقة العامة للإصلاح الزراعي - تفسير أحكام هذا المرسوم بقانون تفسيرا تشريعيًا ملزما أوجبت نشره في الجريدة الرسمية ، فان مؤدى هذه النصوص أن أحكام التفسير التشريعي الخاصة بأراضي البناء المشار إليها تسرى كذلك في شأن الأراضي الخاضعة لأحكام هذا القرار بقانون وتعتبر جزءًا متداً له طالما أنه لم يأت بحكم جديد .

وحيث أن الفقرتين الأولى والثانية من المادة الثالثة من القرار رقم ١ لسنة ١٩٥٣ المعدلة بالقرار رقم ١ لسنة ١٩٦٣ المطعون فيهما تتصان على أنه « لا يعتبر أرضاً زراعية في تطبيق أحكام المادة الأولى من قانون الإصلاح الزراعي : ١ - الأراضي الداخلة في كردون البنادر والبلاد الخاضعة لأحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بتقسيم الأراضي المعدة للبناء وذلك اذا كانت قد صدرت مراسيم بتقسيمها طبقاً لهذا القانون قبل صدور قانون الإصلاح الزراعي ، ٢ - الأراضي الداخلة في كردون البنادر - والبلاد الخاضعة لأحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ سالف الذكر ولم تصدر مراسيم بتقسيمها قبل صدور قانون الإصلاح الزراعي بشرط مراعاة ما يأتي: أ - أن تكون هذه الأراضي عبارة عن قطعة أرض جزئت الى عدة قطع بقصد عرضها للبيع أو المبادلة أو التأجير أو التحجير لأقامة مبان عليها ، ب - أن تكون هذه التجزئة قد تمت بوجه رسمي أي ثابت التاريخ قبل العمل بقانون الإصلاح الزراعي ، ج - أن تكون احدى القطع الداخلة في تلك التجزئة واقعة على طريق قائم داخل في التنظيم ومثل هذه القطعة وحدها هي التي تعتبر من أراضي البناء التي يجوز الاحتفاظ بها زيادة عن الحد الأقصى الجائر تملكه قانوناً .

وحيث ان المدعين ينعيان على النصين المطعون فيهما انهما يخالفان المادة ٣٤ من الدستور التي نصت على ان « الملكية الخاصة مضمونة » والمادة ٣٧ منه التي فوضت المشرع العادي في تحديد الحد

الاقصى للملكية الزراعية وذلك تأسيساً على ان الدستور لم يجز هذا التحديد الا بشأن ملكية الاراضى الزراعية دون اراضى البناء وأنه بذلك يكون قد وضع قيداً على سلطة التشريع ومن ثم لا يكون تحديد ما يدخل ضمن مدلول الاراضى الزراعية وما لا يدخل من اطلاقات السلطة التشريعية بحيث لا تمتد اليه الرقابة القضائية الدستورية ومن جهة أخرى فان ما أتى به النصان المطعون فيهما من تفسير تشريعى يهدر طبيعة الارض والغرض من استغلالها ويخالف ما وضعته المادة ٣٧ من الدستور من ضابط لتمييز الاراضى الزراعية عن غيرها حين وصفت هذه الاراضى بوصف « الزراعية » ذلك ان المعيار الذى اتخذته التفسير التشريعى معيار تحكمى من شأنه ان يدخل فى نطاق الاراضى الزراعية اراضى تعتبر بطبيعتها والغرض الذى تستغل فيه من اراضى البغاء ويخضعها بذلك للحد الاقصى للملكية الزراعية .

وحيث ان الدستور بعد ان نص فى المادة ٣٢ منه على ان « الملكية الخاصة تتمثل فى رأس المال غير المستغل وينظم القانون وظيفتها الاجتماعية فى خدمة الاقتصاد القومى وفى اطار خطة التنمية دون انحراف أو استغلال ، ثم نص فى المادة ٣٤ على أن « الملكية الخاصة مصونة » قضى فى المادة ٣٧ بأن « يعين القانون الحد الاقصى للملكية الزراعية بما يضمن حماية الفلاح والعامل الزراعى من الاستغلال ... » ومؤدى ذلك أن الدستور قد ناط بالمشرع العبادى تعيين الحد الاقصى للملكية الزراعية دون أن يضع معياراً يميز الاراضى الزراعية محل هذه الملكية عن غيرها ، أما ما ورد فى المادة ٣٧ من الدستور من وصف الملكية التى يعين القانون حداً أقصى لها بأنها « زراعية » فهو وصف يحتاج الى تحديد وبيان للضوابط التى يتحقق بها قيامه فى جانب هذه الملكية توضلاً الى تحديد ما يدخل فى نطاق الحد الاقصى للملكية الزراعية ، واذا كانت مجالات التشريع لادى تمارسه سلطة التشريع انما تمتد الى جميع الموضوعات كما أن ( م ٣ - المحكمة الدستورية )

ملاعمت التشريع هي من أخص مظاهر السلطة التقديرية للمشرع العادى ما لم يقيد الدستور بحدود وضوابط يتعين على التشريع التزامها والا عد مخالفا للدستور ومن ثم يكون من حق المشرع العادى أن يستقل بوضع القواعد القانونية التى يراها محققة للمصلحة العامة متى كان فى ذلك ملتزما بأحكام الدستور وقواعده ، وكان البين من النصين المطعون فيهما من التفسير التشريعى الصادر بالقرار رقم ١ لسنة ١٩٦٣ بتفسير بعض أحكام قانون الإصلاح الزراعى أنهما لم يتضمنا وضع معيار جامع مانع لما يعد أرضا زراعية وما لا يعد كذلك ، وإنما أورد هذا التفسير التشريعى حالات - ليست على سبيل الحصر - أخرجها من الاراضى الزراعية المنصوص عليها فى المادة الاولى من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ والقرار بقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ المشار اليهما واعتبر هذه الحالات - متى توافرت عناصرها - من أراضى البناء التى لا يشملها الحد الاقصى للملكية الزراعية وترك فى غير هذه الحالات تحديد ما اذا كانت الارض زراعية أم لا - عند النزاع - الى الجهة القضائية المختصة لتستظهر طبيعتها وفقا للظروف والملاسات التى تحيط بها ، لما كان ذلك فان هذا المسلك من قرار التفسير التشريعى سالف الذكر لا يكون متعارضا مع نص المادة ٣٧ من الدستور وبالتالي لم يخرج عن مبدأ أن « الملكية الخاصة مصونة » الذى قرره المادة ٣٤ من الدستور وإنما يندرج هذا المسلك ضمن ملاعمت التشريع التى تنأى عن الرقابة الدستورية باعتبار أنها من اطلاقات السلطة التقديرية للمشرع العادى على ما سلف بيانه .

وحيث أنه لا تقدم يكون النعى بعدم دستورية النصين المطعون فيهما على غير أساس الامر الذى يتعين معه رفض الدعوى .

### لهذه الاسباب

حكمت المحكمة برفض الدعوى وبمصادرة الكفالة والزمّت المدعين المصروفات ومبلغ ثلاثين جنيها مقابل أتعاب المحاماة .



### جلسة ٣ مارس سنة ١٩٨٤ م

المؤلفة برئاسة السيد المستشار الدكتور تقي عبد الحبيب رئيس المحكمة  
وحضور السادة المستشارين : محمد علي راغب بليغ ومصطفى جميل مرسي وممدوح  
مصطفى حسن ومحمد عبد الخالق النادى ومير أمين عبد المجيد وعزى أسعد مرص  
أعضاء  
وحضور السيد المستشار الدكتور محمد ابراهيم أبو الحيتين  
المحضرين  
وحضور السيد / أحمد علي فضل الله  
أمين السر

#### قاعدة رقم ( ٥ )

#### القضية رقم ٦ لسنة ٤ القضائية « دستورية » (١)

١ - دعوى دستورية - لوائحها الاجرائية المتعلقة بطريقة رفعها وبمعاد رفعها  
تتناق بالنظام العام ، مخالفة هذه اللوائح ، - اثره - عدم قبول الدعوى ،  
الطريق الذى رسمه المشرع لرفع الدعوى الدستورية وفقا للفقرة ( ب )  
من المادة ٢٩ من قانون المحكمة ، والميعاد المحدد لرفعها الذى تحدده محكمة  
الموضوع بحيث لا يتجاوز ثلاثة اشهر مما من مقومات الدعوى الدستورية .  
وهي لوائح اجرائية جوهرية في النفاذ ومن النظام العام .

٢ - دعوى دستورية - الميعاد المحدد لرفعها .  
ميعاد الثلاثة اشهر الذى فرضه المشرع كحد أقصى لرفع الدعوى الدستورية  
طبقا لنص الفقرة ( ب ) من المادة ٢٩ من قانون المحكمة يعتبر ميعادا حقيقيا  
يقيد محكمة الموضوع والفصوم على حد سواء .

١ ، ٢ - أن مؤدى نص المادة ٢٩/ب من قانون المحكمة الدستورية  
العليا أن المشرع رسم طريقا لرفع الدعوى الدستورية التى  
أتاح للخصوم مباشرتها ، وربط بينه وبين الميعاد الذى حدده

---

(١٣) أصدرت المحكمة بنفس الجلسة أحكاما في الدعاوى أرقام ٤٥ ،  
١٠٣ ، ١٠٤ لسنة ٤ ق دستورية ، ١ ، ٩ ، ٢٣ ، ٢٥ ، ١٣٤ لسنة  
٥ ق دستورية ، وبجلسة ١٧ مارس سنة ١٩٨٤ حكمت في الدعويين  
رقمى ١٠٠ لسنة ٤ ق ، ١٥ لسنة ٥ ق دستورية ، وبجلسة ٧ أبريل  
سنة ١٩٨٤ أحكاما في الدعاوى أرقام ٢٠ ، ٢١ ، ٢٤ لسنة ٥ ق دستورية  
وبجلسة ٢١ أبريل سنة ١٩٨٤ أحكاما في الدعاوى أرقام ٧ ، ١٩ ، ٨٠ ،  
لسنة ٤ ق دستورية ، ٤ ، ١٩ ، ٢٦ ، ٣٦ لسنة ٥ ق دستورية .  
وبجلسة ١٩ مايو سنة ١٩٨٤ حكما في الدعوى رقم ١٣٤ لسنة ٤ ق  
دستورية ، وقد تضمنت هذه الاحكام ذات المبدئين .

لرفعها ، فذلك على أنه اعتبر هذين الأمرين من مقومات  
الدعوى الدستورية ، فلا ترفع الا بعد ابداء دفع بعدم  
الدستورية تقدر محكمة الموضوع جديته ، ولا تقبل الا اذا  
رفعت خلال الاجل الذى ناط المشرع بمحكمة الموضوع تحديده  
بحيث لا يجاوز ثلاثة أشهر . وهذه الاوضاع الاجرائية  
— سواء ما اتصل منها بطريقة رفع الدعوى الدستورية أو  
بميعاد رفعها — تتعلق بالنظام العام باعتبارها شكلا جوهريا  
تغيا به المشرع مصلحة عامة حتى ينتظم التداعى فى المسائل  
الدستورية بالاجراءات التى رسمها وفى الموعد الذى حدده ،  
وبالتالى فان ميعاد الثلاثة أشهر الذى فرضه المشرع على نحو  
أمر كحد أقصى لرفع الدعوى الدستورية طبقا لنص الفقرة  
( ب ) من الملة ٢٩ المشار اليها ، أو الميعاد الذى تحدده محكمة  
الموضوع فى غضون هذا الاجل يعتبر ميعادا حتميا يتعين على  
الخصوم رفع دعواهم الدستورية قبل انقضاءه ، والا كانت  
غير مقبولة .

### الاجراءات

بتاريخ ٢٠ يناير سنة ١٩٨٢ أودع المدعى صحيفة هذه الدعوى  
قلم كتاب المحكمة طالبا الحكم أصليا بعدم دستورية القرار بقانون  
رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الاوضاع الناشئة عن غرض الحراسة  
واحتياطيا بعدم دستورية المواد ٢ ، ٣ ، ٦ من القرار بقانون المشار  
اليه .

وقدمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت فيها الحكم أصليا  
بعدم قبول الدعوى واحتياطيا برفضها .

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها .

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة حيث التزمت هيئة المفوضين رأيا ، وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

### المكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاحات والمداولة .  
حيث أن الوقائع - على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الاوراق - تتحصل في أن المدعى كان قد أقام الدعيين رقمى ١٩٤٤٥ ، ١٩٤٩٨ لسنة ١٩٨١ مدنى كلى جنوب القاهرة طلب فيهما الحكم بتثبيت ملكيته للعقار السابق فرض الحراسة عليه بالقرار الجمهورى رقم ١٤٠ لسنة ١٩٦١ وتصرف فيه الحارس العام بالبيع الى شركة الشرق للتأمين المدعى عليها السادسة ، غير أن محكمة جنوب القاهرة الابتدائية قد أحالت الدعيين الى محكمة القيم اعمالا للقرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الاوضاع الناشئة عن فرض الحراسة وقيدت الدعيان برقمى ٥١ لسنة ١ ق قيم ، ١١٨ لسنة ١ ق قيم حيث دفع المدعى فى الدعوى الاولى بجلسة ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٨١ بعدم دستورية القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ المشار اليه ، فأملهته المحكمة شهرا لرفع الدعوى الدستورية ، فأقام الدعوى الماثلة بطلب الحكم أصليا بعدم دستورية القرار بقانون سالف الذكر واحتياطيا بعدم دستورية المواد ٢ ، ٣ ، ٦ من هذا القرار بقانون .

كما دفع المدعى فى الدعوى الثانية بجلسة ١٣ ديسمبر سنة ١٩٨١ بعدم دستورية القرار بقانون سالف الذكر حيث قررت المحكمة تأجيلها لجلسة ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٨١ ثم لجلسة ٢٨ فبراير سنة ١٩٨٢ نظرهما مع قضية أخرى دون أن تأذن له فيها برفع الدعوى الدستورية .

وحيث أن القضية (ب.ب.) من المسادة ٢٩ من قانون المحكمة

الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ تنص على أن « تتولى المحكمة الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح على الوجه التالي ( أ ) ..... ( ب ) إذا دفع أحد الخصوم أثناء نظر دعوى أمام إحدى المحاكم أو إحدى الهيئات ذات الاختصاص القضائي بعدم دستورية نص في قانون أو لائحة . ورأت المحكمة أو الهيئة أن الدفع جدى أجلت نظر الدعوى وحددت لن آثار الدفع ميعادا لا يجاوز ثلاثة أشهر لرفع الدعوى بذلك أمام المحكمة الدستورية العليا ، فإذا لم ترفع الدعوى في الميعاد ، اعتبر كأن لم يكن » .

وحيث أن مؤدى هذا النص أن المشرع رسم طريقا لرفع الدعوى الدستورية التى أتاح للخصوم مباشرتها . وربط بينه وبين الميعاد الذى حدده لرفعها ، فدل بذلك على أنه اعتبر هذين الأمرين من مقومات الدعوى الدستورية ، فلا ترفع الا بعد ابداء دفع بعدم الدستورية تقدر محكمة الموضوع جديته ، ولا تقبل الا اذا رفعت خلال الاجل الذى ناط المشرع بمحكمة الموضوع تحديده بحيث لا يجاوز ثلاثة أشهر . وهذه الاوضاع الاجرائية - سواء ما اتصل منها بطريقة رفع الدعوى الدستورية أو بميعاد رفعها - تتعلق بالانظام العام باعتبارها شكلا جوهريا تغييا به المشرع مصلحة عامة حتى ينتظم التداعى فى المسائل الدستورية بالاجراءات التى رسمها وفى الموعد الذى حدده ، وبالتالي فان ميعاد الثلاثة أشهر الذى غرضه المشرع على نحو أمر كحد أقصى لرفع الدعوى الدستورية طبقا لنص الفقرة (ب) من المادة (٢٩) المشار إليها ، أو الميعاد الذى تحدده محكمة الموضوع فى غضون هذا الاجل يعتبر ميعادا حتميا يتعين على الخصوم رفع دعواهم الدستورية قبل انقضائه ، والا كانت غير مقبولة .

وحيث أنه بالنسبة للطعن بعدم الدستورية المبدى من المدعى فى

الدعوى رقم ١١٨ لسنة ١ ق قيم ، فإنه لما كانت ولاية المحكمة الدستورية العليا في الدعاوى الدستورية - وعلى ما جرى به قضاه هذه المحكمة - لا تقوم الا باتصالها بالدعوى اتصالا مطابقا للاوضاع المقررة في المادة ٢٩ ( ب ) المذكورة آنفا ، وكانت محكمة الموضوع لم تصرح للمدعى في تلك الدعوى برفع دعواه الدستورية . فان الدعوى الماثلة تكون غير مقبولة بالنسبة لهذا الطعن اذ لم يتحقق اتصال هذه المحكمة به ، اتصالا مطابقا للاوضاع المقررة قانونا على ما سلف بيانه .

وحيث أنه بالنسبة للطعن بعدم الدستورية المبدى من المدعى في الدعوى رقم ٥١ لسنة ١ ق قيم - فقد ابدى المدعى الدفع بعدم دستورية القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ أمام محكمة القيم بجلسة ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٨١ فصرحت له المحكمة برفع الدعوى الدستورية وحددت له مدة شهر ولكنه لم يودع صحيفة الدعوى الحالية الا بتاريخ ٢٠ يناير سنة ١٩٨٢ أى بعد انقضاء الميعاد المحدد لرفع الدعوى خلاله على ما سلف بيانه الامر الذى يتعين معه الحكم بعدم قبولها ، ولا يغير من ذلك تأجيل محكمة الموضوع الدعوى الموضوعية الى جلسة ٢٨ فبراير سنة ١٩٨٢ ليقدم المدعى ما يدل على رفع دعواه الدستورية ذلك أن هذا التأجيل لا يعنى أن محكمة الموضوع قد منحت المدعى اجلا آخر لرفع الدعوى الدستورية .

### لهذه الاسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى وبمصادرة الكفالة والزمّت المدعى المصروفات ومبلغ ثلاثين جنيها مقابل اتعاب المحاماة .

## جلسة ٢ مارس سنة ١٩٨٤ م

الألفة بريانة السيد المستشار الدكتور غنى عبد الصبور  
وحضور السادة المستشارين : محمد على راغب بليغ ومصطفى جميل بركي ومفتوح  
مصطفى حسن ومحمد عبد الخالق النادى ومتر أمين عبد المجيد ورابع لطفي لطفى جميعه  
اعضاء  
وحضور السيد المستشار الدكتور محمد ابراهيم أبو المينين  
المؤوض  
وحضور السيد / أحمد على فضل الله  
بين السر

### قاعدة رقم ( ٦ )

#### القضية رقم ٤٥ لسنة ٤ القضائية « دستورية » ( ١ )

- ١ - دعوى دستورية - اجراءاتها .  
ولاية المحكمة الدستورية العليا في الدعوى الدستورية لا تقوم الا باتصالها  
بالدعوى اتصالا مطابقا للاوضاع المقررة في المادة ٢٩ ( ب ) من قانون المحكمة .
- ٢ - دعوى دستورية - نطاقها .  
نطاق الدعوى الدستورية يتحدد بنطاق الدفع بعدم الدستورية المبدى امام  
محكمة الموضوع .

١ ، ٢ - ولاية المحكمة الدستورية العليا في الدعاوى الدستورية -  
وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا تقوم الا باتصالها  
بالدعوى اتصالا مطابقا للاوضاع المقررة في المادة ٢٩/ب  
المذكورة آنفا ، وكانت محكمة الموضوع قد قصرت نطاق الدفع  
بعدم الدستورية المبدى من المدعى على المادة العاشرة من  
القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ ، فإن الدعوى الحالية تكون غير  
مقبولة بالنسبة لما عدا المادة العاشرة من القانون رقم ٦٩ لسنة  
١٩٧٤ اذ لم يتحقق اتصال هذه المحكمة به اتصالا مطابقا  
للاوضاع المقررة قانونا .

---

(١) اصدرت المحكمة بذات الجلسة حكما في الدعوى رقم ١ لسنة  
٥ في دستورية ، وبجلسة ١٩ مايو سنة ١٩٨٤ حكما في الدعوى رقم  
١٣٤ لسنة ٤ في دستورية تضمننا ذات المبادئ .

## الاجراءات

بتاريخ ٦ مارس سنة ١٩٨٢ اودع المدعى صحيفة هذه الدعوى قلم مكتب المحكمة طالبا الحكم بعدم دستورية المواد ٢ ، ٥ ، ٦ ، ٧ ، ١٠ ، ١١ ، ١٨ من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ باصدار قانون تسوية الاوضاع الناشئة عن الحراسة والمواد ٢ ، ٤ ، ٦ من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الاوضاع الناشئة عن الحراسة .

وقدمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت فيها رفض الدعوى .

وبعد تحضير الدعوى اودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها .

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة حيث التزمت هيئة المفوضين رأيها ، وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

## الخاتمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاحات والادالة .

حيث أن الوقائع — على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الاوراق — تتحصل في أن المدعى كان قد اقام الدعوى رقم ٦٣٧٨ لسنة ١٩٨١ مدنى كلى جنوب القاهرة طالبا الحكم بعدم نفاذ عقد البيع الصادر من الحراسة العامة للطوارئ الى شركة مصر للتأمين المدعى عليها الاولى — عن العقار الذى يملكه المدعى — واذا صدر القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الاوضاع الناشئة عن الحراسة فقد اُخيلت الدعوى الى محكمة القيم للاختصاص بنظرها عملاً بالمادة السادسة من القانون المذكور ، ولدى نظرها أمام المحكمة بجلسة ٢٤ يناير سنة ١٩٨٢ دُفع المدعى بعدم دستورية المادة العاشرة من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ باصدار قانون تسوية

الايضاح الناشئة عن فرض الحراسة ، والقرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الاوضاع الناشئة عن فرض الحراسة ، فامهاته المحكمة شهرا لرفع الدعوى الدستورية . فأقام دعواه الماثلة بطلب الحكم بعدم دستورية المواد ٢ ، ٥ ، ٦ ، ٧ ، ١٠ ، ١١ ، ١٨ من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ ، والمواد ٢ ، ٤ ، ٦ من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ .

وحيث أن الفقرة ( ب ) من المادة ٢٩ من قانون المحكمة تنص على أن « تتولى المحكمة الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح على الوجه التالي » :

( أ ) . . . . .

( ب ) : إذا دفع أحد الخصوم أثناء نظر دعوى أمام احدى المحاكم أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي بعدم دستورية نص في قانون أو لائحة ، ورأت المحكمة أو الهيئة أن الدفع جدى اجلت نظر الدعوى ، وحددت لن اثار الدفع ميعادا لا يجاوز ثلاثة اشهر لرفع الدعوى بذلك أمام المحكمة الدستورية العليا ، فاذا لم ترفع الدعوى ، في الميعاد اعتبر الدفع كأن لم يكن » .

وحيث أن مؤدى هذا النص — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن المشرع رسم طريقا لرفع الدعوى الدستورية التسمى ابلح للخصوم مباشرتها وربط بينه وبين الميعاد الذى حدده لرفعها ، فدل بذلك على أنه اعتبر هذين الامرين من مقومات الدعوى الدستورية ، فلا ترفع الا بعد ابداء دفع بعدم الدستورية تقدر محكمة الموضوع جديته ، ولا تقبل الا اذا رفعت خلال الاجل الذى ناظ المشرع بمحكمة الموضوع تحديده بحيث لا يجاوز ثلاثة اشهر . وهذه الاوضاع الاجرائية — سواء ما اتصل منها بطريقة رفع الدعوى الدستورية أو بميعاد رفعها — تتعلق بالنظام العام باعتبارها شكلا



جوهريا في التقاضي قنيا به المشرع مصلحة عامة حتى ينتظم التداعي في المسائل الدستورية بالاجراءات التي رسمها ، وفي الموعد الذي عينه ، وبالتالي فان ميعاد الثلاثة اشهر الذي غرضه المشرع على نحو أمر كحد أقصى لرفع الدعوى الدستورية أو الميعاد الذي تحدده محكمة الموضوع في غضون هذا الحد الاقصى - يعتبر ميعادا حتميا يتعين على الخصوم رفع دعواهم الدستورية قبل انقضائه والا كانت غير مقبولة .

وحيث أنه بالنسبة للطعن بعدم دستورية المواد ٢ ، ٥ ، ٦ ، ٧ ، ١١ ، ١٨ من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ بإصدار قانون تسوية الاوضاع الناشئة عن غرض الحراسة ، فانه لما كانت ولاية المحكمة الدستورية العليا في الدعاوى الدستورية - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا تقوم الا باتصالها بالدعوى اتصالا مطابقا للاوضاع المقررة في المادة ٢٩/ب المذكورة آنفا ، وكانت محكمة الموضوع قد قصرت نطاق الدفع بعدم الدستورية ابدى من المدعى على المادة العاشرة من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ ، فان الدعوى الحالية تكون غير مقبولة بالنسبة لما عدا المادة العاشرة من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ اذ لم يتحقق اتصال هذه المحكمة به اتصالا مطابقا للاوضاع المقررة المقررة قانونا .

وحيث أنه بالنسبة للطعن بعدم دستورية المادة العاشرة من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ والمواد ٢ ، ٤ ، ٦ من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ - فقد ابدى المدعى الدفع بعدم دستوريتهما أمام محكمة القيم بجلسة ٢٤ يناير سنة ١٩٨٢ فصرحت له برفع الدعوى الدستورية وحددت لذلك ميعادا مقداره شهرا ينتهي في ٢٤ فبراير سنة ١٩٨٢ ، واذا كان المدعى لم يودع صحيفة الدعوى الماثلة الا بتاريخ ٦ مارس سنة ١٩٨٢ فان الدعوى تكون قد رفعت بعد انقضاء الاجل المحدد لرفعها خلاله .

- ٤٤ -

لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين الحكم بعدم قبول الدعوى •

#### **لهذه الاسباب**

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى وبمصادرة الكفالة والزمّت  
المدعى المصروفات ومبلغ ثلاثين جنيهاً مقابل اتعاب المحاماة •

## جلسة ١٧ مارس سنة ١٩٨٤ م

المؤلفة برياسة السيد المستشار الدكتور. نفعي عبد المصبور رئيس المحكمة  
وحضور السادة المستشارين : محمد علي راضى بلخ ومسطفي جليل برمي. وممدوح  
مصطفى حسن ومحمد عبد الخالق النادى ومتر أمين ميد المجيد وشريف يرهام نور  
أعضاء  
وحضور السيد المستشار الدكتور محمد ابراهيم ابو المينين الخوض  
وحضور المنيد / أحمد علي نعل الله  
امين السر

### قاعدة رقم ( ٧ )

#### القضية رقم ١٠٠ لسنة ٤ قضائية « دستورية »

١ - دعوى دستورية - اجراءاتها - الميعاد المحدد لرفعها - الطريق الذى  
رسمه المشرع لرفعها - هذان الامران من محومات الدعوى الدستورية وتعتبر  
اوضاعا اجرائية تتعلق بالنظام العام .

٢ - دعوى دستورية - الميعاد المحدد لرفعها - ميعاد الثلاثة اشهر الذى  
نرفسه المشرع على نحو آخر كحد اقصى لرفع الدعوى الدستورية بمقرر ميعاد  
حقيقا يقيد محكمة الموضوع والخصوم على حد سواء - ان ذلك - التزام  
الخصوم برفع دعواهم الدستورية قبل انقضاء هذا الحد الاقصى - والا كانت  
دعواهم غير مقبولة .

٣ - دعوى دستورية - الميعاد المحدد لرفعها - ستكون محكمة الموضوع عن  
تصديق ميعاد لرفع الدعوى الدستورية - وجوب رفعها قبل انقضاء الحد  
الاقصى للميعاد - رفعها بعد انقضائه - عدم قبول الدعوى .

١ - أن المشرع رسم طريقا لرفع الدعوى الدستورية التى أتاح  
للخصوم مباشرتها وربط بينه وبين الميعاد الذى حدده لرفعها ،  
فدل بذلك على أنه اعتبر هذين الامرين من مقومات الدعوى  
الدستورية ، فلا ترفع الا بعد ابداء دفع بعدم الدستورية تقر  
محكمة الموضوع جديته ، ولا تقبل الا اذا رفعت خلال الاجل  
الذى ناط المشرع بمحكمة الموضوع تخذيده . بحيث لا يجاوز  
ثلاثة اشهر . وهذه الاوضاع الاجرائية مستنواة بما اتصل  
منها بطريقة رفع الدعوى الدستورية أو بميعاد رفعها - تتعلق  
بالنظام العام باعتبارها شكلا جوهريا فى التقاضى تخيمها به .

المشرع مصلحة عامة حتى ينتظم التداعى فى المسائل الدستورية  
بالاجراءات التى رسمها ، وفى الموعد الذى حدده .

٢ - ان ميعاد الثلاثة أشهر الذى فرضه المشرع على نحو أمر كحد  
أقصى لرفع الدعوى الدستورية طبقا لنص الفقرة ( ب ) من  
المادة ٢٩ المشار اليها ، يعتبر ميعادا حتميا يقيد محكمة  
الموضوع والخصوم على حد سواء . فيتعين على الخصوم أن  
يلتزموا برفع دعواهم الدستورية قبل انقضاء هذا الحد  
الاقصى والا كانت دعواهم غير مقبولة .

٣ - لما كان المدعى قد أبدى الدفع بعدم دستورية القانون رقم  
٧٤ لسنة ١٩٧٠ أمام محكمة الموضوع بجلسة ٢٧ يناير سنة  
١٩٨٢ فتأجل نظر الدعوى لهذا السبب ، ولكن المدعى لم يودع  
صحيفة الدعوى الماثلة الا فى ٢٦ يونية سنة ١٩٨٢ أى بعد  
ميعاد الثلاثة أشهر الذى حددته الفقرة ( ب ) من المادة ٢٩  
من قانون المحكمة الدستورية العليا المشار اليها كحد أقصى  
لرفع الدعوى الدستورية المتاح للخصوم رفعها ، الامر الذى  
يجعل هذه الدعوى غير مقبولة .

### الاجراءات

بتاريخ ٢٦ يونية سنة ١٩٨٢ أودع المدعى صحيفة هذه الدعوى  
قلم كتاب المحكمة طالبا الحكم بعدم دستورية القانون رقم ٧٤ لسنة  
١٩٧٠ فى شأن وضع بعض المشتبه فيهم تحت مراقبة الشرطة .

وقد تمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت فيها الحكم بعدم  
قبول الدعوى .

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها .  
ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة حيث ألزمت  
هيئة المفوضين رأيها ، وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة  
اليوم .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاحات والمداولة .

حيث أن الوقائع على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الاوراق - تتحصل في أن المدعى لدى محاكمته أمام محكمة الجنح والمخالفات المستأنفة بمحكمة كفر الشيخ الكلية في الدعوى رقم ٨١/٨٦٩٠ جنح س عن تهمة مخالفة شروط المراقبة القضائية الموضوع تحت أحكامها والتي طلبت فيها النيابة معاقبته بالمواد ١ ، ٥ ، ٧ ، ١٣ ، ١٥ ، ١٨ مكرر من المرسوم بقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٥ والقانون ٧٤ لسنة ١٩٧٠ ، قد دفع بجلسة ٢٧/١/١٩٨٢ بعدم دستورية القانون الذى تدور حوله المحاكمة فأجلت المحكمة نظر الدعوى في تأجيلات متتالية ثم أقام المدعى دعواه الماثلة بطلب الحكم بعدم دستورية القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٠ .

وحيث أن الفقرة (ب) من المادة ٢٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ٧٩ تنص على ان « تتولى المحكمة الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح على الوجه التالى : (أ) ..... (ب) اذا دفع احد الخصوم أثناء نظر الدعوى أمام إحدى المحاكم او الهيئات ذات الاختصاص القضائى بعدم دستورية نص فى قانون أو لائحة ، ورأت المحكمة أو الهيئة ان الدفع جدى أجلت نظر الدعوى وحددت لن آثار الدفع ميعاداً لا يتجاوز ثلاثة أشهر لرفع الدعوى بذلك أمام المحكمة الدستورية العليا ، فإذا لم ترفع الدعوى فى الميعاد اعتبر الدفع كأن لم يكن » .

وحيث أن مؤدى هذا النص - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن المشرع رسم طريقاً لرفع الدعوى الدستورية التى اتاح للخصوم مباشرتها وربط بينها وبين الميعاد الذى حددته لرفعها ، فدل بذلك على أنه اعتبر هذين الأمرين من مقومات الدعوى

الدستورية ، فلا ترفع الا بعد ابداء دفع بعدم الدستورية تقرر محكمة الموضوع جديته ، ولا تقبل الا اذا رفعت خلال الاجل الذى ناط المشرع بمحكمة الموضوع. تحديده ٥٠ بهيئ لا يجاوز ثلاثة أشهر . وهذه الاوضاع الاجرائية — سواء ما اتصل منها بطريقة رفع الدعوى الدستورية أو بميعاد رفعها — تتعلق بالنظام العام باعتبارها شكلا جوهريا فى التقاضى تغيا به المشرع مصلحة عامة حتى ينتظم التداعى فى المسائل الدستورية بالاجراءات التى رسمها ، وفى الموعد الذى حدده ، وبالتالى . فان ميعاد الثلاثة أشهر الذى فرضه المشرع على نحو أمر كحد أقصى لرفع الدعوى الدستورية طبقا لنص الفقرة ( ب ) من المادة ٢٩ المشار اليها ، يعتبر ميعادا حتميا يقيد محكمة الموضوع والخصوم على حد سواء . فيتعين على الخصوم أن يلتزموا برفع دعواهم الدستورية قبل انقضاء هذا الحد الاقصى والا كانت دعواهم غير مقبولة .

ولما كان ذلك ، وكان المدعى قد أبدى الدفع بعدم دستورية القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٠ أمام محكمة الموضوع بطلب ٢٧ يناير سنة ١٩٨٢ فتأجل نظر الدعوى لهذا السبب ، ولكن المدعى لم يودع صحيفة الدعوى المأثلة الا فى ٢٦ يونية سنة ١٩٨٢ أى بعد ميعاد الثلاثة أشهر الذى حددته الفقرة ( ب ) من المادة ٢٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا المشار اليه كحد أقصى لرفع الدعوى الدستورية المتاح للخصوم رفعها ، الامر الذى يجعل هذه الدعوى غير مقبولة .

وحيث أنه لا تقصم يتعين الحكم بعدم قبول الدعوى .

#### لهذه الاسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى ، وبمصادرة الكفالة ، والزم المدعى المضروقات ومبلغ ثلاثين جنيها مقابل أتعاب المحاماة .

## جلسة ١٧ مارس سنة ١٩٨٤ م

المؤلفة برياسة السيد / المستشار الدكتور فتحي عبد المصبور ورئيس المحب  
وحضور السادة المستشارين : محمد علي راغب بليغ ومصطفى جليل مرس وممدوح  
مصطفى حسن ومحمد أمين عبد المجيد ورايح لطفي جيمع وغزوي أحمد مرقس اعضاء  
وحضور السيد المستشار الدكتور حميد ابراهيم ابو العنين  
وحضور السيد / أحمد علي فضل الله  
ابن السر

### قاعدة رقم ( ٨ )

#### القضية رقم ١٣٦ لسنة ٥ القضائية « دستورية » (١)

١ - دعوى دستورية - حكم - حجة .  
الدعوى الدستورية عينه بطبيعتها ، الاحكام الصادرة فيها لها حجة مطلقة  
قبل المكافة ، ولتقرم بها جميع سلطات الدولة مسواه كانت قد انتهت الى  
عدم دستورية النص المطعون فيه أم الى دستوريته .  
اساس ذلك .

٢ - دعوى دستورية - المصلحة فيها - قبولها .  
الطعن بعدم دستورية نص سبق المحكمة الدستورية العليا ان قضت بعدم  
دستوريته - انتفاء المصلحة في الدعوى - اثره - عدم قبول الدعوى .

١ - ان الفقرة الاولى من المادة ١٧٥ من الدستور قد نصت على أن  
تتولى المحكمة الدستورية العليا دون غيرها الرقابة القضائية على  
دستورية القوانين واللوائح ..... « كما قضت المادة ١٧٨ من  
الدستور بأن تنشر في الجريدة الرسمية الاحكام الصادرة من  
المحكمة الدستورية العليا في الدعاوى الدستورية » ، ونصت  
المادة ٤٩/١ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر  
بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ على أن « أحكام المحكمة في  
الدعاوى الدستورية وقراراتها بالتفسير ملزمة لجميع سلطات  
الدولة وللكافة » ومؤدى ذلك أن الاحكام الصادرة في الدعاوى  
الدستورية . وهي بطبيعتها دعاوى عينية توجه الخصومة فيها

(١) أصدرت المحكمة بجلسته ٧ إبريل سنة ١٩٨٤ حكما في الدعوى  
رقم ١٣٨ لسنة ٥ ق دستورية تضمن ذات المبدئين المذكورين .  
( م ٤ - المحكمة الدستورية )

الى النصوص التشريعية المطعون عليها يعيب دستوري - تكون لها حجية مطلقة بحيث لا يقتصر أثرها على الخصوم في الدعاوى التي صدرت فيها ، وانما ينصرف هذا الاثر الى الكافة وتلتزم بها جميع سلطات الدولة ، سواء كانت هذه الاحكام قد انتهت الى عدم دستورية النص التشريعي المطعون فيه أم الى دستوريته ورفض الدعوى على هذا الاساس . وذلك لعموم نصوص المادتين ١٧٥ ، ١٧٨ من الدستور والمادة ١/٤٩ من قانون المحكمة المشار اليها ، ولان الرقابة القضائية على دستورية القوانين التي اقتصت بها المحكمة الدستورية العليا دون غيرها هي رقابة شاملة تمتد الى الحكم بعدم دستورية النص فتلغى قوة نفاذه أو الى تقرير دستوريته وبالتالي سلامته من جميع العيوب وأوجه البطلان .

٢ - لما كان ذلك وكان المستهدف من الدعوى الماثلة هو الفصل في مدى دستورية المادة ٣٣ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ بشأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها وقرار وزير الصحة رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٦١ وقد سبق لهذه المحكمة أن قضت برفض الدعاوى بعدم دستورية النصوص المشار اليها على ما سلف بيانه . وكان قضاؤها هذا له حجية مطلقة حسمت الخصومة بشأن دستورية هذه النصوص حسمًا قاطعًا مانعًا من نظر أى طعن يشور من جديد بشأنها . فبان المصلحة في الدعوى الماثلة تكون منتفية ، وبالتالي يتعين الحكم بعدم قبولها .

### الاجراءات

بتاريخ ٨ سبتمبر سنة ١٩٨٣ ورد الى قلم كتاب المحكمة ملف الدعوى رقم ١٦٢٤ سنة ١٩٧٧ جنايات قسم أول طنطا المقيدة برقم ٥٨ لسنة ١٩٧٧ كلى طنطا بعد أن قررت محكمة جنايات طنطا بجلاسة



٣٠ ابريل سنة ١٩٨٠ وقفها واحالة أوراقها الى المحكمة الدستورية العليا للفصل في مدى دستورية المادة ( ٣٢ ) من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها وقرار وزير الصحة رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٧٦ بتعديل الجداول الملحق بهذا القانون .

وقدتمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت فيها الحكم بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها أو بعدم قبولها أو برفضها .

وبعد تحضير الدعوى اودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها .

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة . حيث التزمت هيئة المفوضين رأيها ، وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق والمداولة .

حيث ان الدعوى استوفت أوضاعها الشكلية .

وحيث ان الوقائع — على ما يبين من قرار الاحالة وسنائر الاوراق — تتحصل في أن النيابة العامة كانت قد أقامت الدعوى الجنائية في الجنائية رقم ١٦٢٤ سنة ١٩٧٧ قسم أول طنطا ضد المدعى لانه أحرز وجاز بقصد الاتجار جوهرًا مخدراً ، «أقراص الموتولون» في غير الاحوال المصرح بها قانوناً ، وطلبت عقابه وفقاً لاحكام القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها والسند رقم ٩٤ من الجدول رقم ( ١ ) الملحق به ، واذ قراءى لمحكمة الجنائيات عدم دستورية النصوص سالفة الذكر على أساس المادتين ٦٦ ، ١٤٤ من الدستور ، فقد قضت بجلسته ١٤ ابريل

سنة ١٩٨٠ بوقف الدعوى وإحالة أوراقها الى المحكمة الدستورية العليا للفصل في مدى دستورية المادة ٣٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ وقرار وزير الصحة رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٧٦ بتعديل الجداول الملحق بهذا القانون .

وحيث ان هذه المحكمة سبق أن قضت بتاريخ ٩ مايو سنة ١٩٨١ في الدعاوى أرقام ١٥ ، ٢١ ، ٣٠ س ١ ق ، ٢٧ س ٢ ق دستورية برفض النعى في كل منها بعدم دستورية المادة ٣٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها ، والتي تنص على أن « للوزير المختص بقرار يسدر منه أن يعدل في الجداول الملحق بهذا القانون بالمحذف وبالإضافة أو بتغيير النسب الواردة فيها » وبعدم دستورية قرار وزير الصحة رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٧٦ الصادر استنادا الى تلك المادة، ونشر الحكم في كل من الدعاوى المذكورة في الجريدة الرسمية بتاريخ ٢٨ مايو سنة ١٩٨١ .

وحيث أن الفقرة الاولى من المادة ١٧٥ من الدستور قد نصت على أن تتولى المحكمة الدستورية العليا دون غيرها الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح ..... « كما قضت المادة ١٧٨ من الدستور بأن تنشر في الجريدة الرسمية الاحكام الصادرة من المحكمة الدستورية العليا في الدعاوى الدستورية » ، ونصت المادة ٤٩/١ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ على أن « أحكام المحكمة في الدعاوى الدستورية وقرارتها بالتفسير ملزمة لجميع سلطات الدولة وللکافة » ، ومؤدى ذلك أن الاحكام الصادرة في الدعاوى الدستورية . وهي بطبيعتها دعاوى عينية ، تتوجه الخصومة فيها الى النصوص التشريعية المطعون عليها بنيب دستوري - تكون لها حجية مطلقة بحيث لا يقتصر أثرها على الخصوم في الدعاوى التي صدرت فيها ، وانما ينصرف هذا الاثر الى الکافة

وتلتزم بها جميع سلطات الدولة . سواء كانت هذه الاحكام قد انتهت الى عدم دستورية النص التشريعى المطعون فيه أم الى دستوريته ورفض الدعوى على هذا الاساس . وذلك لعموم نصوص المادتين ١٧٥ ، ١٧٨ من الدستور والمادة ٤٩/١ من قانون المحكمة المشار اليها ، ولان الرقابة القضائية على دستورية القوانين التى اختصت بها المحكمة الدستورية العليا دون غيرها هى رقابة شاملة تمتد الى الحكم بعدم دستورية النص فتلغى قوة نفاذه أو الى تقرير دستوريته وبالتالي سلامته من جميع العيوب وأوجه البطلان .

لما كان ذلك وكان المستهدف من الدعوى الماثلة هو الفصل فى مدى دستورية المادة ٣٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ بشأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها وقرار وزير الصحة رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٦١ وقد سبق لهذه المحكمة أن قضت برفض الدعوى بعدم دستورية النصوص المشار اليها على ما سلف بيانه . وكان قضاءها هذا له حجية مطلقة حسمت الخصومة بشأن دستورية هذه النصوص حسما قاطعا مانعا من نظر أى طعن يثور من جديد بشأنها . فان المصلحة فى الدعوى الماثلة تكون منتفية ، وبالتالي يتعين الحكم بعدم قبولها .

### لهذه الاسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى .

## جلسة ٧ ابريل سنة ١٩٨٤ م

الزوجة بريادة السيد المستشار الدكتور فتحي عبد الصبور رئيس المحكمة  
وحضور السادة المستشارين : محمد علي راغب بليغ ومصطفى جميل مرمي  
وممدوح مصطفى حسن. ومحمد عبد الخالق النادى ورايح لطفي جمعة وغزوى أسعد  
مرضى  
وحضور السيد المستشار الدكتور محمد ابراهيم ابو العنين  
وحضور السيد / احمد علي فضل الله  
المفوض  
امين السر

### قاعدة رقم ( ٩ )

#### القضية رقم ١٢٧ لسنة « القضائية » « دستورية »

١ - دعوى دستورية - قبولها .  
وجوب ان يتضمن قرار الاحالة أو صحيفة الدعوى البيانات الجوهرية التي نصت  
عليها المادة ( ٢٠ ) من قانون المحكمة الدستورية العليا .  
حكمه ذلك - اغفال هذه البيانات - اثره - عدم قبول الدعوى .

١ - أن المادة ٣٠ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر  
بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ تنص على انه : « يجب أن يتضمن  
القرار الصادر بالاحالة الى المحكمة الدستورية العليا أو صحيفة  
الدعوى المرفوعة اليها وفقا لحكم المادة السابقة بيان النص  
التشريعى المطعون بعدم دستوريته والنص الدستورى المدعى  
بمخالفته وأوجه المخالفة » ومؤدى ذلك أن المشرع أوجب لقبول  
الدعوى الدستورية أن يتضمن قرار الاحالة أو صحيفة  
الدعوى ما نصت عليه المادة ٣٠ سالفة الذكر من بيانات جوهرية  
تنبئ عن جدية هذه الدعوى ويتمدد به موضوعها ، وذلك  
مراعاة لقرينة الدستورية لمصلحة القوانين ، وحتى يتاح لذوى  
الشأن فيها ومن بينهم الحكومة - الذين أوجبت المادة ٣٥ من  
قانون المحكمة اعلانهم بالقرار أو الصحيفة - أن يتبينوا كلفة  
جوانبها ويتمكنوا فى ضوء ذلك من ابداء ملاحظاتهم وردودهم  
وتعقيبيهم فى المواعيد التى حددتها المادة ٣٧ من القانون ذاته ،  
مبصرت بتولى هيئة المفوضين بعد انتهاء تلك المواعيد تحضير

الموضوع وتحديد المسائل الدستورية والقانونية المثارة وتبدي  
فيها رأيها مسبقا وفقا لما تقتضى به المادة ٤٠ من قانون المحكمة  
الدستورية المشار اليه .

### الاجراءات

بتاريخ ٨ سبتمبر سنة ١٩٨٣ ورد الى قلم كتاب المحكمة ملف  
الدعوى رقم ٩٣١٣ لسنة ١٩٧٨ جنايات قسم أول طنطا القيدة  
برقم ٥٤٦ لسنة ١٩٧٨ كلى بعد ان قضت محكمة جنايات طنطا بجلسة  
٣٠ اكتوبر سنة ١٩٨٠ بوقف السير فى الدعوى واحالة الاوراق  
الى المحكمة الدستورية العليا للفصل فى مدى دستورية قرار وزير  
الصحة الخاص بأضافة أقراص ( الميثاكوالين ) الى جدول المخدرات  
اللاحق بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات  
وتنظيم استعمالها والاتجار فيها .

وقدمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت فيها الحكم بعدم  
قبول الدعوى .

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها .

ونظرت الدعوى على الوجه الم عين بمحضر الجلسة ، حيث  
التمت هيئة المفوضين رأيها ، وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها  
بجلسة اليوم .

### الحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق والمداولة .

حيث ان الوقائع — على ما يبين من قرار الاحالة وسائر  
الاوراق — تتحصل فى أن النيابة العامة أقامت الدعوى الجنائية فى  
الجناية رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٧٨ كلى طنطا ضد نعيمة محمد طه على زيان

لأنها أحرزت بقصد الاتجار جوهرًا مخدرا ( أقراص الميثاكوالون ) في غير الأحوال المصرح بها قانونا ، وطلبت عقابها وفقا لاحكام القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والبند ( ٩٤ ) من الجدول رقم ١ الملحق به المعدل بقرار وزير الصحة رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٧٦ . واذ تراءى لمحكمة الجنايات عدم دستورية قرار وزير الصحة ، فقد قررت بجلسته ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٨٠ وقف الدعوى واحالتها بغير رسوم الى المحكمة الدستورية العليا للفصل في مدى دستورية قرار وزير الصحة الخاص بأضافة أقراص الموتولون ( الميثاكوالون ) الى جدول المخدرات الملحق بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها .

وحيث أن المادة ٣٠ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ تنص على أنه : « يجب أن يتضمن القرار الصادر بالاحالة الى المحكمة الدستورية العليا أو صحيفة الدعوى المرغوة اليها وفقا لحكم المادة السابقة بيان النص التشريعي المطعون بعدم دستوريته والنص الدستوري المدعى بمخالفته وأوجه المخالفة » ومؤدى ذلك أن المشرع أوجب لقبول الدعاوى الدستورية أن يتضمن قرار الاحالة أو صحيفة الدعوى ما نصت عليه المادة ٣٠ سالفه الذكر من بيانات جوهرية تنبئ عن جدية هذه الدعاوى ويتحدد به موضوعها ، وذلك مراعاة لقرينة الدستورية لمصلحة القوانين ، وحتى يتاح لذوى الشأن فيها ومن بينهم الحكومة الذين أوجبت المادة ٣٥ من قانون المحكمة اعلانهم بالقرار أو الصحيفة - أن يتبينوا كلفة جوانبها ويتمكنوا في ضوء ذلك من ابداء ملاحظاتهم وردودهم وتمقييهم في المواعيد التي حددتها المادة ٣٧ من القانون ذاته ، بحيث تتولى هيئة المفوضين بعد انتهاء تلك المواعيد تحضير الموضوع وتحديد المسائل الدستورية والقانونية المثارة وتبدي فيها رأيها مسبقا وفقا لما تقتضى به المادة ٤٠ من قانون المحكمة الدستورية المشار اليه .

لما كان ذلك ، وكان الثابت أن محكمة جنابات طنطا قد استندت في قرارها الصادر بالحالة أوراق الدعوى الى المحكمة الدستورية العليا التي أنه قد « تراءى لها أثناء نظر الدعوى جدية ما يثيره الدفاع عن المتهم من عدم دستورية قرار وزير الصحة الخاصي بأضافة أقراص المؤتولون (الميثاكوالون) الى جدول المخدرات الملحق بالقانون رقم ١٨٣ لسنة ١٩٦٠ ) دون أن تضمن المحكمة قرارها أى بيان عن النص الدستوري المدعى بمخالفة قرار وزير الصحة رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٧٦ له ، كما لم تبين أوجه المخالفة الدستورية التي تعيب نصوص هذا القرار ، فان قرار الاحالة الى المحكمة الدستورية العليا يكون قد جاء قاصرا عن بيان ما أوجبه المادة ٣٠ من قانون المحكمة ، وبالتالي تكون الدعوى الدستورية غير مقبولة »

### لهذه الاسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى .

## جلسة ٢١ أبريل سنة ١٩٨٤ م

المؤلفة برئاسة السيد المستشار الدكتور منصف عبد الصبور رئيس المحكمة  
وحضور: السادة المستشارين : محمد على رافعي بلخ ومصطفى جليل مرسي وممدوح  
مسلماني حسن ومحمد عبد الخالق النابدي ورايح لطفي جيمع ونورزي أسعد مرتض  
اعضاء  
وحضور السيد المستشار عبد الرحمن نصير  
وحضور السيد / أحمد علي فضل الله  
أمين السر

### قاعدة رقم ( ١٠ )

#### القضية رقم ٧ لسنة ٤ قضائية « دستورية »

١ - دعوى دستورية - إجراءاتها - الميعاد المحدد لرفعها - الطريق الذي  
رسمه المشرع لرفعها - هذان الأمران من حقوق الدعوى الدستورية ،  
وتعتبر أوضاعا إجرائية تتعلق بالنظام العام .

٢ - دعوى دستورية - الميعاد المحدد لرفعها - ميعاد الثلاثة أشهر الذي  
فرضه المشرع على نحو آخر كحد أقصى لرفع الدعوى الدستورية أو الميعاد الذي  
تحدده محكمة الموضوع في غضون هذا الحد الأقصى - يعتبر ميعادا حقيقيا  
نعمن رفع الدعوى الدستورية قبل انقضاءه والا كانت غير مقبولة .

٣ - دعوى دستورية - الميعاد المحدد لرفعها - تأجيل محكمة الموضوع الدعوى  
الموضوعية الى جلسة لاحقة لانقضاء الاجل الذي حددته من قبل لرفع الدعوى  
الدستورية - لا يعني امتداد الاجل الذي حددته لرفعها .

١ - أن الفقرة (ب) من المادة ٣٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا  
الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ تنص على أن «تتولى المحكمة  
الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح على الوجه  
التالي : (أ) ..... (ب) اذا دفع أحد الخصوم أثناء نظر  
دعوى أمام إحدى المحاكم أو الهيئات ذات الاختصاص  
القضائي بعدم دستورية نص في قانون أو لائحة ورأت المحكمة  
أو الهيئة أن الدفع جدي ، أجلت نظر الدعوى وحددت لمن  
أثار الدفع ميعادا لا يجاوز ثلاثة أشهر لرفع الدعوى بذلك  
أمام المحكمة الدستورية العليا فاذا لم ترفع الدعوى في الميعاد  
اعتبر الدفع كأن لم يكن » ، ومؤدى هذا النص - وعلى



ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن المشرع رسم طريقا لرفع الدعوى الدستورية التي اتاح للخصوم مباشرتها وربط بينه وبين الميعاد الذي حدده لرفعها ، فدل بذلك على أنه اعتبر هذين الأمرين من مقومات الدعوى الدستورية فلا ترفع الا بعد ابداء دفع بعدم الدستورية تقدر محكمة الموضوع مدى جديته ، ولا تقبل الا اذا رفعت خلال الاجل الذي ناط المشرع بمحكمة الموضوع تحديده بحيث لا يجاوز ثلاثة أشهر ، وهذه الاوضاع الاجرائية - سواء ما اتصل منها برفع الدعوى الدستورية أو بميعاد رفعها - تتعلق بالنظام العام باعتبارها شكلا جوهريا في التقاضى تغيا به المشرع مصلحة عامة حتى ينتظم التداعى فى المسائل الدستورية بالاجراءات التى رسمها وفى الموعد الذى عينه .

٢ - أن ميعاد الثلاثة أشهر الذى فرضه المشرع على نحو أمر كحد أقصى لرفع الدعوى الدستورية ، أو الميعاد الذى تحدده محكمة الموضوع فى غضون هذا الحد الأقصى يعتبر ميعادا حتميا يتعين على الخصوم أن يلتزموا برفع الدعوى الدستورية قبل انقضاءه والا كانت غير مقبولة .

٣ - ان تأجيل محكمة الموضوع الدعوى الموضوعية الى جلسة ٢٤ يناير سنة ١٩٨٢ ليقدم المدعون ما يدل على رفع دعواهم الدستورية لا يعنى امتداد الاجل الذى حددته محكمة الموضوع لرفع الدعوى الدستورية على ما تقدم الى هذا التاريخ .

### الاجراءات

بتاريخ ٢٠ يناير سنة ١٩٨٢ أودع المدعون صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالبين الحكم بعدم دستورية المادتين الثانية والسادسة من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الاوضاع الناشئة عن فرض الحراسة .

وقدمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت فيها أصليا عدم قبول المدعى واحتياطيا رفضها • وبعد تحضير الدعوى ، أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها •

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة حيث التزمت هيئة المفوضين رأيها ، وقررت بالحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة اليوم •

### المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاحات والمذالة • حيث ان الوقائع — على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الاوراق — تتحصل في أن المدعين كانوا قد أقاموا الدعوى رقم ٦٥٥٢ سنة ١٩٨١ مدنى كلى جنوب القاهرة طالبين الحكم بالغاء تصرفات الحراسة العامة فيما يتعلق ببيع العقارات المملوكة لهم والسابق فرض الحراسة عليها بالقرار الجمهورى رقم ١٤٠ لسنة ١٩٦١ وعدم نفاذ هذه التصرفات في حقهم وتسليم تلك العقارات وبريعها لهم ، غير أن محكمة جنوب القاهرة الابتدائية أحالت الدعوى الى محكمة القيم أعمالا للقرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الاوضاع الناشئة عن فرض الحراسة ، وقيدت الدعوى برقم ١٠١ لسنة ١ قضائية قيم حيث دفع المدعون بجلسة ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٨١ بعدم دستورية القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ المشار اليه ، فأمنهتهم المحكمة شهرا لرفع الدعوى الدستورية فأقاموا الدعوى الماثلة بطلب الحكم بعدم دستورية المادتين الثانية والسادسة من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ •

وحيث أن الفقرة ( ب ) من المادة ٢٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ تنص على أن « تتولى المحكمة الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح

على الوجه التالي : ( ١ ) ٠٠٠٠ ( ب ) اذا دفع أحد الخصوم أثناء نظر دعوى أمام إحدى المحاكم أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي بعدم دستورية نص في قانون أو لائحة ورأت المحكمة أو الهيئة أن الدفع جدى أجلت نظر الدعوى وحددت لمن اثار الدفع ميعاد لا يجاوز ثلاثة أشهر لرفع الدعوى بذلك أمام المحكمة الدستورية العليا فإذا لم ترفع الدعوى في الميعاد اعتبر الدفع كأن لم يكن ، ومؤدى هذا النص — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن المشرع رسم طريقا لرفع الدعوى الدستورية التي أتاح للخصوم مباشرتها وربط بينه وبين الميعاد الذى حدده لرفعها ، فدل بذلك على أنه اعتبر هذين الأمرين من مقومات الدعوى الدستورية فلا ترفع الا بعد ابداء دفع بعدم الدستورية تقدر محكمة الموضوع مدى جديته ، ولا تقبل الا اذا رفعت خلال الاجل الذى ناط المشرع بمحكمة الموضوع تحديده بحيث لا يجاوز ثلاثة أشهر ، وهذه الاوضاع الاجرائية — سواء ما اتصل منها برفع الدعوى الدستورية أو بميعاد رفعها — تتعلق بالنظام العام باعتبارها شكلا جوهريا في التقاضى تغيا به المشرع مصلحة عامة حتى ينتظم التداعى في المسائل الدستورية بالاجراءات التى رسمها وفي الموعد الذى عينه ، وبالتالي فان ميعاد الثلاثة أشهر الذى فرضه المشرع على نحو أمر كحد أقصى لرفع الدعوى الدستورية ، أو الميعاد الذى تحدده محكمة الموضوع في غضون هذا الحد الأقصى يعتبر ميعادا حتميا يتعين على الخصوم أن يلتزموا برفع الدعوى الدستورية قبل انقضاءه والا كانت غير مقبولة . لما كان ذلك ، وكان المدعون قد أبدوا الدفع بعدم دستورية القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الاوضاع الناشئة عن فرض الحراسة أمام محكمة القيم بجلسة ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٨١ فصرحت لهم برفع الدعوى الدستورية وحددت لذلك ميعادا مقداره شهرين انتهى في ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٨١ ، ولكنهم لم يودعوا صحيفة الدعوى الماثلة الا بتاريخ ٢٠ يناير سنة ١٩٨٢ ، فان الدعوى تكون قد رفعت بعد انقضاء الاجل المحدد لرفعها خلاله ، ومن ثم يتعين الحكم بعدم

قبولها ، ولا يغير من ذلك تأجيل محكمة الموضوع الدعوى الموضوعية الى جلسة ٢٤ يناير سنة ١٩٨٢ ليقدم المدعون ما يدل على رفع عواهم الدستورية ، ذلك أن هذا التأجيل لا يعنى امتداد الاجل الذى حددته محكمة الموضوع لرفع الدعوى الدستورية على ما تقدم الى هذا التاريخ .

### لهذه الاسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى وبمصادرة الكفالة والزمّت المدعين المصروفات ومبلغ ثلاثين جنيها مقابل أتعاب المحاماة .

## جلسة ٢١ أبريل سنة ١٩٨٤ م

المؤلفة برئاسة السيد المستشار الدكتور فتحي عبد الصبور . رئيس المحكمة  
وحضور السادة: المستشارين محمد علي راجب ، بلوغ وبجيتي جميل جري ودموح  
مصطفى حسن ورايح لطفي جميعه ونوزي اسعد مرقص وشريف براهيم نور . أعضاء  
وحضور السيد المستشار عبد الرحمن نصير  
وحضور للسيد / أحمد علي فضل الله . أمين السر

### قاعدة رقم ( ١١ )

#### القضية رقم ٤ لسنة ٥ قضائية « دستورية »

١ - دعوى دستورية - إجراءاتها - الجهاد المحدد لرفعها - الطريق الذي  
رسمه المشرع لرفعها - هذان الأمران من مقومات الدعوى الدستورية وتعتبر  
أوضاعاً إجرائية تتعلق بالنظام العام .

٢ - دعوى دستورية - الجهاد المحدد لرفعها - جهاد الثلاثة أشهر الذي  
فرضه المشرع على نحو آخر كحد أقصى لرفع الدعوى الدستورية أو الجهاد  
الذي تحدده محكمة الموضوع في غضون هذا الحد الأقصى يقتصر جهاداً . حتماً  
يقتد بمحكمة الموضوع والقصوم على حد سواء - تجاوز محكمة الموضوع الحد  
الأقصى لرفع الدعوى الدستورية أو سكوتها عن تحديد أي جهاد - التزم  
القصوم برفع دعواهم الدستورية قبل انقضاء هذا الحد الأقصى والا كانت  
دعواهم غير مقبولة .

١ - أن المشرع رسم طريقاً لرفع الدعوى الدستورية ، التي أتاح  
للقصوم مباشرتها وربط بيته وبين الميعاد الذي حدده لرفعها ،  
فدل بذلك على أنه اعتبر هذين الأمرين من مقومات الدعوى  
الدستورية ، فلا ترفع إلا بعد إبداء دفع بعدم الدستورية  
تقدر محكمة الموضوع جديته ولا تقبل إلا إذا رفعت خلال  
الاجل الذي غايط المشرع بمحكمة الموضوع تجديده ، بحيث  
لا يجاوز ثلاثة أشهر . وهذه الأوضاع الإجرائية - سواء ما  
اتصل منها بطريقة رفع الدعوى الدستورية أو بميعاد رفعها -  
تتعلق بالنظام العام باعتبارها شكلاً جوهرياً في التقاضي ، يتلوا  
به المشرع مضطرة عامة حتى يتقنظم التداعس في المسائل  
الدستورية بالأجراءات التي رسمها ، وفي الموعد الذي حددته .

٢ - أن ميعة الثلاثة أشهر الذى غرضه المشرع على نحو أمر كحد أقصى لرفع الدعوى الدستورية طبقاً لنص الفقرة ( ب ) من المادة ٢٩ المشار إليها يعتبر ميعة حتمية يقيد محكمة الموضوع والخصوم على حد سواء ، فإن هى تجاوزته أو سكنت عن تحديد أى ميعة لمتعين على الخصوم أن يلتزموا برفع دعواهم الدستورية قبل انقضاء هذا الحد الأقصى والا كلفت دعواهم غير مقبولة .

### الاجراءات

بتاريخ ١١ يناير سنة ١٩٨٣ أودع المدعون صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالبين الحكم بعدم دستورية القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة .

وقد تمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت فيها رفض الدعوى .  
ويعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها .  
وتنظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة بهيئ التزمّت هيئة المفوضين برأيها وقررت المحكمة لصدار الحكم فيها بجلاسة اليوم .

### الطبعة

بعد الاطلاع على الاوراق وسفاح الايضاحات والمداولة .

حيث أن الوقائع — على ما جبين من صحيفة الدعوى وسائر الاوراق — تتصل في أن المدعين كانوا قد اقاموا الدعوى رقم ٤٤٠٧ لسنة ١٩٨١ مدعى كلى لفام محكمة الجيزة الابتدائية طالبين الحكم بحكم الاعتداد بالتصرف الصادر من أى من الدعى عليهم الآخرين

في املالهم وعدم سريانه في حقهم لبطالانه مع الغاء ما تم من تصرفات ومحو ما جرى عليه من قيود وتسجيلات مع الزامهم بتسليم اطيانهم لهم ، واذ قضى فيها بعدم اختصاص المحكمة واحالتها الى محكمة القيم حيث قيدت برقم ٣٠٠ لسنة ٢ قضائية قيم ودفع الحاضر عن المدعين بجلسة ١٩٨٣/٧/٤ بعدم دستورية القرار بقانون ١٤١ لسنة ١٩٨١ فقررت المحكمة تأجيل نظر الدعوى لجلسة ١٤ نوفمبر سنة ١٩٨٢ وحددت للمدعين شهرين لاقامة دعوى بعدم الدستورية ، ومثلت الجلسة اجلت المحكمة الدعوى لجلسة ١٩٨٣/٢/١٢. لتنفيذ القرار السابق وحددت للمدعين شهرين آخرين فأقام المدعون الدعوى الماثلة بطلب التحكم بعدم دستورية القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ .

وحيث أن الفقرة ( ب ) من المادة ٢٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ تنص على أن « تتولى المحكمة الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح على الوجه التالي ( أ ) : ..... ( ب ) اذا دفع أحد الخصوم أثناء نظر دعوى أمام إحدى المحاكم أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي بعدم دستورية نص في قانون أو لائحة . ورأت المحكمة أو الهيئة أن الدفع جدى أجلت نظر الدعوى وحددت لمن اثار الدفع ميعادا لا يجاوز ثلاثة أشهر لرفع الدعوى بذلك أمام المحكمة الدستورية العليا فإذا لم ترفع الدعوى في الميعاد ، اعتبر الدفع كأي لم يكن » .

وحيث أن مؤدى هذا النص — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن المشرع رسم طريقا لرفع الدعوى الدستورية التي اتاح للخصوم مباشرتها وربط بينه وبين الميعاد الذي حدده لرفعها، فدل بذلك على أنه اعتبر هذين الأمرين من مقومات الدعوى الدستورية ، فلا ترفع الا بعد ابداء دفع بعدم الدستورية تقدر محكمة ( م ه — المحكمة الدستورية )

الموضوع جديته ولا تقبل الا اذا رفعت خلال الاجل الذى ناط المشرع بمحكمة الموضوع تحديده ، بحيث لا يجاوز ثلاثة أشهر . وهذه الاوضاع الاجرائية - سواء ما اتصل منها بطريقة رفع الدعوى الدستورية أو بميعاد رفعها - تتعلق بالنظام العام باعتبارها شكلا جوهريا فى التقاضى تغيا به المشرع مصلحة عامة حتى ينتظم التداعى فى المسائل الدستورية بالاجراءات التى رسمها ، وفى الموعد الذى حدده ، وبالتالي فان ميعاد الثلاثة أشهر الذى فرضه المشرع على نحو أمر كحد أقصى لرفع الدعوى الدستورية طبقا لنص الفقرة (ب) من المادة ٢٩ المشار اليها يعتبر ميعادا حتميا يقيد محكمة الموضوع والخصوم على حد سواء ، فان هـ تجاوزته أو سكتت عن تحديد أى ميعاد فيتمتع على الخصوم أن يلتزموا برفع دعواهم الدستورية قبل انقضاء هذا الحد الاقصى والا كانت دعواهم غير مقبولة .

لما كان ذلك ، وكان الحاضر عن المدعين قد أبدى الدفع بعدم دستورية القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الاوضاع الناشئة عن غرض الحراسة أمام محكمة الموضوع بجلسة ١٩٨٢/٧/٤ فصرحت لهم برفع الدعوى الدستورية وحددت لذلك ميعادا مقدارة شهران ينتهى فى ١٩٨٢/٩/٤ فلم يقيم المدعون برفع الدعوى الدستورية خلال هذا الاجل ومن ثم تكون دعواهم غير مقبولة لرفعها بعد الميعاد . ولا يغير من ذلك أن تكون محكمة الموضوع قد حددت بجلسة ١٤ نوفمبر سنة ١٩٨٢ للمدعين شهرين آخرين لتنفيذ قرارها السابق أذ أنها تكون بذلك قد تجاوزت الحد الاقصى الذى حدده القانون لرفع الدعوى الدستورية على ما سلف بيانه .

### لهذه الاسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى ، وبمصادرة الكفالة والزمّت المدعين المصروفات ومبلغ ثلاثين جنيها مقابل أتعاب المحاماة .



## جلسة ٢ يونيو سنة ١٩٨٤ م

المؤلفة برئاسة السيد المستشار الدكتور نضى عيد الصبور رئيس المحكمة  
وحضور السادة المستشارين : محمد على راتب بليخ ومصلح جيل جرس  
وسدوح مصطفى حسان ومير أمين عبد المجيد. ورايح لطفي جمعة ونورى اسعد  
موتس  
وحضور السيد المستشار الدكتور محمد ابراهيم أبو العينين  
المفوض  
وحضور السيد / أحمد على نضل الله  
أمين السر

### قاعدة رقم ( ١٢ )

#### القضية رقم ٥ لسنة ٤ القضائية (( دستورية ))

١ - دستور - ٨ - باب عامة - حرمت شخصية .  
حرص دستور سنة ١٩٧١ على كفالة الحرية الشخصية لاتصالها بكيان الفرد .  
فأتى في الإراد من ١ الى ٥ منه بقواعد أساسية تقرر ضمانات عديدة لحماية الحرية  
الشخصية زينا ينفرع عنها من حرمت وحرمت .

٢ - حرية المسكن - تقيش المسكن .  
حرص الدستور على التأكيد على عدم انتهاك حرية المسكن سواء بدخوله أو  
تفتشه ما لم يصدر أمر قضائي مسبب دون أن يستلنى من ذلك حالة التلبس  
بالجريمة .

٣ - دستور - المادة ٤٤ من الدستور .  
نص المادة ٤٤ من الدستور جاء علما جلقا لم يرد عليه ما يخصه أو يقيد  
مما مؤداه أن هذا النص الدستوري يستلزم في جميع احوال تقيش المسكن  
صدر الأمر القضائي المسبب وذلك صونا لحرية المسكن التي تليق من  
الحرية الشخصية .

٤ - دستور - التقيش والتفتيش - المادة ٧ إجراءات جنائية .  
تحويل مأمور الضبط القضائي الحق في تقيش مسكن المتهم في حالة  
التلبس بجناية أو جنة دون أن يصدر له أمر قضائي مسبب من يرك مسافة  
التحقيق وفقا لحكم المادة ٧ إجراءات جنائية بخلاف حكم المادة ٤٤ من  
الدستور - بيان لك :

١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ - أن الدستور قد حرص - في سبيل الحريات  
العامة - على كفالة الحرية الشخصية لاتصالها بكيان  
الفرد منذ وجوده فأكدت المادة ٤١ من الدستور على أن  
« الحرية الشخصية حق طبيعي وهى مصونة لا تمس » كما

نصت المادة ٤٤ من الدستور على أن « للمساكن حرمة » ثم قصت الفقرة الاولى من المادة ٤٥ منه بأن « لحياة المواطنين الخاصة حرمة يحميها القانون » غير ان الدستور لم يكتف في تقرير هذه الحماية الدستورية بإيراد ذلك في عبارات عامة كما كانت تفعل الدساتير السابقة التي كانت تقرر كفالة الحرية الشخصية وما تفرع عنها من حق الامن وعدم القبض أو الاعتقال وحرمة المنازل وعدم جواز دخولها أو مراقبتها ( المواد ٨ من دستور سنة ١٩٢٣ ، ٤١ من دستور سنة ١٩٥٦ ، ٢٣ من دستور سنة ١٩٦٤ ) تاركة للمشرع العادى السلطة الكاملة دون قيود في تنظيم هذه الحريات ، ولكن اتى دستور سنة ١٩٧١ بقواعد اساسية تقرر ضمانات عديدة لحماية الحرية الشخصية وما يتفرع عنها من حريات وحرمان ورفعها الى مرتبة القواعد الدستورية — ضمنها المواد من ٤١ الى ٤٥ منه — حيث لا يجوز للمشرع العادى أن يخالف تلك القواعد وما تضمنته من كفالة لصون تلك الحريات والا جاء عمله مخالفا للشرعية الدستورية.

وحيث ان المشرع الدستورى — توفيقا بين حق الفرد في الحرية الشخصية وفي حرمة مسكنه وحياته الخاصة وبين حق المجتمع في عقاب الجانى وجمع أدلة اثبات الجريمة ونسبتها اليه قد اجاز تفتيش الشخص أو المسكن كاجراء من اجراءات التحقيق بعد ان اخضعه ل ضمانات معينة لا يجوز اهدارها تاركا للمشرع العادى ان يصدد الجرائم التي يجوز فيها التفتيش والاجراءات التي يتم بها . ولذلك نصت الفقرة الاولى من المادة ٤١ من الدستور على انه « الحرية الشخصية حق طبيعى وهى مصونة لا تمس ، وفيما عدا حالة التلبس لا يجوز للقبض على أحد أو تفتيشه أو حبسه أو تقييد حريته بأي قيد أو منعه من التنقل الا بأمر تستلزمه ضرورة التحقيق وصيانة أمن المجتمع ، ويصدر هذا الامر من القاضى المختص أو النيابة العامة ، وذلك وفقا لاحكام القانون » ثم نصت المادة ٤٤ من الدستور

عنى أن « للمسكن حرمة فلا يجوز دخولها أو تفتيشها الا بأمر قضائى مسبب وفقا لاحكام القانون » وهذا النص الاخير وان كان قد ميز بين دخول المساكن وبين تفتيشها الا أنه جمعهما فى ضمانات واحدة متى كان يمثلان انتهاكا لحرمة المساكن التى قدسها الدستور.

وحيث أنه يبين من المقابلة بين المادتين ٤١ ، ٤٤ من الدستور سالفتى الذكر أن المشرع الدستورى قد فرق فى الحكم بين تفتيش الاشخاص وتفتيش المساكن خيما يتعلق بضرورة أن يتم التفتيش فى الحالين بأمر قضائى ممن له سلطة التحقيق أو من القاضى المختص كضمانة اساسية لحصول التفتيش تحت اشراف مسبق من القضاء ، فقد استثنت المادة ٤١ من الدستور من هذه الضمانة حالة التلبس بالجريمة بالنسبة للقبض على الشخص وتفتيشه فضلا عن عدم اشتراطها تسببب أمر القاضى المختص أو النيابة العامة بالتفتيش فى حين أن المادة ٤٤ من الدستور لم تستثن حالة التلبس من ضرورة صدور أمر قضائى مسبب ممن له سلطة التحقيق أو من القاضى المختص بتفتيش المسكن سواء قام به الأمر بنفسه أم أذن للأمور الضبط القضائى باجرائه ، فجاء نص المادة ٤٤ من الدستور المشار اليه عاما مطلقا لم يرد عليه ما يخصصه أو يقيد به مما مؤداه أن هذا النص الدستورى يستلزم فى جميع أحوال تفتيش المساكن صدور الامر القضائى السببب وذلك صونا لحرمة المسكن التى تنبثق من الحرية الشخصية التى تتعلق بكيان الفرد وحياته الخاصة ومسكنه الذى يأوى اليه وهو موضع سره وسكنته ، ولذلك حرص الدستور — فى الظروف التى صدر فيها — على التاكيد على عدم انتهاك حرمة المسكن سواء بدخوله أو بتفتيشه ما لم يصدر أمر قضائى مسبب دون أن يستثنى من ذلك حالة التلبس بالجريمة التى لا تجيز — وفقا للمادة ٤١ من الدستور — سوى القبض على الشخص وتفتيشه اينما وجد . يؤكد ذلك أن مشروع لجنة الحريات التى شكلت بمجلس الشعب عند اعداد الدستور كان يضمن نص المادة ٤٤ استثناء حالة التلبس من

حكمها غير أن هذا الاستثناء قد اسقط في المشروع النهائي هذه المادة  
وصدر الدستور متضمنا نص المادة ٤٤ الحالي حرصا منه على صيانة  
حرمة المساكن على ما سلف بيبانه .

لما كان ما تقدم وكان نص المادة ٤٤ من الدستور واضح  
الدلالة - على ما سبق ذكره - على عدم استثناء حالة التلبس من  
الضمانتين اللتين أوردهما - أى صدور أمر قضائي وأن يكون الامر  
مسيبا - فلا يحق القول باستثناء حالة التلبس من حكم هاتين  
الضمانتين قياسا على اخراجها من ضمانه صدور الامر القضائي في  
حالة تفتيش الشخص أو القبض عليه ، ذلك بأن الاستثناء لا يقاس  
عليه كما أنه لا محل للقياس عند وجود النص الدستوري الواضح  
الدلالة . ولا يغير من ذلك ما جاء بمعجز المادة ٤٤ من الدستور  
بعد ايرادها هاتين الضمانتين سالفتي الذكر من أن ذلك « وفقا  
لاحكام القانون » لان هذه العبارة لا تعنى تفويض المشرع العادي  
في اخراج حالة التلبس بالجريمة من الخضوع للضمانتين اللتين  
اشرطهما الدستور في المادة ٤٤ سالفه الذكر ، والقول بغير ذلك  
اهدار لهاتين الضمانتين وتعليق اعمالهما على ارادة المشرع العادي  
وهو ما لا يفيد نص المادة ٤٤ من الدستور وانما تشير عبارة  
« وفقا لاحكام القانون » الى الاحالة الى القانون العادي في تحديد  
الجرائم التي يجوز فيها صدور الامر بالتفتيش وبيان كيفية صدوره  
وتبسيبه الى غير ذلك من الاجراءات التي يتم بها هذا التفتيش .  
لما كان ذلك وكانت المادة ٤٧ من قانون الاجراءات الجنائية الصادر  
بالقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ - المطعون فيها - تنص على أن  
« لأمور الضبط القضائي في حالة التلبس بجناية أو جنحة ان يفتش  
منزل المتهم ويضبط فيه الاشياء والاوراق التي تغيد في كشف الحقيقة  
اذا اتضح له من امارات قوية انها موجودة فيه » مما مفاده تخويل  
مأمور الضبط القضائي الحق في اجراء تفتيش مسكن المتهم في حالة  
التلبس بجناية أو جنحة دون أن يصدر له أمر قضائي مسبب ممن يملك

سلطة التحقيق وهو ما يخالف حكم المادة ٤٤ من الدستور على ما سلف بيانه ، الامر الذى يتعين معه الحكم بعدم دستورية المادة ٤٧ من قانون الاجراءات الجنائية .

### الاجراءات

بتاريخ ١٠ يناير سنة ١٩٨٢ ورد الى قلم كتاب المحكمة ملف الجنائية رقم ٢٨ لسنة ١٩٨٠ مخدرات الازبكية المقيدة برقم ١٠١٤ لسنة ١٩٨٠ كلى مخدرات القاهرة بعد أن قضت محكمة جنبايات القاهرة بجلسة ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٨١ بوقف الدعوى واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل فى مدى دستورية المادة ٤٧ من قانون الاجراءات الجنائية .

وقدمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت فيها رفض الدعوى .  
وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها .  
ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة حيث التزمت هيئة المفوضين رأيها وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق والمداولة .

حيث أن الدعوى استوفت أوضاعها القانونية .

وحيث أن الوقائع — على ما يبين من قرار الاحالة وسائر الاوراق — تتحصل فى أن النيابة العامة اسندت الى المتهمين فى الجنائية رقم ٢٨ لسنة ١٩٨٠ مخدرات الازبكية المقيدة برقم ١٠١٤ لسنة ١٩٨٠ كلى مخدرات القاهرة ارتكابهم جرائم صنع واحراز وهيازة جواهر مخدرة بقصد الاتجار وفى غير الاحوال المصرح بها

قانوننا ، واحيل المتهمون الى محكمة جنايات القاهرة لحاكمتهم حيث رأت المحكمة أن رجال الضبطية القضائية قاموا بتفتيش مسكني المتهمين الاول والثاني دون اذن من النيابة العامة استنادا الى قيام حالة التلبس اعمالا لنص المادة ٤٧ من قانون الاجراءات الجنائية التي اجازت لأمر الضبط القضائي في حالة التلبس بجناية أو جنحة أن يفتش منزل المتهم • واذ تراءى لمحكمة الجنايات بجلسة ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٨١ عدم دستورية نص هذه المادة — وهو لازم للفصل في الدعوى — تأسيسا على أن ثمت تناقضا بين هذا النص وما تقتضيه به المادة ٤٤ من الدستور من عدم جواز دخول المساكن ولا تفتيشها الا بأمر قضائي مسبب وفقا لاحكام القانون ، فقد قضت بوقف الدعوى واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل في المسألة الدستورية •

وحيث أن ادارة قضايا الحكومة قد طلبت رفض الدعوى استنادا الى أن المادة ٤٤ من الدستور وأن نصت على عدم جواز دخول المنازل ولا تفتيشها الا بأمر قضائي مسبب كقاعدة عامة الا أنها تركت بيان ذلك الى أحكام التشريع العادي ، والى أن المادة ٤١ من الدستور تجيز تفتيش الشخص دون أمر قضائي في حالة التلبس مما يجوز معه من باب أولى تفتيش مسكنه في حالة التلبس بضبط الاشياء التي تفيد في كشف الحقيقة باعتبار أن الحرية الشخصية اسمى من حرمة المسكن •

وحيث أن الدستور قد حرص — في سبيل حماية الحريات العامة — على كفالة الحرية الشخصية لاتصالها بكيان الفرد منذ وجوده فأكدت المادة ٤١ من الدستور على أن « الحرية الشخصية حق طبيعي وهي مصونة لا تمس » كما نصت المادة ٤٤ من الدستور على أن « للمساكن حرمة » ثم قضت الفقرة الاولى من المادة ٤٥ منه بأن « لحياة المواطنين الخاصة حرمة يحميها القانون » غير أن الدستور لم يكتف في تقرير هذه الحماية الدستورية بايراد ذلك في

عبارات عامة كما كانت تفعل الدساتير السابقة التي كانت تقر كفالة الحرية الشخصية وما تفرع عنها من حق الامن وعدم القبض أو الاعتقال وحرمة المنازل وعدم جواز دخولها أو مراقبتها ( المواد ٨ من دستور سنة ١٩٢٣ ، ٤١ من دستور سنة ١٩٥٦ ، ٢٣ من دستور سنة ١٩٦٤ ) تاركة للمشرع العادى السلطة الكاملة دون قيود فى تنظيم هذه الحريات ، ولكن أتى دستور سنة ١٩٧١ بقواعد اساسية تقرر ضمانات عديدة لحماية الحرية الشخصية وما يتفرع عنها من حريته وحرمات ورفعها الى مرتبة القواعد الدستورية - ضمنها المواد من ٤١ الى ٤٥ منه - حيث لا يجوز للمشرع العادى أن يخالف تلك القواعد وما تضمنته من كفالة لصون تلك الحريات والا جاء عمله متخالفا للشرعية الدستورية .

وحيث أن المشرع الدستورى - توفيقا بين حق الفرد فى الحرية الشخصية وفى حرمة مسكنه وحياته الخاصة وبين حق المجتمع فى عقاب الجانى وجمع أدلة اثبات الجريمة ونسبتها اليه قد أجاز تفتيش الشخص أو المسكن كاجراء من اجراءات التحقيق بعد أن أخضعه لضمانات معينة لا يجوز اهدارها تاركا للمشرع العادى أن يحدد الجرائم التي يجوز فيها التفتيش والاجراءات التي يتم بها . ولذلك نصت الفقرة الاولى من المادة ٤١ من الدستور على أنه « الجزية الشخصية حق طبيعى وهى مصونة لا تمس » ولهما عدا حالة التلبس لا يجوز القبض على أحد أو تفتيشه أو حبسه أو تقييد حريته بأى قيد أو منعه من التنقل الا بأمر تستلزمه ضرورة التحقيق وصيانة أمن المجتمع ، ويصدر هذا الامر من القاضى المختص أو النيابة العامة ، وذلك وفقا لاحكام القانون ثم نصت المادة ٤٤ من الدستور على أن « للمساكن حرمة فلا يجوز دخولها أو تفتيشها الا بأمر قضائى مسبب وفقا لاحكام القانون » وهذا النص الاخير وان كان قد ميز بين دخول المساكن وبين تفتيشها الا أنه جمعهما فى ضمانات واحدة متى كانا يمثلان انتهاكا لحرمة المساكن التي قدسها الدستور .

وحيث أنه يبين من المقابلة بين المادتين ٤١ ، ٤٤ من الدستور  
سبيلتقى الذكر أن المشرع الدستوري قد غرق في الحكم بين تفتيش  
الأشخاص وتفتيش المساكن فيما يتعلق بضرورة أن يتم التفتيش في  
الحالين بأمر قضائي ممن له سلطة التحقيق أو من القاضي المختص  
بضمانه أساسية لحصول التفتيش تحت إشراف مسبق من القضاء ،  
فقد استثنت المادة ٤١ من الدستور من هذه الضمانة حالة التلبس  
بالجريمة بالنسبة للقبض على الشخص وتفتيشه فضلا عن عدم  
اشتراطها تسبب أمر القاضي المختص أو النيابة العامة بالتفتيش في  
حين أن المادة ٤٤ من الدستور لم تستثن حالة التلبس من ضرورة  
صدور أمر قضائي مسبب ممن له سلطة التحقيق أو من القاضي  
المختص بتفتيش المسكن سواء قام به الأمر بنفسه أم أذن للأمور  
الضبط القضائي بإجرائه ، فجاء نص المادة ٤٤ من الدستور المشار  
إليه عاما مطلقا لم يزد عليه ما يخفضه أو يقيده مما مؤداه أن هذا  
النص الدستوري يستلزم في جميع أحوال تفتيش المساكن صدور  
الأمر القضائي المسبب وذلك صونا لحرمة المسكن التي تنبثق من  
الحرية الشخصية التي تتعلق بكيان الفرد وحياته الخاصة ومسكنه  
الذي يأوى إليه وهو موضع سره وسكنته ، ولذلك حرص الدستور  
— في الظروف التي صدر فيها — على التأكيد على عدم انتهاك حرمة  
المسكن سواء بدخوله أو بتفتيشه ما لم يصدر أمر قضائي مسبب دون  
أن يستثنى من ذلك حالة التلبس بالجريمة التي لا تجيز — وفقا للمادة  
٤١ من الدستور — سوى القبض على الشخص وتفتيشه أينما وجد .  
يؤكد ذلك أن مشروع لجنة الحريات التي شكلت بمجلس الشعب عند  
إعداد الدستور كان يضمن نص المادة ٤٤ استثناء حالة التلبس من  
حكمها غير أن هذا الاستثناء قد أسقط في المشروع النهائي لهذه المادة  
وصدر الدستور متضمنا نص المادة ٤٤ الحالي حرصا منه على صيانة  
حرمة المساكن على ما سلف بيانه .

لما كان ما تقدم وكان نص المادة ٤٤ من الدستور واضح الدلالة



— على ما سبق ذكره — على عدم استثناء حالة التلبس من الضمانتين اللتين أوردتهما — أى صدور أمر قضائى وا ن يكون الامر مسببا — فلا يحق القول باستثناء حالة التلبس من حكم هاتين الضمانتين قياسا على اخراجها من ضمانة صدور الامر القضائى فى حالة تفتيش الشخص أو القبض عليه ، ذلك بأن الاستثناء لا يقاس عليه كما أنه لا محل للقياس عند وجود النص الدستورى الواضح الدلالة • ولا يغير من ذلك ما جاء بعجز المادة ٤٤ من الدستور بعد ايرادها هاتين الضمانتين سالفى الذكر من أن ذلك « وفقا لاحكام القانون » لان هذه العبارة لا تعنى تفويض المشرع العادى فى اخراج حالة التلبس بالجريمة من الخضوع للضمانتين اللتين اشترطهما الدستور فى المادة ٤٤ سالفه الذكر ، والقول بغير ذلك اهدار لهاتين الضمانتين وتعليق أعمالهما على ارادة المشرع العادى وهو ما لا يفيد نص المادة ٤٤ من الدستور وإنما تشير عبارة « وفقا لاحكام القانون » الى الاحالة الى القانون العادى فى تحديد الجرائم التى يجوز فيها صدور الامر بالتفتيش وبيان كيفية صدوره وتسببيه الى غير ذلك من الاجراءات التى يتم بها هذا التفتيش • لما كان ذلك وكانت المادة ٤٧ من قانون الاجراءات الجنائية الصادر بالقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ — المطعون فيها — تنص على أن « لأمور الضبط القضائى فى حالة التلبس بجناية أو جنحة أن يفتش منزل المتهم ويضبط فيه الاشياء والاوراق التى التى تفيد فى كشف الحقيقة اذا اتضح له من امارات قوية أنها موجودة فيه » مما مفاده تخويل مأمور الضبط القضائى الحق فى اجراء تفتيش مسكن المتهم فى حالة التلبس بجناية أو جنحة دون أن يصدر له أمر قضائى مسبب ممن يملك سلطة التحقيق وهو ما يخالف حكم المادة ٤٤ من الدستور على ما سلف بيانه ، الامر الذى يتعين معه الحكم بعدم دستورية المادة ٤٧ من قانون الاجراءات الجنائية •

#### لهذه الاسباب

حكمت المحكمة بعدم دستورية المادة ٤٧ من قانون الاجراءات الجنائية الصادر بالقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ •

## جلسة ٢ يولية سنة ١٩٨٤ م

الوفدة برئاسة السيد المستشار الدكتور فتحى عبد الصبور رئيس المحكمة  
وحضور السادة المستشارين : محمد على رافع بلنخ ومصلح جويل موسى  
ودوج مصلح حسن ووجد عبد الخالق النادى ورايح لطفي جمعة وموزى أسعد  
موسى  
وحضور السيد المستشار الدكتور محمد ابراهيم ابو العنين  
وحضور السيد / احمد على فضل الله  
المفوض  
لبن المر

### قاعدة رقم ( ١٣ )

#### القضية رقم ١١٧ لسنة ٥ القضائية « دستورية »

١ - الخصومة في الدعوى - التدخل الانضمامي -  
الخصومة في طلب التدخل الانضمامي تعتبر تابعة للخصومة الاصلية ، عدم قبول  
الدعوى الاصلية يستلزم بطريق اللزوم انقضاء طلب التدخل الانضمامي .

١ - وحيث أنه عن طلبى التدخل الانضمامي ، فانه متى كانت  
الدعوى الاصلية غير مقبولة لرفعها بعد انقضاء الاجل المحدد لرفعها  
خلاله ، وكانت الخصومة في طلب التدخل الانضمامي تعتبر تابعة  
للخصومة الاصلية ، فان عدم قبول الدعوى الاصلية يستتبع بطريق  
اللزوم انقضاء طلب التدخل الانضمامي .

### الاجراءات

بتاريخ ١٨ أبريل سنة ١٩٨٣ أودع المدعى صحيفة هذه الدعوى  
قلم كتاب المحكمة طالبا الحكم بعدم دستورية القانون رقم ٣٤ لسنة  
١٩٧١ بتنظيم غرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب والقانون رقم  
٩٥ لسنة ١٩٨٠ بحماية القيم من العيب وقدمت ادارة قضايا الحكومة  
مذكرة طلبت فيها الحكم أصليا بعدم قبول الدعوى واحتياطيا برفضها .

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها .

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة ، حيث

التزمت هيئة المفوضين رأياًها وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها  
بجلسة اليوم .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاحات والادالة .

حيث أن الوقائع - على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر  
الاوراق - تتحصل في أن المدعى كان قد أقام الدعوى رقم ٥٢١٣  
سنة ١٩٨٢ . مستعجل للقاهرة ضد توفيق عبد الحمى سليم والمدعى  
للعلم الاشتراكي - المدعى عليه الخامس طالبا الحكم باسترداد  
هيازته للمكتسبين المملوكين له بمدينة رأس البر بعد أن شملها القرار  
الصادر من المدعى عليه الخامس بوضع اموال توفيق عبد الحمى سليم  
تحت التمفظ والاستيلاء عليها لادارتها واذا دفع الحاضر مع المدعى  
بعدم دستورية القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧١ والقانون رقم ٩٥ لسنة  
١٩٨٠ . بجلسة ٢٢/٢/١٩٨٣ ، أجلت المحكمة الدعوى لجلسة  
١٩٨٣/٤/٥ كطلبه لرفع الدعوى الدستورية أمام المحكمة المختصة  
فأقام المدعى دعواه الماثلة . ويجلسه التحضير المنعقدة في ١٢ يناير  
سنة ١٩٨٤ طلب كل من الأستاذ عبد الحليم رمضان المحامي بصفته  
وكيلا عن الفريق متقاعد سعد محمد الشاذلي والأستاذ بلاتون  
غلاسكاى المحامي بصفته الشخصية ووكيلا عن الدعين في الدعوى  
رقم ١٣١ لسنة ٥ قضائية دستورية عليها قبول تدخلهما . منضمين  
للمدعى في طلباته في الدعوى الحالية .

وحيث أن الفقرة (ب) من المادة ٢٩ من قانون المحكمة  
الدستورية الطيا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ تنص على أن  
« تتولى المحكمة الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح  
على الوجه التالي (أ) ..... (ب) إذا دفع أحد الخصوم أثناء  
نظر دعوى أقيم العدى المحاكم أو الهيئات ذات الاختصاص

القضائي بعدم دستورية نص في قانون أو لائحة ورأت المحكمة أو الهيئة أن الدفع جدى أجلت نظر الدعوى وحددت لن أشار الدفع ميعادا لا يجاوز ثلاثة أشهر لرفع الدعوى بذلك أهام المحكمة الدستورية العليا ، فإذا لم ترفع الدعوى في الميعاد اعتبر الدفع كأن لم يكن » ومؤدى هذا النص - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن المشرع رسم طريقا لرفع الدعوى الدستورية التى أتاح للخصوم مباشرتها وربط بينه وبين الميعاد الذى حدده لرفعها ، فدل بذلك على أنه اعتبر هذين الأمرين من مقومات الدعوى الدستورية ، فلا ترفع الا بعد ابداء دفع بعدم الدستورية تقدر محكمة الموضوع مدى جديته ، ولا تقبل الا اذا رفعت الدعوى خلال الاجل الذى ناط المشرع لمحكمة الموضوع تحديده بحيث لا يجاوز ثلاثة أشهر وهذه الاوضاع الاجرائية - سواء ما اتصل منها برفع الدعوى الدستورية أو بميعاد رفعها - تتعلق بالنظام العام باعتبارها شكلا جوهريا في التقاضى تنبأ به المشرع مصلحة عامة حتى ينظم التداعى في المسائل الدستورية بالاجراءات التى رسمها وفي الموعد الذى عينه ، وبالتالي فان ميعاد الثلاثة أشهر الذى فرضه المشرع على نحو أمر كحد أقصى لرفع الدعوى الدستورية ، أو الميعاد الذى تحدده محكمة الموضوع في غضون هذا الحد الاقصى ، يعتبر ميعادا حتميا يتعين على الخصوم أن يلتزموا برفع دعوام الدستورية قبل انقضائه والا كانت غير مقبولة .

لما كان ذلك ، وكان المدعى قد أبدى دفعه بعدم دستورية القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب والقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ بحماية القيم من النعيب أمام محكمة القاهرة للأمور المستعجلة بجلسة ٢٢ فبراير سنة ١٩٨٤ فصرحت له برفع الدعوى الدستورية وحددت لذلك ميعادا غايته ٥ أبريل سنة ١٩٨٤ هو تاريخ الجلسة التى أجلت اليها الدعوى ، ولكنه لم يودع صحيفة الدعوى المائلة الا بتاريخ ١٨ أبريل سنة ١٩٨٤ ، فان الدعوى

تكون قد رفعت بعد انقضاء الاجل المحدد لرفعها خلاله ، ومن ثم يتعين الحكم بعدم قبولها .

وحيث أنه عن طلبى التدخل الانضمامى ، فإنه متى كانت الدعوى الاصلية غير مقبولة لرفعها بعد انقضاء الاجل المحدد لرفعها خلاله ، وكانت الخصومة فى طلب التدخل الانضمامى تعتبر تابعة للخصومة الاصلية ، فإن عدم قبول الدعوى الاصلية يستتبع بطريق اللزوم انقضاء طلب التدخل الانضمامى .

### لهذه الاسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى وبمصادرة الكفالة والزامت المدعى المصروفات ومبلغ ثلاثين جنيها مقابل أتعاب المحاماة .

## جلسة ٢٦ يونية ١٩٨٤ م

المؤلة برئاسة السيد المستشار الدكتور فتحي عبد الصبور  
وحضور السادة المستشارين : محمد علي رافعي بلينغ ومصطفى جليل مرسى  
ومندوح مصطفى حسن ومتر أمين عبد الجليل وربيع كلثي عبيد وغوزي أسعد مرتضى  
أعضاء  
المسوفس  
أهين المنبر  
وحضور السيد المستشار الدكتور محمد ابراهيم ابو العنين  
وحضور السيد / أحمد علي غفل الله

### قاعدة رقم ( ١٤ )

#### القضية رقم ٥٥ لسنة ٥ القضائية « دستورية »

١ - الولاية العامة لحكم مجلس الدولة : بدلوها : مجلس الدولة قاض القانون  
المسلم .

أقالت المادة ٢٧٢ من الدستور تقرير الولاية العامة لمجلس الدولة على  
القرارات الإدارية والدعوى التأديبية بحيث يكون هو قاضي القانون العام بالنسبة  
لهذه الدعوى والقرارات ، وإن اختصاصه لم يعد مقيدا بمسائل محددة على سبيل  
الحصر كما كان منذ انشائه ، فمع أن ذلك لا يعنى غل يد المشرع المادى من أسناد  
الفصل في بعض القرارات الإدارية والدعوى التأديبية الى جهات قضائية أخرى  
مضى اقتضى ذلك المصالح العام واعمالا للتفويض المخول له بالمادة ١٦٧ من الدستور  
في شأن تحديد الهيئات القضائية واختصاصاتها وتنظيم طريقة تشكيلها .

٢ - محكم أمن الدولة العليا « تكليفها » هي جهة قضاء .

محكم أمن الدولة العليا المشكلة وفقا لقانون الطوارئ رقم ١٦٢ لسنة  
١٩٥٨ هي جهة قضاء اقتضى انشاءها قيام حالة الطوارئ وما يقتدر بها من ظروف  
استثنائية . ومن بين ما يخص به الفصل في كافة التظلمات والظعون من الاوامر  
الصادرة بالتفتيش أو الاعتقال وفقا لقانون الطوارئ .

٣ - النظام من أمر الاعتقال « تكليفه » ضمانات التقاضى .

النظام من أمر الاعتقال يشكل « خصوصية قضائية » تكوّن بين السلطة التنفيذية  
وبين المعتقل — أو غيره — الذى يتكلم من أمر الاعتقال على أساس عدم مشروعية  
أو انقضاء المبرر للاشتباه في المعتقل أو عدم توافر الدلائل على خطورته على الأمن  
والنظام العام . وقد كفل المشرع للمعتقل عند نظر نظامه أمام محكم أمن الدولة  
العليا طوارئ ضمانات التقاضى من ابداء دفاعه وسماع اقواله .

٤ - النظام من أمر الاعتقال — قرار محكمة أمن الدولة العليا في النظام : تكليفها :

النظام من أمر الاعتقال يعتبر « نظاما قضائيا » استند اختصاص الفصل فيه  
الى جهة قضاء وفقا لما تقتضى به المادة ٧١ من الدستور ، والقرار الذى تصدره

محكمة أمن الدولة العليا « طوارئ » في هذا التتلم يعتبر « قرارا قضائيا » نافذا بعد استنفاد طريق الطعن أو إعادة النظر فيه .

٥ — حق التقاضي — مجلس الدولة — المادة ١٧٢ من الدستور .

المشرع إذ كفل للمعتقل حق التقاضي بما خوله من التتلم من الأجر الصادر باعتقاله أمام جهة قضائية أخرى غير مجلس الدولة تحقيقا للصالح العام لا يكون قد خالف حكم المادة ١٧٢ من الدستور .

٦ — محكمة أمن الدولة العليا طوارئ — القاضي الطبيعى — المادة ٦٨ من الدستور

محكمة أمن الدولة العليا « طوارئ » وقد خصها المشرع وحدها بولاية الفصل في التتلمات من أواخر القبض والاعتقال فضلا قضائيا قد أضحت القاضي الطبيعى لهذه المنازعات . وليس في اسناد الفصل في هذه التتلمات لتلك المحكمة أى تحصين لامر الاعتقال من رقابة القضاء . الامر الذى لا ينطوى على أى مخالفة لحكم المادة ٦٨ من الدستور .

١ — ان المادة ١٧٢ من الدستور حين نصت على أن « مجلس الدولة هيئة قضائية مستقلة يختص بالفصل في المنازعات الادارية والدعاوى والتأديبية » فقد أفادت تقرير الولاية العامة لمجلس الدولة على المنازعات الادارية والدعاوى التأديبية بحيث يكون هو قاضى القانون العام بالنسبة لهذه الدعاوى والمنازعات وان اختصاصه لم يعد مقيدا بمسائل محددة على سبيل الحصر كما كان منذ انشاءه ، غير أن هذا النص لا يعنى غل يد المشرع العادى عن اسناد الفصل في بعض المنازعات الادارية والدعاوى التأديبية الى جهات قضائية أخرى متى اقتضى ذلك الصالح العام وأعمالا للتفويض المخول له بالمادة ١٦٧ من الدستور في شأن تحديد الهيئات القضائية واختصاصاتها وتنظيم طريقة تشكيلها .

٢ — ان محاكم أمن الدولة العليا المشكلة وفقا لقانون حالة الطوارئ الصادر بالقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ هى جهة قضاء تقتضى انشاءها قيام حالة الطوارئ وما يقترن بها من ظروف استثنائية . فقد رأى المشرع بسلطته التقديرية أن يمسند الى هذه المحاكم — فضلا عن اختصاصها بالفصل في الجرائم التى ( ٦ — المحكمة الدستورية )

تقع بالمخالفة لاحكام الاوامر التى يصدرها رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه وفقا للقانون سالف الذكر وما قد يحيله عليها من الجرائم التى يعاقب عليها القانون العام وذلك على الوجه المبين بأحكام ذلك القانون — الاختصاص بالفصل فى كافة التظلمات والطعون من الاوامر الصادرة بالقبض أو الاعتقال وفقا لقانون حالة الطوارئ •

٣ ، ٤ — التظلم من أمر الاعتقال انما يشكل « خصومة قضائية » تدور بين السلطة التنفيذية ممثلة فى رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه وأحقيتها فى اتخاذ تدبير الاعتقال وفقا لقانون حالة الطوارئ وبين المعتقل — أو غيره — الذى يتظلم من أمر الاعتقال على أساس عدم مشروعيته أو انتفاء المبرر للاشتباه فى المعتقل أو عدم توفر الدلائل على خطورته على الامن والنظام العام ، وتفصل المحكمة فى هذه الخصومة بقرار مسبب خلال أجل محدد حتى اذا ما صدر قرار المحكمة بالافراج عن المعتقل كان لوزير الداخلية — باعتباره المسئول عن الامن العام وطبقا للفقرتين الخامسة والسادسة من المادة ٣ مكررا سالفه الذكر — أن يطمئن على هذا القرار خلال خمسة عشر يوما من تاريخ صدوره ويحال الطعن الى دائرة أخرى خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تقديمه على أن يفصل فيه خلال خمسة عشر يوما من تاريخ الاحالة والا وجب الافراج عن المعتقل فورا ويكون قرار المحكمة فى هذه الحالة واجب النفاذ • كما نصت الفقرة الأخيرة من تلك المادة على أنه « فى جميع الاحوال يكون لمن رغب تظلمه الحق فى أن يتقدم بتظلم جديد كلما انقضى ثلاثون يوما من تاريخ رفض التظلم » وذلك لمواجهة تغير الظروف التى قد تبرر استمرار الاعتقال من عدمه • لما كان ذلك جميعه ، فان التظلم من أمر الاعتقال يعد « تظلما قضائيا » أسند اختصاص الفصل فيه الى جهة قضاء وفقا لما تقضى به المادة ٧١ من الدستور ،



ومن ثم يكون القرار الذى تصدره محكمة أمن الدولة العليا « طوارئ » فى هذا التظلم — وما يثور فى شأنه من نزاع — قرارا قضائيا نافذا بعد استنفاد طريق الطعن أو إعادة النظر فيه على ما سلف بيانه .

٥ ، ٦ — ان المشرع اذ كلل للمعتقل حق التقاضى بما خوله له من التظلم من الامر الصادر باعتقاله أمام جهة قضائية ذلك فى حدود ما يملكه المشرع — وفقا لنص المادة ١٦٧ من الدستور — من اسناد الفصل فى بعض المنازعات الادارية الى جهات قضائية أخرى غير مجلس الدولة تحقيقا للصالح العام على ما سبق ذكره ، فانه لا يكون قد خالف حكم المادة ١٧٢ من الدستور . ومن جهة أخرى فان محكمة أمن الدولة العليا « طوارئ » وقد خصها المشرع وحدها بولاية الفصل فى التظلمات من أوامر الاعتقال فصلا قضائيا قد أضحت هى القاضى الطبيعى الذى يحق لكل معتقل — أو لغيره من ذوى الشأن — الالتجاء اليه بالنسبة لهذه التظلمات ، كما أنه ليس فى اسناد الفصل فى هذه التظلمات الى محكمة أمن الدولة العليا ( طوارئ ) أى تحصين لامر الاعتقال — وهو قرار ادارى — من رقابة القضاء طالما أن المشرع قد جعل التظلم منه أمام محكمة أمن الدولة العليا ( طوارئ ) ، الامر الذى لا ينطوى على أى مخالفة لحكم المادة ٦٨ من الدستور .

### الاجراءات

بتاريخ ٦ أبريل سنة ١٩٨٣ ورد الى قلم كتاب المحكمة ملف القضية رقم ١٣٦٢ سنة ٢٦ قضائية بعد أن قضت فيها محكمة القضاء الادارى بجلسة ٩ نوفمبر سنة ١٩٨٢ بوقف الدعوى وبإحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل فى مدى دستورية الفقرة الثانية

من المادة الثالثة من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٢ فيما تضمنته من  
احالة جميع الدعاوى والتظلمات من أوامر الاعتقال والمنظورة أمام  
أية جهة قضائية الى محكمة أمن الدولة العليا « طوارئ » •

وقد تمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طابت فيها رفض الدعوى •

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها •

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة حيث التزمت  
هيئة المفوضين رأيها وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة  
اليوم •

### الحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاحات والمداولة •

حيث أن الدعوى استوفت أوضاعها القانونية •

وحيث أن الوقائع — على ما يبين من قرار الاحالة وسائر  
الاوراق — تتحصل في أن وزير الداخلية أصدر بتاريخ ٨ أكتوبر سنة  
١٩٨١ أمراً باعتقال المدعى وذلك استناداً الى قرار رئيس الجمهورية  
رقم ٥٦٠ لسنة ١٩٨١ بإعلان حالة الطوارئ في جميع أنحاء  
الجمهورية لمدة سنة اعتباراً من ٦ أكتوبر سنة ١٩٨١ وإلى قرار  
رئيس الجمهورية رقم ٥٦٢ لسنة ١٩٨١ بتفويض وزير الداخلية في  
اختصاصات رئيس الجمهورية المنصوص عليها في قانون حالة  
الطوارئ الصادر بالقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ • فأقام المدعى  
الدعوى رقم ١٣٦٢ لسنة ٣٦ ق أمام محكمة القضاء الادارى طالباً  
الحكم بصفة مستعجلة بوقف تنفيذ الامر الصادر باعتقاله وفي  
الموضوع بالغائه • واذا صدر القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٢ بتعديل  
بعض أحكام القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ •

وقد قضت الفقرة الاولى من المادة الثالثة منه بان محكمة أمن الدواة العليا ( طوارئ ) هى التى تختص وحدها بنظر كافة التظلمات والطعون من الاوامر والقرارات الصادرة بالقبض أو الاعتقال وفقا لقانون حالة الطوارئ ثم نصت الفقرة الثانية من ذات المادة على أنه « وتحال الى هذه المحكمة - بحالتها - جميع الدعاوى والطعون والتظلمات المشار اليها والمنظورة أمام أية جهة قضائية أو غير قضائية » ، فقد تراءى لمحكمة القضاء الادارى - بجلسة ٩ نوفمبر ١٩٨٢ - عدم دستورية الفقرة الثانية المشار اليها لخالفاتها حكم المادتين ٦٨ و ١٧٢ من الدستور وذلك تأسيسا على أن دعوى الطعن فى قرار الاعتقال أو القبض الصادر طبقا لاحكام قانون حالة الطوارئ لا تخرج - فى طبيعتها - عن كونها منازعة ادارية مما يدخل اصلا فى اختصاص مجلس الدولة وفقا لنص المادة ١٧٢ من الدستور. فلا يصح نزعا منه الا لضرورة تدعو الى اسناد هذا الاختصاص الى جهة قضائية أخرى والى أن محكمة أمن الدولة العليا « طوارئ » وأن كانت جهة قضائية الا أن اختصاصها بنظر التظلمات من اوامر القبض أو الاعتقال لا يعتبر اختصاصا قضائيا وما تصدره فيها ليس أحكاما لها حجية الاحكام وقوتها التنفيذية اذ أن التظلم من أمر الاعتقال لا يمدو أن يكون تظلما اداريا لا يمنع من اختصاص مجلس الدولة ، وبذلك يكون مقتضى الفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٢ حجب مجلس الدولة عن اختصاصه الاصيل بنظر دعوى الطعن فى قرار الاعتقال بدعوى الالغاء . ومن ثم فقد احالت محكمة القضاء الادارى الدعوى الماثلة الى المحكمة الدستورية العليا للفصل فى المسألة الدستورية .

وحيث ان الفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٢ - محل النعى بعدم الدستورية - اذ قضت باحالة الدعاوى والطعون والتظلمات المشار اليها فى الفقرة الاولى من ذات المادة والمنظورة أمام أية جهة قضائية أو غير قضائية الى محكمة

أمن الدولة العليا « طوارئ » بحالتها عند صدور ذلك القانون ، فقد جاء حكمها ترتيبا على ما قرره الفقرة الاولى سالفه الذكر من اختصاص محكمة أمن الدولة العليا « طوارئ » دون غيرها بنظر كافة الطعون والتظلمات من الاوامر والقرارات المبينة بالمادة ٣ مكررا من القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ والمعدلة بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٢ وهى التى تتعلق بالقبض أو الاعتقال استنادا الى اعلان حالة الطوارئ . ومن ثم فان المسألة الدستورية المثارة - حسبما جاء بأسباب قرار الاحالة - هى نزاع الاختصاص بالطعن فى قرارات الاعتقال - بدعوى الالغاء - من القضاء الادارى واسناد هذا الاختصاص الى محكمة أمن الدولة العليا « طوارئ » ومدى مخالفة ذلك لنصوص المادتين ٦٨ و ١٧٢ من الدستور .

وحيث أن المادة ١٧٢ من الدستور حين نصت على ان « مجلس الدولة هيئة قضائية مستقلة يختص بالفصل فى المنازعات الادارية والدعاوى التأديبية » فقد افادت تقرير الولاية العامة لمجلس الدولة على المنازعات الادارية والدعاوى التأديبية بحيث يكون هو قاضى القانون العام بالنسبة لهذه الدعاوى والمنازعات وأن اختصاصه لم يعد مقيدا بمسائل محددة على سبيل الحصر كما كان منذ انشائه ، غير أن هذا النص لا يعنى غل يد المشرع العادى عن اسناد الفصل فى بعض المنازعات الادارية والدعاوى التأديبية الى جهات قضائية أخرى متى اقتضى ذلك الصالح العام واعمالا للتفويض المخول له بالمادة ١٦٧ من الدستور فى شأن تحديد الهيئات القضائية واختصاصاتها وتنظيم طريقة تشكيلها .

وحيث أن محاكم أمن الدولة العليا المشكلة وفقا لقانون حالة الطوارئ الصادر بالقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ هى جهة قضاء تقتضى انشاءها قيام حالة الطوارئ وما يقتدرن بها من ظروف استثنائية . فقد رأى المشرع بسلطته التقديرية أن يسند الى هذه

المحاكم — فضلا عن اختصاصها بالفصل في الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام الاوامر التي يصدرها رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه وفقا للقانون سالف الذكر وما قد يحيله عليها من الجرائم التي يعاقب عليها القانون العام وذلك على الوجه المبين بأحكام ذلك القانون — الاختصاص بالفصل في كافة التظلمات والطعون من الاوامر الصادرة بالقبض أو الاعتقال وفقهه لقانون حالة الطوارئ ، فنصت المادة الثالثة من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٢ في فقرتها الاولى على أنه « تختص محكمة أمن الدولة العليا « طوارئ » دون غيرها بنظر كافة الطعون والتظلمات عن الاوامر والقرارات المشار اليها بالمادة ٣ مكررا من القانون رقم ١٦٢ سنة ١٩٥٨ المشار اليه » . وذلك باعتبار أن المحكمة المذكورة اقدر على الفصل في التظلمات والطعون التي ترفع عن أوامر القبض أو الاعتقال التي يتخذها رئيس الجمهورية كتدبير من التدابير المخولة له بعد اعلان حالة الطوارئ، ولما تنطوى عليه هذه التدابير من تقييد الحرية الشخصية التي كفلها الدستور واعتبرها حقا طبيعيا لكل مواطن في حدود أحكام القانون وما تتطلبه المصلحة العامة من الحيلولة دون تعريض الامن أو النظام العام للخطر خلال الظروف الاستثنائية التي تمر بها البلاد عند اعلان حالة الطوارئ ، فضلا عن أن المادة ٥٧ من الدستور ترى في الاعتداء على الحرية الشخصية جريمة تكفل الدولة تعويضها عادلا لمن يقع عليه هذا الاعتداء . واذ كان المشرع في المادة ٣ مكررا من قانون حالة الطوارئ الصادر بالقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ المعدلة بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٢ — قد كفل للمعتقل كافة ضمانات التقاضي من ابداء دفاعه وسماع أقواله حين نصت في فقراتها الاربعة الاولى — تنظيمها لحق التظلم — على أنه « يبلغ فوراً كتابة كل من يقبض عليه أو يعتقل وفقا للمادة السابقة بأسباب القبض عليه أو اعتقاله ويكون له حق الاتصال بمن يرى ابلاغه بما وقع والاستعانة بمحام ويعامل المعتقل معاملة المحبوس احتياطيا والمعتقل ولغيره من ذوي الشأن أن يتظلم من القبض أو الاعتقال اذا انقضى

ثلاثون يوما من تاريخ صدوره دون أن يفرج عنه • ويكرن التظلم بطلب يقدم بدون رسوم الى محكمة أمن الدولة العليا المشكلة وفقا لاحكام هذا القانون • وتفصل المحكمة في التظلم بقرار مسبب خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تقديم التظلم وذلك بعد سماع أقوال المقبوض عليه أو المعتقل والاتعين الافراج عنه فورا » • وهو مايتفق ونص المادة ٧١ من الدستور التي تقضى بأن التظلم من اجراءات القبض أو الاعتقال يكون أمام القضاء ووفقا للقانون الذي ينظم حق التظلم ، وكان التظلم من أمر الاعتقال انما يشكل « خصومة قضائية » تدور بين السلطة التنفيذية ممثلة في رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه وحققتها في اتخاذ تدبير الاعتقال وفقا لقانون حالة الطوارئ وبين المعتقل — أو غيره — الذي يتظلم من أمر الاعتقال على أساس عدم مشروعيته أو انتفاء المبرر للاستبانه في المعتقل أو عدم توفر الدلائل على خطورته على الامن والنظام العام • وتفصل المحكمة في هذه الخصومة بقرار مسبب خلال أجل محدد حتى اذا ما صدر قرار المحكمة بالافراج عن المعتقل كان لوزير الداخلية — باعتباره المسئول عن الامن العام وطبقا للفقرتين الخامسة والسادسة من المادة ٣ مكررا سالفة الذكر — أن يطعن على هذا القرار خلال خمسة عشر يوما من تاريخ صدوره ويحال الطعن الى دائرة أخرى خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تقديمه على أن يفصل فيه خلال خمسة عشر يوما من تاريخ الاحالة والا وجب الافراج عن المعتقل فورا ويكون قرار المحكمة في هذه الحالة واجب النفاذ • كما نصت الفقرة الأخيرة من تلك المادة على أنه « في جميع الاحوال يكون لمن رفض تظلمه الحق في أن يتقدم بتظلم جديد كلما انقضى ثلاثون يوما من تاريخ رفض التظلم » وذلك لمواجهة تغير الظروف التي قد تبرر استمرار الاعتقال من عدمه • لا كان ذلك جميعه ، فإن التظلم من أمر الاعتقال يعد « تظالما قضائيا » أسند اختصاص الفصل فيه الى جهة قضاء وفقا لما تقضى به المادة ٧١ من الدستور ،

ومن ثم يكون القرار الذى تصدره محكمة أمن الدولة العليا « طوارئ » فى هذا التظلم — وما يثور فى شأنه من نزاع — قرارا قضائيا نافذا بعد استنفاد طريق الطعن أو إعادة النظر فيه على ما سلف بيانه .

وحيث أنه يبين مما تقدم أن المشرع اذ كفل للمعتقل حق التقاضى بما خوله له من التظلم من الامر الصادر باعتقاله أمام جهة قضائية وذلك فى حدود ما يملكه المشرع — وفقا لنص المادة ١٦٧ من الدستور — من اسناد الفصل فى بعض المنازعات الادارية الى جهات قضائية أخرى غير مجلس الدولة تحقيقا للمصالح العام على ما سبق ذكره ، فإنه لا يكون قد خالف حكم المادة ١٧٢ من الدستور . ومن جهة أخرى فان محكمة أمن الدولة العليا « طوارئ » وقد خصها المشرع وحدها بولاية الفصل فى التظلمات من أوامر الاعتقال فضلا قضائيا قد اوضحت هى القاضى الطبيعى الذى يحق لكل معتقل — أو لغيره من ذوى الشأن — الالتجاء اليه بالنسبة لهذه التظلمات ، كما أنه ليس فى اسناد الفصل فى هذه التظلمات الى محكمة أمن الدولة العليا ( طوارئ ) أى تحصين لامر الاعتقال — وهو قرار ادارى — من رقابة القضاء طالما أن المشرع قد جعل التظلم منه أمام جهة قضاء هى محكمة أمن الدولة العليا ( طوارئ ) ، الامر الذى لا ينطوى على أى مخالفة لحكم المادة ٦٨ من الدستور .

وحيث أنه لما تقدم فان الدعوى بعدم الدستورية لا تقوم على أساس سليم ومن ثم يتعين رفضها .

### لهذه الاسباب

حكمت المحكمة برفض الدعوى .

## جلسة اول ديسمبر سنة ١٩٨٤ م

رئيسة السيد المستشار محمد على بلوخ  
وحضور السادة المستشارين : محيى جيل مرسى وممدوح مصطفى حسن ومتر  
ابن عبد المجيد ورايح لطفي جبهة وموزى أسعد مرقص ومحمد كمال محفوظ أعضاء  
وحضور السيد المستشار الدكتور أحمد محمد الحفنى  
وحضور السيد / أحمد على فضل الله  
أمين السر

### قاعدة رقم ( ١٥ )

#### القضية رقم ٤٤ لسنة ٥ قضائية « دستورية » ( ١ )

١ - دعوى دستورية - حكم - حجية  
الدعوى الدستورية عينية بطبيعتها - الاحكام الصادرة فيها لها حجية مطلقة  
قبل الكافة ، وتلتزم بها جميع جهات القضاء سواء كانت قد انتهت الى عدم  
دستورية النص المطعون عليه ام الى دستوريته .  
استأنس ذلك .

٢ - دعوى دستورية - المصلحة فيها .  
الذين يرفعون دعوى دستورية نص سبل للحكمة الدستورية العليا ان قضت بعدم  
دستوريته - انشاء المصلحة في الدعوى - اثره - عدم قبول الدعوى .

١ - أن الفقرة الاولى من المادة ١٧٥ من الدستور قد نصت على  
أن تتولى المحكمة الدستورية العليا دون غيرها الرقابة القضائية  
على دستورية القوانين واللوائح ٠٠٠ كما قضت المادة ١٧٨ من  
الدستور بأن « تنشر في الجريدة الرسمية الاحكام الصادرة  
من المحكمة الدستورية العليا في الدعوى الدستورية ٠٠٠ » ،  
ونصت المادة ٤٩/١ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر  
بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ على أن « أحكام المحكمة في  
الدعوى الدستورية وقراراتها بالتفسير ملزمة لجميع سلطات

(١) اصدرت المحكمة الدستورية العليا بذات الجلسة احكاما مماثلة  
في الدعوى الدستورية ارقام : ٤٥ ، ٤٦ ، ٤٨ ، ٤٩ ، ٦٠ ، ٦١ ، ٦٥ ، ٦٦ ،  
٦٧ ، ٦٩ ، ٧٠ ، ٧٢ ، ٧٣ ، ٧٥ ، ٧٦ ، ٨٠ ، ٨١ ، ٨٢ ، ٨٣ ،  
٨٤ ، ٨٥ ، ٨٦ ، ٨٧ ، ٨٨ ، ٨٩ ، ٩٢ ، ٩٣ ، ٩٤ ، ٩٥ ، ٩٦ ،  
٩٧ ، ٩٨ ، ٩٩ ، ١٠٠ ، ١٠١ ، ١٠٢ ، ١٠٤ ، ١٠٩ ، ١١٠ ، ١١١  
١١٢ لسنة ٥ قضائية .



الدولة وللكلفة » . ومؤدى ذلك أن الاحكام الصادرة في الدعاوى الدستورية وهى بطبيعتها دعاوى عينية توجه الخصومة فيها الى النصوص التشريعية المطعون عليها بعيب دستورى تكون لها حجية مطلقة . بحيث لا يقتصر أثرها على الخصوم في الدعاوى التى صدرت فيها ، وانما ينصرف هذا الاثر الى الكلفة وتلتزم بها جميع سلطات الدولة سواء أكانت هذه الاحكام قد انتهت الى عدم دستورية النص التشريعى المطعون فيه أم الى دستوريته ورفض الدعوى على هذا الاساس وذلك لعدم نصوص المادتين ١٧٥ ، ١٧٨ من الدستور والمادة ١/٤٩ من قانون المحكمة المشار اليها ولان الرقابة على دستورية القوانين التى اختصت بها المحكمة الدستورية العليا دون غيرها هى رقابة شاملة تمتد الى الحكم بعدم دستورية النص فتلغى قوة نفاذه أو الى تقرير دستوريته وبالتالي سلامته من جميع العيوب وأوجه البطلان .

٢ - لما كان ذلك ، وكان المستهدف من هذه الدعوى هو الفصل في مدى دستورية المادة ٣ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٢ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ ، وقد سبق لهذه المحكمة أن قضت برفض الدعوى بعدم دستورية النص المشار اليه على ما سلف بيانه ، وكان قضاؤها في هذا له حجية مطلقة حسمت الخصومة بشأن دستورية هذا النص حسما قاطعا مانعا من نظر أى طعن يثور من جديد بشأنه ، فان المصلحة في الدعوى الماثلة تكون منقضية وبالتالي يتعين الحكم بعدم قبولها .

### الاجراءات

بتاريخ ٦ أبريل سنة ١٩٨٣ ورد الى قلم كتاب المحكمة ملف الدعوى رقم ١٣٥٧ لسنة ٣٦ قضائية بعد أن قضت فيها محكمة

القضاء الادارى بجلسة ٩ نوفمبر سنة ١٩٨٢ بوقف الدعوى واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل فى مدى دستورية الفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٢ فيما تضمنه من احالة جميع الدعاوى والتظلمات من أوامر الاعتقال المنظورة أمام أية جهة قضائية الى محكمة أمن الدولة العليا «طوارئ»

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها .  
ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة حيث التزمت هيئة المفوضين رأيها وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاحات والمداولة .  
حيث أن الدعوى استوفت أوضاعها القانونية .

وحيث أن الوقائع — على ما يبين من قرار الاحالة وسائر الاوراق — تتحصل فى أن وزير الداخلية أصدر قراراً باعتقال المدعين وذلك استناداً الى قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٦٠ لسنة ١٩٨١ باعلان حالة الطوارئ والى قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٦٢ لسنة ١٩٨١ بتفويض وزير الداخلية فى اختصاصات رئيس الجمهورية المنصوص عليها فى قانون حالة الطوارئ الصادر بالقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ ، فأقام المدعون الدعوى رقم ١٣٥٧ لسنة ٣٦ قضائية أمام محكمة القضاء الادارى طالبين الحكم بصفة مستعجلة بوقف تنفيذ القرار الصادر باعتقالهم وفى الموضوع بالخاتمة واذ صدر القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٢ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه ، وقد قضت الفقرة الاولى من المادة الثالثة منه بأن محكمة أمن الدولة العليا « طوارئ » هى التى تختص وحدها

بنظر كلفة الطعون والتظلمات من الاوامر والقرارات الصادرة بالقبض أو الاعتقال وفقا لقانون حذلة الطوارئ ، ثم نصت الفقرة الثانية منها على أنه « وتحال الى هذه المحكمة - بحالتها - جميع الدعاوى والطعون والتظلمات المشار اليها والمنظورة أمام أية جهة قضائية أو غير قضائية ، فقد تراءى لمحكمة القضاء الادارى بجلسته ٩ نوفمبر سنة ١٩٨٢ عدم دستورية الفقرة الثانية المشار اليها لما يترتب عليها من حجب مجلس الدولة عن اختصاصه الاصيل بنظر دعوى الغاء قرار الاعتقال ، وذلك بالمخالفة للمادتين ٦٨ ، ١٧٢ من الدستور ، وأحالت الدعوى الماثلة الى المحكمة الدستورية العليا للفصل في المسألة الدستورية » .

وحيث أن الفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٢ - محل النعى بعدم الدستورية - اذ قضت باحالة الدعاوى والطعون والتظلمات المشار اليها في الفقرة الاولى من ذات المادة ، والمنظورة أمام أية جهة قضائية أو غير قضائية الى محكمة أمن الدولة العليا « طوارئ » بحالتها عند صدور ذلك القانون ، فقد جاء حكمها ترقيبا على ما قررته الفقرة الاولى من اختصاص محكمة أمن الدولة العليا « طوارئ » دون غيرها بنظر كلفة الطعون والتظلمات من الاوامر والقرارات المبينة بالمادة ٣ مكررا من القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ والمعدلة بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٢ ، وهي التي تتعلق بالقبض أو الاعتقال استنادا الى اعلان حالة الطوارئ ، ومن ثم فإن المسألة الدستورية المثارة - حسيما جاء بأسباب قرار الاحالة - هي نزاع الاختصاص بدعاوى الغاء قرارات الاعتقال من القضاء الادارى واسناد هذا الاختصاص الى محكمة أمن الدولة العليا « طوارئ » ومدى مخالفة ذلك للمادتين ٦٨ ، ١٧٢ من الدستور .

وحيث أن هذه المحكمة سبق أن قضت بتاريخ ١٦ يونيو سنة ١٩٨٤ في الدعوى رقم ٥٥ لسنة ٥ قضائية « دستورية » برفض

النمى بعدم دستورية المادة ٣ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٢ والتي تنص على أنه « تختص محكمة أمن الدولة العليا « طوارئ » دون غيرها بنظر كافة الطعون والتظلمات من الأوامر والقرارات المشار إليها بالمادة ٣ مكررا من القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ ، وتحال الى هذه المحكمة - بحالتها - جميع الدعاوى والطعون والتظلمات المشار إليها والمنظورة أمام أية جهة قضائية أو غير قضائية » ونشر هذا الحكم في الجريدة الرسمية بتاريخ ٢١ يونيو سنة ١٩٨٤ .

وحيث أن الفقرة الاولى من المادة ١٧٥ من الدستور قد نصت على أن تتولى المحكمة الدستورية العليا دون غيرها الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح .... كما قضت المادة ١٧٨ من الدستور بأن « تنشر في الجريدة الرسمية الاحكام الصادرة من المحكمة الدستورية العليا في الدعاوى الدستورية ..... » ، ونصت المادة ١/٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ على أن « أحكام المحكمة في الدعاوى الدستورية وقراراتها بالتفسير ملزمة لجميع سلطات الدولة وللکافة » . ومؤدى ذلك أن الاحكام الصادرة في الدعاوى الدستورية وهى بطبيعتها دعاوى عينية توجه الخصومة فيها الى النصوص التشريعية المطعون عليها بعيب دستوري تكون لها حجية مطلقة . بحيث لا يقتصر أثرها على الخصوم في الدعاوى التى صدرت فيها ، وانما ينصرف هذا الاثر الى الكافة وتلتزم بها جميع سلطات الدولة سواء أكانت هذه الاحكام قد انتهت الى عدم دستورية النص التشريعى المطعون فيه أم الى دستوريته ورفض الدعوى على هذا الاساس وذلك لعموم نصوص المادتين ١٧٥ ، ١٧٨ من الدستور والمادة ١/٤٩ من قانون المحكمة المشار إليها ولان الرقابة على دستورية القوانين التى اختصت بها المحكمة الدستورية العليا دون غيرها هى رقابة شاملة تعتمد الى الحكم بعدم دستورية النص فتطغى قوة نفاذه أو الى تقرير دستوريته وبالتالي سلامته من جميع العيوب وأوجه البطلان .

لا كان ذلك ، وكان المستهدف من هذه الدعوى هو الفصل في مدى دستورية المادة ٣ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٢ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ ، وقد سبق لهذه المحكمة أن قضت برفض الدعوى بعدم دستورية النص المشار اليه على ما سلف بيانه ، وكان قضاؤه هذا له حجية مطلقة حسمت الخصومة بشأن دستورية هذا النص حتما قاطعا مانعا من نظر أي طعن يثور من جديد بشأنه ، فان المصلحة في الدعوى الماثلة تكون منتفية وبالتالي يتعين الحكم بعدم قبولها .

#### لهذه الاسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى .

## جلسة اول ديسمبر سنة ١٩٨٤ م

برئاسة السيد المستشار محمد علي بليخ  
وحضور السادة المستشارين : مصطفى جليل مرسى وممدوح مصطفى حسن ومخير أمين  
سيد المجيد وراجح لطفي جيمه ونورزي أسعد مرتض وشريف برهلم نور  
وحضور السيد المستشار : الدكتور أحمد محمد الحفنى  
وحضور السيد / أحمد علي فضل الله  
رئيس المحكمة  
أعضاء  
المجلس  
لبن السبر

### قاعدة رقم ( ١٦ )

#### القضية رقم ٦٥ لسنة ٥ قضائية « دستورية »

١ - ولاية المحكمة الدستورية العليا في الرقابة على دستورية القوانين واللوائح -  
المادة ١٧٥ من الدستور - المادة ١/٤٩ من قانون المحكمة .

المحكمة الدستورية العليا تستند ولايتها في الرقابة القضائية على دستورية  
القوانين واللوائح من المادة ١٧٥ من الدستور .

نص المادة ١/٤٩ من قانون المحكمة على أن أحكامها في الدعاوى الدستورية  
ملزمة لجميع سلطات الدولة وللכافة لا يخل بما نص عليه الدستور من كسالة  
تكافؤ الفرص والمساواة بين المواطنين وصون حقوقهم في الدفاع والالتجاء الى  
قاضيه الطبيعي .

١ - وحيث أنه لا وجه لما أثاره المدعى في مذكرته المؤرخة ٣٠ أكتوبر  
سنة ١٩٨٤ بشأن عدم دستورية المادة ١/٤٩ من قانون المحكمة  
الدستورية العليا بمقولة أنها تخل بما نص عليه الدستور من  
كفالة تكافؤ الفرص والمساواة بين المواطنين وصون حقوقهم  
في الدفاع والالتجاء الى قاضيه الطبيعي ، ذلك أن هذه المحكمة  
انما تستند ولايتها في الرقابة القضائية على دستورية القوانين  
واللوائح من المادة ١٧٥ من الدستور التي نص على أن تتولى  
المحكمة هذه الرقابة على الوجه المبين في القانون وعلى أن ينظم  
القانون الاجراءات التي تتبع أمامها ، وقد جاء حكم المادة  
١/٤٩ من قانون المحكمة بناء على هذا التفويض . واذ كان  
ما اورده تلك المادة من النص على أن أحكام المحكمة في الدعاوى  
الدستورية ملزمة لجميع سلطات الدولة وللכافة هو ما تمليه

الطبيعة العينية للدعوى الدستورية بما يقتضى اسباغ الحجية المطلقة على أحكامها التي استوجب الدستور - في المادة ١٧٨ منه - نشرها في الجريدة الرسمية تأكيداً لصفقتها الإلزامية على نحو ما تقدم ، فإنه يتعين أطراح ما أثاره المدعى في هذا الصدد .

## الاجراءات

بتاريخ ٦ أبريل سنة ١٩٨٣ ورد الى قلم كتاب المحكمة ملف الدعوى رقم ٢٤٨٢ لسنة ٣٦ قضائية بعد أن قضت فيها محكمة القضاء الادارى بجلسة ٩ نوفمبر سنة ١٩٨٢ بوقف الدعوى واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل في مدى دستورية الفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٢ فيما تضمنته من احالة جميع الدعاوى والتظلمات من أوامر الاعتقال المنظورة أمام أية جهة قضائية الى محكمة أمن الدولة العليا « طوارئ » .

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها .

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة حيث التزمت هيئة المفوضين برأيها ، وقررت المحكمة إصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاحات والمداولة .

حيث أن الدعوى استوفت أوضاعها القانونية .

وحيث أن الوقائع - على ما يبين من قرار الإحالة وسائر الاوراق - تتحصل في أن وزير الداخلية أصدر قراراً باعتقال عدد ( ٧ م - المحكمة الدستورية )

من المواطنين وذلك استنادا الى قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٦٠ لسنة ١٩٨١ باعلان حالة الطوارئ والى قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٦٢ لسنة ١٩٨١ بتفويض وزير الداخلية في اختصاصات رئيس الجمهورية المنصوص عليها في قانون حالة الطوارئ الصادر بالقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ فأقام المدعى الدعوى رقم ٢٤٨٢ لسنة ٢٦ قضائية أمام محكمة القضاء الادارى طالبا الحكم بصفة مستعجلة بوقف تنفيذ القرار الصادر باعتقالهم وفي الموضوع بالغائه . واذا صدر القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٢ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه وقد قصت الفقرة الاولى من المادة الثالثة منه بأن محكمة أمن الدولة العليا (طوارئ) هي التي تختص وحدها بنظر كافة الطعون والتظلمات من الاوامر والقرارات الصادرة بالقبض أو الاعتقال وفقا لقانون حالة الطوارئ، ثم نصت الفقرة الثانية منها على أنه « وتحال الى هذه المحكمة - بحالتها - جميع الدعاوى والطعون والتظلمات المشار اليها والمنظورة أمام أية جهة قضائية أو غير قضائية » فقد تراءى لمحكمة القضاء الادارى بجلسته ٩ نوفمبر سنة ١٩٨٢ عدم دستورية الفقرة الثانية المشار اليها لما يترتب عليها من حجب مجلس الدولة عن اختصاصه الاصيل بنظر دعوى الجاء قرار الاعتقال ، وذلك بالمخالفة للمادتين ٦٨ و ١٧٢ من الدستور ، وأجالت الدعوى الماثلة الى المحكمة الدستورية العليا للفصل في المسألة الدستورية .

وحيث أن الفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٢ - محل النعى بعدم الدستورية - اذ قصت باحالة الدعاوى والطعون والتظلمات المشار اليها في الفقرة الاولى من ذات المادة والمنظورة أمام أية جهة قضائية أو غير قضائية الى محكمة أمن الدولة العليا ( طوارئ ) بحالتها عند صدور ذلك القانون ، فقد جاء حكمها ترتيبا على ما قرره الفقرة الاولى من اختصاص محكمة أمن الدولة العليا ( طوارئ ) دون غيرها بنظر كافة الطعون والتظلمات



من الاوامر والقرارات الميينة بالمادة ٣ مكررا من القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ والمعدلة بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٢ ، وهى التى تتعلق بالقبض أو الاعتقال استنادا الى اعلان حالة الطوارئ . ومن ثم فان المسألة الدستورية المثارة - حسبما جاء بأسباب قرار الاحالة - هى نزاع الاختصاص بدعاوى الغاء قرارات الاعتقال من القضاء الادارى واسناد هذا الاختصاص الى محكمة أمن الدولة العليا ( طوارئ ) ومدى مخالفة ذلك للمادتين ٦٨ و ١٧٢ من الدستور .

وحيث أن هذه المحكمة سبق أن قضت بتاريخ ١٦ يونية سنة ١٩٨٤ فى الدعوى رقم ٥٥ لسنة ٥ قضائية « دستورية » برغض النعى بعدم دستورية المادة ٣ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٢ ، والتى تنص على أن « تختص محكمة أمن الدولة العليا ( طوارئ ) دون غيرها بنظر كافة الطعون والتظلمات من الاوامر والقرارات المشار اليها بالمادة ٣ مكررا من القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ . وتحال الى هذه المحكمة - بحالتها - جميع الدعاوى والطعون والتظلمات المشار اليها والمنظورة أمام أية جهة قضائية أو غير قضائية » ونشر هذا الحكم فى الجريدة الرسمية بتاريخ ٢١ يونية سنة ١٩٨٤ .

وحيث أن الفقرة الاولى من المادة ١٧٥ من الدستور قد نصت على أن « تتولى المحكمة الدستورية العليا دون غيرها الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح ... » كما قضت المادة ١٧٨ من الدستور بأن تنشر فى الجريدة الرسمية الاحكام الصادرة من المحكمة الدستورية العليا فى الدعاوى الدستورية . ونصت ادة ١/٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ على أن « احكام المحكمة فى الدعاوى الدستورية وقراراتها بالتفسير ملزمة لجميع سلطات الدولة وللکلفة » ومؤدى ذلك أن الاحكام الصادرة فى الدعاوى الدستورية - وهى بطبيعتها دعاوى عينية توجه الخصومة فيها الى النصوص التشريعية المطعون عليها

بعبعب دستورى - تكون لها حجبة مطلقة بحيث لا يقتصر أثرها على الخصوم فى الدعاوى التى صدرت فيها ، وإنما ينصرف هذا الأثر الى الكلفة وتلتزم بها جميع سلطات الدولة ، سواء أكانت هذه الأحكام قد انتهت الى عدم دستورية النص التشريعى المطعون فيه أم الى دستوريته ، ورفض الدعوى على هذا الأساس ، وذلك لمعوم نصوص المادتين ١٧٥ ، ١٧٨ من الدستور والمادة ١/٤٩ من قانون المحكمة المشار اليها ، ولأن الرقابة القضائية على دستورية القوانين التى اختصت بها المحكمة الدستورية العليا دون غيرها هى رقابة شاملة تمتد الى الحكم بعدم دستورية النص فتألف قوة نفاذه ، أو الى تقرير دستوريته وبالتالي سلافته من جميع العيوب وأوجه البطلان .

لما كان ذلك ، وكان المستهدف من هذه الدعوى هو الفصل فى مدى دستورية المادة ٣ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٢ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ ، وقد سبق لهذه المحكمة أن قضت برفض الدعوى بعدم دستورية النص المشار اليه على ما سلف بيانه ، وكان قضاؤها هذا له حجبة مطلقة حسمت الخصومة بشأن دستورية هذا النص حسما قاطعا ، ولما من نظر أى طعن يثور من جديد بشأنه ، فإن المصلحة فى الدعوى الماثلة تكون منتفية ، وبالتالي يتعين للحكم بعدم قبولها .

وحيث أنه لا وجه لساأثاره المدعى فى مذكرته المؤرخة ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٨٤ بشأن عدم دستورية المادة ١/٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا بمقولة أنها تخل بما نص عليه الدستور من كفالة تكافؤ الفرص والمساواة بين المواطنين وصون حقوقهم فى الدفاع والالتجاء الى قاضيهم الطبيعى ، ذلك أن هذه المحكمة إنما تستمد ولايتها فى الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح من المادة ١٧٥ من الدستور التى تنص على أن تتولى المحكمة هذه

الرقابة على الوجه المبين في القانون وعلى أن ينظم القانون الاجراءات التي تتبع امامها ، وقد جاء حكم المادة ١/٤٩ من قانون المحكمة بناء على هذا التفويض . واذ كان ما أوردته تلك المادة من النص على أن أحكام المحكمة في الدعاوى الدستورية ملزمة لجميع سلطات الدولة وللکافة هو ما تمليه الطبيعة العينية للدعاوى الدستورية بما يقتضى اسباغ الحجية المطلقة على أحكامها التي استوجب الدستور في المادة ١٧٨ منه - نشرها في الجريدة الرسمية تأكيدا لصفتها الإلزامية على نحو ما تقدم ، فإنه يتعين اطراح ما أثاره المدعى في هذا الصدد .

### لهذه الاسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى .

## جلسة ٥ يناير سنة ١٩٨٥ م

برئاسة السيد المستشار محمد علي يليخ  
وحضور السادة المستشارين : مصطفى جميل برمي وممدوح مصطفى حسن ومي  
امين ميدي الجيد ورابع لطفي جيمه ومحمد كمال مخلوف وشريف بوهلم نور  
أعضاء  
وحضور السيد المستشار الدكتور / أحمد محمد الحفني  
وحضور السيد / أحمد علي فضل الله  
أمين: النسر

### قاعدة رقم ( ١٧ )

#### القضية رقم ٤٠ لسنة ٥ قضائية دستورية

١ - حق التقاضي - المادة ٦٨ من الدستور - مبدأ المساواة - المادة ٤٠ من الدستور .

حق التقاضي مبدأ دستوري أصيل - المادة ٦٨ من الدستور نصها على كفالة حق التقاضي وحظر تحصين أي عمل أو قرار إداري من رقابة القضاء لتزويد لما أقرته الدساتير السابقة ضماناً من كفالة حق التقاضي للأفراد ، وذلك أن حق التقاضي من الحقوق الأساسية التي كفلت الدساتير المساواة بين المواطنين فيها - حرمان طائفة معينة من هذا الحق مع تحقق منطوقه ينطوي على إهدار مبدأ المساواة بينهم وبين غيرهم من المواطنين الذين لم يحرروا من هذا الحق .

٢ - قرار إداري - حظر الطعن فيه مخالف للدستور - المادتين ٦٨ ، ٤٠ من الدستور .

استبعاد القرارات الإدارية النهائية الخالصة بتقريب تقديم أعضاء السلكين العلوماسي والمتصلين من رقابة القضاء ينطوي على مسابرة لحد التقاضي وإخلال بمبدأ المساواة بين المواطنين في هذا الحق مما يخالف المادتين ٦٨ ، ٤٠ من الدستور .

١ - أن المادة ٦٨ من الدستور تنص على أن « التقاضي حق مصون ومكفول للناس كافة ولكل مواطن حق الالتجاء إلى قاضيه الطبيعي ... ويحظر النص في القوانين على تحصين أي عمل أو قرار إداري من رقابة القضاء » . وظاهر هذا النص أن الدستور لم يقف عند حد تقرير حق التقاضي للناس كافة كبداً دستوري أصيل ، بل جاوز ذلك إلى تقرير مبدأ حظر النص في القوانين على تحصين أي عمل أو قرار إداري من رقابة القضاء . وقد خص الدستور هذا المبدأ بالذكر رغم

أنه يدخل في عموم المبدأ الأول الذي يقرر حق التقاضي للناس كافة وذلك رغبة من المشرع الدستوري في توكيد الرقابة القضائية على القرارات الإدارية وخسفا لما نثار من خلاف في شأن عدم دستورية التشريعات التي تحظر حق الطعن في هذه القرارات ، وقد ردد النص الدستوري المشار إليه ما أقرته الدساتير السابقة ضمنا من كفالة حق التقاضي للأفراد وذلك حين خولتهم حقوقا لا تقوم ولا تؤتي ثمارها الا بقيام هذا الحق باعتباره الوسيلة التي تكفل حمايتها والتمتع بها ورد العدوان عليها ، وباعتباره من الحقوق العامة بالنظر الى ما يترتب على حرمان طائفة معينة منه مع تحقق مناطه - وهو قيام المنازعة في حق من حقوق أفرادها - من اصدار مبدأ المساواة بينهم وبين غيرهم من المواطنين الذين لم يحرموا من هذا الحق وهو المبدأ الذي كفلته المادة ٣١ من دستور سنة ١٩٥٦ والمادة ٧ من دستور سنة ١٩٥٨ والمادة ٢٤ من دستور سنة ١٩٦٤ والمادة ٤٠ من الدستور القائم .

٢ - لما كان ذلك ، وكانت المادة الخامسة من القرار بقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٩ اذ نصت على أن ترتيب الأقدمية الذي يتضمنه القرار الجمهوري بإعادة تعيين أعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي - وهو قرار إداري على ما سلف بيانه - يعتبر نهائيا وغير قابل للطعن بأي وجه من الوجوه ، تكون قد حصنت هذا القرار - في خصوص ترتيب الأقدمية - من رقابة القضاء وانطوت على مصادرة لحق التقاضي واخلال مبدأ المساواة بين المواطنين في هذا الحق مما يخالف المادتين ٤٠ ، ٦٨ من الدستور الامر الذي يتعين معه الحكم بعدم دستورية تلك المادة فيما تضمنته من النص على أن يعتبر ترتيب أقدمية أعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي « نهائيا وغير قابل للطعن بأي وجه من الوجوه » .

## الاجراءات

بتاريخ ٣٠ مارس سنة ١٩٨٣ ورد الى قلم كتاب المحكمة ملف الدعوى رقم ١٠٩١ لسنة ٣٢ قضائية بعد ان قضت محكمة القضاء الادارى بجلسة ٢٤ يناير سنة ١٩٨٣ بوقف الدعوى واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل فى مدى دستورية المادة الخامسة من القرار بقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم خاص بوزارة الخارجية للجمهورية العربية المتحدة .

وبعد تحضير الدعوى اودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها .

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة حيث التزمت هيئة المفوضين رأيها ، وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

## الحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاحات والمداولة .

حيث أن الدعوى استوفت أوضاعها الشكلية .

وحيث أن الوقائع — على ما يبين من قرار الاحالة وسائر الاوراق — تتحصل فى أن المدعين كانا قد أقاما الدعوى رقم ١٠٩١ لسنة ٣٢ قضائية أمام محكمة القضاء الادارى طالبين الحكم بارجاع ترتيب أقدمية كل منهما الى ما كانت عليه قبل صدور القرار بقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم خاص بوزارة الخارجية للجمهورية العربية المتحدة والقرار الجمهورى رقم ٤٨٥ لسنة ١٩٥٩ الملحق به — مع ما يترتب على ذلك من ترقيات وأثار وغروق مالية . واذ تراءى للمحكمة عدم دستورية المادة الخامسة من القرار بقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه فيما نصت عليه من أن ترتيب

الأقدمية الذي يتضمنه القرار الجمهورى بإعادة تعيين أعضاء السلكين الدبلوماسى والقنصلى يعتبر نهائيا وغير قابل للطعن بأى وجه من الوجوه ، لما بدا لها من مخالفتها لنص المادة ٦٨ من الدستور ، فقد قضت بجلسة ٢٤ يناير سنة ١٩٨٣ بوقف الدعوى وإحالة الأوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل فى مدى دستوريتها .

وحيث أن القرار بقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم خالص لوزارة الخارجية للجمهورية العربية المتحدة ينص فى مادته الاولى على أن « يصدر قرار جمهورى بناء على عرض وزير الخارجية بإعادة تعيين أعضاء السلكين الدبلوماسى والقنصلى الصالين السوريين والمصريين ... » وفى مادته الخامسة على أن « يتضمن القرار الجمهورى بإعادة تعيين أعضاء السلكين الدبلوماسى والقنصلى ترتيبه أقدميتهم ويعتبر هذا للترتيب نهائيا وغير قابل للطعن بأى وجه من الوجوه ، ويكون تحديد أقدمية أعضاء السلكين الدبلوماسى والقنصلى وفقا لتاريخ القرار الجمهورى الصادر بتعيينهم أو ترقيتهم ... » .

وحيث أن القرار الجمهورى بإعادة تعيين أعضاء السلكين الدبلوماسى والقنصلى الصادر تنفيذا للمادة الاولى من القرار بقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٩ بما تضمنه من ترتيب لاقدميتهم يعد قرارا اداريا تنصح به جهة الادارة عن ارادتها الملزمة بما لها من سلطة بمقتضى القوانين واللوائح وذلك بقصد احداث مركز قانونى معين متى كان ممكنا وجائزا قانونا .

وحيث أن المادة ٦٨ من الدستور تنص على أن « التقاضى حق مصون ومكفول للناس كافة ولكل مواطن حق الانتخاب الى قاضيه الطبيعى ... ويحظر النص فى القوانين على تحصين أى عمل أو

قرار إدارى من رقابة القضاء » . وظاهر هذا النص أن الدستور لم يقف عند حد تقرير حق التقاضى للناس كافة كبداً دستورى أصيل ، بل جاوز ذلك الى تقرير مبدأ حظر النص فى القوانين على تحصيل أى عمل أو قرار إدارى من رقابة القضاء . وقد خص الدستور هذا المبدأ بالذكر رغم أنه يدخل فى عموم المبدأ الاول الذى يقرر حق التقاضى للناس كافة وذلك رغبة من المشرع الدستورى فى توكيد الرقابة القضائية على القرارات الادارية وجسماً لما نثار من خلاف فى شأن عدم دستورية التشريعات التى تحظر حق الطعن فى هذه القرارات ، وقد رد النص الدستورى المشار اليه ما أقرته الدساتير السابقة ضمناً من كفالة حق التقاضى للأفراد وذلك حين خولتهم حقوقاً لا تقوم ولا تؤتى ثمارها الا بقيام هذا الحق باعتباره الوسيلة التى تكفل حمايتها والتمتع بها ورد العدوان عليها ، وباعتباره من الحقوق العامة بالنظر الى ما يترتب على حرمان طائفة معينة منه مع تحقق مناطه - وهو قيام المنازعة فى حق من حقوق أفرادها - من اهدار مبدأ المساواة بينهم وبين غيرهم من المواطنين الذين لم يحرّموا من هذا الحق وهو المبدأ الذى كفلته المادة ٣١ من دستور سنة ١٩٥٦ والمادة ٧ من دستور سنة ١٩٥٨ والمادة ٢٤ من دستور سنة ١٩٦٤ والمادة ٤٠ من الدستور القائم .

لما كان ذلك ، وكانت المادة الخامسة من القرار بقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٩ اذ نصت على أن ترتيب الاقدمية الذى يتضمنه القرار الجمهورى بأعادة تعيين أعضاء السلكين الدبلوماسى والقنصلى - و هو قرار إدارى على ما سلف بيانه - يعتبر نهائياً وغير قابل للطعن بأى وجه من الوجوه ، تكون قد حصنت هذا القرار - فى خصوص ترتيب الاقدمية - من رقابة القضاء وانطوت على مصادرة لحق التقاضى واخلاقاً بمبدأ المساواة بين المواطنين فى هذا الحق مما يخالف المادتين ٤٠ ، ٦٨ من الدستور . الامر الذى يتعين



معه الحكم بعدم دستورية تلك المادة فيما تضمنته من النص على أن يعتبر ترتيب أقدمية أعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي « نهائيا وغير قابل للطعن بأي وجه من الوجوه » .

### لهذه الأسباب

حكمت المحكمة بعدم دستورية المادة الخامسة من القرار بقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم خاص بوزارة الخارجية للجمهورية العربية المتحدة فيما تضمنته من النص على أن يعتبر ترتيب أقدمية أعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي « نهائيا وغير قابل للطعن بأي وجه من الوجوه » .

جلسة ٥ يناير سنة ١٩٨٥ م.

بقيادة السيد المستشار محمد علي بلخ  
وحضور السادة المستشارين مصطفى جميل ومرسى ومبروح مصطفى حسن ومنير  
امين عبد المجيد ورايح لطفي جيمع وفوزي أسعد مرقس ومحمد كمال محفوظ أعضاء  
وحضور السيد المستشار الدكتور أحمد محمد الحنني  
وحضور السيد / أحمد علي فضل الله  
أمين السر

قاعدة رقم ( ١٨ )

القضية رقم ٧٤ لسنة ٥ قضائية « دستورية » (١)

- ١ - دعوى دستورية - حكم - حجية .  
الدعوى الدستورية عينية بطبيعتها - الاحكام الصادرة فيها لها حجية مطلقة  
قبل الكافة ، وتلزم بها جميع سلطات الدولة سواء كانت قد انتهت الى عدم  
دستورية النص المطعون عليه ام الى دستوريته - اساسي ذلك .
- ٢ - دعوى دستورية - المصلحة فيها .  
الطعن بعدم دستورية نص سبق للمحكمة الدستورية العليا ان قضت بعدم  
دستوريته - انتهاء المصلحة في الدعوى - اثره - عدم قبول الدعوى .

١ - ان الفقرة الاولى من المادة ١٧٥ من الدستور قد نصت على  
أن « تتولى المحكمة الدستورية العليا دون غيرها الرقابة القضائية على  
دستورية القوانين واللوائح ..... » كما قضت المادة ١٧٨  
من الدستور بأن « تنشر في الجريدة الرسمية الاحكام الصادرة  
من المحكمة الدستورية العليا في الدعاوى الدستورية »  
ونصت المادة ٤٩/١ من قانون المحكمة الدستورية العليا  
الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ على أن « أحكام  
المحكمة في الدعاوى الدستورية وقراراتها بالتفسير  
ملزمة لجميع سلطات الدولة وللکافة » - ومؤدى ذلك ان  
الاحكام الصادرة في الدعاوى الدستورية - وهي بطبيعتها

---

(١) اصدرت المحكمة الدستورية العليا بذات الجلسة احكاما مماثلة  
في الدعاوى الدستورية ارقام : ٤٩ ، ٥٧ ، ٥٩ ، ٦٢ ، ٦٤ ، ٦٨ ،  
٩٠ ، ٩١ ، ١٠٣ ، ١٠٥ ، ١٠٦ ، ١٠٧ ، ١٠٨ ، ١١٣ لسنة ٥ قضائية .

دعاوى عينية توجه الخصومة فيها الى النصوص التشريعية المطعون عليها بعيب دستوري - تكون لها حجية مطلقة بحيث لا يقتصر أثرها على الخصوم في الدعاوى التي صدرت فيها ، وانما ينصرف هذا الأثر الى الكافة وتلتزم بها جميع سلطات الدولة ، سواء أكانت هذه الاحكام قد أنتهت الى عدم دستورية النص التشريعي المطعون فيه أم الى دستوريته ورفض الدعوى على هذا الأساس ، وذلك لعموم نصوص المادتين ١٧٥ و ١٧٨ من الدستور والمادة ١/٤٩ من قانون المحكمة المشار اليها ، ولأن الرقابة القضائية على دستورية القوانين التي اختصت بها المحكمة الدستورية العليا دون غيرها هي رقابة شاملة تمتد الى الحكم بعدم دستورية النص فتتلى قوة نفاذه ، والى تقرير دستوريته وبالتالي سلامته من جميع العيوب وأوجه البطلان .

٢ - لا كان ذلك ، وكان المستهدف من هذه الدعوى هو الفصل في مدى دستورية المادة ٣ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٢ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ ، وقد سبق لهذه المحكمة أن قضت برفض الدعوى بعدم دستورية النص المشار اليه على ما سلف بيانه ، وكان قضاؤها هذا له حجية مطلقة حسمت الخصومة بشأن دستورية هذا النص حسما قاطعا مانعا من نظر أى طعن يثور من جديد بشأنه ، فان المصلحة في الدعوى الماثلة تكون منتفية ، وبالتالي يتعين الحكم بعدم قبولها .

### الاجراءات

بتاريخ ٦ أبريل سنة ١٩٨٣ ورد الى قلم كتاب المحكمة ملف الدعوى رقم ٣٦٦٥ لسنة ٣٦ قضائية بعد أن قضت فيها محكمة القضاء الإداري بجلسة ٩ نوفمبر سنة ١٩٨٢ بوقف الدعوى وإحالة

الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل في مدى دستورية الفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٢ فيما تضمنته من احالة جميع الدعاوى والتظلمات من أوامر الاعتقال المنظورة أمام أية جهة قضائية الى محكمة أمن الدولة العليا ( طوارئ ) •

وبعد تجهيز الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها •

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة حيث التزمت هيئة المفوضين رأيها ، وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة اليوم •

### المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاحات والمداولة •

حيث أن الدعوى استوفت أوضاعها القانونية •

وحيث أن الوقائع — على ما يبين من قرار الاحالة وسائر الاوراق — تتحصل في أن وزير الداخلية أصدر قراراً باعتقال المدعى وذلك استناداً الى قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٦٠ لسنة ١٩٨١ بإعلان حالة الطوارئ والى قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٦٢ لسنة ١٩٨١ بتفويض وزير الداخلية في اختصاصات رئيس الجمهورية المنصوص عليها في قانون حالة الطوارئ الصادر بالقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ • فأقام المدعى الدعوى رقم ٣٦٦٥ لسنة ٣٦ قضائية أمام محكمة القضاء الادارى طالبا الحكم بصفة مستعجلة بوقف تنفيذ القرار الصادر باعتقاله وفي الموضوع بالفائه • واخذ صدر القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٢ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه ، وقد قصت الفقرة الاولى من المادة الثالثة منه بأن محكمة أمن الدولة العليا ( طوارئ ) هى التى تختص وحدها بنظر كماله الطعون والتظلمات من الاوامر والقرارات الصادرة بالقبض أو

الاعتقال وفقاً لقانون حالة الطوارئ ، ثم نصت الفقرة الثانية منها على أنه « وتضال إلى هذه المحكمة - بحالتها - بجميع الدعاوى والطعون والتظلمات المشار إليها والمنظورة أمام أية جهة قضائية أو غير قضائية » فقد تراءى لمحكمة القضاء الإداري بجلسته ٩ نوفمبر سنة ١٩٨٢ عدم دستورية الفقرة الثانية المشار إليها لما يترتب عليها من حجب مجلس الدولة عن اختصاصه الأصلي بنظر دعوى الغاء قرار الاعتقال ، وذلك بالمخالفة للمادتين ٦٨ و ١٧٢ من الدستور ، وأحالت الدعوى الماثلة إلى المحكمة الدستورية العليا للفصل في المسألة الدستورية .

وحيث أن الفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٢ - محل النعي بعدم الدستورية - اذ قصت بإحالة الدعاوى والطعون والتظلمات المشار إليها في الفقرة الأولى من ذات المادة ، والمنظورة أمام أية جهة قضائية أو غير قضائية إلى محكمة أمن الدولة العليا (طوارئ) بحالتها عند صدور ذلك القانون ، فقد جاء حكمها ترقياً على ما قرره الفقرة الأولى من اختصاص محكمة أمن الدولة العليا (طوارئ) دون غيرها بنظر كافة الطعون والتظلمات من الأوامر والقرارات الميئة بالمادة ٣ مكرراً من القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ والمعدلة بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٢ وهي التي تتعلق بالقبض أو الاعتقال استناداً إلى إعلان حالة الطوارئ ، ومن ثم فإن المسألة الدستورية المثارة - حسبما جاء بأسباب قرار الإحالة - هي نزاع الاختصاص بدعوى الغاء قرارات الاعتقال من القضاء الإداري واستناد هذا الاختصاص إلى محكمة أمن الدولة العليا (طوارئ) ومجدي مخالفة ذلك للمادتين ٦٨ و ١٧٢ من الدستور .

وحيث أن هذه المحكمة سبق أن قضت بتاريخ ١٦ يونيو سنة ١٩٨٤ في الدعوى رقم ٥٥ لسنة ٥ قضائية « دستورية » برفض النعي بعدم دستورية المادة ٣ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٢ والتي تنص

على أن « تختص محكمة أمن الدولة العليا (طوارئ) دون غيرها بنظر كلغة الطعون والتظلمات من الاوامر والقرارات المشار اليها بالمادة ٣ مكررا من القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ ، وتحال الى هذه المحكمة - بمالتها - جميع الدعاوى والطعون والتظلمات المشار اليها والمنظورة أمام أية جهة قضائية أو غير قضائية » . ونشر هذا الحكم في الجريدة الرسمية بتاريخ ٢١ يونية سنة ١٩٨٤ .

وحيث أن الفقرة الاولى من المادة ١٧٥ من الدستور قد نصت على أن « تتولى المحكمة الدستورية العليا دون غيرها الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح » . كما قضت المادة ١٧٨ من الدستور بأن « تنشر في الجريدة الرسمية الأحكام الصادرة من المحكمة الدستورية العليا في الدعاوى الدستورية » ونصت المادة ٤٩/١ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ على أن « أحكام المحكمة في الدعاوى الدستورية وقراراتها بالتفسير ملزمة لجميع سلطات الدولة ولكلغة » - ومؤدى ذلك أن الأحكام الصادرة في الدعاوى الدستورية - وهي بطبيعتها دعاوى عينية توجه الخصومة فيها الى النصوص التشريعية المطعون عليها بعيب دستوري - تكون لها حجية مطلقة بحيث لا يقتصر أثرها على الخصوم في الدعاوى التي صهرت فيها ، وإنما يتصرف هذا الأثر الى الكلغة وتلتزم به جميع سلطات الدولة ، سواء أكانت هذه الأحكام قد انتهت الى عدم دستورية النص التشريعي المطعون فيه أم الى دستوريته ورفض الدعوى على هذا الأساس ، وذلك لمصوم نصوص المادتين ١٧٥ ، ١٧٨ من الدستور والمادة ٤٩/١ من قانون المحكمة المشار اليها ، ولأن الرقابة القضائية على دستورية القوانين التي اختصت بها المحكمة الدستورية العليا دون غيرها هي رقابة شاملة تمتد الى الحكم بعدم دستورية النص وتطغى قوة نفاذه ، والى تقرير دستوريته وبالتالى سلامته من جميع العيوب وأوجه البطلان .

لما كان ذلك ، وكان المستهدف من هذه الدعوى هو الفصل في مدى دستورية المادة ٣ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٢ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ ، وقد سبق لهذه المحكمة أن قضت برفض الدعوى بعدم دستورية النص المشار اليه على ما سلف بيانه ، وكان قضاؤها هذا له حجية مطلقة حسمت الخصومة بشأن دستورية هذا النص حسما قاطعا مانعا من نظر أى طعن يثور من جديد بشأنه ، فان المصلحة في الدعوى الماثلة تكون منتفية ، ويلتالى يتعين الحكم بعدم قبولها •

### لهذه الاسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى •

## جلسة ٥ يناير سنة ١٩٨٥ هـ

برئاسة السيد المستشار محمد علي بليغ  
وحضور السادة المستشارين : مصطفى جميل مرمي وممدوح مصطفى حسن ومنير  
امين عبد المجيد ورابع لطفي جمعه ومحمد كمال محفوظ وشريف برهام نور  
أعضاء  
وحضور السيد المستشار الدكتور أحمد محمد الحفني  
وحضور السيد / أحمد علي فضل الله  
رئيس المحكمة  
المستشار  
أمين السر

### قاعدة رقم ( ١٩ )

#### القضية رقم ١٥٠ لسنة ٥ قضائية « دستورية » ( ١ )

١ - دعوى دستورية - أوضاعها الإجرائية المتعلقة بطريقة رفعها وبإبعاد رفعها  
تتعلق بالنظام العام - مخالفة هذه الأوضاع - أثره - عدم قبول الدعوى .  
الطريق الذي رسمه المشرع لرفع الدعوى الدستورية وفقا للفقرة ( ب ) من  
المادة ٢٩ من قانون المحكمة ، والميعاد المحدد لرفعها الذي تحدده محكمة  
الموضوع بحيث لا يتجاوز ثلاثة أشهر من مقومات الدعوى الدستورية ، وهي  
أوضاع إجرائية جوهرية من النظام العام .

٢ - دعوى دستورية - الميعاد المقرر لرفعها  
ميعاد الثلاثة أشهر الذي فرضه المشرع كحد أقصى لرفع الدعوى الدستورية  
طبقا لنص الفقرة ( ب ) من المادة ٢٩ من قانون المحكمة يعتبر ميعادا حتميا  
يقتد بمحكمة الموضوع والفصوم على حد سواء .

١ ، ٢ - أن مؤدى هذا النص - نص المادة ٢٩/ب من قانون المحكمة  
الدستورية العليا وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن  
المشرع رسم طريقا لرفع الدعوى الدستورية التي أتاح للخصوم  
مباشرتها ، وربط بينها وبين الميعاد الذي حدده لرفعها ، فذلك  
بذلك على أنه اعتبر هذين الأمرين من مقومات الدعوى  
الدستورية ، فلا ترفع الا بعد ابداء دفع بعدم الدستورية تقدر

---

(١) أصدرت المحكمة بجلستها ٢ فبراير سنة ١٩٨٥ أحكاما في  
الدعوى أرقام ١٢٤ ، ١٣٦ لسنة ٤ ق دستورية ، ٣٥ لسنة ٥ ق  
دستورية ، وبجلستها ١٦ فبراير سنة ١٩٨٥ حكمتين في الدعويين رقمي  
٢٢ لسنة ٥ ق دستورية ، ١ لسنة ٦ ق دستورية ، وبجلستها ٢ مارس  
سنة ١٩٨٥ حكمتا في الدعوى رقم ٤٤ لسنة ٤ ق دستورية ، وقد تضمنت  
هذه الأحكام ذات المبدأين المذكورين .



محكمة الموضوع مدى جديته ، ولا تقبل الا اذا رفعت خلال الاجل الذى ناط المشرع بمحكمة الموضوع تمديده بحيث لا يجاوز ثلاثة أشهر ، وهذه الاوضاع الاجرائية - سواء اتصل منها بطريقة رفع الدعوى الدستورية أو بميعاد رفعها - تتعلق بالنظام العام باعتبارها شكلا جوهريا فى التقاضى تغييا به المشرع مصلحة عامة حتى ينتظم التداعى فى المسائل الدستورية بالاجراءات التى رسمها ، وفى الموعد الذى حددده ، وبالتالي فان ميعاد الثلاثة أشهر الذى فرضه المشرع على نحو أمر كحد أقصى لرفع الدعوى الدستورية ، أو الميعاد الذى تحدده محكمة الموضوع فى غضون هذا الحد الاقصى ، يعتبر ميعادا حتميا يتعين على الخصوم أن يلتزموا برفع دعواهم الدستورية قبل انقضائه والا كانت غير مقبولة

### الاجراءات

بتاريخ ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٨٣ أودعت المدعية صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالبة الحكم بعدم دستورية القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الاوضاع الناشئة عن فرض الحراسة .  
وقدمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت فيها رفض الدعوى .  
وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها .

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة حيث التزمت هيئة المفوضين رأيها وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاحات والمداولة .  
حيث أن الوقائع - على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر

الأوراق - تتحصل في أن المدعية كانت قد أقامت الدعوى رقم ٦٦٦٩ لسنة ١٩٧٨ مدنى كلى شمال القاهرة طالبة الحكم لها بقيمة نصيبها في عقار خضع لإجراءات الحراسة • غير أن محكمة شمال القاهرة أحالت الدعوى الى محكمة المقيم للاختصاص بنظرها اعمالا للقرار بقانون ١٤٩ لسنة ١٩٨١ بتصفية الاوضاع الناشئة عن فرض الحراسة، وتعيدت الدعوى برقم ٢٢٧ لسنة ٢ ق قيم حيث دفعت المدعية بجلسة ١٥ اكتوبر سنة ١٩٨٣ بعدم دستورية القرار بقانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٨١ المشار اليه فأهملتها المحكمة شهرا لرفع الدعوى الدستورية فأقامت الدعوى الماثلة بطلب الحكم بعدم دستورية القرار بقانون سالف الذكر •

وحيث أن الفقرة (ب) من المادة ٢٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ تنص على أن « تتولى المحكمة الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح على الوجه التالى (أ) : ٠٠٠٠٠ (ب) اذا دفع أحد الخصوم أثناء نظر دعوى أمام احدى المحاكم أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي بعدم دستورية نص في قانون أو لائحة ، ورأت المحكمة أو الهيئة أن الدفع جدى ألجلت نظر الدعوى ، وحددت لن آثار الدفع ميعادا لا يجاوز ثلاثة أشهر لرفع الدعوى بذلك أمام المحكمة الدستورية العليا : فإذا لم ترفع الدعوى في الميعاد اعتبر الدفع كأن لم يكن » •

وحيث أن مؤدى هذا النص - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن المشرع رسم طريقا لرفع الدعوى الدستورية التى اتاح للخصوم مباشرتها ، وربط بينه وبين الميعاد الذى حدده لرفعها ، فدل بذلك على أنه اعتبر هذين الأمرين من مقومات الدعوى الدستورية ، فلا ترفع الا بعد ابداء دفع بعدم الدستورية تقدر محكمة الموضوع مدى جديته ، ولا تقبل الا اذا رفعت خلال الاجل الذى نلت المشرع بمحكمة الموضوع تحديده بحيث لا يجاوز ثلاثة

أشهر ، وهذه الأوضاع الاجرائية - سواء ما اتصل منها بطريقة رفع الدعوى الدستورية أو بميعاد رفعها - تتعلق بالنظام العام باعتبارهما شكلا جوهريا في التقاضى تغيا به المشرع مصلحة عامة حتى ينتظم التداعى فى المسائل الدستورية بالاجراءات التى رسمها ، وفى الموعد الذى حدده ، وبالتالى فإن ميعاد الثلاثة أشهر الذى فرضه المشرع على نحو أمر كحد أقصى لرفع الدعوى الدستورية ، أو الميعاد الذى تحدده محكمة الموضوع فى غضون هذا الحد الاقصى ، يعتبر ميعادا حتميا يتعين على الخصوم أن يلتزموا برفع دعواهم الدستورية قبل انقضاءه والا كانت غير مقبولة .

وحيث أنه لما كانت المدعية قد أبدت الدفع بعدم دستورية القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الأوضاع الناشئة عن تصفية الحراسة أمام محكمة القيم بجلسة ١٥ أكتوبر سنة ١٩٨٣ ، فصرحت لها برفع الدعوى الدستورية وحددت لذلك ميعادا مقداره شهر ينتهى فى ١٥ نوفمبر سنة ١٩٨٣ ، ولكنها لم تودع صحيفة الدعوى الماثلة الا بتاريخ ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٨٣ ، فإن الدعوى تكون قد رفعت بعد انقضاء الاجل المحدد لرفعها خلاله ، ومن ثم يتعين الحكم بعدم قبولها .

### لهذه الاسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى وبمصادرة الكفالة والزمّت المدعية المحروقات ومبلغ ثلاثين جنيها مقابل أتعاب المحاماة ،

## جلسة ٢ فبراير سنة ١٩٨٥ م

برئاسة السيد المستشار مصطفى جميل مرسى  
وحضور السادة المستشارين مدح مصطفى حسن ومنير أمين عبد المجيد ورابع  
لطفى جيمعة ومحمد كمال محفوظ وشريف إبراهيم نور وواصل علاء  
الدين  
وحضور السيد / المستشار الدكتور أحمد محمد الحننى  
وحضور السيد / أحمد على فضل الله  
المفوض  
أمين السر

### قاعدة رقم ( ٢٠ )

#### القضية رقم ١٢٤ لسنة ١ قضائية « دستورية » (١)

١- دعوى دستورية - إجراءاتها .

ولاية المحكمة الدستورية العليا في الدعاوى الدستورية لا تقوم الا باتصالها  
بالدعوى اتصالا مطابقا للأوضاع المقررة في المادة ٢٩ ب من قانون المحكمة .

٢ - دعوى دستورية - نطقها .

نطاق الدعوى الدستورية يحدد بنطاق النفع بعدم الدستورية المبدئى أمام  
محكمة الموضوع .

١ ، ٢ - وحيث أنه بالنسبة للطعن بعدم دستورية المادة العاشرة  
من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٦٤ فإنه لما كانت ولاية  
المحكمة الدستورية العليا في الدعاوى الدستورية  
- وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا تقوم الا باتصالها  
بالدعوى اتصالا مطابقا للأوضاع المقررة في المادة ٢٩ ب  
المذكورة آنفا ، وكانت محكمة الموضوع قد قصرت نطاق الدفع  
بعدم الدستورية المبدئى من المدعين على القرار بقانون رقم  
١٤١ لسنة ١٩٨١ ، فإن الدعوى تكون غير مقبولة بالنسبة  
لهذا الشق من الطلبات ، اذ لم يتحقق اتصال المحكمة به  
اتصالا مطابقا للأوضاع المقررة قانونا .

---

(١) أصطلت المحكمة بنفس الجلسة حكما مماثلا في الدعوى  
رقم ١٣٦ لسنة ٤ « دستورية » تضمن ذات الإدائين المذكورين .

## الاجراءات

بتاريخ ٢٢ أغسطس سنة ١٩٨٢ أودع المدعون صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالبين الحكم بعدم دستورية القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الاوضاع الناشئة عن غرض الحراسة والمادة العاشرة من قانون تسوية الاوضاع الناشئة عن غرض الحراسة الصادر بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ .

وقدتمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت فيها الحكم برفض الدعوى .

وبعد تحضير الدعوى اودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها .

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة حيث التزمت هيئة المفوضين رأيها وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

## الحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاحات والمداولة .

حيث أن الوقائع — على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الاوراق — تتحصل في أن المدعين كانوا قد أقاموا الدعوى رقم ٦٩٤٨ لسنة ١٩٨١ مدنى كلى جنوب القاهرة طالبين الحكم بأحقيتهم لكامل أرض وبناء عقار خضع لاجراءات الحراسة مع ما يترتب على ذلك من آثار . غير أن محكمة جنوب القاهرة أحالت الدعوى الى محكمة القيم للاختصاص بنظرها اعمالا للقرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الاوضاع الناشئة عن غرض الحراسة ، وقيدت الدعوى برقم ٧٢ لسنة ١ ق قيم حيث دفع المدعون بجلسة ٢١ فبراير سنة ١٩٨٢ بعدم دستورية القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ٨١

المشار اليه فأمهلتهم المحكمة شهرا لرفع الدعوى الدستورية ، فأقاموا دعواهم الماثلة بطلب الحكم بعدم دستورية القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ والمادة العاشرة من قانون تسوية الاوضاع الناشئة عن فرض الحراسة الصادر بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ .

وحيث أن الفقرة ( ب ) من المادة ٢٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ تنص على أن « تتولى المحكمة الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح على الوجه التالي : ( أ ) ..... ( ب ) إذا دفع أحد الخصوم أثناء نظر دعوى أمام إحدى المحاكم أو إحدى الهيئات ذات الاختصاص للقضائي بعدم دستورية نص في قانون أو لائحة ، ورأت المحكمة أو الهيئة أن الدفع جدي ، أجلت نظر الدعوى وحددت لمن أثار الدفع ميعادا لا يجاوز ثلاثة أشهر لرفع الدعوى بذلك أمام المحكمة الدستورية العليا . فإذا لم ترفع الدعوى في الميعاد اعتبر الدفع كأن لم يكن » .

وحيث أن مؤدى هذا النص — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن المشرع رسم طريقا لرفع الدعوى الدستورية التي أتاح للخصوم مباشرتها ، وربط بينه وبين الميعاد الذي حدده لرفعها ، فذلك بذلك على أنه اعتبر هذين الأمرين من مقومات الدعوى الدستورية ، فلا ترفع الا بعد ابداء دفع بعدم الدستورية تقدر محكمة الموضوع مدى جديته ، ولا تقبل الا اذا رفعت خلال الاجل الذي ناط المشرع بمحكمة الموضوع تحديده بحيث لا يجاوز ثلاثة أشهر ، وهذه الاوضاع الاجرائية — سواء ما اتصل منها برفع الدعوى الدستورية أو بميعاد رفعها — تتعلق بالنظام العام باعتبارها شكلا جوهريا في التقاضي تغيا به المشرع مصلحة عامة حتى ينتظم التداعي في المسائل الدستورية بالاجراءات التي رسمها ، وفي الموعد الذي حدده ، وبالتالي فان ميعاد الثلاثة أشهر الذي

فرضه المشرع على نحو آمر كحد أقصى لرفع الدعوى الدستورية، أو الميعاد الذي تحدده محكمة الموضوع في غضون هذا الحد الأقصى، يعتبر ميعادا حتميا يتعين على الخصوم أن يلتزموا برفع الدعوى الدستورية قبل انقضائه ، والا كانت غير مقبولة .

وحيث أنه لا كان المدعون قد أبدوا الدفع بعدم دستورية القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الأوضاع الناشئة عن تصفية الحراسة أمام محكمة القيم بجلسة ٢١ فبراير سنة ١٩٨٢ ، فصرحت لهم برفع الدعوى الدستورية وحددت لذلك ميعادا مقداره شهر ينتهي في ٢١ مارس سنة ١٩٨٢ ، ولكنهم لم يودعوا صحيفة الدعوى الماثلة الا بتاريخ ٢٢ أغسطس سنة ١٩٨٢ ، فان الدعوى تكون قد رفعت بعد انقضاء الاجل المحدد لرفعها خلاله .

وحيث أنه بالنسبة للطعن بعدم دستورية المادة العاشرة من قانون تسوية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة الصادر بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ ، فإنه لا كانت ولاية المحكمة الدستورية العليا في الدعاوى الدستورية - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا تقوم الا باتصالها بالدعوى اتصالا مطابقا للأوضاع المقررة في المادة ٢٩/ب المذكورة آنفاً ، وكانت محكمة الموضوع قد قصرت نطاق الدفع بعدم الدستورية المبدي من المدعين على القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ ، فان الدعوى تكون غير مقبولة بالنسبة لهذا الشق من الطلبات ، اذ لم يتحقق اتصال المحكمة به اتصالا مطابقا للأوضاع المقررة قانونا .

وحيث أنه ترتبنا على ما تقدم يتعين الحكم بعدم قبول الدعوى برمتها .

### لهذه الاسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى وبمصادرة الكفالة وألزمت المدعين المبروقات ومبلغ ثلاثين جنيهاً مقابل أتعاب المحاماة .

## جلسة ٢ فبراير سنة ١٩٨٥ م

رئاسة السيد المستشار محمد على يلينغ  
وحضور السادة المستشارين : مصطفى جبيل مرسى وممدوح مصطفى حسن ومير  
أمين عبد المجيد ورايح لطفي جبعمة وعوزي أسعد مرقس وشريف يرهام  
أعضاء  
وحضور السيد / المستشار الدكتور أحمد محمد الحفنى  
وحضور السيد / أحمد على فقبل الله  
المؤوض  
أمين السر

### قاعدة رقم ( ٢١ )

#### القضية رقم ٦٧ لسنة ٤ قضائية « دستورية »

١ - تأجيل - مسؤولية المشروعات المؤجرة - القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٢ بتأجيل  
بعض الشركات والتشكلات .

الأمم المشروعات ينقل ملكيتها الى الدولة لا يترب عليه تصفيتها أو  
انقضاء شخصيتها التي كانت لها قبل التأميم . ينقل لهذه المشروعات نظامها  
القانونى ونظامها المالى مستقلين عن شخصية وحدة الدولة ، وتكون  
مسئولة وحدها مسؤولية كاملة عن جميع التزاماتها قبل التأميم .

٢ - تأجيل - مسؤولية الدولة .

المشرع قرر مسؤولية الدولة عن التزامات المشروعات المؤجرة في حدود  
ما آل اليها من اموالها وحقوقها في تاريخ التأميم ، وذلك لاستقلال وحدة  
المساهم عن وحدة المشروعات المؤجرة ، وعدم مسؤوليته عن التزاماتها الا عند  
التصفية وفي حدود قيسمة أسهمه .

٣ - الملكية الخاصة - نزع الملكية - التأجيل - المصادرة العامة والخاصة .  
حظرت المصادرة نزع الملكية الخاصة الا للخدمة العامة ومقابل تعويض .  
نص الدستور القائم على حظر التأميم الا لامتيازات الصالح العام وبمقتضى  
ومقابل تعويض .

حظر الدستور المصادرة العامة حظراً مطلقاً ، ولم يجز المصادرة الخاصة  
الا بحكم قضائى .

٤ - الشركات والتشكلات المؤجرة - تأجيل .

لتحويل جميع اموال الزوجات والاولاد بضمان الوفاء بالتزامات الشركات  
المؤجرة الزائدة على اصولها حال انه لا علاقة لهم بها ولا وجه لمسئولتهم  
عنها يقتضى نص الفقرة الثانية من المادة الرابعة من القرار بقانون رقم



٧٢ لسنة ١٩٦٢ يشكل اعتداء على الملكية الخاصة بالمخالفة للمادة ٢٤ من الدستور .

٥ - السلطة التقديرية للشرع - الرقابة القضائية على دستورية التشريعات .

الاصل في سلطة التشريع عند تنظيم الحقوق انها سلطة تقديرية ، والرقابة القضائية على دستورية التشريعات لا تنفذ الى ملامة اصدارها ، الا ان هذا لا يعنى اطلاق هذه السلطة في سن القوانين دون التقيد بالحدود والضوابط التي نص عليها الدستور - خضوع هذه التشريعات لا تتولا هذه المحكمة من رقابة دستورية .

١ ، ٢ - وحيث أنه يبين من أحكام القرار بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت وقوانين التأميم اللاحقة ، ومن بينها القرار بقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣ السالف الاشارة اليه ، أن المشرع لم يشأ أن يتخذ تأميم المشروعات جزئياً أو كلياً صورة نقل ملكيتها مباشرة الى الدولة بقصد تصنيفتها بحيث تنقضي تبعاً لذلك شخصيتها الاعتبارية التي كانت لها قبل التأميم ، وانما رأى أن يكون تأميمها عن طريق نقل ملكية اسهمها - جميعاً أو جزء منها بحسب نطاق التأميم - الى الدولة مع الإبقاء على شخصيتها الاعتبارية التي كانت تتمتع بها قبل التأميم بحيث تظل هذه المشروعات محتفظة بنظامها القانوني وذمتها المالية مستقلين عن شخصية وذمة الدولة ، وتستمر في مباشرة نشاطها وتبقى بالتالى مسئولة وحدها مسئولة كاملة عن جميع الالتزامات التي تحملت بها قبل التأميم . ومن ناحية أخرى فإن المشرع رغبة منه في تنظيم حقوق دائني هذه الشركات والمنشآت - وحتى لا تتأثر بسبب ما طرأ عليها من تحول نتيجة خضوعها للقرار بقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣ سالف البيان - قرر مسؤولية الدولة عن التزامات هذه المشروعات في حدود ما آل اليها من أموالها وحقوقها في تاريخ صدور التأميم مردداً بذلك حكم القواعد العامة في شأن استقلال ذمة المساهم عن ذمة المشروعات المؤتممة ، وعدم

مسؤوليته عن التزاماتها الا عند التصفية ، وفي حدود قيمة أسهمه ، ثم جاوز المشرع ذلك بالنسبة الى الشركات التي لم تكن اسهمها متداولة في البورصة أو التي مضى على آخر تعامل عليها أكثر من ستة شهور أو المنشآت غير المتخذة شكل شركة مساهمة — الى النص على أن تكون أموال زوجات وأولاد أصحاب المشروعات المؤممة ضامنة للوفاء بالتزاماتها الزائدة على اصولها ، فأنشأ بذلك ضمانا آخر استثنائيا — وهو محل الطعن في الدعوى الماثلة — أجاز بمقتضاه لدائني هذه المشروعات الرجوع على تلك الاموال اذا لم تكن اصول المشروع — المسؤول اصلا عن التزاماته مسؤولية كاملة — كافية للوفاء بها .

٣ — أن الدساتير المصرية المتعاقبة قد حرصت جميعها منذ دستور سنة ١٩٢٣ على النص على مبدأ صون الملكية الخاصة ، وعدم المساس بها الا على سبيل الاستثناء ، وفي الحدود وباليقود التي اوردها ، وذلك باعتبارها في الاصل ثمرة النشاط الفردي ، وحافزة على الانطلاق والتقدم ، فضلا عن أنها مصدر من مصادر الثروة القومية التي يجب تنميتها والحفاظ عليها لتؤدي وظيفتها الاجتماعية في خدمة الاقتصاد القومي ، ومن أجل ذلك ، حظرت الدساتير نزع الملكية الخاصة جبرا عن صاحبها الا للمنفعة العامة ومقابل تعويض وفقا للقانون ( المادة ٩ من كل من دستور سنة ١٩٢٣ ، ودستور سنة ١٩٣٠ والمادة ١١ من دستور سنة ١٩٥٦ ، والمادة ٥ من دستور سنة ١٩٥٨ ، والمادة ١٦ من دستور سنة ١٩٦٤ ، والمادة ٣٤ من دستور سنة ١٩٧١ ) كما نص الدستور القائم صراحة على حظر التأميم الا لاعتبارات الصالح العام وبقانون ومقابل تعويض — ( المادة ٣٥ ) — وحظر المصادرة العامة حظرا مطلقا ، ولم يجز المصادرة الا بحكم قضائي ( المادة ٣٦ ) .

٤ - — وحيث أنه لا كان مقتضى نص الفقرة الثانية من المادة الرابعة من القرار بقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣ حسبما يبين من عبارتها المطلقة تحصيل أموال الزوجات والأولاد بضمان الوفاء بالتزامات الشركات والمنشآت المشار إليها في هذه الفقرة الزائدة على أصولها ، حال أنه لا علاقة لهم بها ودون أن يكون ثمة وجه لمسؤوليتهم عنها ، فضلا عما اتسم به هذا الضمان من شمول لجميع أموال الزوجات والأولاد ولو كانت في مصدرها منبئة الصلة بالشركة أو بأصحابها .

لما كان ذلك ، وكان خلق هذا الضمان الاستثنائي الذي حمل به المشرع أموال الزوجات والأولاد وفاء لديون لا شأن لهم بها ، مؤداه الحتمي تجريد هؤلاء من ملكيتهم لهذه الأموال ونزعها جبرا عنهم عند التنفيذ عليها اقتضاء لتلك الديون بما قد يصل الى حد حرمانهم منها جميعا عند استغراق الديون لقيمة الأموال ، وإذ كان ذلك لا يعد من قبيل نزع الملكية للمنفعة العامة ، ولا يعتبر من صور تأميم المشروعات ، فإن النص التشريعي المطعون عليه يشكل اعتداء على الملكية الخاصة بالمخالفة لحكم المادة ٣٤ من الدستور التي تقضى بأن الملكية الخاصة مصونة .

٥ - — أنه وأن كان الأصل في سلطة التشريع عند تنظيم الحقوق أنها سلطة تقديرية وأن الرقابة القضائية على دستورية التشريعات لا تمتد الى ملاءمة إصدارها الا أن هذا لا يعنى إطلاق هذه السلطة في سن القوانين دون التقيد بالحدود والضوابط التي نص عليها الدستور — هذا فضلا عن أن تنظيم المشرع لصق الملكية في إطار وظيفتها الاجتماعية ينبغي الا يعصف بهذا الحق أو يؤثر على بقائه على نحو ما سلكه النص المطعون عليه ، إذ تعرض الملكية الخاصة التي صانها الدستور ووضع

لحمايتها حدودا وقواعد معينة على ما سلف بيانه الامر الذى يحتم اخضاعه لما تتولاه هذه المحكمة من رقابة دستورية •

### الاجراءات

بتاريخ ١٨ ابريل سنة ١٩٨٢ ورد الى قلم كتاب المحكمة ملف الدعوى رقم ٦٣٦ لسنة ٩٨ قضائية بعد ان قضت فيها محكمة استئناف القاهرة فى ١٤ مارس سنة ١٩٨٢ بوقف الدعوى ، واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل فى مدى دستورية المادة الرابعة من القرار بقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٦٣ بتأميم بعض الشركات والمنشآت •

وقدمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت فيها اصليا الحكم بعدم قبول الدعوى واحتياطيا برفضها •

ويعد تحضير الدعوى ، أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها •

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة ، حيث التزمت هيئة المفوضين رأيها ، وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة ١٥/١/١٩٨٥ وفى هذه للجلسة قررت المحكمة مد أجل النطق بالحكم الى جلسة اليوم •

### المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاحات والمداولة •

حيث أن الوقائع - على ما يبين من قرار الاحالة وسائر الاوراق - تتحصل فى ان المستأنف كان قد اقام الدعوى رقم ١٠٦٨٨ سنة ١٩٧٩ مدنى كلى جنوب القاهرة ضد المستأنف عليهما الاول والثانى بصفتهم فى مواجهة المستأنف عليه الثالث ببراءة ذمته من الديون

المستحقة على شركة المنتجات والتعبئة المصرية - الجزار اخوان -  
والغاء الحجز الادارى العقارى الموقع على الاطيان الزراعية المملوكة  
له والموضحة الحدود والمالم بصحيفة الدعوى ، واعتباره كأن لم  
يكن . وبجلسة ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٨٠ قضت المحكمة برفض الدعوى،  
تأسيسا على أن المستأنف من أبناء أصحاب الشركة المؤممة ، وأنه  
يجوز التنفيذ بالدين على أمواله طبقا لما تقضى به المادة الرابعة من  
القرار بقانون ٧٢ لسنة ١٩٦٣ من أن أموال أصحاب الشركات المؤممة  
وأولادهم ضامنة للوفاء بالالتزامات الزائدة عن أصول الشركة -  
فقطن المستأنف على هذا الحكم بالاستئناف رقم ٦٣٦ لسنة ٩٨  
قضائية القاهرة . وبجلسة ١٤ مارس سنة ١٩٨٢ قضت محكمة  
استئناف القاهرة بوقف الدعوى وإحالة الاوراق الى المحكمة  
الدستورية العليا للفصل في مدى دستورية المادة الرابعة من القرار  
بقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣ بتأميم بعض الشركات والمنشآت .

وحيث أن الحكومة دفعت بعدم قبول الدعوى استنادا الى أن  
قرار الاحالة جاء خلوا من بيان أوجه مخالفة النص التشريعى المطعون  
بعدم دستوريته لنص المادة ٣٤ من الدستور المدعى بمخالفته خروجا  
على ما توجبه المادة ٣٠ من قانون المحكمة الدستورية العليا .

وحيث أنه يبين من قرار الاحالة أن المحكمة تراءى لها عدم  
دستورية نص المادة الرابعة من القرار بقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣  
فيما تضمنته من أن أموال زوجات وأولاد أصحاب الشركات والمنشآت  
الجبينة بالمادة ، تكون ضامنة للوفاء بالالتزامات الزائدة على أصولها  
لمخالفته نص المادة (٣٤) من الدستور مشيرة بذلك الى أن تكميل  
أموال الزوجات والأولاد بضمان ديون لا شأن لهم بها أصلا مؤداة  
المساس بملكيتهن لهذه الاموال .

لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣٠ من قانون المحكمة الدستورية  
العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ اذ أوجبت أن يتضمن

القرار الصادر بالاحالة الى المحكمة الدستورية العليا أو صحيفة الدعوى المرفوعة اليها بيان النص التشريعى المطعون بعدم دستوريته والنص الدستورى المدعى بمخالفته وأوجه المخالفة ، انما تطلبت — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — فكر هذه البيانات الجوهرية التى تنبئ عن جدية الدعوى الدستورية ، ويتحدد به موضوعها ، حتى يتاح لذوى الشأن فيها ومن بينهم الحكومة أن يتبينوا كفاية جوانبها ، ويتمكنوا على ضوء ذلك من ابداء ملاحظاتهم وردودهم عليها ، بحيث تتولى هيئة المفوضين تخصير الدعوى وتحديد المسائل الدستورية والقانونية المثارة ، وتبدى فيها رأيا مسببا ، وكان ما ورد فى قرار الاحالة واضح الدلالة فى بيان النص التشريعى المطعون بعدم دستوريته والنص الدستورى المدعى بمخالفته وأوجه المخالفة على النحو الذى يتحقق به ما تنياه المشرع فى المادة (٣٠) من قانون المحكمة الدستورية العليا المشار اليه ، فان الدفع بعدم قبول الدعوى يكون فى غير محله متعيينا رفضه .

• وحيث أن الدعوى استوفت أوضاعها القانونية .

وحيث أن القرار بقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣ بتأميم بعض الشركات والمنشآت بعد أن نص فى مادته الاولى على أن « تؤمم الشركات والمنشآت المبينة بالجدول المرافق لهذا القانون وتؤول ملكيتها الى الدولة ..... » وفى مادته الثانية على أن « تتحول اسهم الشركات ورؤس أموال المنشآت المشار اليها الى سندات اسمية على الدولة لمدة خمس عشرة سنة بفائدة ٤٪ سنويا ، وتكون السندات قابلة للتداول فى البورصة ..... » وفى المادة الثالثة على أن « يحدد سعر كل سند بسعر السهم حسب آخر اقتال لبورصة الأوراق المالية بالقاهرة قبل صدور هذا القانون » « فاذا لم تكن الاسهم متداولة فى البورصة ، أو كان قد مضى على آخر تعامل عليها أكثر من ستة شهور ، فيتولى تحديد سعرها لجان من ثلاثة أعضاء ..... » كما

تتولى هذه اللجان تقييم المنشآت غير المتخذة شكل شركات مساهمة »  
قضى في المادة الرابعة بأن « لا تسأل الدولة عن التزامات الشركات  
والمنشآت المشار إليها في المادة الأولى الا في حدود ما آل إليها من  
أموالها وحقوقها في تاريخ التأمين . فإذا لم تكن أسهم هذه الشركات  
والمنشآت متداولة في البورصة ، أو كان قد مضى على آخر تعامل  
عليها أكثر من ستة أشهر ، أو كانت هذه المنشآت غير متخذة شكل  
شركات مساهمة تكون أموال أصحابها وأموال زوجاتهم وأولادهم  
ضامنة للوفاء بالالتزامات الزائدة على أصول هذه المنشآت . ويكون  
للدائنين حق امتياز على هذه الاموال » .

وحيث أنه يبين من أحكام القرار بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١  
بتأمين بعض الشركات والمنشآت وقوانين التأمين اللاحقة ، ومن  
بينها القرار بقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣ السالف الإشارة إليه ، أن  
المشرع لم يشأ أن يتخذ تأمين المشروعات جزئياً أو كلياً صورة نقل  
ملكيتها مباشرة الى الدولة بقصد تصفيته بحيث تنقضى تبعاً لذلك  
شخصيتها الاعتبارية التي كانت لها قبل التأمين ، وإنما رأى أن يكون  
تأمينها عن طريق نقل ملكية أسهمها — جميعها أو جزء منها بحسب  
نطاق التأمين — الى الدولة مع الإبقاء على شخصيتها الاعتبارية  
التي كانت تتمتع بها قبل التأمين بحيث تظل هذه المشروعات محتفظة  
بنظامها القانوني وذمتها المالية مستقلين عن شخصية وذمة الدولة ،  
وتستمر في مباشرة نشاطها وتبقى بالتالي مسئولة وحدها مسئولة  
كاملة عن جميع الالتزامات التي تحملت بها قبل التأمين . ومن ناحية  
أخرى فإن المشرع رغبة منه في تنظيم حقوق دائني هذه الشركات  
والمنشآت — وحتى لا تتأثر بسبب ما طرأ عليها من تحول نتيجة  
خضوعها للقرار بقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣ سالف البيان — قرر  
مسئولية الدولة عن التزامات هذه المشروعات في حدود ما آل إليها  
من أموالها وحقوقها في تاريخ صدور التأمين مردداً بذلك حكم  
القواعد العامة في شأن استقلال ذمة المساهم عن ذمة المشروعات  
( م ٩ - المحكمة الدستورية )

المؤممة ، وعدم مسؤوليته عن التزاماتها الا عند التصفية ، وفي حدود قيمة اسهمه ، ثم جاوز المشرع ذلك بالنسبة الى الشركات التى لم تكن اسهمها متداولة فى البورصة أو التى مضى على الخر تعامل عليها أكثر من ستة شهور أو المنشآت غير المتخذة شكل شركة مساهمة — الى النص على أن تكون أموال زوجات واولاد أصحاب المشروعات المؤممة ذمانة للوفاء بالتزاماتها الزائدة على أصولها ، فأنشأ بذلك ضمانا آخر استثنائيا — هو محل الطعن فى الدعوى الماثلة — أجاز بمقتضاه لدائنى هذه المشروعات الرجوع على تلك الاموال اذا لم تكن أصول المشروع — المسئول أصلا عن التزاماته مسئولية كاملة — كافية للوفاء بها .

وحيث أن الدساتير المصرية المتعاقبة قد حرصت جميعها منذ دستور سنة ١٩٢٣ على النص على مبدأ صون الملكية الخاصة ، وعدم المساس بها الا على سبيل الاستثناء ، وفى الحدود وبالقيود التى اوردتها ، وذلك باعتبارها فى الاصل ثمرة النشاط الفردى ، وحافزة على الانطلاق والتقدم ، فضلا عن أنها مصدر من مصادر الثروة القومية التى يجب تنميتها والحفاظ عليها لتؤدي وظيفتها الاجتماعية فى خدمة الاقتصاد القومى ، ومن أجل ذلك ، حظرت الدساتير نزع الملكية الخاصة جبرا عن صاحبها الا للمنفعة العامة ومقابل تعويض وفقا للقانون ( المادة ٩ من كل من دستور سنة ١٩٢٣ ، ودستور سنة ١٩٣٠ والمادة ١١ من دستور سنة ١٩٥٦ ، والمادة ٥ من دستور سنة ١٩٥٨ ، والمادة ١٦ من دستور سنة ١٩٦٤ ، والمادة ٣٤ من دستور سنة ١٩٧١ ) كما نص الدستور القائم صراحة على حظر التأميم الا لاعتبارات الصالح العام وبقانون ومقابل تعويض — ( المادة ٣٥ ) — وحظر المصادرة العامة حظرا مطلقا ، ولم يجز المصادرة الخاصة الا بحكم قضائى ( المادة ٣٦ ) .

وحيث أنه لما كان مقتضى نص الفقرة الثانية من المادة الرابعة من القرار بقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣ حسبا يبين من عبارتها



المطلقة تحميل أموال الزوجات والاولاد بضمان الوفاء بالتزامات الشركات والمنشآت المشار اليها في هذه الفقرة الزائدة على أصولها ، حال أنه لا علاقة لهم بها ودون أن يكون ثمة وجه لمسئوليتهم عنها . فضلا عما اتسم به هذا الضمان من شمول لجميع أموال الزوجات والاولاد ولو كانت في مصدرها متبته الصلة بالشركة أو بأصحابها .

لا كان ذلك ، وكان خلق هذا الضمان الاستثنائي الذي حمى به المشرع أموال الزوجات والاولاد وفاء لديون لا شأن لهم بها ، مؤداه الحتمى تجريد هؤلاء من ملكيتهم لهذه الاموال ونزعها جبرا عنهم عند التنفيذ عليها اقتضاء لتلك الديون بما قد يصل الى حد حرمانهم منها جميعا عند استغراق الديون لقيمة الاموال ، واذا كان ذلك لا يعد من قبيل نزع الملكية للمنفعة العامة ، ولا يعتبر من صور تأميم المشروعات ، فان النص التشريعى المطعون عليه يشكل اعتداء على الملكية الخاصة بالمخالفة لحكم المادة ٣٤ من الدستور التى تقضى بأن الملكية الخاصة مصونة .

ولا يقدح في هذا النظر ما ذهبت اليه الحكومة من أن النص محل الطعن يبرره ويسانده ما قرره المشرع من أن حقوق دائئى تلك الشركات والمنشآت أولى بالرعاية والتفضيل على حقوق زوجات واولاد أصحابها وذلك في اطار السلطة التقديرية المخولة له عند وضع القواعد المنظمة للحقوق ومنها حق الملكية الخاصة التى لا يحول دون صونها ترتيب حقوق للغير عليها وفق الملاءمات التى يراها محققا للمصلحة العامة ولا تعتمد اليها الرقابة الدستورية ، ذلك أنه وأن كان الاصل في سلطة التشريع عند تنظيم الحقوق أنها سلطة تقديرية ، وأن الرقابة القضائية على دستورية التشريعات لا تمتد الى ملاءمة اصدارها الا أن هذا لا يعنى إطلاق هذه السلطة في سن القوانين دون التقيد بالحدود والضوابط التى نص عليها الدستور — هذا فضلا عن أن تنظيم المشرع لحق الملكية في اطار وظيفتها الاجتماعية

ينبغي الا يعصف بهذا الحق أو يؤثر على بقائه على نحو ما سلكه النص المطعون عليه ، اذ تعرض للملكية الخاصة التي صانها الدستور ووضع لحمايتها حدودا وقواعد معينة على ما سلف بيانه الامر الذي يحتم اخضاعه لما تتولاه هذه المحكمة من رقابة دستورية •

وحيث أنه لما تقدم ، يتعين الحكم بعدم دستورية النص المطعون عليه •

### لهذه الاسباب

حكمت المحكمة بعدم دستورية الفقرة الثانية من المادة الرابعة من القرار بقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣ بتأميم بعض الشركات والمنشآت ، فيما تضمنته من النص على أن تكون أموال زوجات واولاد أصحاب الشركات والمنشآت المبينة بها ضامنة للوفاء بالالتزامات الزائدة على أصول هذه الشركات والمنشآت •

## جلسة ٢: فبراير سنة ١٩٨٥ م

برئاسة السيد المستشار محمد علي بايغ  
وحضور السادة المستشارين : مصطفى جميل مرسي وممدوح مصطفى حسن ومنير  
أمين عبد المجيد ورابيح لطفي جعسة وغزوي أسعد موسى وشريف براهيم  
نور  
وحضور السيد / المستشار الدكتور أحمد محمد الحفي  
المغوش  
وحضور السيد / أحمد علي فضل الله  
أبين المر

### قاعدة رقم ( ٢٢ )

#### القضية رقم ٩١ لسنة ٤ قضائية « دستورية »

١ - تأجيل - مسئولية المشروعات الزمة - القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ بالتجيم  
بعض الشركات والمؤسسات .

تلجيم المشروعات بتحويل ملكيتها إلى الدولة لا يقترب عليه تصنيفها أو  
انقضاء شخصيتها التي كانت لها قبل التجيم . يقلل لهذه المشروعات نظامها  
القانوني وذهبها المالية مستقلتين عن شخصية ولبة الدولة ، وتكون مسئولة  
وحدها مسئولة كاملة عن جميع التزاماتها قبل التجيم .

٢ - تأجيل - مسئولية الدولة .

المشرع قرر مسئولية الدولة عن التزامات المشروعات الزمة في حدود  
ما آل إليها من أموالها وحقوقها في تاريخ التجيم ، وذلك لاستقلال ذمة  
المساهم عن ذمة المشروعات الزمة ، وعدم مسئولية عن التزاماتها إلا عند  
التصفية وفي حدود قسيمة أسهمه .

٣ - الملكية الخاصة - نزع الملكية - المصادرة العامة أو الخاصة  
نص الدستور المقتضى على حظر التجيم إلا لاعتبارات الصالح العام وبمقتضى  
حظرت المصادرة نزع الملكية الخاصة إلا للخدمة العامة وبمقابل تعويض  
ومقابل لتسويقي .

حظر الدستور المصادرة العامة حظرا مطلقا ، ولم يجز المصادرة الخاصة  
إلا بحكم قضائي .

٤ - الشركات والمؤسسات الزمة .

تمثيل جميع أموال الزوجات والأولاد بضمين التوفاد بالتزامات الشركات  
الزومة الزائدة على أصولها حال أنه لا علاقة لهم بها ولا وجه لمسؤوليتهم  
عنها بمقتضى نص الفقرة الخامسة من المادة الثالثة من القرار بقانون رقم  
١١٨ لسنة ١٩٦١ يشكل اعتداء على الملكية الخاصة بالمخالفة للمادة ٢٤  
من الدستور .

٥ - السلطة التقديرية للمشرع - الرقابة القضائية على دستورية التشريعات .  
الأصل في سلطة التشريع عند تنظيم الحقوق أنها سلطة تقديرية ، والرقابة  
القضائية على دستورية التشريعات لا تمتد إلى جلافة إصدارها . إلا أن  
هذا لا يعنى إطلاق هذه السلطة في سن القوانين دون التقيد بالحدود  
والضوابط التي نص عليها الدستور - خضوع هذه التشريعات لما تنولاه  
هذه المحكمة من رقابة دستورية .

١ ، ٢ - وحيث أنه يبين من أحكام القرار بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١  
بتأميم بعض الشركات والمنشآت وقوانين التأميم اللاحقة ومن  
بينها القرار بقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ السالف الإشارة  
إليه ، أن المشرع لم يشأ أن يتخذ تأميم المشروعات - جزئياً  
أو كلياً - صورة نقل ملكيتها مباشرة إلى الدولة بقصد  
تصفيتها بحيث تنقضى تبعاً لذلك شخصيتها الاعتبارية التي  
كانت لها قبل التأميم ، وإنما رأى أن يكون تأميمها عن طريق  
نقل ملكية أسهمها - جميعها أو جزء منها بحسب نطاق التأميم  
- إلى الدولة مع الإبقاء على شخصيتها الاعتبارية التي كانت  
تتمتع بها قبل التأميم بحيث تظل هذه المشروعات محتفظة  
بنظامها القانوني وذمتها المالية مستقلة عن شخصية وذمة  
الدولة وتستمر في مباشرة نشاطها ، وتبقى بالتالي مسئولة  
وحدها مسئولة كاملة عن جميع الالتزامات التي تحملت بها  
قبل التأميم . ومن ناحية أخرى فإن المشرع رغبة منه في تنظيم  
حقوق دائني هذه الشركات والمنشآت - وحتى لا تتأثر بسبب  
ما طرأ عليها من تحول نتيجة لخضوعها للقرار بقانون رقم ١١٨  
لسنة ١٩٦١ سالف البيان - قرر مسؤولية الدولة عن التزامات  
هذه المشروعات في حدود ما آل إليها من أموالها وحقوقها في  
تاريخ صدور القانون ، مردداً بذلك حكم القواعد العامة في  
شأن استقلال ذمة المساهم عن ذمة المشروعات المؤممة وعدم  
مسؤوليته عن التزاماتها إلا عند التصفية في حدود قيمة أسهمه  
ثم جاوز المشرع ذلك - بالنسبة إلى الشركات التي لم تكن  
أسهمها متداولة في البورصة والتي مضى على آخر تعامل عليها

أكثر من ستة شهور أو المنشآت غير المتخذة شكل شركة مساهمة  
— الى النص على أن تكون أموال زوجات واولاد أصحاب  
المشروعات المؤممة ضامنة للوفاء بالتزاماتها الزائدة على أصولها،  
فأنشأ بذلك ضمانا آخر استثنائيا — هو محل الطعن في الدعوى  
الماثلة — اجاز بمقتضاه لدائتي هذه المشروعات الرجوع على  
تلك الاموال اذا لم تكن أصول المشروع — المسئول أصلا عن  
التزاماته مسئولية كاملة — كافية للوفاء بها .

٣ — أن الدساتير المصرية المتعاقبة قد حرصت جميعها منذ دستور  
سنة ١٩٢٣ على النص على مبدأ صون الملكية الخاصة وعدم  
المساس بها الا على سبيل الاستثناء وفي الحدود وبالقيود التي  
اوردتها ، وذلك باعتبارها في الاصل ثمرة النشاط الفردي  
وحافزة على الانطلاق والتقدم ، فضلا عن أنها مصدر من  
مصادر الثروة القومية التي يجب تنميتها والحفاظ عليها لتؤدي  
وظيفتها الاجتماعية في خدمة الاقتصاد القومي . ومن أجل  
ذلك ، حظرت الدساتير نزع الملكية الخاصة جبرا عن صاحبها  
الا للمنفعة العامة ومقابل تعويض وفقا للقانون ( المادة ٩ من  
كل من دستور سنة ١٩٢٣ ودستور سنة ١٩٣٥ والمادة ١١ من  
دستور سنة ١٩٥٦ والمادة ٥ من دستور سنة ١٩٥٨ والمادة ١٦  
من دستور ١٩٦٤ والمادة ٣٤ من دستور سنة ١٩٧١ ) . كما  
نص الدستور القائم صراحة على حظر التأميم الا لاعتبارات  
الصالح العام وبقانون ومقابل تعويض ( المادة ٣٥ ) وحظر  
المصادرة العامة حظرا مطلقا ، ولم يجز المصادرة الخاصة  
الا بحكم قضائي ( المادة ٣٦ ) .

٤ — وحيث أنه لما كان مقتضى نص الفقرة الخامسة من المادة الثالثة  
من القرار بقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ — المعدلة بالقرار  
بقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٢ — حسبما يبين من عبارتها

المطلقة تحميل أموال الزوجات والاولاد بضمان الوفاء بالتزامات الشركات والمنشآت المشار إليها في هذه الفقرة - الزائدة على أصولها ، حال أنه لا علاقة لهم بها ودون أن يكون ثمة وجه مسئوليتهم عنها فضلا عما اتسم به هذا الضمان من شمول لجميع أموال الزوجات والاولاد ولو كانت في مصدرها منبثة الصلة بالشركة أو بأصحابها .

ولما كان ذلك ، وكان خلق هذا الضمان الاستثنائي الذي حمل به المشرع أموال الزوجات والاولاد وفاء لديون لا شأن لهم بها مؤداه الحتمي تجريد هؤلاء من ملكيتهم لهذه الاموال ونزعها جبرا عنهم عند التنفيذ عليها اقتضاء لتلك الديون ، بما قد يصل الى حد حرمانهم منها جميعا عند استغراق الديون لقيمة الاموال . واذا كان ذلك لا يعد من قبيل نزع الملكية للمنفعة العامة ولا يعتبر من صور تأميم المشروعات ، فإن النص التشريعي المطعون عليه يشكل اعتداء على الملكية الخاصة بالمخالفة لحكم المادة ٣٤ من الدستور التي تقضى بأن الملكية الخاصة مصونة .

هـ - أنه وأن كان الاصل في سلطة التشريع عند تنظيم الحقوق أنها سلطة تقديرية وأن الرقابة القضائية على دستورية التشريعات لا تمتد الى ملاءمة اصدارها ، الا أن هذا لا يعنى اطلاق هذه السلطة في سن القوانين دون التقيد بالحدود والضوابط التي نص عليها الدستور ، هذا فضلا عن أن تنظيم المشرع لحق الملكية في اطار وظيفتها الاجتماعية ينبغي الا يعصف بهذا الحق أو يؤثر على بقاءه على نحو ما سلكه النص المطعون عليه اذ تعرض للملكية الخاصة التي صانها الدستور ووضع لحمايتها حدودا وقواعد معينة على ما سلف بيانه الامر الذي يحتم إخضاعه لا تتولاه هذه المحكمة من رقابة دستورية .

## الاجراءات

بتاريخ أول يونيه سنة ١٩٨٢ ورد الى قلم كتاب المحكمة ملف الدعوى رقم ٣٢١٤ لسنة ٩٨ قضائية بعد أن قضت محكمة استئناف القاهرة في ٢٥ ابريل سنة ١٩٨٢ بوقف الدعوى واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل في دستورية الفقرة الخامسة من المادة الثالثة من القرار بقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ بتقرير مساهمة الحكومة في بعض الشركات والمنشآت المعدلة بالقرار بقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٢ .

وقدتمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت فيها الحكم أصليا بعدم قبول الدعوى واحتياطيا برغضا .

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها . ونظرت على الوجه المبين بمحضر الجلسة حيث التزمت هيئة المفوضين رأيها ، وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة ٥ يناير سنة ١٩٨٥ . وفي هذه الجلسة قررت المحكمة مد أجل النطق بالحكم الى جلسة اليوم .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاحات والمداولة . حيث أن الوقائع — على ما يبين من قرار الاحالة وسائر الاوراق — تتحصل في أن المستأنف عليه الاول بصفته مصفيا لشركة التجارة والتبادل للشرق الاوسط « سليم نخلة وشركاه » الخاضعة لاحكام القرار بقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ بتقرير مساهمة الحكومة في بعض الشركات والمنشآت ، كان قد أقام الدعوى رقم ٤٠٢٥ لسنة ١٩٧٩ مدنى كلنى جنوب القاهرة ضد المستأنفة والمستأنف عليهما الثانى والثالث بصفتيهما طالبا الحكم بأحقية فى اقتضاء مبلغ

٧٣٣١٧ر٣٠٥ جنيها من المستأنفة وبصحة اجراءات حجز ما للمدين لدى الخير الموقع تحت يد المستأنف عليه الثانى بصفته - الممثل القانونى لجهاز تصفية الحراسات - على صافى ثمن حصة المستأنفة فى العقار الذى تقرر التظلى لها عنه بعد رفع الحراسة عن أموالها ، وذلك استنادا الى ما أسفر عنه تقرير لجنة تقويم رأس مال الشركة من زيادة خصومها على أصولها بمبلغ حددته التقرير يلتزم به الشريك المتضامن ... ويستخلص من أمواله الخاضعة وأموال زوجته ... وابنته ( المستأنفة ) •

وبجلسة ١٢ مارس سنة ١٩٨١ قضت محكمة جنوب القاهرة الابتدائية بإجابة المصطفى ( المستأنف عليه الاول ) الى طلباته تأسيسا على ما ثبت لها من قرار لجنة التقويم وعلى ما نصت عليه المادة الثالثة من القرار بقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ - المعدلة بالقرار بالقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٢ - من أن تكون أموال أصحاب الشركات والمنشآت الخاضعة لاحكامه وأموال زوجاتهم واولادهم ضامنة للوفاء بالالتزامات الزائدة على أصول هذه الشركات والمنشآت - قطعت المستأنفة على هذا الحكم بالاستئناف رقم ٣٢١٤ سنة ٩٨ قضائية • وبجلسة ٢٥ ابريل سنة ١٩٨٢ قضت محكمة استئناف القاهرة بقبول الاستئناف شكلا وبوقف الدعوى واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل فى دستورية الفقرة الخامسة من المادة الثالثة من القرار بقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ المعدلة بالقرار بقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٢ •

وحيث أن الحكومة دفعت بعدم قبول الدعوى استنادا الى أن قرار الاحالة جاء خلوا من بيان أوجه مخالفة النص التشريعى المطعون بعدم دستوريته لنص المادة ٣٤ من الدستور المدعى بمخالفته خروجاً على ما توجيه المادة ٣٠ من قانون المحكمة الدستورية العليا •



وحيث أنه يبين من قرار الاحالة أن المحكمة تراءى لها عدم دستورية نص الفقرة الخامسة من المادة الثالثة من القرار بقانون رقم ١١٨ لسنة ٦١ - المعدلة بالقرار بقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٢ فيما تضمنته من أن أموال زوجات واولاد أصحاب الشركات والمؤسسات المبينة بالمادة تكون ضامنة للوفاء بالالتزامات الزائدة على أصولها ، لخالفته نص المادة ٣٤ من الدستور مشيرة بذلك الى أن تحميل أموال الزوجات والاولاد بضمان ديون لا شأن لهم بها أصلا مؤداه المساس بملكيتهن لهذه الاموال .

لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣٠ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ اذ أوجبت أن يتضمن القرار الصادر بالاحالة الى المحكمة الدستورية العليا أو صحيفة الدعوى المرفوعة اليها بيان النص التشريعي المطعون بعدم دستوريته والنص الدستوري المدعى بمخالفته وأوجه المخالفة ، انما تطلبت - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ذكر هذه البيانات الجوهرية التي تنبئ عن جدية الدعوى الدستورية ويتحدد بها موضوعها ، حتى يتاح لذوى الشأن فيها - ومن بينهم الحكومة - أن يثبنوا جميع جوانبها ويتمكنوا في ضوء ذلك من ابداء ملاحظاتهم ورودهم عليها بحيث تتولى هيئة المفوضين تحضير الدعوى وتحديد المسائل الدستورية والقانونية المثارة وتبدي فيها رأيها مسببا ، وكان ما ورد في قرار الاحالة واضح الدلالة في بيان النص التشريعي المطعون بعدم دستوريته والنص الدستوري المدعى بمخالفته وأوجه المخالفة - على النحو الذى يتحقق به ما تنص عليه المادة ٣٠ من قانون المحكمة الدستورية العليا المشار اليه ، فان الدفع بعدم قبول الدعوى يكون في غير محله متعيना رفضه .

وحيث أن الدعوى استوفت أوضاعها القانونية .  
وحيث أن القرار بقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ بتقرير مساهمة

الحكومة في بعض الشركات والمنشآت بعد أن نص في المادة الاولى منه على أنه « يجب أن تتخذ كل من الشركات والمنشآت المبينة في الجدول المرافق لهذا القانون ( ومن بينها شركة التجارة والتبادل للشرق الاوسط سليم نخلة وشركاه ) شكل شركة مساهمة عربية وأن تساهم فيها احدى المؤسسات العامة التي يصدر بتحديددها قرار من رئيس الجمهورية بحصة لا تقل عن ٥٠٪ من رأس المال » ، وأوجب في المادة الثانية على الشركات والمنشآت المشار اليها أن توفق أوضاعها مع أحكام هذا القانون خلال المهلة التي حددها وأجاز عند الاقتضاء تخفيض حصة كل مساهم أو شريك في رأس المال بمقدار النصف ، قضى في الفقرة الاولى من المادة الثالثة بأن تجدد قيمة رأس المال على أساس سعر السهم حسب آخر اقفال ببورصة الاوراق المالية بالقاهرة قبل صدور القانون ونظم في الفقرتين الثانية والثالثة كيفية تقويم الاسهم التي لم تكن متداولة في البورصة أو التي مضى على آخر تعامل عليها أكثر من ستة شهور وكذلك تقويم رأس مال المنشآت غير المتخذة شكل شركات مساهمة . ثم نص في الفقرات الثلاثة الاخيرة من المادة المذكورة - والتي أضيفت بالقرار بقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٢ - على الآتى : الفقرة الرابعة : « ولا تسأل الدولة عن التزامات الشركات والمنشآت المشار اليها في المادة ( ١ ) الا في حدود ما آل اليها من أموالها وحقوقها في تاريخ صدور القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ المشار اليه » الفقرة الخامسة : « وبالنسبة الى الشركات والمنشآت المشار اليها في الفقرتين الثانية والثالثة تكون أموال أصحابها وأموال زوجاتهم واولادهم ضامنة للوفاء بالتزامات الزائدة على أصول هذه الشركات والمنشآت » الفقرة السادسة والاخيرة : « ويكون للدائنين حق امتياز على جميع هذه الاموال » .

رحيث أنه يبين من أحكام القرار بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت وقوانين التأمين اللاحقة

ومن بينها القرار بقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ السالف الإشارة إليه ، أن المشرع لم يشأ أن يتخذ تأميم المشروعات - جزئياً أو كلياً - صورة نقل ملكيتها مباشرة الى الدولة بقصد تصفيته بحيث تنقضى تبعاً لذلك شخصيتها الاعتبارية التي كانت لها قبل التأميم ، وإنما رأى أن يكون تأميمها عن طريق نقل ملكية اسهمها - جميعها أو جزء منها بحسب نطاق التأميم - الى الدولة مع الإبقاء على شخصيتها الاعتبارية التي كانت تتمتع بها قبل التأميم بحيث تظل هذه المشروعات محتفظة بنظامها القانوني وذمتها المالية مستقلتين عن شخصية وذمة الدولة وتستمر في مباشرة نشاطها ، وتبقى بالتالى مسئولة وحدها مسئولة كاملة عن جميع الالتزامات التي تحملت بها قبل التأميم . ومن ناحية أخرى فإن المشرع رغبة منه في تنظيم حقوق دائئى هذه الشركات والمنشآت - وحتى لا تتأثر بسبب ما طرأ عليها من تحول نتيجة لخصوعها للقرار بقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ سالف البيان - قرر مسئولية الدولة عن التزامات هذه المشروعات في حدود ما آل اليها من أموالها وحقوقها في تاريخ صدور القانون ، مردداً بذلك حكم القواعد العامة في شأن استقلال ذمة المساهم عن ذمة المشروعات المؤممة وعدم مسئوليته عن التزاماتها الا عند التصفية وفي حدود قيمة اسهمه ثم جاوز المشرع ذلك - بالنسبة الى الشركات التي لم تكن اسهمها متداولة في البورصة والتي مضى على آخر تعامل عليها أكثر من ستة شهور أو المنشآت غير المتخذة شكل شركة مساهمة - الى النص على أن تكون أموال زوجات واولاد أصحاب المشروعات المؤممة ضامنة للوفاء بالتزاماتها الزائدة على أصولها ، فأنشأ بذلك ضمناً آخر استثنائياً - هو محل الطعن في الدعوى الماثلة - أجاز بمقتضاه لدائئى هذه المشروعات الرجوع على تلك الاموال اذا لم تكن أصول المشروع - المسئول أصلاً عن التزاماته مسئولية كاملة - كافية للوفاء بها .

وحيث أن الدساتير المصرية المتعاقبة قد حرصت جميعها منذ

دستور سنة ١٩٢٣ على النص على مبدأ صون الملكية الخاصة وعدم المساس بها الا على سبيل الاستثناء وفي الحدود وبالقيود التي أوردتها ، وذلك باعتبارها في الاصل ثمرة النشاط الفردي وحافزة على الانطلاق والتقدم ، فضلا عن أنها مصدر من مصادر الثروة القومية التي يجب تنميتها والحفاظ عليها لتؤدي وظيفتها الاجتماعية في خدمة الاقتصاد القومي . ومن أجل ذلك ، حظرت الدساتير نزع الملكية الخاصة جبرا عن صاحبها الا للمنفعة العامة ومقابل تعويض وفق القانون ( المادة ٩ من كل من دستور سنة ١٩٢٣ ودستور سنة ١٩٣٠ والمادة ١١ من دستور سنة ١٩٥٦ والمادة ٥ من دستور سنة ١٩٥٨ والمادة ١٦ من دستور سنة ١٩٦٤ والمادة ٣٤ من دستور سنة ١٩٧١ ) . كما نص الدستور القائم صراحة على حظر التأميم الا لاعتبارات الصالح العام وبقانون ومقابل تعويض ( المادة ٣٥ ) وحظر المصادرة العامة حظرا مطلقا ، ولم يجز المصادرة الخاصة الا بحكم قضائي ( المادة ٣٦ ) .

ورحيت أنه لما كان مقتضى نص الفقرة الخامسة من المادة الثالثة من القرار بقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ - المعدلة بالقرار بقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٢ - حسما يبين من عبارتها المطلقة تحميل أموال الزوجات والاولاد بضمان الوفاء بالتزامات الشركات والمنشآت - المشار اليها في هذه الفقرة - الزائدة على أصولها ، حال أنه لا علاقة لهم بها ودون أن يكون ثمة وجه لستوليتهم عنها فضلا عما انتم به هذا الضمان من شمول لجميع أموال الزوجات والاولاد ولو كانت في مصدرها منبئة الصلة بالشركة أو بأصحابها .

ولما كان ذلك ، وكان خلق هذا الضمان الاستثنائي الذي حمل به المشرع أموال الزوجات والاولاد وغله لحيون لا شأن لهم به مؤداه الحتمي تجريد هؤلاء من ملكيتهم لهذه الاموال ونزعها جبرا عنهم عند التنفيذ عليها اقتضاء لتلك الديون ، بما قد يصل الى حد

حرمانهم منها جميعا عند استغراق الديون لقيمة الاموال . واذ كان ذلك لا يعد من قبيل نزع الملكية للمنفعة العامة ولا يعتبر من صور تأميم المشروعات ، فان النص التشريعي المطعون عليه يشكل اعتداء على الملكية الخاصة بالمخالفة لحكم المادة ٣٤ من الدستور التي تقضى بأن الملكية الخاصة مصونة .

ولا يقدر في هذا النظر ما ذهب اليه الحكومة من أن النص محل الطعن يبرره ويسانده ما قبحه المشرع من أن حقوق دائني تلك الشركات والمنشآت أولى بالرعاية والتفضيل على حقوق زوجات والاولاد أصحابها وذلك في إطار السلطة التقديرية المخولة له عند وضع القواعد المنظمة للحقوق ومنها حق الملكية الخاصة التي لا يحون دون صونها ترتيب حقوق للغير عليها وفق الملاءمات التي يراها محققة للمصلحة العامة ولا تمتد اليها الرقابة الدستورية ، ذلك أنه وأن كان الاصل في سلطة التشريع عند تنظيم الحقوق أنها سلطة تقديرية وأن الرقابة القضائية على دستورية التشريعات لا تمتد الى ملاءمة اصدارها ، الا أن هذا لا يعنى اطلاق هذه السلطة في سن القوانين دون التقيد بالحدود والضوابط التي نص عليها الدستور ، هذا فضلا عن أن تنظيم المشرع لحق الملكية في اطار وظيفتها الاجتماعية ينبغى الا يعصف بهذا الحق أو يؤثر على بقاءه على نحو ما سلكه النص المطعون عليه اذ تعرض للملكية الخاصة التي صانها الدستور ووضع لحمايتها حدودا وقواعد معينة على ما سلف بيانه الامر الذي يحتم إخضاعه لا تتولاه هذه المحكمة من رقابة دستورية .

وحيث أنه لا تقدم ، يتعين الحكم بعدم دستورية النص المطعون عليه .

### لهذه الاسباب

حكمت المحكمة بعدم دستورية الفقرة الخامسة من المادة الثالثة من القرار بقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ بتقرير مساهمة الحكومة في بعض الشركات والمنشآت - المعدلة بالقرار بقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٢ - فيما تضمنته من النص على أن تكون أموال زوجات وأولاد أصحاب الشركات والمنشآت المبينة بها ضامنة للوفاء بالتزامات الزائدة على أصول هذه الشركات والمنشآت .

## جلسة ١٦ فبراير سنة ١٩٨٥ م

برئاسة السيد المستشار محمد علي بلينغ  
وحضور السادة المستشارين : مسدوح مصطفى حسن ومنير أمين عبد الجيد  
ورابع لطفي جمعة وشريف براهيم نسور والدكتور عوض محمد المرواسيل  
علاء الدين  
وحضور السيد / المستشار الدكتور أحمد محمد الحنفي  
وحضور السيد / أحمد علي فضل الله  
المستشار  
أمين السر

### قاعدة رقم ( ٢٢ )

#### القضية رقم ٦٧ لسنة ٦ قضائية « دستورية »

١ - لجان إدارية - قرارات إدارية .

لجان التقويم المشكلة طبقاً لأحكام القرار بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦١  
بقرار بعض الأحكام الخاصة ببعض الشركات القائمة لجان إدارية -  
قراراتها قرارات إدارية وليست قرارات قضائية .

٢ - حق التقاضي - المادة ٦٨ من الدستور .

حق التقاضي يبدأ دستورياً أصيلاً - حظر النص في القوانين على تعيين  
أي عمل أو قرار إداري من رقابة القضاء - أساس ذلك - نص المادة  
٦٨ من الدستور وما أقرته الدساتير السابقة ضمناً من كفاءة حق التقاضي  
للاستمرار .

٣ - مبدأ المساواة - حق التقاضي .

حق التقاضي من الحقوق العامة التي كفلها الدستور المساواة بين  
المواطنين فيها - حرمان طائفة معينة من هذا الحق ينطوي على إهدار  
لمبدأ المساواة .

٤ - لجان التقويم :

النص على تعيين قراراتها من رقابة القضاء مخالف الدستور - أوجه  
مخالفته الدستور .

١ - أن المشرع لم يسبغ على لجان التقويم المشكلة طبقاً لأحكام  
القرار بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦١ سلفه البيان - ولاية  
الفصل في خصومات تنعقد أمامها بقرارات حاسمة طبقاً  
( م ١٠ - المحكمة الدستورية )

لاجراءات و ضمانات معينة ، وانما عهد اليها بمهمة لا تعدو  
تحديد أسعار أسهم بعض الشركات الخاضعة لاحكام هذا  
القانون توصلنا لتحديد قيمة التعويض الذى قد يستحق قانونا  
لاصحابها مقابل ايلولة ملكية بعض هذه الاسهم الى الدولة ،  
دون أن يفرض على تلك اللجان اخطار ذوى الشأن للمثول  
أما بما لسماع أقوالهم وتقديم آسانيدهم وتحقيق دفاعهم ،  
أو يوجب عليها تسبب ما تصدره من قرارات الى غير ذلك من  
الاجراءات القضائية التى تتحقق بها ضمانات التقاضى ، ومن  
ثم فان هذه اللجان لا تعدو أن تكون مجرد لجان ادارية وتعتبر  
قراراتها ادارية وليست قرارات قضائية •

٢ - أن المادة ٦٨ من الدستور تنص على أن « التقاضى حق  
مصون ومكفول للناس كافة ولكل مواطن حق الالتجاء الى  
قاضييه الطبيعى •••• ويحظر النص فى القوانين على تحصين  
أى عمل أو قرار ادارى من رقابة القضاء » ، وظاهر من هذا  
النص أن الدستور لم يقف عند حد تقرير حق التقاضى للناس  
كافة كمبدأ دستورى أصيل ، بل جاوز ذلك الى تقرير مبدأ  
حظر النص فى القوانين على تحصين أى عمل أو قرار ادارى  
من رقابة القضاء ، وقد خص الدستور هذا المبدأ بالذكر رغم  
أنه يدخل فى عموم المبدأ الاول الذى يقرر حق التقاضى للناس  
كافة ، وذلك رغبة من المشرع الدستورى فى توكيد الرقابة  
القضائية على القرارات الادارية وحسما لما ثار من خلاف فى  
شأن عدم دستورية التشريعات التى تحظر حق الطعن فى هذه  
القرارات ، وقد ردد النص المشار اليه ما أقرته الدساتير  
السابقة ضمنها من كفالة حق التقاضى للأفراد ، وذلك حين  
خولتهم حقوقا لا تقوم ولا تؤتى ثمارها الا بقيام هذا الحق  
باعتباره الوسيلة التى تكفل حمايتها والتمتع بها ورد العدوان  
عليها •



٣ - أن الدساتير سالفة الذكر قد تضمن كل منها نصا على ان المواطنين لدى القانون سواء ، وانهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة كما ورد في الدستور القائم هذا النص في المادة ٤٠ منه . ولما كان حق التقاضي من الحقوق العامة التي كفلت الدساتير المساواة بين المواطنين فيها . فان حرمان طائفة معينة من هذا الحق مع تحقق مناطه - وهو قيام المنازعة على حق من حقوق أفرادها - ينطوي على اهدار لمبدأ المساواة بينهم وبين غيرهم من المواطنين الذين لم يحرموا من هذا الحق .

٤ - أن المادة الثانية من القرار بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦١ اذ نصت على أن قرارات لجان التقويم - المشكلة طبقا لاحكامه - قرارات نهائية وغير قابلة للطعن فيها بأي وجه من أوجه الطعن، وهي قرارات ادارية - على ما سلف بيانه - تكون قد عصمت تلك القرارات من رقابة القضاء وانطوت على مصادرة لصق التقاضي واخلاق بمبدأ المساواة بين المواطنين في هذا الحق مما يخالف المادتين ٤٠ و ٦٨ من الدستور .

### الاجراءات

بتاريخ ٢٤ مايو سنة ١٩٨٤ ورد الى قلم كتاب المحكمة ملف الدعوى رقم ٢٣٤ لسنة ٣٢ قضائية بعد أن قضت محكمة القضاء الادارى بجلسة ٦ مارس سنة ١٩٨٤ بوقف الدعوى واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل في مدى دستورية ما نصت عليه المادة الثانية من القرار بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦١ بتقرير بعض الاحكام الخاصة ببعض الشركات القائمة ، من أن قرارات لجان التقويم - المشكلة طبقا لاحكامه - نهائية وغير قابلة للطعن فيها بأي وجه من أوجه الطعن .

وبعد تحضير الدعوى اودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها .

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة حيث التزمت  
هيئة المفوضين رأيا ، وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلاسة  
اليسوم .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاحات والمداولة .  
حيث أن الدعوى استوفت أوضاعها القانونية . .

وحيث أن الوقائع — على ما يبين من قرار الاحالة وسائر  
الاوراق — تتحصل في أن المدعى بصفته كان قد أقام الدعوى رقم  
٢٣٤ لسنة ٢٢ قضائية أمام محكمة القضاء الادارى طالبا الحكم  
أصليا بالغاء قرار لجنة تقويم شركة سجاير نسطور جنالكليس التى  
شملها التأميم بمقتضى القرار بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦١ مع ما  
يترتب على ذلك من آثار واحتياطيا بعدم تطبيق هذا القرار بقانون  
عليها . واذا تراءى للمحكمة عدم دستورية المادة الثانية من القرار  
بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦١ بتقرير بعض الاحكام الخاصة ببعض  
الشركات القائمة فيما نصت عليه من أن قرارات لجان التقويم —  
المشكلة طبقا لاحكامه — تكون نهائية وغير قابلة للطعن فيها بأى وجه  
من أوجه الطعن ، لما بدا لها من مخالفتها لنص المادتين ٤٠ ، ٦٨  
من الدستور ، فقد قضت بجلاسة ٦ مارس سنة ١٩٨٤ بوقف الدعوى  
واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل فى مدى  
دستورتها .

وحيث أن القرار بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦١ بتقرير بعض  
الاحكام الخاصة ببعض الشركات القائمة ينص فى مادته الاولى على  
أنه « لا يجوز لاي شخص طبيعى أو معنوى أن يمتلك فى تاريخ  
صدور هذا القانون من أسهم الشركات المبينة فى الجدول المرافق

لهذا القانون ما تريد قيمته السوقية عن ١٠٠٠٠٠ جنيه . وتؤول الى الدولة ملكية الاسهم الزائدة ٥٥٥٥ » ، وفي مادته الثانية على أن « تحدد قيمة الاسهم التي آلت ملكيتها الى الدولة ٥٥٥ بسعر اقفال آخر يوم تم فيه التعامل في بورصة الاوراق المالية بالقاهرة قبل صدور هذا القانون . فاذا كانت الاسهم غير متداولة بالبورصة ، أو كان قد مضى على آخر تعامل فيها مدة تزيد عن ستة أشهر ، فتقوم بتحديد سعرها لجان من ثلاثة أعضاء يصدر بتشكيلها وتديد اختصاصها قرار من وزير الاقتصاد على أن يرأس كل لجنة مستشار بمحكمة الاستئناف ، وتصدر كل لجنة قراراتها في مدة لا تتجاوز شهرين من تاريخ صدور قرار تشكيلها ، وتكون قرارات اللجنة نهائية وغير قابلة للطعن فيها بأي وجه من أوجه الطعن » ، كما تقضى مادته الثالثة بأن « تسدد الحكومة قيمة الاسهم التي آلت ملكيتها اليها بموجب سندات اسمية على الدولة لمدة خمس عشرة سنة ٥٥ » .

وحيث أن مؤدى هذه النصوص أن المشرع لم يسبغ على لجان التقويم المشكلة طبقا لاحكام القرار بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦١ سالف البيان - ولاية الفصل في خصومات تتعلق أمامها بقرارات حاسمة طبقا لاجراءات وضمانات معينة ، وانما عهد اليها بمهمة لا تعدو تحديد أسعار أسهم بعض الشركات الخاضعة لاحكام هذا القانون توصلا لتحديد قيمة التعويض الذي قد يستحق قائلونا لاصحابها مقابل ايلولة ملكية بعض هذه الاسهم الى الدولة ، دون أن يفرض على تلك اللجان اخطار ذوى الشأن الممثل أمامها لسماع أقوالهم وتقديم اسانيدهم وتحقيق دفاعهم ، أو يوجب عليها تسبيب ما تصدره من قرارات الى غير ذلك من الاجراءات القضائية التي تتحقق بها ضمانات التقاضي ، ومن ثم فان هذه اللجان لا تعدو أن تكون مجرد لجان ادارية وتعتبر قراراتها قرارات ادارية وليست قرارات قضائية .

وحيث أن المادة ٦٨ من الدستور تنص على أن « التقاضى حق مصون ومكفول للناس كافة ولكل مواطن حق الالتجاء الى قاضيه الطبيعي ... ويحظر النص في القوانين على تحصين أى عمل أو قرار ادارى من رقابة القضاء » ، وظاهر من هذا النص أن الدستور لم يقف عند حد تقرير حق التقاضى للناس كافة كمبدأ دستورى أصيل ، بل جاوز ذلك الى تقرير مبدأ حظر النص في القوانين على تحصين أى عمل أو قرار ادارى من رقابة القضاء ، وقد خص الدستور هذا المبدأ بالذكر رغم أنه يدخل في عموم المبدأ الاول الذى يقرر حق التقاضى للناس كافة ، وذلك رغبة من المشرع الدستورى في توكيد الرقابة القضائية على القرارات الادارية وحسما لما ثار من خلاف في شأن عدم دستورية التشريعات التى تحظر حق الطعن في هذ القرارات ، وقد رد النص المشار اليه ما أقرته الدساتير السابقة ضمنا من كفالة حق التقاضى للأفراد ، وذلك حين خولتهم حقوقا لا تقوم ولا تؤتى ثمارها الا بقيام هذا الحق باعتباره الوسيلة التى تكفل حمايتها والتمتع بها ورد العدوان عليها .

وحيث أنه من ناحية أخرى فإن الدساتير سألقة الذكر قد تضمن كل منها نصا على أن المواطنين لدى القانون سواء ، وأنهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة كما ورد في الدستور القائم هذا النص في المادة ٤٠ منه . ولما كان حق التقاضى من الحقوق العامة التى كفلت الدساتير المساواة بين المواطنين فيها ، فإن حرمان طائفة معينة من هذا الحق من تحقق مناطه — وهو قيام المنازعة على حق من حقوق أفرادها — ينطوى على اهدار لمبدأ المساواة بينهم وبين غيرهم من المواطنين الذين لم يحرّموا من هذا الحق .

لما كان ذلك ، فإن المادة الثانية من القرار بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦١ اذ نصت على أن قرارات لجان التقويم — المشكلة طبقا لأحكامه — قرارات نهائية وغير قابلة للطعن فيها بأى وجه من أوجه

الطعن ، وهي قرارات ادارية — على ما سلف بيانه — تكون قد حصنت تلك القرارات من رقابة القضاء وانطوت على مصادرة لحق التقاضي واخلال بمبدأ المساواة بين المواطنين في هذا الحق مما يخالف المادتين ٤٠ ، ٦٨ من الدستور ، الامر الذي يتعين معه الحكم بعدم دستوريتهما •

### لهذه الاسباب

حكمت المحكمة بعدم دستورية المادة الثانية من القرار بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦١ بتقرير بعض الاحكام الخاصة ببعض الشركات القائمة فيما تضمنته من النص على أن تكون قرارات لجان التقويم نهائية وغير قابلة للطعن فيها بأى وجه من أوجه الطعن •

صدر هذا الحكم من الهيئة المينة بصدرة أما السيد المستشار مصطفى جميل مرسى الذى سمع المرافعة وحضر المداولة ووقع مسودة هذا الحكم فقد جلس بدله عند تلاوته السيد المستشار الدكتور عوض محمد المر •

## جلسة ١٦ فبراير سنة ١٩٨٥ م

برئاسة السيد المستشار محمد على يابغ  
وحضور السادة المستشارين : ممدوح مصطفى حسن ومير أمين عبد الجيود  
وفوزي أسعد بركات وشريف برهان نور والدكتور محمد إبراهيم أبو العينين  
وواصل علاء الدين  
وحضور السيد المستشار / الدكتور أحمد محمد الحننى  
وحضور السيد / أحمد على فضل الله  
رئيس المحكمة  
أمين السر

### قاعدة رقم ( ٢٤ )

القضية رقم ١٦ لسنة ٥ قضائية « دستورية »  
والقضيتان المضمومتان اليها رقمى ٥٤ لسنة ٥ ، ٩٦ لسنة ٦ قضائية  
دستورية (١)

١ - دعوى دستورية - حكم - حجية .

الدعوى الدستورية عينية بطبيعتها - الأحكام الصادرة فيها لها حجية  
مطلقة نيل الكافة ، وتلتزم بها جميع سلطات الدولة سواء كانت قد انتهت  
الى عدم دستورية النص المطعون عليه أم الى دستورية - أساس ذلك .

٢ - دعوى دستورية - المصلحة فيها .

الظن بعدم دستورية نص سبق للمحكمة الدستورية العليا ان قضت  
بعدم دستوريته - انتفاء المصلحة في الدعوى - اثره - عدم قبول  
الدعوى .

١ - أن الفقرة الاولى من المادة ١٧٥ من الدستور قد نصت على  
أن « تتولى المحكمة الدستورية العليا دون غيرها الرقابة  
القضائية على دستورية القوانين واللوائح » . كما قضت  
المادة ١٧٨ من الدستور بأن « تنشر في الجريدة الرسمية الاحكام  
الصادرة من المحكمة الدستورية العليا في الدعاوى الدستورية »  
ونصت المادة ١/٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا  
الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ على أن « أحكام المحكمة

---

(١) أصدرت المحكمة بجلسته ٢ مارس سنة ١٩٨٥ احكاما بمائلة  
في الدعاوى ارقام ٥٠ ، ٥٢ ، ٧١ لسنة ٥ في دستورية تضمنت ذات  
المبادئ المذكورين .

في الدعاوى الدستورية وقراراتها بالتفسير ملزمة لجميع سلطات الدولة وللکافة » ومؤدى ذلك أن الاحکام الصادرة في الدعاوى الدستورية — وهى بطبيعتها دعاوى عينية توجه الخصومة فيها الى النصوص التشريعية المطعون عليها بعيب دستوري تكون لها حجية مطلقة بحيث لا يقتصر أثرها على الخصوم في الدعاوى الدستورية التى صدرت فيها ، وانما ينصرف هذا الاثر الى الکافة ، وتلتزم بها جميع سلطات الدولة ، سواء أكانت هذه الاحکام قد انتهت الى عدم دستورية النص التشريعى المطعون فيه أم الى دستوريته ورفض الدعوى على هذا الاساس ، وذلك لعموم نصوص المادتين ١٧٥ ، ١٧٨ من الدستور والمادة ١/٤٩ من قانون المحكمة المشار اليها ، ولان الرقابة القضائية على دستورية القوانين التى اختصاصت بها المحكمة الدستورية العليا دون غيرها هى رقابة شاملة تمتد الى الحكم بعدم دستورية النص فتتغى قوة نفاذه ، والى تقرير دستوريته ، وبالتالي سلامته من جميع العيوب وأوجه البطلان .

٢ — لما كان ذلك ، وكان المستهدف من هذه الدعاوى هو الفصل في مدى دستورية المادة ( ٣ ) من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٢ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ ، وقد سبق لهذه المحكمة أن قضت برفض الدعوى بعدم دستورية النص المشار اليه على ما سلف بيانه ، وكان قضاؤها هذا له حجية مطلقة حسمت الخصومة بشأن دستورية هذا النص حسما قاطعا مانعا من نظر أى طعن يثور من جديد بشأنه ، فان المصلحة في الدعاوى الماثلة تكون منتفية وبالتالي يتعين الحكم بعدم قبولها .

## الاجراءات

بتاريخ ١٠ فبراير سنة ١٩٨٢ ، ٦ أبريل سنة ١٩٨٣ ، ٩ أغسطس سنة ١٩٨٤ وردت الى قلم كتاب المحكمة تباعا ملفات الدعاوى أرقام ٢٠٩٩ ، ٢٢٩٥ ، ٢٧٢٥ لسنة ٣٦ قضائية ، بعد أن قضت محكمة القضاء الادارى فيها على التوالى بجلسات ٩ ، ١٦ نوفمبر سنة ١٩٨٢ . ١٣ مارس سنة ١٩٨٤ بوقف الدعوى واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل فى مدى دستورية الفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٢ فيما تضمنه من احالة جميع الدعاوى والتظلمات من أوامر الاعتقال المنظورة أمام أية جهة قضائية الى محكمة أمن الدولة العليا « طوارئ » .

وبعد تحضير الدعاوى ، أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها فى كل منها .

ونظرت الدعاوى على الوجه المبين بمحاضر الجلسة حيث التزمت هيئة المفوضين برأيها ، وقررت المحكمة ضم الدعين رقمى ٥٤ لسنة ٥ ، ٩٦ لسنة ٦ الى الدعوى رقم ١٦ لسنة ٥ قضائية « دستورية » واصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق ، وسماع الايضاحات والمداولة .  
وحيث أن الدعوى استوفت أوضاعها القانونية .

وحيث أن الوقائع - على ما يبين من قرارات الاحالة وسائر الاوراق - تتحصل فى أن وزير الداخلية أصدر قرارات باعتقال الدعين فى القضايا أرقام ٢٠٩٩ ، ٢٢٩٥ ، ٢٧٢٥ لسنة ٣٦ قضائية ، وذلك استنادا الى قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٦٠ لسنة ١٩٨١ باعلان



حالة الطوارئ والى فرار رئيس الجمهورية رقم ٥٦٢ لسنة ١٩٨١ بتفويض وزير الداخلية فى اختصاصات رئيس الجمهورية المنصوص عليها فى قانون حالة الطوارئ الصادر بالقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ ، غاأقام المدعون الدعاوى السالف بيانها أمام محكمة القضاء الإدارى طالبين الحكم بصفة مستعجلة بوقف تنفيذ القرارات الصادرة باعتقالهم ، وفى الموضوع بالغائها ، واذ صدر القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٢ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه ، وقد قضت الفقرة الاولى من المادة الثالثة منه بأن محكمة أمن الدولة العليا « طوارئ » هى التى تختص وحدها بنظر كلغة الطعون والتظلمات من الاوامر والقرارات الصادرة بالقبض أو الاعتقال وفقا لقانون حالة الطوارئ ، ثم نصت الفقرة الثانية منها على أنه « وتحال الى هذه المحكمة — بحالتها — جميع الدعاوى والطعون والتظلمات المشار اليها والمنظورة أمام أية جهة قضائية أو غير قضائية » ، فقد تراءى لمحكمة القضاء الإدارى بجلسات ٩ ، ١٦ نوفمبر سنة ١٩٨٢ ، ١٣ مارس سنة ١٩٨٤ عدم دستورية الفقرة الثانية من المادة المشار اليها لما يترتب عليها من حجب مجلس الدولة عن اختصاصه الاصيل بنظر دعوى الغاء قرار الاعتقال ، وذلك بالمخالفة للمادتين ٦٨ ، ١٧٢ من الدستور وأحالت الدعاوى الماثلة الى المحكمة الدستورية العليا للفصل فى المسألة الدستورية .

وحيث أن الفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٢ — محل النعى بعدم الدستورية — اذ قضت باحالة الدعاوى والطعون والتظلمات المشار اليها فى الفقرة الاولى من ذات المادة ، والمنظورة أمام أية جهة قضائية أو غير قضائية الى محكمة أمن الدولة العليا « طوارئ » بحالتها عند صدور ذلك القانون . فقد جاء حكمها ترتبيا على ما قررتة الفقرة الاولى من اختصاص محكمة أمن الدولة العليا « طوارئ » دون غيرها بنظر كلغة الطعون والتظلمات من الاوامر والقرارات المبينة بالمادة ( ٣ ) مكررا من

القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ والمعدلة بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٢ ،  
وهي التي تتعلق بالقبض أو الاعتقال استنادا الى اعلان حالة  
الطوارئ . ومن ثم ، فإن المسألة الدستورية المثارة حسبما جاء  
بأسباب قرارات الاحالة ، هي نزاع الاختصاص بدعاوى الغاء  
قرارات الاعتقال من القضاء الادارى ، واسناد هذا الاختصاص الى  
محكمة أمن الدولة العليا « طوارئ » ، ومدى مخالفة ذلك للمادتين  
٦٨ ، ١٧٢ من الدستور .

وحيث أن هذه المحكمة سبق أن قضت بتاريخ ١٦ يونية سنة  
١٩٨٤ فى الدعوى رقم ٥٥ لسنة ٥ قضائية دستورية « برفض النعى  
بعدم دستورية المادة ٣ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٢ والتي تنص  
على أنه « وتختص محكمة أمن الدولة العليا طوارئ دون غيرها  
بنظر كافة الطعون والتظلمات من الاوامر والقرارات المشار اليها  
بالمادة ٣ مكررا من القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ ، وتحال الى هذه  
المحكمة — بحالتها — جميع الدعاوى والطعون والتظلمات المشار  
اليها ، والمنظورة أمام أية جهة قضائية أو غير قضائية » ، ونشر هذا  
الحكم فى الجريدة الرسمية بتاريخ ٢١ يونية سنة ١٩٨٤ .

وحيث أن الفقرة الاولى من المادة ١٧٥ من الدستور قد نصت  
على أن « تتولى المحكمة الدستورية العليا دون غيرها الرقابة  
القضائية على دستورية القوانين واللوائح » . كما قضت المادة ١٧٨  
من الدستور بأن تنشر فى الجريدة الرسمية الاحكام الصادرة من  
المحكمة الدستورية العليا فى الدعاوى الدستورية ، « ونصت المادة  
٤٩/١ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨  
لسنة ١٩٧٩ على أن « أحكام المحكمة فى الدعاوى الدستورية  
وقراراتها بالتفسير ملزمة لجميع سلطات الدولة وللکافة » ومؤدى  
ذلك أن الاحكام الصادرة فى الدعاوى الدستورية — وهى بطبيعتها  
دعاوى عينية توجه الخصومة فيها الى النصوص التشريعية المطعون

عليها بعيب دستوري تكون لها حجية مطلقة بحيث لا يقتصر أثرها على الخصوم في الدعاوى الدستورية التي صدرت فيها ، وانما ينصرف هذا الاثر الى الكافة ، وتلتزم بها جميع سلطات الدولة ، سواء أكانت هذه الاحكام قد انتهت الى عدم دستورية النص التشريعي المطعون فيه أم الى دستوريته ورفض الدعوى على هذا الاساس ، وذلك لعموم نصوص المادتين ١٧٥ ، ١٧٨ من الدستور والمادة ١/٤٩ من قانون المحكمة المشار اليها ، ولان الرقابة على دستورية القوانين التي اختصت بها المحكمة الدستورية العليا دون غيرها ، هي رقابة شاملة تمتد الى الحكم بعدم دستورية النص فتلغى قوة نفاذه ، والى تقرير دستوريته ، وبالتالي سلامته من جميع العيوب وأوجه البطلان .

لما كان ذلك ، وكان المستهدف من هذه الدعاوى هو الفصل في مدى دستورية المادة ( ٣ ) من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٢ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ ، وقد سبق لهذه المحكمة أن قضت برفض الدعوى بعدم دستورية النص المشار اليه على ما سلف بيانه ، وكان قضاؤها هذا نه حجية مطلقة حسمت الخصومة بشأن دستورية هذا النص حسما قاطعا مانعا من نظر أى طعن يثور من جديد بشأنه ، وأن المصلحة في الدعاوى الماثلة تكون منتفية وبالتالي يتعين الحكم بعدم قبولها .

### لهذه الاسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى في القضية رقم ١٩ لسنة ٥ قضائية والقضيتين المضمومتين اليها .  
صدر هذا الحكم من الهيئة الميينة بصدرة أما السيد المستشار مضطفي جميل مرسى الذى سمع المرافعة وحضر المداولة ووقع مسودة هذا الحكم فقد جلس بعله عند تلاوته السيد المستشار الدكتور محمد ابراهيم أبو العينين .

## جلسة ١٦ فبراير سنة ١٩٨٥ م

برئاسة السيد المستشار محمد علي بليسيغ  
وحضور السادة المستشارين : مطوح مصطفى حسن ونيز أمين عبد الجيد  
ورابع لطفي جمعة وشريف برهلم نور والدكتور محمد ابراهيم أبو العينين  
رواسل علاء الدين  
وحضور السيد المستشار / الدكتور أحمد محمد الحفني  
المفوض  
أمين السر وحضور السيد / أحمد علي فضل الله

### مقاعد رقم ( ٢٥ )

#### القضية رقم ٢١ لسنة ٦ قضائية « دستورية » (١)

١ - دعوى دستورية - قبولها - صحيفة الدعوى .  
يجب أن يتضمن قرار الإحالة أو صحيفة الدعوى الدستورية البيانات  
التي نصت عليها المادة ٣٠ من قانون المحكمة الدستورية العليا - محكمة  
ذلك . أغفال هذه البيانات - أثره عدم قبول الدعوى .

١ - أن المادة ٣٠ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر  
بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ تنص على أنه « يجب أن يتضمن  
القرار الصادر بالإحالة الى المحكمة الدستورية العليا أو  
صحيفة الدعوى المرفوعة اليها وفقا لحكم المادة السابقة بيان  
النص التشريعي المطعون بعدم دستوريته والنص الدستوري  
المدعى بمخالفته وأوجه المخالفة » ، ومؤدى ذلك أن المشرع  
أوجب لقبول الدعاوى الدستورية أن يتضمن قرار الإحالة أو  
صحيفة الدعوى ما نصت عليه المادة ٣٠ سالف الذكر من بيانات  
جوهرية تنبئ عن جدية هذه الدعاوى ويتحدد به موضوعها ،  
وذلك مراعاة لقرينة الدستورية لمصلحة القوانين ، وحتى يتاح  
لخوئ الشأن فيها ومن بينهم الحكومة - الذين أوجبت المادة  
٣٥ من قانون المحكمة اعلانهم بالقرار أو الصحيفة - أن يتبينوا

(١) أصدرت المحكمة بذات الجلسة حكما مماثلا في الدعوى رقم ٧٢  
لسنة ٦ قضائية دستورية .

جميع جوانبها ويتمكنوا في ضوء ذلك من ابداء ملاحظاتهم ورودهم وتعقيهم عليها في المواعيد التي حددتها المادة ٣٧ من ذات القانون ، بحيث تتولى هيئة المفوضين بعد انتهاء تلك المواعيد تحضير الموضوع وتمديد المسائل الدستورية والقانونية المثارة وتبدى فيها رأيها مسبقا وفقا لما تقتضى به المادة ٤٠ من قانون المحكمة الدستورية العليا المشار اليه .

### الاجراءات

بتاريخ ٢٦ يناير سنة ١٩٨٤ ورد الى قلم كتاب المحكمة ملف القضية رقم ١٠٩ لسنة ١٩٨٣ مدنى جزئى الازبكية بعد أن قضت محكمة الازبكية الجزئية بجلسة ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٨٣ بوقف الدعوى واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل فى مدى دستورية اقتضاء الفوائد .

وقدتمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت فيها الحكم برفض الدعوى .

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها . ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة حيث التزمت هيئة المفوضين رأيها وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

### الحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاحات والادولة .

وحيث أن الوقائع — على ما يبين من قرار الاحالة وسائر الاوراق — تتحصل فى أن الشركة المدعية كانت قد اقامت الدعوى رقم ١٠٩ لسنة ١٩٨٣ مدنى جزئى الازبكية بطلب الزام المدعى

عليهما متضامنين بأن يدفعاً لها مبلغ ٤١٦٠٠٠ جنيهاً والفوائد بواقع ٧٪ من تاريخ الاستحقاق حتى تمام السداد ، فقضت محكمة الازبكية الجزئية بجلسة ٣٩ ديسمبر سنة ١٩٨٣ بالنسبة لطلب الفوائد بوقف الدعوى واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل في مدى دستورية اقتضاء الفوائد .

وحيث أن المادة ٣٠ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ تنص على أنه « يجب أن يتضمن القرار الصادر بالاحالة الى المحكمة الدستورية العليا أو صحيفة الدعوى المرفوعة اليها وفقاً لحكم المادة السابقة بيان النص التشريعي المطعون بعدم دستوريته والنص الدستوري المدعى بمخالفته وأوجه المخالفة » ، ومؤدى ذلك أن المشرع أوجب لقبول الدعاوى الدستورية أن يتضمن قرار الاحالة أو صحيفة الدعوى ما نصت عليه المادة ٣٠ سالف الذكر من بيانات جوهرية تنبئ عن جدية هذه الدعاوى ويتحدد به موضوعها ، وذلك مراعاة لقرينة الدستورية لمصلحة القوانين ، وحتى يتاح لذوى الشأن فيها ومن بينهم الحكومة — الذين أوجبت المادة ٣٥ من قانون المحكمة اعلانهم بالقرار أو الصحيفة — أن يتبينوا جميع جوانبها ويتمكنوا في ضوء ذلك من ابداء ملاحظاتهم وردودهم وتعقيهم عليها في المواعيد التي حددتها المادة ٣٧ من ذات القانون ، بحيث تتولى هيئة المفوضين بعد انتهاء تلك المواعيد تحضير الموضوع وتحديد المسائل الدستورية والقانونية المثارة وتبدي فيها رأيها مسبباً وفقاً لما تقضى به المادة ٤٠ من قانون المحكمة الدستورية العليا المشار اليه .

لما كان ذلك ، وكان الثابت أن محكمة الازبكية الجزئية لم تورد في قرارها بالاحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا سوى أنه « فيما يتعلق بطلب الفوائد من تاريخ الاستحقاق لغاية تمام السداد ، فإنه لما كانت المحكمة امثالاً منها لامر المولى عز وجل ترى أن هذا

الطلب يعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية الفراء التي هي مصدر أساسي من مصادر الدستور والتشريع والتي تحرم الفوائد وتمنعها وتحظرها » ، ومن ثم فإن قرار الإحالة — وقد خلا من بيان النص التشريعي المطعون بعدم دستوريته والنص الدستوري المدعى بمخالفته وأوجه هذه المخالفة — يكون قد جاء قاضيا عن بيان ما أوجبه المادة ٣٠ من قانون المحكمة على ما سلف بيانه ، وبالتالي تكون الدعوى الدستورية غير مقبولة •

### لهذه الأسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى •

صدر هذا الحكم من الهيئة الميينة بصدره أما السيد المستشار مصطفى جميل مرسى الذي سمع المرافعة وحضر المداولة ووقع مسودة هذا الحكم فقد جلس بدله عند تلاوته السيد المستشار الدكتور محمد ابراهيم أبو العينين •

## جلسة ٢ مارس سنة ١٩٨٥ م

برئاسة السيد المستشار محمد علي يلينغ  
وحضور السادة المستشارين : مصطفى جبيل مرسي ومندوح مصطفى حسن ومنير  
أمين عبد المجيد وروابع لطفي جيمه وموزي اسعد ومرقس وشراف برهام نور  
الموسوي وحضور السيد المستشار / الدكتور أحمد محمد الحناني  
وحضور السيد / أحمد علي فضل الله

### قاعدة رقم ( ٢٦ )

#### القضية رقم ١ لسنة ١ قضائية « دستورية » (١)

١ - تلجم - تمويضي - التزم المشرع في قوانين التأميم التي تعلقته بها أحكام  
القرار بقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٤ بأن يكون التمويضي المستحق لأصحاب  
المشروعات الزمة معادلا لكلال القيمة الحقيقية لحصصهم وأنصبتهم في تلك  
المشروعات

٢ - تلجم - تمويضي - لم يقصد المشرع من القرار بقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٤  
تعديل أسس أو قيمة التمويضي التي سبق أن أرساها في قوانين التأميم  
جميعها .

٣ - حق الملكية - حرمت السلطات المصرية التماقية على مبدأ صون الملكية  
الخاصة وعدم المساس بها الا على سبيل الاستثناء وفي الحدود وبالتحديد  
التي أوردها .  
لا يجوز الدستور تحديد هذا التقى لما يملكه الفرد الا بالنسبة للملكية الزراعية .

٤ - سندات - ملكية خاصة - اعتداء عليها - مصادرة - ملكية السندات  
الاسمية التي تحولت اليها القيمة الكاملة لأسهم ورؤوس أموال الشركات  
والشركات الخرجية - استقرارها لأصحابها بموجب قوانين التأميم - مقتضى  
تطبيق الفقرة الاولى من المادة الاولى من القرار بقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٤  
من وضع حد تقضى للتمويضي لا يجاوز ١٥ ألف جنيه - هو استغلال الدولة  
دون مقابل على السندات الاسمية الزائدة على هذا الحد مما يشكل اعتداء  
على الملكية الخاصة ومصادرة لها بخلافته لحكم المادتين ٢٤ و ٣٦ من الدستور .

٥ - المحكمة الدستورية العليا - رقابتها القضائية الدستورية - لا تنقيد بالوصف  
الذي يخلقه المشرع على القواعد التي يسنها متى كانت بطبيعتها تتفق مع هذا  
الوصف وتنطوي على اهدار حق من الحقوق التي كفلها الدستور - مثال ذلك .

(١) أصدرت المحكمة بذات الجلسة حكيمين مماثلين في الدعويين رقمي  
٢٥ لسنة ٢ ق و ٣٢ لسنة ٣ ق دستورية .



٦ - دعوى دستورية - الحكم فيها - قسطن - ارتباط نصوصه بعضها ببعض -  
عدم دستورية أحد نصوصه - يستتبع بحكم هذا الارتباط إبطال باقى نصوصه  
والحكم بعدم دستوريته برفعه .

١ - يبين من تقصى قوانين التأمين التى تعلقت بها أحكام القرار  
بقانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٤ المشار - ابتداء من القرار  
بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ وانتهاء بالقرار بقانون رقم  
١٢٣ لسنة ١٩٦٤ - أن المشرع التزم فيها جميعا - بالنسبة  
لتقدير التعويض المستحق لأصحاب المشروعات المؤممة كليا أو  
جزئيا - نهجا عاما قوامه أن يكون هذا التعويض معادلا لكامل  
القيمة الحقيقية لحصص وأنبصة أصحاب تلك المشروعات ،  
بعد تقويمها وفقا للقواعد المحددة بالقوانين المذكورة .

٢ - أن السبيل الذى ارتآه المشرع محققا للعدالة المطلقة فى نظام  
التأمين ما درجت عليه القوانين سالفة البيان - بوجه مضطرد  
ويغير استثناء - من أن يكون التعويض المستحق لأصحاب  
أسهم ورؤوس أموال المشروعات المؤممة معادلا لقيمة ما يملكونه  
فى هذه المشروعات جميعها وأيا ما بلغ مقدار هذا التعويض بوهو  
المبدأ الذى لم يحد عنه المشرع حتى بالنسبة للقرار بقانون رقم  
١٢٣ لسنة ١٩٦٤ يتأميم بعض الشركات والمنشآت الذى أصدره  
بتاريخ ٢١ مارس سنة ١٩٦٤ ، وهو اليوم السابق مباشرة على  
صدور القرار بقانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٤ المطعون عليه ، وقد  
تم نشرها معا فى ٢٤ مارس سنة ١٩٦٤ ، مما لا يستقيم معه  
القول بأن المشرع قصد من القرار بقانون المطعون عليه تعديل  
أسس أو قيمة التعويض التى سبق أن أرساها فى قوانين التأمين  
جميعها ومن بينها القرار بقانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٦٤ المعاصر  
فى صدوره للقرار بقانون المطعون عليه .

٣ - أن الدساتير المصرية المتعاقبة قد حرمت جميعها منذ دستور  
سنة ١٩٢٣ على النض على مبدأ صون الملكية الخاصة وعدم

المساس بها الا على سبيل الاستثناء ، وفي النعوت وبالقيد التي  
أوردتها ، وذلك باعتبارها في الأصل ثمرة النشاط الفردي ،  
وحافزة الى الانطلاق والتقدم ، فضلا عن أنها مصدر من  
مصادر الثروة القومية التي يجب تنميتها والحفاظ عليها لتؤدي  
وظائفها الاجتماعية في خدمة الاقتصاد القومي ومن أجل ذلك  
حظرت المصادرة الخاصة جبرا عن أصحابها  
الا للمنفعة العامة ومقابل تعويض وفقا للقانون ( المادة ٩ من  
كل من دستور سنة ١٩٢٣ ودستور سنة ١٩٣٥ والمادة ١١ من  
دستور سنة ١٩٥٦ والمادة ٥٠ من دستور سنة ١٩٥٨ والمادة ١٦  
من دستور سنة ١٩٦٤ والمادة ٣٤ من دستور سنة ١٩٧١ ) ،  
كما نص الدستور القائم صراحة على حظر التأميم الا لاعتبارات  
الصالح العام ويقانون ومقابل تعويض ( المادة ٣٥ ) ، وحظر  
المصادرة العامة حظرا مطلقا ولم يجز المصادرة الخاصة الا بحكم  
قضائي ( المادة ٣٦ ) .

٤ - أن ملكية السندات الاسمية التي تحولت إليها القيمة الكاملة  
لاسهم ورؤوس أموال الشركات والمنشآت المؤممة قد استقرت  
لأصحابها بموجب قوانين التأمين ، بما تخوله لهم ملكية هذه  
السندات من حقوق كالتصرف فيها بالبيع بتداولها في البورصة  
أو كوسيلة للوفاء بالتزاماتهم قبل الدولة بقدر قيمتها ، والانتفاع  
بما تظله من ربح ، فإن مقتضى تطبيق الفقرة الاولى من المادة  
الاولى من القرار بقانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٤ المظنون عليه  
من وضع حد أقصى للتعويض المستحق لأصحاب المشروعات  
المؤممة بما لا يجاوز ١٥ ألف جنيه ، استيلاء الدولة دون مقابل  
على السندات الاسمية المملوكة لهم والزائدة على هذا الحد  
وتجريدتهم بالتالي من ملكيتها ، الأمر الذي يشكل اعتداء على  
الملكية الخاصة ومصادرة للأموال بالمخالفة لحكم المادة ٣٤ من  
الدستور التي تلخص على أن الملكية الخاصة مضمونة ، والمادة ٣٦

منه التي تحظر المصادرة العامة ولا تجيز المصادرة الخاصة  
الا بحكم قضائي . فضلا عن أن النص التشريعي — محل الطعن  
— بوضعه حدا أقصى لما يملكه أصحاب المشروعات المؤمنة من  
السندات الاسمية التي تحولت اليها حصصهم وأنصبتهم في هذه  
المشروعات — وأن تعددت — يكون قد انطوى على مخالفة  
لاحكام الدستور الذي لا يجيز تحديد حد أقصى الا بالنسبة  
للملكية الزراعية طبقا للمادة ٣٧ منه ، الامر الذي يتضمن بدوره  
مساسا بالملكية الخاصة بالمخالفة لحكم المادة ٣٤ من الدستور .

٥ - أن المحكمة لا تنقيد — وهي بضد أعمال رقابتها على دستورية  
التشريعات — بالوصف الذي يخله المشرع على القواعد التي  
يسنها متى كانت بطبيعتها تتنافى مع هذا الوصف وتنطوى على  
أضرار حق من الحقوق التي كفلها الدستور ، واذ كانت المحكمة  
قد انتهت — على ما سلف بيانه — الى أن النص التشريعي  
المطعون عليه لا يقوم على تعديل التعويض المستحق عن  
التأميم ، وانما يستهدف مصادرة ملكية السندات المستحقة  
لأصحاب المشروعات والتي تريد على الحد الأقصى المنصوص  
عليه فيه ، فإنه يكون قد تعرض للملكية الخاصة التي صلتها  
الدستور ووضع حمايتها ضوابط وقواعد محددة ، الامر الذي  
يجتم اخضاعه لما تتولاه هذه المحكمة من رقابة دستورية .

٦ - لما كانت نصوص القرار بقانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٤ ترتبط  
ببعضها ببعض ارتباطا لا يقبل الفصل أو التجزئة ، ومن  
ثم فإن عدم دستورية نص الفقرة الاولى من المادة الاولى  
وابطال أثرها يستتبع بحكم هذا الارتباط ابطال باقى نصوص  
القرار بقانون المطعون عليه ، بما يستوجب الحكم بعدم  
دستوريته بمرتبته .

## الاجراءات

بتاريخ ٢١ ديسمبر سنة ١٩٧٥ أودع المدعى صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالبا الحكم بعدم دستورية المادة الثالثة من القرار بقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٣ بإضافة بعض الشركات والمنشآت الى الجدول المرافق للقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت فيما تضمنته من العمل بأحكامه بأثر رجعي ، وكذلك بعدم دستورية القرار بقانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٤ بتعويض أصحاب أسهم ورؤوس أموال الشركات والمنشآت التي آلت ملكيتها الى الدولة وفقا لاحكام القوانين أرقام ١١٧ و ١١٨ و ١١٩ لسنة ١٩٦١ والقوانين التالية لها تعويضا اجماليا .

وقدمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت فيها الحكم بعدم قبول الدعوى في شقها الاول وبرفضها في الشق الثاني .

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها .

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة حيث التزمت هيئة المفوضين رأيها وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة اليوم

## الحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاحات والمداولة .

حيث أن الدعوى استوتغت أوضاعها الشكلية .

وحيث أن الوقائع — على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الاوراق — تتحصل في أن المدعى كان قد أقام الدعوى رقم ٣٧٧٢ لسنة ١٩٧٤ مدنى كلى جنوب القاهرة طالبا الحكم بالزام المدعى

عليهم بأن يؤدوا اليه سندات اسمية على الدولة بقيمة ما تم الاستيلاء عليه من حصصه في الشركات التي أضافها القرار بقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٣ الى الجدول المرافق للقرار بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت ، وبأن يدفعوا اليه ربح تلك السندات والتعويض عما لحقه من أضرار بسبب الاستيلاء على أمواله بغير مقابل . ودفع المدعى في صحيفة دعواه بعدم دستورية المادة الثالثة من القرار بقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٣ سالف الذكر ، وكذلك القرار بقانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٤ بتعويض أصحاب أسهم ورؤوس أموال الشركات والمنشآت المؤممة وفقا لاحكام القوانين أرقام ١١٧ و ١١٨ و ١١٩ لسنة ١٩٦١ تعويضا اجماليا . ويتاريخ ١٨ أكتوبر سنة ١٩٧٥ قضت المحكمة بوقف الدعوى ليرفع المدعى دعواه الدستورية ، فأقام دعواه الماثلة .

وحيث أن الحكومة دفعت بعدم قبول الدعوى بالنسبة للطعن على المادة الثالثة من القرار بقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٣ تأسيسا على انتفاء مصلحة المدعى في هذا الشق من الدعوى بعد الغاء ما كانت تنص عليه هذه المادة من أثر رجعي - وهو محل الطعن عليها - بموجب القرار بقانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٦٤ .

وحيث أنه يبين من القرار بقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٣ بأضافة بعض الشركات والمنشآت الى الجدول المرافق للقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت ، أن المادة الثالثة منه كانت تنص على أن « ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ العمل بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ المشار اليه » . ثم استبدل بهذا النص النص الآتي : « وينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره » . وذلك بموجب القرار بقانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٦٤ الذي قضت مادته الأخيرة بـسريان هذا التعديل من تاريخ العمل بالقرار بقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٣ .

ولما كان مقتضى ذلك أعمال القرار بقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٣ بأثر مباشر من تاريخ نشره — بعد إلغاء الأثر الرجعي الذي كانت تنص عليه المادة الثالثة منه وكان يرتد بتاريخ تأميم الشركات والمنشآت الواردة به الى تاريخ العمل بالقرار بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ • ومن ثم تكون مصلحة المدعى في الطعن بعدم دستورية هذه المادة — بعد تعديلها على الوجه المتقدم — غير قائمة ، الامر الذي يتعين معه الحكم بعدم قبول الدعوى في هذا الشق •

وحيث أنه عن الطعن بعدم دستورية القرار بقانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٤ ، فان المدعى ينعى على المادة الاولى منه أنها لـد قبضت بتعويض أصحاب أسهم ورؤوس أموال الشركات والمنشآت المؤممة وفقا لاحكام القوانين أرقام ١١٧ و ١١٨ و ١١٩ لسنة ١٩٦١ والقوانين التالية لها بتعويض إجمالي لا يجاوز ١٥ ألف جنيه أيأ كان مجموع ما يملكونه فيها ، بعد أن كان قد تم تعويضهم عنها فعلا طبقا لقوانين التأمين المشار إليها بما يساوي القيمة الفعلية لحصصهم في تلك المشروعات بموجب سندات مستحقة في ذمة الدولة وقابلة للتداول، فإن مؤدى هذا النص استيلاء الدولة — بغير مقابل — على ما يملكونه من سندات تزيد على الحد الأقصى من التعويض الاجمالي المشار اليه ، الامر الذي يخالف ما تقضى به المادة الخامسة من دستور سنة ١٩٥٨ — الذي صدر التشريع المطعون عليه في ظله — من أن الملكية الخاصة مصونة ، وما تقضى به المادة ٣٦ من دستور سنة ١٩٧١ من أن المصادرة العامة للاموال محظورة ، وأنه لا تجوز المصادرة الخاصة الا بحكم قضائي •

وحيث أن المادة الاولى من القرار بقانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٤ المطعون عليه والمعدل بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٦ تنص في فقرتها الاولى على أن « جميع أسهم ورؤوس أموال الشركات والمنشآت التي ألت ملكيتها الى الدولة وفقا لاحكام القوانين أرقام ١١٧ و ١١٨

و ١١٩ لسنة ١٩٦١ المشار اليها وأحكام القوانين التالية لها ، يعرض صاحبها عن مجموع ما يمتلكه من أسهم ورؤوس أموال في جميع هذه الشركات والمنشآت بتعويض إجمالي قدره ١٥ ألف جنيه ، ما لم يكن مجموع ما يمتلكه فيها أقل من ذلك فيعرض عنه بمقدار هذا المجموع . وفي فقرتها الثانية على أن « وتستثنى البنوك وشركات التأمين وأجهزة الادخار والتأمين والمعاشات وصناديق القوفين والتأمين بالشركات وبالهيئات المختلفة من الحد الأقصى للتعويض المشار اليه بالفقرة السابقة » . وتنص المادة الثانية منه على أن « يتم التعويض المشار اليه في المادة السابقة بسندات على الدولة وفقا لأحكام القوانين التي آلت بمقتضاها ملكية أسهم ورؤوس أموال هذه الشركات والمنشآت الى الدولة » . كما تنص مادته الثالثة والاطيرة على أن « ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره » . وقد تم هذا النشر في ٢٤ مارس سنة ١٩٦٤

وحيث أنه يبين من تقصى قوانين التأمين التي تعلقت بها أحكام القرار بقانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه . ابتداء من القرار بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ وانتهاء بالقرار بقانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٦٤ — أن المشرع التزم فيها جميعا — بالنسبة لتقدير التعويض المستحق لأصحاب المشروعات المؤممة كليا أو جزئيا — نهجا عاما قوامه أن يكون هذا التعويض معادلا لكامل القيمة الحقيقية لحصص وأنصبة أصحاب تلك المشروعات ، بعد تقويمها وفقا للقواعد المحددة بالقوانين المذكورة . ويستفاد ذلك مما نصت عليه المادة الثانية من القرار بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت من أن « تتحول أسهم الشركات ورؤوس أموال المنشآت المشار اليها الى سندات أسمية على الدولة لمدة خمس عشرة سنة بفائدة ٤ ٪ سنويا وتكون السندات قابلة للتداول في البورصة . . . » وما نصت عليه المادة الرابعة من القرار بقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ بتعزيز مساهمة الدولة في بعض الشركات

والمنشآت من أن « تؤدي الحكومة قيمة الحصة التي تساهم بها المؤسسات العامة في رأس مال الشركات والمنشآت المشار إليها، بموجب سندات اسمية على الدولة بفائدة ٤٪ سنوياً لمدة خمس عشرة سنة وتكون السندات قابلة للتداول ٠٠٠ » وما نصت عليه المادة الثالثة من القرار بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦١ بتقرير بعض الأحكام الخاصة ببعض الشركات القائمة من أن « تسدد الحكومة قيمة الاسهم التي ألت ملكيتها إليها بموجب سندات على الدولة لمدة خمس عشرة سنة بفائدة ٤٪ سنوياً وتكون السندات قابلة للتداول ٠٠٠ » وقد رددت الحكم الوارد في هذه النصوص جميع قوانين التأمين الأساسية التالية ومن بينها القرار بقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٣ ( مادة ٣ ) ورقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣ ( مادة ٢ ) ورقم ٧٣ لسنة ١٩٦٣ ( مادة ٤ ) ورقم ١٢٣ لسنة ١٩٦٤ ( مادة ٢ ) .

وقد أفصح المشرع صراحة عن هذا النهج الذي التزمه في تحديد التعويض المستحق لأصحاب المشروعات المؤممة في مختلف قوانين التأمين بما أورده في المذكرة الإيضاحية للقرار بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ - وأشار إليه في المذكرات الإيضاحية للقرارات بقوانين اللاحقة عليه - من أن « هذا التأمين اتخذ صورته المعادلة فلم تؤول ملكية أسهم الشركات أو رؤوس أموال المنشآت إلى الدولة بل مقابل ، بل عوض أصحابها عنها تعويضاً عادلاً إذ التزمت الدولة بأن تدفع قيمة أسهم تلك الشركات ورؤوس أموال المنشآت التي شملها التأمين في شكل سندات اسمية على الدولة ٠٠٠ وبذلك تكون الدولة قد عوضت المساهمين وأصحاب رؤوس الأموال عن حصصهم وأنصبتهم التي كانوا يملكونها بتلك الشركات والمنشآت على نحو روعيت فيه العدالة المطلقة ٠٠ » كما استطردت تلك المذكرة إلى القول « ثم أن هذه السندات تدفع عنها فائدة قدرها ٤٪ وتكفل ثبات قيمتها طبيعتها كسندات على الدولة ، وبذلك لا تكون تلك السندات معرضة للتغيرات التي تطرأ عادة على قيمة الاسهم ورؤوس الأموال تبعاً



للتيارات الاقتصادية التي تسود المشروعات المستثمرة فيها تلك الاموال ٠٠٠ » وهو ما يكشف عن وجه اخر لما رآه من رعاية لاصحاب الاسهم ورؤوس الاموال في المشروعات المؤممة — الى جانب تعويضهم الكامل عنها — بما ينم عن حرصه على التأني بسندات التعويض عن كل ما من شأنه انتقاص قيمتها أو المساس بها .

وحيث أن مفاد ما تقدم أن السبيل الذي ارتآه المشرع محققا للعدالة المطلقة في نظام التأمين ما درجت عليه القوانين سالفه البيان — بوجه مضطرب وبغير استثناء — من ان يكون التعويض المستحق لأصحاب أسهم ورؤوس اموال المشروعات المؤممة معادلا لقيمة ما يملكونه في هذه المشروعات جميعها وأيا ما بلغ مقدار هذا التعويض ، وهو المبدأ الذي لم يحد عنه المشرع حتى بالنسبة للقرار بقانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٦٤ بتأمين بعض الشركات والمنشآت الذي أصدره بتاريخ ٢١ مارس سنة ١٩٦٤ ، وهو اليوم السابق مباشرة على صدور القرار بقانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٤ المطعون عليه ، وقد تم نشرهما معا في ٢٤ مارس سنة ١٩٦٤ ، مما لا يستقيم معه القول بأن المشرع قصد من القرار بقانون المطعون عليه تعديل أسس أو قيمة التعويض التي سبق أن أرساها في قوانين التأمين جميعها ومن بينها القرار بقانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٦٤ المعاصر في صدره للقرار بقانون المطعون عليه حسبما سلف بيانه .

وحيث أن الدساتير المصرية المتعاقبة قد حرصت جميعها منذ دستور سنة ١٩٢٣ على النص على مبدأ صون الملكية الخاصة وعدم المساس بها الا على سبيل الاستثناء ، وفي الحدود وبالقيد التي أوردتها ، وذلك باعتبارها في الاصل ثمرة النشاط الفردي ، وحافزه الى الانطلاق والتقدم ، فضلا عن أنها مصدر من مصادر الثروة القومية التي يجب تنميتها والحفاظ عليها لتؤدي وظيفتها الاجتماعية في خدمة الاقتصاد القومي ومن أجل ذلك حظرت الدساتير نزع

الملكية الخاصة جبرا على صاحبها الا للمنفعة العامة ومقابل تعويض وفقا للقانون ( المادة ٩ من كل من دستور سنة ١٩٢٣ ودستور سنة ١٩٣٠ والمادة ١١ من دستور سنة ١٩٦٥ والمادة ٥ من دستور سنة ١٩٥٨ والمادة ١٦ من دستور سنة ١٩٦٤ والمادة ٣٤ من دستور سنة ١٩٧١ ) ، كما نص الدستور القائم ضراحة على حظر التأميم الا لاعتبارات الصالح العام ويقانون ومقابل تعويض ( المادة ٣٥ ) ، وحظر المصادرة العامة حظرا مطلقا ولم يجز المصادرة الخاصة الا بحكم قضائي ( المادة ٣٦ ) .

لما كان ذلك ، وكانت ملكية السندات الاسمية التي تحولت اليها القيمة الكاملة لاسهم ورؤوس أموال الشركات والمنشآت المؤممة قد استقرت لاصحابها بموجب قوانين التأميم ، بما تخوله لهم ملكية هذه السندات من حقوق كالصرف فيها بالبيع بتداولها في البورصة أو كوسيلة للوفاء بالتزاماتهم قبل الدولة بقدر قيمتها ، أو الانتفاع بما تفلح من ريعه ، فإن مقتضى تطبيق الفترة الاولى من المادة الاولى من القانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٤ المطعون عليه من وضع حد أقصى للتعويض المستحق لاصحاب المشروعات المؤممة بما لا يجاوز ١٥ ألف جنيه ، استيلاء الدولة دون مقابل على السندات الاسمية المملوكة لهم والزائدة على هذا الحد وتجريدهم بالتالي من ملكيتها ، الامر الذي يشكل اعتداء على الملكية الخاصة ومصادرة للأموال بالمخالفة لحكم المادة ٣٤ من الدستور التي تنص على أن الملكية الخاصة مضمونة ، والمادة ٣٦ منه التي تحظر المصادرة العامة ولا تجيز المصادرة الخاصة الا بحكم قضائي . فضلا عن أن النص التشريعي — محل الطعن — يؤسف جدا أقصى ما يملكه أصحاب المشروعات المؤممة من السندات الاسمية التي تحولت اليها حصصهم وأنصبتهم في هذه المشروعات — وان تعددت — يكون قد أنطوى على مخالفة لاحكام الدستور الذي لا يجيز تحديد حد أقصى الا بالنسبة للملكية الزراعية طبقا للمادة ٣٧ منه ، الامر الذي يتضمن بدوره مساسا

بالملكية الخاصة بالمخالفة لحكم المادة ٣٤ من الدستور سالفه البيان .  
 وحيث أنه لا ينال مما تقدم ما ذهبت اليه الحكومة من أن  
 القرار بقانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٤ بتعويض أصحاب أسهم وريوس  
 أموال الشركات والمنشآت التي آلت ملكيتها إلى الدولة وفقاً لأحكام  
 القوانين أرقام ١١٧ ، ١١٨ ، ١١٩ لسنة ١٩٦١ والقوانين التالية  
 لها تعويضاً إجمالياً ، قصد به تعديل التعويض المستحق لأصحاب  
 المشروعات المؤممة وأن تقدير التعويض ابتداءً أو تعديله يعد من  
 الأعمال السياسية التي يستقل بها المشرع دون تعقيب ، ذلك  
 أن المحكمة لا تنقيد - وهي بصدد أعمال رقابتها على دستورية  
 التشريعات - بالوصف الذي يخلعه المشرع على القواعد التي يسنها  
 متى كانت بطبيعتها تتنافى مع هذا الوصف وتنطوي على إهدار حق  
 من الحقوق التي كفلها الدستور ، وأذ كانت المحكمة قد أنهت -  
 على ما سلف بيانه - إلى أن النص التشريعي المطعون عليه لا يقوم  
 على تعديل التعويض المستحق عن التأميم ، وإنما يستهدف مصادرة  
 ملكية السندات المستحقة لأصحاب المشروعات والتي تريد على الحد  
 الأقصى المنصوص عليه فيه ، فإنه يكون قد تعرض للملكية الخاصة  
 التي صانها الدستور ووضع إحمائها ضوابط وقواعد محددة ،  
 الأمر الذي يحتم إخضاعها لما تتولاه هذه المحكمة من رقابة  
 دستورية .

وحيث أنه لا وجه أيضاً لما أثارته الحكومة من أن القرار بقانون  
 رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٤ المطعون عليه - بما تضمنه من إضافة القيود  
 الزائدة من السندات الاسمية على الحد الأقصى للتعويض الإجمالي  
 عن التأميم إلى ملكية الشعب - قد سعى إلى الحد من تضخم بثروات  
 الأفراد وجاء استجابة لما يقرره الدستور من مبادئ في شأن  
 التضامن الاجتماعي وتحقيق كفاية الانتاج وعدالة التوزيع وتذويب  
 الفوارق بين الطبقات . ذلك أنه فضلاً عن أن ما ذهبت اليه الحكومة  
 في دفاعها - تبياناً لقصد المشرع من إصدار القرار بقانون المطعون

عليه يؤكد ما خلصت اليه المحكمة من أن هذا التشريع قد تغيى أساسا استيلاء الدولة - بغير مقابل - على ما زاد من سندات التعويض على الحد الأقصى المقرر به ، فإن التزام التشريع بالعمل على تحقيق تلك المبادئ لا يعنى ترخصه في تجاوز الضوابط والخروج على القيود التي تضمنتها مبادئ الدستور الأخرى ومنها صنون الملكية الخاصة وعدم المساس بها الا على سبيل الاستثناء وفي الحدود وبالقيدود التي أوردتها نصوصه . وغضلا عن ذلك فإن التشريع الدستوري قد عني - في التعديل الصادر بتاريخ ٢٢ مايو سنة ١٩٨٠ - عند تحديد الأساس الاقتصادي للدولة في المادة الرابعة من الدستور ، بأن يستعمل بعبارة « ويهدف الى تنقيب الفروق بين الطبقات » عبارة « ويؤدي الى تقريب الفوارق بين الدخول ويحمي الكسب المشروع ويكفل عدالة توزيع الاعباء والتكاليف العامة » . وهي ذات العبارة التي أوردتها في المادة ٢٣ منه والتي تنص على أن « ينظم الاقتصاد القومي وفقا لخطة تنمية شاملة تكفل زيادة الدخل القومي وعدالة التوزيع ، ورفح مستوى المعيشة ، والقضاء على البطالة ، وزيادة غرض العمل ، وربط الاجر بالانتاج ، وضمان حد أدنى للاجور ، ووضع حد أعلى يكفل تقريب الفروق بين الدخول » .

وحيث أنه لا تقدم يتعين الحكم بعدم دستورية نص الفقرة الأولى من المادة الأولى من القرار بقانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٤ ، ولا كانت باقى أحكام هذا القانون مترتبة على الحكم الوارد بالفقرة المشار اليها ، بما مؤداه ارتباط نصوصه بعضها ببعض ارتباطا لا يقبل الفصل أو التجزئة ، ومن ثم فإن عدم دستورية نص الفقرة الأولى من المادة الأولى وابطال أثرها يستتبع بحكم هذا الارتباط ابطال باقى نصوص القرار بقانون المطعون عليه ، بما يستوجب الحكم بعدم دستوريته برمته .

## لهذه الاسباب

### حكمت المحكمة :

أولا : بعدم قبول الدعوى بالنسبة للطعن بعدم دستورية المادة الثالثة من القرار بقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٣ بإضافة بعض الشركات والمنشآت الى الجدول المرافق للقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١. بتأميم بعض الشركات والمنشآت .

ثانيا : بعدم دستورية القرار بقانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٤ بتعويض أصحاب أسهم ورؤوس أموال الشركات والمنشآت التي آلت ملكيتها الى الدولة وفقا لاحكام القوانين أرقام ١١٧ و ١١٨ و ١١٩ لسنة ١٩٦١ والقوانين التالية لها تعويضا اجماليا .  
والزمت الحكومة المصروفات ومبلغ ثلاثين جنيها مقابل أتعاب المصاماة .

## جلسة ٦ أبريل سنة ١٩٨٥ م

برئاسة السيد المستشار محمد على بليغ  
وحضور السادة المستشارين : مصطفى جليل مرسي وممدوح مصطفى حسن ومنير  
ابن عبد المجيد ومحمد كمال محفوظ وشريف برهام نور وواصل علاء الدين أعضاء  
وحضور السيد المستشار / السيد عبد الحيد عمارة  
والنواب / السيد / أحمد على فضل الله  
أمين السر

### قاعدة رقم ( ٢٧ )

#### القضية رقم ١١٤ لسنة ٥ قضائية « دستورية »

١ - دعوى دستورية - المصلحة تهمسة .  
تعديل أو إلغاء النص التشريعي المطعون بعدم دستوريته لا يحول دون النظر  
والفصل في دعوى عدم دستوريته من طبق عليه خلال فترة نفاذه وترتيبات  
يمقتضاه أكثر قانونية بالنسبة له . وبالإذني توافقته له مصلحة شخصية في  
الطعن بعدم دستوريته .

٢ - تاريخ سريان القوانين - الحقوق المكتسبة - المصالح العام .  
المبدأ الدستوري الذي يقضى بعدم سريان أحكام القوانين إلا على ما يقع  
من تاريخ العمل بها ولا يرتب لها آثاراً على ما وقع قبلها يجب إلى احترام  
الحقوق المكتسبة ومراعاة الاستقرار الواجب للمعاملات .

أجازت الدساتير للمشرع استثناء من هذا المبدأ أن يقرر الآخر الرجعي  
للقوانين - في غير المواد الجنائية - بشروط محددة - افترضت الدساتير أن  
يؤدي هذا الاستثناء إلى الأساس بالحقوق المكتسبة وأثرت عليها ما يحقق  
المصالح العام للمجتمع .

٣ - مجلس الشعب - المادة ٨٦ من الدستور - سلطة التشريع .  
مجلس الشعب هو صاحب الاختصاص الأصلي في التشريع عملاً بهكسب  
المادة ٨٦ من الدستور وحقه في ذلك مطلق بحيث يستطيع تنظيم أي موضوع  
بقانون غير محدد في ذلك إلا بأحكام الدستور .

٤ - الدستور - مبدأ المساواة - المادة ٤٠ من الدستور .  
المقصود بالمساواة التي نصت عليها المادة ٤٠ من الدستور هو عدم التمييز  
بين أفراد الطائفة الواحدة إذا تماثلت مراكزهم القانونية .

٥ - مبدأ التضامن الاجتماعي - المادة السابعة من الدستور .  
عهد الدستور إلى المشرع تنظيم خدمات التأمين الاجتماعي والصحة وتأمين  
تواعد صرف المعاشات والتعويضات - قيام المشرع بهذا التنظيم لا يخالف مبدأ  
التضامن الاجتماعي .

١ - أنه وإن كانت المادتان ١٩ و ٣٠ مكررا من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المتعلق بهما نص البند (د) من المادة ١٢ من القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ قد عدلت أولاهما وألغيت الثانية بموجب المادتين الخامسة والعاشرية من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ بتعديل بعض أحكام قانون التأمين الاجتماعي وبتزادة المعاشات ، إلا أن هذا التعديل والإلغاء لا يحولان دون قبول الطعن بعدم الدستورية من المدعين اللذين طبقت عليهما ظلكما المادتان خلال فترة نفاذهما وترتبت بمقتضاهما آثار قانونية بالنسبة لهما ، بحيث تتوافر لهما بذلك مصلحة شخصية في الطعن المائل .

٣٤٢ - المبدأ الدستوري الذي يقضى بعدم سريان أحكام القوانين الأعلى على ما يقع من تاريخ العمل بها ولا يرتب أثرا على ما وقع قبلها ، وإن كان يستهدف أساسا احترام الحقوق المكتسبة ومراعاة الاستقرار الواجب للمعاملات ، إلا أن الدستور المصري المتعاقبة منذ دستور سنة ١٩٣٣ حتى الدستور الحالي أذ أجازت للمشرع استثناء من هذا المبدأ إن يقرر الأثر الرجعي للقوانين - في غير المواد الجنائية - وذلك بشروط محددة ، تكون قد افترضت بداهة احتمال أن يؤدي هذا الاستثناء إلى المساس بالحقوق المكتسبة وأثرت عليها ما يحقق الصالح العام للمجتمع ، ولما كان الثابت من مضبطة الجلسة السادسة والستين لاجتماع الانعقاد الأول للفصل التشريعي الثالث لمجلس الشعب المنعقدة صباح يوم ١٢ أبريل سنة ١٩٨٠ والتي تم فيها الاقتراح على مشروع القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ منط الطعن بعدم مناقشة أحكامه ، أنه قد توافرت لهذا القانون - وهو تشريع في غير المواد الجنائية - ما تتطلبه المادة ١٨٧ من الدستور من موافقة أغلبية أعضاء مجلس الشعب على سريان أحكامه بالنسبة للماضى ، وإذا كان القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ قد قضى في ( م ١٢ - المحكمة الدستورية )

الفقرة الثانية من البند ( د ) من المادة ١٢ منه بأن يعمل بأحكام تعديل المادة ١٩ من قانون التأمين الاجتماعي واطافة المادة ٣٠ مكررا اعتبارا من أول سبتمبر سنة ١٩٧٥ وذلك بالنسبة لمن انتهت خدمته بغير بلوغ سن التقاعد أو العجز أو الوفاة اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٨٠ مستهدفا بذلك الصالح العام الذي ارتأت السلطة التشريعية تحقيق هذا النص له ، وهو تجنب استغلال طائفة ممن انتهت خدمتهم — بعد احالة مشروع القانون الى مجلس الشعب — للوضع السابق الذي قصد هذا المشروع تلافيه حماية لصناديق التأمين ومن ثم لا يكون النص المطعون عليه قد خالف المبدأ الدستوري الذي يجيز على سبيل الاستثناء تقرير الاثر الرجعي لبعض القوانين — ويكون ما ينعاه عليه المدعيان في هذا الشأن على غير أساس ولاينال من ذلك ما أثاره المدعيان من خلو كل من المشروع المقدم من الحكومة وذلك الذي أقرته لجنة القوى العاملة بمجلس الشعب من النص المطعون عليه تدليلا على تنكب هذا النص للمصلحة العامة ، ذلك أن مجلس الشعب هو صاحب الاختصاص الاصيل في التشريع عملا بحكم المادة ٨٩ من الدستور وحقه في ذلك مطلق بحيث يستطيع تنظيم أى موضوع بقانون غير مقيد في ذلك الا بأحكام الدستور، وإذا كان لرئيس الجمهورية ولكل عضو من أعضاء المجلس حق اقتراح القوانين طبقا للمادة ١٥٩ من الدستور ، فإنه يظل دائما لمجلس الشعب كامل السلطة في الموافقة على هذه الاقتراحات أو رفضها أو ادخال تعديلات عليها يراها متحققة للصالح العام .

٤ — المقصود بالمساواة التي نصت عليها المادة ٤٠ من الدستور هو عدم التمييز بين أفراد الطائفة الواحدة اذا تماثلت مراكزهم القانونية ، ولا كان ما تضمنته الفقرة الثانية من البند ( د ) سالف البيان موجها الى كافة من تماثلت ظروفهم ومراكزهم القانونية ممن انتهت خدمتهم بغير بلوغ سن التقاعد أو العجز



أو الوفاة اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٨٠ وهو تاريخ معاصر لأعداد مشروع القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ وأحالته الى مجلس الشعب ، وكان المركز القانوني لهؤلاء مغايراً لمركز من انتهت خدمتهم قبيل هذا التاريخ لاي سبب كان ، ولمركز من انتهت خدمتهم منذ هذا التاريخ لبلوغ سن التقاعد أو العجز أو الوفاة، وكانت هذه المغايرة المبنية على أسباب انتهاء الخدمة وتاريخها تملئها المصلحة العامة التي تغياها المشرع من النص المطعون عليه على الوجه سالف البيان ، ومن ثم فإن النعمى على هذا النص بالاخلال بمبدأ المساواة يكون غير سديد .

٥ - أنه عن دعوى الاخلال بمبدأ التضامن الاجتماعى المنصوص عليه فى المادة السابعة من الدستور فإنه فضلاً عن قصور حجة المدعين عن بيان وجه هذا الاخلال فإنه لما كانت المادة ١٧ من الدستور تنص على أن « تكفل الدولة خدمات التأمين الاجتماعى والصحى ، ومعاشات العجز عن العمل والبطالة والشيخوخة للمواطنين جميعاً ، وذلك وفقاً للقانون » . كما تنص المادة ١٢٢ من الدستور على أن « يعين القانون قواعد منح المرتبات والمعاشات والتعويضات والاعانات والمكافآت التى تتقرر على خزانة الدولة . وينظم القانون حالات الاستثناء منها والجهات التى تتولى تطبيقها » . وكان القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ بتعديل بعض أحكام قانون التأمين الاجتماعى - فيما تضمنه من أحكام قررها النص المطعون عليه - قد جاء متفقاً وما نص عليه الدستور فى هاتين المادتين اللتين عهدتا الى المشرع تنظيم خدمات التأمين الاجتماعى والصحى وتعيين قواعد صرف المعاشات والتعويضات بما يحقق التضامن الاجتماعى الذى يقوم عليه المجتمع ، ومن ثم فإن النعمى عليه بمخالفة هذا المبدأ يكون فى غير محله .

## الاجراءات

بتاريخ ١٣ أبريل سنة ١٩٨٣ أودع المدعيان صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالبين الحكم بعدم دستورية الفقرة الثانية من البند (د) من المادة ١٢ من القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ بتعديل بعض أحكام قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ فيما تضمنته من سريان تعديل المادة ١٩ من قانون التأمين الاجتماعى واضافة المادة ٣٠ مكررا اليه بأثر رجعى بالنسبة لمن انتهت مدة خدمته لغير بلوغ سن التقاعد أو العجز أو الوفاة اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٨٠ •

وقدتمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت فيها رفض الدعوى •

وبعد تخضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها •

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة حيث التزمت هيئة المفوضين برأيها ، وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة اليوم •

## المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاحات والمداولة •

وحيث أن الوقائع - على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الاوراق - تتحصل فى أن المدعين كانا قد أقاما الدعوى رقم ١٠٩٤ لسنة ١٩٨٢ عمال كلى جنوب القاهرة طالبين الحكم بأحقتهما فى تسوية معاشهما دون الاعتداد بما أدخله القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ من تعديلات على أحكام قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وما يترتب على ذلك من آثار وفروق مالية ، قولا بأنهما استقالا من عملهما بالشركة المضرة العامة للنقل البحرى فى ٢٨ فبراير ١٩٨٠ وتمت تسوية معاشهما على أساس متوسط

مجموع الاجر والحوافز معا طبقا لاحكام قانون التأمين الاجتماعى،  
وبتاريخ ٣ مايو سنة ١٩٨٠ صدر ونشر القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠  
متضمنا تعديل المادة ١٩٠ من قانون التأمين الاجتماعى واضافة المادة  
٣٠ مكررا اليه بما يوجب تسوية المعاش على اساس احتساب مدة  
الاشتراك عن كل من الاجر والحوافز على حده ، وبارتداد أثر هذا  
التعديل بالنسبة لمن انتهت خدمته بالاستقالة اعتبارا من أول يناير  
سنة ١٩٨٠ وذلك عملا لاحكم الفقرة الثانية من البند (د) من المادة  
١٢ منه ، الامر الذى أدى الى خفض معاشهم السابق تسويته  
وصرفه لهم ، ودفع المدعيان فى صحيفة دعواهما بعدم دستورية  
الفقرة الثانية من البند (د) من المادة ١٢ من القانون رقم ٩٣ لسنة  
١٩٨٠ المشار اليه فيما انطوت عليه من مريان تعديل المادة ١٩ من  
قانون التأمين الاجتماعى واضافة المادة ٣٠ مكررا اليه بأثر رجعى  
يرتد الى أول سبتمبر سنة ١٩٧٥ وذلك فى شأن من انتهت خدمته لمغير  
بلوغ سن التقاعد أو المعجز أو الوفاة اعتبارا من أول يناير سنة  
١٩٨٠ وبجلسة ٢٦ مارس سنة ١٩٨٣ رخصت محكمة جنوب القاهرة  
للمدعين برفع دعواهما الدستورية فأقاما الدعوى الماثلة .

وحيث أنه وان كانت المادتان ١٩ و ٣٠ مكررا من قانون التأمين  
الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المتعلق بهما نص البند  
(د) من المادة ١٢ من القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ قد عدلت اولاهما  
والغيت الثانية بموجب المادتين الخامسة والعاشرة من القانون رقم  
٤٧ لسنة ١٩٨٤ بتعديل بعض أحكام قانون التأمين الاجتماعى وبزيادة  
المعاشات ، إلا أن هذا التعديل والالغاء لا يحولان دون قبول الطعن  
بعدم الدستورية من المدعين اللذين طبقت عليهما تلكا المادتان خلال  
فترة نفاذهما وترتبت بمقتضاها آثار قانونية بالنسبة لهما ، بحيث  
تتوافر لهما بذلك مصلحة شخصية فى الطعن الماثل .

وحيث أن الدعوى استوفت أوضاعها القانونية .

وحيث أن المادة الثانية عشرة من القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ بتعديل بعض أحكام قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ - الذي صدر ونشر في ٣ مايو سنة ١٩٨٠ - تنص على أن « ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره مع مراعاة ما يلي : (١) ٠٠٠٠ (٢) يعمل بالأحكام الآتية المستبدلة له من قانون التأمين الاجتماعي المشار إليه اعتباراً من أول سبتمبر سنة ١٩٧٥ : ( أ ) ٠٠ ( ب ) ٠٠ ( ج ) ٠٠ ( د ) تعديل المادة ١٩ والمادة ٣٠ مكرراً المضافة بالمادة الثالثة وذلك مع عدم المساس بحقوق من انتهت خدمته قبل تاريخ العمل بهذا القانون من المؤمن عليهم بجهات تطبق نظام العمل بالانتاج أو العمولة أو الوهبة أو بجهات تمت الموافقة على اعتبار حوافز الانتاج جزءاً من أجر اشتراكهم في قانون التأمين الاجتماعي ، ولا يسرى الاستثناء المنصوص عليه في هذا البند في شأن من انتهت خدمته لغير بلوغ سن التقاعد أو الهجز أو الوفاة اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٨٠ ( هـ ) ٠ « ٠٠٠٠٠ »

كما كانت المادة ١٩ من قانون التأمين الاجتماعي تنص في البند ( ٣ ) من فقرتها الرابعة قبل تعديلها بالقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ على أنه « يراعى في حساب المتوسط بالنسبة للمؤمن عليهم غير الخاضعين في تحديد أجورهم لقوانين أو لوائح توظف أو لاتفاقيات جماعية ألا يجاوز الفرق زيادة أو نقصاً ، بين أجر المؤمن عليه في نهاية الخمس سنوات الأخيرة من مدة الاشتراك في التأمين ، أو بين أجره في نهاية مدة اشتراكه في التأمين أن قلت عن ذلك ، وأجره في بدايتها عن ٤٠ ٪ ، فإذا زاد الفرق عن هذا الحد ، فلا تدخل الزيادة في متوسط الأجر الذي يسوى على أساسه المعاش ، ولا يسرى هذا الحكم على حالات استحقاق المعاش المنصوص عليها بكل من البندين ٣ و ٤ من المادة ١٨ أو بالمادة ٥ والمادة ٥٢ » .

ثم أصبح البند ( ٣ ) المشار إليه بعد تعديله بالقانون رقم ٩٣

لسنة ١٩٨٠. ينص على أنه « بالنسبة للمؤمن عليهم من تنتهى مبدة اشتراكهم فى التأمين بجهات غير خاضعة فى تحديد أجور العاملين فيها وترقياتهم للوائح تؤلف صادرة بناء على قانون أو قرار من رئيس الجمهورية أو طبقا لاتفاق جماعى وافقت الهيئة المختصة على قواعد منح الاجور والعلاوات والترقيات المنصوص عليها فيه غيراعى الا يجاوز متوسط الاجر الذى يربط عليه المعاش متوسط السنوات السابقة مضافا اليه  $\frac{1}{8}$  عن كل سنة • ولا يسرى حكم هذا البند على حالات استحقاق المعاش للعجز أو الوفاة » •

كما أضيف الى الفقرة الرابعة من المادة ١٩ البند ( ٤ ) الذى ينص على أنه « بالنسبة للمؤمن عليهم من غير الخاضعين للبند السابق يراعى فى حساب متوسط أجورهم المحسوبة بالانتاج أو العمولة أو الوهبة الا يزيد على  $\frac{1}{10}$  من أجر السنة السابقة متى انتهت خدمة المؤمن عليه لبلوغ سن التقاعد أو العجز أو الوفاة ، فاذا كان انتهاء الخدمة لغير هذه الاسباب حسب متوسط الاجور المشار اليها على أساس الاجور التى سددت عنها الاشتراكات خلال الخمس سنوات الاخيرة من مدة اشتراك المؤمن عليه فى التأمين أو مدة اشتراكه أن قلت عن ذلك » •

وتنص المادة ٣٠ مكررا من قانون التأمين الاجتماعى المضافة بالقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ على أنه « يحسب المعاش أو تعويض الإقعة الواحدة بالنسبة للمؤمن عليهم من غير الخاضعين للبند ( ٣ ) من المادة ( ١٩ ) الذين يتقاضون أجورهم بالحدة وبالانتاج أو العمولة أو الوهبة وفقا للآتى : ( أ ) يحسب المعاش أو التعويض على أساس مبدة الاشتراك فى التأمين التى أدى عنها الاشتراك عن الاجر محسوبا بالحدة قائما بذاته • ( ب ) يحسب المعاش أو التعويض على أساس مدة الاشتراك فى التأمين التى أدى عنها الاشتراك عن الاجر محسوبا بالانتاج أو العمولة أو الوهبة قائما بذاته • ( ج ) يربط

للمؤمن عليه معاش أو تعويض بحسب الاحوال بمجموع المعاشيين أو التعويضين المشار اليهما في البندين السابقين وذلك مع مراعاة حكم الفقرة الأخيرة من المادة (٢٠) .

ويسرى حكم الفقرة السابقة في حالة اعتبار البدلات جزءاً من أجر الاشتراك في هذا القانون .

ولا يسرى حكم هذه المادة في شأن المؤمن عليه من العاملين بالجهاز الإداري للدولة أو الهيئات العامة أو الوحدات الاقتصادية للقطاع العام إذا انتهت خدمته ببلوغ سن التقاعد أو العجز أو الوفاة أو صدور حكم نهائي بفصله متى كانت له مدة اشتراك في التأمين أدى عنها اشتراكاً عن الأجر المحسوب بالانتاج أو النعمولة أو الوهبة لا تقل عن خمس عشرة سنة حتى ١٢/٣١/١٩٨٠ أو تاريخ انتهاء خدمته أيهما أقرب » .

وحيث أن المدعين يطلبان الحكم بعدم دستورية الفقرة الثانية من البند ( د ) من المادة الثانية عشرة من القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ لأسباب حاصرتها ما تضمنته هذا النص من سرمان تعديلات المادة ١٩ من قانون التأمين الاجتماعي وإضافة المادة ٣٠٠ مكرراً إليه بأثر رجعي - بالنسبة لمن انتهت خدمتهم اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٨٠ لغير بلوغ سن التقاعد أو العجز أو الوفاة - رغم ثبوت خلو مشروع القانون المقدم من الحكومة وكذلك المشروع الذي أقرته لجنة القوى العاملة بمجلس الشعب من تقرير هذا الأثر على الإطلاق، يدل على أن ما استحدثته مجلس الشعب بأضافة الفقرة المطعون عليها إنما قصد به الأساس بالحقوق المكتسبة لأفراد معينين بذواتهم من بينهم المدعيان وليس تحقيق المصلحة العامة التي تخفيها الحكومة أصلاً من ذلك القانون وهي حماية صناديق التأمين الاجتماعي من تسوية المعاشات المستقبلية فقط ، ويكون بذلك قد خالف ما هو مقرر من أن لجوء المشرع إلى الأثر الرجعي وفقاً للمادة ١٨٧ من الدستور

لا يكون الا تحقيقا للصالح العام ، بالإضافة الى اخلال النص المطعون عليه بمبدأ المساواة بين المواطنين المنصوص عليه في المادة ٤٠ من الدستور اذ حافظ على الحقوق المكتسبة لمن انتهت خدمتهم لأي سبب من الاسباب قبل أول يناير سنة ١٩٨٠ في تسوية معاشهم ووفقا /لأحكام قانون التأمين الاجتماعي قبل تعديله بالقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ وساوى بهم من انتهت خدمتهم بعد هذا التاريخ لبلوغ سن التقاعد أو العجز أو الوفاة ، في حين امسك هذا الحق عن انتهت خدمتهم لغير ذلك من الاسباب ومن بينها الاستقالة اعتبارا من التاريخ المذكور واعمل في شأنهم دون سواهم الاثر الرجعي المنصوص عليه في البند ( د ) من المادة ١٢ المشار اليها وفرق بذلك بينهم في المعاملة القانونية بالنسبة لتسوية المعاش رغم تماثل ظروفهم ومراكزهم القانونية ، هذا فضلا عن أن مقتضى النص المطعون عليه حرمان المدعين وأمثالهما من المعاش الذي استحق لهم وحرف اليهم مما يتنافى ومبدأ التضامن الاجتماعي الذي نصت عليه المادة السابعة من الدستور .

وحيث أنه عن الوجه الاول من أوجه النعي فإن المبدأ الدستوري الذي يقضي بعدم سريان أحكام القوانين الاعلى ما يقع من تاريخ العمل بها ولا يرتب لها أثرا على ما وقع قبلها ، وأن كان يستهدف أساسا احترام الحقوق المكتسبة ومراعاة الاستقرار الواجب للمعاملات ، الا أن الدساتير المصرية المتعاقبة منذ دستور سنة ١٩٢٣ حتى الدستور الحالي اذ اجازت للمشرع استثناء من هذا المبدأ أن يقرر الاثر الرجعي للقوانين - في غير المولد الجنائية - وذلك بشروط محددة ، تكون قد افترضت بداهة احتمال أن يؤدي هذا الاستثناء الى المساس بالحقوق المكتسبة واثرت عليها ما يحقق الصالح العام للمجتمع ، ولا كان الثابت من مضبطة الجلسة السادسة والستين لدور الانعقاد الاول للفصل التشريعي الثالث لمجلس الشعب المنعقدة صباح يوم ١٢ ابريل سنة ١٩٨٠ والتي تم فيها الاقتراع

على مشروع القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ محل الطعن بعد مناقشة أحكامه ، أنه قد توافرت لهذا القانون - وهو تشريع في غير المواد الجنائية - ما تتطلبه المادة ١٨٧ من الدستور من موافقة أغلبية أعضاء مجلس الشعب على سريان أحكامه بالنسبة للماضى ، وإذا كان القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ قد قضى في الفقرة الثانية من البند ( د ) من المادة ١٢ منه بأن يعمل بأحكام تعديل المادة ١٩ من قانون التأمين الاجتماعى وأضافة المادة ٣٠ مكررا اعتبارا من أول سبتمبر سنة ١٩٧٥ وذلك بالنسبة لمن انتهت خدمته لغير بلوغ سن التقاعد أو العجز أو الوفاة اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٨٠ مستهدفا بذلك الصالح العام الذى ارتأت السلطة التشريعية تحقيق هذا النص له ، وهو تجنب استغلال طائفة ممن انتهت خدمتهم - بعد إحالة مشروع القانون الى مجلس الشعب - للوضع السابق الذى قصد هذا المشروع تلافيه حماية لصناديق التأمين ومن ثم لا يكون النص المطعون عليه قد خالف المبدأ الدستورى الذى يجيز على سبيل الاستثناء تقرير الاثر الرجعى لبعض القوانين - ويكون ما ينعاه عليه المدعيان في هذا الشأن على غير أساس ولا ينال من ذلك ما اثاره الدعيان من خلو كل من المشروع المقدم من الحكومة وذلك الذى أقرته لجنة القوى العاملة بمجلس الشعب من النص المطعون عليه تدليلا على تنكب هذا النص للمصلحة العامة ، ذلك أن مجلس الشعب هو صاحب الاختصاص الاصيل في التشريع عملا بحكم المادة ٨٦ من الدستور وحقه في ذلك مطلق بحيث يستطيع تنظيم أى موضوع بقانون غير مقيد في ذلك الا بأحكام الدستور ، وإذا كان رئيس الجمهورية ولكل عضو من أعضاء المجلس حق اقتراح القوانين طبقا للمادة ١٠٩ من الدستور ، فإنه يظل دائما لمجلس الشعب كامل السلطة في الموافقة على هذه الاقتراحات أو رفضها أو ادخال تعديلات عليها يراها محققة للصالح العام .

وحيث أنه عن الوجه الثانى من النعى فإن المقصود بالمساواة



التي نصت عليها المادة ٤٠ من الدستور هو عدم التمييز بين أفراد الطائفة الواحدة إذا تماثلت مراكزهم القانونية ، ولما كان ما تضمنته الفقرة الثانية من البند (د) سالف البيان موجها الى كلفة من تماثلت ظروفهم ومراكزهم القانونية ممن انتهت خدمتهم بغير بلوغ سن التقاعد أو العجز أو الوفاة اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٨٠ وهو تاريخ معاصر لاعداد مشروع القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ واحالته الى مجلس الشعب ، وكان المركز القانوني لهؤلاء مغايرا لمركز من انتهت خدمتهم قبل هذا التاريخ لاي سبب كان ، ولمركز من انتهت خدمتهم منذ هذا التاريخ لبلوغ سن التقاعد أو العجز أو الوفاة ، وكانت هذه المغايرة المبنية على أسباب انتهاء الخدمة وتاريخها تملئها المصلحة العامة التي تفيهاها المشرع من النص المطعون عليه على الوجه سالف البيان ، ومن ثم فان النعي على هذا النص بالاخلال بمبدأ المساواة يكون غير سديد .

وحيث أنه عن دعوى الاخلال بمبدأ التضامن الاجتماعي المنصوص عليه في المادة السابعة من الدستور فأنه فضلا عن قصور حجة المدعين عن بيان وجه هذا الاخلال ، فإنه لما كانت المادة ١٧ من الدستور تنص على أن « تكفل الدولة خدمات التأمين الاجتماعي والصحي ، ومعاشات العجز عن العمل والبطالة والشيخوخة للمواطنين جميعا ، وذلك وفقا للقانون » . كما تنص المادة ١١٢ من الدستور على أن « يعين القانون قواعد منح المرتبات والمعاشات والتعويضات والاعانات والمكافآت التي تتقرر على خزانة الدولة . وينظم القانون حالات الاستثناء منها والجهات التي تتولى تطبيقها » . وكان القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ بتعديل بعض أحكام قانون التأمين الاجتماعي — فيما تضمنه من أحكام قررها النص المطعون عليه — قد جاء متفقا وما نص عليه الدستور في هاتين المادتين اللتين عهدتا الى المشرع تنظيم خدمات التأمين الاجتماعي والصحي وتعيين قواعد صرف المعاشات والتعويضات بما يحقق التضامن الاجتماعي الذي يقوم عليه

المجتمع ، ومن ثم فإن النمی عليه بمظالفة هذا الببدأ يكون في غير محله .

وحيث أنه لا تقدم يتعين رفض الدعوى .

### لهذه الأسباب

حكمت المحكمة برفض الدعوى ومصادرة الكفالة والزمت  
الدعیین المصروفات ومبلغ ثلاثين جنیهة مقابل اتعاب الحاماة .

جلسة ٦: أبريل سنة ١٩٨٥ م.

برئاسة السيد المستشار محمد علي باييج  
 وحضور: السادة: المستشارين: مصطفى جليل، موسى وجويج، مصطفى حسن ومير  
 أمين عبد المجيد ورائح بلقي حجمة وشريف يبراهيم نور وواصل علاء الدين  
 وحضور السيد المستشار / السيد عبد الضية عبارة  
 وخزون السيد / أحمد، على فضل الله  
 رئيس المحكمة  
 أعضاء  
 المحضر  
 أمين السر

قاعدة رقم ( ٢٨ )

القضية رقم ٤٣ لسنة ٥ قضائية « دستورية » والقضايا المضمومة  
 إليها أرقام ٤٧ ، ٥١ ، ٥٦ ، ٥٨ ، ٦٣ ، ٧٧ ، ٧٨ ، ٧٩  
 لسنة ٥ قضائية دستورية

- ١ - دعوى دستورية - حكم - حجية .  
 الدعاوى الدستورية عينية بطبيعتها - الأحكام الصادرة فيها لها حجية  
 مطلقة قبل الكافة ، وتلتزم بها جميع سلطات الدولة سواء كانت قد انتهت إلى  
 عدم دستورية النص المطعون عليه أم إلى دستوريته - أنسب ذلك :
- ٢ - دعوى دستورية - المصلحة فيها .  
 الوطن بعدم دستورية نص سبق للمحكمة الدستورية العليا أن قضت بعدم  
 دستوريته - انتهاء المصلحة في الدعوى - عدم قبول الدعوى . . .

١ - أن الفقرة الأولى من المادة ١٧٥ من الدستور قد نصت على  
 أن « تتولى المحكمة الدستورية العليا دون غيرها الرقابة  
 القضائية على دستورية القوانين واللوائح . . . » كما قضت  
 المادة ١٧٨ من الدستور بأن « تنشر في الجريدة الرسمية  
 الأحكام الصادرة من المحكمة الدستورية العليا في  
 الدعاوى الدستورية » ونصت المادة ٤٩ / ١ من  
 قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨  
 لسنة ١٩٧٩ على أن « أحكام المحكمة في الدعاوى الدستورية  
 وقراراتها بالتفسير ملزمة لجميع سلطات الدولة وللکافة »  
 ومؤدى ذلك أن الأحكام الصادرة في الدعاوى الدستورية -  
 وهي بطبيعتها دعاوى عينية توجه الخصومة فيها إلى النصوص  
 التشريعية المطعون عليها يجب دستوري - تكون لها حجية

مطلقة بحيث لا يقتصر أثرها على الخصوم في الدعاوى الدستورية التي صدرت فيها ، وإنما ينصرف هذا الأثر إلى الكافة وتلتزم بها جميع سلطات الدولة ، سواء أكانت هذه الأحكام قد انتهت إلى عدم دستورية النص التشريعي المطعون فيه أم إلى دستوريته ورفض الدعوى على هذا الأساس ، وذلك لعموم نص المادتين ١٧٥ و ١٧٨ من الدستور والمادة ١/٤٩ من قانون المحكمة المشار إليها ، ولأن الرقابة القضائية على دستورية القوانين التي اختصت بها المحكمة الدستورية العليا دون غيرها هي رقابة شاملة تمتد إلى الحكم بعدم دستورية النص بغير قوة نفاذه ، وإلى تقرير دستوريته وبالتالي صلاحته من جميع العيوب وأوجه البطلان .

٢ - لما كان ذلك وكان المستهدف من هذه الدعاوى هو الفصل في مدى دستورية المادة ٣ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٢ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ . وقد سبق لهذه المحكمة أن قضت برفض الدعوى بعدم دستورية النص المشار إليه على ما سلف بيانه ، وكان قضاؤها هذا له حجية مطلقة خصمت الخصومة بشأن دستورية هذا النص بحسما قاطعا مانعا من نظر أى طعن يثور من جديد بشأنه ، فإن المصلحة في الدعاوى الماثلة تكون منتفية ، وبالتالي يتعين الحكم بعدم قبولها .

### الاجراءات

بتاريخ ٦ ابريل سنة ١٩٨٣ وردت إلى قلم كتاب المحكمة ملفات الدعاوى أرقام ١٣٥٨ و ٢١٧٤ و ١٠٧٥ و ٨٠٠ و ٣٠٤١ و ١٢٠٥ و ٢٢٤٤ و ١٩١٧ و ٢٢٥٢ لسنة ٣٦ قضائية بعد أن قضت محكمة القضاء الاداري في كل منها بجلسة ٩ نوفمبر سنة ١٩٨٢ بوقف الدعوى وإحالة الأوراق إلى المحكمة الدستورية العليا للفصل في مدى

دستورية الفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٨٢ فيما تضمنته من احالة جميع الدعاوى والتظلمات من أولامر الاعتقال المنظورة أمام أية جهة قضائية الى محكمة أمن الدولة العليا (طوارئ) .

وبعد تحضير الدعاوى أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها في كل منها .

ونظرت الدعاوى على الوجه المبين بمحاضر الجلسة حيث انتزمت هيئة المفوضين رأيها ، وقررت المحكمة ضم الدعاوى من الثانية الى التاسعة الى الدعوى الاولى واصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاحات والمداولة .

حيث أن الدعوى استوفت أوضاعها القانونية .

وحيث أن الوقائع - على ما يبين من قرار الاحالة ونسائر الاوراق - تتصل في أن وزير الداخلية اصدر قرارات باعتقال المدعين في القضايا أرقام ١٣٥٨ و ٢١٧٤ و ١٥٧٥ و ٨٠٠ و ٣٠٤١ و ١٣٥٥ و ٢٢٤٤ و ١٩١٧ و ٢٢٥٢ لسنة ٣٦ قضائية وذلك استنادا الى قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٦٠ لسنة ١٩٨١ باعلان حالة الطوارئ ، والى قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٦٢ لسنة ١٩٨١ بتقويض وزير الداخلية في التفصصات رئيس الجمهورية المنصوص عليها في قانون حالة الطوارئ الصادر بالقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ ، فأقام المدعون الدعاوى السالف بيانها أمام محكمة القضاء الاداري طالبيين الحكم بصفة مستعجلة بوقف تنفيذ القرارات الصادرة باعتقالهم وفي الموضوع بالتأثير . واذا صدر القانون رقم

٥٠ لسنة ١٩٨٢ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه وقد قضت الفقرة الأولى من المادة الثالثة منه بأن محكمة أمن الدولة العليا (طوارئ) هي التي تختص وحدها بنظر كالمسألة الطعون والتظلمات من الأوامر والقرارات الصادرة بالقبض أو الاعتقال وفقا لقانون حالة الطوارئ، ثم نصت الفقرة الثانية منها على أنه «وتحال إلى هذه المحكمة - بطلتها - جميع الدعاوى والطعون والتظلمات المشار إليها والمنظورة أمام أية جهة قضائية أو غير قضائية». • فقد تراءى لمحكمة القضاء الإداري - بجلسته ٩ نوفمبر سنة ١٩٨٢ - عدم دستورية الفقرة الثانية المشار إليها لما يترتب عليها من حجب مجلس الدولة عن اختصاصه الاصيل بنظر دعوى إلغاء قرار الاعتقال، وذلك بالمخالفة للمادتين ٦٨ و ١٧٢ من الدستور وأحالت الدعاوى الماثلة إلى المحكمة الدستورية العليا للفصل في المسألة الدستورية.

ويحيث إن الفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٢ - محل النعي بعدم الدستورية - اذ قضت بأحالة الدعاوى والطعون والتظلمات المشار إليها في الفقرة الأولى من ذات المادة والمنظورة أمام أية جهة قضائية وغير قضائية إلى محكمة أمن الدولة العليا (طوارئ) بطلتها، عند صدور ذلك القانون وفقا جاء حكمها ترتيبا على ما قرره الفقرة الأولى من اختصاص محكمة أمن الدولة العليا (طوارئ) دون غيرها بنظر كافة الطعون والتظلمات من الأوامر والقرارات الميمنة بالمادة ٣٣ مكررا من القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ والمعدلة بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٢، وهي التي تنطبق بالقبض أو الاعتقال استنادا إلى إعلان حالة الطوارئ، ومن ثم فإن المسألة الدستورية المثارة - حسبما جاء بأسمان قرارات الإحالة - هي نزاع الاختصاص بدعاوى إلغاء قرارات الاعتقال من القضاء الإداري واستناد هذا الاختصاص إلى محكمة أمن الدولة العليا (طوارئ) وعدم مخالفة ذلك للمادتين ٦٨ و ١٧٢ من الدستور.

وحيث أن هذه المحكمة سبق أن قضت بتاريخ ١٦ يونية سنة ١٩٨٤ في الدعوى رقم ٥٥ لسنة ٥ قضائية ( دستورية ) برفض النعى بعدم دستورية المادة ٣ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٢ والتي تنص على أنه « وتختص محكمة أمن الدولة العليا ( طوارئ ) دون غيرها بنظر كافة الطعون والتظلمات من الاوامر والقرارات المشار اليها بالمادة ٣ مكررا من القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ . وتحال الى هذه المحكمة - بحالتها - جميع الدعاوى والطعون والتظلمات المشار اليها والمنظورة أمام أية جهة قضائية أو غير قضائية » . ونشر هذا الحكم في الجريدة الرسمية بتاريخ ٢١ يونية سنة ١٩٨٤ .

وحيث أن الفقرة الاولى من المادة ١٧٥ من الدستور قد نصت على أن « تتولى المحكمة الدستورية العليا دون غيرها الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح ..... » كما قضت المادة ١٧٨ من الدستور بأن « تنشر في الجريدة الرسمية الاحكام الصادرة من المحكمة الدستورية العليا في الدعاوى الدستورية » ونصت المادة ٤٩/١ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ على أن « احكام المحكمة في الدعاوى الدستورية وقراراتها بالتفسير ملزمة لجميع سلطات الدولة والكافة » ومؤدى ذلك أن الاحكام الصادرة في الدعاوى الدستورية - وهي بطبيعتها دعاوى عينية توجه الخصومة فيها الى النصوص التشريعية المطعون عليها بعيب دستوري - تكون لها حجية مطلقة بحيث لا يقتصر أثرها على الخصوم في الدعاوى الدستورية التي صدرت فيها ، وانما يصرف هذا الاثر الى الكافة وتلتزم بها جميع سلطات الدولة ، سواء اكانت هذه الاحكام قد انتهت الى عدم دستورية النص التشريعي المطعون فيه أم الى دستوريته ورفض الدعوى على هذا الاساس ، وذلك لعموم نص المادتين ١٧٥ و ١٧٨ من الدستور والمادة ٤٩/١ من قانون المحكمة المشار اليها . ولأن الرقابة القضائية على دستورية القوانين التي اختصت بها المحكمة الدستورية العليا دون غيرها هي ( م ١٣ - المحكمة الدستورية )

رقابة شاملة تمتد الى الحكم بعدم دستورية النص فتلغى قوة نفاذه ،  
أو الى تقرير دستوريته وبالتالي سلامته من جميع العيوب وأوجه  
البطلان .

لما كان ذلك وكان المستهدف من هذه الدعاوى هو الفصل في  
مدى دستورية المادة ٣ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٢ بتعديل بعض  
أحكام القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ ، وقد  
سبق لهذه المحكمة ان قضت برغض الدعوى بعدم دستورية النص  
المشار اليه على ما سلف بيانه ، وكان قضاؤها هذا له حجية مبالغة  
حسبت الخصومة بشأن دستورية هذا النص حسما قاطعا مانعا من  
نظر أى طعن يثور من جديد بشأنه ، فان المصلحة في الدعاوى الماثلة  
تكون منتفية ، وبالتالي يتعين الحكم بعدم قبولها .

### لهذه الاسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى في القضية رقم ٤٣ لسنة  
٥ قضائية والقضايا المضمومة اليها .



## جلسة ٤ مايو سنة ١٩٨٥ م

برئاسة السيد المستشار محمد علي بايغ  
وحضور السادة المستشارين : مصطفى جبيل ومرسى وممدوح مصطفى حسن ومخير  
أمين عبد المجيد ورايح لطفي جمعة ومحمد كمال محفوظ وشريف برهام نور  
أعضاء  
وحضور السيد المستشار / الدكتور أحمد محمد الطنسي  
الموضوع  
وحضور السيد / أحمد علي فضل الله  
أمين السر

### قاعدة رقم ( ٢٩ )

#### القضية رقم ٢٨ لسنة ٢ قضائية « دستورية »

- ١ - دستور - نظام الحكم .  
نصوص الدستور تمثل القواعد التي يقوم عليها نظام الحكم في الدولة ، ولها  
مقام الصدارة بين قواعد النظام العام التي يتمين التزامها باعتبارها أسس  
القواعد الآمرة وأهدار ما يخالفها من تشريعات .
- ٢ - المحكمة الدستورية العليا - دستور .  
الرقابة القضائية التي عهد بها الدستور الى المحكمة للدستورية العليا هدفها  
الحفاظ على مبادئه وصون أحكامه من الخروج عليها .
- ٣ - من القوانين - الهيئة التشريعية - المادة ٨٦ من الدستور .  
سن القوانين عمل تشريعي يختص به الهيئة التشريعية التي تتمثل في مجلس  
الشعب طبقا للمادة ٨٦ من الدستور .
- ٤ - مجلس الشعب - رئيس الجمهورية - المادة ١٤٧ من الدستور .  
الاصل أن يتولى مجلس الشعب سلطة التشريع - أجاز الدستور تفويض  
رئيس الجمهورية رخصة التشريع على سبيل الاستثناء لأوجه الظروف  
الطارئة حال غياب المجلس التشريعي المختص أصلا بذلك ونقسا للضوابط  
والقيود المنصوص عليها في المادة ١٤٧ من الدستور .
- ٥ - رخصة التشريع الاستثنائية - شروط ممارستها - الرقابة الدستورية .  
أوجب الدستور لأعمال رخصة التشريع الاستثنائية أن يكون مجلس الشعب  
غائبا ، وأن تنها خلال الفينة ظروف تسوغ لرئيس الجمهورية سرعة مواجهتها  
بتدابير لا تحتل التأخير لحين انعقاد مجلس الشعب .  
رقابة المحكمة الدستورية العليا تمتد للتصق من قيام هذين الشرطين .
- ٦ - تشريع استثنائي - القرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ .  
القرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ بتعديل بعض أحكام قوانين الأحوال  
الشخصية صدر على خلاف الأوضاع المقررة في المادة ١٤٧ من الدستور مشوبا

بمخالفة الدستور لأن الأسباب التي استندت إليها الحكومة في التمتعيل بإصداره في غيبة مجلس الشعب تفيد أنه لم يطرأ خلال الغيبة ظروف تتوافر معه الحالة التي تحل بها رخصة لتشريع الاستثنائية التي خولها الدستور لرئيس الجمهورية بمقتضى المادة ١٢٧ من الدستور .

٧ - المحكمة الدستورية العليا - الرقابة الدستورية - القرارات بقوانين .  
تقدير الضرورة الداعية لإصدار القرارات بقوانين عملاً بالمادة ١٢٧ من الدستور مغرور لرئيس الجمهورية تحت رقابة مجلس الشعب - لا يعني ذلك إطلاق هذه السلطة في إصدار قرارات بقوانين دون التقيد بالحدود والضوابط التي نص عليها الدستور - خضوع هذه القرارات بقوانين لما تتولاه المحكمة من رقابة دستورية .

٨ - إقرار مجلس الشعب للقرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ لا يتربع عليه سوى مجرد استمرار نفاذه بوصفه الذي نشأ عليه كقرار بقانون دون تطهيره من العوار الدستوري الذي لزم صدوره .

١ ، ٢ - أن نصوص الدستور تمثل القواعد والاصول التي يقوم عليها نظام الحكم في الدولة ، ولها مقام الصدارة بين قواعد النظام العام التي يتعين التزامها ومراعاتها باعتبارها أسمى القواعد الآمرة وأهدار ما يخالفها من تشريعات . وهذه القواعد والاصول هي التي يرد إليها الأمر في تحديد ما تتولاه السلطات العامة من وظائف أصلية وما تباشره كل منها من أعمال أخرى استثناء من الاصل العام الذي يقضى بانحصار نشاطها في المجال الذي يتفق مع طبيعة وظيفتها . واذ كانت هذه الاعمال الاستثنائية قد أوردتها الدستور على سبيل الحصر والتحديد فلا يجوز لأي من تلك السلطات أن تتعداها إلى غيرها أو تجوز على الضوابط والقيود المحددة لها ، فيشكل عملها حينئذ مخالفة دستورية تخضع - متى انصبت على قانون أو لائحة - للرقابة القضائية التي عهد بها الدستور إلى المحكمة الدستورية العليا دون غيرها ، بغية الحفاظ على مبادئه وصون أحكامه من الخروج عليها .

٣ ، ٤ - أن سن القوانين عمل تشريعي تختص به الهيئة التشريعية التي تتمثل في مجلس الشعب طبقاً للمادة ٨٦ من الدستور .

والاصل أن تتولى هذه الهيئة بنفسها سلطة التشريع على مقتضى القواعد المقررة في الدستور ، الا أنه نظرا لما قد يطرأ في غيبة مجلس الشعب من ظروف توجب سرعة مواجهتها بتدابير لا تحتل التأخير ، فقد أجاز الدستور لرئيس الجمهورية في تلك الحالات أن يصدر في شأنها قرارات لها قوة القانون .

وقد حرص المشرع الدستوري على أن يضح لهذه السلطة الاستثنائية في التشريع من الضوابط والقيود ما يكفل عدم تحولها - الى ممارسة تشريعية مطلقة - موغقا بذلك بين مقتضيات مبدأ الفصل بين السلطات وضمان مباشرة كل منها للمهام المنوطة بها ، وبين الاعتبارات العملية الملحة التي تتطلب تخويل رئيس الجمهورية رخصة التشريع - على سبيل الاستثناء - لمواجهة تلك الظروف الطارئة حال غياب المجلس التشريعي المختص أصلا بذلك . من أجل ذلك نص الدستور في الفقرة الاولى من المادة ١٤٧ على أنه : « اذا حدث في غيبة مجلس الشعب ما يوجب الاسراع في اتخاذ تدابير لا تحتل التأخير جاز لرئيس الجمهورية أن يصدر في شأنها قرارات تكون لها قوة القانون » وفي الفقرة الثانية على أنه : « ويجب عرض هذه القرارات على مجلس الشعب خلال خمسة عشر يوما من تاريخ صدورها اذا كان المجلس قائما ، وتعرض في أول اجتماع له في حالة الحل أو وقف جلساته ، فاذا لم تعرض زال باثر رجعي ما كان لها من قوة القانون دون حاجة الى اصدار قرار بذلك ، واذا عرضت ولم يقرها المجلس زال باثر رجعي ما كان لها من قوة القانون الا اذا رأى المجلس اعتماد نفاذها في الفترة السابقة او تسوية ما ترتب على آثارها بوجه آخر » .

• - أن الدستور وأن جعل لرئيس الجمهورية اختصاصا في اصدار قرارات تكون لها قوة القانون في غيبة مجلس الشعب ، الا أنه رسم لهذا الاختصاص الاستثنائي حدودا ضيقة تفرضها طبيعته الاستثنائية ، منها ما يتعلق بشروط ممارسته ومنها ما

يتصل بمآل ما قد يصدر من قرارات استنادا اليه . فأوجب  
لأعمال رخصة التشريع الاستثنائية أن يكون مجلس الشعب  
غائبا وأن تنتهى خلال هذه الغيبة ظروف تتوافر بها حالة تسوغ  
لرئيس الجمهورية سرعة مواجهتها بتدابير لا تحتل التأخير الى  
حين انعقاد مجلس الشعب باعتبار أن تلك الظروف هى مناط هذه  
الرخصة وعلّة تقريرها . واذ كان الدستور يتطلب هذين  
الشرطين لممارسة ذلك الاختصاص التشريعى الاستثنائى ، فان  
رقابة المحكمة الدستورية العليا تمتد اليهما للتحقق من قيامهما،  
باعتبارهما من الضوابط المقررة فى الدستور لممارسة ما نص  
عليه من سلطات ، شأنهما فى ذلك شأن الشروط الأخرى التى  
حددها المادة ١٤٧ ومن بينها ضرورة عرض القرارات المصادرة  
استنادا اليها على مجلس الشعب للنظر فى اقرارها أو علاج  
آثارها .

٦ - أن الأسباب التى استندت اليها الحكومة فى التعجيل بإصدار  
القرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ فى غيبة مجلس الشعب ،  
تتمثل فيما أوردته مذكرته الإيضاحية من « أن القانونين  
رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠ ورقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ الخاصين ببعض  
أحكام الأحوال الشخصية قد مضى على صدورهما قرابة  
خمسعين عاما طرأ فيها على المجتمع كثير من التغيير المادى  
والادبى التى انعكست آثارها على العلاقات الاجتماعية الامر  
الذى حمل القضاة عبئا كبيرا فى تخريج أحكام الحوادث التى  
تعرض عليهم ، وقد كشف ذلك عن قصور فى بعض أحكام  
القوانين القائمة مما دعا الى البحث عن أحكام الأحوال التى  
استجدت فى حياة المجتمع المصرى وذلك فى نطاق نصوص  
الشريعة دون مصادرة أى حق مقرر بديل قطعى لائى فرد من  
أفراد الأسرة بل الهدف من المشروع هو تنظيم استعمال بعض  
هذه الحقوق . »

لما كان ذلك ، وكانت الاسباب سالفة البيان . وحاصلها مجرد الرغبة في تعديل قوانين الاحوال الشخصية بعد ان طال الامل على العمل بها رغم ما استجد من تغييرات في نواحي المجتمع وان جاز أن تندرج في مجال البواعث والاهداف التي تدعو سلطة التشريع الاصلية الى سن قواعد قانونية جديدة أو استكمال ما يشوب التشريعات القائمة من قصور تحقيقا لاصلاح مرتجى الا أنه لا تتحقق بها الضوابط المقررة في الفقرة الاولى من المادة ١٤٧ من الدستور ، ذلك أن تلك الاسباب - تفيد أنه لم يطرأ - خلال غيبة مجلس الشعب - ظرف معين يمكن أن تتوافر معه تلك الحالة التي تحل بها رخصة التشريع الاستثنائية التي خولها الدستور لرئيس الجمهورية بمقتضى المادة ١٤٧ المشار اليها ومن ثم فإن القرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ - اذ صدر استنادا الى هذه المادة ، وعلى خلاف الاوضاع المقررة فيها ، يكون مشوباً بمخالفة الدستور .

٧- إن تقدير الضرورة الداعية لاصدار القرارات بقوانين عملاً بالمادة ١٤٧ من الدستور متروك لرئيس الجمهورية تحت رقابة مجلس الشعب باعتبار ذلك من عناصر السياسة التشريعية التي لا تمتد اليها الرقابة الدستورية ، ذلك انه وان كان لرئيس الجمهورية سلطة التشريع الاستثنائية طبقاً للمادة المشار اليها وفق ما تمليه المخاطر المترتبة على قيام ظروف طارئة تستوجب سرعة المواجهة وذلك تحت رقابة مجلس الشعب ، إلا أن ذلك لا يعنى اطلاق هذه السلطة في اصدار قرارات بقوانين دون التقيد بالحدود والضوابط التي نص عليها الدستور والتي سبق أن استظهرتها المحكمة ومن بينها اشتراط أن يطرأ - في غيبة مجلس الشعب - ظرف من شأنه توفر الحالة الداعية لاستعمال رخصة التشريع الاستثنائية وهو ما لم تكن له قائمة بالنسبة للقرار بقانون المطعون عليه الامر الذي يحتم اخضاعه لا تتولاها

### • هذه المحكمة من رقابة دستورية •

٨ - اقرار مجلس الشعب للقرار بقانون المظنون عليه لا يترتب عليه سوى مجرد استمرار نفاذه بوصفه الذي نشأ عليه كقرار بقانون دون تطهيره من العوار الدستوري الذي لازم صدوره • كما أنه ليس من شأن هذا الاقرار في ذاته ان ينقلب به القرار بقانون المذكور الى عمل تشريعي جديد يدخل في زمرة القوانين التي يتعين أن يتبع في كيفية اقتراحها والموافقة عليها واصدارها القواعد والاجراءات التي حددها الدستور في هذا الصدد والا تترتب على مخالفتها عدم دستورية القانون •

### الاجراءات

بتاريخ ١٥ سبتمبر سنة ١٩٨٠ وردت الى قلم كتاب المحكمة الدعوى رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٠ ولاية على النفس البدائي ، بعد أن قضت محكمة البداري الجزئية للاحوال الشخصية في ٢ سبتمبر سنة ١٩٨٠ بوقف الدعوى واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل في مدى دستورية القرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ • بتعديل بعض احكام قوانين الاحوال الشخصية •

وقدمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت فيها الحكم أصليا بعدم قبول الدعوى واحتياطيا برفضها •

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها •

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة حيث التزمت هيئة المفوضين رأيها ، وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة ٢ مارس سنة ١٩٨٥ وفي هذه الجلسة قررت المحكمة مد أجل النطق بالحكم الى جلسة اليوم •

## المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاحات والمداولة .

حيث أن الوقائع — على ما يبين من قرار الاحالة وسائر الاوراق — تتحصل في أن المدعية كانت قد أقامت الدعوى رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٠ ولاية على النفس البدارى ضد زوجها المدعى عليه طالبة المحكم لها عليه بنفقة شرعية اعتبارا من أول نوفمبر ١٩٧٩ . وبجلسة ٢ سبتمبر سنة ١٩٨٠ قضت محكمة البدارى الجزئية للأحوال الشخصية بوقف الدعوى واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا الفصل في مدى دستورية القرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ بتعديل بعض أحكام قوانين الاحوال الشخصية .

وحيث أن الحكومة دفعت بعدم قبول الدعوى استنادا الى أن قرار الاحالة جاء خلافا من بيان النص الدستوري المدعى بمخالفته خروجاً على ما توجبه المادة ٣٠ من قانون المحكمة الدستورية العليا .

وحيث أنه يبين من قرار الاحالة أن المحكمة استظهرت النصين الواجب تطبيقهما على واقعة الدعوى وهما المادة الاولى من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠ والمادة ١٦ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ المعدلتين بمقتضى المادتين الثامنة والثالثة من القرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ بتعديل بعض أحكام قوانين الاحوال الشخصية ، وقد تراعى للمحكمة عدم دستورية هذا التشريع في جملته لمخالفته المادتين ١٠٨ و ١٤٧ من الدستور إذ لم يستند رئيس الجمهورية في إصداره الى تفويض من مجلس الشعب يفوله هذه السلطة ، كما أنه لم تتوغل عند إصداره في غيبة مجلس الشعب ظروف توجب الاسراع في اتخاذ تدابير لا تشمل التأخير . لما كان ذلك ، وكان ما أورده قرار الاحالة واضح الدلالة في بيان النص التشريعي المطعون بعدم دستوريته والنص الدستوري المدعى بمخالفته وأوجه المخالفة — غلبي النص

الذى يتحقق به ما تنص عليه المادة ٣٠ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ ، فإن الدفع بعدم قبول الدعوى يكون في غير محله متعيّنا رغبنة .

وحين ان الدعوى استوفت اوضاعها القانونية .

وحيث انّه يبين من الاطلاع على القرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ المطعون عليه ، أنّه استهدف معالجة الاوضاع المتعلقة بالاسرة وتنظيم استعمال الحقوق المقررة شرعا لاهلها ، فكان قوامه والباقي عليه ما يتصل بمسائل الاحوال الشخصية التي تتوزع جميعها في فلك واحد هو تنظيم شؤون الاسرة فيما يتعلق بالزواج والطلاق والتفقة والحضانة ، فقد نصت مادته الاولى على أن « تضاف الى القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ مواد جديدة بأرقام ( ٥ مكررا ) ، ( ٦ مكررا ) ، ( ٦ مكررا ثانيا ) ، ( ١٨ مكررا ) ، ( ٢٣ مكررا ) » وتتضمن هذه المواد الاحكام الخاصة بكيفية توثيق الطلاق والاعلام بوقوعه وما يترتب على ذلك من آثار ( ٥ مكررا ) وأنه يعتبر اضرارا بالزوجة اقتزان زوجها بأخرى بغير رضاها واخفاء الزوج على زوجته الجديدة أنّه متزوج بسواها ( ٦ مكررا ) وبيان الآثار المترتبة على نشوز الزوجة ( ٦ مكررا ثانيا ) وتقرير نفقة متعة للزوجة عند طلاقها بدون رضاها ( ١٨ مكررا ) واستحقاق نفقة الصغير على أبيه ( ١٨ مكررا ثانيا ) وفرض عقوبات جنائية لمخالفة بعض أحكام هذا القانون ( ٢٣ مكررا ) ونصت المادة الثانية من القرار بقانون المطعون عليه على أن يستبدل بنص المادة ( ٢ ) من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠ نص جديد يتضمن الاحكام الخاصة بشروط استحقاق نفقة الزوجية واحوال سقوطها . وتقضى المادة الثالثة منه بأن يستبدل بنصوص المواد ٧ ، ٨ ، ٩ ، ١٠ ، ١١ ، ١٢ ، ١٣ ، ٢٠ ، من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ النصوص المحددة في هذه المادة والتي تشمل على الاحكام المتعلقة باجراءات التحكيم عند وقوع



الشقاق بين الزوجين (١١٤، ١٠٤، ٩٤، ٨٤، ٧) وبما يفرض على الزوج من نفقة مؤقتة لزوجته (١٦) وأحوال حضانة الصغار وأصحاب الحق فيها وشروطها (٢٠) \* ثم نص القرار بقانون المشار اليه في مادته الرابعة على حق المطلقة الحاضنة في الاستقلال مع صغيرها بمسكن الزوجية المؤجر وشروط استعمال هذا الحق وتحديد الجهة المختصة بالفصل في الطلبات المتعلقة به والمنازعات التي تنشور في شأنه \* وأوجب في المادة الخامسة على المحاكم الجزئية أن تحيل الى المحاكم الابتدائية الدعاوى التي أصبحت من اختصاصها بمقتضى أحكامه \* وقضى في المادة السادسة بالغاء كل ما يخالف هذه الاحكام. وانتهى في المادة السابعة والاخيرة الى النص على نشر هذا القرار في الجريدة الرسمية وأن تكون له قوة القانون وأن يعمل به من تاريخ نشره \*

وحيث أن نصوص الدستور تمثل القواعد والاصول التي يقوم عليها نظام الحكم في الدولة ، ولها مقام الصدارة بين قواعد النظام العام التي يتعين التزامها ومراعاتها باعتبارها أسمى القواعد الآمرة واهدار ما يخالفها من تشريعات \* وهذه القواعد والاصول هي التي يرد اليها الامر في تحديد ما تتولاه السلطات العامة من وظائف أصلية وما تباشره كل منها من أعمال أخرى استثناء من الاصل العام الذي يقضى باقتصار نشاطها في المجال الذي يتفق مع طبيعة وظيفتها \* واذا كانت هذه الاعمال الاستثنائية قد أوردها الدستور على سبيل الحصر والتحديد فلا يجوز لاي من تلك السلطات أن تتعداها الى غيرها أو تجور على الضوابط والقيود المحددة لها ، فيشكل عملها حينئذ مخالفة دستورية تخضع - متى انصبت على قانون أو لائحة - للرقابة القضائية التي عهد بها الدستور الى المحكمة الدستورية العليا دون غيرها ، بغية الحفاظ على مبادئه وصون أحكامه من الخروج عليها \*

وحيث أن سن القوانين عمل تشريعي تختص به الهيئة التشريعية التي تتمثل في مجلس الشعب طبقا للمادة ٨٦ من الدستور . والاصل أن تتولى هذه الهيئة بنفسها سلطة التشريع على مقتضى القواعد المقررة في الدستور ، الا أنه نظرا لما قد يطرأ في غيبة مجلس الشعب من ظروف توجب سرعة مواجهتها بتدابير لا تحتل التأخير ، فقد أجاز الدستور لرئيس الجمهورية في تلك الحالات أن يصدر في شأنها قرارات لها قوة القانون . وقد حرص المشرع الدستوري على أن يضع لهذه السلطة الاستثنائية في التشريع من الضوابط والقيود ما يكفل عدم تحولها — الى ممارسة تشريعية مطلقة ، موغلا بذلك بين مقتضيات مبدأ الفصل بين السلطات وضمان مباشرة كل منها للمهام المنوطة بها ، وبين الاعتبارات العملية الملحة التي تتطلب تخويل رئيس الجمهورية رخصة التشريع — على سبيل الاستثناء — لمواجهة تلك الظروف الطارئة حال غياب المجلس التشريعي المختص أصلا بذلك . من أجل ذلك نص الدستور في الفقرة الاولى من المادة ١٤٧ على أنه : « اذا حدث في غيبة مجلس الشعب ما يوجب الاسراع في اتخاذ تدابير لا تحتل التأخير جاز لرئيس الجمهورية أن يصدر في شأنها قرارات تكون لها قوة القانون » وفي الفقرة الثانية على انه : « ويجب عرض هذه القرارات على مجلس الشعب خلال خمسة عشر يوما من تاريخ صدورها اذا كان المجلس قائما ، وتعرض في أول اجتماع له في حالة الحل أو وقف جلساته ، فاذا لم تعرض زال بأثر رجعي ما كان لها من قوة القانون دون حاجة الى اصدار قرار بذلك واذا عرضت ولم يقرها المجلس زال بتر رجعي ما كان لها من قوة القانون الا اذا رأى المجلس اعتماد نفاذها في الفترة السابقة أو تسوية ما ترتب على آثارها بوجه آخر » .

وحيث أن الاستفادة من هذا النص أن الدستور وأن جعل لرئيس الجمهورية اختصاصا في اصدار قرارات تكون لها قوة القانون في غيبة مجلس الشعب ، الا أنه رسم لهذا الاختصاص الاستثنائي حدودا ضيقة تفرضها طبيعته الاستثنائية ، منها ما يتعلق بشروط

ممارسته ومنها ما يتصل بمآل ما قد يصدر من قرارات استنادا اليه .  
فأوجب لاعمال رخصة التشريع الاستثنائية أن يكون مجلس الشعب  
غائبا وأن تنتهى خلال هذه الغيبة ظروف تتوافر بها حالة تسوغ لرئيس  
الجمهورية سرعة مواجهتها بتدابير لا تحتل التأخير الى حين انعقاد  
مجلس الشعب باعتبار أن تلك الظروف هي مناط هذه الرخصة وعسلة  
تقويرها . واذ كان الدستور يتطلب هذين الشرطين لممارسة ذلك  
الاختصاص التشريعى الاستثنائى ، فان رقابة المحكمة الدستورية  
العليا تمتد اليهما للتحقق من قيامهما . باعتبارهما من الضوابط المقررة  
فى الدستور لممارسة ما نص عليه من سلطات : شأنهما فى ذلك شأن  
الشروط الاخرى التى حددتها المادة ١٤٧ ومن بينها ضرورة عرض  
القرارات الصادرة استنادا اليها على مجلس الشعب للنظر فى اقرارها  
أو علاج آثارها .

وحيث أنه يبين من الاعمال التحضيرية للقرار بقانون رقم ٤٤  
لسنة ١٩٧٩ المطعون عليه أن الاسباب التى استندت اليها الحكومة  
فى التعجيل باصداره فى غيبة مجلس الشعب ، تتمثل فيما أوردته  
مذكرته الايضاحية من « أن القانونين رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠ ورقم ٢٥  
لسنة ١٩٣٩ الخاصين ببعض أحكام الاحوال الشخصية قد مضى على  
صدورهما قرابة خمسين عاما طرأ فيها على المجتمع كثير من التغيير  
المادى والادبى التى انعكست آثارها على العلاقات الاجتماعية الامر  
الذى حمل القضاء عبئا كبيرا فى تفريغ أحكام الحوادث التى تعرض  
عليهم ، وقد كشف ذلك عن قصور فى بعض أحكام القوانين القائمة  
مما دعا الى البحث عن أحكام الاحوال التى استجبت فى حياة المجتمع  
المصرى وذلك فى نطاق نصوص الشريعة دون مصادرة أى حق مقصور  
بدليل قطعى لاي فرد من أفراد الأسرة بل الهدف من المشروع هو  
تنظيم استعمال بعض هذه الحقوق ... » كما أنه عند عرض القرار  
بقانون ( محل الطعن ) على مجلس الشعب للنظر فى اقراره ، أفصح  
وزير الدولة لشؤون مجلس الشعب عن ماهية الضرورة التى دعت الى

اصداره بقوله « ولا شك أن الضرورة تحتم استصدار قانون لتعديل الاحوال الشخصية ٠٠٠ وقد طال الامل على استصدار هذه القوانين، وطول الامل واستطالة المدة هي حالة الضرورة ، بل هي حالة الخطورة فالاسرة المصرية تنتظر هذا الاصلاح منذ عام ١٩٠٥ ، واللجان تعتقد وتنتظر أعمالها ولكن دون جدوى ولائحة ترتيب المحاكم الشرعية ، والقانونان اللذان يحكمان مجال الاسرة رقم ( ٢٥ ) لسنة ١٩٢٠ و رقم ( ٢٥ ) لسنة ١٩٢٩ كلاهما يحتاج الى تعديل منذ صدورهما ، أى منذ عامى ١٩٢٠ و ١٩٢٩ . أليس فى هذا كله مدعاة لضرورة يقدرها ولى الامر ليصدر قرارا ثوريا باصلاح الاسرة ؟ لو ترك الامر لاقتراح قرار بقانون أو لمشروع بقانون وفارت حوله المناقشات وظل شهورا وسنين فأين هي الحاجة التى تدعو الى تحقيق اصلاح الاسرة بقرار ثورى مثل القرار بقانون المعروف » .

لما كان ذلك ، وكافت الاسباب سائلة البيان . وحاصلها مجرد الرغبة فى تعديل قوانين الاحوال الشخصية بعد ان طال الامل على العمل بها رغم ما استجد من تغييرات فى نواحى المجتمع وان جاز أن تندرج فى مجال البواعث والاهداف التى تدعو سلطة التشريع الاصلية الى سن قواعد قانونية جديدة او استكمال ما يشوب التشريعات القائمة من قصور تحقيقا لاصلاح مرتجى الا أنه لا تتحقق بها الضوابط المقررة فى الفقرة الاولى من المادة ١٤٧ من الدستور ، ذلك ان تلك الاسباب — تفيد أنه لم يطرأ — خلال غيبة مجلس الشعب — ظرف معين يمكن أن تتوافر معه تلك الحالة التى تصل بها رخصة التشريع الاستثنائية التى خولها الدستور لرئيس الجمهورية بمقتضى المادة ١٤٧ المشار اليها ومن ثم فإن القرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ — اذ صدر استنادا الى هذه المادة ، وعلى خلاف الاوضاع المقررة فيها ، يكون مشوبا بمخالفة الدستور .

وحيث أنه لا ينال مما تقدم ما أثارته الحكومة من أن تقدير

الضرورة الداعية لاصدار القرارات بقوانين عملاً بالمادة ١٤٧ من الدستور مقروك لرئيس الجمهورية تحت رقابة مجلس الشعب باعتبار ذلك من عناصر السياسة التشريعية التي لا تمتد اليها الرقابة الدستورية ، ذلك أنه وأن كان لرئيس الجمهورية سلطة التشريع الاستثنائية طبقاً للعادة المشار اليها وفق ما تمليه المخاطر المترتبة على قيام ظروف طارئة تستوجب سرعة المواجهة وذلك تحت رقابة مجلس الشعب ، إلا أن ذلك لا يعنى إطلاق هذه السلطة في اصدار قرارات بقوانين دون التقيد بالحدود والضوابط التي نص عليها الدستور والتي سبق أن استظهرتها المحكمة ومن بينها اشتراط أن يطرأ - في غيبة مجلس الشعب - ظرف من شأنه توغر الحالة الداعية لاستعمال رخصة التشريع الاستثنائية وهو ما لم تكن له قائمة بالنسبة للقرار بقانون المطعون عليه الامر الذي يهتم اخضاعه لما تنولاه هذه المحكمة من رقابة دستورية .

وحيث أنه - من ناحية أخرى - فإن اقرار مجلس الشعب للقرار بقانون المطعون عليه لا يترتب عليه سوى مجرد استمرار نفاذه بوصفه الذي نشأ عليه كقرار بقانون دون تطوره من العوار الدستوري الذي لازم صدوره . كما أنه ليس من شأن هذا الاقرار في ذاته أن ينقلب به القرار بقانون المذكور الى عمل تشريعي جديد يدخل في زمرة القوانين التي يتعين أن يتبع في كيفية اقتراحها والموافقة عليها واصدارها القواعد والاجراءات التي حددها الدستور في هذا الصدد والالتزام على مخالفتها عدم دستورية القانون .

وحيث أنه لما كان ما تقدم ، وكان القرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ بتعديل بعض أحكام قوانين الاحوال الشخصية المطعون عليه قد استهدف بتنظيمه التشريعي المترابط موضوعاً واحداً قصد به معالجة بعض مسائل الاحوال الشخصية المتعلقة بالاسرة على ما سلف

بيانه ، وكان العيب الدستوري الذي شابته قد عمه بتمامه لتخلف سند  
اصداره ، فانه يتعين الحكم بعدم دستوريته برمته •

### لهذه الاسباب

حكمت المحكمة بعدم دستورية القرار بقانون رقم ٤٤ لسنة  
١٩٧٩ بتعديل بعض أحكام قوانين الاحوال الشخصية •

## جلسة ٤ مايو سنة ١٩٨٥ م

برئاسة السيد المستشار محمد علي بلخ  
وحضور السادة المستشارين : مصطفى جيل مرسى ومحمود مصطفى حسن ومستر  
أمين عبد المجيد ورايح لطفي جمعه وشريف بوعام نور وواصل علاء الدين  
وحضور السيد المستشار الدكتور أحمد محمد الحنفي  
وحضور السيد / أحمد علي فاضل الله  
أمين السر

### قاعدة رقم ( ٣٠ )

#### المضية رقم ٢٠ لسنة ١ قضائية « دستورية » ( ٧ لسنة ٩ ق عيسا )

- ١ - الحكومة - السلطة التنفيذية - دستور  
الدستور بين التصود بالحكومة بما نص عليه في المادة ١٥٢ منه .
- ٢ - المحكمة الدستورية العليا - اختصاص - الدعوى الدستورية  
المحكمة الدستورية العليا هي المختصة وحدها بنظر الدعاوى الدستورية  
أساساً فلك نص المادة ١٧٥ من الدستور والمادة ٢٥ من قانونها .
- ٣ - جلالة الزهر - اهلية التقاضي - الصفة في الدعوى  
القانون أسند لرئيس الجامعة صفة النيابة عنها في جميع صلاحياتها بالهيئات  
الأخرى والتي تدخل في مجموعها الهيئات القضائية ، وما يفرغ من هذه النيابة  
من اهلية التقاضي فيما يتعلق بتلك الصلاحيات .
- ٤ - الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح - هدفها وسييلها  
هدفها صون الدستور القائم وتأكيد احترامه وحمايته من الخروج على أحكامه ،  
وسييلها التحقق من التزام سلطة التشريع بما يورده الدستور من ضوابط  
وقيود .
- ٥ - المادة الثانية من الدستور بعد تعديلها في ٢٢ مايو سنة ١٩٨٠ - مضمونها  
يؤمن من صيغة العبارة الأخيرة من المادة الثانية من الدستور - بعد تعديلها -  
أن الشرع أنى يقيد على سلطة التشريع قوامه التزامها وهي يصدد وضبح  
التشريعات بالالتزام الى مبادئ الشريعة الإسلامية لاستعداد الاحكام المنظمة  
للمجتمع منها .

- ٦ - مبادئ الشريعة الإسلامية - سلطة التشريع  
سلطة التشريع إعتباراً من تاريخ العمل بتعديل العبارة الأخيرة من المادة  
الثانية من الدستور في ٢٢ مايو سنة ١٩٨٠ أصبحت مقيدة فيما تمسسه من  
تشريعات مستحقة أو مستحقة لتشريعات سابقة على هذا التاريخ برعاية  
أن تكون هذه التشريعات متفقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية ، ولا تخرج  
( م ١٤ - المحكمة الدستورية )

في الوقت ذاته عن الضوابط والتقيود التي تفرضها النصوص الدستورية  
الأخرى على سلطة التشريع في صدد الممارسة التشريعية .

الزام المشرع باتخاذ مبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع  
لا ينصرف سوى إلى التشريعات التي تصدر بعد التاريخ الذي فرض فيه  
الالتزام بحيث إذا انطوى أي منها على ما يتعارض مع مبادئ الشريعة  
الإسلامية يكون قد وقع في حوزة المخالفة الدستورية .

#### ٧ - المشرع الدستوري - مبادئ الشريعة الإسلامية

لو أراد المشرع الدستوري جعل مبادئ الشريعة الإسلامية من بين القواعد  
المدركة في الدستور على وجه التحديد ، أو قصد أن يجري أعمال تلك  
المبادئ بواسطة المحاكم التي تقوى تطبيق التشريعات دون ما حاجة إلى  
إفراقها في نصوص تشريعية محددة مستوفاة للإجراءات التي عينها الدستور ،  
لا أعوزها النص على ذلك صراحة .

#### ٨ - سلطة التشريع - مبادئ الشريعة الإسلامية

الزام المشرع باتخاذ مبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي لما يضعه  
من تشريعات بعد التاريخ الذي فرض فيه الالتزام لا يعني إعفاء المشرع من  
تبعه الإبقاء على التشريعات السابقة رغم ما قد يشوبها من تعارض مع  
مبادئ الشريعة الإسلامية ، وإنما يلقى على عاتقه من الناحية السياسية  
مسئولية المبادرة إلى تنقية نصوص هذه التشريعات من أية مخالفة للمبادئ  
سائلة الذكر تحقيقاً للاتفاق بينها وبين التشريعات اللاحقة في وجوب اتفاقها  
جميعاً مع هذه المبادئ وعدم الخروج عليها .

#### ٩ - المادة ٢٢٦ من القانون المدني

المادة ٢٢٦ من القانون المدني الصادر سنة ١٩٤٨ لم يلحقها أي تعديل بمقد  
التاريخ المشار إليه - التزم عليها بمخالفة حكم المادة الثانية من الدستور  
وتأيا كان وجه الرأي في تعرضها مع الشريعة الإسلامية في غير محله .

١ - الدستور بين على وجه التحديد المقصود بالحكومة بما نص عليه  
في المادة ١٥٣ من أن « الحكومة هي الهيئة التنفيذية والإدارية  
العليا للدولة وتتكون الحكومة من رئيس مجلس الوزراء ونوابه  
والوزراء ونوابهم » .

٢ - المحكمة الدستورية العليا هي المختصة وحدها بنظر الدعوى  
الدستورية الماثلة أعمالاً للمادة ١٧٥ من الدستور والمادة (٢٥)  
من قانون المحكمة الدستورية العليا المشار إليه - اللتين عقدتا



لها دون غيرها ولاية الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح .

٣ - أنه عما دفعت به الحكومة أيضا من عدم قبول الدعوى لرغمها من غير ذى صفة تأسيسا على أن شيخ الأزهر هو الذى يملك وحده تمثيل جامعة الأزهر باعتبارها من الهيئات التى يشملها الأزهر ، وأن القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن إعادة تنظيم الأزهر لم يصف على جامعة الأزهر شخصية اعتبارية تخولها حق التقاضى وتجزير لرئيسها تمثيلها لدى المحاكم ، فأنه اذ كانت المادة (٣٩) من القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ المشار اليه تنص على أن « يتولى ادارة جامعة الأزهر : ١ ) مدير جامعة الأزهر ( رئيس جامعة الأزهر منذ العمل بالقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٧٧ ) ( ٢ ) مجلس الجامعة » . كما تنص المادة ٤٢ منه على أن « يتولى مدير الجامعة ادارة شؤون الجامعة العلمية والادارية والمالية ، وهو الذى يمثلها أمام الهيئات الاخرى ٠٠٠٠ » . غان مؤدى ذلك ، ان القانون اسند الى رئيس الجامعة صفة النيابة عنها فى جميع صلاتها بالهيئات الاخرى والتى تدخل فى عمومها الهيئات القضائية ، وما يتفرع عن هذه النيابة من أهلية التقاضى فيما يتعلق بتلك الصلات ومن بينها التعاقد على شراء معدات لكليات الجامعة وما قد ينشأ عنها من منازعات قضائية ، وهو الحال الذى اقتضى اختصاص المدعى بصفته فى الدعوى الموضوعية - وقرتب على اثاره الدفع بعدم الدستورية فيها - لقامة المدعى بصفته للدعوى الماثلة ، ومن ثم فان الدفع بعدم قبول الدعوى لرغمها من غير ذى صفة يكون على غير أساس .

٤ - أن الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح - المنوطة بالمحكمة الدستورية العليا - تستهدف أصلا صون الدستور .  
القائم وتأكيد احترامه وحمايته من الخروج على أحكامه ، وسبيل هذه الرقابة التحقق من التزام سلطة التشريع بما يورده

الدستور في مختلف نصوصه من ضوابط وقيود ومن ثم فإنه يتعين - عند الفصل فيما يثار في شأن هذه التشريعات من مطاعن تستهدف نقض قرينة الدستورية - استظهار هذه الضوابط والقيود وتحديدتها وذلك للتعرف على مدى مخالفة تلك التشريعات لها .

٥ - أنه يبين من صيغة العبارة الأخيرة من المادة الثانية من الدستور - بعد تعديلها على نحو ما سلف - أن المشرع الدستوري اتى بقيد على السلطة المختصة بالتشريع قوامه الزام هذه السلطة - وهي بصدد وضع التشريعات - بالالتجاء الى مبادئ الشريعة لاستمداد الاحكام المنظمة للمجتمع ، وهو ما اشارت اليه اللجنة الخاصة بالاعداد لتعديل الدستور في تقريرها الى مجلس الشعب والذي أقره المجلس بجلسته ١٩ يولية سنة ١٩٧٩ وأكدت اللجنة التي أعدت مشروع التعديل وقدمته الى المجلس مناقشه ووافق عليه بجلسته ٣٠ ابريل سنة ١٩٨٠ اذ جاء في تقريرها عن مقاصد تعديل الدستور بالنسبة للعبارة الأخيرة من المادة الثانية بأنها « تلزم المشرع بالالتجاء الى أحكام الشريعة الاسلامية للبحث عن بغيته فيها مع الزامه بعدم الالتجاء الى غيرها ، فاذا لم يجد في الشريعة الاسلامية حكما صريحا ، فإن وسائل استنباط الاحكام من المصادر الاجتهادية في الشريعة الاسلامية تمكن المشرع من التوصل الى الاحكام اللازمة والتي لا تتخالف الاصول والمبادئ العامة للشريعة » .

٦ - أن سلطة التشريع اعتبارا من تاريخ العمل بتعديل العبارة الأخيرة من المادة الثانية من الدستور في ٢٢ مايو سنة ١٩٨٠ - أصبحت مقيدة فيما تسنه من تشريعات مسعجة أو معدلة لتشريعات سابقة على هذا التاريخ ، يراعاة أن تكون هذه التشريعات متفقة مع مبادئ الشريعة الاسلامية وبحيث

لا تخرج - في الوقت ذاته - عن الضوابط والقيود التي تفرضها النصوص الدستورية الاخرى على سلطة التشريع في صدد الممارسة التشريعية ، فهي التي يتحدد بها - مع ذلك - القيد المستحدث - النطاق الذي تباشر من خلاله المحكمة الدستورية العليا رقابتها القضائية على دستورية التشريعات .

لما كان ذلك وكان الزام المشرع باتخاذ مبادئ الشريعة الاسلامية المصدر الرئيسي للتشريع على ما سلف بيانه لا ينصرف سوى الى التشريعات التي تصدر بعد التاريخ الذي غرض فيه الالتزام بحيث اذا انطوى أى منها على ما يتعارض مع مبادئ الشريعة الاسلامية يكون قد وقع في حومة المخالفة الدستورية ، أما التشريعات السابقة على ذلك التاريخ ، فلا يثنى انفاذ حكم الالتزام المشار اليه بالنسبة لها لصدورها فعلا من قبله ، أى في وقت لم يكن القيد المتضمن هذا الالتزام قائما واجب الاعمال ومن ثم ، فان هذه التشريعات تكون بمنأى عن أعمال هذا القيد ، وهو مناط الرقابة الدستورية . ويؤيد هذا النظر ما أورده اللجنة العامة في مجلس الشعب بتقريرها المقدم بجلسة ١٥ سبتمبر سنة ١٩٨١ والذي وافق عليه المجلس من أنه « كان دستور سنة ١٩٧١ أول دستور في تاريخنا الحديث ينص صراحة على أن الشريعة الاسلامية مصدر رئيسي للتشريع ، ثم عدل الدستور عام ١٩٨٠ لتكون الشريعة الاسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع ، وهذا يعنى عدم جواز اصدار أى تشريع في المستقبل يخالف أحكام الشريعة الاسلامية ، كما يعنى ضرورة اعادة النظر في القوانين القائمة قبل العمل بدستور سنة ١٩٧١ وتعديلها بما يجعلها متفقة مع أحكام الشريعة الاسلامية » واستطرد تقرير اللجنة الى أن « الانتقال من النظام القانوني القائم حاليا في مصر والذي يرجع الى أكثر من مائة سنة الى النظام القانوني الاسلامي المكتمل يقتضى الاناء والتدقيق الفعلي ، ومن هنا ، فإن تقنين المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية

التي لم تكن مألوفة ، أو معروفة ، وكذلك ما جد في عالمنا المعاصر وما يقتضيه الوجود في المجتمع الدولي من صلات وعلاقات ومعاملات ، كل ذلك يستأهل الروية ويتطلب جهودا ، ومن ثم فإن تغيير النظام القانوني جميعه ينبغي أن يتاح لواضعيه والقائمين عليه الفترة الزمنية المناسبة حتى تجمع هذه القوانين متكاملة في اطار القرآن والسنة وأحكام المجتهدين من الائمة والعلماء ..... »

٧ - أن مقتضى تعديل المادة الثانية من الدستور هو جعل مبادئ الشريعة الاسلامية قواعد قانونية موضوعية واجبة الاعمال بذاتها ومن فورها على ما سبق هذا التعديل من تشريعات بها يوجب نسخ ما يتعارض منها مع تلك المبادئ ، فأن هذا القول مردود بما سبق أن عرضت له المحكمة عن حقيقة المقصود من ذلك التعديل ، وهو أنه قيد استحدثه الدستور على سلطة المشرع في شأن المصادر التي يستقى منها أحكامه التشريعية وأنه لا يمكن أعماله الا بالنسبة للتشريعات اللاحقة على غرضه دون التشريعات السابقة ، كما ينقض ذلك القول ما تضمنته الاعمال التحضيرية لمشروع التعديل على ما سلف ايضاحه من أن المنوط به أعمال القيد المشار اليه هو السلطة المختصة بالتشريع ، بالاضافة الى أن المشرع الدستوري لو اراد جعل مبادئ الشريعة الاسلامية من بين القواعد المدرجة في الدستور على وجه التحديد أو قصد أن يجرى أعمال تلك المبادئ بواسطة المحاكم التي تتولى تطبيق التشريعات دون ما حاجة الى اغرائها في نصوص تشريعية محددة مستوفاة للاجراءات التي عينها الدستور ، لا اعوزه النص على ذلك صراحة ، هذا فضلا عن أن مؤدى ما يقول به المدعى من الاعمال المباشرة لمبادئ الشريعة الاسلامية عن طريق تلك المحاكم لا يقف عند مجرد اهدار ما قد يتعارض مع هذه المبادئ من التشريعات السابقة

المنظمة لمختلف النواحي المدنية والجنائية والاجتماعية والاقتصادية بل أن الامر لابد وأن يقترن بضرورة تقصى المحاكم للقواعد غير المقننة التي يلزم تطبيقها في المنازعات المطروحة عليها بدلا من النصوص المنسوخة مع ما قد يؤدي اليه ذلك من تناقض بين هذه القواعد ويجر الى تهاثر الاحكام وزعزعة الاستقرار .

٨ - أن أعمال المادة الثانية من الدستور بعد تعديلها - على ما تقدم بيانه ، وأن كان مؤداه الزام المشرع باتخاذ مبادئ الشريعة الاسلامية المصدر الرئيسي لما يضعه من تشريعات بعد التاريخ الذي فرض فيه هذا الالتزام بما يترتب عليه من اعتباره مخالفا للدستور اذا لم يلتزم بذلك القيد ، إلا أن قصر هذا الالتزام على تلك التشريعات لا يعنى اعفاء المشرع من تبعه الابقاء على التشريعات السابقة - رغم ما قد يشوبها من تعارض مع مبادئ الشريعة الاسلامية ، وانما يلقي على عاتقها من الناحية السياسية مسئولية المبادرة الى تنقية نصوص هذه التشريعات من أية مخالفة للمبادئ سالفة الذكر ، تحقيقا للاتساق بينها وبين التشريعات اللاحقة في وجوب اتفاقها جميعا مع هذه المبادئ وعدم الخروج عليها .

٩ - ولما كان مبنى الطعن مخالفة المادة ٢٢٦ من القانون المدني للمادة الثانية من الدستور تأسيسا على أن هوائد التأخير المستحقة بموجبها تعد من الربا المحرم شرعا طبقا لمبادئ الشريعة الاسلامية التي حلتها المادة الثانية من الدستور المصدر الرئيسي للتشريع ، واذ كان القيد المقرر بمقتضى هذه المادة - بعد تعديلها بتاريخ ٢٢ مايو سنة ١٩٨٠ والمتضمن الزام المشرع بعدم مخالفة مبادئ الشريعة الاسلامية -

لا يتأتى أعماله بالنسبة للتشريعات السابقة عليه حسبما سلف  
بيانه ، وكانت المادة ٢٢٦ من القانون المدني الصادر سنة ١٩٤٨  
لم يحققها أى تعديل بعد التاريخ المشار اليه ، ومن ثم ، فإن  
التعنى عليها ، وحالتها هذه — بمخالفة حكم المادة الثانية من  
الدستور وايا كان وجه الزأى فى تعارضها مع مبادئ الشريعة  
الاسلامية — يكون فى غير محله . الامر الذى يتعين معه الحكم  
برغض الدعوى .

### الاجراءات

بتاريخ ٣١ مايو سنة ١٩٧٨ أودع المدعى بصفته صحيفة دعوى  
قلم كتاب المحكمة طالبا الحكم بعدم دستورية نص المادة ٢٢٦ من  
القانون المدنى .

وقدمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت فيها اصليا الحكم  
بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى واحتياطيا بعدم قبولها وفى  
الموضوع برغضها .

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريرا برأيها .

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة ، حيث  
الترمت هيئة المفوضين رأيها ، وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها  
بجلسة ٦ أبريل سنة ١٩٨٥ وفى هذه الجلسة قررت المحكمة مد أجل  
النطق بالحكم الى جلسة اليوم .

### الحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاحات والمدلولة .

حيث أن الوقائع — على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر  
الاوراق — تتحصل فى أن المدعى بصفته كان قد أقام الطعن رقم ٤٦١

لسنة ٢٢ قضائية أمام المحكمة الادارية العليا طالبا الغاء الحكم الصادر من محكمة القضاء الادارى فى الدعوى رقم ١٤٦٥ لسنة ٢٥ قضائية القاضى بالزامه ووزير الاوقاف وعميد كلية الطب بصفتهم بأن يدفعوا لمورث المدعى عليه الرابع مبلغ ٢٩٢/١١٢ جنيه باقى ثمن آلات جراحية تم توريدها الى كلية الطب بجامعة الازهر - والفوائد القانونية عن هذا المبلغ بواقع ٤/١ من تاريخ المطالبة القضائية . واثناء نظر الطعن دفع المدعى بصفته بعدم دستورية المادة ٢٢٦ من القانون المدنى . فقضت المحكمة الادارية العليا بجلسة ٣ أبريل سنة ١٩٧٨ بوقف الفصل فى الطعن ليرفع المدعى دعواه الدستورية فأقام الدعوى الماثلة .

وحيث أن الحكومة دفعت بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى استنادا الى أن جامعة الازهر تتبع الازهر الذى يعد من الاشخاص المعنوية العامة وبالتالي فهم من جهات الحكومة التى اعتبرها المشرع من ذوى الشأن فى القضايا الدستورية ، فلا يجوز لها الطعن بعدم دستورية التشريعات على أساس أنها تشارك فى وضعها وعليها الدفاع عن سلامتها . هذا بالاضافة الى أن المنازعة الماثلة - وهى تقوم بين جهتين حكوميتين - تندرج تحت المنازعات التى تختص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بمجلس الدولة - دون غيرها - بإهداء الزأى المازم للجائنين فيها عملا بالمادة ٦٦ فقرة ( د ) من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ .

وحيث أن هذا الدفع مبرود بأن الدستور بين على وجه التحديد انقصود بالحكومة بما نص عليه فى المادة ١٥٣ من أن « الحكومة هى الهيئة التنفيذية والادارية العليا للدولة وتتكون الحكومة من رئيس مجلس الوزراء ونوابه والوزراء ونوابهم » وإذا كان هذا التعريف لا يدخل فى مدلوله الازهر باعتباره الهيئة العلمية الاسلامية الكبرى التى اثبت لها القانون الشخصية المعنوية بما نص

عليه صراحة في المادة السادسة من القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التي يشملها من أن « يكون للأزهر شخصية معنوية عربية الجنس » ٥٥٠ ومن ثم ، فإن جامعة الأزهر — وهى إحدى هيئاته — لا ينطبق عليها معنى الحكومة على النحو الذى عناه المشرع فى المادة ٣٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ والذى نص فيه على أن « تعتبر الحكومة من ذوى الشأن فى الدعاوى الدستورية » مستهدفا بذلك تمكينها من أن تقول كلمتها فى الطعون الموجهة الى التشريعات التى تكون قد اصدرتها أو شاركت فى وضعها .

لما كان ذلك . وكانت هذه المحكمة — من ناحية أخرى — هى المختصة وحدها بنظر الدعوى الدستورية الماثلة أعمالا للمادة ١٧٥ من الدستور والمادة (٢٥) من قانون المحكمة الدستورية العليا المشار اليه — اللتين عقدتا لها دون غيرها ولاية الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح بما ينتفى معه القول بأنها من المنازعات التى تختص بها الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بمجلس الدولة — ومن ثم ، فإن الدفع بعدم الاختصاص يكون فى شقيه على غير أساس متعين الرفض .

وحيث أنه عما دفعت به الحكومة أيضا من عدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى صفة تأسيسا على أن شيخ الأزهر هو الذى يملك وحده تمثيل جامعة الأزهر باعتبارها من الهيئات التى يشملها الأزهر ، وأن القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن إعادة تنظيم الأزهر لم يضيف على جامعة الأزهر شخصية اعتبارية تخولها حق التقاضي وتجزى لرئيسها تمثيلها لدى المحاكم ، فإنه اذ كانت المادة ( ٣٩ ) من القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ أشار اليه تنص على أن « يتولى ادارة جامعة الأزهر : ١ ) مدير جامعة الأزهر ( رئيس جامعة الأزهر منذ العمل بالقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٧٢ ) ٢ ) مجلس



الجامعة » . كما تنص المادة ٤٢ منه على أن « يتولى مدير الجامعة ادارة شئون الجامعة العلمية والادارية والمالية ، وهو الذى يمثلها أمام الهيئات الاخرى ٠٠٠ » فان مؤدى ذلك ، أن القانون اسند الى رئيس الجامعة صفة النيابة عنها فى جميع صلاتها بالهيئات الاخرى والتي تدخل فى عمومها الهيئات القضائية ، وما يتفرع من هذه النيابة من اهلية التقاضى فيما يتعلق بتلك الصلات ومن بينها التعاقد على شراء معدات لكليات الجامعة وما قد ينشأ عنها من منازعات قضائية ، وهو الحال الذى اقتضى اختصاص المدعى بصفته فى الدعوى الموضوعية — وترتب على اثاره الدفع بعدم الدستورية فيها — اقامة المدعى بصفته للدعوى الماثلة ، ومن ثم فان الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى صفة يكون على غير أساس .

وحيث ان الدعوى استوفت اوضاعها القانونية .

وحيث أن المدعى بصفته ينعى على نص المادة ٢٢٦ من القانون المدنى أنها اذ تقضى باستحقاق فوائد محددة القدر عن مجرد التأخر فى الوفاء بالالتزام النقدي تكون قد انطوت على مخالفة لمبادئ الشريعة الاسلامية التى أصبحت طبقا للمادة الثانية من الدستور « المصدر الرئيسى للتشريع » . وذلك باعتبار أن تلك الفوائد تمثل زيادة فى الدين بغير مقابل ، فهى الربا المتفق على تحريمه اخذا بقوله تعالى « وأحل الله البيع وحرم الربا » وهو من الاحكام الشرعية المقطوع بها ثبوتها ودلالة والتي أصبحت بموجب المادة الثانية من الدستور فى مصاف القواعد القانونية الوضعية التى من شأنها نسخ ما كان سابقا عليها متعارضا معها من نصوص التشريعات الوضعية نسخا ضمنيا ، اذ صارت بذاتها واجبة الاعمال دون حاجة الى صدور تشريع يقننها .

وحيث أن القانون المدنى الصادر بالقانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٤٨ فى ١٦ يوليو سنة ١٩٤٨ والمعمول به ابتداء من ١٥ أكتوبر سنة

١٩٤٩ ينص في المادة ٢٢٦ منه - محل الطعن - على أنه « إذا كان محل الالتزام مبلغا من النقود ، وكان معلوم المقدار وقت الطلب وتأخر المدين في الوفاء به ، كان ملزما بأن يدفع للدائن على سبيل التعويض عن التأخر فوائد قدرها أربعة في المائة في المسائل المدنية وخمسة في المائة في المسائل التجارية » وتسرى هذه الفوائد من تاريخ المطالبة القضائية بها ، أن لم يحدد الاتفاق أو العرف التجارى تاريخا آخر لسريانها ، وهذا كله ما لم ينص القانون على غيره » .

وحيث أنه يبين من تعديل الدستور الذى تم بتاريخ ٢٢ مايو سنة ١٩٨٠ أن المادة الثانية أصبحت تنص على أن « الاسلام دين الدولة ، واللغة العربية لغتها الرسمية ، ومبادئ الشريعة الاسلامية المصدر الرئيسى للشرع » . بعد أن كانت تنص عند صدور الدستور في ١١ سبتمبر سنة ١٩٧١ على أن « الاسلام دين الدولة ، واللغة العربية لغتها الرسمية ، ومبادئ الشريعة الاسلامية مصدر رئيسى للتشريع » والعبارة الاخيرة من هذا النص لم يكن لها سابقة في أى من الدساتير المصرية المتعلقة ابتداء من دستور سنة ١٩٢٣ وحتى دستور سنة ١٩٦٤ .

وحيث أن الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح - المنوطة بالمحكمة الدستورية العليا - تستهدف أصلا صون الدستور القائم وتأكيد احترامه وحمايته من الخروج على أحكامه ، وسبيل هذه الرقابة التحقق من التزام سلطة التشريع بما يورده الدستور في مختلف نصوصه من ضوابط وقيود ومن ثم فإنه يتعين - عند الفصل فيما يثار في شأن هذه التشريعات من مطاعن تستهدف نقض مبرينة الدستورية - استظهار هذه الضوابط والقيود وتحديدتها وذلك للتعرف على مدى مخالفة تلك التشريعات لها .

وحيث أنه يبين من صيغة العبارة الاخيرة من المادة الثانية من الدستور - بعد تعديلها على نحو ما سلف - أن المشرع الدستورى

اتى بقيد على السلطة المختصة بالتشريع قوامه الزام هذه السلطة -  
وهي بصدد وضع التشريعات - بالالتجاء الى مبادئ الشريعة  
لاستمداد الاحكام المنظمة للمجتمع ، وهو ما اشارت اليه اللجنة  
النخاسة بالاعداد لتعديل الدستور في تقريرها الى مجلس الشعب  
والذى أقره المجلس بجلسة ١٩ يولية سنة ١٩٧٩ وأكدته اللجنة  
التي اعنت مشروع التعديل وقدمته الى المجلس فناقشه ووافق عليه  
بجلسة ٣٠ أبريل سنة ١٩٨٠ اذ جاء في تقريرها عن مقلصد تعديل  
الدستور بالنسبة للعبارة الاخيرة من المادة الثانية بأنها « تلزم  
المشرع بالالتجاء الى أحكام الشريعة الاسلامية للبحث عن بغيته فيها  
مع الزامه بعدم الالتجاء الى غيرها ، غاذا لم يجد في الشريعة  
الاسلامية حكما صريحا ، فان وسائل استنباط الاحكام من المصادر  
الاجتهادية في الشريعة الاسلامية تمكن المشرع من التوصل الى  
الاحكام اللازمة والتي لا تخالف الاصول والمبادئ العامة للشريعة » .

ولما كان مقاد ما تقدم ، أن سلطة التشريع اعتبارا من تاريخ  
العمل بتعديل العبارة الاخيرة من المادة الثانية من الدستور في ٢٢  
مايو سنة ١٩٨٠ - أصبحت مقيدة فيما تسنه من تشريعات مستحدثة  
أو معدلة لتشريعات سابقة على هذا التاريخ ، بمراعاة أن تكون هذه  
التشريعات متفقة مع مبادئ الشريعة الاسلامية وبحيث لا تفرج -  
في الوقت ذاته - عن الضوابط والقيود التي تقرضها النصوص  
الدستورية الاخرى على سلطة التشريع في صدد الممارسة التشريعية  
فهي التي يتحدد بها - مع ذلك القيد المستحدث - النطاق الذي  
تباشر من خلاله المحكمة الدستورية العليا رقابتها القضائية على  
دستورية التشريعات . لما كان ذلك وكان الزام المشرع باتخاذ مبادئ  
الشريعة الاسلامية المصدر الرئيسي للتشريع على ما سلف بيانه  
لا ينصرف سوى الى التشريعات التي تصدر بعد التاريخ الذي قرض  
فيه الالتزام بحيث اذا انطوى أي منها على ما يتعارض مع مبادئ  
الشريعة الاسلامية يكون قد وقع في حومة المخالفة الدستورية ، أما

التشريعات إنسابقة على ذلك التاريخ ، فلا يتأتى انفاذ حكم الإلزام المشار اليه بالنسبة لها لصدورها فعلا من قبله ، أى فى وقت لم يكن لتقيد المتضمن هذا الإلزام قائما واجب الاعمال ومن ثم ، فإن هذه التشريعات تكون بمنأى عن أعمال هذا القيد ، وهو مناط الرقابة الدستورية . \* ويؤيد هذا النظر ما أورده للجنة العامة فى مجلس الشعب بتقريرها المقدم بجلسة ١٥ سبتمبر سنة ١٩٨١. والذي وافق عليه المجلس من أنه « كان دستور سنة ١٩٧١ أول دستور فى تاريخنا الحديث ينص صراحة على أن الشريعة الاسلامية مصدر رئيسى للتشريع ، ثم عدل الدستور عام ١٩٨٠ لتكون الشريعة الاسلامية هى المصدر الرئيسى للتشريع ، وهذا يعنى عدم جواز اصدار أى تشريع فى المستقبل يخالف أحكام الشريعة الاسلامية ، كما يعنى ضرورة إعادة النظر فى القوانين القائمة قبل العمل بدستور سنة ١٩٧١ وتعديلها بما يجعلها متفقة مع أحكام الشريعة الاسلامية » واستطرد تقرير اللجنة الى أن « الانتقال من النظام القانونى القائم حاليا فى مصر والذي يرجع الى أكثر من مائة سنة الى النظام الاسلامى المتكامل يقتضى الاناء والتدقيق العملى ، ومن هنا ، فإن تقنين المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التى لم تكن مألوفة ، أو معروفة ، وكذلك ما جد فى عالمنا المعاصر وما يقتضيه الوجود فى المجتمع الدولى من صلات وعلاقات ومعاملات ، كل ذلك يستأهل الروية ويتطلب جهودا ، ومن ثم فإن تغيير النظام القانونى جميعه ينبغى أن يتاح لواقعيه والقائمين عليه الفترة الزمنية المناسبة حتى تجمع هذه القوانين متكاملة فى اطار القرآن والسنة وأحكام المجتهدين من الائمة والعلماء ... » .

وحيث ان ما ذهب اليه المدعى من أن مقتضى تعديل المادة الثانية من الدستور هو جعل مبادئ الشريعة الاسلامية قواعد قانونية موضوعية واجبة الاعمال بذاتها ومن فورها على ما سبق هذا التعديل من تشريعات بما يوجب نسخ ما يتعارض منها مع تلك

المبادئ ، فإن هذا القول مردود بما سبق ان عرضت له المحكمة عن حقيقة المقصود من ذلك التعديل ، وهو أنه قيد استحدثه الدستور على سلطة المشرع في شأن المصادر التي يسفقي منها أحكامه التشريعية وأنه لا يمكن أعماله الا بالنسبة للتشريعات اللاحقة على فرضه دون التشريعات السابقة ، كما ينقض القول ما تضمنته الاعمال التحضيرية لمشروع التعديل على ما سلف أيضانه من ان المنوط به أعمال التقيد المشار اليه هو السلطة المختصة بالتشريع ، بالاضافة الى ان المشرع الدستوري لو اراد جعل مبادئ الشريعة الاسلامية من بين القواعد المدرجة في الدستور على وجه التحديد او قصد ان يجرى أعمال تلك المبادئ بواسطة المحاكم التي تتولى تطبيق التشريعات دون ما حاجة الى افراغها في نصوص تشريعية محددة مستوفاة للاجراءات التي عينها الدستور ، لما أعوزه النص على ذلك صراحة ، هذا فضلا عن أن مؤدى ما يقول به المدعى من الاعمال المباشر لمبادئ الشريعة الاسلامية عن طريق تلك المحاكم لا يقف عند مجرد اهدار ما قد يتعارض مع هذه المبادئ من التشريعات السابقة المنظمة لمختلف النواحي المدنية والجنائية والاجتماعية والاقتصادية بل أن الامر لا بد وأن يقترن بضرورة تقصى المحاكم للقواعد غير المقننة التي يلزم تطبيقها في المنازعات المطروحة عليها بدلا من النصوص المنسوخة مع ما قد يؤدي اليه ذلك من تناقض بين هذه القواعد ويجبر الى تهاثر الاحكام وزعزعة الاستقرار .

وحيث أن أعمال المادة الثانية من الدستور بعد تعديلها — على ما تقدم بيانه ، وأن كان مؤداه الزام المشرع باتخاذ مبادئ الشريعة الاسلامية المصدر الرئيسي لما يضعه من تشريعات بعد التاريخ الذي فرض هذا الالتزام بما يترتب عليه من اعتباره مخالفا للدستور اذا لم يلتزم بذلك القيد ، الا أن قصر هذا الالتزام على تلك التشريعات لا يعنى اعفاء المشرع من تبعة الابقاء على التشريعات السابقة — رغم ما قد يشوبها من تعارض مع مبادئ الشريعة الاسلامية ، وانما

يلقى على عاتقه من الناحية السياسية مسؤولية المبادرة الى تنقية نصوص هذه التشريعات من أية مخالفة للمبادئ سالفة الذكر ، تحقيقا للاتساق بينها وبين التشريعات اللاحقة في وجوب اتفاقها جميعا مع هذه المبادئ وعدم الخروج عليها .

وحيث أنه ترتبنا على ما تقدم ، ولما كان مبنى الطعن مخالفة المادة ٢٢٦ من القانون المدني للمادة الثانية من الدستور تأسيسا على أن غوائد التأخير المستحقة بموجبها تعد من الربا المحرم شرعا طبقا لمبادئ الشريعة الاسلامية التي جعلتها المادة الثانية من الدستور المصدر الرئيسي للتشريع ، واذ كان القيد المقرر بمقتضى هذه المادة — بعد تعديلها بتاريخ ٢٢ مايو سنة ١٩٨٠ والمتضمن الزام المشرع بعدم مخالفة مبادئ الشريعة الاسلامية — لا يتأتى أعماله بالنسبة للتشريعات السابقة عليه حسبما سلف بيانه ، وكانت المادة ٢٢٦ من القانون المدني الصادر سنة ١٩٤٨ لم يلحقها أى تعديل بعد التاريخ المشار اليه ، ومن ثم ، فإن النعى عليها ، وحالتها هذه — بمخالفة حكم المادة الثانية من الدستور وأيا كان وجه الرأى في تعارضها مع مبادئ الشريعة الاسلامية — يكون في غير محله . الامر الذي يتعين معه الحكم برفض الدعوى .

### لهذه الاسباب

حكمت المحكمة برفض الدعوى وبمصادرة الكفالة والزمت المدعى بصفته المصروفات ومبلغ ثلاثين جنيها مقابل اتعاب المحاماة .



ويمكنوا في ضوء ذلك من ابداء ملاحظاتهم وردودهم وتعقيبيهم عليها في المواعيد التي حددتها المادة ٣٧ من ذات القانون ، بحيث تقوى هيئة المفوضين بعد انتهاء تلك المواعيد تحضير الموضوع وتحديد المسائل الدستورية والقانونية المثارة وتبدي فيها رأيها مسبقا وفقا لما تقتضى به المادة ٤٠ من قانون المحكمة الدستورية العليا المشار اليه .

### الاجراءات

بتاريخ أول مارس سنة ١٩٨٤ ورد الى قلم كتاب المحكمة ملف الدعوى رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨٣ مدنى جزئى الازبكية بعد أن قضت محكمة الازبكية الجزئية بجلسة ١٩ يناير سنة ١٩٨٤ بوقف الدعوى واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل فى مدى دستورية اقتضاء الفوائد .

وقدمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت فيها الحكم برغض الدعوى .

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها . ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة حيث التزمت هيئة المفوضين رأيها وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

### الطبعة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاحات والمداولة .

حيث أن الوقائع — على ما يبين من قرار الاحالة وسائر الاوراق — تتحصل فى أن المدعى كان قد أقام الدعوى رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨٣ مدنى جزئى الازبكية بطلب الزام المدعى عليه بأن يدفع له مبلغ ستين جنيها والفوائد بواقع ٧٪ من تاريخ الاستحقاق حتى تمام



السداد ، فقصت محكمة الأزيكية الجزئية بجلسته ١٩ يناير سنة ١٩٨٤ بالنسبة لطلب الفوائد بوقف الدعوى وإحالة الأوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل في مدى دستورية اقتضاء الفوائد .

وحيث أن المادة ٣٠ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ تنص عليه أنه « يجب أن يتضمن القرار الصادر بالإحالة الى المحكمة الدستورية العليا أو صحيفة الدعوى المرفوعة اليها وفقا لحكم المادة السابقة بيان النص التشريعي المطعون بعدم دستوريته والنص الدستوري المدعى بمخالفته وأوجه المخالفة » ، ومؤدى ذلك أن المشرع أوجب لقبول دعاوى الدستورية أن يتضمن قرار الإحالة أو صحيفة الدعوى ما نصت عليه المادة ٣٠ سالفة الذكر من بيانات جوهرية تنبئ عن جدية هذه الدعاوى ويحدد به موضوعها ، وذلك مراعاة لقرينة الدستورية لمصلحة القوانين ، وحتى يتاح لذوى الشأن فيها ومن بينهم الحكومة - الذين أوجبت المادة ٣٥ من قانون المحكمة اعلانهم بالقرار أو الصحيفة - أن يتبينوا جميع جوانبها ويتمكنوا في ضوء ذلك من ابداء ملاحظاتهم وردودهم وتعليقهم عليها في المواعيد التي حددتها المادة ٣٧ من ذات القانون ، بحيث تتولى هيئة المفوضين بعد انتهاء تلك المواعيد تحضير الموضوع وتحديد المسائل الدستورية والقانونية المثارة وتبدي فيها رأيها مسببا وفقا لما تقضى به المادة ٤٠ من قانون المحكمة الدستورية العليا المشار اليه .

لما كان ذلك ، وكان الثابت أن محكمة الأزيكية الجزئية لم تورد في قرارها بإحالة الأوراق الى المحكمة الدستورية العليا سوى أنه « فيما يتعلق بطلبه الفوائد من تاريخ الاستحقاق حتى تمام السداد ، فإنه لما كانت المحكمة امتثالا منها لاحكام الشريعة الاسلامية وأمر المولى عز وجل ترى أن هذا الطلب يتعارض مع أحكام الشريعة الاسلامية الغراء التي هي مصدر أساسى من مصادر الدستور والتشريع والتي تحرم الفوائد وقيمنها وتحظرها! ... » ، ومن ثم فإن

قرار الاحالة - وقد خلا من بيلان النص التشريعي المطعون بعدم  
مستوريته والنص الدستوري المدعى بمخالفته وأوجه هذه المخالفة -  
يكون قد جاء قلصراً عن بيان ما أوجبه الملة ٣٠ من قانون المحكمة  
على ما سلف بيانه ، وبالتالي تكون الدعوى الدستورية غير مقبولة .

### هذه الأسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى .

## جلسة ٢٩ يونية سنة ١٩٨٥ م

برئاسة السيد المستشار محمد علي بايغ  
وحضور السادة المستشارين : مصطفى جميل موسى ومنير أمين عبد الجيد  
ورابع لطفي جمعة ومحمد كمال محفوظ والدكتور عوض محمد عوض المر وواصل  
علاء الدين  
وحضور السيد المستشار الدكتور أحمد محمد الطن  
وحضور السيد / أحمد علي فضل الله  
المفوض  
أمين السر

### قاعدة رقم ( ٢٢ )

#### القضية رقم ١٠٦ لسنة ٦ قضائية « دستورية »

##### ١ - المحكمة الدستورية العليا - اخصاص .

قرارات المجلس الأعلى للجامعات باستثناء عقد من أبناء المحافظة والمناطق  
الثانية ومحافظة الحدود من شرط المجموع عند الالتحاق بالكليات تضمن أحكاما  
عامة مجردة وتدخل في عموم التشريعات الخاضعة لرقابة المحكمة الدستورية العليا .

##### ٢ - حق التعليم - الدستور - مبدأ تكافؤ الفرص - مبدأ المساواة .

التحق في التعليم الذي أبهى الدستور أصله هو أن يكون لكل مواطن الحق  
في أن يتلقى تدرا من التعليم يتناسب مع مواهبه وقدراته ، وأن يختار نوع  
التعليم الذي يراه أكثر انطباقا مع حياته وحركته وفق القواعد التي يتولى وضعها  
تطبيقا لهذا الحق بما لا يؤدي إلى حصره أو التقييد منه وعلى ألا تخل القيود  
التي يفرضها المشرع في مجال هذا التعليم بمبدأ تكافؤ الفرص والمساواة  
المصوص عليها في المقتين ٨ ، ٩ من الدستور .

##### ٣ - التعليم العالي - الكليات والجامعات العالية .

التعليم العالي يعد الركيزة الرئيسية لتزويد المجتمع بالمتخصصين والفنيين  
والخبراء الذين تقع على عاتقهم مسؤولية العمل في مختلف مجالاته فيؤمن أن يرتبط  
في أهدافه وأسس تنظيمه بمبادئ المصالح والانتاج .

##### ٤ - التعليم العالي - فرض الالتحاق به - الشروط الواضحة .

القرص التي تقدم الدولة بأن تتبناها الراغبين في الالتحاق بالتعليم العالي  
معدة بالاشتراطات المالية التي قد تضر من استيعابهم جميعا في كلياته ومجتمعاته  
المختلفة ، والسبيل إلى نفس تراخهم وتلقائهم على هذه الفرص المحدودة لا يتأتى  
إلا بتحديد مستحقها وترتيبهم فيما بينهم وفق شروط موضوعية ترد في أساسها  
التي طبيعة هذا التعليم وأهدافه ومتطلبات الدراسة فيه ، ويتعلق بها ومن خلالها  
المتكفل في الفرص والمساواة لدى القانون . فإذا استقر رأيهم الحق في الالتحاق  
بأحدى الكليات أو الجامعات العالية وفق هذه الشروط فلا يجوز أن يفرض عليه من  
لاقتضاه فيه تلك الشروط ، ولا كان ذلك أساسا يمتدح في الدستور .

٥ - اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات - جدير بالملاحظة بين المتقدمين للتعليم الجامعي .

تفككت اللائحة ببيان ما أورثته من شروط موضوعية محقة لتكافؤ الفرص بين الحاصلين على شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها ، ولتساويهم لدى القانون ، حين ربطت القبول في التعليم الجامعي بترتيب درجات النجاح بينهم في امتحان تلك الشهادة .

٦ - المعاملة الاستثنائية في القبول بالتعليم - مبدأ تكافؤ الفرص والمساواة .

المعاملة الاستثنائية في القبول بالتعليم العالي التي تضمنتها بعض النصوص التشريعية تستتبع أن يحل أفراد الفئات المستثناة محل من يقدمونهم في درجات النجاح في الثانوية العامة أو ما يعادلها في الإلتحاق بحق التعليم في مرحلته العالية المحدودة فرصها . الأمر الذي يتعارض مع طبيعة التعليم العالي وأهدافه ومطلوبات الدراسة فيه ، وينطوي على المساس بحق المتقدمين في درجات النجاح في هذا التعليم ، والإخلال بمبدأ تكافؤ الفرص والمساواة لدى القانون ، وبشكل مخالف للمواد ٨ ، ١٨ ، ٤٠ من الدستور .

١ - أن الحكومة دفعت بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى بالنسبة لقرارات المجلس الأعلى للجامعات الخاصة باستثناء عدد من أبناء المحافظات والمناطق النائية ومحافظات الحدود من شرط المجموع عند الإلتحاق بالكليات ، تأسيساً على أن القواعد التي تتضمنها تلك القرارات ليست من قبيل اللوائح التي تخضع لرقابة المحكمة الدستورية العليا ، وإنما هي شروط تعاقدية يتضمنها عقد إداري قوامه الإلتحاق بالدراسة الجامعية لمن تتوافر فيه هذه الشروط من أبناء المحافظات النائية ومحافظات الحدود مقابل التزامه بالعمل بعد تخرجه في المحافظة التي يتبعها ، والا امتنع قبوله في هذه الدراسة .

وحيث أن هذا الدفع مردود بأن القرارات المشار إليها بما تتضمنه من أحكام عامة مجردة لا تتعلق بأشخاص بذواتهم ولا بوقائع معينة - إنما تدخل في عموم التشريعات الخاضعة لرقابة هذه المحكمة . ولا ينال من طبيعتها هذه أن يلتزم الطالب المستفيد بأحكامها بالعمل في المحافظة التي يتبعها بعد تخرجه ، ذلك أن هذا الإلتزام لا يعهدوا أن يكون أحد الشروط التي

تطلبها تلك القرارات لافادة أبناء المناطق النائية من المعاملة الاستثنائية التي قررتها ، ومن ثم يكون الدفع بعدم اختصاص المحكمة على غير أساس متينا ورفضه .

٢ - ان المادة ١٨ من الدستور تنص على أن « التعليم حق تكفله الدولة ، وهو الزامي في المرحلة الابتدائية ، وتعمل الدولة على مد الالتزام الى مراحل أخرى ، وتشرف على التعليم كله ، وتكفل استقلال الجامعات ومراكز البحث العلمي ، وذلك كله بما يحقق الربط بينه وبين حاجات المجتمع والانتاج » . وكفالة الدستور لحق التعليم انما جاء انطلاقا من حقيقة أن التعليم يعد من أهم وظائف الدولة وأكثرها خطرا ، وأنه أداتها الرئيسية التي تنمي في النشء ، القيم الخلقية والتربوية والثقافية ، وتعدده لحياة أفضل يتوافق فيها مع بيئته ومقتضيات انتمائه الى وطنه ويتمكن في كنفها من اقتحام الطريق الى آفاق المعرفة وألوانها المختلفة . والحق في التعليم - الذي أرسى الدستور أصله - فحواه أن يكون لكل مواطن الحق في أن يتلقى قدرا من التعليم يتناسب مع مواهبه وقدراته ، وأن يختار نوع التعليم الذي يراه أكثر اتجاها وميوه وملكاتة ، وذلك كله وفق القواعد التي يتولى المشرع وضعها وتنظيمها لهذا الحق بما لا يؤدي الى مصادرته أو الانتقاص منه ، وعلى ألا تخل القيود التي يفرضها المشرع في مجال هذا التنظيم بمبدأي تكافؤ الفرص والمساواة لدى القانون اللذين تضمنهما الدستور بما نص عليه في المادة ٨ من أن « تكفل الدولة تكافؤ الفرص لجميع المواطنين وفي المادة ٤٠ من أن « المواطنون لدى القانون سواء : وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة ، لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الاصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة » .

٣ ، ٤ - ان التعليم العالي - بجميع كلياته ومعهاده - يشكل الركيزة الرئيسية لتزويد المجتمع بالمختصين والفنيين والخبراء الذين

تقع على عاتقهم مسئولية العمل في مختلف مجالاته ، فيتعين أن يرتبط في أهدافه وأسس تنظيمه بحاجات هذا المجتمع وانتاجه ، وهو ما تطلبت صراحة المادة ١٨ من الدستور المشار اليها ، وردته المادة الاولى من قانون تنظيم الجامعات الصادرة بالقرار بقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٣ عند تخديدها لرسالة الجامعات بأن يكون التعليم فيها موجها لخدمة المجتمع والارتقاء به حضاريا ، والاسهام في رقى الفكر وتقدم العلم وتنمية العلوم الانسانية ، واعداد الانسان المزود بأصول المعرفة وطرائق البحث المتقدمة والقيم الرفيعة لضمان تقدم الوطن وتنمية ثروته البشرية والعمل على بعث الحضارة العربية والتراث التاريخي للشعب المصري وتقليده الاصيل وذلك كله بما يحقق الربط بين التعليم الجامعي وحاجات المجتمع والانتاج . لا كان ذلك وكنت الدولة مسئولة عن كفالة هذا التعليم الذي يخضع لاشرافها حسبما نصت عليه المادة ١٨ من الدستور ، وكانت الغرض التي تلزم بأن تتيحها للرأغبين في الالتحاق بالتعليم العالي مقيدة بإمكانياتها الفعلية التي قد تقصر عن استيعابهم جميعا في كلياته ومعاهده المختلفة ، فإن السبيل الى خفض تراحمهم وتناقسهم على هذه القرض المحددة لا يتأتى الا بتحديد مستحقيا وترتيبهم فيما بينهم وفق شروط موضوعية ترتد في أساسها الى طبيعة هذا التعليم وأهدافه ومتطلبات الدراسة فيه ، ويتحقق بها ومن خلالها التكافؤ في الفرص ، والمساواة لدى القانون ، بما يتولد عن تلك الشروط في ذاتها من مراكز قانونية متماثلة تكشف عن وجه الاحقية والتفضيل بين المترشحين في الانتفاع بهذه الفرص بحيث اذا استقر لاي منهم الحق في الالتحاق بأحدى الكليات او المعاهد العالية وفق هذه الشروط فلا يحل من بعد أن يفضل عليه من لم تتوافر فيه تلك الشروط ، والا كان ذلك مسلما بحق قرره الدستور .

٥٠ - ان غرض الالتحاق بالتعليم الجامعى - وهو يمثل الجانب الرئيسى للتعليم العالى - لانتهاى لجميع الناجحين فى شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها ، وأما تتوافر هذه الفرص لاعداد منهم يحددها المجلس الاعلى للجامعات فى نهاية كل عام جامعى الامر الذى من شأنه تراحم الناجحين فى تلك الشهادة على الفرص المتاحة لهم للالتحاق بالتعليم الجامعى . وقد تكفلت المادة ٧٥ من اللائحة المشار اليها ببيان ما ارتثته من شروط موضوعية محققة لتكافؤ الفرص بين الحاصلين على شهادة الثانوية العامة او ما يعادلها ، ولتساويهم لدى القانون . حين ربطت القبول فى التعليم الجامعى بترتيب درجات النجاح بينهم فى أمتحان تلك الشهادة ، بأعتبار ان هذا الامتحان يتم فى إطار مسابقة عامة تجريها الدولة تتاح فيها الفرص المتكافئة لجميع المتقدمين اليها للحصول على تلك الشهادة بما يجعل معيار المفاضلة بينهم عند تقدمهم للالتحاق بالتعليم الجامعى مرتبطا بالفتوق والجدارة التى يمتاز بها بعضهم على بعض ، وهى النتيجة الحتمية للفتاوت القائم بينهم فى الملكات والقدرات الذاتية .

٦ - يبين من النصوص التشريعية المطعون عليها أن المعاملة الاستثنائية التى خصت بها فئات من الحاصلين على شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها لقبولهم بالتعليم العالى دون التقيد بمجموع درجاتهم فى هذه الشهادة ، انما ترتكر فى واقعها على أسس منبئة الصلة بطبيعة هذا التعليم وأهدافه ومتطلبات الدراسة فيه ، اذ تقوم هذه المعاملة فى أساسها ودوافعها على تقرير مزية استثنائية للطلبة المستفيدين منها قوامها اما مجرد الانتماء الاسرى الى من كان شاغلا لوظيفة بعينها ، أو قائما بأعبائها فى جهة بذاتها ، أو هتوليا مسئوليتها فى تاريخ معين أو من كان قد استشهد أو توفى أو فقد أو أصيب بسبب أداء مهامها ،

أو من كان حاملا لوسام ، واما أن يكون مناطها الانتماء الى المناطق الثنائية بسبب الميلاد أو الإقامة أو الحصول منها على شهادة الثانوية العامة ، واما أن يكون منحها مرتبطا بواقعة بذاتها تتعلق بالطلبة أنفسهم من اصابة في العمليات الحربية أو حصول على وسام معين .

لما كان ذلك ، وكانت المعاملة الاستثنائية في القبول بالتعليم العالي التي تضمنتها النصوص التشريعية المطعون عليها - وأيا كان وجه الرأي في الاعتبارات التي دعت الى تقريرها - تستتبع أن يحل أفراد الفئات المستثناء محل من يتقدمونهم في درجات النجاح في شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها في الانتفاع بحق التعليم في مرحلته العالية المحدودة فرصها ، بعد ان كانت قد انتظمتهم جميعا الاسس الموحدة التي تقررت لاجراء تلك المسابقة ، ورغم ما أسفرت عنه نتيجتها من أولويتهم دون المستثنين في التمتع بذلك الحق ، الامر الذي يتعارض مع طبيعة التعليم العالي وأهدافه ومتطلبات الدراسة فيه على ما سلف بيانه ، وينطوي على المساس بحق المتقدمين في درجات النجاح في هذا التعليم ، والاخلال بمبدأ تكافؤ الفرص والمساواة لدى القانون ، ومن ثم يشكل مخالفة للمواد ٨ ، ١٨ ، ٤٠ ، من الدستور .

### الاجراءات

بتاريخ ٨ أكتوبر سنة ١٩٨٤ ورد الى قلم كتاب المحكمة ملف الدعوى رقم ٥٥٤١ لسنة ٣٧ قضائية ، بعد أن قضت محكمة القضاء الادارى في ٢٢ مايو سنة ١٩٨٤ بوقف الدعوى واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل في مدى دستورية المادة ٧٦ من اللائحة التنفيذية للقرار بقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٣ بشأن تنظيم الجامعات ، الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٩ لسنة ١٩٧٥ ، والبند ( ب ) من الفقرة الثالثة من المادة ١٢٣ من القرار بقانون رقم



٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ في شأن شروط الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة ، وقرارى رئيس الجمهورية رقمى ٧٤٢ ، ٧٤٣ لسنة ١٩٧٥ ، وقرار المجلس الاعلى للجامعات بتاريخ ٢١ يوليو سنة ١٩٧٧ بشأن أبناء العاملين بوزارة التعليم العالى : وقرارات المجلس الاعلى للجامعات بشأن قبول أبناء المحافظات والجهات النائية بالكليات دون التقييد بالمجموع .

وقدمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت فيها الحكم بعدم اختصاص المحكمة الدستورية العليا بنظر الدعوى فيما يتعلق بقواعد قبول أبناء المحافظات النائية ومناطق الحدود ، ويرفض الدعوى فيما عدا ذلك .

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها ، ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة حيث التزمت هيئة المفوضين رأيها ، وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاحات والمداولة .

حيث أن الوقائع — على ما يبين من قرار الاصله وسائر الاوراق — تتحصل في أن المدعى بصفته ولياً طبيعياً على ابنته القاصر كان قد أقام الدعوى رقم ٥٥٤١ لسنة ٣٧ قضائية أمام محكمة القضاء الادارى طالبا الحكم بوقف تنفيذ القرار القاضى بالحاق ابنته بكلية العلوم جامعة القاهرة فيما تضمنه من عدم قبولها باحدى كليات الطب البشرى أو الصيدلة أو طب الأسنان ، وفي الموضوع بالغاء هذا القرار وكذلك البغاء القرارات الصادرة بتقرير استثناء لبعض الفئات من شرط المجموع عند الالتحاق بالكليات المذكورة وغيرها من الكليات .

وإذ تراعى للمحكمة عدم دستورية المادة ٧٠ من اللائحة التنفيذية

للقرار بقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٩ لسنة ١٩٧٥ ، والتبند ( ب ) من الفقرة الثالثة من المادة ١٢٣ من القرار بقانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ في شأن شروط الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة ، وقرارى رئيس الجمهورية رقمى ٧٤٢ و ٧٤٣ لسنة ١٩٧٥ ، وقرار المجلس الاعلى للجامعات بتاريخ ٢١ يولية ١٩٧٧ بشأن ابناء العاملين بوزارة التعليم العالى ، وقرارات المجلس الاعلى للجامعات بشأن قبول ابناء المحافظات والجهات النائية بالكليات ، استنادا الى أن ما تضمنته هذه النصوص من تقرير استثناء لبعض فئات الطلبة من شرط المجموع عند الالتحاق بالكليات والمعاهد العالية يشكل مخالفة للمواد ٨ ، ١٨ ، ٤٠ من الدستور ، فقد قضت بجلسة ٢٢ مايو سنة ١٩٨٤ بوقف الدعوى واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل فى مدى دستورية النصوص المشار اليها .

وحيث أن الحكومة دفعت بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى بالنسبة لقرارات المجلس الاعلى للجامعات الخاصة باستثناء عدد من ابناء المحافظات والمناطق النائية ومطالعات الحدود من شرط المجموع عند الالتحاق بالكليات ، تأسيسا على أن القواعد التى تتضمنها تلك القرارات ليست من قبيل اللوائح التى تخضع لرقابة المحكمة الدستورية العليا ، وإنما هى شروط تعاقدية يتضمنها عقد ادارى قوامه الالتحاق بالدراسة الجامعية لن تتوافق فيه هذه الشروط من ابناء المحافظات النائية ومحافظات الحدود مقابل التزامه بالعمل بعد تخرجه فى المحافظة التى يتبعها ، والا احتج قبوله فى هذه الدراسة .

وحيث أن هذا الدفع مردود بان القرارات المشار اليها بما تتضمنه من أحكام عامة مجردة لا تتعلق بأشخاص بذواتهم ولا بوقائع بعينها - انما تدخل فى عموم التشريعات الخاضعة لرقابة هذه المحكمة - ولا ينال من طبيعتها هذه أن يلتزم الطالب المستفيد بأحكامها بالعمل فى المحافظة التى يتبعها بعد تخرجه ، فلك أن هذا الالتزام

لا يعدوا أن يكون أحد الشروط التي تطلبها تلك القرارات للاستفادة أبناء المناطق النائية من المعاملة الاستثنائية التي قررتها . ومن ثم يكون الدفع بعدم اختصاص المحكمة على غير أساس متيناً رغبه .

وحيث أن الدعوى استوفت أوضاعها القانونية .

وحيث أن النصوص التشريعية التي ارتأتى قرار الاحالة عدم دستورتها هي :

أولاً : المادة ٧٦ من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٩ لسنة ١٩٧٥ والتي تنص على أنه « يجوز دون التقيد بمجموع الدرجات قبول : ( ١ ) عدد لا يزيد على خمسة طلاب في كل كلية من أبناء أعضاء هيئة التدريس الحاليين بالجامعات او السابقين الذين قضوا عشر سنوات على الأقل في هيئة التدريس ( ٢ ) عدد لا يزيد على خمسة طلاب في كل كلية من أبناء العاملين من غير أعضاء هيئة التدريس الحاليين او السابقين في الجامعات لو أمانة المجلس الاعلى للجامعات بشرط أن يكونوا قد قضوا عشر سنوات في خدمة الجامعات او أمانة المجلس الاعلى للجامعات » .

ثانياً : الفقرة الثالثة من المادة ١٢٣ من القرار بقانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ في شأن شروط الخدمة والترقية لضباط للقوات المسلحة المحصل بالقلنون رقم ١٣٢ لسنة ٢٩٨٠ وذلك فيما تضمنته من الاحالة الى الفقرة ( ب ) من البند ( ٢ ) من المادة ٢٢٢ مكرراً ( ١ ) من ذات القانون بشأن استحقاق حامل وسام نجمة الشرف بزمية « تعليمه وتعليم زوجته ( أو ارسلته ) ولبنائه وبناته الخواتم الذين يعولهم بـالـلجان في مسائل هـ راحل التعليم بجميع المدارس او المعاهد او الكليات المملوكة للدولة مع اعفائهم من شروط القبول فيها يتعلق بالسن ومجموع الدرجات وذلك طبقاً للقواعد التي يصدر بها قرار من رئيس الجمهورية » .

ثالثا : المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٤٢ لسنة ١٩٧٥ بشأن قبول أبناء وزوجات واخوة الشهداء والمفقودين والمصابين من أفراد القوات المسلحة والعاملين المدنيين بها بالكليات والمعاهد العالية دون التقيد بالمجموع - ونصها الآتى : « يقبل بكل كلية أو معهد من المعاهد العالية أو معاهد اعداد الفنانين والصحيين والمعاهد فوق المتوسطة الحكومية أو الخاصة عدد لا يزيد على خمسة وعشرين طالبا من الطلاب الجاهلين على شهادة اتمام الدراسة الثانوية العامة أو ما يعادلها من الفئات الآتية وذلك دون التقيد بمجموع الدرجات ( أ ) أبناء وزوجات الشهداء أو المفقودين من أفراد القوات المسلحة بسبب العمليات الحربية واخوتهم الذين كانوا يعملونهم ( ب ) أبناء وزوجات المتوفين من أفراد القوات المسلحة بسبب الخدمة ( ج ) أفراد القوات المسلحة المصابون بسبب العمليات الحربية وأبنائهم واخوتهم الذين يعملونهم ( د ) أبناء أفراد القوات المسلحة الموجودين بالخدمة فيها اعتبارا من ٥ يونية ١٩٦٧ ( هـ ) أبناء العاملين المدنيين الموجودين بالخدمة في القوات المسلحة اعتبارا من ٥ يونية ١٩٦٧ والذين يخدمون في المناطق التي دارت فيها المعارك الحربية » .

رابعا : المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٤٣ لسنة ١٩٧٥ بشأن قبول أبناء واخوة وزوجات من استشهدوا من المدنيين بسبب العمليات الحربية أو بسبب قيامهم بواجبات رسمية بالكليات والمعاهد العالية دون التقيد بالمجموع ونصها الآتى : « يقبل في كل كلية أو معهد من المعاهد العالية عدد لا يزيد على خمسة طلاب من أبناء واخوة وزوجات المدنيين من غير العاملين بوزارة الحربية والقوات المسلحة الذين استشهدوا أو الذين أصبحوا في حالة عجز كامل بسبب العمليات الحربية أو الذين توفوا أو أصبحوا في حالة عجز كامل بسبب قيامهم بواجبات رسمية وذلك دون التقيد بمجموع الدرجات » .

خامسا : قرار المجلس الاعلى للجامعات الصادر بجلسة ٢١ يوليه ١٩٧٧ بالموافقة على « القبول الاستثنائي دون التقيد بمجموع الدرجات لعدد لا يزيد على خمسة طلاب من أبناء العاملين الحاليين أو السابقين بوزارة التعليم العالي • في كل كلية جامعية كانت معهدا عاليا يتبع وزارة التعليم العالي • ويشترط للانتفاع بالاستثناء أن يكون العامل قد أمضى مدة عشر سنوات على الأقل في خدمة وزارة التعليم العالي أو خدمتها وخدمة وزارة التعليم والهيئات التي يشرف عليها وزير التعليم » •

سادسا : قرار المجلس الاعلى للجامعات الصادر بجلسة ٣١ مايو سنة ١٩٧٥ والمعدل بالقرارين الصادرين بجلستي ١٢ يوليو ١٩٧٦ و ٢١ يوليو ١٩٧٧ فيما قضى به من قبول اعداد معينة من أبناء المحافظات والمناطق النائية ومحافظات الحدود ( مطروح - الوادي الجديد - البحر الاحمر - سيناء - مدينة وادي النطرون ) وذلك في الكليات المبينة بالقرار دون التقيد بمجموع الدرجات ، وعلى أن تكون شروط الاستفادة من هذا الاستثناء كالآتي : « أن يكون الطالب من مواليد المحافظة المعنية وحاصلا على الثانوية العامة من إحدى مدارس تلك المحافظة • ويعفى الطلاب من أبناء محافظة سيناء من اشتراط الحصول على شهادة الثانوية العامة من إحدى مدارس المحافظة » وفي حالة ما اذا تبقى عدد من الاماكن ، يستكمل العدد بمن ينطبق عليهم أحد الشرطين الآتيين : (١) أن يكون الطالب من مواليد المحافظة المعنية ومقيما بها اقامة دائمة لمدة عشر سنوات على الأقل دون النظر الى المدرسة التي حصل منها على شهادة الثانوية العامة • (٢) أن يكون الطالب من غير مواليد المحافظة المعنية ومقيما بها اقامة دائمة لمدة عشر سنوات على الأقل مع حصوله على شهادة الثانوية العامة من هذه المحافظة ، على أن يلتزم الطالب الذي يستفيد من هذا الاستثناء بالعمل بالمحافظة بعد تخرجه » •

وحيث أن مبنى الطعن يقوم على تعارض النصوص التشريعية المطعون عليها مع كل من مبدأ تكافؤ الفرص ، ومبدأ المساواة لدى القانون في حق التعليم ، بما يخالف المواد ٨ ، ١٨ ، ٢٠ من الدستور .

وحيث أن المادة ١٨ من الدستور تنص على أن « التعليم حق تكفله الدولة ، وهو الزامي في المرحلة الابتدائية ، وتعمل الدولة على مد الالتزام الى مراحل أخرى ، وتشرف على التعليم كله ، وتكفل استقلال الجامعات ومراكز البحث العلمي ، وذلك كله بما يحقق الربط بينه وبين حاجات المجتمع والانتاج » . وكفالة الدستور لحق التعليم انما جاء انطلاقا من حقيقة أن التعليم يعد من أهم وظائف الدولة وأكثرها خطرا ، وأنه أداتها الرئيسية التي تنمى في النشء القيم الخلقية والتربوية والثقافية ، وتعدده لحياة أفضل يتوافق فيها مع بيئته ومقتضيات انتمائه الى وطنه ، ويتمكن في كنفها من اقتصام الطريق الى آفاق المعرفة وألوانها المختلفة . والحق في التعليم — الذي أرسى الدستور أصله — نجواه أن يكون لكل مواطن الحق في أن يتلقى قدرا من التعليم يتناسب مع مواهبه وقدراته ، وأن يختار نوع التعليم الذي يراه أكثر اتفقا وميوله وملكاته ، وذلك كله وفق القواعد التي يتولى المشرع وضعها وتنظيها لهذا الحق بما لا يؤدي الى مصادرته أو الانتقاص منه ، وعلى ألا تظل القيود التي يفرضها المشرع في مجال هذا التنظيم بمبدأ تكافؤ الفرص والمساواة لدى القانون للذين تضمنهما الدستور بما نص عليه في المادة ٨ من أن « تكفل الدولة تكافؤ الفرص لجميع المواطنين » . وفي المادة ٤٠ من أن « المواطنون لدى القانون سواء ، وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة ، لا تمييز في ذلك بسبب الجنس أو الاصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة » .

وحيث أن التعليم العالي — بجميع كلياته ومعاهده — يشكل الركيزة الرئيسية لتزويد المجتمع بالمتخصصين والفنيين والخبراء

الذين تقع على عواتقهم مسئولية العمل في مختلف مجالاته ، فيتعين ان يرتبط في أهدافه واسس تنظيمه بحاجات هذا المجتمع وأنتاجه ، وهو ما تطلبته صراحة المادة ١٨ من الدستور المشار اليها ، وردته المادة الاولى من قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ عند تحديدها لرسالة الجامعات بأن يكون التعليم فيها موجهاً لخدمة المجتمع والارتقاء به حضارياً ، والإسهام في رقى الفكر وتقدم العلم وتنمية العلوم الانسانية ، واعداد الانسان المزود بأصول المعرفة وطرائق البحث المتقدمة والقيم الرفيعة لضمان تقدم الوطن وتنمية ثروته البشرية والعمل على بعث الحضارة العربية والتراث التاريخي للشعب المصري وتقليده الاصيله وذلك كله بما يحقق الربط بين التعليم الجامعي وحاجات المجتمع والإنتاج . لما كان ذلك وكانت الدولة مسئولة عن كفالة هذا التعليم الذي يخضع لأشراؤها حسبما نصت عليه المادة ١٨ من الدستور ، وكانت الفرص التي تلزم بأن تتيحها للراغبين في الالتحاق بالتعليم العالي مقيدة بإمكانياتها الفعلية التي قد تقصر عن استيعابهم جميعاً في كلياته ومعاهده المختلفة ، فإن السبيل الى خفض تراحمهم وتنافسهم على هذه الفرص المحدودة لا يتأتى الا بتحديد مستحقها وترتيبهم فيما بينهم وفق شروط موضوعية ترتد في أساسها الى طبيعة هذا التعليم وأهدافه ومتطلبات الدراسة فيه ، ويتحقق بها ومن خلالها التكافؤ في الفرص ، والمساواة لدى القانون ، بما يتولد عن تلك الشروط في ذاتها من مراكز قانونية متماثلة تكشف عن وجه الاحقية والتفضيل بين المتراحمين في الانتفاع بهذه الفرص بحيث اذا استقر لاي منهم الحق في الالتحاق بأحدى الكليات أو المعاهد العالية وفق هذه الشروط فلا يحل من بعد أن يفضل عليه من لم يتوافر فيه تلك الشروط ، والا كان ذلك مساساً بحق قرره الدستور .

وحيث أنه بناء على ما تضمنته المادة ١٩٦ من قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ من تفويض ( ١٦ - المحكمة الدستورية )

رئيس الجمهورية اصدار لائحة تنفيذية لهذا القانون تتضمن وضع الاطار العام لتنفيذ أحكامه ، ومن بينها شروط قبول الطلاب وقيدهم ورسوم الخدمات التي تؤدي اليهم ، فقد اصدر رئيس الجمهورية القرار رقم ٨٠٩ لسنة ١٩٧٥ باللائحة التنفيذية للقرار بقانون سالف البيان التي تنص المادة ٧٤ منها على أن « يحدد المجلس الاعلى للجامعات في نهاية كل عام جامعى بناء على اقتراح مجالس الجامعات بعد أخذ رأى مجالس الكليات المختصة عدد الطلاب من أبناء جمهورية مصر العربية الذين يقبلون في كل كلية أو معهد في العام الجامعى التالى من بين الحاصلين على شهادة الثانوية العامة أو على الشهادات المعادلة ..... » .

كما نصت المادة ٧٥ من هذه اللائحة على أنه « يشترط في قيد الطالب في الجامعة للحصول على درجة الليسانس أو البكالوريوس ، أن يكون حاصلًا على شهادة الدراسة الثانوية العامة أو ما يعادلها ، ويكون القبول بترتيب درجات النجاح مع مراعاة التوزيع الجغرافى وفقا لما يقرره المجلس الاعلى للجامعات وبعد أخذ رأى مجالس الجامعات ومجالس الكليات ... » .

ومؤدى هذين النصين أن غرض الالتحاق بالتعليم الجامعى — وهو يمثل الجانب الرئيسى للتعليم العالى — لا تنهيا لجميع الناجحين في شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها ، وانما تتوافر هذه الفرص لاعداد منهم يحددها المجلس الاعلى للجامعات في نهاية كل عام جامعى الامر الذى من شأنه تراحم الناجحين في تلك الشهادة على الفرص المتاحة لهم للالتحاق بالتعليم الجامعى ، وقد تكفلت المادة ٧٥ من اللائحة المشار اليها ببيان ما ارتأته من شروط موضوعية محققة لتكافؤ الفرص بين الحاصلين على شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها ، ولتساويهم لدى القانون ، حين ربطت القبول في التعليم الجامعى بترتيب درجات النجاح بينهم في امتحان تلك الشهادة ،



باعتبار أن هذا الامتحان يتم في اطار مسابقة عامة تجريها الدولة تتاح فيها الفرص المتكافئة لجميع المتقدمين اليها للحصول على تلك الشهادة بما يجعل معيار المفاضلة بينهم عند تقدمهم للالتحاق بالتعليم الجامعي مرتبطا بالتفوق والمجدارة التي يمتاز بها بعضهم على بعض، وهي النتيجة الحتمية للتفاوت القائم بينهم في المالكات والقدرات الذاتية.

وحيث أنه يبين من النصوص التشريعية المطعون عليها أن المعاملة الاستثنائية التي خصت بها فئات من الحاصلين على شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها لقبولهم بالتعليم العالي دون التقييد بمجموع درجاتهم في هذه الشهادة ، إنما تركز في واقعها على أسس منية الصلة بطبيعة هذا التعليم وأهدافه ومتطلبات الدراسة فيه ، إذ تقوم هذه المعاملة في أساسها ودوافعها على تقرير مزية استثنائية للطلبة المستفيدين منها قوامها أما مجرد الانتماء الاسرى الى من كان شاغلا لوظيفة بعينها ، أو قائما بأعبائها في جهة بذاتها ، أو متوليا مسؤوليتها في تاريخ معين أو من كان قد استشهد أو توفى أو فقد أو أصيب بسبب اداء مهامها ، أو من كان حاملا لوسام ، وأما أن يكون مناطها الانتماء الى المناطق النائية بسبب الميلاد أو الإقامة أو الحصول منها على شهادة الثانوية العامة ، وأما أن يكون منحها مرتبطا بواقعة بذاتها تتعلق بالطلبة أنفسهم من اصابة في العمليات الحربية أو حصول على وسام معين .

لما كان ذلك ، وكانت المعاملة الاستثنائية في القبول بالتعليم العالي التي تضمنتها النصوص التشريعية المطعون عليها - وايا كان وجه الرأي في الاعتبارات التي دعت الى تقريرها - تستتبع أن يحل أفراد الفئات المستثناة محل من يتقدمونهم في درجات النجاح في شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها في الانتفاع بحق التعليم في مرحلته العالية المحدودة فرصها ، بعد أن كانت قد انتظمتهم جميعا

الاسس الموحدة التي تقررت لاجراء تلك المسابقة ، ورغم ما اسفرت عنه نتيجتها من اولويتهم دون المستثنين في التمتع بذلك الحق ، الامر الذي يتعارض مع طبيعة التعليم العالى وأهدافه ومتطلبات الدراسة فيه على ما سلف بيانه ، وينطوى على المساس بحق المتقدمين في درجات النجاح في هذا التعليم ، والاخلال بمبدأ تكافؤ الفرص والمساواة لدى القانون ، ومن ثم يشكل مخالفة للمواد ٨ ، ١٨ ، ٤٠ ، من الدستور .

وحيث أنه لما تقدم ، يتعين الحكم بعدم دستورية النصوص التشريعية المطعون عليها فيما تضمنته من قبول أفراد الفئات المييزة بها في الكليات والمعاهد العالية دون التقيد بمجموع الدرجات في شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها .

### لهذه الاسباب

حكمت المحكمة بعدم دستورية المادة ٧٦ من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٩ لسنة ١٩٧٥ ، والفقرة الثالثة من المادة ١٣٣ من القرار بقانون رقم ٣٣٢ لسنة ١٩٥٩ في شأن شروط الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة ، والمادة الاولى من كل من قراري رئيس الجمهورية رقمي ٧٤٢ و ٧٤٣ لسنة ١٩٧٥ ، وقرارات المجلس الاعلى للجامعات بشأن أبناء العاملين بوزارة التعليم العالى وأبناء المحافظات والمناطق النائية ومناطق الحدود ، وذلك فيما تضمنته هذه النصوص من قبول أفراد الفئات المييزة بها في الكليات أو المعاهد العالية دون التقيد بمجموع درجات النجاح في شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها .

## جلسة ١٦ نوفمبر سنة ١٩٨٥ م

بواسطة السيد المنتظر محمد على بايغ  
وحضور السادة المستشارين : مصطفى جليل برقي وممدوح مصطفى حسن ومنير  
أمين عبد المجيد ورابع لحلي جمعة وغوزي أحمد مرضى وواصل ملاه الدين أعضاء  
وحضور السيد المنتظر / السيد عبد الحميد عيلار  
وحضور السيد / أحمد على فضل الله  
رئيس المحكمة  
أبين السر

### قاعدة رقم (٣٣)

#### القضية رقم ٢ لسنة ٢ قضائية دستورية (١)

١ - دعوى دستورية - حكم - حجية .

الدعوى للدستورية عينية بطبيعتها - الأحكام الصادرة فيها لها حجية مطلقة  
تتل الكافة وتلزم بها جميع سلطات الدولة سواء كانت قد انتهت الى عدم  
دستورية النص المطعون فيه أم الى دستورته - أساس ذلك :

٢ - دعوى دستورية - المصلحة فيها :

الظمن بعدم دستورية نص سبق للمحكمة الدستورية العليا ان قضت بعدم  
دستوريته - انتهاء المصلحة في الدعوى - اثره - عدم قبول الدعوى .

١ - أن الفقرة الاولى من المادة ١٧٥ من الدستور قد نصت على  
أن « تتولى المحكمة الدستورية العليا دون غيرها الرقابة  
القضائية على دستورية القوانين واللوائح » ، كما قضت  
المادة ١٧٨ من الدستور بأن « تنشر في الجريدة الرسمية  
الأحكام الصادرة من المحكمة الدستورية العليا في الدعاوى  
الدستورية » ، ونصت المادة ٤٩/١ من قانون المحكمة  
الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ على أن

(١) اصدرت المحكمة الدستورية العليا بذات الجلسة احكاما مماثلة  
أرقام : ٣ : ٤ : ١٠ : ١١ : ١٢ : ١٣ : ١٥ : ١٨ : ١٩ : ٢٠ ،  
٢٢ : ٢٤ : ٣٢ : ٣٧ : ٤٠ لسنة ٢ .  
١ : ٣ : ٤ : ١٠ : ١١ : ١٤ : ١٥ : ١٧ : ٢٠ : ٢١ : ٢٤ :  
٢٥ : ٢٦ : ٢٧ : ٢٩ : ٣٠ : ٣٧ : ٤٠ : ٤٢ : ٤٣ : ٤٤ : ٤٦ :  
٧٨ لسنة ٣ .  
٨٤ : ٦٦ لسنة ٤ : ٢٨ : ١٣٣ لسنة ٥ ،

« أحكام المحكمة في الدعاوى الدستورية ..... ملزمة لجميع سلطات الدولة وللکافة » - ومؤدى ذلك أن الأحكام الصادرة في الدعاوى الدستورية - وهى بطبيعتها دعاوى عينية توجه الخصومة فيها الى النصوص التشريعية المطعون عليها بعيب دستورى - تكون لها حجية مطلقة بحيث لا يقتصر أثرها على الخصوم في الدعاوى التى صدرت فيها وانما ينصرف هذا الاثر الى الکافة وتلتزم بها جميع سلطات الدولة ، سواء أكانت هذه الأحكام قد انتهت الى عدم دستورية النص التشريعى المطعون فيه أم الى دستوريته ورفض الدعوى على هذا الاساس وذلك لعموم نصوص المادتين ١٧٥، ١٧٨ من الدستور والمادة ٤٩/١ من قانون المحكمة المشار اليه ، ولأن الرقابة القضائية على دستورية القوانين التى اختصت بها المحكمة الدستورية العليا دون غيرها هى رقابة شاملة تمتد الى الحكم بعدم دستورية النص فتلغى قوة نفاذه أو الى تقرير دستوريته وبالتالي سلامته من جميع العيوب وأوجه البطلان .

٢ - لا كان ذلك وكان المستهدف من هذه الدعوى هو الفصل في مدى دستورية المادة ٢٢٦ من القانون المدنى ، وقد سبق لهذه المحكمة أن قضت برفض الدعوى بعدم دستورية النص المشار اليه على ما سلف بيانه ، وكان قضاؤها هذا له حجية مطلقة حسمت الخصومة بشأن دستورية هذا النص حسما قاطعا مانعا من نظر أى طعن يثور من جديد بشأنه ، فإن المصلحة في الدعوى الماثلة تكون متفقية ، وبالتالي يتعين الحكم بعدم قبولها .

### الاجراءات

بتاريخ ٢٢ يناير سنة ١٩٨٠ ورد الى قلم كتاب المحكمة ملف الدعوى رقم ٢٠٩ لسنة ١٩٧٩ مدنى جزئى بعد أن قضت محكمة

حلوان الجزئية بجلسة ٥ ديسمبر سنة ١٩٧٩ بوقف الدعوى واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل في مدى دستورية المادة ٢٢٦ من القانون المدنى التى تنص على أنه « اذا كان محل الالتزام مبلغا من النقود وكان معلوم المقدار وقت الطلب وتأخر المدين فى الوفاء به ، كان ملزما بأن يدفع للدائن على سبيل التعويض عن التأخير فوائد أربعة فى المائة فى المسائل المدنية وخمسة فى المائة فى المسائل التجارية . وتسرى هذه الفوائد من تاريخ المطالبة القضائية بها أن لم يحدد الاتفاق أو العرف التجارى تاريخا اخر لسريانها ، وهذا كله ما لم ينص القانسون على غيره » .

وطلبت ادارة قضايا الحكومة رفض الدعوى .

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها .

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق والمداولة .

حيث أن الوقائع — على ما يبين من قرار الاحالة وسائر الاوراق — تتحصل فى أن الشركة المدعية كانت قد أقامت الدعوى رقم ٢٠٩ لسنة ١٩٧٩ مدنى جزئى بطلب الزام المدعى عليهم بأن يدفعوا اليها مبلغ ١٨٣ر٨٠٠ جنيه والفوائد القانونية عنه من تاريخ الاستمقاق حتى تمام السداد . فقضت محكمة حلوان الجزئية بجلسة ٥ ديسمبر ١٩٧٩ بالنسبة الى طلب الفوائد بوقف الدعوى واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل في مدى دستورية المادة ٢٢٦ من القانون المدنى .

وحيث أن هذه المحكمة سبق أن قضت بتاريخ ٤ مايو سنة ١٩٨٥ في الدعوى رقم ٢٠ لسنة ١ قضائية دستورية برغض الطعن بعدم دستورية المادة ٢٢٦ من القانون المدني ، ونشر هذا الحكم في الجريدة الرسمية بتاريخ ١٦ مايو سنة ١٩٨٥ .

وحيث أن الفقرة الاولى من المادة ١٧٥ من الدستور قد نصت على أن « تتولى المحكمة الدستورية العليا دون غيرها الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح » ، كما قضت المادة ١٧٨ من الدستور بأن « تنشر في الجريدة الرسمية الاحكام الصادرة من المحكمة الدستورية العليا في الدعاوى الدستورية » ، ونصت المادة ١/٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ على أن « أحكام المحكمة في الدعاوى الدستورية ... ملزمة لجميع سلطات الدولة وللکافة » - ومؤدى ذلك أن الاحكام الصادرة في الدعاوى الدستورية - وهي بطبيعتها دعاوى عينية توجه الخصومة فيها الى النصوص التشريعية المطعون عليها بعيب دستوري - تكون لها حجية مطلقة بحيث لا يقتصر أثرها على الخصوم في الدعاوى التي صدرت فيها ، وانما ينصرف هذا الاثر الى الكافة وتلتزم بها جميع سلطات الدولة ، سواء أكانت هذه الاحكام قد انتهت الى عدم دستورية النص التشريعي المطعون فيه أم الى دستوريته ورغض الدعوى على هذا الاساس ، وذلك لعدم نصوص المادتين ١٧٥ ، ١٧٨ من الدستور والمادة ١/٤٩ من قانون المحكمة المشار اليه ، ولأن الرقابة القضائية على دستورية القوانين التي أختصت بها المحكمة الدستورية العليا دون غيرها هي رقابة شاملة تمتد الى الحكم بعدم دستورية النص فتتلفى قوة نفاذه أو الى تقرير دستوريته وبالتالي سلامته من جميع العيوب وأوجه البطلان .

لما كان ذلك وكان المستهدف من هذه الدعوى هو الفصل في مدى دستورية المادة ٢٢٦ من القانون المدني ، وقد سبق لهذه المحكمة

أن قضت برفض الدعوى بعدم دستورية النص المشار اليه على ما سلف بيانه ، وكان قضاؤها هذا له حجية مطلقة حسمت الخصومة بشأن دستورية هذا النص حتما قاطعاً مانعاً من نظر أى طعن يثور من جديد بشأنه ، فان المصلحة فى الدعوى الماثلة تكون منتفية ، وبالتالي يتعين الحكم بعدم قبولها .

#### لهذه الاسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى .

## جلسة ١٦ نوفمبر سنة ١٩٨٥ م

برئاسة السيد المستشار محمد علي بليسيخ  
وحضور السادة المستشارين : مصطفى جليل مرسي وممدوح مصطفى حسن ومتر  
أمين عبد المجيد ورابع لثني جمعة وشريف إبراهيم نور وواصل ملاء الدين أعضاء  
المجلس وحضور السيد المستشار / السيد عبد الصمد عيساه  
وحضور السيد / أحمد علي فضل الله  
أمين السر

### تاعسدة رقم ( ٣٤ )

#### المقضية رقم ٣١ لسنة ٢ قضائية « دستورية » (١)

١ — دعوى دستورية — حكم — حجية  
الدعوى الدستورية عينية بطبيعتها — الاحكام الصادرة فيها لها حجية  
مطلقة قبل الكلفة وتلقم بها جميع سلطات الدولة سواء كانت قد انتهت الى  
عدم دستورية النص الخلدون فيه أم الى دستوريته : اساس ذلك :

٢ — دعوى دستورية — المصلحة فيها :  
الذين بعدم دستورية نص سبق للمحكمة الدستورية العليا ان قضت بعدم  
دستوريته — انشاء المصلحة في الدعوى — اثره — عدم قبول الدعوى .

١ — أن الفقرة الاولى من المادة ١٧٥ من الدستور قد نصت على  
أن « تتولى المحكمة الدستورية العليا، دون غيرها الرقابة  
القضائية على دستورية القوانين واللوائح ٠٠٠٠ » كما قضت  
المادة ١٧٨ من الدستور بأن « تنشر في الجريدة الرسمية  
الاحكام الصادرة من المحكمة الدستورية العليا في الدعوى  
الدستورية ٠٠ » ونصت المادة ١/٤٩ من قانون المحكمة

(١) أصدرت المحكمة الدستورية العليا بذات الجلسة أحكامها مماثلة  
في الدعوى الدستورية أرقام : ٧٨ ، ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٨ ،  
٤١ ، ٥٦ ، ٥٧ ، ٧٩ ، ٨٠ ، ٨١ ، ٨٢ لسنة ٣ ، ٨ ، ٩ ، ١٠ ،  
٢٠ ، ٢٤ ، ٢٥ ، ٢٦ ، ٦٤ ، ٧١ ، ٧٢ ، ٧٣ ، ٧٤ ، ٧٥ ، ٧٦ ،  
٨١ ، ٨٢ ، ١١٧ ، ١١٨ ، ١١٩ ، ١٢٢ ، ١٢٧ ، ١٢٨ ، ١٢٩ ، ١٣٠ ،  
١٣١ ، ١٣٢ ، ١٣٣ ، ١٤٢ ، ١٤٧ ، ١٤٨ ، ١٤٩ ، لسنة ٤ ، ٢ ، ٦ ، ٧ ، ١١ ،  
٣٠ ، ٣١ ، ٣٢ ، ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٩ ، ١١٥ ، ١١٦ ، ١١٨ ، ١١٩ ، ١٢٠ ،  
١٢١ ، ١٢٢ ، ١٢٣ ، ١٢٤ ، ١٢٦ ، ١٢٧ ، ١٢٨ ، ١٢٩ ، ١٣٣ ، ١٣٥ ،  
١٤١ ، ١٤٧ ، ١٤٨ لسنة ٥ ، ٤ ، ٦ ، ٧ ، ١١ ، ١٢ ، ١٤ ، ٨١ ، ٨٢ ،  
٨٤ ، ١١٩ ، ١٢٣ ، ١٢٤ ، ١٣٣ لسنة ٦ ، ٧ ، ١١ لسنة ٧ .



الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ على أن  
« أحكام المحكمة في الدعاوى الدستورية ... ملزمة لجميع  
سلطات الدولة ولكافة » - ومؤدى ذلك أن الأحكام الصادرة  
في الدعاوى الدستورية - وهي بطبيعتها دعاوى عينية توجه  
الخصومة فيها الى النصوص التشريعية المطعون عليها بعيب  
دستورى - تكون لها حجية مطلقة بحيث لا يقتصر أثرها على  
الخصوم في الدعاوى التي صدرت فيها ، وانما ينصرف هذا  
الاثر الى الكافة وتلتزم بها جميع سلطات الدولة سواء أكانت  
هذه الاحكام قد انتهت الى عدم دستورية النص التشريعى  
المطعون فيه أم الى دستوريته ورفض الدعوى على هذا الاساس ،  
وذلك لعموم نصوص المادتين ١٧٥ و ١٧٨ من الدستور والمادة  
١/٤٩ من قانون المحكمة المشار اليها ، ولأن الرقابة القضائية  
على دستورية القوانين التي اختصت بها المحكمة الدستورية  
العليا دون غيرها هي رقابة شاملة تمتد الى الحكم بعدم دستورية  
النص فتلقى قوة نفاذه او الى تقرير دستوريته وبالتالي سلامته  
من جميع العيوب وأوجه البطلان .

٢ - لما كان ذلك وكان المستهدف من هذه الدعوى هو الفصل في  
مدى دستورية الفقرة الثانية من المادة ٦ مكررا من القانون  
رقم ٥٢ لسنة ١٩٢٩ المضافة بالقرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩  
بتعديل بعض أحكام قوانين الاحوال الشخصية ، وقد سبق  
لهذه المحكمة أن قضت بعدم دستورية القرار بقانون المشار  
اليه على ما سلف بيانه ، وكان قضاؤها هذا له حجية مطلقة  
خسمت الخصومة - بشأن عدم دستورية جميع ما تضمنه هذا  
القرار بقانون من نصوص ومن بينها النص المطعون عليه -  
حسما قاطعا مانعا من نظر أى طعن يثور من جديد بشأنه ،  
فان المصلحة في الدعوى الماثلة تكون منتفية ، وبالتالي يتعين  
الحكم بعدم قبول الدعوى .

## الاجراءات

بتاريخ ٢١ ديسمبر سنة ١٩٨٠ ورد الى قلم كتاب المحكمة ملف الدعوى رقم ٤٤ لسنة ١٩٨٠ كلى احوال شخصية ولاية على النفس بعد ان قضت محكمة أسوان الابتدائية للاحوال الشخصية بجلسة ٢٤ نوفمبر سنة ٨٠ بوقف الدعوى واحاله الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل فى مدى دستورية الفقرة الثانية من المادة ٦ مكررا من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ المضافة بالقرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ فيما نصت عليه من أنه « ويعتبر اضرارا بالزوجة اقتران زوجها بأخرى بغير رضاها ولو لم تكن قد اشترطت عليه فى عقد زواجها عدم الزواج عليها » .

وقدتمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت فيها الحكم برفض الدعوى .

وبعد تحضير الدعوى اودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها . ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمضمر الجلسة وقررت المحكمة إصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

## الحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق والمداولة .

حيث ان الوقائع — على ما يبين من قرار الاحالة ونسائر الاوراق — تتصل فى أن المدعية كانت قد اقامت الدعوى رقم ٤٤ لسنة ٨٠ كلى أسوان احوال شخصية ولاية على النفس طالبة الحكم بتطبيقها على زوجها المدعى عليه لاقترانه بأخرى دون رضاها هذا يعتبر اضرارا بها طبقا لنص الفقرة الثانية من المادة ٦ مكررا من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ المضافة بالقرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ بتعديل بعض أحكام قوانين الاحوال الشخصية ، واذا تراءى

لمحكمة أسوان الابتدائية للأحوال الشخصية عدم دستورية النص المشار اليه لمخالفته المادة الثانية من الدستور ، فقد قضت بجلسة ٣٤ نوفمبر سنة ١٩٨٠ بوقف الدعوى واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل في مدى دستوريته .

وحيث ان هذه المحكمة سبق ان قضت بتاريخ ٤ مايو سنة ١٩٨٥ في الدعوى رقم ٢٨ لسنة ٢ قضائية دستورية بعدم دستورية القرار بقانون ٤٤ لسنة ١٩٧٩ بتعديل بعض أحكام قوانين الأحوال الشخصية - في جميع ما تضمنه من أحكام ومن بينها النص المطعون عليه - لصدره على خلاف الاوضاع المقررة في المادة ١٤٧ من الدستور - ونشر هذا الحكم في الجريدة الرسمية بتاريخ ١٦ مايو سنة ١٩٨٥ .

وحيث أن الفقرة الاولى من المادة ١٧٥ من الدستور قد نصت على أن « تتولى المحكمة الدستورية العليا دون غيرها الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح ..... » كما قضت المادة ١٧٨ من الدستور بأن « تنشر في الجريدة الرسمية الاحكام الصادرة من المحكمة الدستورية العليا في الدعاوى الدستورية ... » ونصت المادة ١/٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ على أن « أحكام المحكمة في الدعاوى الدستورية .. ملزمة لجميع سلطات الدولة وللکافة » - ومؤدى ذلك ان الاحكام الصادرة في الدعاوى الدستورية - وهي بطبيعتها دعاوى عينية توجه الخصومة فيها الى النصوص التشريعية المطعون عليها بعيب دستوري - تكون لها حجية مطلقة بحيث لا يقتصر أثرها على الخصوم في الدعاوى التي صدرت فيها ، وإنما ينصرف هذا الاثر الى الكافة ويلتزم بها جميع سلطات الدولة ، سواء أكانت هذه الاحكام قد انتهت الى عدم دستورية النص التشريعي المطعون فيه أم الى دستوريته ورفض الدعوى على هذا الاساس ، وذلك لعقود نصوص المادتين ١٧٥ و ١٧٨ من الدستور والمادة ١/٤٩ من

قانون المحكمة المشار إليها ، ولأن الرقابة القضائية على دستورية القوانين التي اختصت بها المحكمة الدستورية العليا دون غيرها هي رقابة شاملة تمتد الى الحكم بعدم دستورية النص فتتلفى قوة نفاذه أو الى تقرير دستوريته وبالتالي سلامته من جميع العيوب وأوجه البطلان .

لما كان ذلك وكان المستهدف من هذه الدعوى هو الفصل في مدى دستورية الفقرة الثانية من المادة ٦ مكررا من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٣٩ المضافة بالقرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ بتعديل بعض أحكام قوانين الاحوال الشخصية ، وقد سبق لهذه المحكمة ان قضت بعدم دستورية القرار بقانون المشار اليه برمته على ما سلف بيانه ، وكان قضاؤها هذا له حجية مطلقة حسمت الخصومة — بشأن عدم دستورية جميع ما تضمنه هذا القرار بقانون من نصوص ومن بينها النص المطعون عليه — حسما قاطعا مانعا من نظر أى طعن يثور من جديد بشأنه فان المصلحة في الدعوى الماثلة تكون منتفية ، وبالتالي يتعين الحكم بعدم قبول الدعوى .

### لهذه الاسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى .

## جلسة ٢١ ديسمبر سنة ١٩٨٥ م

برئاسة السيد المستشار محمد علي بلعسخ  
وحضور السادة المستشارين : مصطفى جبيل مرسى وممدوح مصطفى حسن ومنير  
أمين عبد المجيد ورابع لطفي جيمة وفوزي أسعد مرقس وواصل علاء الدين أعضاء  
وحضور السيد المستشار السيد عبد الصمد عماره  
وحضور السيد / أحمد علي فضل الله  
أمين السر

### قاعدة رقم ( ٢٥ )

#### القضية رقم ١١ لسنة ٤ قضائية « دستورية »

- ١ - دعوى دستورية - حكم - حجية .  
الدعوى الدستورية عينية بطبيعتها - الاحكام الصادرة فيها لها حجية مطلقة قبل  
الكافة ، وتلتزم بها جميع سلطات الدولة سواء كانت قد انتهت الى عدم دستورية  
النص المطعون فيه ام الى دستوريتها - اصلح ذلك :
- ٢ - دعوى دستورية - المصلحة فيها .  
الطعن بعدم دستورية نص سبق للمحكمة الدستورية العليا ان قضت بعدم دستورية -  
انشاء المصلحة في الدعوى - اثره - عدم قبول الدعوى .

١ - ان الفقرة الاولى من المادة ١٧٥ من الدستور قد نصت على  
أن « تتولى المحكمة الدستورية العليا دون غيرها الرقابة  
القضائية على دستورية القوانين واللوائح ... » كما قضت  
المادة ١٧٨ من الدستور بأن « تنشر في الجريدة الرسمية الاحكام  
الصادرة من المحكمة الدستورية العليا في الدعاوى الدستورية » .  
ونصت المادة ٤٩/١ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر  
بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ على أن « أحكام المحكمة في  
الدعاوى الدستورية ... ملزمة لجميع سلطات الدولة  
وللكافة » . ومؤدى ذلك أن الاحكام الصادرة في الدعاوى  
الدستورية وهي بطبيعتها دعاوى عينية توجه الخصومة فيها الى  
الخصوص التشريعية المطعون عليها! بعيب دستوري تكون لها  
حجية مطلقة ، بحيث لا يقتصر أثرها على الخصوم في الدعاوى  
التي صدرت فيها ، وانما يتصرف هذا الاثر الى الكافة وتلتزم

بها جميع سلطات الدولة سواء أكانت هذه الاحكام قد انتهت الى عدم دستورية النص التشريعي المطعون فيه أم الى دستوريته ورفض الدعوى على هذا الاساس وذلك لعدم نصوص المادتين ١٧٥ ، ١٧٨ من الدستور والمادة ١/٤٩ من قانون المحكمة المشار اليه ولان الرقابة القضائية على دستورية القوانين التي اختصت بها المحكمة الدستورية العليا دون غيرها هي رقابة شاملة تمتد الى الحكم بعدم دستورية النص فتلغى قوة نفاذه ، أو الى تقرير دستوريته وبالتالي سلامته من جميع العيوب وأوجه البطلان .

٢ - لما كان ذلك وكان المستهدف من هذه الدعوى هو الفصل في مدى دستورية القرار بقانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦١ بتعويض أصحاب أسهم ورؤوس أموال الشركات والمنشآت التي ألت ملكيتها الى الدولة وفقا لاحكام القوانين أرقام ١١٧ و ١١٨ لسنة ١٩٦١ والقوانين التالية لها تعويضا اجماليا ، وقد سبق لهذه المحكمة أن قضت بعدم دستوريته على ما سلف بيانه . وكان قضاؤها هذا له حجية مطلقة حسمت الخصومة بشأن عدم دستورية هذا القرار بقانون حسما قاطعا مانعا من نظر أي طعن يثور من جديد بشأنه ، فان المصلحة في الدعوى الماثلة تكون منتهية وبالتالي يتعين الحكم بعدم قبول الدعوى .

### الاجراءات

بتاريخ ٢٤ يناير سنة ١٩٨٢ أودع المدعي صحيفة هذه الدعوى طالبا الحكم بعدم دستورية القرار بقانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٤ بتعويض أصحاب أسهم ورؤوس أموال الشركات والمنشآت التي ألت ملكيتها الى الدولة وفقا لاحكام القوانين أرقام ١١٧ و ١١٨ و ١١٩ لسنة ١٩٦١ والقوانين التالية لها تعويضا اجماليا .

وقد تمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت فيها رفض الدعوى .  
وبعد تحضير الدعوى اودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها .  
ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة . وقررت  
المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

## المحكمة

### بعد الاطلاع على الاوراق والمدولة .

حيث أن الوقائع — على ما يبين من صحيفة الدعوى وتساير  
الاوراق — تتحصل في أن المدعى كان قد أقام الدعوى رقم ٦٢٢٨  
لسنة ١٩٨١ مدعى على جنوب القاهرة طالبا الحكم بالزام المدعى عليهم  
الاربعة الاخيرين متضامنين بأن يدفعوا له مبلغ ١٣٩٠ ١٢٦٨ ٦١ جنيه  
قيمة ما تم الاستيلاء عليه من حصصه في الشركات المؤممة بمقتضى  
القرارات بقوانين أرقام ١٤٧ ، ١١٨ ، ١١٩ لسنة ١٩٦١ و ٥٥ لسنة ١٩٦٣  
وبجلسة ٣ نوفمبر سنة ١٩٨١ دفع المدعى بعدم دستورية القرار  
بقانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٤ بتعويض أصحاب أسهم ورؤوس  
أموال الشركات والمنشآت المؤممة وفقا لاحكام القوانين أرقام ١١٧  
و ١١٨ و ١١٩ لسنة ١٩٦١ . تعويضا اجماليا ، فصرحت له المحكمة  
برفع دعواه الدستورية فأقام المدعى الماثلة .

وحيث أن هذه المحكمة سبق أن قضت بتاريخ ٢ مارس سنة  
١٩٨٥ في الدعوى رقم ١٠ لسنة ١ قضائية دستورية « بعدم دستورية  
القرار بقانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٤ بتعويض أصحاب أسهم ورؤوس  
أموال الشركات والمنشآت التي آلت ملكيتها الى الدولة وفقا لاحكام  
القوانين أرقام ١١٧ و ١١٨ و ١١٩ لسنة ١٩٦١ والقوانين التالية لها  
تعويضا اجماليا » . ونشر هذا الحكم في الجريدة الرسمية بتاريخ  
٣١ مارس سنة ١٩٨٥ .

وحيث أن الفقرة الاولى من المادة ١٧٥ من الدستور قد نصت على أن « تقوى المحكمة الدستورية العليا دون غيرها الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح ..... » كما قضت المادة ١٧٨ من الدستور بأن « تنشر في الجريدة الرسمية الاحكام الصادرة من المحكمة الدستورية العليا في الدعاوى الدستورية ..... » وتضت المادة ٤٩/١ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ على أن « أحكام المحكمة في الدعاوى الدستورية ..... ملزمة لجميع سلطات الدولة وللکافة » . ومؤدى ذلك أن الاحكام الصادرة في الدعاوى الدستورية وهي بطبيعتها دعاوى عينية توجه الخصومة فيها الى النصوص التشريعية المطعون عليها بعيب دستوري تكون لها حجية مطلقة ، بحيث لا يقتصر أثرها على الخصوم في الدعاوى التي صدرت فيها ، وإنما ينصرف هذا الاثر الى الكلفة وتلتزم بها جميع سلطات الدولة سواء أكانت هذه الاحكام قد انتهت الى عدم دستورية النص التشريعي المطعون فيه أم الى دستوريته ورفض الدعوى على هذا الاساس وذلك لمعوم نصوص المادتين ١٧٥ و ١٧٨ من الدستور والمادة ٤٩/١ من قانون المحكمة المشار اليه ولأن الرقابة القضائية على دستورية القوانين التي أختصت بها المحكمة الدستورية العليا دون غيرها هي رقابة شاملة تمتد الى الحكم بعدم دستورية النص فتلغى قوة نفاذه ، أو الى تقريره دستوريته وبالتالي سلامته من جميع العيوب وأوجه البطلان .

لما كان ذلك وكان المستهدف من هذه الدعوى هو الفصل في مدى دستورية القرار بقانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦١ بتعويض أصحاب أسهم ورؤوس أموال الشركات والمنشآت التي آلت ملكيتها الى الدولة وفقا لاحكام القوانين أرقام ١١٧ و ١١٨ و ١١٩ لسنة ١٩٦١ القوانين التالية لها تعويضا اجماليا ، وقد سبق لهذه المحكمة أن قضت بعدم دستوريته على ما سلف بيانه . وكان قضاؤها هذا له حجية مطلقة حسمت الخصومة بشأن عدم دستورية هذا القرار بقانون حسما .



قاطعا مانعا من نظر أى طعن يثور من جديد بشأنه . فأن الملحة  
في الدعوى الماثلة تكون منتفية وبالتالي يتعين الحكم بعدم قبول  
الدعوى .

وحيث أن الثابت من وقائع الدعوى أن المدعى أقام دعواه  
بعدم دستورية القرار بقتل المظنون عليه قبل صدور الحكم في  
الدعوى السابقة بعدم دستورية هذا القرار بقانون ، ومن ثم يتعين  
الزام الحكومة بمصروفات الدعوى .

### لهذه الاسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى والزمّت الحكومة المصروفات  
ومبلغ ثلاثين جنيها مقابل أتعاب المحاماة .

## جلسة ٢١ ديسمبر سنة ١٩٨٥ م

بمجلس السيد المستشار محمد علي بلينغ  
وحضور السادة المستشارين : رابع خلفي جمعة وفوزي أسعد ومرقس ومحمد كمال  
محفوظ وشريف برهام نور والدكتور محمد إبراهيم أبو العيدين وواصل علاء الدين أعضاء  
وحضور السيد المستشار / السيد عبد الحيد عبله  
وغيور السيد / أحمد علي فضل الله  
رئيس المجلس  
أمين السر

### قاعدة رقم ( ٢٦ )

#### القضية رقم ١٨ لسنة ١٩٨٥ قضائية « دستورية »

١ - المحكمة الدستورية العليا - طبيعة أحكامها وقراراتها .  
أحكام المحكمة الدستورية العليا وقراراتها نهائية وفي قبلة الطعن - أساس  
نك نص المادة ٤٨ من قانون المحكمة .

٢ - دعوى دستورية - رخصة التصدي .  
الرخصة المخولة للمحكمة الدستورية العليا في التصدي لدستورية القوانين  
واللوائح - مناط أعمالها - أن يكون النص الذي يرد عليه التصدي متصلا بنزاع  
مطروح عليها - انتهاء قيام النزاع - أثره - لا يكون لرخصة التصدي سند يسوغ  
أعمالها .

١ - المادة ٤٨ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون  
رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ بما نصت عليه من أن : « أحكام المحكمة  
وقراراتها نهائية وغير قابلة للطعن » . قد جاءت - بعموم  
نصها وإطلاقها - قاطعة في نهائية أحكام المحكمة وقراراتها وعدم  
قابليتها للطعن فيها بأى طريق من طرق الطعن عادية كانت أو غير  
عادية ، ومن ثم فإن الدعوى بوصفها المشار اليه تكون غير  
مقبولة .

٢ - لا محل لما يطلبه المدعيان من أعمال المحكمة لرخصة التصدي  
لعدم دستورية القرار بقانون المطعون عليه طبقا لما تقتضى به  
المادة ٢٧ من قانونها ، والتي تنص على أنه : « يجوز للمحكمة  
في جميع الحالات أن تقضى بعدم دستورية أى نص في قانون  
أو لائحة يعرض لها بمناسبة ممارسة اختصاصها ويتصل

بالنزاع المطروح عليها وذلك بعد اتباع الاجراءات المقررة لتحضير الدعاوى الدستورية » . ذلك أن اعمال هذه الرخصة المقررة للمحكمة طبقا للمادة المذكورة منوط بأن يكون النص الذى يرد عليه التصدى متعللا بنزاع مطروح عليها ، فإذا انتفى قيام النزاع أمامها — كما هو الحال فى الدعوى الراهنة التى انتهت المحكمة من قبل الى عدم قبولها — فلا يكون لرخصة التصدى سند يسوغ اعمالها .

### الاجراءات

بتاريخ ٢٦ يناير سنة ١٩٨٤ أودع المدعيان صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة يطلبان فيها إعادة النظر فى الحكم الصادر منها بجلسة ١٨ ديسمبر سنة ١٩٨٣ فى الدعوى رقم ٥٤ لسنة ٣ قضائية « دستورية » والذى قضى بعدم قبول الدعوى ، والفصل فى موضوعها بالتصديق لعدم دستورية القرار بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ بشأن بعض التدابير الخاصة بأمن الدولة .

وقدمت كل من ادارة قضايا الحكومة وشركة القاهرة للخلاصات الغذائية والمطرية ( المدعى عليها الثالثة ) مذكرة طلبت فيها الحكم بعدم قبول الدعوى .

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها . ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة ، وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق والمداولة .

حيث أن الوقائع — على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الاوراق — تتحصل فى أن المدعين كانا قد أتماا الدعوى رقم ٥٤

لسنة ٣ قضائية « دستورية » ابتناء الحكم بعدم دستورية القرار بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ بشأن بعض التدابير الخاصة بأمن الدولة ، وبجلسة ١٨ ديسمبر سنة ١٩٨٣ قضت هذه المحكمة بعدم قبول الدعوى تأسيسا على أن صحيفتها جاءت قاصرة عن بيان ما أوجبه المادة ٣٠ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ من بيانات ، فأقام المدعيان الدعوى الماثلة يطلبان فيها إعادة النظر في هذا الحكم لإغفاله الفصل في موضوع الدعوى كما يطلبان الى المحكمة التصدي لعدم دستورية القرار بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه .

وحيث أن المدعين يطلبان في دعواهما الماثلة وعلى ما أفصحا به في صحيفتهما أن تفصل المحكمة في موضوع دعواهما رقم ٥٤ لسنة ٣ قضائية « دستورية » السابق الحكم بعدم قبولها على ما سلف بيانه ، ولما كان مقتضى مطلبهما هذا هو العدول عن الحكم السابق ، الامر الذي تعتبر معه الدعوى الماثلة في حقيقتها طعنا على ذلك الحكم .

لما كان ذلك ، وكانت المادة ٤٨ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ بما نصت عليه من أن : « أحكام المحكمة وقراراتها نهائية وغير قابلة للطعن » قد جاءت — بعموم نصها وإطلاقه — قاطعة في نهائية أحكام المحكمة وقراراتها وعدم قابليتها للطعن فيها بأي طريق من طرق الطعن العادية كانت أو غير عادية ، ومن ثم فإن الدعوى بوصفها المشار اليه تكون غير مقبولة .

وحيث أنه لا محل لما يطلبه المدعيان من أعمال المحكمة لارخصة التصدي لعدم دستورية القرار بقانون المطعون عليه طبقا لما تقتضيه المادة ٢٧ من قانونها ، والتي تنص على أنه : « يجوز للمحكمة في جميع الحالات أن تقتضى بعدم دستورية أى نص في قانون

أو لائحة يعرض لها بمناسبة ممارسة اختصاصها ويتصل بالنزاع المطروح عليها وذلك بعد اتباع الاجراءات المقررة لتحضير الدعوى الدستورية » . ذلك أن أعمال هذه الرخصة المقررة للمحكمة طبقا للمادة المذكورة منوط بأن يكون النص الذي يرد عليه التصدى متصلا بنزاع مطروح عليها ؛ فاذا انتفى قيام النزاع أمامها — كما هو الحال في الدعوى الراهنة التي أنتهت المحكمة من قبل الى عدم قبولها — فلا يكون لرخصة التصدى سند يسوغ أعمالها .

### لهذه الاسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى وبمصادرة الكفالة وألزمت المدعين المصروفات ومبلغ ثلاثين جنيها مقابل أتعاء المحاماة .

## جلسة ٢١ ديسمبر سنة ١٩٨٥ م

برئاسة السيد المستشار محمد ملى يلىخ  
وحضور السادة المستشارين : مصطفى جليل مرسى ومير أمين عبد الجيد ورايح  
نذلى جمعة وفوزى اسعد مرسى والدكتور محمد ابراهيم ابو المينين وواصل علاء الدين  
اعضاء  
وحضور السيد المستشار السيد عبد الحيد عمارة  
وحضور السيد / أحمد على فضل الله  
أمين السر

### قاعدة رقم ( ٢٧ )

### القضية رقم ٥٠ لسنة ٦ قضائية « دستورية »

١ - دعوى دستورية - اوضاعها الاجرائية المتعلقة بطريقة رفعها وبمبدأ رفعها  
تتعلق بالنظام العام - مخالفة هذه الاوضاع - اثره - عدم قبول الدعوى .  
الطريق الذى رسمه المشرع لرفع الدعوى الدستورية وفقا للفقرة ( ب )  
من المادة ( ٢٩ ) من قانون المحكمة ، والمبدأ المحدد لرفعها الذى تحدده محكمة  
الموضوع بحيث لا يجاوز ثلاثة اشهر مما من مقومات الدعوى الدستورية ،  
وهى اوضاع اجرائية جوهرية من النظام العام .

### ٢ - دعوى دستورية - المبدأ المقرر لرفعها .

بمبدأ الثلاثة اشهر الذى فرضه المشرع كحد اقصى لرفع الدعوى الدستورية  
طبقا لنص الفقرة ( ب ) من المادة ٢٩ من قانون المحكمة يعتبر جمادا حقيقيا  
يقيد محكمة الموضوع والخصوم على حد سواء .

١ : ٢ - أن مؤدى نص المادة ٢٩/ب من قانون المحكمة الدستورية  
العليا - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن المشرع  
رسم طريقا لرفع الدعوى الدستورية التى أتاح للخصوم  
مباشرتها وربط بينه وبين الميعاد الذى حدده لرفعها ، فدل بذلك  
على أنه اعتبر هذين الامرين من مقومات الدعوى الدستورية ،  
فلا ترفع الا بعد ابداء دفع بعدم الدستورية تقدر محكمة  
الموضوع جديته ، ولا تقبل الا اذا رفعت خلال الاجل الذى ناط  
المشرع بمحكمة الموضوع تحديده بحيث لا يجاوز ثلاثة اشهر  
وهذه الاوضاع الاجرائية - سواء ما اتصل منها بطريقة رفع  
الدعوى الدستورية أو بمبدأ رفعها - تتعلق بالنظام العام

باعتبارها شكلا جوهريا في التفاضل تنيا به المشرع مصلحة عامة حتى ينتظم التداعي في المسائل الدستورية بالأجراءات التي رسمها ، وفي الموعد الذي حدده ، وبالتالي فان ميعاد الثلاثة أشهر الذي فرضه المشرع على نحو أمر كحد أقصى لرفع الدعوى الدستورية طبقا لنص البند ( ب ) من المادة ٢٩ المشار اليها ، يعتبر ميعادا حتميا يقيد محكمة الموضوع والخصوم على حد سواء ، فان هي تجاوزته أو سكتت عن تحديد أى ميعاد، تعين على الخصوم أن يلتزموا برفع دعواهم الدستورية قبل انقضاء هذا الحد الاقصى والا كانت دعواهم غير مقبولة .

### الاجراءات

بتاريخ ٧ أبريل سنة ١٩٨٤ أودعت المدعية صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالبة الحكم بعدم دستورية قرارات البنك المركزى المصرى والبنوك العقارية الخاصة برفع سعر الفائدة على القروض الممنوحة للمقترضين لبناء مساكن متوسطة أو اقتصادية .

وقدتمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت فيها رفض الدعوى . وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها . ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

### الحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق والمداولة .

حيث أن الوقائع — على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الاوراق — تتحصل في أن المدعية كانت قد أقامت الدعوى رقم ٦٢٥٨ لسنة ١٩٨٢ مدنى كلى جنوب القاهرة ضد البنك العقارى المصرى طالبة الحكم ببطلان قرار البنك برفع سعر الفائدة من ٦٪ الى

١٠٠٪ على القرض الممنوح لها بموجب عقد قرض مع ترتيب رهن  
رسمى محرر بتاريخ ١٠ أغسطس سنة ١٩٧٤ • غقضت المحكمة برغض  
الدعوى استنادا الى ما دفع به البنك العقارى المصرى من أن البنك  
المركزى المصرى هو الذى يحدد سعر الفائدة على القروض طبقا  
لاحكام القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ فى شأن البنك المركزى والجهاز  
المصرى ، غطعت المدعية فى هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٣٤٥ لسنة  
١٠٠ ق استئناف القاهرة ودفعت بعدم دستورية قرارات البنك  
المركزى المصرى وقرارات البنك العقارى المصرى برفع سعر الفائدة،  
وبجلسة ٨ نوفمبر سنة ١٩٨٣ قررت المحكمة تأجيل نظر الدعوى  
لجلسة ٦ فبراير سنة ١٩٨٤ للطعن بعدم الدستورية فأقامت المدعية  
دعواها الماثلة •

وحيث أن البنك العقارى المصرى — المدعى عليه الثانى — قد  
دفع بعدم قبول هذه الدعوى استنادا الى أن المدعية قد رفعتها بعد  
ميعاد الثلاثة أشهر المحدد قانونا لرفع الدعوى الدستورية وفقا للبند  
(ب) من المادة ٢٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون  
رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ •

وحيث أن المادة ٢٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا المشار  
اليه تنص على أن « تتولى المحكمة الرقابة القضائية على دستورية  
القوانين واللوائح على الوجه التالى :

(أ) .....

(ب) اذا دفع أحد الخصوم أثناء نظر دعوى أمام إحدى المحاكم  
أو الهيئات ذات الاختصاص القضائى بعدم دستورية نص فى قانون  
أو لائحة ، ورأت المحكمة أو الهيئة أن الدفع جدى أجلت نظر الدعوى  
وحددت لمن آثار الدفع ميعادا لا يجاوز ثلاثة أشهر لرفع الدعوى  
بذلك أمام المحكمة الدستورية العليا ، فإذا لم ترفع الدعوى فى  
الميعاد أعتبر الدفع كأن لم يكن » •

وحيث أن مؤدى هذا النص — وعلى ما جرى به قضاء هذه  
المحكمة — أن المشرع رسم طريقا لرفع الدعوى الدستورية



التي أتاح للخصوم مباشرتها وربط بينه وبين الميعاد الذي حدده لرفعها ، فدل بذلك على أنه اعتبر هذين الأمرين من مقومات الدعوى الدستورية ، فلا ترفع الا بعد إبداء دفع بعدم الدستورية تقدر محكمة الموضوع جديته ، ولا تقبل الا اذا رقت خلال الاجل الذي ناط المشرع بمحكمة الموضوع تحديده بحيث لا يجاوز ثلاثة أشهر وهذه الأوضاع الاجرائية - سواء ما اتصل منها بطريقة رفع الدعوى الدستورية أو بميعاد رفعها - تتعلق بالنظام العام باعتبارها شكلا جوهريا في التقاضى تغييا به المشرع مصلحة عامة حتى ينتظم التداعى فى المسائل الدستورية بالاجراءات التي رسمها ، وفى الموعد الذى حدده ، وبالتالي فان ميعاد الثلاثة أشهر الذى فرضه المشرع على نحو أمر كحد أقصى لرفع الدعوى الدستورية طبقا لنص البند ( ب ) من المادة ٢٩ المشار اليها ، يعتبر ميعادا حتميا يقيد محكمة الموضوع والخصوم على حد سواء ، فان هى تجاوزته أو سكتت عن تصديق أى ميعاد ، تعين على الخصوم أن يلتزموا برفع دعواهم الدستورية قبل انقضاء هذا الحد الاقصى والا كانت دعواهم غير مقبولة .

لما كان ذلك ، وكانت محكمة استئناف القاهرة قد قررت بتاريخ ٨ نوفمبر سنة ١٩٨٣ تأجيل نظر الدعوى لجلسة ٦ فبراير سنة ١٩٨٤ مع تكليف المدعية برفع الدعوى الدستورية ، ولكن المدعية لم تودع صحيفة الدعوى المأثلة الا فى ٧ ابريل سنة ١٩٨٤ أى بعد ميعاد الثلاثة أشهر المقررة قانونا كحد أقصى لرفع الدعوى الدستورية . فان دعواها تكون قد أقيمت بعد انقضاء الاجل المحدد قانونا ، مما يتعين معه الحكم بعدم قبولها .

### لهذه الاسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى ، وبمصادرة الكفالة ، والزمّت المدعية المصروفات ومبلغ ثلاثين جنيها مقابل أتعاب المحاماة.

جلسة ٢١ ديسمبر سنة ١٩٨٥ م

برئاسة السيد المستشار محمد على بليخ  
وحضور السادة المستشارين : مصطفى جميل مرسي وممدوح مصطفى حسن ومنير  
أمين عبد الجيد وراجح لطفي جمعه وشريف برهام نور وواصل علاء الدين أعضاء  
وحضور السيد المستشار / السيد عبد الحيد عيسى  
وحضور السيد / أحمد على فضل الله  
رئيس المحكمة  
المسوق  
أمين السر

قاعدة رقم ( ٢٨ )

القضية رقم ٥ لسنة ٣ قضائية « دستورية »

١ - دعوى دستورية - المصلحة فيها  
يشترط لقبول الدعوى الدستورية توافر المصلحة فيها ، ومناطق هذه المصلحة  
أن يكون ثمة ارتباط بينها وبين المصلحة القليلة في الدعوى الموضوعية ، وأن  
يكون من شأن الحكم في المسألة الدستورية أن يؤثر فيما أبدى من طلبات في  
دعوى الموضوع .

٢ - دعوى دستورية - حكم - هجبة  
الدعوى الدستورية عينية بطبيعتها - الأحكام الصادرة فيها لها حجية مطلقة  
قبل الكثرة وتلزم بها جميع سلطات الدولة سواء كانت قد انتهت الى عدم  
دستورية النص المطعون فيه أم الى دستوريته : أساسى ذلك .

٣ - دعوى دستورية - المصلحة فيها .  
الطعن بعدم دستورية نص سبق للمحكمة الدستورية العليا ان قضت بعدم  
دستوريته انتهاء المصلحة في الدعوى - اثره - عدم قبول الدعوى .

١ - من المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه يشترط  
لقبول الدعوى الدستورية توافر المصلحة فيها ، ومناطق هذه  
المصلحة أن يكون ثمة ارتباط بينها وبين المصلحة القائمة في  
الدعوى الموضوعية ، وأن يكون من شأن الحكم في المسألة  
الدستورية أن يؤثر فيما أبدى من طلبات في دعوى الموضوع ،  
وإذا كان المستهدف من الدعوى الدستورية الماثلة - التي تحركت  
بطريق الاحالة من محكمة الموضوع - هو الفصل في مدى  
دستورية اقتضاء الفوائد المنصوص عليها في المواد من ٢٢٦  
الى ٢٣٣ من القانون المدني ، وكانت طلبات المدعى في الدعوى

الموضوعية « المستأنف » تنصرف الى الحكم بالفوائد القانونية المنصوص عليها في المادة ٢٢٦ من القانون المدني على وجه التحديد دون ما هو منصوص عليه في المواد الاخرى المشار اليها في قرار الاحالة ، والتي لا تتعلق بطلبات المدعى في الدعوى الموضوعية ، ومن ثم ، فان مصلحة المستأنف في الفصل في مدى دستورية المواد من ٢٢٧ الى ٢٢٣ من القانون المدني تكون مفتقية ويتعين بالتالى الحكم بعدم قبول الدعوى بالنسبة لها .

٢ - ان الفقرة الاولى من المادة ١٧٥ من الدستور قد نصت على أن « تتولى المحكمة الدستورية العليا دون غيرها الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح ٠٠٠٠ » كما قضت المادة ١٧٨ من الدستور بأن « تنشر في الجريدة الرسمية الأحكام الصادرة من المحكمة الدستورية العليا في الدعاوى الدستورية ٠٠٠٠٠٠ » ، ونصت المادة ١/٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ على أن « أحكام المحكمة في الدعاوى الدستورية ٠٠٠٠٠٠ ملزمة لجميع سلطات الدولة ولكافة » ، ومؤدى ذلك أن الأحكام الصادرة في الدعاوى الدستورية - وهي بطبيعتها دعاوى عينية توجه الفصومة فيها الى النصوص التشريعية المطعون عليها بعيب دستوري - تكون لها حجية مطلقة بحيث لا يقتصر أثرها على الخصوم في الدعاوى التي صدرت فيها وانما ينصرف هذا الاثر الى الكلفة ، وتلتزم بها جميع سلطات الدولة سواء أكانت هذه الاحكام قد انتهت الى عدم دستورية النص التشريعي المطعون فيه أم الى دستوريته ورفض الدعوى على هذا الاساس وذلك لمعوم نص المادتين ١٧٥ ، ١٧٨ من الدستور والمادة ١/٤٩ من قانون المحكمة المشار اليه ، ولان الرقابة القضائية على دستورية القوانين التي اختصت بها المحكمة الدستورية العليا دون غيرها ، هي رقابة شاملة تمتد الى الحكم بعدم دستورية النص قتلغى

قوة نفاذه أو الى تقرير دستوريته وبالتالي سلامته من جميع  
العيوب وأوجه البطلان .

٣ - لما كان ذلك وكان المستهدف من هذه الدعوى هو الفصل في  
مدى دستورية المادة ٢٢٦ من القانون المدني ، وقد سبق لهذه  
المحكمة أن قضت برفض الدعوى بعدم دستورية النص المشار  
اليه على ما سلف بيانه ، وكان قضاؤها هذا له حجية مطلقة  
حسمت الخصومة بشأن دستورية هذا النص حسما قاطعا مانعا  
من نظر أى طعن يثور من جديد بشأنه ، فإن المصلحة في الدعوى  
الماثلة برمتها تكون منتفية ، وبالتالي يتعين الحكم بعدم قبولها .

### الاجراءات

بتاريخ ١٣ يناير سنة ١٩٨١ ورد الى قلم كتاب المحكمة ملف  
الدعوى رقم ٣٧ لسنة ١٦ قضائية مدنى استئناف بنى سويف مأمورية  
المنيا ، بعد أن قضت محكمة استئناف بنى سويف بجلسة ٧ ديسمبر  
سنة ١٩٨٠ بوقف الاستئناف بالنسبة لطلب الفوائد ، وإحالة الأوراق  
الى المحكمة الدستورية العليا للفصل في مدى دستورية اقتضاء  
الفوائد المنصوص عليها في المواد من ٢٢٦ الى ٢٣٣ من القانون المدني .

وقد تمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة ختامية طلبت فيها الحكم  
بعدم قبول الدعوى .

وبعد تحضير الدعوى ، أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها .

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة وقررت  
المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة ١٦ نوفمبر سنة ١٩٨٥ وفى هذه  
الجلسة قررت المحكمة مد أجل النطق بالحكم لجلسة اليوم .

## المحكمة

### بعد الاطلاع على الاوراق والمداونة .

حيث أن الوقائع — على ما يبين من قرار الاحالة وسائر الاوراق — تتحصل في أن المستأنف كان قد أقام الاستئناف رقم ٣٧ لسنة ١٦ قضائية بنى سويف بطلب تعديل الحكم المستأنف رقم ١٥٥٩ لسنة ١٩٧٨ مدنى كلى المنيا ، والزام المستأنف عليها الاولى بأن تدفع له مبلغ ١٠٠٠ جنيه والفوائد القانونية عنه بواقع ٤٪ ، من تاريخ المطالبة الرسمية حتى تمام السداد ، فقضت محكمة استئناف بنى سويف بجلسة ٧ ديسمبر سنة ١٩٨٠ بالنسبة الى طلب الفوائد بوقف الدعوى واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل فى مدى دستورية اقتضاء الفوائد المنصوص عليها فى المواد من ٢٢٦ الى ٢٣٣ من القانون المدنى .

وحيث أنه من المقرر — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أنه يشترط لقبول الدعوى الدستورية توافر المصلحة فيها ، ومناط هذه المصلحة أن يكون ثمت ارتباط بينها وبين المصلحة القائمة فى الدعوى الموضوعية ، وأن يكون من شأن الحكم فى المسألة الدستورية أن يؤثر فيما أبدى من طلبات فى دعوى الموضوع ، واذ كان المستهدف من الدعوى الدستورية الماثلة — التى تحركت بطريق الاحالة من محكمة الموضوع — هو الفصل فى مدى دستورية اقتضاء الفوائد المنصوص عليها فى المواد من ٢٢٦ الى ٢٣٣ من القانون المدنى ، وكانت طلبات المدعى فى الدعوى الموضوعية « المستأنف » تنصرف الى الحكم بالفوائد القانونية المنصوص عليها فى المادة ٢٢٦ من القانون المدنى على وجه التحديد دون ما هو منصوص عليه فى المواد الاخرى المشار اليها فى قرار الاحالة ، والتى لا تتعلق بطلبات المدعى فى الدعوى الموضوعية ، ومن ثم ، فإن مصلحة المستأنف فى الفصل فى مدى

دستورية المواد من ٢٢٧ الى ٢٣٣ من القانون المدنى تكون منتفية ويتعين بالتالى الحكم بعدم قبول الدعى بالنسبة لها .

وحيث انه بالنسبة للطعن بعدم دستورية المادة ٢٢٦ من القانون المدنى ، فان المحكمة سبق أن قضت بتاريخ ٤ مايو سنة ١٩٨٥ فى الدعوى رقم ٢٠ لسنة ١ قضائية دستورية برفض الطعن بعدم دستورية المادة المشار اليها ، والتي تنص على انه « اذا كان محل الالتزام مبلغا من النقود ، وكان معلوم المقدار وقت الطلب ، وتأخر المدين فى الوفاء به ، كان ملزما بأن يدفع للدائن على سبيل التعويض عن التأخير فوائد قدرها أربعة فى المائة فى المسائل المدنية وخمسة فى المائة فى المسائل التجارية . وتسرى هذه الفوائد من تاريخ المطالبة القضائية ان لم يحدد الاتفاق أو العرف التجارى تاريخا آخر لسريانها ، وهذا كله ما لم ينص القانون على غيره » ، وقد نشر هذا الحكم فى الجريدة الرسمية بتاريخ ١٦ مايو سنة ١٩٨٥ .

وحيث أن الفقرة الاولى من المادة ١٧٥ من الدستور قد نصت على أن « تتولى المحكمة الدستورية العليا دون غيرها الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح ... » كما قضت المادة ١٧٨ من الدستور بأن « تنشر فى الجريدة الرسمية الاحكام الصادرة من المحكمة الدستورية العليا فى الدعاوى الدستورية ... » ونصت المادة ٤٩/١ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ على أن « أحكام المحكمة فى الدعاوى الدستورية ... ملزمة لجميع سلطات الدولة وللکافة » ، ومؤدى ذلك أن الاحكام الصادرة فى الدعاوى الدستورية — وهى بطبيعتها دعاوى عينية توجه الخصومة فيها الى النصوص التشريعية اطعون عليها بعيب دستورى — تكون لها حجية مطلقة بحيث لا يقتصر أثرها على الخصوم فى الدعاوى التى صدرت فيها وإنما ينصرف هذا الأثر الى الكافة ، وتلتزم بها جميع سلطات الدولة سواء أكانت هذه

الأحكام قد انتهت الى عدم دستورية النص التشريعي المطعون فيه أم الى دستوريته ورفض الدعوى على هذا الأساس وذلك لعموم نص المادتين ١٧٥ ، ١٧٨ من الدستور والمادة ١/٤٩ من قانون المحكمة المشار اليه . ولأن الرقابة القضائية على دستورية القوانين التي أختصت بها المحكمة الدستورية العليا دون غيرها ، هي رقابة شاملة تمتد الى الحكم بعدم دستورية النص فتلغى قوة نفاذه أو الى تقرير دستوريته وبالتالي سلامته من جميع العيوب وأوجه البطلان .

لما كان ذلك وكان المستهدف من هذه الدعوى هو الفصل في مدى دستورية المادة ٢٢٦ من القانون المجنى : وقد سبق لهذه المحكمة أن قضت برفض الدعوى بعدم دستورية النص المشار اليه على ما سلف بيانه ، وكان قضاؤها هذا له حجية مطلقة حسمت الخصومة بشأن دستورية هذا النص حسما قاطعا مانعا من نظر أى طعن يشور من جديد بشأنه ، فإن المصلحة في الدعوى الماثلة برمتها تكون منتفية . وبالتالي يتعين الحكم بعدم قبولها .

### لهذه الاسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى .

## جلسة ٢١ ديسمبر سنة ١٩٨٥ م

برئاسة السيد المستشار مخيد على يثيغ  
وحضور السادة المستشارين : محطى جيل ، موسى ومووح مصطفى حسن ومنير  
أمين عبد المجيد ورايح لطفي جمعة وشريف إبراهيم نور وواصل علاء الدين  
وحضور السيد المستشار / السيد عبد الحميد صبرة  
وحضور السيد / احمد على فضل الله  
رئيس المحكمة  
المفوض  
أمين السر

### قاعدة رقم ( ٣٩ )

#### القضية رقم ٤٧ لسنة ٤ قضائية « دستورية »

- ١ - دعوى دستورية - حكم - حجية .  
الدفوى الدستورية عينية بطبيعتها - الاحكام الصادرة فيها لها حجية مطلقة قبل الكلفة وتلتزم بها جميع سلطات الدولة سواء كانت قد انتهت الى عدم دستورية النص المطعون فيه ام الى دستوريته - اساس ذلك .
  - ٢ - دعوى دستورية - المصلحة فيها .  
الطعن بعدم دستورية نص سبق للحكمة الدستورية العليا ان قضت بعدم دستوريته - انتفاء المصلحة في الدعوى - اثره - عدم قبول الدعوى .
  - ٣ - الرقابة القضائية على دستورية القوانين والوائح - هدفها وسبيلها .  
هدفها صون الدستور القائم وتأكيد احترامه وحمايته من الخروج على احكامه ، وسبيلها التحقق من التزام سلطة التشريع بما يورده الدستور من ضوابط وقيد .
  - ٤ - المادة الثانية من الدستور بعد تعديلها في ٢٢ مايو سنة ١٩٨٥ - مفهومها .  
يبين من صيغة العبارة الاخيرة من المادة الثانية من الدستور بعد تعديلها - ان المشرع اتي يقيد على سلطة التشريع قواحه الزامها وهي بصدد وضع التشريعات بالالتجاء الى جباىء الشريعة الاسلامية لاستعداد الاحكام المنظمة للمجتمع منها .
  - ٥ - جباىء الشريعة الاسلامية - سلطة التشريع .  
سلطة التشريع اعتبارا من تاريخ العمل بتعديل العبارة الاخيرة من المادة الثانية من الدستور في ٢٢ مايو سنة ١٩٨٥ أصبحت مقيدة فيما تسنه من تشريعات مستهدفة او معدلة لتشريعات سابقة على هذا التاريخ بمراعاة ان تكون هذه التشريعات متفقة مع جباىء الشريعة الاسلامية ، ولا تخرج في الوقت ذاته عن الضوابط التي تعرضها النصوص الدستورية الاخرى على سلطة التشريع في صدد الممارسة التشريعية .
- الزام المشرع بالتخاذ جباىء الشريعة الاسلامية المصدر الرئيسى للتشريع لا ينصرف سوى الى التشريعات التي تصدر بعد التاريخ الذي فرض فيه الالتزام بحيث اذا انحوى أى منها على ما يتعارض مع جباىء الشريعة الاسلامية يكون قد وقع في حوزة المخالفة الدستورية .



٦ - المشرع الدستوري - مبادئ الشريعة الإسلامية .

لو أراد المشرع الدستوري جعل مبادئ الشريعة الإسلامية من بين القواعد المدرجة في الدستور على وجه التضييد ، أو قصد أن يجرى أعمال تلك المبادئ بواسطة المحاكم التي تتولى تطبيق التشريعات دون ما حاجة إلى إقرارها في نصوص تشريعية محددة مستوفاة للأجراءات التي عينها الدستور لما أعوزه النص على ذلك صراحة .

٧ - سلطة التشريع - مبادئ الشريعة الإسلامية .

الزام المشرع باتخاذ مبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي لما يضعه من تشريعات بعد التاريخ الذي فرض فيه هذا الإلزام لا يعنى إعفاء المشرع من تبعية الإبقاء على التشريعات السابقة رغم ما قد يشوبها من تعارض مع مبادئ الشريعة الإسلامية ، وإنما يلقى على عاتقه من الناحية السياسية مسؤولية المرافعة إلى نقية نصوص هذه التشريعات من أية مخالفة للمبادئ سالفة الذكر تحقيقا للاستسقاء بينها وبين التشريعات اللاحقة في وجوب اتفاقها جميعا مع هذه المبادئ وعدم الفجور عليها .

٨ - المادة ٢٢٧ من القانون المؤني - شريعة إسلامية .

المادة ٢٢٧ من القانون المؤني الصادر سنة ١٩٤٨ لم يلحقها أي تعديل بعد التاريخ المشار إليه - التمس عليها بمخالفة حكم المادة الثانية من الدستور وأيا كان وجه الرأي في تعرضها مع الشريعة الإسلامية في غير محله .

١ - أن الفقرة الأولى من المادة ١٧٥ من الدستور قد نصت على

أن « تتولى المحكمة الدستورية العليا دون غيرها الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح ... » كما قضت المادة ١٧٨ من الدستور بأن « تنشر في الجريدة الرسمية الأحكام الصادرة من المحكمة الدستورية العليا في الدعاوى الدستورية ... » ونصت ١/٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ على أن « أحكام المحكمة في الدعاوى الدستورية ... ملزمة لجميع سلطات الدولة وللکافة » - ومؤدى ذلك أن الأحكام الصادرة في الدعاوى الدستورية - وهي بطبيعتها دعاوى عينية توجه الخصومة فيها إلى النصوص التشريعية المطعون عليها بعيب دستوري - تكون لها حجية مطلقة بحيث لا يقتصر أثرها على الخصوم في الدعاوى التي صدرت فيها ، وإنما ينصرف هذا الأثر إلى الكافة وتلتزم بها جميع سلطات الدولة ، سواء أكانت هذه الأحكام قد انتهت

الى عدم دستورية النص التشريعى المطعون فيه أم الى دستوريته ورفض الدعوى على هذا الاساس ، وذلك لمعوم نصوص المادتين ١٧٥ و ١٧٨ من الدستور والمادة ٤٩/١ من قانون المحكمة المشار اليه ، ولان الرقابة القضائية على دستورية القوانين التى اختصت بها المحكمة الدستورية العليا دون غيرها هى رقابة شاملة تمتد الى الحكم بعدم دستورية النص فتلقى قوة نفاذه أو الى تقرير دستوريته وبالتالى سلامته من جميع العيوب وأوجه البطلان .

٢ - لا كان ذلك ، وكانت المدعية تطلب الحكم بعدم دستورية المادة ٢٢٦ من القانون المدنى التى سبق لهذه المحكمة أن قضت برفض الدعوى بعدم دستورتيتها على ما سلف بيانه ، وكان قضاؤها هذا له حجية مطلقة حسمت الخصومة بشأن دستورية هذا النص حسما قاطعا مانعا من نظر أى طعن يثور من جديد بشأنه ، فإن المصلحة فى الدعوى الماثلة بالنسبة للطعن على هذه المادة تكون منتفية وبالتالى يتعين الحكم بعدم قبولها .

٣ - أن الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح - المنوطة بالمحكمة الدستورية العليا - تستهدف أصلا صون الدستور القائم وتأكيد احترامه وحمايته من الخروج على أحكامه ، وسبيل هذه الرقابة التحقق من التزام سلطة التشريع بما يورده الدستور فى مختلف نصوصه من ضوابط وقيود ومن ثم فإنها يتعين - عند الفصل فيما يثار فى شأن هذه التشريعات من مطاعن تستهدف نقض قرينة الدستورية - استظهار هذه الضوابط والقيود وتحديدتها وذلك للتعرف على مدى مخالفتها تلك التشريعات لها .

٤ - أنه يعين من صيغة العبارة الاخيرة من المادة الثاانية من الدستور - بعد تعديلها على نحو ما سلف - أن المشرع

الدستورى أتى بقيد على السلطة المختصة بالتشريع قوامه الزام هذه السلطة - وهى يصدد وضع التشريعات - بالالتجاء الى مبادئ الشريعة لاستمداد الاحكام المنظمة للمجتمع ، وهو ما أُنشأت اليه اللجنة الخاصة بالاعداد لتعديل الدستور فى تقريرها الى مجلس الشعب والذى أقره المجلس بجلسته ١٩ يولية سنة ١٩٧٩ وأكدت اللجنة التى أعدت مشروع التعديل وقدمته الى المجلس غناقشه ووافق عليه بجلسته ٣٠ أبريل سنة ١٩٨٠ اذ جاء فى تقريرها عن مقاصد تعديل الدستور بالنسبة للعبارة الاخيرة من المادة الثانية بأنها تلزم المشرع بالالتجاء الى أحكام الشريعة الاسلامية للبحث عن بغيته مع الزامه بعدم الالتجاء الى غيرها ، فاذا لم يجد فى الشريعة الاسلامية حكما صريحا فإن وسائل استنباط الاحكام من المصادر الاجتهادية فى الشريعة الاسلامية تمكن المشرع من التوصل الى الاحكام اللازمة والتي لا تخالف الاصول والمبادئ العامة للشريعة» .

— أن سلطة التشريع اعتبروا من تاريخ العمل بتعديل العبارة الاخيرة من المادة الثانية من الدستور فى ٢٢ مايو سنة ١٩٨٠ — أصبحت مقيدة فيما تسنه من تشريعات مستحدثة أو معدلة لتشريعات سابقة على هذا التاريخ ، بمراعاة أن تكون هذه التشريعات متفقة مع مبادئ الشريعة الاسلامية وبحيث لا تخرج — فى الوقت ذاته — عن الضوابط والقيود التى تفرضها النصوص الدستورية الاخرى على سلطة التشريع فى صدد الممارسة التشريعية . فهى التى يتحدد بها — مع ذلك القيد المستحدث — النطاق الذى تبأشر من خلاله المحكمة الدستورية العليا رقابتها القضائية على دستورية التشريعات .

— الزام المشرع باتخاذ مبادئ الشريعة الاسلامية المصدر الرئيسى للتشريع على ما سلف ببيانه لا ينصرف سوى الى التشريعات التى تصدر بعد التاريخ الذى غرض فيه الالزام

بحيث اذا انطوى أى منها على ما يتعارض مع مبادئ الشريعة الإسلامية يكون قد وقع في حومة المخالفة الدستورية ، أما التشريعات السابقة على ذلك التاريخ ، فلا يتأتى انفاذ حكم الالتزام المشار اليه بالنسبة لها لصدورها فعلا من قبله أى في وقت لم يكن القيد المتضمن هذا الالتزام قائما واجب الاعمال ومن ثم ، فإن هذه التشريعات تكون بمنأى عن أعمال هذا القيد ، وهو مناط الرقابة الدستورية . ويؤيد هذا النظر ما أوردته اللجنة العامة في مجلس الشعب بتقريرها المقدم بجلسته ١٥ سبتمبر سنة ١٩٨١ والذي وافق عليه المجلس من أنه « كان دستور سنة ١٩٧١ أول دستور في تاريخنا الحديث ينص صراحة على أن الشريعة الإسلامية مصدر رئيسي للتشريع ، ثم عدل الدستور عام ١٩٨٠ لتكون الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع ، وهذا يعنى عدم جواز اصدار أى تشريع في المستقبل يخالف أحكام الشريعة الإسلامية ، كما يعنى ضرورة إعادة النظر في القوانين القائمة قبل العمل بدستور سنة ١٩٧١ وتعديلها بما يجعلها متفقة مع أحكام الشريعة الإسلامية » . واستطرد تقرير اللجنة الى أن « الانتقال من النظام القانوني القائم حاليا في مصر والذي يرجع الى أكثر من مائة سنة الى النظام القانوني الاسلامي المتكامل يقتضى الاناء والتدقيق العملى ، ومن هنا ، فإن تقنين المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التى لم تكن مألوفة ، أو معروفة وكذلك ما جد في عالمنا المعاصر وما يقتضيه الوجود في المجتمع الدولي من حالات وعلاقات ومعاملات ، كل ذلك يستأهل الروية ويتطلب جهودا ، ومن ثم فإن تغيير النظام القانوني جميعه ينبغى أن يتاح لواعيه والقائمين عليه الفترة الزمنية المناسبة حتى تجمع هذه القوانين متكاملة في اطار القرآن والسنة وأحكام المجتهدين من الائمة والعلماء ..... » .

٧ - أن أعمال المادة الثانية من الدستور - بعد تعديلها - على ما تقدم بيانه وأن كان مؤداه الزام المشرع باتخاذ مبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي لما يضعه من تشريعات بعد التاريخ الذي فرض فيه هذا الالتزام بما يقترب عليه من اعتباره مخالفا للدستور إذا لم يلتزم بذلك القيد - إلا أن قصر هذا الالتزام على تلك التشريعات لا يعني إعفاء المشرع من تبعة الإبقاء على التشريعات السابقة - رغم ما قد يشوبها من تعارض مع مبادئ الشريعة الإسلامية ، وإنما يلقي على عاتقه من الناحية السياسية مسئولية المبادرة إلى تنقيح نصوص هذه التشريعات من أية مخالفة للمبادئ سالفة الذكر ، تحقيقا للاتساق بينها وبين التشريعات اللاحقة في وجوب اتفاقها جميعا مع هذه المبادئ وعدم الخروج عليها .

٨ - ولما كان مبنى الطعن مخالفة للمادة ٢٢٧ من القانون المدني للمادة الثانية من الدستور تأسيسا على أن الفوائد التي أجازت تلك المادة الاتفاق عليها تعد من الرأى المحرم شرعا طبقا لمبادئ الشريعة الإسلامية التي جعلتها المادة الثانية من الدستور المصدر الرئيسى للتشريع واذ كان القيد المقرر بمقتضى هذه المادة - بعد تعديلها بتاريخ ٢٢ مايو سنة ١٩٨٠ والمتضمن الزام المشرع بعدم مخالفة مبادئ الشريعة الإسلامية - لا يتأتى أعماله بالنسبة للتشريعات السابقة عليه حسبما سلف بيانه ، وكانت المادة ٢٢٧ من القانون المدني الصادر سنة ١٩٤٨ لم يلحقها أى تعديل بعد التاريخ المشار اليه ، ومن ثم ، فإن النعى عليها ، وحالتها هذه - بمخالفة حكم المادة الثانية من الدستور وأيا كان وجه الرأى في تعارضها مع مبادئ الشريعة الإسلامية - يكون في غير محله . الامر الذى يتعين معه الحكم برفض الدعوى في هذا الشق منها .

## الاجراءات

بتاريخ ٨ مارس سنة ١٩٨٢ أودعت المدعية صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالبة الحكم بعدم دستورية المادتين ٢٢٦ و ٢٢٧ من القانون المدنى .

وقدمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت فيها الحكم برفض الدعوى .

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها .

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة . وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة ١٦ نوفمبر سنة ١٩٨٥ ، وفى هذه الجلسة قررت المحكمة مد أجل النطق بالحكم الى جلسة اليوم .

## المحكمة

### بعد الاطلاع على الاوراق والادالة .

حيث أن الوقائع — على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الاوراق — تتحصل فى أن المدعى عليهم من الثالث الى الاخير كانوا قد استصدروا حكماً من محكمة الاسكندرية الابتدائية فى الدعوى رقم ٩٢٩ لسنة ١٩٧١ تجازى كل بالزام الشركة المدعية بأن تدفع لهم مبلغ ٧٥٧٣٥٠٠ جنيها والفوائد القانونية من تاريخ المطالبة الرسمية . وتأييد هذا الحكم استئنافاً فى القضية رقم ٤٥٤ لسنة ٣٥ ق استئناف الاسكندرية . فاستشككت الشركة المدعية فى التنفيذ بالنسبة لتجمد الفوائد القانونية أمام محكمة تنفيذ الاسكندرية بالقضية رقم ١٠٧٣ لسنة ٨١ ت الاسكندرية ودفعت بعدم دستورية المادتين ٢٢٦ و ٢٢٧ من القانون المدنى . وبجلسة ١٧ ديسمبر سنة ١٩٨١ صرحت محكمة تنفيذ الاسكندرية للشركة المدعية باقامة الدعوى الدستورية فأقامت المدعية الدعوى الماثلة .

وحيث أن هذه المحكمة سبق أن قضت بتاريخ ٤ مايو سنة ١٩٨٥ في الدعوى رقم ٢٠ لسنة ١ قضائية « دستورية » برغض الطعن بعدم دستورية المادة ٢٢٦ من القانون المدنى التى تنص على أنه « إذا كان محل الالتزام مبلغاً من النقود وكان معلوم المقدار وقت الطلب وتأخر المدين فى الوفاء به ، كان ملزماً بأن يدفع للدائن على سبيل التعويض عن التأخير فوائد قدرها أربعة فى المائة فى المسائل المدنية وخمسة فى المائة فى المسائل التجارية . وتسرى هذه الفوائد من تاريخ المطالبة القضائية بها ، أن لم يحدد الاتفاق أو العرف للتجارى تاريخاً آخر لسريانها ، وهذا كله ما لم ينص القانون على غيره » . وقد نشر هذا الحكم بالجريدة الرسمية بتاريخ ١٦ مايو سنة ١٩٨٥ .

وحيث أن الفقرة الاولى من المادة ١٧٥ من الدستور قد نصت على أن « تتولى المحكمة الدستورية العليا دون غيرها الرقابة لقضائية على دستورية القوانين واللوائح ..... » كما قضت المادة ١٧٧ من الدستور بأن « تنشر فى الجريدة الرسمية الاحكام الصادرة من المحكمة الدستورية العليا فى الدعاوى الدستورية .... » ونصت للمادة ١/٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ على أن « أحكام المحكمة فى الدعاوى الدستورية ..... ملزمة لجميع سلطات الدولة وللکفة » - ومؤدى ذلك أن الاحكام لصادرة فى الدعاوى الدستورية - وهى بطبيعتها دعاوى عينية توجه لخصومة فيها الى النصوص التشريعية المطعون عليها بعيب دستورى - تكون لها حجية مطلقة بحيث لا يقتصر أثرها على الخصوم فى الدعاوى التى صدرت فيها ، وإنما ينصرف هذا الاثر الى الکفة بتلزم بها جميع سلطات الدولة ، سواء أكانت هذه الاحكام قد انتهت الى عدم دستورية النص التشريعى المطعون فيه أم الى دستوريته برغض الدعوى على هذا الاساس ، وذلك لمعوم نصوص المادتين ١٧١ و ١٧٨ من الدستور والمادة ١/٤٩ من قانون المحكمة المشار

اليه ، ولان الرقابة القضائية على دستورية القوانين التي اختصت بها المحكمة الدستورية العليا دون غيرها هي رقابة شاملة تمتد الى الحكم بعدم دستورية النص غتلغى قوة نفاذه أو الى تقرير دستوريته وبالتالي سلامته من جميع العيوب وأوجه البطلان .

لما كان ذلك ، وكانت المدعية تطلب الحكم بعدم دستورية المادة ٢٢٦ من القانون المدنى التي سبق لهذه المحكمة أن قضت برغض الدعوى بعدم دستوريته على ما سلف بيانه ، وكان قضاؤها هذا له حجية مطلقة حسمت الخصومة بشأن دستورية هذا النص حسمة قاطعا مانعا من نظر أى طعن يثور من جديد بشأنه ، فإن المصلحة فى الدعوى الماثلة بالنسبة للطعن على هذه المادة تكون منتفية ، وبالتالي يتعين الحكم بعدم قبولها .

وحيث أن الدعوى فى شقها الخاص بالطعن على المادة ٢٢٧ من القانون المدنى قد استوفت أوضاعها القانونية .

وحيث أن المدعية تنعى على المادة ٢٢٧ من القانون المدنى أنها اذ تقضى بجواز الاتفاق على اقتضاء فوائد سواء أكان ذلك فى مقابل تأخير الوفاء أم فى أية حالة أخرى تشترط فيها الفوائد تكون قد انطوت على مخالفة لمبادئ الشريعة الاسلامية التى أصبحت طبقا للمادة الثانية من الدستور « المصدر الرئيسى للتشريع » . وذلك باعتبار أن تلك الفوائد تمثل زيادة فى الدين بغير مقابل ، فهى من الربا المتفق على تحريمه أخذا بقوله تعالى « وأحل الله البيع وحرم الربا » .

وحيث أن القانون المدنى الصادر بالقانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٤٨ فى ١٦ يولية سنة ١٩٤٨ والمعمول به ابتداء من ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩ ينص فى المادة ٢٢٧ منه - محل الطعن - على أنه (١) يجوز للمتعلقين أن يتفقا على سعر آخر للفوائد سواء أكان ذلك فى مقابل تأخير الوفاء أم فى أية حالة أخرى تشترط فيها الفوائد ، على ألا يزيد



هذا السعر على سبعة في المائة ، فإذا اتفقا على فوائد تريد على هذا السعر وجب تخفيضها الى سبعة في المائة وتعين رد ما دفع زائدا على هذا القدر • (٢) وكل عمولة أو منفعة ، أيا كان نوعها ، اشترطها الدائن إذا زادت هي والفائدة المتفق عليها على الحد الأقصى المتقدم ذكره تعتبر فائدة مستترة ، وتكون قابلة للتخفيض ، إذا ما ثبت أن هذه العمولة أو المنفعة لا تقابلها خدمة حقيقية يكون الدائن قد أداها ولا منفعة مشروعة » •

وحيث أنه يبين من تعديل الدستور الذي تم بتاريخ ٢٢ مايو سنة ١٩٨٠ أن المادة الثانية أصبحت تنص على أن « الاسلام دين الدولة ، واللغة العربية لغتها الرسمية ومبادئ الشريعة الاسلامية المصدر الرئيسي للتشريع » • بعد أن كانت تنص عند صدور الدستور في ١١ سبتمبر سنة ١٩٧١ على أن « الاسلام دين الدولة واللغة العربية لغتها الرسمية ، ومبادئ الشريعة الاسلامية مصدر رئيسي للتشريع » والعبارة الاخيرة من هذا النص لم يكن لها سابقة في أي من الدساتير المصرية المتعاقبة ابتداء من دستور سنة ١٩٢٣ وحتى دستور سنة ١٩٦٤ •

وحيث أن الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح — المنوطة بالمحكمة الدستورية العليا — تستهدف أصلا صون الدستور القائم وتأكيد احترامه وحمايته من الخروج على أحكامه ، وسبيل هذه الرقابة التحقق من التزام سلطة التشريع بما يورده الدستور في مختلف نصوصه من ضوابط وقيود ومن ثم فإنه يتعين — عند الفصل فيما يثار في شأن هذه التشريعات من مطاعن تستهدف نقض قرينة الدستورية — استظهار هذه الضوابط والقيود وتحديدتها وذلك لتعرف على مدى مخالفة تلك التشريعات لها •

وحيث أنه يبين من صيغة العبارة الاخيرة من المادة الثانية من الدستور — بعد تعديلها على نحو ما سلف — أن المشرع الدستوري

أتى بقيد على السلطة المختصة بالتشريع قوامه الزام هذه السلطة - وهي بصدد وضع التشريعات - بالالتجاء الى مبادئ الشريعة لاستمداد الاحكام المنظمة للمجتمع ، وهو ما أشارت اليه اللجنة الخاصة بالاعداد لتعديل الدستور في تقريرها الى مجلس الشعب والذي أقره المجلس بجلسة ١٩ يولية سنة ١٩٧٩ وأكدت اللجنة التي أعدت مشروع التعديل وقدمته الى المجلس مناقشته ووافق عليه بجلسة ٣٠ أبريل سنة ١٩٨٠ اذ جاء في تقريرها عن مقاصد تعديل الدستور بالنسبة للعبارة الاخيرة من المادة الثانية بأنها « تلزم المشرع بالالتجاء الى أحكام الشريعة الاسلامية البحث عن بغيته فيها مع الزامه بعدم الالتجاء الى غيرها ، فإذا لم يجد في الشريعة الاسلامية حكما صريحا ، فإن وسائل استنباط الاحكام من المصادر الاجتهادية في الشريعة الاسلامية تمكن المشرع من التوصل الى الاحكام اللازمة والتي لا تخالف الاصول والمبادئ العامة للشريعة ..... » .

ولما كان مفاد ما تقدم ، أن سلطة التشريع اعتبارا من تاريخ العمل بتعديل العبارة الاخيرة من المادة الثانية من الدستور في ٢٢ مايو سنة ١٩٨٠ - أصبحت مقيدة فيما تسنه من تشريعات مستحدثة أو معدلة لتشريعات سابقة على هذا التاريخ ، بمراعاة أن تكون هذه التشريعات متفقة مع مبادئ الشريعة الاسلامية وبحيث لا تفرج - في الوقت ذاته - عن الضوابط والقيود التي تفرضها النصوص الدستورية الاخرى على سلطة التشريع في صدد الممارسة التشريعية . فهي التي يتحدد بها - مع ذلك القيد المستحدث - النطاق الذي تبأشر من خلاله المحكمة الدستورية العليا رقابتها القضائية على دستورية التشريعات . لما كان ذلك وكان الزام المشرع باتخاذ مبادئ الشريعة الاسلامية المصدر الرئيسي للتشريع على ما سلف بيانه لا ينصرف سوى الى التشريعات التي تصدر بعد التاريخ الذي غرض فيه الالتزام بحيث اذا انطوى أى منها على ما يتعارض مع مبادئ الشريعة الاسلامية يكون قد وقع في حومة المخالفة الدستورية ، أما

التشريعات السابقة على ذلك التاريخ ، فلا يتأتى انفاذ حكم الالزام  
المشار اليه بالنسبة لها لصدورها فعلا من قبله أى فى وقت لم يكن  
التقيد المتضمن هذا الالزام قائما ولجب الاعمال ومن ثم ، فإن هذه  
التشريعات تكون بمنأى عن أعمال هذا القيد ، وهو مناط الرقابة  
الدستورية . ويؤيد هذا النظر ما أوردته اللجنة العامة فى مجلس  
الشعب بتقريرها المقدم بجلسة ١٥ سبتمبر سنة ١٩٨١ والذى وافق  
عليه المجلس من أنه « كائن دستور سنة ١٩٧١ أول دستور فى تاريخنا  
الحديث ينص صراحة على أن الشريعة الاسلامية مصدر رئيسى  
للتشريع ، ثم عدل الدستور عام ١٩٨٠ لتكون الشريعة الاسلامية هى  
المصدر الرئيسى للتشريع وهذا يعنى عدم جواز اصدار أى تشريع فى  
المستقبل يخالف أحكام الشريعة الاسلامية كما يعنى ضرورة اعادة النظر  
فى القوانين القائمة قبل العمل بدستور سنة ١٩٧١ وتعديلها بما  
يجعلها متفقة مع أحكام الشريعة الاسلامية . » واستطرد تقرير  
اللجنة الى أن « الانتقال من النظام القانونى القائم حاليا فى مصر  
والذى يرجع الى أكثر من مائة سنة الى النظام القانونى الاسلامى  
المتكامل يقتضى الاناة والتدقيق العملى ، ومن هنا ، فإن تقنين  
التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التى لم تكن مألوغة ، أو معروفة ،  
وكذلك ما جد فى عالمنا المعاصر وما يقتضيه الوجود فى المجتمع الدولى  
من حالات وعلاقات ومعاملات ، كل ذلك يستأهل الروية ويتطلب  
جهودا ، ومن ثم فإن تغيير النظام القانونى جميعه ينبغى أن يتأخ  
لواضعية والقائمين عليه الفترة الزمنية المناسبة حتى تجمع هذه  
القوانين متكاملة فى اطار القرآن والسنة وأحكام المجتهدين من  
الائمة والعلماء ٠٠١٠٠٠ »

وحيث أن أعمال المادة الثانية من الدستور — بعد تعديلها —  
على ما تقدم بيانه وأن كان مؤداه الزام المشرع باتخاذ مبادئ  
الشريعة الاسلامية المصدر الرئيسى لما يرضه من تشريعات بعد  
التاريخ الذى غرض فيه هذا الالزام بما يترتب عليه من اعتباره  
مخالفا للدستور اذا لم يلتزم بذلك القيد ، الا أن قصر هذا الالزام

على تلك التشريعات لا يعنى ألغاء المشرع من تبعه الإبقاء على التشريعات السابقة رغم ما قد يشوبها من تعارض مع مبادئ الشريعة الإسلامية ، وإنما يلقي على عاتقها من الناحية السياسية مسئولية المبادرة الى تنقية نصوص هذه التشريعات من أية مخالفة للمبادئ سالفه الذكر ، تحقيقا للاتفاق بينها وبين التشريعات اللاحقة في وجوب اتفاقها جميعا مع هذه المبادئ وعدم الخروج عليها .

وحيث أنه ترتبنا على ما تقدم ، ولما كان مبنى الطعن مخالفة المادة ٢٢٧ من القانون المدنى للمادة الثانية من الدستور تأسيسا على أن الفوائد التى أجازت تلك المادة الاتفاق عليها تعد من الرضا المحرم شرعا طبقا لمبادئ الشريعة الإسلامية التى جعلتها المادة الثانية من الدستور المصدر الرئيسى للتشريع وإذ كان القيد المقرر بمقتضى هذه المادة - بعد تعديلها بتاريخ ٢٢ مايو سنة ١٩٨٠ والمتضمن إلزام المشرع بعدم مخالفة مبادئ الشريعة الإسلامية - لا يتأتى أعماله بالنسبة للتشريعات السابقة عليه حسبما سلف بيانه ، وكانت المادة ٢٢٧ من القانون المدنى الصادر سنة ١٩٤٨ لم يلحقها أى تعديل بعد التاريخ المشار اليه ، ومن ثم ، فإن النعى عليها ، وحالتها هذه - بمخالفة حكم المادة الثانية من الدستور وأيا كان وجه الرأى فى تعارضها مع مبادئ الشريعة الإسلامية - يكون فى غير محله . الامر الذى يتعين معه الحكم برفض الدعوى فى هذا الشق منها .

### لهذه الاسباب

#### حكمت المحكمة :

أولا : بعدم قبول الدعوى بالنسبة للطعن بعدم دستورية المادة ٢٢٦ من القانون المدنى .

ثانيا : برفض الدعوى بالنسبة للطعن بعدم دستورية المادة ٢٢٧ من القانون المدنى . وبمصادره الكفالة وألزمت المدعية المصروفات ومبلغ ثلاثين جنيها مقابل أتعاب المحاماة .

جلسة ٢١ ديسمبر سنة ١٩٨٥ م

بواسطة السيد المستشار محمد علي بلويغ  
وحضور السادة المستشارين : مصطفى جليل مرسى وممدوح مصطفى حسن ومتر أمين  
عبد المجيد ورابع لطفي جمعة وشريف برهان نور وواصل علاء الدين  
وحضور السيد المستشار / السيد عبد الحميد حمارة  
وحضور السيد / أحمد علي فضل الله  
رئيس المحكمة  
أعضاء  
المجلس  
أمين السر

قاعدة رقم ( ١٠ )

القضية رقم ١٥ لسنة ٧ قضائية « دستورية »

١ - دعوى دستورية - قبولها - يشترط لذلك توافر المصلحة فيها - مناط ذلك :

٢ - حق شخصي - النزول عنه - اعتباره عملاً قانونياً يتم بالإرادة المنفردة وينتج أثره في استسقاط الحق .

٣ - دعوى دستورية - المصلحة فيها .

الاحالة الى المحكمة الدستورية العليا تفصل في مدى دستورية التواءات القانونية  
المقصود عليها في المادة ٢٢٦ من القانون المدني - فالقول بعدم من طلب التواءات -  
أثره - انقضاء المصلحة في الدعوى الدستورية .

١ - ٢ - ٣ - أنه من المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة  
- أنه يشترط لقبول الدعوى الدستورية توافر المصلحة فيها ،  
ومناط ذلك أن يكون ثمة ارتباط بين المصلحة القائمة في الدعوى  
الموضوعية ، وأن يكون من شأن الحكم في المسألة الدستورية  
أن يؤثر فيما أبدى من طلبات في دعوى الموضوع ، وإذا كان  
المستهدف من الدعوى الدستورية الماثلة - التي تحركت بطريق  
الاحالة من محكمة الموضوع - هو الفصل في مدى دستورية  
المادة ٢٢٦ من القانون المدني ، وكان المدعي قد نزل عن طلب  
الفوائد القانونية الذي كان قد أبداه أمام محكمة الموضوع ،  
بإقراره شخصياً بذلك بجلسة التحضير على ما سلف بيانه -  
فلا يمكن ذلك ، وكان النزول عن الحق الشخصي المدعى به عملاً  
قانونياً يتم بالإرادة المنفردة وينتج أثره في استسقاطه ، فإنه

يترتب على تنازل المدعى عن طلب الفوائد القانونية انتفاء مصلحته في الفصل في مدى دستورية المادة ٢٢٦ من القانون المدنى الخاصة بالفوائد القانونية اذ لم يعد ذلك لازما للفصل في الدعوى الموضوعية .

### الاجراءات

بتاريخ ٢٧ فبراير سنة ١٩٨٥ ورد الى قلم كتاب المحكمة ملف الدعوى رقم ٧٩٢٥ لسنة ١٩٨٤ مدنى كلى شمال القاهرة بعد أن قضت محكمة شمال القاهرة الابتدائية بجلسة ٣١ يناير سنة ١٩٨٥ باحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل في مدى دستورية المادة ٢٢٦ من القانون المدنى .

وقدمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت فيها رفض الدعوى . وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين مقبرا برأيها . ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

### الحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق والمداولة .

حيث أن الوقائع - على ما يبين من قرار الاحالة وسائر الاوراق - تتحصل في أن المدعى كان قد أقام للدعوى رقم ٧٩٢٥ سنة ١٩٨٤ مدنى كلى شمال القاهرة قبل المدعى عليه طالبا للحكم بالزامه بأن يؤدي اليه مبلغ عشرة آلاف جنيه والفوائد القانونية من تاريخ الاستحقاق حتى تمام السداد . فقضت محكمة شمال القاهرة الابتدائية بجلسة ٣١ يناير سنة ١٩٨٥ بالنسبة لطلب الفوائد

باحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل في مدى دستورية  
المادة ٢٢٦ من القانون المدنى .

وحيث أن المدعى قرر بجلسته ١٩ مايو سنة ١٩٨٥ — انشاء  
تحضير الدعوى أمام هيئة المفوضين — بتنازله عن طلب الفوائد  
القانونية .

وحيث أنه من المقرر — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة —  
أنه يشترط لقبول الدعوى الدستورية توافر المصلحة فيها . ومناط  
ذلك أن يكون ثمة ارتباط بينها وبين المصلحة القائمة في الدعوى  
الموضوعية ، وأن يكون من شأن الحكم في المسألة الدستورية أن يؤثر  
فيما أبدى من طلبات في دعوى الموضوع . وإذا كان المستهدف من  
الدعوى الدستورية الماثلة — التي تحركت بطريق الاحالة من محكمة  
الموضوع — هو الفصل في مدى دستورية المادة ٢٢٦ من القانون  
المدنى ، وكان المدعى قد نزل عن طلب الفوائد القانونية الذى كان قد  
أبداه أمام محكمة الموضوع ، باقراره شخصيا بذلك بجلسته التحضير  
على ما سلف بيانه — لا كان ذلك ، وكان النزول عن الحق الشخصى  
المدعى به عملا قانونيا يتم بالارادة المنفردة وينتج أثره في اسقاطه ،  
فأنه يترتب على تنازل المدعى عن طلب الفوائد القانونية انتفاء مصلحته  
في الفصل في مدى دستورية المادة ٢٢٦ من القانون المدنى الخاصة  
بالفوائد القانونية إذ لم يعد ذلك لازما للفصل في الدعوى الموضوعية .

لما كان ما تقدم فأنه يتعين الحكم بعدم قبول الدعوى .

### لهذه الاسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى .

### جلسة ٤ يناير سنة ١٩٨٦ م

برئاسة السيد المستشار مصطفى جليل موسى  
وحضور السادة المستشارين : مدح مصطفى حسن ومير أمين عبد الجبار  
ورابع لطفي جمعة وغوزي اسعد موسى ومحمد كمال محفوظ والدكتور عوض محمد الرامح  
وحضور السيد المستشار / السيد عبد الحميد عمارة  
وحضور السيد / احمد علي فضل الله  
أمين السر:

### قاعدة رقم ( ٤١ )

#### القضية رقم ١٠٥ لسنة ٦ القضائية « دستورية » (١)

١ - دعوى دستورية - حكم - هجينة .

الدعوى الدستورية عينية بطبيعتها ، الاحكام الصادرة فيها لها حجية مطلقة  
قبل الكافة ، وتلتزم بها جميع سلطات الدولة سواء كانت قد انتهت الى عدم  
دستورية النص المطعون فيه أم الى دستوريته . اساسي ذلك .

٢ - دعوى دستورية - المصلحة فيها - قبولها .

الطعن بعدم دستورية نص سبق للمحكمة الدستورية العليا ان قضت بعدم  
دستوريته ، انتفاء المصلحة في الدعوى - انزله - عدم قبول الدعوى .

١ - أن الفقرة الاولى من المادة ١٧٥ من الدستور قد نصت على  
أن « تتولى المحكمة الدستورية العليا دون غيرها الرقابة  
القضائية على دستورية القوانين واللوائح ..... » . كما قضت  
المادة ١٧٨ من الدستور بأن « تنشر في الجريد الرسمية الاحكام  
الصادرة من المحكمة الدستورية العليا في الدعاوى الدستورية »  
ونصت المادة ٤٩/١ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر  
بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ على أن « أحكام المحكمة في  
الدعاوى الدستورية ... ملزمة لجميع سلطات الدولة وللکافة »  
ومؤدى ذلك أن الاحكام الصادرة في الدعاوى الدستورية وهي

---

(١) أصدرت المحكمة بذات الجلسة احكامها في الدعاوى ارقام ١٠٧ ،  
١٠٨ ، ١١١ لسنة ٦ ق دستورية ، ويجلسه أول فبراير سنة ١٩٨٦ حكما  
في الدعوى رقم ١١٢ لسنة ٦ ق دستورية وقد تضمنت هذه الاحكام نفس  
المبادئ المذكورين .



بطبيعتها دعاوى عينية توجه الخصومة فيها الى النصوص التشريعية المطعون عليها بعيد دستوري تكون لها حجية مطلقة بحيث لا يقتصر أثرها على الخصوم في الدعاوى الدستورية التي صدرت فيها وانما ينصرف هذا الانسار الى الكلفة وتلتزم بها جميع سلطات الدولة سواء اكانت هذه الاحكام قد انتهت الى عدم دستورية النص التشريعي المطعون فيه أم الى دستوريته ورفض الدعوى على هذا الاساس ، وذلك لمعوم نصوص المادتين ١٧٥ ، ١٧٨ من الدستور ، والمادة ١/٤٩٩ من قانون المحكمة المشار اليه ، ولان الرقابة القضائية على دستورية القوانين التي اختصت بها المحكمة الدستورية العليا دون غيرها ، هي رقابة شاملة تمتد الى الحكم بعدم دستورية النص غتلقى قوة نفاذه ، او الى تقرير دستوريته وبالتالي سلامته من جميع العيوب وأوجه البطلان .

٢ - لما كان ذلك ، وكان المستهدف من هذه الدعوى هو الفصل في مدى دستورية النصوص التشريعية المبينة بقرار الاجالة والتي سلف الإشارة اليها ، وقد سبق لهذه المحكمة ان قضت بعدم دستورية هذه النصوص وذلك فيما تضمنته من قبول أفراد الفئات المبينة بها في الكليات أو المعاهد العالية دون التقييد بمجموع درجات النجاح في شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها على ما تقدم بيانه ، وكان قضاؤها هذا له حجية مطلقة حسمت الخصومة بشأن عدم دستورية النصوص المطعون عليها في ذلك النطاق حسما قاطعا مانعا من نظر أى طعن يثور من جديد بشأنها ، فإن المصلحة في الدعوى الماثلة تكون منتفية وبالتالي يتعين الحكم بعدم قبولها .

### الاجراءات

بتاريخ ٨ أكتوبر ١٩٨٤ ورد الى قلم كتاب المحكمة ملف الدعوى رقم ٢٢٠ لسنة ٣٨ في بعد أن قضت محكمة القضاء الإداري

في ٢٢ مايو ١٩٨٤ بوقف الدعوى واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل في مدى دستورية المادة ٧٦ من اللائحة التنفيذية للقرار بقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٩ لسنة ١٩٧٥ والبند (ب) من الفقرة الثالثة من المادة ١٢٣ من القرار بقانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ في شأن شروط الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة ، وقرارى رئيس الجمهورية رقمى ٧٤٢ ، ٧٤٣ لسنة ١٩٧٥ ، وقرار المجلس الاعلى للجامعات بتاريخ ٢١ يولية ١٩٧٧ بشأن أبناء العاملين بوزارة التعليم العالى وقرارات المجلس الاعلى للجامعات بشأن قبول أبناء المحافظات والجهات النائية بالكليات دون التقيد بالمجموع . وقدمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت فيها الحكم برفض الدعوى .

ويعد تحضير الدعوى اودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها . ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة اليوم

### المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق والادولة .

حيث أن الوقائع - على ما يبين من قرار الاحالة وسائر الاوراق - تتحصل في أن المدعى بصفته ولياً طبيعياً على ابنته المقاصر، كان قد أقام الدعوى رقم ٢٢٠ لسنة ٣٨ ق أمام محكمة القضاء الادارى طالباً الحكم بوقف تنفيذ القرار القاضى بالحاق ابنته بكلية العلوم جامعة القاهرة فيما تضمنه من عدم قبولها بأحدى كليات الطب البشرى أو الصيدلة أو طب الاسنان ، وفى الموضوع بالنساء هذا القرار ، وكذلك الغاء القرارات الصادرة بتقرير استثناء لبعض الفئات من شرط المجموع عند الالتحاق بالكليات المذكورة وغيرها من الكليات . واذا تراءى للمحكمة عدم دستورية المادة ٧٦ من اللائحة التنفيذية

للقرار بقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٩ لسنة ١٩٧٥ والبند (ب) من الفقرة الثالثة من المادة ١٢٣ من القرار بقانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ في شأن شروط الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة ، وقرارى رئيس الجمهورية رقمى ٧٤٢ ، ٧٤٣ لسنة ١٩٧٥ : وقرار المجلس الاعلى للجامعات بتاريخ ٢١ يولية ١٩٧٧ بشأن أبناء العاملين بوزارة التعليم العالى بقرارات المجلس الاعلى للجامعات بشأن قبول أبناء المحافظات والجهات النائية بالكليات ، استنادا الى أن ما تضمنته هذه النصوص من تقرير استثناء لبعض فئات الطلبة من شرط المجموع عند الالتحاق بالكليات والمعاهد العالية • يشكل مخالفة للمواد ٨ ، ١٨ ، ٤٠ من الدستور ، فقد قضت بجلسة ٢٢ مايو ١٩٨٤ بوقف الدعوى ، وإحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل فى مدى دستورية النصوص المشار اليها •

وحيث أن هذه المحكمة سبق أن قضت بتاريخ ٢٩ يونيه ١٩٨٥ فى الدعوى رقم ١٠٦ لسنة ٦ قضائية « دستورية » بعدم دستورية المادة ٧٦ من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٩ لسنة ١٩٧٥ ، والفقرة الثالثة من المادة ١٢٣ من القرار بقانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ فى شأن شروط الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة ، والمادة الاولى من كل من قرارى رئيس الجمهورية رقم ٧٤٢ ، ٧٤٣ لسنة ١٩٧٥ ، وقرارات المجلس الاعلى للجامعات بشأن أبناء العاملين بوزارة التعليم العالى وأبناء المحافظات والمناطق النائية ومحافظات الحدود وفلك فيما تضمنته هذه النصوص من قبول أفراد الفئات المبينة بها فى الكليات أو المعاهد العالية دون التقيد بمجموع درجات النجاح فى شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها ، ونشر هذا الحكم فى الجريدة الرسمية بتاريخ ١١ يولية ١٩٨٥ •

وحيث ان الفقرة الاولى من المادة ١٧٥ من الدستور قد نصت على أن « تتولى المحكمة الدستورية العليا دون غيرها الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح ..... » كما قضت المادة ١٧٨ من الدستور بأن « تنشر في الجريدة الرسمية الاحكام الصادرة من المحكمة الدستورية العليا في الدعاوى الدستورية ..... » ونصت المادة ١/٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ على أن « أحكام المحكمة في الدعاوى الدستورية ..... ملزمة لجميع سلطات الدولة ولكافة » ومؤدى ذلك أن الاحكام الصادرة في الدعاوى الدستورية وهي بطبيعتها دعاوى عينية توجه الخصومة فيها الى النصوص التشريعية المطعون عليها بعيب دستوري تكون لها حجية مطلقة بحيث لا يقتصر أثرها على الخصوم في الدعاوى الدستورية التي صدرت فيها وانما ينصرف هذا الاثر الى الكافة وتلتزم بها جميع سلطات الدولة سواء اكانت هذه الاحكام قد انتهت الى عدم دستورية النص التشريعي المطعون فيه أم الى دستوريته وزغض الدعوى على هذا الاساس ، وذلك لعموم نصوص المادتين ١٧٥ ، ١٧٨ من الدستور ، والمادة ١/٤٩ من قانون المحكمة المشار اليه ، ولان الرقابة القضائية على دستورية القوانين التي اختصت بها المحكمة الدستورية العليا دون غيرها ، هي رقابة شاملة تمتد الى الحكم بعدم دستورية النص فتلغى قوة نفاذه ، أو الى تقرير دستوريته وبالتالي سلامته من جميع العيوب وأوجه البطلان ، لما كان ذلك ، وكان المستهدف من هذه الدعوى هو الفصل في مدى دستورية النصوص التشريعية المبينة بقرار الاحالة والتي سلف الاشارة اليها ، وقد سبق لهذه المحكمة أن قضت بعدم دستورية هذه النصوص وذلك فيما تضمنته من قبول أفراد الفئات المبينة في الكليات أو المعاهد العالية دون التقيد بمجموع درجات النجاح في شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها على ما تقدم بيانه ، وكان قضاؤها هذا له حجية مطلقة حسمت الخصومة بشأن عدم دستورية النصوص المطعون عليها في ذلك

- ٢٩٥ -

النطاق حسما قاطعا مانعا من نظر أى طعن يثور من جديد بشأنها ،  
فإن الصلحة فى الدعوى المائلة تكون منتفية وبالتالي يتعين المحكم  
بعدم قبولها •

#### لهذه الاسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى •

## جلسة ٤ يناير سنة ١٩٨٦ م

برئاسة السيد المستشار مصطفى جليل مربي.  
وحضور السادة المستشارين : ممدوح مصطفى حسن ومترامين عبد المجيد ورابع  
لطفى جمعة ومحمد كمال محفوظ وشريف بهرام نور وواصل علاء الدين . . . . .  
وحضور السيد المستشار / السيد عبد الحميد عبارة  
وحضور السيد / أحمد علي فضل الله  
أبين السر

### قاعدة رقم (٤٢)

#### القضية رقم ٢١ لسنة ٦ القضائية « دستورية » (١)

١ - دعوى دستورية - حكم - حجية .  
الدعوى الدستورية عينية بطبيعتها ، الأحكام الصادرة فيها لها حجية مطلقة  
قبل الكافة ، وتلتزم بها جميع سلطات الدولة سواء كانت قد انتهت الى عدم دستورية  
النص المطعون فيه أم الى دستوريته ، أساس ذلك :

٢ - دعوى دستورية - المصلحة فيها - قبولها .  
الطعن بعدم دستورية نص مسبق للمحكمة الدستورية العليا ان قضت بعدم  
دستوريته ، انقضاء المصلحة في الدعوى - اثره - عدم قبول الدعوى .

١ - أن الفقرة الاولى من المادة ١٧٥ من الدستور قد نصت على أن  
« تتولى المحكمة الدستورية العليا دون غيرها الرقابة القضائية  
على دستورية القوانين واللوائح « ، كما قضت المادة  
١٧٨ من الدستور بأن « تنشر في الجريدة الرسمية الاحكام  
الصادرة من المحكمة الدستورية في الدعوى الدستورية » ، ونصت

(١) اصدرت المحكمة الدستورية العليا بذات الجلسة احكاما مماثلة  
في الدعوى الدستورية ارقام ٣٢ ، ٦١ ، ٦٣ ، ٦٤ ، ٦٥ ، ٦٦ ،  
٦٦ ، ٧٤ ، ٩٠ ، ٩١ ، ٩٤ ، ١٠١ ، ١٠٢ ، ١٢٢ ، ١٢٧ ، ١٢٩ ،  
١٣٤ ، ١٣٥ لسنة ٦ قضائية ، ٣ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٤ ، ١٧ ، ١٩ ، ٢٨  
لسنة ٧ قضائية ، وبجلسة اول فبراير سنة ١٩٨٦ احكاما اخرى في  
الدعوى ارقام ٢٩ ، ١٢٦ ، ١٢٨ ، ١٣٠ لسنة ٦ ق ، ٢٤ ، ٢٥ ،  
٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٩ لسنة ٧ ق ، وبجلسة ٣ مايو سنة ١٩٨٦  
احكامها في الدعوى ارقام ١٤٤ ، ١٤٥ ، ١٤٦ ، ١٤٩ لسنة ٥ ق ، ٢ ،  
١٠ ، ٩٩ لسنة ٦ ق ، ٣١ لسنة ٧ ق وقد تضمنت هذه الاحكام نفس  
المبادئ المذكورين .

المادة ١/٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ على أن « أحكام المحكمة في الدعاوى الدستورية ٥٠٠ ملزمة لجميع سلطات الدولة وللکافة » . ومؤدى ذلك أن الأحكام الصادرة في الدعاوى الدستورية - وهي بطبيعتها دعاوى عينية توجه الخصومة فيها الى النصوص التشريعية المطعون عليها بعيب دستوري - تكون لها حجية مطلقة بحيث لا يقتصر أثرها على الخصوم في الدعاوى الدستورية التي صدرت فيها ، وانما ينصرف هذا الاثر الى الكافة وتلتزم بها جميع سلطات الدولة ، سواء اكانت هذه الاحكام قد انتهت الى عدم دستورية النص التشريعي المطعون فيه أم الى دستوريته ورفض الدعوى على هذا الاساس ، وذلك لعموم نصوص المادتين ١٧٥ ، ١٧٨ من الدستور والمادة ١/٤٩ من قانون المحكمة المشار اليه ، ولان الرقابة القضائية على دستورية القوانين التي اختصت بها المحكمة الدستورية العليا دون غيرها هي رقابة شاملة تمتد الى الحكم بعدم دستورية النص فتتلى قوة نفاذه أو الى تقرير دستوريته وبالتالي سلامته من جميع العيوب وأوجه البطلان .

٢ - لما كان ذلك وكان المستهدف من هذه الدعوى هو الفصل في مدى دستورية الفقرة الثانية من المادة ٦ مكرراً من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ المضافة بالقرار بالقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ بتعديل بعض أحكام قوانين الاحوال الاشخصية ، وقد سبق لهذه المحكمة أن قضت بعدم دستورية القرار بقانون المشار اليه برمته على ما سلف بيانه ، وكان قضائها هذا له حجية حسمت الخصومة - بشأن عدم دستورية جميع ما تضمنه هذا القرار بقانون من نصوص ومن بينها النص المطعون عليه - حسماً قاطعاً مانعاً من نظر أى طعن يثور من جديد بشأنه ، فإن المصلحة في الدعوى الماثلة تكون منتفية ، وبالتالي يتعين الحكم بعدم قبول الدعوى .

## الاجراءات

بتاريخ ٢١ جراير سنة ١٩٨٤ ورد الى قلم كتاب المحكمة ملف الدعوى رقم ١٧٨ لسنة ١٩٨٣ كلى احوال شخصية ولاية على النفس بعد أن قضت محكمة دسوق الابتدائية للاحوال الشخصية بجلسة ٢٩ يناير ١٩٨٤ بوقف الدعوى واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل فى مدى دستورية الفقرة الثانية من المادة ٦ مكررا من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ المضافة بالقرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ فيما نصت عليه من أنه « ويعتبر اضرارا بالزوجة اقتران زوجها بأخرى بغير رضاها ولو لم تكن قد اشترطت عليه فى عقد زواجها عدم الزواج عليها » .

وقدمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت فيها الحكم برفض الدعوى .

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها .  
ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق والادالة .

حيث أن الوقائع - على ما يبين من قرار الاحالة وسائر الاوراق - تتحصل فى أن المدعية كانت قد أقامت الدعوى رقم ١٧٨ لسنة ١٩٨٣ كلى دسوق احوال شخصية ولاية على النفس طالبة الحكم بتطبيقها على زوجها المدعى عليه لاقترائه بأخرى دون رضاها مما يعتبر اضرارا بها طبقا لنص الفقرة الثانية من المادة ٦ مكررا من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ المضافة بالقرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ بتعديل بعض أحكام قوانين الاحوال الشخصية ، واذ



تراءى لحكمة دسوق الابتدائية للاحوال الشخصية عدم دستورية النص المشار اليه لمخالفته للمادة الثانية من الدستور ، فقد قضت بجلسة ٢٩ يناير سنة ١٩٨٤ بوقف الدعوى واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل في مدى دستوريته .

وحيث أن هذه المحكمة سبق أن قضت بتاريخ ٤ مايو سنة ١٩٨٥ في الدعوى رقم ٢٨ لسنة ٢ قضائية « دستورية » بعدم دستورية القرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ بتعديل بعض أحكام قوانين الاحوال الشخصية - في جميع ما تضمنه من أحكام ومن بينها النص المطعون عليه - لصدوره على خلاف الاوضاع المقررة في المادة ١٤٧ من الدستور - ونشر هذا الحكم في الجريدة الرسمية بتاريخ ١٦ مايو ١٩٨٥ .

وحيث أن الفقرة الاولى من المادة ١٧٥ من الدستور قد نصت على أن « تتولى المحكمة الدستورية العليا دون غيرها الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح » ، كما قضت المادة ١٧٨ من الدستور بأن « تنشر في الجريدة الرسمية الاحكام الصادرة من المحكمة الدستورية العليا في الدعاوى الدستورية » ، ونصت المادة ١/٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ على أن « أحكام المحكمة في الدعاوى الدستورية ..... ملزمة لجميع سلطات الدولة وللکافة » . ومؤدى ذلك أن الاحكام الصادرة في الدعاوى الدستورية - وهي بطبيعتها دعاوى عينيه توجه الخصومة فيها الى النصوص التشريعية المطعون عليها بعيب دستوري - تكون لها حجية مطلقة بحيث لا يقتصر أثرها على الخصوم في الدعاوى الدستورية التي صدرت فيها ، وانما ينصرف هذا الاثر الى الكافة وتلتزم بها جميع سلطات الدولة ، سواء أكانت هذه الاحكام قد انتهت الى عدم دستورية النص التشريعي المطعون فيه أم الى دستوريته ورخص الدعوى على هذا الاساس ، وذلك لعدم نصوص

المادتين ١٧٥ ، ١٧٨ من الدستور والمادة ١/٤٩ من قانون المحكمة المشار اليه ، ولأن الرقابة القضائية على دستورية القوانين التي اختصت بها المحكمة الدستورية العليا دون غيرها هي رقابة شاملة تمتد الى الحكم بعدم دستورية النص فتلغى قوة نفاذه والى تقرير دستوريته وبالتالي سلامته من جميع الميوب وأوجه البطلان .

لما كان ذلك وكان المستهدف من هذه الدعوى هو الفصل في مدى دستورية الفقرة الثانية من المادة ٦ مكررا من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ المضافة بالقرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ بتعديل بعض أحكام قوانين الاجوال الشخصية ، وقد سبق لهذه المحكمة أن قضت بعدم دستورية القرار بقانون المشار اليه برمته على ما سلف بيانه ، وكان قضاؤها هذا له حجية مطلقة حسمت الخصومة — بشأن عدم دستورية جميع ما تضمنه هذا القرار بقانون من نصوص ومن بينها النص المطعون عليه — حسبما قاطعة مانعا من نظر أى طعن يثور من جديد بشأنه ، فإن المصلحة في الدعوى الماثلة تكون متفنية ، وبالتالي يتعين الحكم بعدم قبول الدعوى .

### هذه الاسباب:

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى .

## جلسة ٤ يناير سنة ١٩٨٦

بإقامة السيد المستشار محمد علي بلغي  
وحضور السادة المستشارين : مصطفى جميل مرسى وممدوح مصطفى حسن ومنصر  
أمين عبد المجيد ورابع لطفي جمعه ومحمد كمال محفوظ وشريف إبراهيم نور  
وحضور السيد المستشار السيد عبد الحميد عيساه  
وحضور السيد / أحمد علي فضل الله  
رئيس المحكمة  
المفوض  
أمين السر

### قاعدة رقم ( ٤٣ )

#### القضية رقم ١٢١ لسنة ٦ قضائية « دستورية » (١)

١ - دعوى دستورية - حكم - هيئة  
الدعوى الدستورية عينية بطبيعتها ، الاحكام الصادرة فيها لها هيئة مطلقة  
قبل الكافة ، وتكفل بها جميع سلطات الدولة سواء كانت قد انتهت الى عدم  
دستورية النص المطعون فيه ام الى دستوريته . اساسي ذلك :  
٢ - دعوى دستورية - المصلحة فيها - قبولها .  
الطعن بعدم دستورية نص سبق للمحكمة الدستورية العليا ان قضت بعدم  
دستوريته ، انتفاء المصلحة في الدعوى - لثمة - عدم قبول الدعوى .

٣ - أن الفقرة الاولى من المادة ١٧٥ من الدستور قد نصت على أن  
« تتولى المحكمة الدستورية العليا دون غيرها الرقابة القضائية  
على دستورية القوانين واللوائح « ، كما قضت المادة ١٧٨  
من الدستور بأن « تنشر في الجريدة الرسمية الاحكام الصادرة  
من المحكمة الدستورية العليا في الدعاوى الدستورية .. » ونصت  
المادة ٤٩/١ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون  
رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ على أن « احكام المحكمة في الدعاوى  
الدستورية ... ملزمة لجميع سلطات الدولة وللکافة » -  
ومؤدى ذلك أن الاحكام الصادرة في الدعاوى الدستورية -  
وهي بطبيعتها دعاوى عينية توجه الخصومة فيها الى النصوص

(١) أصدرت المحكمة بذات الجلسة حكما في الدعوى رقم ٧ لسنة ٧  
ق ، وبجلسة أول فبراير سنة ١٩٨٦ أصدرت أحكاما في الدعاوى أرقام  
٢ ، ٢٩ ، ٣٨ لسنة ٧ ق ؛ وبجلسة ٢١ يونية سنة ١٩٨٦ حكما في  
الدعوى رقم ٤٢ لسنة ٧ ق دستورية ، وقد تضمنت هذه الاحكام نفس  
المبادئ المذكورين .

التشريعية المطعون عليها بعيب دستوري - تكون لها حجية مطلقة بحيث لا يقتصر أثرها على الخصوم في الدعاوى التي التي صدرت فيها ، وانما ينصرف هذا الاثر الى الكافة وتلتزم بها جميع سلطات الدولة ، سواء أكانت هذه الاحكام قد انتهت الى عدم دستورية النص التشريعي المطعون فيه أم الى دستوريته ورفض الدعوى على هذا الاساس وذلك لعموم نصوص المادتين ١٧٥ - ١٧٨ من الدستور والمادة ١/٤٩ من قانون المحكمة المشار اليه ، ولان الرقابة القضائية على دستورية القوانين التي اختصت بها المحكمة الدستورية العليا دون غيرها هي رقابة شاملة تمتد الى الحكم بعدم دستورية النص فتلغى قوة نفاذه أو الى تقرير دستوريته وبالتالي سلامته من جميع العيوب واوجه البطلان .

٢ - لما كان ذلك ، وكان المستهدف من هذه الدعوى هو الفصل في مدى دستورية المادة ٢٢٦ من القانون المدني ، وقد سبق لهذه المحكمة ان قضت برفض الدعوى بعدم دستورية النص المشار اليه على ما سلف بيانه ، وكان قضاؤها هذا له حجية مطلقة حصمت الخصومة بشأن دستورية هذا النص حسما قاطعا مانعا من نظر أى طعن يثور من جديد بشأنه ، فان المصلحة في الدعوى الماثلة تكون منتفية ، وبالتالي يتعين الحكم بعدم قبولها .

### الاجراءات

بتاريخ ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٨٤ ورد الى قلم كتاب المحكمة ملف الدعوى رقم ٦٥٤١ لسنة ١٩٨٢ مدنى كلى بعد ان قضت محكمة شمالك القاهرة الابتدائية بجلاسة ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٨٤ بوقف الدعوى واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل في مدى دستورية المادة ٢٢٦ من القانون المدني التى تنص على أنه « اذا كان

مصل الالتزام مبلغا من النقود وكان معلوم المقدار وقت الطلب وتأخر المدين في الوفاء به ، كان ملزما بان يدفع للدائن على سبيل التعويض عن التأخير غوائد أربعة في المائة في المسائل المدنية وخمسة في المائة في المسائل التجارية . وتسرى هذه الفوائد من تاريخ المطالبة القضائية بها ، ان لم يحدد الاتفاق او العرف التجارى تاريخا آخر لسريانها ، وهذا كله ما لم ينص القانون على غيره » .

وقد تمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة ختامية طلبت فيها الحكم بعدم قبول الدعوى .

وبعد تحضير الدعوى اودعت هيئة المفوضين تقريرا برأيها ، ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة ، وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق والمداولة .

حيث ان الوقائع — على ما يبين من قرار الاحالة ومسائل الاوراق — تتحصل في ان المدعى كان قد اقام الدعوى رقم ٦٥٤١ لسنة ١٩٨٢ مدنى كلى شمال القاهرة بطلب الزام المدعى عليه بان يدفع له مبلغ ١٠٠٠٠ جنيها والفوائد القانونية عنه من تاريخ الاستحقاق حتى تمام السداد — فقضت محكمة شمال القاهرة الابتدائية بجلسة ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٨٤ بالنسبة الى طلب الفوائد بوقف الدعوى واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل في مدى دستورية المادة ٢٢٦ من القانون المدنى .

وحيث ان هذه المحكمة سبق ان قضت بتاريخ ٤ مايو سنة ١٩٨٥ في الدعوى رقم ٢٠ لسنة ١ قضائية « دستورية » برفض الطعن بعدم

دستورية المادة ٢٢٦ من القانون المدني - ونشر هذا الحكم في الجريدة الرسمية بتاريخ ١٦ مايو سنة ١٩٨٥ •

وحيث ان الفقرة الاولى من المادة ١٧٥ من الدستور قد نصت على ان « تتولى المحكمة الدستورية العليا دون غيرها الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح ..... » ، كما قضت المادة ١٧٨ من الدستور بأن « تنشر في الجريدة الرسمية الاحكام الصادرة من المحكمة الدستورية العليا في الدعاوى الدستورية ..... » ، ونصت المادة ٤٩/١ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ على ان « أحكام المحكمة في الدعاوى الدستورية ..... ملزمة لجميع سلطات الدولة ولكافة » ومؤدى ذلك أن الاحكام الصادرة في الدعاوى الدستورية - وهى بطبيعتها دعاوى عينية توجه الخصومة فيها الى النصوص التشريعية المطعون عليها بجيب دستورى - تكون لها حجية مطلقة بحيث لا يقتصر أثرها على الخصوم في الدعاوى التى صدرت فيها ، وإنما ينصرف هذا الاثر الى الكافة وتلتزم بها جميع سلطات الدولة ، سواء أكانت هذه الاحكام قد أنتهت الى عدم دستورية النص التشريعى المطعون فيه أم الى دستوريته ورفض الدعوى على هذا الاساس ، وذلك لعموم نصوص المادتين ١٧٥ ، ١٧٨ من الدستور والمادة ٤٩/١ من قانون المحكمة المشار اليه ، ولان الرقابة القضائية على دستورية القوانين التى اختصت بها المحكمة الدستورية العليا دون غيرها هى رقابة شاملة تمتد الى الحكم بعدم دستورية النص فتلغى قوة نفاذه أو الى تقرير دستوريته وبالتالى سلامته من جميع العيوب وأوجه البطلان •

لما كان ذلك ، وكان المستهدف من هذه الدعوى هو الفصل فى مدى دستورية المادة ٢٢٦ من القانون المدني ، وقد سبق لهذه المحكمة ان قضت برفض الدعوى بعدم دستورية النص المشار اليه

على ما سلف بيانه، وكان قضاؤها هذا له حجية مطلقة حسمتها الخصومة بشأن دستورية هذا النص حسما قاطعا مانعا من نظر أى طعن يثور من جديد بشأنه ، فإن المصلحة فى الدعوى المائلة تكون منتفية ، وبالتالي يتعين الحكم بعدم قبولها •

### لهذه الاسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى •

## جلسة اول فبراير سنة ١٩٨٦ م

برئاسة السيد المستشار محمد على بلعش  
وحضور السادة المستشارين : مصطفى جليل موسى وممدوح مصطفى حسن ومكرم  
أمين عبد المجيد ورايح لطفي جمعة ومحمد كمال محفوظ وشريف بوهلم نور أعضاء  
وحضور السيد المستشار / السيد عبد الحميد عماره المنقوش  
وحضور السيد / احمد على فضل الله أمين السر

### قاعدة رقم ( ٤٤ )

#### القضية رقم ٩٧ لسنة ٦ القضائية « دستورية »

- ١ - دعوى دستورية - المصلحة فيها .  
يشترط لقبول الدعوى الدستورية توافر المصلحة فيها ، ومناط ذلك ان يكون ثمة  
ارتباط بينها وبين المصلحة المقتضية في الدعوى الموضوعية ، وان يكون من شأن  
الحكم في المسألة الدستورية ان يؤثر فيها ابدى من طلبات في دعوى الموضوع .
- ٢ - حق شخصي - النزول عنه .  
اعتباره عملا قانونيا يتم بالارادة المنفردة وينتج أثره في اسقاط الحق .

١ - أنه من المقرر - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه  
يشترط لقبول الدعوى الدستورية توافر المصلحة فيها ، ومناط  
ذلك ان يكون ثمة ارتباط بينها وبين المصلحة القائمة في  
الدعوى الموضوعية ، وان يكون من شأن الحكم في المسألة  
الدستورية ان يؤثر فيها ابدى من طلبات في دعوى الموضوع ،  
واذ كان المستهدف من الدعوى الدستورية الماثلة - التي  
تحركت بطريق الاحالة من محكمة الموضوع - هو الفصل في  
مدى دستورية المواد الثانية والثالثة والفقرة الثانية من المادة  
الرابعة والفقرة الاولى من المادة الخامسة من القانون رقم ١٧  
لسنة ١٩٨٣ بأصدار قانون المحاماة ، وهي النصوص التي تعد  
أساسا للقرار الاداري المطعون عليه على نحو ما أفصح عنه  
قرار الاحالة ، وكان الحاضر عن المدعين قد تنازل عن جميع  
الطلبات الموضوعية على ما سلف بيانه .

٢ - لما كان ذلك ، وكان النزول عن الطلبات المدعى بها عملا قانونيا  
يتم بالارادة المنفردة وينتج أثره في أسقاطها ، وبالتالي ، فإنه



يترتب على تنازل المدعين عن طلباتهم الموضوعية انتفاء مصلحتهم في الفصل في مدى دستورية النصوص التشريعية المرتكبة اليها تلك الطلبات اذ لم يعد ذلك لازماً للفصل في الدعوى الموضوعية .

### الاجراءات

بتاريخ ١٤ أغسطس سنة ١٩٨٤ ورد الى قلم كتاب المحكمة ملف الدعوى رقم ٣٩٤٩ لسنة ٣٧ قضائية ، بعد ان قضت محكمة القضاء الادارى بتاريخ ٥ يولية سنة ١٩٨٣ بوقف الدعوى واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل في مدى دستورية المواد الثانية والثالثة والفقرة الثانية من المادة الرابعة والفقرة الاولى من المادة الخامسة من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ بأصدار قانون المحاماة .

وقدتمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت فيها رفض الدعوى .

وبعد تحضير الدعوى اودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها .

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

### الحكمة

حيث أن الوقائع — على ما يبين من قرار الاحالة وسائر الاوراق — تتحصل في أن المدعين بصفاتهم كانوا قد أقاموا الدعوى رقم ٣٩٤٩ لسنة ٣٧ قضائية أمام محكمة القضاء الادارى طالبين الحكم بصفة مستعجلة بوقف تنفيذ القرار الصادر بتشكيل مجلس نقابة مقيت اعمالاً للقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ باستصدار قانون

المحاماة والذي يطعن المدعون بعدم دستوريته ، وبفرض الحراسة القضائية على نقابة المحامين الى أن يقضى في كل من الطعنين بعدم دستورية القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ ببعض الاحكام الخاصة بنقابة المحامين . والقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه ، والحكم في الموضوع بالغاء القرار المذكور ، وبالزام الحكومة بأن تدفع لهم بصفتهم تعويضا قدره مليون جنيه تدرج في صندوق النقابة . واذ تراءى لمحكمة القضاء الادارى عدم دستورية نصوص المواد الثالثة والفقرة الثانية من المادة الرابعة والفقرة الاولى من المادة الخامسة من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ باصدار قانون المحاماة ، لما بدا لها من مخالفتها للمادة ٥٦ من الدستور ، فقد قضت بجلسة ٥ يولية سنة ١٩٨٣ بوقف الدعوى واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل في مدى دستوريته .

وحيث أن المدعى الاول بصفته نقيبا للمحامين . وممثلا للنقابة ، قرر أمام هيئة المفوضين ، بتنازله عن جميع طلباته في الدعوى الموضوعية لصدور القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٨٤ بالغاء النصوص المطعون بعدم دستوريته .

وحيث أنه من المقرر — على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — انه يشترط لقبول الدعوى الدستورية توافر المصلحة فيها ، ومناط ذلك أن يكون ثمة ارتباط بينها وبين المصلحة القائمة في الدعوى الموضوعية ، وأن يكون من شأن الحكم في المسألة الدستورية أن يؤثر فيما أبدى من طلبات في دعوى الموضوع ، واذا كان المستهدف من الدعوى الدستورية الماثلة — التي تحركت بطريق الاحالة من محكمة الموضوع — هو الفصل في مدى دستورية المواد الثانية والثالثة والفقرة الثانية من المادة الرابعة والفقرة الاولى من المادة الخامسة من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ باصدار قانون المحاماة ، وهي النصوص التي تعد أساسا للقرار الادارى المطعون عليه على نحو ما

أفصح عنه قرار الاحالة ، وكان الحاضر عن المدعين قد تنازل عن جميع الطلبات الموضوعية على ما سلف بيانه .

لما كان ذلك ، وكان النزول عن الطلبات المدعى بها عملا قانونيا يتم بالارادة المنفردة ، وينتج أثره في استقاطها ، وبالتالي ، فانه يترتب على تنازل المدعين عن طلباتهم الموضوعية انتفاء مصلحتهم في الفصل في مدى دستورية النصوص التشريعية المرتكئة اليها تلك الطلبات ، اذا لم يعد ذلك لازما للفصل في الدعوى الموضوعية .

لما كان ما تقدم ، فانه يتعين الحكم بعدم قبول الدعوى .

### **هذه الاسباب**

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى .

## جلسة أول فبراير سنة ١٩٨٦ م

برئاسة السيد المستشار / محمد علي بليغ  
وحضور السادة المستشارين : مصطفى جليل مرسى ودهبوح وعلفي حسن ونبير  
أمين عبد المجيد ورايح لطفي جيمه ولوزي أسعد مرقص وشريف بركات نور  
وحمزة السيد المستشار / السيد عبد الحيد حمارة  
وحمزة السيد / أحمد علي فضل الله  
أمين السر

### قاعدة رقم ( ٥ )

#### القضية رقم ١١٦ لسنة ٤ القضائية « دستورية »

- ١ - دعوى دستورية - حكم - حجية .  
الدعوى الدستورية عينية بطبيعتها ، الأحكام الصادرة فيها لها حجية مطلقة قبل الكافة ، وتلزم بها جميع سلطات الدولة سواء كانت قد انتهت الى عدم دستورية النص المطعون فيه أم الى دستوريته . أساس ذلك :  
٢ - دعوى دستورية - المصلحة فيها - قبولها :  
الظن بعدم دستورية نص سبق للمحكمة الدستورية العليا ان قضت بعدم دستوريته ، انقضاء المصلحة في الدعوى - الرد - عدم قبول الدعوى .

١ - أن الفقرة الاولى من المادة ١٧٥ من الدستور قد نصت على أن : « تتولى المحكمة الدستورية العليا دون غيرها الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح ..... » كما قضت المادة ١٧٨ من الدستور بأن : « تنشر في الجريدة الرسمية الاحكام الصادرة من المحكمة الدستورية العليا في الدعاوى الدستورية ... » ونصت المادة ١/٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ على أن : « أحكام المحكمة في الدعاوى الدستورية ... ملزمة لجميع سلطات الدولة وللکافة » . ومؤدى ذلك أن الاحكام الصادرة في الدعاوى الدستورية - وهي بطبيعتها دعاوى عينية توجه الخصومة فيها الى النصوص التشريعية المطعون عليها بعيب دستوري - تكون لها حجية مطلقة ، بحيث لا يقتصر أثرها على الخصوم في الدعاوى التي صدرت فيها ، وانما ينصرف هذا الاثر الى الكافة وتلتزم بها جميع سلطات الدولة سواء كانت هذه الاحكام قد انتهت الى عدم دستورية النص التشريعي

المطعون فيه أم الى دستوريته ورفض الدعوى على هذا الاساس ، وذلك لعموم نصوص المادتين ١٧٥ و ١٧٨ من الدستور والمادة ١/٤٩ من قانون المحكمة المشار اليه ولان الرقابة القضائية على دستورية القوانين التي اختصت بها المحكمة الدستورية العليا دون غيرها هي رقابة شاملة تمتد الى الحكم بعدم دستورية النص هتلفى قوة نظاذه ، أو الى تقرير دستوريته وبالتالي سلامته من جميع العيوب وأوجه البطلان .

٢ - لما كان ذلك ، وكان المستهدف من هذه الدعوى هو الفصل فى مدى دستورية القرار بقانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٤ بتعويض أصحاب أسهم ورؤوس أموال الشركات والمنشآت التي آلت ملكيتها الى الدولة وفقا لاحكام القوانين أرقام ١١٧ و ١١٨ و ١١٩ لسنة ١٩٦١ والقوانين التالية لها تعميضا اجماليا ، وقد سبق لهذه المحكمة أن قضت بعدم دستوريته على ما سلف بيانه . وكان قضاؤها هذا له حجية مطلقة حسمت الخصومة بشأن عدم دستورية هذا القرار بقانون حسما قاطعا ما نعا من نظر أى طعن يثور من جديد بشأنه ، فان المصلحة فى الدعوى المائلة تكون منتفية وبالتالي يتعين الحكم بعدم قبول الدعوى .

### الاجراءات

بتاريخ ١٨ يولية سنة ١٩٨٢ ورد الى قلم كتاب المحكمة ملف الدعوى رقم ١٦٣٣ لسنة ٣١ قضائية بعد أن قضت محكمة القضاء الادارى بوقف الدعوى واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل فى مدى دستورية القرار بقانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٤ بتعويض أصحاب أسهم ورؤوس أموال الشركات والمنشآت التي آلت ملكيتها الى الدولة وفقا لاحكام القوانين أرقام ١١٧ و ١١٨ و ١١٩ لسنة ١٩٦١ والقوانين التالية لها تعميضا اجماليا .

وقدمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت فيها رفض  
الدعوى .

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها .  
ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة ، وقررت  
المحكمة إصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

### الحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق والمداولة .

حيث ان الوقائع - على ما يبين من قرار الاحالة وسائر  
الاوراق - تتحصل في أن المدعين كانوا قد أقاموا الدعوى رقم ١٦٣٣  
لسنة ٣١ قضائية أمام محكمة القضاء الادارى طالبين الحكم بالزام  
المدعى عليهم بأن يؤدوا اليهم تعويضا يعادل قيمة ما تم الاستيلاء  
عليه من أسهمهم في « شركة فرغلى للأقطان والاعمال المالية »  
المؤممة وفقاً لأحكام القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٣ بتأميم بعض  
المنشآت دون الاعتداد بالقرار بقانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٤ الذى  
وضع حداً أقصى للتعويض . فقضت محكمة القضاء الادارى  
بجلسة ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٨٠ بوقف الدعوى واحالة الاوراق الى  
المحكمة الدستورية العليا للفصل في مدى دستورية القرار بقانون  
رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٤ .

وحيث ان هذه المحكمة سبق أن قضت بتاريخ ٢ مارس ١٩٨٥  
في الدعوى رقم ١ لسنة ١ قضائية « دستورية » بعدم دستورية  
القرار بقانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٤ بتعميضى أصحاب أسهم ورؤوس  
أموال الشركات والمنشآت التى آلت ملكيتها الى الدولة وفقاً لأحكام  
القوانين أرقام ١١٧ و ١١٨ و ١١٩ لسنة ١٩٦١ والقوانين التالية  
لها تعويضا أجمالياً ونشر هذا الحكم فى الجريدة الرسمية بتاريخ ٣١  
مارس سنة ١٩٨٥ .

وحيث أن الفقرة الأولى من المادة ١٧٥ من الدستور قد نصت على أن : « تتولى المحكمة الدستورية العليا دون غيرها الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح ... » كما قضت المادة ١٧٨ من الدستور بأن : « تنشر في الجريدة الرسمية الاحكام الصادرة من المحكمة الدستورية العليا في الدعاوى الدستورية .. » ونصت المادة ١/٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ على أن : « أحكام المحكمة في الدعاوى الدستورية ..... ملزمة لجميع سلطات الدولة ولكافة » . ومؤدى ذلك أن الاحكام الصادرة في الدعاوى الدستورية — وهي بطبيعتها دعاوى عينية توجه الخصومة فيها الى النصوص التشريعية المطعون عليها بعيب دستوري — تكون له حجية مطلقة ، بحيث لا يقتصر أثرها على الخصوم في الدعاوى التي صدرت فيها ، وانما ينصرف هذا الاثر الى الكافة وتلتزم بها جميع سلطات الدولة سواء أكانت هذه الاحكام قد انتهت الى عدم دستورية النص التشريعي المطعون فيه أم الى دستوريته ورفض الدعوى على هذا الاساس ، وذلك لمعموم نصوص المادتين ١٧٥ و ١٧٨ من الدستور والمادة ١/٤٩ من قانون المحكمة المشار اليه ولأن الرقابة القضائية على دستورية القوانين التي اقتصت بها المحكمة الدستورية العليا دون غيرها هي رقابة شاملة تمتد الى الحكم بعدم دستورية النص فتلغى قوة نفاذه ، أو الى تقرير دستوريته وبالتالي سلامته من جميع العيوب وأوجه البطلان .

لما كان ذلك ، وكان المستهدف من هذه الدعوى هو الفصل في مدى دستورية القرار بقانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٤ بتعويض أصحاب أسهم ورؤوس أموال الشركات والمنشآت التي آلت ملكيتها الى الدولة وفقا لاحكام القوانين أرقام ١١٧ و ١١٨ و ١١٩ لسنة ١٩٦١ والقوانين التالية لها تعويضا اجماليا ، وقد سبق لهذه المحكمة أن قضت بعدم دستوريته على ما سلف بيانه . وكان قضاؤها هذا له حجية مطلقة حسمت الخصومة بشأن عدم دستورية هذا القرار

بقانون حسما قاطعا مانعا من نظر أى طعن يثور من جديد بشأنه ،  
فإن المصلحة فى الدعوى المائلة تكون منتفية وبالتالي يتعين الحكم  
بعدم قبول الدعوى •

### **لهذه الاسباب**

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى •



## جلسة اول مارس سنة ١٩٨٦ م

بوئاسة السيد المستشار محمد على بلخ  
وحضور السادة المستشارين : محطى جيل مرسى وممدوح مصلى حسن ومتر  
امين عبد المجيد ورابع لطفي جبة وشريف برهم نور والدكتور عوض محمد ابو  
وحضور السيد المستشار / السيد عبد الصمد عمارة  
وحضور السيد / احمد على نعل الله  
المفوض  
امين الامر

### قاعدة رقم ( ٦ )

#### القضية رقم ٨ لسنة ٥ القضائية « دستورية »

- ١ - الملكية الخاصة - نوع الملكية - التاجم - المصادرة العامة او الخاصة .  
حذرت الدساتير نزاع الملكية الخاصة الا للخدمة العامة ومقابل تعويض .  
نص الدستور القائم على حظر التاجم الا لامعارات المصالح العام وبقانون  
ومقابل تعويض .  
حظر الدستور المصادرة العامة حظرا مطلقا ، ولم يجز المصادرة الخاصة  
الا بحكم قضالى .
- ٢ - المصادرة العامة - المادة ٣٦ من الدستور .  
المادة الثانية من القرار بقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٤ اذ نصت على ايلولة ملكية  
الادوية الى المؤسسة المصرية العامة للدوية بدون مقابل تكون قد خالفت  
المادة ٣٦ من الدستور .

١ - أن الدساتير المصرية المتعاقبة قد حرصت جميعها منذ دستور  
سنة ١٩٢٣ على مبدأ صون الملكية الخاصة وعدم المساس بها  
الا على سبيل الاستثناء وفي الحدود والقيود التى أوردها ،  
وذلك باعتبارها فى الاصل ثمرة النشاط الفردى وحافزه على  
الانطلاق والتقدم ، فضلا عن أنها مصدر من مصادر الثروة  
القومية التى يجب تنميتها والحفاظ عليها لتؤدى وظيفتها  
الاجتماعية فى خدمة الاقتصاد القومى . ومن أجل ذلك ، حظرت  
تلك الدساتير نزاع الملكية الخاصة جبرا عن صاحبها الا للخدمة  
العامة ومقابل تعويض وفقا للقانون ( المادة ٩ من كل من دستور  
سنة ١٩٢٣ ودستور سنة ١٩٣٥ ، والمادة ١١ من دستور سنة  
١٩٥٦ والمادة ٥ من دستور سنة ١٩٥٨ ، والمادة ١٦ من دستور  
سنة ١٩٦٤ والمادة ٣٤ من دستور سنة ١٩٧١ ) ، كما نص

الدستور القائم صراحة على حظر التأميم الا لاعتبارات الصالح العام ويقانون ومقابل تعويض ( المادة ٣٥ ) وحظر المصادرة العامة للاموال حظرا مطلقا ولم يجز المصادرة الخاصة الا بحكم قضائى ( المادة ٣٦ ) .

٢ - المادة الثانية من القرار بقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٤ اذ نصت على ايلولة ملكية الادوية والمستحضرات - التى يتم تصنيعها بالصيدليات تحت اسماء تجارية أو بقصد الاتجار فيها والسابق تسجيلها بوزارة الصحة - الى المؤسسة المصرية العامة للادوية والكيمواويات والمستلزمات الطبية بدون مقابل ، تكون قد خالفت حكم المادة ٣٦ من الدستور التى تحظر المصادرة العامة للاموال ولا تجيز المصادرة الخاصة الا بحكم قضائى ، مما يتعين معه الحكم بعدم دستورتها .

### الاجراءات

بتاريخ ١٩ يناير سنة ١٩٨٣ ورد الى قلم كتاب المحكمة ملف الدعوى رقم ٣٤١ لسنة ٣٣ قضائية بعد أن قضت محكمة القضاء الادارى بجلسة ٢٠ ابريل سنة ١٩٨٢ بوقفها واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل فى مدى دستورية المادة الثانية من القرار بقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٤ بشأن تحضير الادوية والمستحضرات بالصيدليات تحت اسماء تجارية أو بقصد الاتجار فيها .

وقدمت كل من ادارة قضايا الحكومة والشركة المدعى عليها الثالثة مذكرة طلبت فيها الحكم برفض الدعوى . وبعد تحضير الدعوى اودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها . ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة ٤ يناير سنة ١٩٨٦ ، وفى هذه الجلسة قررت المحكمة مد أجل النطق بالحكم الى جلسة اليوم .

## الحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق والمداولة .

حيث أن الدعوى استوفت أوضاعها القانونية .

وحيث أن الوقائع — على ما يبين من قرار الاحالة وسائر الاوراق — تتحصل في أن المدعى كان قد أقام الدعوى رقم ٣٤١ لسنة ٣٣ قضائية أمام محكمة القضاء الادارى طالبا الحكم بالغاء قرار الاستيلاء على مستحضرات الادوية الثلاثة المبينة بعريضة الدعوى بدون مقابل واعتباره كأن لم يكن والزام المدعى عليهم بالتعويضات عن هذا الاستيلاء ، قولا بأنه كان قد سجل تلك المستحضرات بوزارة الصحة وقام بتصنيعها في الصيدلية المملوكة له الى أن استولت عليها المؤسسة المصرية العامة للادوية والكيمويات والمستحضرات الطبية وعهدت الى احدى شركاتها — المدعى عليها الثالثة — بانتاج بعضها استنادا الى أحكام القرار بقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٤ الذى حظر تصنيع أو تركيب ادوية أو مستحضرات بالصيدليات تحت اسماء تجارية مع ايلولة ملكية هذه الادوية والمستحضرات بدون مقابل الى المؤسسة المشار اليها — واذا تراءى لمحكمة القضاء الادارى عدم دستورية المادة الثانية من القرار بقانون سالف البيان — والخاصة بأيلولة ملكية الادوية والمستحضرات الى المؤسسة المشار اليها بدون مقابل — لما بدالها من مخالفتها لنص المادتين ٣٤ ، ٣٦ من الدستور فقد قضت بجلسته ٢٠ ابريل سنة ١٩٨٢ بوقف الدعوى واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل في مدى دستورية هذه المادة .

وحيث أن القرار بقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٤ بشأن تحضير الادوية والمستحضرات بالصيدليات تحت اسماء تجارية أو بقصد الاتجار فيها بعد أن نص في مادته الاولى على أن « يحظر تصنيع أو

تركيب ادوية أو مستحضرات الصيدليات تحت أسماء تجارية أو بقصد الاتجار فيها ويقتصر نشاط الصيدليات في هذا المجال على تركيب الادوية بموجب التذاكر الطبية التي توصف للمرضى وتلغى التراخيص السابق منحها بذلك » قضى في مادته الثانية بأن « تؤول ملكية الادوية والمستحضرات المشار اليها في المادة السابقة والسابق تسجيلها بوزارة الصحة الى المؤسسة المصرية العامة للدوية والكيمواويات والمستلزمات الطبية بدون مقابل » . وقد أفصحت المذكرة الايضاحية لهذا القرار بقانون عن دواعى اصداره بقولها « تقوم بعض الصيدليات بتحضير ادوية مسجلة بوزارة الصحة تحت أسماء تجارية أو بقصد الاتجار فيها بنفس الشكل الذى تنتج به فى المصانع بينما يجب أن تقتصر مهمة الصيدلية من حيث التحضير على تجهيز الادوية المركبة بموجب تذاكر الاطباء وأن يقتصر بيعها على عملائها دون طرحها فى السوق العام . وعلى الرغم من أن قانون مزاوله مهنة الصيدليه يسمح بهذا الاجراء الا أنه أصبح اجراء شاذا بعد صدور القوانين التى نظمت قطاع الدواء ( قانون رقم ٢١٢ لسنة ١٩٦٠ بتأميم استيراد وتجارة الدواء - قوانين يوليو التى آلت بمقتضاها مصانع الدواء ملكية الشعب بالكامل أو جزئيا قانون رقم ٦٥ لعام ١٩٦٣ الذى نقل ملكية الشركات المنتجة للدواء بالكامل الى الشعب وألغى تراخيص ٤٥ مصنعا صغيرا كان انتاجها لا يتفق والمستوى المطلوب ) وبعد أن صار قطاع الدواء بالكامل ( فيما عدا الصيدليات ) ملكا للقطاع العام يديره ويشرف عليه بما يتفق وصالح الشعب . لهذا أصبح من الضروري إلغاء التراخيص الممنوحة للصيدليات بتحضير ادوية أو مستحضرات تحت أسماء تجارية على أن تؤول ملكيتها الى المؤسسة المصرية العامة للدوية والكيمواويات والمستلزمات الطبية . » .

وحيث أن الدساتير المصرية المتعاقبة قد حرصت جميعها منذ دستور سنة ١٩٣٣ على مبدأ صون الملكية الخاصة وعدم المساس بها الا على سبيل الاستثناء وفى الحدود والقيود التى أوردها ، وذلك

باعتبارها في الاصل ثمرة النشاط الفردي وحافزه على الانطلاق والتقدم ، فضلا من أنها مصدر من مصادر الثروة القومية التي يجب تنميتها والحفاظ عليها لتؤدي وظيفتها الاجتماعية في خدمة الاقتصاد القومي . ومن أجل ذلك ، حظرت تلك الدساتير نزع الملكية الخاصة جبرا عن صاحبها الا للمنفعة العامة ومقابل تعويض وفقا للقانون ( المادة ٩ من كل من دستور سنة ١٩٢٣ ودستور سنة ١٩٣٠ ، والمادة ١١ من دستور سنة ١٩٥٦ والمادة ٥ من دستور سنة ١٩٥٨ ، والمادة ١٦ من دستور سنة ١٩٦٤ والمادة ٣٤ من دستور سنة ١٩٧١ ) ، كما نص الدستور القائم صراحة على حظر التأميم الا لاعتبارات الصالح العام وبقانون ومقابل تعويض ( المادة ٣٥ ) وحظر المصادرة العامة للاموال حظرا مطلقا ولم يجز المصادرة الخاصة الا بحكم قضائي ( المادة ٣٦ ) .

لما كان ذلك ، وكان مؤدى المادة الثانية من القرار بقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٤ بشأن تحفيز الادوية والمستحضرات الصيدلانية تحت اسماء تجارية أو بقصد الاتجار فيها ، أيلولة هذه الادوية والمستحضرات - والسابق تسجيلها بوزارة الصحة - الى المؤسسة المصرية العامة للادوية والكيمائيات والمستلزمات الطبية بدون مقابل، وهو ما يشكل مصادرة لتلك الاموال بالمخالفة لحكم المادة ٣٦ من الدستور ، ولا ينال من ذلك ما ذهبت اليه الشركة المدعى عليها الثالثة من أن المادة الثانية المطعون عليها انما جاءت تطبيقا للمادة ٦٤ من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ في شأن مزاوله مهنة الصيدلية والتي تجيز لوزير الصحة - بناء على توصية اللجنة الفنية لمراقبة الادوية - أن يصدر قرارات بحظر التداول لاي مادة أو مستحضر صيدلي يرى في تداوله ما يضر بالصحة العامة وشطب تسجيله من دفاتر الوزارة ومصادرة الكميات الموجودة منه اداريا دون أن يكون لاصحابها الحق في الرجوع على الوزارة بأي تعويض ، ذلك أن المذكرة الايضاحية للقرار بقانون المطعون عليه وأن كانت قد اشارت

الى أن استمرار انتاج الصيدليات للادوية بهدف تحقيق أقصى ربح يعرض صحة المواطنين للضرر كما يهدد صناعة الدواء بوجه عام ، الا أنها افصحت من ناحية أخرى عن حقيقة الدافع لاصدار هذا القانون وهو الرغبة في قصر نشاط تصنيع وانتاج الادوية على شركات القطاع العام تديره وتشرف عليه بما يتفق وصالح الشعب اتساقا مع القوانين التى نظمت قطاع الدواء سواء بتأميم استيراد وتجارة الدواء أو بأيلولة مصانع الدواء الى ملكية الشعب والغاء تراخيص المصانع الصغيرة ، فضلا عن أن ما قررته المادة الثانية المطعون عليها من أيلولة ملكية الادوية والمستحضرات السابق تسجيلها الى المؤسسة العامة للادوية — وليس شطب هذا التسجيل — ينم عن صلاحية تلك المستحضرات وقابليتها للانتاج ، بما يهدر دفاع الشركة المدعى عليها في هذا الشأن .

وحيث أنه على مقتضى ما تقدم ، فإن المادة الثانية من القرار بقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٤ اذ نصت على أيلولة ملكية الادوية والمستحضرات — التى يتم تصنيفها بالصيدليات تحت اسماء تجارية أو بقصد الاتجار فيها والسابق تسجيلها بوزارة الصحة — الى المؤسسة المصرية العامة للادوية والكيماويات والمستلزمات الطبية بدون مقابل ، تكون قد خالفت حكم المادة ٣٦ من الدستور التى تحظر المصادرة العامة للأموال ولا تجيز المصادرة الخاصة الا بحكم قضائى، مما يتعين معه الحكم بعدم دستورتها .

### لهذه الاسباب

حكمت المحكمة بعدم دستورية المادة الثانية من القرار بقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٤ بشأن تحضير الادوية والمستحضرات بالصيدليات تحت اسماء تجارية أو بقصد الاتجار فيها .

جلسة ٣ مايو سنة ١٩٨٦ م

برئاسة السيد المستشار محمد علي بلخ  
وحضور السادة المستشارين : محمود حدي عبد العزيز وممدوح مصطفى حسن  
ي أسعد موسى ومحمد كمال مخلوط وشريف برهام نور وواصل علاء الدين اعضاء  
وحضور السيد المستشار السيد عبد الحميد منزه  
المفوض  
وحضور السيد / أحمد علي فضل الله  
أمين السر

قاعدة رقم ( ٧ )

القضية رقم ١ لسنة ٤ القضائية « دستورية »

١ - دعوى دستورية - اوضاعها الاجرائية المتعلقة بطريقة رفعها وبإبعاد رفعها  
تتعلق بالنظام العام ، مخالفة هذه الاوضاع - اثره - عدم قبول الدعوى  
الطريق الذي رسمه المشرع لرفع الدعوى الدستورية وفقا للفترة (ب) من المادة  
٢٩ من قانون المحكمة ، والامداد المحدد لرفعها الذي تحدده محكمة الموضوع  
يحيث لا يجاوز ثلاثة اشهر مما من حقوق الدعوى الدستورية - وهي  
اوضاع جوهرية من النظام العام .

٢ - دعوى دستورية - ابعاد المقرر لرفعها .  
امداد الثلاثة اشهر الذي فرضه المشرع كحد أقصى لرفع الدعوى الدستورية  
طبقا لنص الفترة (ب) من المادة ٢٩ من قانون المحكمة يعتبر ابعادا هتيا يقيد  
محكمة الموضوع والخصوم على حد سواء .

٣ - أن تؤدي نص المادة ٢٩/ب من قانون المحكمة الدستورية  
العليا - أن المشرع رسم طريقا لرفع الدعوى الدستورية التي  
اتاح للخصوم مباشرتها ، وربط بينه وبين ابعاد الذي حدده  
لرفعها ، فدل بذلك على أنه اعتبر هذين الامرين من مقومات  
الدعوى الدستورية فلا ترفع الا بعد ابداء دفع بعدم  
الدستورية تقرر محكمة الموضوع مدى جديته ، ولا تقبل  
الا اذا زعمت خلال الاجل الذي ناط المشرع بمحكمة الموضوع  
تمديد به حيث لا يتجاوز ثلاثة اشهر . وهذه الاوضاع  
الاجرائية - سواء ما اتصل منها بطريقة رفع الدعوى  
الدستورية أو بإبعاد رفعها - تتعلق بالنظام العام باعتبارها  
سكلا جوهريا في التفاضل نفا به المشرع مصلحة عامة حتى  
يتنظم التذاعى في المسائل الدستورية بالاجراءات التي رسمها ،  
( م ٢١ - المحكمة الدستورية )

وفي الموعد الذي حدده ، وبالتالي فإن ميعاد الثلاثة أشهر الذي غرضه المشرع على نحو أمر كحد أقصى لرفع الدعوى الدستورية ، أو الميعاد الذي تحدده محكمة الموضوع في غضون هذا الحد الأقصى ، يعتبر ميعادا حتميا يتعين على الخصوم أن يلتزموا برفع دعواهم قبل انقضائه والا كانت غير مقبولة .

### الاجراءات

بتاريخ ٦ يناير سنة ١٩٨٢ أودع المدعيان صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالبين الحكم بعدم دستورية القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الاوضاع الناشئة عن غرض الحراسة .

وقدتمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت فيها الحكم بعدم قبول الدعوى .

وبعد تحضير الدعوى اودعت هيئة المفوضين تقريرها براهيا .

نظرت الدعوى على الوجبة المبين بمحضر الجلسة وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

### الحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق والمذالة

حيث أن الوقائع — على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الاوراق — تتحصل في أن المدعين كانوا قد أقاموا الدعوى رقم ٦١٧١ سنة ١٩٨١ مدنى كلى جنوب القاهرة طالبين الحكم بتسليمهما العقارات المملوكة لهما والغاء تصرف الحراسة العامة فيها بالبيع، غير أن محكمة جنوب القاهرة أهابت الدعوى الى محكمة القيم للاختصاص بنظرهما اعمالا للقرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١.



بتصفية الاوضاع الناشئة عن غرض الحراسة - وقيدت الدعوى برقم ١٤ سنة ١ ق قيم حيث دفع المدعيان بجلسة ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٨١ ، بعدم دستورية القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ المشار اليه فأهملتهما المحكمة شهرا لرفع الدعوى الدستورية فأقاما الدعوى الماثلة بطلب الحكم بعدم دستورية القرار بقانون سالف الذكر ،

وحيث أن الفقرة « ب » من المادة ٢٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ تنص على أن « تتولى المحكمة الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح على الوجه التالي ( أ ) ٠٠٠٠ ( ب ) إذا دفع أحد الخصوم أثناء نظر دعوى أمام احدى المحاكم أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي بعدم دستورية نص في قانون أو لائحة ، ورأت المحكمة أو الهيئة أن الدفع جدى أجلت نظر الدعوى ، وحددت لمن آثار الدفع مياعدا لا يجاوز ثلاثة أشهر لرفع الدعوى بذلك أمام المحكمة الدستورية العليا ، فإذا لم ترفع الدعوى في الميعاد اعتبر الدفع كأن لم يكن » .

وحيث أن مؤدى هذا النص ، وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن المشرع رسم طريقا لرفع الدعوى الدستورية التي أتاح للخصوم مباشرتها ، وربط بينها وبين الميعاد الذي حدده لرفعها ، فدخل بذلك على أنه اعتبر هذين الأمرين من مقومات الدعوى الدستورية فلا ترفع الا بعد ابداء دفع بعدم الدستورية تقرر محكمة الموضوع مدى جديته ، ولا تقبل الا اذا رفعت خلال الاجل الذى ناط المشرع بمحكمة الموضوع تحديده بحيث لا يتجاوز ثلاثة أشهر . وهذه الاوضاع الاجرائية - سواء ما اتصل منها بطريقة رفع الدعوى الدستورية أو بميعاد رفعها - تتعلق بالنظام العام باعتبارها شكلا جوهريا فى التقاضى تنصيا به المشرع مصلحة عامة حتى ينتظم التداعى فى المسائل الدستورية بالاجراءات التى رسمها ، وفى الموعد الذى

حدده : وبالتالي فإن ميعاد الثلاثة أشهر الذى فرضه المشرع على  
نحو أمر كجد أقصى لرفع الدعوى الدستورية : أو الميعاد الذى  
تحدده محكمة الموضوع فى غضون هذا الحد الأقصى « يعتبر ميعادا  
جتميا يتعين على الخصوم أن يلتزموا برفع دعواهم قبل انقضاءه  
والا كانت غير مقبولة .

وحيث أنه لما كان المدعيان قد أبديا الدفع — بعدم دستورية  
القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الأوضاع الناشئة عن  
تصفية الحراسة — أمام محكمة القيم بجلسة ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٨١  
فصرحت لهما المحكمة برفع الدعوى الدستورية وحددت لذلك ميعادا  
مقداره شهر ينتهى فى ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٨١ ، ولكنهما لم يودعا  
صحيفة الدعوى الماثلة الا بتاريخ ٦ يناير سنة ١٩٨٢ ، فان الدعوى  
تكون قد رفعت بعد انقضاء الاجل المحدد لرفعها خلاله ومن ثم  
يتعين الحكم بعدم قبولها .

### لهذه الاسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى وبمصادرة الكفالة والزمّت  
المدعين المصروفات ومبلغ ثلاثين جنيها مقابل أتعاب المحاماة .

### جلسة ٣ مايو سنة ١٩٨٦ م

برئاسة السيد المستشار محمد علي يلانغ  
وحضرة السادة المستشارين :! حضور جدي عبد العزيز وبدوح مصطفى حسن  
ورابع لحسن جيمه وفوزي أسعد موهس وشريف برهان نور وواصل علاء الدين أمقاء  
وحضور السيد المستشار السيد عبد الحيد عمارة  
وحضور السيد / أحمد علي فضل الله  
رئيس المحكمة  
المؤرخ  
أمين السر

#### قاعدة رقم ( ٤٨ )

#### القضية رقم ١٢٩ لسنة ٤ القضائية « دستورية »

١ - ترك الخصومة - المادتين ١٤١ ، ١٤٢ مرافعات .  
طلب المدعي ترك الخصومة وموافقة المدعي عليه على هذا الترك - اجابة  
المدعي الى طلبه عملا بالمادتين ١٤١ ، ١٤٢ مرافعات

٢ - طلب التدخل الانضمامي - الخصومة الاصلية .  
الخصومة في طلب التدخل الانضمامي تابعة للخصومة الاصلية - ترك  
الخصومة في الدعوى يستتبع انقضاء طلب التدخل الانضمامي .

١ - ان المدعية قررت ترك الخصومة في الدعوى ووافق المدعي  
عليهم على هذا الطلب ، ومن ثم يتعين اجابة المدعية الى طلبها  
عملا بالمادتين ١٤١ ، ١٤٢ من قانون المرافعات .

٢ - لما كانت الخصومة في طلب التدخل الانضمامي تعتبر تابعة  
للخصومة الاصلية ، فان أثبتت ترك الخصومة في هذه  
الدعوى - على ما أنتهت اليه المحكمة - يستتبع بطريق اللزوم  
انقضاء طلب التدخل المشار اليه .

#### الاجراءات

بتاريخ ٦ ديسمبر ١٩٨٢ أودعت المدعية صحيفة هذه الدعوى  
قلم كتاب المحكمة طالبة الحكم بعدم دستورية المادتين ٢ ، ٤ من  
القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الاوضاع الناشئة عن  
فرض الحراسة .

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريراً براءها .  
ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة . وقررت  
المحكمة إصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق والادالة

حيث أن المدعية قررت ترك الخصومة في الدعوى ووافق المدعى  
عليهم على هذا الطلب ، ومن ثم يتعين أجابة المدعية الى طلبها عملاً  
بالمادتين ١٤١ و ١٤٢ من قانون المرافعات .

وحيث أنه عن طلب فوزى حسين على الجبل قبول تدخله  
منضماً للمدعية في طلباتها ، فإنه لما كانت الخصومة في طلب التدخل  
الانضمامي تعتبر تابعة للخصومة الاصلية ، فإن أثبات ترك الخصومة  
في هذه الدعوى - على ما أنتهت اليه المحكمة - يستتبع بطريق  
الازوم انقضاء طلب التدخل المشار اليه .

### لهذه الاسباب

حكمت المحكمة باثبات ترك المدعية الخصومة والزمتهya المصروفات  
ومبلغ ثلاثين جنيهاً مقابل أتعاب المحاماة .

## جلسة ١٧ مايو سنة ١٩٨٦ م

رئيسة السيد المستشار / محمد علي بليسيخ  
وحضور السادة المستشارين/ممدوح مصطفى حسن ومير أمين عبد المجيد ورايح لطفي  
جميعه وموزي أسعد مرقس ومحمد كمال مخلوط وواصل علاء الدين  
وحضور السيد المستشار الدكتور / أحمد محمد الحفنى  
وحضور السيد / أحمد علي غنفل الله  
أعضاء  
المجلس  
أمين السر

### قاعدة رقم ( ٤٩ )

#### المقضية رقم ٥ لسنة ٥ قضائية « دستورية » (١)

- ١ - سلطة تنفيذية - تشريع - الأصل ان السلطة التنفيذية لا تتولى التشريع - استثناء من هذا الأصل عهد الدستور اليها في حالات محددة اعمالا لتدخل في نطاق الاعمال التشريعية - مثال ذلك - اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين .
- ٢ - لوائح تنفيذية - الجهات التي تختص باصدار اللوائح التنفيذية - حدها الدستور في المادة ١٢٤ منه على سبيل الحصر .
- ٣ - لوائح تنفيذية - تعيين القانون جهة معينة لاصدار اللوائح التنفيذية - استقلالها دون غيرها باصدارها .
- ٤ - لوائح تنفيذية - القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تجر وبيع الاملاك وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر - الفترة الثانية من مادته الاولى - مؤداها - ان وزير الاسكان والتعمير هو المختص دون غيره باصدار القرارات اللازمة لتنفيذها - اثر ذلك قرار محافظ القيا رقم ١٥٣ لسنة ١٩٨٢ الصادر بوصفه لاحد تنفيذية لها - عدم دستوريته لصدوره من سلطة غير مختصة باصداره .
- ٥ - لوائح تنفيذية - قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٨٢ في شأن نقل بعض الاختصاصات الى الحكم المحلى - الفترة الثالثة من مادته الاولى - تعديلها للاختصاص باصدار اللوائح التنفيذية والذي سبق ان عين القانون من له الحق في ممارستها - عدم دستوريها - اسس ذلك .
- ٦ - حكم محلى - اختصاصات ادارية - الفترة الاولى من المادة ٢٧ من قانون نظام الحكم المحلى الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٩ المعدل بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٨١ - القصد منها - ان يشار المحافظون - بوصفهم رؤساء الاجيزة والرائق العامة التابعة لهم - السلطات والاختصاصات المتبصرة للوزراء في هذا الصدد دون ان يتعدى ذلك الى الاختصاص باصدار اللوائح التنفيذية التي تكون القوانين قد عهدت بها الى الوزراء .

٢ - ان الاصل ان السلطة التنفيذية لا تتولى التشريع ، وانما يقوم

(١) أصدرت المحكمة بذات الجلسة حكما مماثلا في الدعوى الدستورية رقم ٣٧ لسنة ٥ ق .

اختصاصها أساسا على اعمال القوانين واحكام تنفيذها . غير أنه استثناء من هذا الاصل ، وتحقيقا لتعاون السلطات وتساندها ، فقد عهد الدستور اليها في حالات محددة أعمالا تدخل في نطاق الاعمال التشريعية « ومن ذلك اصدار اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين .

٢ — تنص المادة ١٤٤ من الدستور على أن « يصدر رئيس الجمهورية اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين ، بما ليس فيه تعديل أو تعطيل لها أو اعفاء من تنفيذها ، وله أن يفوض غيره في اصدارها ، ويجوز أن يعين القانون من يصدر القرارات اللازمة لتنفيذها » ومؤدى هذا النص ، أن الدستور حدد على سبيل الحصر الجهات التي تختص باصدار اللوائح التنفيذية فخصرها على رئيس الجمهورية أو من يفوضه في ذلك أو من يعينه القانون لاصدارها ، بحيث يتمتع على من عداهم بممارسة هذا الاختصاص الدستوري ، والا وقع عمله اللاتمضي مخالفا لنص المادة المشار اليها .

٣ — متى عهد القانون الى جهة معينة باصدار القرارات اللازمة لتنفيذه استقل من عينه القانون دون غيره باصدارها .

٤ — ان القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير وبيع الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر المعدل بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ حدد في بعض نصوصه الاحكام التي يتوقف تنفيذها على صدور قرار وزير الاسكان والتعمير ومن بينها ما نصت عليه الفقرة الثانية من مادته الاولى من أنه « يجوز بقرار من وزير الاسكان والتعمير مد نطاق سريان احكام ( الباب الاول منه ) كلها أو بعضها على القرى بناء على اقتراح المجلس المحلي للمحافظة ، وكذلك على المناطق السكنية التي لا ينطبق عليها

القانون نظام الحكم المحلي « ٥٠ » وطبقه لهذا النص واعمالا  
الحكم المادة ٤٤ من الدستور مد على ما تقدم بيانه فان يكون  
وزير الاسكان والتعمير هو المختص دون غيره باصدار القرارات  
المحافظة، للفقرة الثانية من المادة الاولى من القانون رقم ٤٩  
لسنة ١٩٧٧ المشار اليه، ويكون قراره محافظ الجبلية رقم ١٥٣  
لسنة ١٩٨٢، بوصفه لاحقة تنفيذية لهذا القانون، اذ نص على  
مد نطاق الحكم بعض المواد للقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١  
المعدل للقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ على جميع القرى الواقعة  
دخول دائرة محافظة الجبلية، قد صيغوا مشوية بحيث دستوري  
الفسطور من سلطة غير مختصة باصداره بالمخالفة لحكم المادة  
١٤٤ من الدستور، الامر الذي يقتضي معه الحكم بعدم  
دستوريته .

٥ -

لما كان اختصاص وزير الاسكان في اصدار اللوائح والقرارات  
اللازمة لتنفيذ القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ المشار اليه ومن  
بينها القرارات المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة  
الاولى منه يستند الى المادة ١٤٤ من الدستور على نحو ما  
هو مبين بيلانه، ومن ثم فان قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٢  
لسنة ١٩٨٢ اذ جاء ميولا لهذا الاختصاص الدستوري الذي  
ينبغي وان عين القانون من له الحق في ممارسته يكون قد خالف  
في المادة ١٤٤ من الدستور الامر الذي يتعين معه الحكم بعدم  
دستوريته، فيما تضمنته الفقرة الثانية من المادة الاولى منه  
من استبدال عبارة « المحافظ المختص » بعبارة « وزير الاسكان »  
الواردة بالفقرة الثانية من المادة الاولى من القانون رقم ٤٩  
لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير وبيع الاماكن، وتنظيم العلاقة بين  
المؤجر والمستأجر المعدل بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ .

٦ - أن قانون الحكم المحلي الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٣

لسنة ١٩٧٩ استهدف تنظيم الامور المتعلقة بنظام الحكم المحلى  
بانشاء وحدات ادارية تتولى ممارسة السلطات والاختصاصات  
التنفيذية ذات الطبيعة الادارية اللازمة لادارة الاعمال المنوطة  
بالمراقق العامة الواقعة فى دائرتها نقلا اليها من الحكومة  
المركزية بوزاراتها المختلفة ، وقصد المشرع بنص المادة ١/٢٧  
المشار اليها أن يباشر المحافظون - بوصفهم رؤساء الاجهزة  
والمراقق العامة التابعة لهم - السلطات والاختصاصات المقررة  
للوزراء فى هذا الصدد ، دون أن يتعدى ذلك الاختصاص  
باصدار اللوائح التنفيذية ، والتي تكون القوانين قد عهدت  
بها الى الوزراء ، والتي يتسبب لها عدول عبارة السلطات  
والاختصاصات التنفيذية الواردة بنص المادة (٢٧) المشار اليها.

### الاجراءات

بتاريخ ١١ يناير سنة ١٩٨٣ ورد الى قلم كتاب المحكمة ملف  
الدعوى رقم ٢٦٣ لسنة ١٩٨٢ مدنى مستأنف المنيا ، بعد أن قررت  
محكمة المنيا الابتدائية بجلسة ٣١ أكتوبر سنة ١٩٨٢ وقف الدعوى  
واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل فى دستورية كل  
من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٨٢ فى شأن نقل بعض  
الاختصاصات الى الحكم المحلى ، وقرار محافظ المنيا رقم ١٥٣ لسنة  
١٩٨٢ بمد نطاق سريان بعض أحكام القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ فى  
شأن بعض الاحكام الخاصة بتأجير وبيع الاماكن وتنظيم العلاقة  
بين المؤجر والمستأجر ، الى جميع قرى محافظة المنيا .

وقدمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت فيها الحكم برفض  
الدعوى .

وبعد تحضير الدعوى ، أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها .



ونظرت الدعوى على الوجه المين بمحضر الجلسة ، وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة ٥ أبريل سنة ١٩٨٦ ثم قررت المحكمة مد أجل النطق بالحكم الى جلسة اليوم .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق والمداولة .

حيث ان الدعوى استوفت اوضاعها القانونية .

وحيث ان الوقائع — على ما يبين من قرار الاحالة وسائر الاوراق — تتحصل في أن المستأنف عليه كان قد أقام الدعوى رقم ٤٥٩ لسنة ١٩٨١ مدنى دير مواس الجزئية طالبا اخلاء المستأنف من الشقة المؤجرة اليه الكائنة بقرية الصبابة لانتفاء عقد الايجار المبرم بينهما ، واذ قضى له بطلباته بتاريخ ٢٩ مارس سنة ١٩٨٢ ، فقد طعن المستأنف على هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٦٣ لسنة ١٩٨٢ مدنى مستأنف المنيا ، تأسيسا على امتداد نطاق سريان أحكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير وبيع الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر الى القرية الكائنة بها الشقة محل النزاع بمقتضى قرار محافظ المنيا رقم ١٥٣ لسنة ١٩٨٢ الصادر استنادا الى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٨٢ في شأن نقل بعض الاختصاصات الى الحكم المحلى ، واذ تراعى لمحكمة المنيا الابتدائية عدم دستورية هذين القرارين ، فقد قررت بجلسة ٣١ أكتوبر سنة ١٩٨٢ وقف الدعوى وإحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل في مدى دستوريتهما ، تأسيسا على ما أوردته في أسباب قرارها من أن الفقرة الثانية من المادة الاولى من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ تجيز لوزير الاسكان والتعمير مد نطاق سريان أحكام الباب الاول من هذا القانون كلها أو بعضها على القرى ، واذ كان قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٨٢ قد نقل هذا الاختصاص الى

المحافظين ، بما نص عليه في الفقرة الثانية من مادته الاولى من  
أستبدال عبارة « المحافظ المختص » بعبارة « وزير الاسكان » أينما  
وردت في القوانين واللوائح المعمول بها في المجالات الموضحة بهذا  
القرار ومن بينها تنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر ، فان قرار  
رئيس الجمهورية المشار اليه وقرار محافظ المنيا رقم ١٥٣ لسنة ١٩٨٢  
الصادر استنادا اليه يكونان قبد عدلا من حكم القانون رقم ٤٩  
لسنة ١٩٧٧ حال أنهما لم يصدرا عن السلطة التشريعية مما يتضمن  
مخالفة لنص المادة ٨٦ من الدستور التي تقضى بأن يتولى مجلس  
الشعب سلطة التشريع .

وحيث ان الاصل أن السلطة التنفيذية لا تتولى التشريع ، وإنما  
يقوم أختصاصها أساسا على أعمال القوانين وأحكام تنفيذها ، غير  
أنه استثناء من هذا الاصل وتحقيقا لتعاون السلطات وتساندها ،  
فقد عهد الدستور اليها في حالات محددة أعمالا تدخل في نطاق  
الاعمال التشريعية ، ومن ذلك إصدار اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين ،  
فنصت المادة ١٤٤ من الدستور على « أن يصدر رئيس الجمهورية  
اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين ، بما ليس فيه تعديل أو تعطيل لها  
أو إعفاء من تنفيذها ، وله أن يفوض غيره في إصدارها ، ويجوز أن  
يعين القانون من يصدر القرارات اللازمة لتنفيذه » ومؤدى هذا  
النص ، أن الدستور حدد على سبيل الحصر الجهات التي تختص  
بإصدار اللوائح التنفيذية فقمصرها على رئيس الجمهورية أو من  
يفوضه في ذلك أو من يعينه القانون لإصدارها ، بحيث يمتنع على من  
عداهم ممارسة هذا الاختصاص الدستوري ، والا وقع عمله اللأخى  
مخالفا لنص المادة ١٤٤ المشار اليها ، كما أنه متى عهد القانون الى  
جهة معينة بإصدار القرارات اللازمة لتنفيذه استقل من عينة القانون  
دون غيره بإصدارها .

وحيث أن القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير وبيع

الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر المعدل بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ حدد في بعض نصوصه الاحكام التي يتوقف تنفيذها على صدور قرار وزير الاسكان والتعمير ، ومن بينها ما نصت عليه الفقرة الثانية من مادته الاولى من أنه « يجوز بقرار من وزير الاسكان والتعمير مد نطاق مريان أحكام ( الباب الاول منه ) كلها أو بعضها على القرى بناء على اقتراح المجلس المحلي للمحافظة ، وكذلك على المناطق السكنية التي لا ينطبق عليها قانون نظام الحكم المحلي ٠٠٠ » ويطبق لهذا النص ، واعمالا لحكم المادة ١٤٤ من الدستور — على ما تقدم بيانه — يكون وزير الاسكان والتعمير هو المختص دون غيره باصدار القرارات المنفذة للفقرة الثانية من المادة الاولى من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ المشار اليه ، ويكون قرار محافظ المنيا رقم ١٥٣ لسنة ١٩٨٢ بوصفه لائحة تنفيذية لهذا القانون اذ نص على مد نطاق أحكام بعض مواد القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ المعدل للقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ على جميع القرى الواقعة في دائرة محافظة المنيا ، قد صدر مشويا بسبب دستوري لصدوره من سلطة غير مختصة باصداره بالمخالفة لحكم المادة ١٤٤ من الدستور ، الامر الذي يتعين معه انحكم بعدم دستوريته .

وحيث أن قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٨٢ في شأن نقل بعض الاختصاصات الى الحكم المحلي بعد أن نص في الفقرة الاولى من مادته الاولى على أن « تنتقل الى الوحدات المحلية كل في دائرة اختصاصها ، الاختصاصات التي تباشرها وزارة الاسكان وفقا للقوانين واللوائح والقرارات المعمول بها المجالات الآتية : - تأجير وبيع الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر - ٠٠٠ » نص في الفقرة الثانية منها — المطعون عليها — على أن « ويستبدل بعبارة وزارة الاسكان ، ووزير الاسكان عبارتا المحافظة المختصة والمحافظة المختص أينما وردتا في القوانين واللوائح والقرارات المعمول بها في المجالات السابقة » ، ومؤدى هذا الاستبدال — وفي نطاق الدعوى

المطروحة - نقل اختصاص وزير الاسكان اللائحة المنصوص عليه في الفقرة الثانية من المادة الاولى من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير وبيع الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر المعدل بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ الى محافظ المنيا ، لما كان ذلك وكان اختصاص وزير الاسكان في اصدار اللوائح والقرارات اللازمة لتنفيذ القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ المشار اليه ومن بينها القرارات المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة الاولى منه يستند الى المادة ١٤٤ من الدستور على نحو ما سلف بيانه ، ومن ثم ، فان قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٣ لسنة ١٩٨٢ اذ جاء معدلا لهذا الاختصاص الدستوري الذي سبق وأن عين القانون من له الحق في ممارسته يكون قد خالف المادة ١٤٤ من الدستور ، الامر الذي يتعين معه الحكم بعدم دستوريته ، فيما تضمنته الفقرة الثانية من المادة الاولى منه من استبدال عبارة « المحافظ المختص » بعبارة « وزير الاسكان » الواردة بالفقرة الثانية من المادة الاولى من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير وبيع الاماكن ، وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر المعدل بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ .

وحيث أنه لا ينال مما تقدم ، ما نصت عليه الفقرة الاولى من المادة ٢٧ من قانون نظام الحكم المحلي الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ المعدل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ من أن « يتولى المحافظ - بالنسبة الى جميع المرافق العامة التي تدخل في اختصاص وحدات الحكم المحلي وفقا لاحكام هذا القانون - جميع السلطات والاختصاصات التنفيذية المقررة للوزراء بمقتضى القوانين واللوائح ، ويكون المحافظ في دائرة اختصاصه رئيسا لجميع الاجهزة والمرافق المحلية » ذلك أن القانون المشار اليه استهدف تنظيم الامور المتعلقة بنظام الحكم المحلي بالانشاء وحدات ادارية تتولى ممارسة السلطات والاختصاصات التنفيذية ذات الطبيعة الادارية اللازمة لادارة الاعمال المنوطة بالمرافق العامة الواقعة في دائرتها نقلا عنها من الحكومة

المركزية بوزاراتها المختلفة ، وقصد المشرع بنص المادة ١/٢٧ المشار إليها أن يباشر المحافظون — بوصفهم رؤساء الأجهزة والمرافق العامة التابعة لهم — السلطات والاختصاصات المقررة للوزراء في هذا الصدد، دون أن يتعدى ذلك إلى الاختصاص بإصدار اللوائح التنفيذية ، والتي تكون القوانين قد عهدت بها إلى الوزراء ، والتي ينسج لها مذكول عبارة السلطات والاختصاصات التنفيذية الواردة بنص المادة ( ٢٧ ) المشار إليها .

### لهذه الاسباب

#### حكمت المحكمة :

أولا : بعدم دستورية قرار محافظ المنيا رقم ١٥٣ لسنة ١٩٨٢ .

ثانيا : بعدم دستورية الفقرة الثانية من المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٨٢ في شأن نقل بعض الاختصاصات إلى الحكم المحلي فيما تضمنت من استبدال عبارة « المحافظ المختص » بعبارة « وزير الاسكان » الواردة بالفقرة الثانية من المادة الاولى من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير وبيع الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر المدخل بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ .

## جلسة ٢١ يومية سنة ١٩٨٦ هـ

بإشاعة السيد المستشار محمد علي يلغش  
وتحضير السادة المستشارين: حمود حمدي، عبد العزيز تويجوخ مصطفى حسن وأمين  
عبد الجيد ورايح لجلبي جمه وعوزي أسعد ومرقس والدكتور محمد إبراهيم أبو الميئين  
أعضاء  
وجنود السيد المستشار السيد عبد الحميد عترة  
وحضور السيد / أسعد علي غسيل الله  
أمين السمر

قاعدة رقم ( ٢٥٠ )

### القديتان رقما ١٣٩ و١٤٠ لسنة ١٤٠٠ هـ قضائية « دستورية » (١)

١ - شريع - ضرورة - رقابة قضائية - رخصة التشريع الاستثنائية المنصوص  
عليها في المادة ١٤٧ من الدستور - الشروط اللازمة لمبارستها - خصوصها  
لرقابة المحكمة الدستورية العليا

٢ - شريع - قرار بقانون - ضرورة - القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١  
بتصفية الوضايح الناشئة من فرض الضريبة - الأسباب التي دعت إلى  
الإسراع بإصداره في غيبة مجلس الشعب - صدوره من رئيس الجمهورية غير  
بمجاز - صدوره من مجلس الشعب

٣ - حق الملكية - حق الملكية الخاصة - عدم أساسها على مبدأ الاستثناء  
وفي الحدود والتقيود التي أوردها الدستور - بيان ذلك  
في حق الملكية - تنظيم شريكتي - لم يصد الشارع الدستوري أن يجعل من  
حق الملكية حقاً مقيداً يمنع على التقليم التشريعي الذي يقتضيه المصالح  
العام - أساس ذلك - المادة ٣٢ من الدستور  
٤ - أموال - استردادها - بيع ملك الغير - عدم رد بعض الأموال والممتلكات  
عينا إلى أصحابها على النحو الذي نصت عليه المادة الثانية من القرار بقانون  
رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ - لا يعدو أن يكون استثناء من القواعد المقررة في  
القانون المنع لبيع ملك الغير

٥ - تعويض - أموال - عدم ردها عينا إلى أصحابها طبقاً للمادة الثانية من  
القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ - شرط صحة من التلعية الدستورية  
- وجوب تعويضهم عنها تعويضاً مبدلاً لقيمتها الحقيقية

٦ - تعويض - ملكية - التعويض الذي قرره المادة الثانية من القرار بقانون  
رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ عن الأموال والممتلكات التي استلقت من قاعدة الرد  
لحيتي - يتحدد إلى حد يباعد بينه وبين قيمتها الحقيقية - أثر ذلك - عدم  
دستورية المادة المذكورة - نطابق عدم الدستورية

(١) أصدرت المحكمة بذات الجلسة حكماً مماثلاً في الدعوى  
الدستورية رقم ١٤٢ لسنة ١٤٠٠ هـ ق .

٨ - محكمة القيم - محكمة النجم المشكلة وفقا للقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ بصدار قانون حماية التقيم من العيب - تعتبر جهة قضاء انشئت كمحكمة دائمة لتبأخر ما يحد بها من اختصاصات أساسى ذلك .

٩ - محكمة القيم - القاضى الطبيعى - محكمة النجم المشكلة وفقا للقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ - تعتبر القاضى الطبيعى فى مفهوم المادة ٦٨ من الدستور والنسبة للمنازعات القصوى عليها فى المادة السادسة من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ .

١٠ - قرار بقانون - مجاله التشريعى - المادة ١٤٧ من الدستور - القرارات بقوانين التى تصدر طبقا لها - تتناول بالتنظيم كل ما يتناوله القانون - أساسى ذلك .

١ - المستفاد من المادة ١٤٧ من الدستور ان الدستور وان جعلت لرئيس الجمهورية اختصاصا فى إصدار قرارات تكون لها قوة القانون فى غيبة مجلس الشعب الا أنه رسم لهذا الاختصاص الاستثنائى حدودا ضيقة تفرضها طبيعته الاستثنائية ه منها ما يتعلق بشروط ممارسته ومنها ما يتصل بمآل ما قد يصدر من قرارات استنادا اليه فأوجب لأعمال رخصة التشريع الاستثنائية ان يكون مجلس الشعب غائبا وان تنتهى خلال هذه الغيبة ظروف تتوافر بها حالة تسوغ لرئيس الجمهورية سرعة مواجهتها بتدابير لا تحتتمل التأخير الى حين انعقاد مجلس الشعب باعتبار ان تلك الظروف هى مناط هذه الرخصة وعلة تقريرها : واذ كان الدستور يتطلب هذين الشرطين لممارسة ذلك الاختصاص التشريعى الاستثنائى ، فان رقابة المحكمة الدستورية العليا - وعلى ما جرى به قضاؤها - تمتد اليهما للتحقق من قيامهما باعتبارهما من الضوابط المقررة فى الدستور لممارسة ما نص عليه من سلطات ، شأنهما فى ذلك شأن الشروط الاخرى التى حددتها المادة ١٤٧ ، ومن بينها ضرورة عرض القرارات الصادرة استنادا اليها على مجلس الشعب للنظر فى اقرارها أو علاج آثارها .

٢ - البين من الاعمال التحضيرية للقرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ( ٢٢ م - المحكمة الدستورية )

١٩٨١ بتصفية الاوضاع الناشئة عن فرض الحراسة أن  
الاسباب التي دعت الى الاسراع باصداره في غيبة مجلس  
الشعب تتمثل فيما أوردته مذكرته الايضاحية من أن القضاء  
الادارى توالت أحكامه باعتبار قرارات فرض الحراسة على  
الاشخاص الطبيعيين استنادا الى أحكام القانون رقم ١٦٢  
لسنة ١٩٨٥ بشأن حالة الطوارئ باطلة ومعدومة الاثر قانونا،  
وأن مؤدى هذه الاحكام والاثار المترتب عليها ، أن ترد عينا  
لهؤلاء الاشخاص كل ما خضع لتدابير الحراسة الباطلة من  
أموال وممتلكات ، وقد صدرت بذلك فعلا بعض الاحكام من  
القضاء العادى ، الامر الذى اقتضى الاسراع بالتدخل  
التشريعى حسما للمنازعات التى كانت قائمة وتجنبنا لاثارة  
منازعات جديدة ولمواجهة ما قد يترتب على استرداد بعض تلك  
الاموال والممتلكات عينا من الحائزين لها من آثار خطيرة تمس  
بعض الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ومن ثم  
شأن رئيس الجمهورية اذ أصدر القرار بقانون المطعون عليه فى  
تلك الظروف يكون غير مجاوز حدود سلطته التقديرية طبقا  
للمادة ١٤٧ من الدستور ويكون النعى على ذلك القرار بقانون  
بمخالفة هذه المادة على غير أساس جديرا بالالتفات عنه .

٣ - أن الدساتير المصرية المتعاقبة وأن حرصت جميعها منذ دستور  
سنة ١٩٢٣ على النص على مبدأ صون الملكية الخاصة وعدم  
المساس بها الا على سبيل الاستثناء ، وفى الحدود وبالقيد  
التى أوردتها ، وذلك باعتبارها فى الاصل ثمرة النشاط الفردى  
وحافزة الى الانطلاق والتقدم كما أنها مصدر من مصادر الثروة  
القومية التى يجب تنميتها والحفاظ عليها لتؤدى وظيفتها  
الاجتماعية فى خدمة الاقتصاد القومى ، الا أن تلك الدساتير  
لم تشأ أن تجعل من صون الملكية الخاصة وحرمتها عائقا فى  
سبيل تحقيق الصالح العام فأجازت نزعها جبرا عن صاحبها



للمنفعة العامة مقابل تعويض وفقا للقانون ( المادة ٩ من دستور سنة ٩٢٣ . ودستور سنة ١٩٣٠ والمادة ١١ من دستور سنة ١٩٥٦ والمادة ٥ من دستور سنة ١٩٥٨ والمادة ١٦ من دستور سنة ١٩٦٤ والمادة ٣٤ من دستور سنة ١٩٧١ ) وأباح الدستور القائم في المادة ٣٥ منه التأميم لاعتبارات الصالح العام ويقانون ومقابل تعويض .

٤ - لم يقصد الشارع الدستوري ان يجعل من حق الملكية حقا عسريا يتمتع على التنظيم التشريعي الذي يقتضيه الصالح العام فنص الدستور القائم في المادة ٣٢ منه على أن « الملكية الخاصة تتمثل في رأس المال غير المستغل وينظم القانون أداء وظيفتها الاجتماعية في خدمة الاقتصاد القومي وفي اطار خطة التنمية دون انحراف أو استغلال ، ولا يجوز أن تتعارض في طرق استخدامها مع الخير العام للشعب » مؤكدا بذلك الوظيفة الاجتماعية للملكية الخاصة ودورها في خدمة المجتمع وأن للمشرع الحق في تنظيمها على النحو الذي يراه محققا للصالح العام .

٥ - ان تقرير عدم رد بعض الاموال والممتلكات عينا الى أصحابها على النحو الذي نصت عليه المادة الثانية من القرار بقانون المطعون عليه ، لا يعدو أن يكون استثناء من القواعد المقررة في القانون الدنى لبيع ملك الغير تقديرا من المشرع بأن استرداد تلك الاموال والممتلكات من الحائزين لها مدة طويلة رتبوا على أساسها أحوالهم المعيشية أمر يتعارض مع مقتضيات السلام الاجتماعى ويمس بعض الاوضاع الاقتصادية والسياسية في الدولة ويعبرر اللاتجاء الى التنفيذ بطريق التعويض بدلا من التنفيذ العيني .

٦ - ان المشرع وان كان يملك تقرير الحكم التشريعي المطعون عليه تنظيميا لحق الملكية في علاقات الافراد بعضهم ببعض على ما

تقدم ، الا أن صحة هذا الحكم من الناحية الدستورية رهينة بما  
تطليه المبادئ الأساسية في الدستور التي تصون الملكية  
الخاصة وتنتهى عن حرمان صاحبها منها الا مقابل تعويض  
يشترط فيه لى يكون مقابلا للاموال والممتلكات التي تناولها  
التنظيم أن يكون مطدلا لقيمتها الحقيقية وهى في الدعوى  
الماثلة قيمتها وقت اقرار بيعها بمتقضى النص المطعون عليه اذ  
يتحقق هذا الشرط يقوم التعويض مقام الحق ذاته ويعتبر  
بديلا عنه .

٧ - أن التعويض الذى قرره المادة الثانية من القرار بقانون  
المطعون عليه عن الاموال والممتلكات التي استثنيت من قاعدة  
الرد العينى ينحدر الى حد يباعد بينه وبين القيمة الحقيقية  
لنلك الاموال والممتلكات والتي زادت - على ما أقرت به المذكرة  
الإيضاحية للقرار بقانون سالف الذكر - أضعافا مضاعفة الامر  
الذى يزياله وصف التعويض بمعناه السالف بيانه كشرط لازم  
لسلامة النص التشريعى المطعون عليه من الناحية الدستورية  
وبالتالى يكون هذا النص فيما قضى به من اقرار بيع تلك الاموال  
والممتلكات بغير رضا ملاكها ودون تعويضهم عنها تعويضا كاملا  
منطويا على اعتداء على الملكية بالمخالفة لحكم المادة ٣٤ من  
الدستور التي تنص على أن الملكية الخاصة مصونة مما يتعين  
معه الحكم بعدم دستورية المادة الثانية من القرار بقانون رقم  
١٤١ لسنة ١٩٨١ المطعون عليه فيما نصت عليه من استثناء  
الاموال والممتلكات التي أشارت اليها من قاعدة الرد العينى  
مقابل التعويض الذى حددته .

٨ - أن محكمة القيم المشكلة وفقا للقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠  
باصدار قانون حماية القيم من العيب هي جهة قضاء انشئت  
كمحكمة دائمة لتباشر ما نيظ بها من اختصاصات جددتها المادة

٣٤ من هذا القانون ومن بينها الاختصاص بالفصل في دعاوى  
غرض الحراسة على أموال الأشخاص الطبيعيين والأشخاص  
الاعتبارية في الأحوال التي حددتها المادتان الثانية والثالثة  
من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم غرض الحراسة وتأمين  
سلامة الشعب وذلك وفقا للضوابط المنصوص عليها في هذا  
القانون وطبقا للإجراءات المنصوص عليها في المواد من ٢٧ الى  
٥٥ من قانون حماية القيم من العيب سالف الذكر والتي كفلت  
للمتقاضين أمام تلك المحكمة ضمانات التقاضي من ابداء دفاع  
وسماع أقوال وتنظيم لطرق واجراءات الطعن في أحكامها .

٩ - ان المادة السادسة من القرار بقانون المطعون عليه اذ عهدت  
الى المحكمة المذكورة بالاختصاص بنظر المنازعات المتعلقة  
بتحديد الاموال وقيمة التعميمات المستحقة وفقا لهذا القانون  
وكذلك المنازعات الاخرى المتعلقة بالحراسات التي غرضت قبل  
العمل بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ أو المترتبة عليها بقصد  
تركيز تلك المنازعات في اختصاص جهة قضائية واحدة بما يكفل  
سرعة الفصل فيها ويحول دون تشتيتها بين جهات قضائية  
مختلفة قد تتناقض أحكامها ، تكون قد اسندت الاختصاص بنظر  
هذه المنازعات الى القاضي الطبيعي في مفهوم المادة ٦٨ من  
الدستور الذي يحق لكل مواطن اللجوء اليه في هذا الشأن ،  
ويكون النعى عليها بمخالفة هذه المادة على غير أساس جديرا  
بالرفض .

١٠ - أنه وان كانت المادة ١٦٧ من الدستور تقضى بأن يكون  
تحديد الهيئات القضائية واختصاصاتها بقانون الا أنه لا كان  
القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ الذي نصت المادة السادسة  
منه على اسناد الاختصاص المشار اليه الى محكمة القيم دون  
غيرها قد أصدره رئيس الجمهورية استنادا الى المادة ١٤٧ من

اندسنور على ما سبق بيانه ، وكانت القرارات بقوانين التي تصدر طبقا لهذه المادة لها بصريح نصها قوة القانون . ومن ثم فأنها تتناول بالتنظيم كل ما يتناول القانون بما في ذلك الموضوعات التي نص الدستور على أن يكون تنظيمها بقانون ومنها تحديد الهيئات القضائية واختصاصاتها ويكون النعى على المادة السادسة المطعون عليها في هذا الشق بدوره على غير أساس متعينا رفضه .

### الاجراءات

بتاريخ ٢٤ سبتمبر سنة ١٩٨٣ أودع المدعى صحيفتى الدعويين رقمى ١٣٩ و ١٤٠ لسنة ٥ قضائية دستورية قلم كتاب المحكمة طالبا الحكم اصليا بعدم دستورية القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الاوضاع الناشئة عن غرض الحراسة ، واحتياطيا بعدم دستورية المادتين (٢) و (٦) من القرار بقانون سالف الذكر .  
وقدمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت فيها الحكم برفض الدعوى .

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها . ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة ، وقررت المحكمة ضم الدعوى رقم ١٤٠ لسنة ٥ ق الى الدعوى رقم ١٣٩ لسنة ٥ ق واصدار الحكم فيهما بجلسة اليوم .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق والمداولة .  
حيث أن الدعوى استوفت أوضاعها القانونية .  
وحيث أن الوقائع - على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر

الاوراق - تتحصل في أن المدعى كان قد أقام الدعوى رقم ٩٤١ لسنة ١٩٧٧ مدنى كلى الاسكندرية ضد المدعى عليهم الاربعة الاخيرين طالبا الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع العرفى المؤرخ ١٢/٨/ ١٩٦٨ الصادر اليه من مورث المدعى عليه الرابع عن عقار كان قد وضع تحت الحراسة ضمن ممتلكات البائع وتصرفت فيه الحراسة بالبائع في ١٣ ديسمبر سنة ١٩٧٠ . فحكمت محكمة الاسكندرية الابتدائية بتاريخ ٢٩/١/١٩٧٩ بطلبات المدعى فاستأنف المدعى عليهما الثانى والخامس هذا الحكم بالاستئناف رقمى ١٥٢ و ٢٢٢ لسنة ٣٥ ق مدنى اسكندرية غير أن محكمة الاستئناف احوالت الاستئناف الى محكمة القيم للاختصاص بنظرهما أعمالا للقرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الاوضاع الناشئة عن غرض الحراسة ، وقيدت الدعويان برقم ٢٤٠ لسنة ٢ قيم ورقم ٢٤١ لسنة ٢ قيم حيث دفع المدعى بعدم دستورية القرار بقانون المشار اليه ويجلسه ٢٤ يوليو سنة ١٩٨٣ رخصت محكمة القيم المدعى برفع دعواه الدستورية خلال شهرين ، فأقام الدعويين المائلتين .

وحيث ان المدعى ينعى على القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ المشار اليه مخالفته للمادتين ١٠٨ و ١٤٧ من الدستور لصدوره من رئيس الجمهورية مجاوزا نطاق التفويض التشريعى المخول له ولعدم تواجر الحالة التى تسبوغ سرعة اصداره فى غيبة مجلس الشعب ، كما ينعى على المادة الثانية منه مخالفتها للدستور لما نصت عليه من عدم سريان قاعدة الرد العينى على الاموال والممتلكات التى خضعت لتدابير الحراسة وتم بيعها ولو بمقود ابتدائية قبل العمل بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ باصدار قانون تسوية الاوضاع الناشئة عن غرض الحراسة ، وذلك بالمخالفة لما تقتضى به المادتان ٣٤ و ٣٦ من الدستور من كفالة صون الملكية الخاصة ، وحظر المصادرة الخاصة بغير حكم قضائى كما ينعى على المادة السادسة منه مخالفتها للمادتين ٦٨ و ١٦٧ من الدستور .

وحيث أن الثابت من الاعمال التحضيرية للقرار بقانون المطعون عليه أنه صدر استنادا الى المادة ١٤٧ من الدستور التي تنص على أنه « اذا حدث في غيبة مجلس الشعب ما يوجب الاسراع في اتخاذ تدابير لا تحتمل التأخير جاز لرئيس الجمهورية أن يصدر في شأنها قرارات تكون لها قوة القانون ويجب عرض هذه القرارات على مجلس الشعب خلال خمسة عشر يوما من تاريخ صدورها اذا كان المجلس قائما ، وتعرض في أول اجتماع له في حالة الحل أو وقف جلساته ، فاذا لم تعرض زال بأثر رجعي ما كان لها من قوة القانون دون حاجة الى اصدار قرار بذلك ، واذا عرضت ولم يقرها المجلس زال بأثر رجعي ما كان لها من قوة القانون ، الا اذا رأى المجلس اعتماد نفاذها في الفترة السابقة أو تسوية ما ترتب على اثارها بوجه آخر » .

وحيث أن المستفاد من هذه المادة أن الدستور وأن جعل لرئيس الجمهورية اختصاصا في اصدار قرارات تكون لها قوة القانون في غيبة مجلس الشعب الا أنه رسم لهذا الاختصاص الاستثنائي حدودا ضيقة تفرضها طبيعته الاستثنائية ، منها ما يتعلق بشروط ممارسته ومنها ما يتصل بمآل ما قد يصدر من قرارات استنادا اليه فأوجب لاعمال رخصة التشريع الاستثنائية أن يكون مجلس الشعب غائبا وأن تنهيا خلال هذه الغيبة ظروف تتوافر بها حالة تسوغ لرئيس الجمهورية سرعة مواجهتها بتدابير لا تحتمل التأخير الى حين انعقاد مجلس الشعب باعتبار أن تلك الظروف هي مناط هذه الرخصة وعلّة تقريرها ، واذا كان الدستور يتطلب هذين الشرطين لممارسة ذلك الاختصاص التشريعي الاستثنائي ، فإن رقابة المحكمة الدستورية العليا - وعلى ما جرى به قضاؤها - تمتد اليهما للتحقق من قيامهما باعتبارهما من الضوابط المقررة في الدستور لممارسة ما نص عليه من سلطات ، شأنهما في ذلك شأن الشروط الاخرى التي حددتها المادة ١٤٧ ، ومن بينها ضرورة عرض القرارات الصادرة استنادا اليها على مجلس الشعب للنظر في اقرارها أو علاج اثارها .

وحيث أنه لا كان البين من الاعمال التحضيرية للقرار بقانون المطعون عليه أن الاسباب التي دعت الى الاسراع باصداره في غيبة مجلس الشعب تتمثل فيما أوردته مذكرته الايضاحية من أن القضاء الادارى توالى أحكامه باعتبار قرارات فرض الحراسة على الاشخاص الطبيعيين استنادا الى أحكام القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ، باطلة ومعدومة الاثر قانونا ، وأن مؤدى هذه الاحكام والاثـر المترتب عليها ، أن ترد عينا لمؤلاء الاشخاص كل ما خضع لتدابير الحراسة الباطلة من أموال وممتلكات ، وقد ضدت بذلك فعلا بعض الاحكام من القضاء العادى ، الامر الذى اقتضى الاسراع بالتدخل التشريعى حسما للمنازعات التى كانت قائمة وتجنباً لاثارة منازعات جديدة ولواجهة ما قد يترتب على استرداد بعض تلك الاموال والممتلكات عينا من الحائزين لها من آثار خطيرة تمس بعض الـاوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ومن ثم فإن رئيس الجمهورية اذ اصدر القرار بقانون المطعون عليه فى تلك الظروف يكون غير مجاوز حدود سلطته التقديرية طبقا للمادة ١٤٧ من الدستور ، ويكون النعى على ذلك القرار بقانون بمخالفة هذه المادة على غير أساس جديرا بالالتفات عنه .

وحيث ان المادة الاولى من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ المطعون فيه بعد ان نصت على ان « تعتبر كأن لم تكن الاوامر الصادرة بفرض الحراسة على الاشخاص الطبيعيين وعائلاتهم وورثتهم استنادا الى أحكام القانون ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ فى شأن حالة الطوارئ وتتم ازالة الآثار المترتبة على ذلك على الوجه المبين فى هذا القانون ..... » مقننة بذلك ما استقرت عليه أحكام المحاكم فى هذا الشأن من اعتبار تلك الاوامر منطوية على عيب جسيم لصـدورها غارقة لسندها فى أمر يتضمن اعتداء على الملكية الخاصة التى نص الدستور على صونها وحمايتها فما يجردها من شرعيتها الدستورية والقانونية وينحدر بها الى مرتبة الفعل المادى المدوم

الاثـر قانونا . جاءت المسادة الثانية من القرار بقانون سالف الذكر متضمنة الاثر الحتمي لحكم المادة الاولى ولازمه القانونى فنصت فى صدرها على ان « ترد عينا الى الاشخاص الطبيعيين وعائلاتهم وورثتهم الذين شملتهم تدابير فرض الحراسة المشار اليها فى المادة الاولى من هذا القانون جميع أموالهم وممتلكاتهم » . غير ان المشرع رأى أن يستثنى من اطلاق هذه القاعدة بعض الاموال والممتلكات لظروف قدرها وحاصلها ان جانباً من هذه الاموال بعضها عقارات كانت قد بيعت من الحراسة العامة لمستقرين حسنى النية وبعضها اراضى زراعية تم توزيعها على صغار المزارعين وربطت عليها اقساط تمليك وسلمت اليهم فعلا بهذه الصفة وذلك كله قبل العمل بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ باصدار قانون تسوية الاوضاع الناشئة عن فرض الحراسة وان هؤلاء وهؤلاء قد نشأت لهم بذلك اوضاع ومراكز رتبوا على أساسها احوالهم المعيشية ، فضمن المادة الثانية سالفـة الذكر هذا الاستثناء بالنص على أنه « وذلك ما لم يكن قد تم بيعها ولو بعقود ابتدائية قبل العمل بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ باصدار قانون تسوية الاوضاع الناشئة عن فرض الحراسة او ربطت عليها اقساط تمليك وسلمت الى صغار المزارعين فعلا بهذه الصفة ولو لم يصدر بتوزيعها قرار من مجلس ادارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعى قبل العمل بالقانون المذكور ، غفى هذه الحالات يعوضون عنها على الوجه الآتى :

( أ ) بالنسبة للاطيان الزراعية يقدر التعويض بواقع سبعين مثلاً لضريبة الاطيان الاصلية المفروضة عليها حالياً .

( ب ) بالنسبة للعقارات الاخرى يقدر التعويض بقيمة الثمن الوارد بعقد البيع .

( ج ) بالنسبة للاموال الاخرى يقدر التعويض عنها بقيمة الثمن الذى بيعت به .



( د ) يزداد التعويض المنصوص عليه في البنود أ ، ب ، ج بمقدار النصف .

( هـ ) في جميع الحالات المتقدمة يضاف الى التعويض المستحق وفقا للبنود السابقة ربع استثمارى بواقع ٧٪ سنويا على ما لم يؤد من هذا التعويض وذلك اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه حتى تمام السداد .

ويجوز بقرار من وزير المالية اداء قيمة التعويض على اقساط لمدة لا تتجاوز ثلاث سنوات \* .

وقد جاء في المذكرة الايضاحية للقرار بقانون المطعون عليه تعليقا على التعويض المشار اليه أنه « وليس ثمة ما يحول دون تدخل المشرع لتنظيم عناصر التعويض وذلك بوضع أسس تقديره طالما ان هذا التنظيم لا يتضمن أى مصادرة كلية أو جزئية للحق في التعويض وأنه يستهدف بهذا التنظيم مطاولة التوفيق بين مصلحة أصحاب الشأن والمصلحة العامة بما لا يتضمن اهدار لاي من الحاجتين على حساب الاخرى . ولما كانت قيمة الاموال والممتلكات التى فرضت عليها الحراسة بمقتضى الاوامر المشار اليها ( ومنها عقارات واراضى زراعية وأوراق مالية ومنتشآت تجارية ) تبلغ ٣٦ مليون مقدرة على اساس ١٢٠ مئلك الضريبة العقارية والمفروضة على العقارات فى سنة ١٩٦٠ وعلى الاطيان فى سنة ١٩٤٩ ولا شك ان قيمتها الحالية تبلغ اضعاف القيمة المشار اليها » .

وحيث ان الدساتير المصرية المتعاقبة وان حرمت جميعها منذ دستور سنة ١٩٢٣ على النص على مبدأ حون الملكية الخاصة وعدم المساس بها الا على سبيل الاستثناء ، وفى الحدود وبالقيد التى اوردتها ، وذلك باعتبارها فى الاصل ثمرة النشاط الفردى وحافزة الى الانطلاق والتقدم ، فضلا عن انها مصدر من مصادر الثروة

القومية التي يجب تنميتها والحفاظ عليها لتؤدي وظيفتها الاجتماعية في خدمة الاقتصاد القومي ، الا أن تلك الدساتير لم تشأ أن تجعل من صون الملكية الضامة وحرمتها عائقا في سبيل تحقيق الصالح العام فأجازت نزعها جبرا عن صاحبها للمنفعة العامة مقابل تعويض وغقا للقانون ( المادة ٩ من دستور سنة ١٩٢٣ ودستور سنة ١٩٣٠ والمادة ١١ من دستور سنة ١٩٥٦ والمادة ٥ من دستور سنة ١٩٥٨ والمادة ١٦ من دستور سنة ١٩٦٤ والمادة ٣٤ من دستور سنة ١٩٧١ ) وإباح الدستور القائم في المادة ٣٥ منه التأميم لاعتبارات الصالح العام وبقانون ومقابل تعويض ، كما لم يقصد الشارع الدستوري أن يجعل من حق الملكية حقا عصيا يتمتع على التنظيم التشريعي الذي يقتضيه الصالح العام فنص الدستور القائم في المادة ٣٢ منه على ان « الملكية الخاصة تتمثل في رأس المال غير المستغل وينظم القانون اداء وظيفتها الاجتماعية في خدمة الاقتصاد القومي وفي اطار خطة التنمية دون انحراف او استغلال » ولا يجوز ان تتعارض في طرق استخدامها مع الخير العام للشعب « مؤكدا بذلك الوظيفة الاجتماعية للملكية الخاصة ودورها في خدمة المجتمع وان للمشرع الحق في تنظيمها على النمو الذي يراه محققا للصالح العام » .

وحيث ان تقرير عدم رد بعض الاموال والممتلكات عيننا الى أصحابها على النحو الذي نصت عليه المادة الثانية من القرار بقانون المطعون عليه ، لا يعد وان يكون استثناء من القواعد المقررة في القانون المدني لبيع ملك الغير تقديرا من المشرع بأن استرداد تلك الاموال والممتلكات من الحائزين لها مدة طويلة رتبوا على أساسها أحوالهم المعيشية امر يتعارض مع مقتضيات السلام الاجتماعي ويمس بعض الاوضاع الاقتصادية والسياسية في الدولة ويهز الالتجاء الى التنفيذ بطريق التعويض بدلا من التنفيذ العيني على ما سلف بياحه ، وهو ما عبرت عنه المذكرة الايضاحية للقرار بقانون المطعون عليه بقولها « من المستقر عليه ان تنفيذ الاحكام القضائية التي

تقضى بإلغاء القرار الإداري أو التي تقرر انعدامه الاصل أن يتم عينا فإذا ما تعلق الأمر بقرار فرض الحراسة فإن مؤدى الغاء هذا القرار أو تقرير انعدامه أن ترد عينا إلى أصحاب الشأن ما سبق الاستيلاء عليه من أموال . فإذا ما استحال التنفيذ العيني لما يترتب عليه من المساس بمراكز قانونية أو حقوق للغير استقرت لفترة طويلة من الزمن على النحو السالف بيانه . إذا ما استحال التنفيذ العيني تعين أعمالا للمبادئ العامة في القانون المدني الالتجاء إلى التنفيذ بمقابل ومؤداه تعويض ذوى الشأن عما لحقهم من أضرار نتيجة لاستحالة التنفيذ العيني » .

وحيث أن المشرع وإن كان يملك تقرير الحكم التشريعي المطعون عليه تنظيما لحق الملكية في علاقات الأفراد بعضهم ببعض على ما تقدم ، إلا أن صحة هذا الحكم من الناحية الدستورية رهنية بما تعليه المبادئ الأساسية في الدستور التي تصون الملكية الخاصة وتنهى عن حرمان صاحبها منها إلا مقابل تعويض يشترط فيه لكي يكون مقابلا للأموال والممتلكات التي تناولها التنظيم أن يكون معادلا لقيمتها الحقيقية وهي في الدعوى الماثلة قيمتها وقت إقرار بيعها. بمقتضى النص المطعون عليه إذ بتحقيق هذا الشرط يقوم التعويض مقام الحق ذاته ويعتبر بديلا عنه .

لما كان ذلك ، وكان التعويض الذي قرره المادة الثانية من القرار بقانون المطعون عليه عن الأموال والممتلكات التي استثنيت من قاعدة الرد العيني ينحدر إلى حد يباعد بينه وبين القيمة الحقيقية لتلك الأموال والممتلكات والتي زادت — على ما أقرت به المذكرة الإيضاحية للقرار بقانون السالف الذكر — أضعافا مضاعفة الأمر الذي يزيله وصف التعويض بمعناه السالف بيانه كشرط لازم لسلامة النص التشريعي المطعون عليه من الناحية الدستورية وبالتالي يكون هذا النص فيما قضى به من إقرار بيع تلك الأموال والممتلكات بغير رضا

ملاكها ودون تعويضهم عنها تعويضا كاملا منطويا على اعتداء على الملكية بالمخالفة لحكم المادة ٣٤ من الدستور التي تنص على أن الملكية الخاصة مصونة مما يتعين معه الحكم بعدم دستورية المادة الثانية من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ المطعون عليه فيما نصت عليه من استثناء الاموال والممتلكات التي أشارت اليها من قاعدة الرد العيني مقابل التعويض الذي حددته .

وحيث أن المدعى ينعى على المادة السادسة من القرار بقانون المطعون عليه أنها اذ نصت على أن « تختص محكمة القيم المنصوص عليها في قانون حماية القيم من العيب الصادر بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ دون غيرها بنظر المنازعات المتعلقة بتحديد الاموال وقيمة التعمويضات المنصوص عليها في المادة السابقة ( المستحقة وفقا لاحكام هذا القانون ) ، وكذلك المنازعات الاخرى المتعلقة بالحراسات التي فرضت قبل العمل بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم غرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب أو المقتربة عليها ، وتحال اليها جميع المنازعات المطروحة على المحاكم الاخرى بجميع درجاتها وذلك بقرار من رئيس المحكمة ما لم يكن قد قفل فيها باب المرافعة قبل العمل باحكام هذا القانون ٠٠٠ » تكون قد نقلت الاختصاص بنظر المنازعات المشار اليها من القضاء المدني وهو قاضيها الطبيعي الى قاضي آخر وعدلت في اختصاص الهيئات القضائية بقرار بقانون وليس بقانون بالمخالفة للمادتين ٦٨ و ١٦٧ من الدستور والتي تنص اولاهما على ان « التقاضي حق مصون ومكفول للناس كافة ، ولكل مواطن حق اللجوء قاضية الطبيعي ٠٠٠٠ » وتنص الثانية على ان « يحدد القانون الهيئات القضائية واختصاصاتها ٠٠٠٠٠ » .

وحيث أن محكمة القيم المشكلة وفقا للقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ باصدار قانون حماية القيم من العيب هي جهة قضاء انشئت كمحكمة دائمة لتباشر ما نيظ بها من اختصاصات حددتها المادة ٣٤ من هذا القانون ومن بينها الاختصاص بالفصل في دعاوى غرض الحراسة

على اموال الاشخاص الطبيعيين والاشخاص الاعتبارية في الاحوال التي حددتها المادتان الثانية والثالثة من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١. بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب وذلك وفقا للمضوابط المنصوص عليها في هذا القانون. وطبقا للاجراءات المنصوص عليها في المواد من ٢٧ الى ٥٥ من قانون حماية القيم من العيب سالف الذكر والتي كفلت للمبتاعين أمام تلك المحكمة ضمانات التقاضي من ابداء دبع وسماع أقوال وتنظيم لطرق واجراءات الطعن في أحكامها ، ومن ثم فان المادة السادسة من القرار بقانون المطعون عليه اذ عهدت الى المحكمة المذكورة بالاختصاص بنظر المنازعات المتعلقة بتحديد الاموال وقيمة التعويضات المستحقة وفقا لهذا القانون وكذلك المنازعات الاخرى المتعلقة بالحراسات التي فرضت قبل العمل بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ أو المترتبة عليها بقصد تركيز تلك المنازعات في اختصاص جهة قضائية واحدة بما يكفل سرعة الفصل فيها ويحول دون تشتيتها بين جهات قضائية مختلفة قد تتناقض أحكامها ، تكون قد أسندت الاختصاص بنظر هذه المنازعات الى القاضي الطبيعي في مفهوم المادة ٦٨ من الدستور الذي يحق لكل مواطن الالتجاء اليه في هذا الشأن ويكون النemy عليها بمخالفة هذه المادة على غير أساس جدير بالرفض .

وحيث أنه وان كانت المادة ١٦٧ من الدستور تقضى بأن يكون تحديد الهيئات القضائية واختصاصاتها بقانون الا أنه لما كان القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ الذي نصت المادة السادسة منه على اسناد الاختصاص المشار اليه الى محكمة القيم دون غيرها قد أصدره رئيس الجمهورية استنادا الى المادة ١٤٧ من الدستور على ما سبق بيانه ، وكانت القرارات بقوانين التي تصدر طبقا لهذه المادة لها بصريح نصها قوة القانون ، ومن ثم فانها تتناول بالتنظيم كل ما يتناوله القانون بما في ذلك الموضوعات التي نص الدستور على أن يكون تنظيمها بقانون ومنها تحديد الهيئات القضائية واختصاصاتها ويكون النemy على المادة السادسة المطعون عليها في هذا الشق بدوره على غير أساس متعينا رغبه .

## لهذه الاسباب

حكمت المحكمة في الدعوى رقم ١٣٩ لسنة ٥ قضائية دستورية والدعوى رقم ١٤٠ لسنة ٥ قضائية دستورية المضمومة اليها بعدم دستورية المادة الثانية من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتقصية الاوضاع الناشئة عن فرض الحراسة فيما نصت عليه من « وذلك ما لم يكن قد تم بيعها ولو يعقود ابتدائية قبل العمل بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ بإصدار قانون تسوية الاوضاع الناشئة عن فرض الحراسة أو ربطت عليها أقساط تهليك وسلمت الى صغار المزارعين فعلا بهذه الصفة ولو لم يصدر بتوزيعها قرار من مجلس ادارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعي قبل العمل بالقانون المذكور ، غفى هذه الحالات يعوضون عنها على الوجه الآتي :

- ( أ ) بالنسبة للاطيان الزراعية يقدر التعويض بواقع سبعين مثلاً لضريبة الاطيان الاصلية المفروضة عليها جالياً .
  - ( ب ) بالنسبة للعقارات الاخرى يقدر التعويض بقيمة الثمن الوارد بعقد البيع .
  - ( ج ) بالنسبة للاموال الاخرى يقدر التعويض عنها بقيمة الثمن الذي يبيعت به .
  - ( د ) يزداد التعويض المنصوص عليه في البنود أ ، ب ، ج بمقدار النصف .
  - ( هـ ) في جميع الحالات المتقدمة يضاف الى التعويض المستحق وفقاً للبنود السابقة ربع استثماري بواقع ٧٪ سنوياً علي ما لم يؤد من هذا التعويض وذلك اعتباراً من تاريخ العمل بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه حتى تمام السداد .
- ويجوز بقرار من وزير المالية أداء قيمة التعويض على أقساط لمدة لا تتجاوز ثلاث سنوات .
- ويرفض ما عدا ذلك من طلبات ، والزمت الحكومة المستوفيات ومبلغ ثلاثين جنيهاً مقابل أتعاب المحاماة .

## جاسة ٢١ يونية سنة ١٩٨٦ م

رئاسة السيد المستشار محمد على بليغ  
وحضور السادة المستشارين : محمود حيدى عبد العزيز وممدوح مصطفى حسن  
ومنى أمين عبد الجيد ومحمد كمال محفوظ والدكتور عوض محمد المر والدكتور محمد  
أبراهيم أبو العنين  
السيد عبد الحميد عيلة  
السيد / أحمد على فضل الله  
المشور  
أمين السر

### قاعدة رقم ( ٥١ )

#### القضية رقم ٥٦ لسنة ٦ قضائية « دستورية »

١ - الأعمال السياسية - الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللائح -  
الاستفتاء - دستور - المادة ١٥٢ من الدستور .  
رخص الدستور - في المادة ١٥٢ منه - لرئيس الجمهورية أن يستقضى الشعب  
في المسائل الهامة التي تتصل بمصالح البلاد العليا .

لا يجوز أن يتخذ هذا الاستفتاء ذريعة الى اصدار احكام الدستور أو مخالفتها .  
الموافقة الشعبية على جديى معينة طرحت في الاستفتاء لا ترقى بهذه المبادئ  
الى مرتبة النصوص الدستورية ، ولا تصحح ما يشوب النصوص التشريعية المقتة  
لذلك المبادئ من عيب مخالفة الدستور - تخضع هذه النصوص التشريعية لما تولاه  
هذه المحكمة من رقابة دستورية .

٢ - دستور - المادة الخامسة بعد تعديلها في ٢٢ مايو سنة ١٩٨٠ .  
الدستور تطلب في المادة الخامسة منه تعدد الأحزاب ليقوم على أساسها النظام  
السياسي في الدولة ، وكفل حرية تكوينها في الإطار الذي رسمه لها بما يستتبع ضمان  
حق الانضمام اليها . الحرمان من حق الانضمام اليها يشكل اعتداء على حق  
كفله الدستور .

٣ - دستور - المادة ٦٢ من الدستور - حق سياسي .  
الحقوق السياسية المنصوص عليها في المادة ٦٢ من الدستور من الحقوق  
العامة التي حرص الدستور على كفالتها وتمكين المواطنين من ممارستها ؛ لضمان  
اسهامهم في اختيار قياداتهم وممثليهم في ادارة دفة الحكم ورعاية مصالح الجماعة .  
اصدار تلك الحقوق يعد مخالفة لاحكام الدستور .

٤ - الحرمان من الحقوق والأنشطة السياسية - دستور - القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٨ .  
الفقرة الأولى من المادة الرابعة من القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٨ تحرم نفسه  
من المواطنين حرمانا مطلقا ومؤبدا من حقهم في الانتماء الى الأحزاب السياسية  
ومن مباشرة الحقوق والأنشطة السياسية كافة - ينطوي ذلك على اصدار لاصل  
تلك الحقوق ويشكل اعتداء عليها بالمخالفة لحكم المادتين ٥ ، ٦٢ من الدستور .  
( م ٢٣ - المحكمة الدستورية )

٥ - السلطة التقديرية للشرع - الرقابة القضائية على دستورية التشريعات .  
الإصل في سلطة التشريع عند تنظيم الحقوق أنها مسيطرة تقديرية : والرقابة القضائية على دستورية التشريعات لا تنحصر إلى إلامة إصدارها ، إلا أن ذلك لا يعنى إطلاق هذه السلطة في سن القوانين دون التقيد بالحدود والضوابط التي نص عليها الدستور - خضوع هذه التشريعات لما تتولاه هذه المحكمة من رقابة دستورية .

١ - أن الحكومة دفعت بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى تأسيسا على أن النص التشريعي المطعون عليه صدر بعد استفتاء شعبي تم اعمالا لنص المادة ١٥٢ من الدستور ، مستهدفا تأمين سلامة الدولة ونظامها السياسي وتحقيق مصلحتها السياسية في حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعي ، ومن ثم يعتبر من الاعمال السياسية التي تنحصر عنها الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح .

وحيث أن هذا الدفع مردود بأن ما نصت عليه المادة ١٥٢ من الدستور من أن « لرئيس الجمهورية أن يستفتي الشعب في المسائل الهامة التي تتصل بمصالح البلاد العليا » ، لا يخرج عن أن يكون ترخيصا لرئيس الجمهورية بعرض المسائل التي يقدر أهميتها واتصالها بالمصالح القومية الحيوية ، على هيئة الناخبين لاستطلاع رأيها فيها من الناحية السياسية ، ومن ثم لا يجوز أن يتخذ هذا الاستفتاء - الذي رخص به الدستور وحدد طبيعته والغرض منه - ذريعة إلى اهدار أحكامه أو مخالفتها ، كما أن الموافقة الشعبية على مبادئ معينة طرحت في الاستفتاء ، لا ترقى بهذه المبادئ إلى مرتبة النصوص الدستورية التي لا يجوز تعديلها الا وفقا للإجراءات الخاصة المنصوص عليها في المادة ١٨٩ من الدستور ، وبالتالي لا تصحح هذه الموافقة ما قد يشوب النصوص التشريعية المقتنة لتلك المبادئ من عيب مخالفة الدستور ، وانما تظل هذه النصوص على طبيعتها كعمل تشريعي أدنى مرتبة من الدستور ، فنتقيد بأحكامه ، وتخضع بالتالي لما تتولاه هذه المحكمة من رقابة دستورية . هذا فضلا عن أن النص التشريعي المطعون عليه ، قد صدر في شأن يتعلق بحق



فئة من المواطنين في مباشرة الحقوق السياسية التي كفلها الدستور، والتي ينبغي على سلطة التشريع ألا تنال منها والا وقع عملها مخالفا للدستور ومن ثم لا يكون ذلك النص قد تناول مسائل سياسية تنأى عن الرقابة الدستورية على نحو ما ذهبت اليه الحكومة \* ويكون الدفع المبدى فيها بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى - برمته - على غير أساس متعينا. رخصه \*

٢ - الدستور اذ نص في مادته الخامسة على تعدد الاحزاب كأساس للنظام السياسي في جمهورية مصر العربية ، وجعل هذا التعدد غير مقيد الا بالترام الاحزاب جميعها - سواء عند تكوينها أو في مجال ممارستها لعملها - بالمقومات والمبادئ الاساسية للمجتمع المصرى المنصوص عليها في الدستور ، وهو مالا يعنى أكثر من تقيد الاحزاب كتتنظيمات سياسية تعمل في ظل الدستور - بمراعاة الاحكام المنصوص عليها فيه ، فان الدستور اذ تطلب تعدد الاحزاب ليقوم على أساسه النظام السياسى في الدولة ، يكون قد كفل بالضرورة حرية تكوينها في الاطار الذى رسمه لها ، بما يستتبع حتما ضمان حق الانضمام اليها ، ذلك أنه من خلال ممارسة هذا الحق ، وبه أساسا ، يتشكل البنيان الطبيعى للحزب وتتأكد شرعية وجوده في واقع الحياة السياسية ، وبالتالي فان الحرمان منه يشكل اعتداء على حق كفله الدستور \*

٣ - ان المادة ٦٢ من الدستور \* التى وردت في الباب الثالث منه المخصص بالحريات والحقوق والواجبات العامة تنص على ان : « للمواطن حق الانتخاب والترشيح وابداء الرأى في الاستفتاء وفقا لاحكام القانون ، ومساهمته في الحياة العامة واجب وطنى » ومؤدى ذلك ان الحقوق السياسية المنصوص عليها في هذه المادة، اعتبرها الدستور من الحقوق العامة التى حرص على كفالتها

وتتمكين المواطنين من ممارستها ، لضمان أسهامهم في اختيار قياداتهم وممثليهم في ادارة دفة الحكم ورعاية مصالح الجماعة ، ولم يقف الدستور عند مجرد ضمان حق كل مواطن في ممارسة تلك الحقوق وانما جاوز ذلك الى اعتبار مساهمته في الحياة العامة عن طريق ممارسته لها ، واجبا وطنيا يتعين عليه القيام به في أكثر مجالات الحياة أهمية لاتصالها بالسيادة الشعبية ، ومن ثم فإن اهدار تلك الحقوق يعد بدوره مخالفة لاحكام الدستور ممثلة في المادة ٦٢ منه .

٤ - لما كان مقتضى نص الفقرة الاولى من المادة الرابعة من القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ بشأن حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعي ، حسبما يبين من عبارتها المطلقة ، حرمان فئة من المواطنين من حقهم في الانتماء الى الاحزاب السياسية ، ومن مباشرة الحقوق والانشطة السياسية كافة ، جرمانا مطلقا ومؤبدا بما ينطوي على اهدار لاصل الحقوق ، ويشكل بالتالي اعتداء عليها بالمخالفة لحكم كل من المادتين ٥ ، ٦٢ من الدستور .

٥ - الاصل في سلطة التشريع عند تنظيم الحقوق أنها سلطة تقديرية ، وأن الرقابة على دستورية التشريعات لا تمتد الى ملاءمة اصدارها ، الا أن هذا لا يعنى اطلاق هذه السلطة في سن القوانين دون التقيد بالحدود والضوابط التي نص عليها الدستور ، ومن ثم فإن تنظيم المشرع لحق المواطنين في الانتماء الى الاحزاب السياسية ، ومباشرتهم لحقوقهم السياسية ، ينبغي الا يعصف بهذه الحقوق أو يؤثر على بقائها على نحو ما سلكه النص المطعون عليه ، اذ تعرض لحقوق عامة كفلها الدستور ، وحرم فئة من المواطنين منها حرمانا مطلقا ومؤبدا على ما سبق بيانه مجاوزا بذلك دائرة تنظيم تلك الحقوق ، الامر الذي يحتم اخضاعه لما تتولاه هذه المحكمة من رقابة دستورية .

## الاجراءات

بتاريخ ٧ مايو ١٩٨٤ ، ورد الى قلم كتاب المحكمة ملف الدعوى رقم ١٥٤٨ لسنة ٣٨ قضائية ، بعد أن قضت محكمة القضاء الادارى فى ١٢ فبراير سنة ١٩٨٤ بوقف الدعوى واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل فى دستورية المادة الرابعة من القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ بشأن حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى .

وقدمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت فيها الحكم أصليا بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى واحتياطيا برفضها .

ويعد تحضير الدعوى ، أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها .

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة ، وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق والمداولة .

حيث ان الوقائع - على ما يبين من قرار الاحالة وسائر الاوراق - تتحصل فى أن المدعين كانوا قد أقاموا الدعوى رقم ١٥٤٨ لسنة ٣٨ قضائية أمام محكمة القضاء الادارى طالبين فيها الحكم بوقف تنفيذ والغاء القرارات الصادرين من المدعى العام الاشتراكى فى الثانى عشر من يونيه سنة ١٩٧٨ ، المتضمنين اخطارهما بسريان حكم المادة الرابعة من القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ بشأن حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى فى حقهما لاشتراكهما فى قيادة حزب الوفد المصرى القديم وادارته . واذا تراءى لمحكمة القضاء الادارى عدم دستورية المادة الرابعة من القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه ، فقد قضت فى ١٢ فبراير سنة ١٩٨٤ بوقف الدعوى واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل فى دستوريتها

استنادا الى ما استظهرته من مخالفتها لاحكام المواد ٥ ، ٤٠ ، ٤١ ، ٦٢ ، ١٧٨ من الدستور •

وحيث أن الحكومة دفعت بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى تأسيسا على أن النص التشريعي المطعون عليه صدر بعد استفتاء شعبي تم أعمالا لنص المادة ١٥٢ من الدستور ، مستهدفا تأمين سلامة الدولة ونظامها السياسى وتحقيق مصلحتها السياسية فى حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى ، ومن ثم يعتبر من الاعمال السياسية التى تنحصر عنها الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح •

وحيث أن هذا الدفع مردود بأن ما نصت عليه المادة ١٥٢ من الدستور من أن « لرئيس الجمهورية أن يستفتى الشعب فى المسائل الهامة التى تتصل بمصالح البلاد العليا » ، لا يخرج عن أن يكون ترخيصا لرئيس الجمهورية بعرض المسائل التى يقدر أهميتها واتصالها بالمصالح القومية الحيوية ، على هيئة الناخبين لاستطلاع رأيها فيها من الناحية السياسية ، ومن ثم لا يجوز أن يتخذ هذا الاستفتاء — الذى رخص به الدستور وحدد طبيعته والغرض منه — ذريعة الى اهدار أحكامه أو مخالفتها ، كما أن الموافقة الشعبية على مبادئ معينة طرحت فى الاستفتاء ، لا ترقى بهذه المبادئ الى مرتبة النصوص الدستورية التى لا يجوز تعديلها الا وفقا للإجراءات الخاصة المنصوص عليها فى المادة ١٨٩ من الدستور وبالتالى لا تصح هذه الموافقة ما قد يشوب النصوص التشريعية المقننة لتلك المبادئ ومن عيب مخالفة الدستور ، وإنما تظل هذه النصوص على طبيعتها كمثل تشريعى أدنى مرتبة من الدستور ، فتتقيد بأحكامه ، وتخضع بالتالى لما تتولاه هذه المحكمة من رقابة دستورية ا هذا فضلا عن أن النص التشريعى المطعون عليه ، قد صدر فى شأن يتعلق بحق فئة من المواطنين فى مباشرة الحقوق السياسية التى كفلها الدستور ، والتى ينبغى على سلطة التشريع ألا تتنازل عنها ولا وقع عملها مخالفا

للدستور ومن ثم لا يكون ذلك النص قد تناول مسائل سياسية تنأى عن الرقابة الدستورية على نحو ما ذهبت اليه الحكومة ، ويكون الدفع المبدى منها بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى — برمته — على غير أساس متعينا رفضه •

وحيث أن الدعوى استوفت أوضاعها القانونية •

وحيث أن المادة الرابعة من القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ بشأن حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى — المطعون عليها — تنص على أنه « لا يجوز الانتماء الى الاحزاب السياسية أو مباشرة الحقوق أو الأنشطة السياسية لكل من تسبب في افساد الحياة السياسية قبل ثورة يوليو سنة ١٩٥٢ سواء كان ذلك بالاشتراك فى تقلد المناصب الوزارية منتصيا الى الاحزاب السياسية التى تولت الحكم قبل ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، أو بالاشتراك فى قيادة الاحزاب وادارتها ، وذلك كله فيما عدا الحزب الوطنى والحزب الاشتراكى ( حزب مصر الفتاه ) •

ويعتبر اشتراكا فى قيادة الحزب وادارته ، تولى مناصب الرئيس أو نواب الرئيس أو وكلائه أو السكرتير العام أو السكرتير العام المساعد أو أمين الصندوق أو عضوية الهيئة العليا للحزب •

ويخطر المدعى العام الاشتراكى مجلس الشعب ، وذوى الشأن خلال خمسة عشر يوما من تاريخ العمل بهذا القانون ببيان أسماء من ينطبق عليهم حكم الفقرة الاولى ولصاحب الشأن خلال عشرة ايام من تاريخ ابلاغه بذلك ، أن يتظلم الى مجلس الشعب من ادراج اسمه فى هذا البيان اذا لم يكن قد تقلد أحد المناصب المشار اليها بالفقرة الاولى •

وبنت المجلس فى التظلم بأغلبية أعضائه مع مراعاة حكم المادة

وحيث أنه مما ينعاه قرار الاحالة على هذه المادة ، أنها اذا قصت بحرمان فئة من المواطنين من حق الانتماء الى الاحزاب السياسية ، ومن مباشرة الحقوق والانشطة السياسية ، تكون قد انطوت على مخالفة لحكم كل من المادتين ٥ ، ٦٢ من الدستور .

وحيث أن المادة ٥ من الدستور — المعدلة بتاريخ ٢٢ مايو سنة ١٩٨٠ — تنص على أن « يقوم النظام السياسى فى جمهورية مصر العربية على أساس تعدد الاحزاب وذلك فى اطار المقومات والمبادئ الاساسية للمجتمع المصرى المنصوص عليها فى الدستور . وينظم القانون الاحزاب السياسية » وقد تحقق بهذا التعديل تغيير جذرى فى احدى ركائز النظام السياسى فى الدولة ، ذلك أن هذه المادة كانت تنص قبل تعديلها على أن « الاتحاد الاشتراكى العربى هو التنظيم السياسى الذى يمثل بتنظيماته القائمة على أساس مبدأ الديمقراطية تحالف قوى الشعب العاملة من الفلاحين والعمال والجنود والمثقفين والرأسمالية الوطنية ، وهو أداة هذا التحالف فى تعميق قيم الديمقراطية والاشتراكية وفى متابعة العمل الوطنى فى مختلف مجالاته ودفع هذا العمل الى أهدافه المرسومة » . وبموجب هذا التعديل يكون الدستور قد استعاض عن التنظيم الشعبى الوحيد ممثلا فى الاتحاد الاشتراكى العربى ، بنظام تعدد الاحزاب ، وذلك تعميقا للنظام الديموقراطى الذى أقام عليه الدستور البنيان السياسى للدولة بما نص عليه فى مادته الاولى من ان « جمهورية مصر العربية دولة نظامها اشتراكى ديموقراطى يقوم على تحالف قوى الشعب العاملة ..... » وبما رده فى كثير من مواد من أحكام ومبادئ تحدد مفهوم الديموقراطية التى أرساها ، وتشكل معالم المجتمع الذى ينشده ، سواء ما اتصل منها بتوكيد السيادة الشعبىة — وهى جوهر الديموقراطية — أو بكفالة الحقوق والحريات العامة — وهى هدفها — أو بالاشتراك فى ممارسة السلطة — وهى وسيلتها — ، كما جاء ذلك التعديل انطلاقا من حقيقة أن الديموقراطية تقوم

انضالا على الحرية ، وانها تتطلب - لضمان انفاذ محتواها - تعددا حزبيا ، بل هي تحتم هذا التعدد كضرورة لازمة لتكوين الارادة الشعبية وتحديد السياسة القومية تحديدا حرا واعيا .

لما كان ذلك ، وكان الدستور اذ نص في مادته الخامسة على تعدد الاحزاب كأساس للنظام السياسي في جمهورية مصر العربية ، يجعل هذا التعدد غير مقيد الا بالتزام الاحزاب جميعها - سواء عند تكوينها أو في مجال ممارستها لعملها - بالمقومات والمبادئ الاساسية للمجتمع المصرى المنصوص عليها في الدستور ، وهو ما لا يعنى أكثر من تقييد الاحزاب كتنظيمات سياسية تعمل في ظل الدستور - بمراعاة الأحكام المنصوص عليها فيه ، فان الدستور اذ تطلب تعدد الاحزاب ليقوم على أساسه النظام السياسى في الدولة ، يكون قد كفل بالضرورة حرية تكوينها في الاطار الذى رسمه لها ، بما يستتبع حتما ضمان حق الانضمام اليها ، ذلك أنه من خلال ممارسة هذا الحق ، وبه أساسا ، يتشكل البنيان الطبيعى للحزب وتتكاد شرعية وجوده في واقع الحياة السياسية ، وبالتالي فان الحرمان منه يشكل اعتداء على حق كفله الدستور .

وخيث أن المادة ٦٢ من الدستور • التى وردت في الباب الثالث منه الخاص بالحريات والحقوق والواجبات العامة تنص على أن : « للمواطن حق الانتخاب والترشيح وابداء الرأى في الاستفتاء وفقا لاحكام لقانون » ، ومساهمة في الحياة العامة واجب وطنى » ومؤدى ذلك أن الحقوق السياسية المنصوص عليها في هذه المادة ، اعتبرها الدستور من الحقوق العامة التى حرص على كفالتها وتمكين المواطنين من ممارستها ، لضمان اسهامهم في اختيار قياداتهم وممثليهم في ادارة دفة الحكم ورعاية مصالح الجماعة ، ولم يقف الدستور عند مجرد ضمان حق كل مواطن في ممارسة تلك الحقوق ، وانما جاوز ذلك الى اعتبار مساهمة في الحياة العامة من طريق ممارستها لها ، واجبا وطنيا يتعين عليه القيام به في أكثر مجالات الحياة أهمية لاتصالها

بالسيادة الشعبية ، ومن ثم فإن اهدار تلك الحقوق يعد بدوره مخالفة  
لاحكام الدستور ممثلة في المادة ٦٢ منه .

وحيث أنه لا كان مقتضى نص الفقرة الاولى من المادة الرابعة  
من القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ بشأن حماية الجبهة الداخلية  
والسلام الاجتماعى ، حسبما يبين من عبارتها المطلقة ، حرمان فئة  
من المواطنين من حقهم فى الانتماء الى الاحزاب السياسية ، ومن  
مباشرة الحقوق والانشطة السياسية كافة ، حرمانا مطلقا ومؤبدا ،  
بما ينطوى على اهدار لاصل تلك الحقوق ، ويشكل بالتالى اعتداء  
عليها بالمخالفة لحكم كل من المادتين ٥ ، ٦٢ من الدستور .

وحيث أنه لا يقدح فى هذا النظر ، ما ذهبت اليه الحكومة من  
أن النص المطعون عليه يسانده ما قدره المشرع من استبعاد من  
أفسدوا الحياة السياسية قبل الثورة من ممارسة أى نشاط سياسى  
وذلك فى اطار السلطة التقديرية المخولة له أعمالا للتفويض الدستورى  
الذى تضمنته المادتان ٥ ، ٦٢ من الدستور عندما أحالنا تنظيم  
الاحزاب السياسية ومباشرة الحقوق السياسية الى القانون ، دون  
وضع قيود محددة لهذا التنظيم ، ذلك أنه وان كان الاصل فى سلطة  
التشريع عند تنظيم الحقوق أنها سلطة تقديرية ، وأن الرقابة على  
دستورية التشريعات لا تمتد الى ملامة اصدارها ، الا أن هذا لا يعنى  
اطلاق هذه السلطة فى سن القوانين دون التقيد بالحدود والضوابط  
التي نص عليها الدستور ، ومن ثم فإن تنظيم المشرع لحق المواطنين  
فى الانتماء الى الاحزاب السياسية ، ومباشرتهم لحقوقهم السياسية ،  
يشبعن ألا يعصف بهذه الحقوق أو يؤثر على بقائها على نحو ما سلكه  
النص المطعون عليه ، إذ تعرض لحقوق عامة كفلها الدستور ، وحرم  
فئة من المواطنين منها حرمانا مطلقا ومؤبدا على ما سلف بيانه مجاوزا  
بذلك دائرة تنظيم تلك الحقوق ، الأمر الذى يحتم إخضاعه لا تتولاه  
هذه المحكمة من رقابة دستورية من شأنها حماية الحقوق



وحيث أنه لما تقدم ، يتعين الحكم بعدم دستورية الفقرة الاولى من المادة الرابعة من القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ بشأن حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى ، ولما كانت باقى أحكام هذه المادة مترتبة على الحكم الوارد بالفقرة الاولى المشار اليها ، بما مؤداه ارتباط فقرات المادة بعضها ببعض ارتباطا لا يقبل الفصل أو التجزئة ، ومن ثم فإن عدم دستورية نص الفقرة الاولى من المادة الرابعة وابطال أثرها يستتبع بحكم هذا الارتباط ابطال باقى فقرات المادة المشار اليها مما يستوجب الحكم بعدم دستوريته برمتها •

### لهذه الاسباب

حكمت المحكمة بعدم دستورية المادة الرابعة من القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ بشأن حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى •



## القسمة الثانية

الاحتكام الصادر في دعوى النزاع



## جلسة ٧ يناير سنة ١٩٨٤ م

برئاسة السيد المستشار الدكتور فتحي عبد الصبور  
وحضور السادة المستشارين : محمد علي راقب وبلخ ومصطفى جبيل مرس وممدوح  
مصطفى حسن ومحمد عبد الخالق النادى ومتر أمين عبد المجيد وشريف برهام نور  
وحضور السيد المستشار الدكتور محمد ابراهيم أبو المينين  
وحضور السيد / أحمد علي فضل الله  
المفوض  
أمين السر

### ملحق رقم (١)

#### القضية رقم ٥ لسنة ٤ القضائية (تنازع).

١ - تنازع اختصاص - الصفة في دعوى التنازع .  
يشترط تبين برفع دعوى التنازع أن يكون من ذوى الشأن ، أى كان طرفا في  
المنازعات التى حدث بشأنها التنازع في الاختصاص .

٢ - الوكالة - دعوى جنائية - دعوى التنازع .  
إبداء الدفاع من محام في دعوى جنائية يجعل وكالته مقصورة على تلك الدعوى .  
دعوى التنازع في الاختصاص دعوى مستقلة عن الدعوى الجنائية في موضوعها  
وأجراءاتها والمحكم فيها وليس اعتبارا لها .

٣ - طلب التدخل الانضمامى - قبوله .  
المقصودة في طلب التدخل الانضمامى تعبئة للمقصودة الأصلية - متى قبول  
الدعوى الأصلية يستتبع انضمام طلب التدخل الانضمامى .

١ - أن المادة ٣١ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر  
بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ تنص فقرتها الأولى على أنه  
« لكل ذى شأن أن يطلب الى المحكمة الدستورية العليا تعيين  
جهة القضاء المختصة ... » ومؤدى هذا النص أنه ينبغي فيمن  
يرفع دعوى التنازع في الاختصاص لتعيين الجهة القضائية  
المختصة أن يكون من ذوى الشأن ، أى له صفة في رفع الدعوى  
ولا تتوافر هذه الصفة إلا اذا كان طرفا في المنازعات او  
الخصومات التى حدث بشأنها التنازع في الاختصاص .

٢ - المدعى الأستاذ عبد الحلیم حسن رمضان الخافى قد ذكر في  
صحيفة الدعوى وبمذكرته دفاعا أنه يؤمنه لنا نحن قسبته ،

وهو لم يكن طرفاً في إحدى التفتيتين محل التنازع المدعى به، فإنه لا يعد بصفته الشخصية من ذوي الشأن الذين يحق لهم رفع طلب تعيين الجهة القضائية المختصة . أما عن استناد المدعى الى أنه أقام الدعوى بالوكالة عن المتهم الاول في الجنائية رقم ٧ لسنة ١٩٨١ أمن دولة عسكرية عليا ، فإنه لم يقدم ما يدل على قيام هذه الوكالة في رفع الدعوى الحالية ، كما أن حضوره مع هذا المتهم وأبداء دفاعه عنه في الجنائية سالفة الذكر لا يفيد قيام تلك الوكالة ، ذلك لان ابداء الدفاع من محام في دعوى جنائية يجعل وكلته مقصورة على هذه الدعوى ، ومن ثم فلا تمتد وكالة المدعى كمحام في الجنائية المشار اليها الى رفعه دعوى التنازع في الاختصاص التي تعتبر دعوى مستقلة عن الدعوى الجنائية في موضوعها واجراءاتها والحكم فيها ، وليست امتداداً لها ، ولا يغير من ذلك ، ما ذهب اليه المدعى من أن وفاة المتهم المذكور لتنفيذ الحكم بإعدامه لا تنتهي بها الوكالة وفقاً للمادة ١/٧١٧ من القانون المدني التي تنص على أنه « على أي وجه كان انتهاء الوكالة يجب على الوكيل أن يصل بالاعمال التي بدأها الى حالة لا تتعرض معها للتلف » ، ذلك لان مناط تطبيق هذا النص أن تقوم الوكالة ابتداءً وبيداً الوكيل في تنفيذها كما أن مؤدى هذا النص أن يلتزم الوكيل بالرغم من انتهاء الوكالة قبل تمام العمل محل الوكالة بأن تتخذ من الاعمال التحفظية ما يصون مصلحة الموكل وهو ما لم يتوافر في الدعوى الحالية ، اذ لا يعد طلب الفصل في تنازع الاختصاص بين جهتي قضاء من الاعمال التحفظية التي يقتضيها الدفاع عن المتهم في الدعوى الجنائية ، كما لا يجرى المدعى في اثبات صفته في رفع الدعوى الماثلة احتجاجه بما نصت عليه المادة (٧١) من الدستور من أنه « يبلغ كل من يقبض عليه أو يعتقل بأسباب القبض أو اعتقاله فوراً ... وله وتغيره التظلم أمام القضاء من الاجراء الذي قيد حريته الشخصية ... » اذ أن هذا النص

واضح الدلالة على أن حكمه قاصر على رفع التظلم من الاعتداء الواقع على الحرية الشخصية بالقبض أو الاعتقال ولا يسرى بداهة على رفع طلب الفصل في النزاع في الاختصاص بين جهتين قضائيتين أو أكثر .

لما كان ما تقدم ، فإن المدعى لا تكون له صفة في رفع الدعوى ، ويتعين لذلك الحكم بعدم قبولها .

٣ - أنه عن طلب التدخل الانضمامي ، فإنه متى كانت الدعوى الأصلية غير مقبولة لانقضاء صفة المدعى في رفعها ، وكانت الخصومة في طلب التدخل الانضمامي تعتبر تابعة للخصومة الأصلية ، فإن عدم قبول الدعوى الأصلية يستتبع بطريق اللزوم انقضاء طلب التدخل الانضمامي .

### الاجراءات

بتاريخ ٢٧ فبراير سنة ١٩٨٢ أودع المدعى صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالبا الحكم بتعيين جهة القضاء المختصة بنظر الجنايات الموصوفة بالقضية رقم ٧ لسنة ١٩٨١ أمن دولة عسكرية عليا وتحقيقات الجناية رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٨١ أمن دولة عليا . وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريرا أبدت فيه رأيها .

ونظرت الدعوى على النحو المبين بمحضر الجلسة حيث التزمت هيئة المفوضين رأيها ، وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق . وسماع الايضاحات والمداولة . حيث ان الوقائع - على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر ( م ٢٤ - المحكمة الدستورية )

الاوراق - تتحصل في ان المدعى الاستاذ عبد الطليم حسن رمضان الحماني قد أودع صحيفة الدعوى قلم كتاب المحكمة بتاريخ ٢٧ فبراير ١٩٨٢ ذكر في صدرها صفتة فيها بأنه وكيل عن المأزوم أول خالد أحمد شوقي الاسلامبولى المتهم الاول في الجناية رقم ٧ لسنة ١٩٨١ أمن دولة عسكرية عليا . وأن هذا المتهم وآخرين قد أحالتهم النيابة العسكرية الى محكمة أمن الدولة العسكرية العليا حيث تمسك المتهم اثناء المحاكمة بعدم اختصاصها بنظر الجناية المشار اليها غير ان المحكمة رفضت هذا الدفع ولم تتخل عن نظر الدعوى ، بينما تقوم نيابة أمن الدولة بالتحقيق في الجناية رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٨١ أمن دولة عليا ضد ذات المتهم وغيره من المتهمين في القضية رقم ٧ لسنة ١٩٨١ أمن دولة عسكرية عليا، ولم تتخذ نيابة أمن الدولة عن الدعوى التي تبأشر تحقيقها ، واذ رأى المدعى أن ثمت تنازعا ايجابيا بين هاتين الجبتين حول الاختصاص ، فقد أقام الدعوى الماثلة بطلب تعيين جهة القضاء المختصة بنظر الجنايات الموصوفة في القضية رقم ٧ لسنة ١٩٨١ أمن دولة عسكرية عليا والجنايات موضوع القضية رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٨١ أمن دولة عليا ، وقد تأسر من الدعوى على هامش صحيفة الدعوى بأنه يرفعها بالاصالة عن نفسه .

وحيث ان المدعى قدم بجلسة التحضير المنعقدة في ٤ مايو سنة ١٩٨٢ طلبا بقبول تدخل الاشخاص المبينة أسماؤهم بمذكرته المؤرخة ٢ مايو سنة ١٩٨٢ منضمين له في طلباته باعتبار أن غريفا منهم هم ورثة المتهمين الاربعة الاول في الجناية رقم ٧ لسنة ١٩٨١ أمن دولة عسكرية وحكم عليهم بالاعدام ، وأن الفريق الآخر هم باقي المتهمين الذين حكم عليهم في تلك الجناية بالاشغال الشاقة . واستند في طلبه الى أنه كان وكيلاً عن المتهمين الاربعة الاول قبل تنفيذ الحكم باعدامهم ، وأن وكالته لا تنتهى بوفااتهم وفقا للمادتين ٧١٤ ، ٧١٧ من القانون المدنى ، وأن طالبى التدخل الاول والثانى



مخاضيهان ، ويحق له أن ينوب عنهما قانونا في طلب التدخل . أما بالنسبة لباقي طالبي التدخل ، فلم يستطع الحصول منهم على توكيلات موثقة لوجودهم بالسجن بسبب الحكم عليهم بالاشتغال الشاقة .

وحيث أن إدارة قضايا الحكومة دفعت الدعوى بعدم قبولها لرفعها من غير ذي صفة تأسيسا على أن المدعى لم يكن متهما في أي من القضيتين رقم ٧ لسنة ١٩٨١ أمن دولة عسكرية عليا ، ٤٦٢ لسنة ١٩٨١ أمن دولة عليا ، وبالتالي فليس من ذوى الشأن الذين عنهم المادة ٣١ من قانون المحكمة الدستور العليا ، كما أنه لم يقدم ما يدل على وثاقته عن المسازم خالد أحمد شوقي على ما جاء بصحيفة الدعوى المثلة .

وحيث أن المادة ٣١ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ٢٩٧٩ تنص في فقرتها الأولى على أنه « لكل ذي شأن أن يطلب إلى المحكمة الدستورية العليا تعيين جهة القضاء المختصة ... » ومؤدى هذا النص أنه ينبغي فيمن يرغب دعوى التنازع في الاختصاص لتعيين الجهة القضائية المختصة أن يكون من ذوى الشأن ، أى له صفة في رفع الدعوى ، ولا تتوافر هذه الصفة إلا إذا كان طرفا في المنازعات أو الخصومات التي حدث بشأنها التنازع في الاختصاص .

لما كان ذلك وكان المدعى الاستاذ عبد الحليم حسن رمضان المحامي قد ذكر في صحيفة الدعوى وبمذكرة دفاعه أنه يرغبها عن نفسه ، وهو لم يكن طرفا في إحدى القضيتين محل التنازع المدعى به ، فإنه لا يعد بصفته الشخصية من ذوى الشأن الذين يحق لهم رفع طلب تعيين الجهة القضائية المختصة . أما عن استناد الادعى الى أنه أقام الدعوى بالوكالة عن المتهم الاول في الجنائية رقم ٧ لسنة ١٩٨١ أمن دولة عسكرية عليا ، فإنه لم يقدم ما يدل على قيام هذه الوكالة في رفع الدعوى الحالية ، كما أن حضوره مع هذا المتهم وإبداء

دفاعه عنه في الجنائية سألقة الذكر لا يفيد قيام تلك الوكالة ، وذلك لان ابداء الدفاع من محام في دعوى جنائية يجعل وكالته مقصورة على هذه الدعوى ، ومن ثم فلا تمتد وكالة المدعى كمحام في الجنائية المشار اليها الى رفعه دعوى التنازع في الاختصاص التي تعتبر دعوى مستقلة عن الدعوى الجنائية في موضوعها واجراءاتها والحكم فيها ، وليست امتدادا لها ، ولا يغير من ذلك ، ما ذهب اليه المدعى من أن وفاء المتهم المذكور لتنفيذ الحكم بإعدامه لا تنتهي بها الوكالة وفقا للمادة ١/٧١٧ من القانون المدني التي تنص على أنه « على أى وجه كان انتهاء الوكالة يجب على الوكيل أن يصل بالاعمال التي بدأها الى حالة لا تتعرض معها للتلف » ، ذلك لان مناط تطبيق هذا النص أن تقوم الوكالة ابتداءً ويبدأ الوكيل في تنفيذها كما أن مؤدى هذا النص أن يلتزم الوكيل بالرغم من انتهاء الوكالة قبل تمام العمل محل الوكالة بأن يتخذ من الاعمال التحفظية ما يصون مصلحة الوكيل وهو ما لم يتوافر في الدعوى الحالية ، إذ لا يعد طلب الفصل في تنازع الاختصاص بين جهتي قضاء من الاعمال التحفظية التي يقتضيها الدفاع عن المتهم في الدعوى الجنائية ، كما لا يجدي المدعى في إثبات صفة في رفع الدعوى المائلة اجتاجه بما نصت عليه المادة (٧١) من الدستور من أنه « يبلغ كل من يقبض عليه أو يعتقل بأسباب القبض أو اعتقاله فوراً ..... وله وغيره التظلم أمام القضاء من الاجراء الذى قيد حريته الشخصية ..... » إذ أن هذا النص واضح الدلالة على أن حكمه ، قلبر على رفع التظلم من الاعتداء الواقع على الحرية الشخصية بالقبض أو الاعتقال ، ولا يسرى بدهاءة على رفع طلب الفصل في التنازع في الاختصاص بين جهتين قضائيتين أو أكثر .

فلا كان ما تقدم ، فإن المدعى لا تكون له حصة في رفع الدعوى ، ويتعين لذلك للحكم بعدم قبولها .

وحيث أنه عن طلب التدخل الانضمامي ، فإنه متى كانت الدعوى

الاصلية غير مقبولة لانتفاء هفئة المدعى في رفعها ، وكانت الخصومة في طلب التدخل الانضمامي تعتبر تابعة للخصومة الاصلية ، فأن عدم قبول الدعوى الاصلية يستتبع بطريق اللزوم انقضاء طلب التدخل الانضمامي .

### لهذه الاسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى .

## جلسة ٧ يناير سنة ١٩٨٤ م . .

برئاسة السيد المستشار الدكتور / فتحى عبد السميع  
وحضور السادة المستشارين : محمد على راغب بليغ وبسطنى جويل مرسى وممدوح  
مصطفى حسن ومحمد عبد الخالق النادى ورائح لطفى جمعه ومحمد كمال محفوظ أعضءاء  
وحضور السيد المستشار الدكتور محمد ابراهيم ابو العيدين  
وحضور السيد / احمد على لفسل الله

### قاعدة رقم ( ٢ )

#### المضية رقم ٦ لسنة ١٩٨٤ القضائية : ( تنازع ) . .

١ - شركات الاقتصاد المختط - شركات القطاع العام - منازعات العاملين بشركات  
القطاع العام - اختصاص .  
شركات الاقتصاد المختط من أشخاص القانون الخاص رغم مساعدة الشخص  
الخاص فى رأسمالها .  
شركات القطاع العام من أشخاص القانون الخاص - علاقة العاملين بشركات  
القطاع العام علاقة عقدية يحكمها القانون الخاص .  
منازعات العاملين بشركات القطاع العام لا تعتبر منازعات ادارية مما يدخل فى  
اختصاص محاكم مجلس الدولة ، وتختص بها جهة القضاء العادى .

٢ - شركات الاقتصاد المختط من أشخاص القانون الخاص رغم  
مساهمة الشخص العام فى رأسمالها ، كما جرى قضاء هذه  
المحكمة بأن شركات القطاع العام تعد كذلك من أشخاص  
القانون الخاص ، فان علاقة المدعى بالشركة المدعى عليها  
باعتباره عاملا وقت نشوء الحق الذى يطالب به ، تكون علاقة  
عقدية يحكمها القانون الخاص ، ولا يغير من ذلك أن يكون  
تعيين المدعى بمطحن لمعى ونصرى الجيار فى ١٦ نوفمبر سنة  
١٩٦٤ بقرار صادر من رئيس مجلس ادارة المؤسسة العامة  
للمطاحن والمضارب والمخابز التى كان المطحن المذكور تابعاً  
لاشرافها ، وأخذ شكل الشركة المساهمة بعد تأميمه ، اذ البين  
من ذات القرار أن تعيين المدعى كان بالمطحن المشار اليه وليس  
بالمؤسسة العامة للمطاحن والمضارب والمخابز نفسها ، وبذلك  
كانت علاقة العمل تربطه بهذا المطحن مباشرة .

وحيث أنه متى كانت علاقة المدعى بالشركة المدعى عليها علاقة عقديه على الوجه المتقدم ، فإن المنازعات المتعلقة بما يطالب به من فروق الاجر الناشئة عن هذه العلاقة ، لا تعتبر منازعة ادارية مما يدخل في اختصاص محاكم مجلس الدولة ، وانما تختص بها جهة القضاء العادى صاحبة الولاية العامة .

### الاجراءات

بتاريخ ٧ أبريل سنة ١٩٨٢ أودع المدعى صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالبا تعيين الجهة القضائية المختصة من بين جهات القضاء لنظر النزاع بينه وبين الشركة المدعى عليها بعد أن تخلت عن نظره كل من جهتي القضاء العادى والادارى .

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها .

ونظرت الدعوى على النحو المبين بمحضر الجلسة ، وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق والمداولة .

حيث أن الدعوى استوفت أوضاعها القانونية .

وحيث أن الوقائع — على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الاوراق — تتحصل في أن المدعى كان قد أقام الدعوى رقم ٩٤ لسنة ١٩٧٢ عمال كلى سواهج بطلب الحكم بالزام رئيس مجلس ادارة شركة مطاحن مصر العليا بأن يؤدى اليه مبلغ اثنى عشر ألفاً ومائتى جنيه ، وهو ما يستحقه من فروق أجره عن المدة من ١٨ مايو سنة ١٩٦٣ حتى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧١ . وبتاريخ ٧ ايسو سنة ١٩٧٤ قضت المحكمة بعدم اختصاصها ولايتها بنظر الدعوى وبإحالتها الى

محكمة القضاء الإدارى بمجلس الدولة استنادا إلى أن المدعى قد عين للعمل بمطحن لمعى ونصرى الجيار بساحل طهطا بمحافظة سوهاج بقرار من المؤسسة العامة للمطاحن والمضارب والمخابز رقم ٣٩٥ لسنة ١٩٦٤ المؤرخ ١٦ نوفمبر سنة ١٩٦٤ ، وأن هذا القرار قد استوفى عناصر القرار الإدارى لصيوره من مؤسسة عامة يعتبر العاملون بها موظفين عموميين ، وأن مطالبة المدعى بفروق الأجر تعد نعيًا على ذلك القرار لا يختص به القضاء العادى . واذ أحيلت الدعوى إلى محكمة القضاء الإدارى وقيدت برقم ٢١٥ لسنة ٢٩ قضائية ، قضت المحكمة بدورها فى ٢ مايو سنة ١٩٧٧ بعدم اختصاصها بنظر الدعوى تأسيسا على أن النزاع محل التداعى ناشئ عن علاقة عمل تربط المدعى بالشركة المدعى عليها ، وهى من شركات القطاع العام وتعد من أشخاص القانون الخاص ولا يعتبر العاملون فيها موظفين عموميين ، وبالتالي يفرج عن اختصاص القضاء الإدارى . ونظرا لمتخلى جهتى القضاء العادى والإدارى عن الفصل فى النزاع ، فقد أقام المدعى دعواه المخللة لتعيين الجهة القضائية المختصة بنظره .

وحيث أن العبرة فى تعيين الجهة القضائية المختصة بنظر هذا النزاع هى بتحديد صفة المدعى - كعامل أو موظف عام - وقت نشوء الحق الذى يطالب به ، وذلك عن المدة من ١٨ مايو سنة ١٩٦٣ حتى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧١ .

وحيث أن الثابت بالأوراق أن المدعى كان يدير مطحن والد محمد محمد خليل المنزلاوى بسوهاج حتى إذا ما تم تأميمه تأميما جزئيا بالقانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٢ اعتبارا من ٣ فبراير سنة ١٩٦٢ ، ظل يقوم بإدارة ذلك المطحن منذ هذا التاريخ إلى أن تم تأميم المطحن تأميما كاملا بتاريخ ٨ مايو سنة ١٩٦٣ بالقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٣ . وقد طالب المؤسسة العامة للمطاحن والمضارب والمخابز - التى كانت تمثل الدولة فى ملكية رأس المال بعد التأميم

الجزئي - بأجره عن تلك المدة في القضية رقم ٣٧٤ لسنة ١٩٦٣ مدينى بندر سوهاج ، حيث قضى له بتاريخ ١٧ يونية سنة ١٩٦٤ بطلباته على أسلمس قيام « علاقة عمل جديدة » منذ التأميم الجزئى لاستمراره في إدارة المطن المذكور . واذ اقام المدعى الدعوى محل التنازع مطالبا بفروق أجره عن المدة التالية للتأميم الكامل حتى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧١ ، ذكر في دفاعه ان علاقة العمل بينه وبين الشركة المدعى عليها قائمة ومستمرة خلال هذه المدة ، في حين ذهبت الشركة الي ان صلة المدعى بمطن المتزلاوى قد انقطعت منذ تأميمه كاملا الي ان عين بمطن لمى ونصرى الجيار بساحل طهطا بتاريخ ١٦ نوفمبر سنة ١٩٦٤ بالقرار الصادر من المؤسسة العامة للمطاحن والمخابز والمخابز رقم ٣٩٥ لسنة ١٩٦٤ ، ثم نقل الى مطن النقبادى بسوهاج وظل يعمل بالشركة المدعى عليها حتى عين في أول ابريل سنة ١٩٧٠ مفتشا بها .

وحيث أن المطحنيين اللذين عمل بهما المدعى - على ما سلف بيانه - قد أمما تأميما جزئيا بمقتضى القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٢ الذى اضافهما الى الجدول المرافق للقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ بتقرير مساهمة الحكومة في بعض الشركات والمنشآت والذى اوجبت المادة الاولى منه على هذه الشركات والمنشآت ان تتخذ شكل شركة مساهمة عربية وان تساهم فيها احدى المؤسسات العامة بحصة لا تقل عن ٥٠٪ من رأس المال وذلك سواء كانت قبل التأميم منشأة فردية أم شركة من شركات الأشخاص أو الاموال ، ثم أمم هذان المطنان تأميما كاملا بموجب القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٣ الذى اضافهما - اعتبارا من ٨ مايو سنة ١٩٦٣ - الى الجدول المرافق للقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت ، ونص في المادة الثالثة منه على أن تتبع الشركات والمنشآت المضلفة المؤسسة العامة للمطاحن والمخابز ، واذ كان مطن محمد محمد خليل بسوهاج وقت التأميم الجزئى منشأة فردية ، وكان مطن

لمى ونصرى الجيار فى هذا الوقت أيضا شركة تضامن ، فان هذين المطحنيين قد أصبحا منذ التأميم الجزئى من الشركات التى يساهم فيها شخص عام ، وصارا بعد التأميم الكلى لهما من شركات القطاع العام المملوكة جميع أسهمها للدولة ملكية جماعية والتابعة للمؤسسة العامة للمطاحن والمضارب والمخابز وظلت - عملا بالمادة الرابعة من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ المشار اليه - محتفظة بشكلها القانونى وبشخصيتها المعنوية المستقلة دون أن يتال من ذلك تبعيتها للمؤسسة العامة المذكورة تبعية اشراف وتوجيه ، وذلك الى أن أنشئت الشركة المدعى عليها بالقرار الجمهورى رقم ٢٤٨٠ لسنة ١٩٦٥ على أن تتبناها منشآت المطاحن والمخابز بمحافظات سوهاج وقنا وأسيوط ، وصار بذلك المطحنان سالفا الذكر اللذان عمل بهما المدعى - على ما سلف بيانه - من الوحدات الانتاجية فى الشركة المدعى عليها - وهى من شركات القطاع العام .

لما كان ما تقدم ، فان المدعى اذ عمل بأول المطحنيين المشار اليهما خلال فترة التأميم الجزئى ، والذى أصبح خلال هذه الفترة من شركات الاقتصاد المختلط ، وعمل بالمطحن الثانى منهما بعد اذ تم تأميمه تأميما كليا ، وصار من شركات القطاع العام ، ثم أصبحت علاقة عمله مرتبطة منذ سنة ١٩٦٥ بالشركة المدعى عليها ، وهى من شركات القطاع العام كذلك ، وكنت شركات الاقتصاد المختلط من أشخاص القانون الخاص رغم مساهمة الشخص العام فى رأسماله ، كما جرى قضاء هذه المحكمة بأن شركات القطاع العام تعد كذلك من أشخاص القانون الخاص ، فان علاقة المدعى بالشركة المدعى عليها باعتباره عضوا وقت نشوء الحق الذى يطالب به ، تكون علاقة عقدية يحكمها القانون الخاص ، ولا يغير من ذلك أن يكون تعيين المدعى بمطحن لمى ونصرى الجيار فى ١٦ نوفمبر سنة ١٩٦٤ بقرار صادر من رئيس مجلس ادارة المؤسسة العامة للمطاحن والمضارب والمخابز التى كان المطحن المذكور تابعا لاشرافها ، وأخذ شكل الشركة المساهمة



بعد تأميمه : اذ البين من ذات القرار أن تعيين المدعى كان بالمطحن المشار اليه وليس بالمؤسسة العامة للمطاحن والمضارب والمخابز نفسها ، وبذلك كانت علاقة العمل تربطه بهذا المطحن مباشرة .

وحيث أنه متى كانت علاقة المدعى بالشركة المدعى عليها علاقة عقدية على الوجه المتقدم ، فإن المتنازعات المتعلقة بما يطالب به من فروق الاجر الناشئة عن هذه العلاقة : لا تعتبر منازعة ادارية مما يدخل في اختصاص محاكم مجلس الدولة ، وانما تختص بها جهة القضاء العادى صاحبة الولاية العامة .

### لهذه الاسباب

حكمت المحكمة باختصاص جهة القضاء العادى بنظر الدعوى .

## جلسة ٢١ يناير سنة ١٩٨٤ م

برئاسة السيد المستشار الدكتور / فتحى عبد الصبور  
وحضور السادة المستشارين : محمد على راغب بليغ ومحملى جميل موسى ومخلوح  
مسئلى حسن ومحمد عبد الخالق النادى ومحمد كمال محفوظ وشريف برهام نور أعضاء  
وحضور السيد المستشار الدكتور محمد إبراهيم أبو العينين  
وحضور السيد / أحمد على قنسل الله  
أمين السر

### قاعدة رقم ( ٣ )

#### القضية رقم ١ لسنة ٥ القضائية « تنازع »

١ - دعوى التنازع - المحكمة الدستورية العليا  
طلب الفصل فى تنازع الاختصاص أو فى النزاع القائم بشأن تنفيذ حكمين نهائين  
متناقضين ليس طريقا من طرق الطعن فى الأحكام القضائية .  
المحكمة الدستورية العليا وهى تفصل فى تنازع الاختصاص أو فى النزاع حول  
تنفيذ الأحكام المتناقضة لا تعتبر جهة طعن فى هذه الأحكام .

٢ - تنازع تنفيذ - حكم نهائى . المحكمة الدستورية العليا .  
مناط تقبل طلب الفصل فى النزاع الذى يقوم بشأن تنفيذ حكمين نهائين متناقضين  
أن يكون أحد الحكمين صادرا من أية جهة من جهات القضاء أو هيئة ذات  
اختصاص قضائى والآخر من جهة أخرى منها ، وأن يكونا قد حسما نزاع  
ومتناقضا بحيث يتعذر تنفيذهما معا .  
ولاية المحكمة الدستورية العليا لا تمتد الى النزاع بين الأحكام الصادرة  
من المحاكم التابعة لجهة قضائية واحدة .

٣ - دعوى التنازع - هيئة المفوضين - الطلبات الجديدة أو الإضافية  
يشترط لقبول دعوى التنازع أن ترفع الى المحكمة بالإجراءات المعتادة لرفع  
الدعاوى أمام المحكمة الدستورية العليا التصوص عليها فى المادة ٣٤ من قانون  
المحكمة .  
لا يجوز إبداء طلبات جديدة أو إضافية أمام هيئة المفوضين .

٤ - أن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن الطلب الذى يرفع  
إليها للفصل فى مسائل تنازع الاختصاص بين جهات القضاء  
أو الهيئات ذات الاختصاص القضائى ، أو فى النزاع الذى  
يقوم بشأن تنفيذ حكمين نهائيين متناقضين صادرين من جهتى  
قضاء ، ليس طريقا من طرق الطعن فى الأحكام القضائية ، كما  
أن المحكمة الدستورية العليا - وهى بصدد الفصل فى تنازع

الاختصاص او في النزاع حول تنفيذ الاحكام المتناقضة -  
لا تعتبر جهة طعن في هذه الاحكام ولا تمتد ولايتها الى بحث  
مدى مطابقة تلك الاحكام للقانون او تصحيحها ، بل يقتصر  
بحثها على تحديد اى الجهات القضائية المتنازعة هي المختصة  
بالفصل في النزاع او اى الحكيم المتناقضين صدر من الجهة  
التي لها ولاية الحكم في النزاع فيكون اولى بالتنفيذ .

٢ - مناط قبول طلب الفصل في النزاع الذي يقوم بشأن تنفيذ حكيم  
نهائين متناقضين طبقا للبند ثالثا من المادة ٢٥ من قانون  
المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة  
١٩٧٩ - هو أن يكون أحد الحكيم صادرا من أية جهة من جهات  
القضاء او هيئة ذات اختصاص قضائي والآخر من جهة أخرى  
منها ، وان يكونا قد حسما النزاع وتناقضا بحيث يتعذر  
تنفيذهما معا ، مما مؤداه أن النزاع الذي يقوم بسبب التناقض  
بين الاحكام وتتعقد لهذه المحكمة ولاية الفصل فيه - هو  
النزاع الذي يقوم بين أحكام أكثر من جهة من جهات القضاء  
أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي ، ولا تمتد ولايتها الى  
النزاع بين الاحكام الصادرة من المحاكم التابعة لجهة واحدة  
منها ، لأنها - على ما تقدم - لا تعد جهة طعن في تلك الاحكام  
ولا يتولى تصحيح ما قد يشوبها من أخطاء ، واذ كان الحكم  
الاستثنائي وحكم النقض سالف الذكر صادريين من محكمتين  
تتبعان جهة قضائية واحدة هي جهة القضاء العادي ، فإن  
الدعوى - من هذا الوجه - تكون كذلك غير مقبولة .

٣ - إن المدعى أرسل بطريق البريد الى المستشار المفوض بعد  
انتهاء تحضير الدعوى مذكرة ( رقم ١٤ ملف الدعوى ) طلب  
لها الحكم بعدم الاعتداد بالحكيم الصادرين من محكمة النقض  
في الطعن رقم ١٨ لسنة ٢٩ قضائية ثم في الطعن رقم ٤٦ لسنة  
٥١ قضائية أحوال شخصية ، والاعتداد بالحكم الصادر من

المحكمة الشرعية العليا في الدعوى رقم ٣٣١ تصرفات سنة ١٩٣٣/٣٢ ، واذ كان لما يثيره المدعى في هذه المذكرة من طلبات مغايرة لطلباته الاصلية في الدعوى يعتبر بمثابة دعوى جديدة لم ترفع الى المحكمة بالاجراءات المعتادة لرفع الدعاوى أمام المحكمة الدستورية العليا المنصوص عليها في المادة ٣٤ من قانون هذه المحكمة والتي توجب أن تكون الطلبات وصحف الدعاوى التي تقدم الى المحكمة موقعا عليها من محام مقبول للحضور أمامها ، وكانت هذه المذكرة غير موقع عليها من محام مقبول للحضور أمام المحكمة ، كما أنها لم تقدم الى المحكمة وانما أرسلها المدعى الى المستشار المفوض بهيئة المفوضين التي تتولى تحضير موضوع الدعوى على الوجه الذي بينته المادة ٣٩ من قانون المحكمة والتي لا تجيز تقديم طلبات جديدة أو إضافية لهيئة المفوضين ، لا كان ذلك ، فانه يتعين الالتفات عما جاء بتلك المذكرة .

### الاجراءات

بتاريخ ١٣ فبراير سنة ١٩٨٣ أودع المدعى صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالبا القضاء له ببطلان الحكم الصادر من محكمة النقض - الدائرة المدنية - في الطعن رقم ٤٦ لسنة ٥١ قضائية أصول شخصية .

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريرا برأيها . ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة حيث التزمت هيئة المفوضين رأيها ، وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسته اليوم .

### الحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاحات والمذالة .

حيث ان الوقائع — على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الاوراق — تتحصل في ان المدعى كان قد أقام الدعوى رقم ٤٩٩ لسنة ١٩٧٣ قضائية أمام محكمة جنوب القاهرة للاحوال الشخصية — الولاية على النفس — بطلب الحكم له باستحقاقه أعيان وقف المرحوم محمد محمد قاسم الطرزي ، واذا قضت له المحكمة بطلباته طعنت الوزارة المدعى عليها في هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٣٠ لسنة ٩٥ قضائية استئناف القاهرة حيث قضى فيه بتاريخ ٣ مايو سنة ١٩٨١ بتعديل الحكم المستأنف وذلك باستحقاق المدعى لثلاثة أرباع الوقف المشار اليه ، فأقامت المدعى عليها طعنا في الحكم الاستئنافي سالف الذكر بطريق النقض قيد برقم ٤٦ لسنة ٥١ قضائية أحوال شخصية ، وبتاريخ ٢٣ مارس سنة ١٩٨٢ نقضت المحكمة هذا الحكم وحكمت في موضوع الاستئناف بالناء الحكم المستأنف وبعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها بالحكم الصادر من محكمة النقض في الطعن رقم ١٨ لسنة ٢٩ قضائية أحوال شخصية بتاريخ ٩ مايو سنة ١٩٦٢ . واذا رأى المدعى أن الحكم الصادر من محكمة النقض في الطعن رقم ٤٦ لسنة ٥١ قضائية أحوال شخصية سالف الذكر ، قد شابه البطلان ، فقد أقام الدعوى الماثلة طالبا الحكم ببطلانه ، استنادا الى مخالفته لحكم سابق صادر من المحكمة الشرعية العليا في الدعوى رقم ٣٣١ لسنة ١٩٣٣/٣١ ، فضلا عن مخالفة الحكم الصادر من محكمة النقض في الطعن رقم ١٨ لسنة ٢٩ قضائية أحوال شخصية للشريعة الاسلامية .

وحيث أن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن الطلب الذي يرفع اليها للفصل في مسائل تنازع الاختصاص بين جهات القضاء أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي ، أو في النزاع الذي يقوم بشأن تنفيذ حكمين نهائيين متناقضين صادرين من جهتي قضاء ، ليس طريقا من طرق الطعن في الاحكام القضائية ، كما أن المحكمة الدستورية العليا — وهي بصدد الفصل في تنازع الاختصاص أو في النزاع حول

تنفيذ الأحكام المتناقضة — لا تعتبر جهة طعن في هذه الأحكام ولا تمتد ولايتها إلى بحث مدى مطابقة تلك الأحكام للقانون أو تصنيفها، بل يقتصر بحثها على تحديد أى الجهات القضائية المتنازعة هي المختصة بالفصل في النزاع أو أى الحكيم المتناقصين صدر من الجهة التى لها ولاية الحكم في النزاع سيكون أولى بالتنفيذ .

لما كان ذلك ، وكان المدعى قد طلب حراخة في صحيفة هذه الدعوى ومذكرة دفاعه القضاء بطلان الحكم الصادر من محكمة النقض في الطعن رقم ٤٦ لسنة ٥١ قضائية أحوال شخصية تأسيسا على مخالفته لحكم سابق فضلا عن مخالفة الحكم الصادر من محكمة النقض في الطعن ١٨ لسنة ٢٩ قضائية الذى اتخذه الحكم حصل التقاضى دعامة له — للشريعة الإسلامية ، فان دعواه على هذا الوضع تكون غير مقبولة ولا يغير من ذلك ما تحرر بهاتين صحيفة الدعوى بواسطة وكيل المدعى من وصف الدعوى بأنها تنزاع بين حكيم أحدهما صادرا من محكمة استئناف القاهرة الاستئناف رقم ١٣٠ لسنة ٩٥ قضائية والآخر من محكمة النقض في الطعن رقم ٤٦ لسنة ٥١ قضائية أحوال شخصية ، ذلك لان مناط قبول طلب الفصل في النزاع الذى يقوم بشأن تنفيذ حكيم نهائين متناقضين طبقا للبلند ثالثا من المادة ٢٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ — هو أن يكون أحد الحكيم صادرا من أية جهة من جهات القضاء أو هيئة ذات اختصاص قضائى والإختصاص من جهة أخرى منها ، وأن يكونا قد حسموا النزاع وتناقضا بحيث يتعذر تنفيذهما معا ، مما مؤداة أن النزاع الذى يقوم بسبب التناقض بين الأحكام وتتخذ لهذه المحكمة ولاية الفصل فيه — هو النزاع الذى يقوم بين أحكام أكثر من جهة من جهات القضاء أو الهيئات ذات الاختصاص القضائى ، ولا تمتد ولايتها إلى النزاع بين الأحكام الصادرة من المحاكم التابعة لجهة واحدة منها ، لأنها — على ما تقدم — لا تعد جهة طعن في تلك الأحكام ولا تتولى تصحيح ما قد

يشوبها من أخطاء . واذ كان الحكم الاستثنائي وحكم النقض سالفا  
الذكر صادرين من محكمتين تتبعان جهة قضائية واحدة هي جهة  
القضاء العادي ، فان الدعوى — من هذا الوجه — تكون كذلك غير  
مقبولة .

وحيث ان المدعى أرسل بطريق البريد الى المستشار المفوض  
بعد انتهاء تحضير الدعوى مذكرة ( رقم ١٤ ملف الدعوى ) طلب  
فيها الحكم بعدم الاعتداد بالحكمين الصادرين من محكمة النقض  
في الطعن رقم ١٨ لسنة ٢٩ قضائية ثم في الطعن رقم ٤٦ لسنة ٥١  
قضائية أحوال شخصية : والاعتداد بالحكم الصادر من المحكمة  
الشرعية العليا في الدعوى رقم ٣٣١ تصرفات سنة ١٩٣٣/٣٢ ،  
واذ كان ما يثيره المدعى في هذه المذكرة من طلبات مغايرة لطلباته  
الأصلية في الدعوى يعتبر بمثابة دعوى جديدة لم ترفع الى المحكمة  
بالاجراءات المعتادة لرفع الدعاوى أمام المحكمة الدستورية العليا  
المنصوص عليها في المادة ٣٤ من قانون هذه المحكمة والتي توجب ان  
تكون الطلبات وصحف الدعاوى التي تقدم الى المحكمة موقعا عليها  
من محام مقبول للحضور أمامها ، وكانت هذه المذكرة غير موقع عليها  
من محام مقبول للحضور أمام المحكمة ، كما أنها لم تقدم الى  
المحكمة وانما أرسلها المدعى الى المستشار المفوض بهيئة المفوضين  
التي تتولى تحضير موضوع الدعوى على الوجه الذي بينته المادة ٣٩  
من قانون المحكمة والتي لا تجيز تقديم طلبات جديدة أو اضافية  
لهيئة المفوضين ، لما كان ذلك ، فانه يتعين الالتفات عما جاء بتلك  
المذكرة .

### لهذه الاسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى .

## جلسة ١٨ فبراير سنة ١٩٨٤ م

برئاسة السيد المستشار الدكتور فتحي عبد الصبور  
وحضور السادة المستشارين : محمد علي رافعي ، بلوغ ، ونسائي جليل ، مرسى وممدوح  
مصطفى حسن ، ومحمد عبد الخالق النادى ورايح لطفى ، جمعة وشريف ، برهان نور  
وحضور السيد المستشار الدكتور محمد ابراهيم ابو المينين  
وحضور السيد / أحمد / بن فضل الله  
رئيس المحكمة  
المفوض  
أمين السر

### قاعدة رقم ( ٤ )

#### القضية رقم ٢ لسنة ٣ القضائية « نزاع » (١)

١ - نزاع - دعاوى اثبات الجنسية .  
مناط قبول طلب الفصل في النزاع الذي يقوم بشأن حكيم نهائين ان يكون النزاع  
قالبا بشأن تنفيذ حكيم نهائين حسما النزاع وتناقضا بحيث يتمثل تنفيذهما معا .  
دعاوى اثبات الجنسية يقصد بها تقرير مركز قانوني معين يستند وجوده من نصوص  
قانون الجنسية .

١ - أن مناط قبول طلب الفصل في النزاع الذي يقوم بشأن  
تنفيذ حكيم نهائين طبقا للبند ثالثا من المادة ٢٥ من قانون  
المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ٧٩  
هو أن يكون النزاع قائما بشأن تنفيذ حكيم نهائين حسما  
النزاع وتناقضا بحيث يتعذر تنفيذهما معا ، واذا كان الثابت  
من الحكم الصادر من المحكمة الادارية العليا بتاريخ ١٦ مايو  
سنة ١٩٨١ في الطعن رقم ٣٠ لسنة ٢٠ قضائية أنه قد قضي  
باعتبار الخصومة في الدعوى منتهية على أساس أن طلبات  
المدعين فيها قد تلاقت مع ما قرره الجهة الادارية من أنها قد  
اعتبرت مورقتها غير متمتعة بالجنسية المصرية وبذلك تكون  
هذه الجهة قد استجابت لتلك الطلبات ، وكانت دعاوى اثبات  
الجنسية - وهي من علاقات القانون العام التي تربط الفرد

اصدرت المحكمة بجلسته رقم ٤ بتاريخ ١٩٨٤ حكما في الدعوى  
رقم ٣ لسنة ٥ ق نزاع تضمن ذات البدا المذكور .

( تم التماس الاستئناف - ٥٤ - ٩ )





الاوراق — تتحصل في أن المدعية كانت قد أقامت الدعوى رقم ٩٩ لسنة ٢٦ قضائية أمام محكمة القضاء الإدارى قبل المدعى عليه الاول والسيدة مارى كلير بلاتون بطلب الحكم بعدم اكتساب مورثتها السيدة كاترين فيكتورين زلزل الجنسية المصرية لتمتعها بالجنسية اليونانية واذا قضت المحكمة بعدم قبول الدعوى طعن المدعية في هذا الحكم بالطن رقم ٣٠ لسنة ٢٠ قضائية أمام المحكمة الادارية العليا التى حكمت بتاريخ ١٦ مايو سنة ١٩٨١ بتعديل الحكم المطعون فيه وباعتبار الخصومة في الدعوى منتهية تأسيسا على أن طلبات المدعية في تلك الدعوى قد تلاقت مع ما قرره الجهة الادارية من أنها كانت تعامل المورثة على أساس أنها أجنبية الجنسية. في حين كان المدعى عليه الثانى وهنرى مشاققة مورث المدعى عليها الثلاثة قد أقام الدعوى رقم ١٢٣ لسنة ١٩٦٥ كلى أحوال شخصية أجنبى جنوب القاهرة ضد السيدة مارى كلير بطلب الحكم بثبوت وفاة السيدة كاترين فيكتورين في سنة ١٩٥٨ وانحصار ارثها فيهما وفي ابنتها مارى كلير بلاتون . كما أقامت المدعية الدعوى ١٢٩ لسنة ١٩٦٩ كلى أحوال شخصية أجنبى بطلب الحكم فيها بلانحصار ارث المرحومة كاترين فيكتورين فيها وفي السيدة مارى كلير فقضت محكمة جنوب القاهرة بضم الدعويين سالفتى الذكر وقضت بتاريخ ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٧٣ في الدعوى رقم ١٢٣ لسنة ١٩٦٥ كلى أحوال شخصية أجنبى بطلبات المدعين فيها وفي الدعوى ١٢٩ لسنة ١٩٦٩ كلى أحوال شخصية أجنبى برفضها . فطعن المدعية والسيدة مارى كلير في هذا الحكم بالاستئناف رقم ٥ لسنة ٩١ قضائية حيث قضت فيه محكمة استئناف القاهرة بتاريخ ١٠ أبريل سنة ١٩٧٩ برفضه وتأييد الحكم المستأنف تأسيسا على أن موضوع جنسية المورثة قد حسمها الحكمان النهائيان الصادران من محكمة النقض في الطعنين رقمى ٣٠ لسنة ق أحوال شخصية و ١٧ لسنة ٣٤ ق أحوال شخصية بأنها مصرية الجنسية . واذا رأيت المدعية أن ثمت تناقضا بين حكمين نهائيين هما الحكم الصادر من المحكمة الادارية العليا بتاريخ ١٦ مايو سنة ١٩٨١ في الطعن رقم ٣٠

لسنة ٢٠ قضائية والحكم الصادر من محكمة استئناف القاهرة للاحوال الشخصية بتاريخ ١٠ يناير سنة ١٩٧٩ فى الاستئناف رقم ٥ لسنة ٩١ قضائية احوال شخصية اُجانب بحيث يتعذر تنفيذهما معا فقد أقامت الدعوى الماثلة .

وحيث أن مناط قبول طلب الفصل فى النزاع الذى يقوم بشأن تنفيذ حكمين نهائيين طبقا للبند الثالث من المادة ٢٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ٧٩ هو أن يكون النزاع قائما بشأن تنفيذ حكمين نهائيين حسما النزاع وتناقضا بحيث يتعذر تنفيذهما معا ، واذ كان الثابت من الحكم الصادر من المحكمة الادارية العليا بتاريخ ١٦ مايو سنة ١٩٨١ فى الطعن رقم ٣٠ لسنة ٢٠ قضائية أنه قد قضى باعتبار الخصومة فى الدعوى منتهية على أساس أن طلبات المدعين فيها قد تلاقت مع ما قررتها الجهة الادارية من أنها قد اعتبرت مورثتها غير متمتعة بالجنسية المصرية وبذلك تكون هذه الجهة قد استجابت لتلك الطلبات ، وكانت دعاوى اثبات الجنسية - وهى من علاقات القانون العام التى تربط الفرد بالدولة - يقصد بها تقرير مركز قانونى معين يستمد وجوده من نصوص قانون الجنسية ذاته ولا يثبت باتفاق الخصوم عليه وإنما تقضى به المحكمة المختصة وفقا لاحكام القانون ، لما كان ذلك فإن الحكم الصادر من المحكمة الادارية العليا المشار اليه بقضائه بانتهاء الخصومة - على ما سلف بيانه - لا يكون قد حسم النزاع حول جنسية مورثة المذعبة بحكم حائز قوة الامر للقضى يمنع من طرح النزاع من جديد بشأن اثبات الجنسية او نفيها وبالتالي ينتفى قيام أى تناقض بين هذا الحكم والحكم الصادر من محكمة استئناف القاهرة بتاريخ ١٠ يناير سنة ١٩٧٥ فى الاستئناف رقم ٥ لسنة ٩١ قضائية احوال شخصية اُجانب ، الامر الذى يتعين معه الحكم بعدم قبول الدعوى .

#### لهذه الاسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى .

جلسة ٣ مارس سنة ١٩٥٤م قيد نسخة ٠٧ قنسا

برئاسة السيد المستشار الدكتور فتحي محمد الجبوري ولد في ١٠ حزيران ١٩٥٨ في مدينة  
 وحضور السيد المستشارين : محمد علي طاهر الجبوري ، السيد المستشار  
 مصطفى حسن ومتر أمين عبد المجيد ومحمد كمال محفوظ وشريف زهراني  
 وحضور السيد المستشار محمد ابراهيم أبو العينين  
 وحضور السيد / احمد علي نفل الله

قاعدة رقم ( ٥ )

القضية رقم ٣ لسنة ٥ قضائية (تفيليزي)

١ - خارج أحكام - مناط قبول طلب الفصل في النزاع الذي يقوم بشأن حكمين نهائين .

٢ - جنسية - دهاوى اثبات الجنسية - طبيعتها .

٢ - جنسية - خصوصية - حكم - الحكم الصادر بانتهاج الخصومة في دعوى الجنسية - أثره - لا يحسم النزاع حول الجنسية - أثر ذلك في دعوى طلاق الحكم .

١ - أن مناط قبول طلب الفصل في النزاع الذي يقوم بشأن تنفيذ حكمين نهائيين طبقاً للبند ثالثاً من المادة ٢٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ هو أن يكون النزاع قائماً بشأن تنفيذ حكمين نهائيين حسبما النزاع وتناقضاً بحيث يتعذر تنفيذهما معاً .

٢ - دعاوى اثبات الجنسية - وهي من علاقات القانون العام التي تربط الفرد بالدولة - يقصد بها تقرير مركز قانوني معين يستند وجوده من نصوص قانون الجنسية ذاته ولا يثبت باتفاق الخصوم وإنما تقضى به المحكمة المختصة وفقاً لأحكام القانون.

٣ - لان الحكمين الصادرين من المحكمة الادارية العليا بقضائهما بانتفاء الخصومة - لا يكونا قد حصما النزاع حول الجنسية بحكم حائز قوة الامر القضي يمنح من طرح النزاع من جديد

بشأن اثبات الجنسية أو نفيها وبالتالي ينتفى قيام أى تناقض بين هذين الحكمين والحكمين الصادرين من محكمة النقض فى الطعنين ٣٠ لسنة ٣٠ و ١٧ لسنة ٣٤ ق أحوال شخصية الامر الذى يتعين معه الحكم بعدم قبول الدعوى •

### الاجراءات

بتاريخ ١٨ يولية سنة ١٩٨٣ أودع المدعون صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالبين الحكم أصليا بتغليب الحكمين الصادرين من المحكمة الادارية العليا بتاريخ ١٩٨٠/٦/٢٨ و ١٩٨١/٥/١٦ فى الطعنين رقمى ٢٩ لسنة ٢٠ قضائية و ٣٠ لسنة ٢٠ قضائية على التوالى دون الحكمين الصادرين من محكمة النقض بتاريخ ٦٣/١/٣٠ و ١٩٦٩/٤/٢ فى الطعنين رقمى ٣٠ لسنة ٣٠ ق و ١٧ لسنة ٣٤ ق أحوال شخصية أجانب ، واحتياطيا تغليب الحكمين الاخيرين دون الحكمين الاولين •

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها • ونظرت الدعوى على النحو المبين بمحضر الجلسة حيث التزمت هيئة المفوضين رأيها وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة اليوم •

### المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق والمداولة • حيث أن الدعوى استوفت أوضاعها الشكلية • وحيث أن الوقائع — على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الاوراق — تتحصل فى أن السيدة مارى كلير بلاتون فلاسكاكى — المدعية الاولى — كانت قد أقامت الدعوى رقم ٦١٠ لسنة ٢٥ قضائية أمام محكمة القضاء الادارى قبل المدعى عليه الاول بطلب الحكم بإعتبار والدها المرحوم سليم داود زلزل غير مصرى الجنسية وقت

وفاته وبالتالي اعتبارها غير مصرية الجنسية بالبنة عن والدها . واذ قضت المحكمة بعدم قبول الدعوى طعنت المدعية في هذا الحكم بالطعن رقم ٢٩ لسنة ٢٠ قضائية أمام المحكمة الادارية العليا التي حكمت بتاريخ ٢٨ يونية سنة ١٩٨٠ بتعديل الحكم المطعون فيه باعتبار الخصومة في الدعوى منتهية تأسيسا على أن طلبات المدعية في تلك الدعوى تلاقت مع ما تقررته الجهة الادارية من أنها كانت تعتبر والد المدعية الاولى غير متمتع بالجنسية المصرية لجنسيته الاسبانية الظاهرة وكذلك ابنته المدعية الاولى بالتبعية . كما أن السيدة ايروروز فالاسكاكي ( المدعية الثانية ) كانت قد أقامت الدعوى رقم ٩٩ لسنة ٢٦ قضائية أمام محكمة القضاء الادارى قبل المدعى عليه الاول والمدعية الاولى بطلب الحكم بعدم اكتساب مورثتها السيدة كاترين فيكتورين زلزل الجنسية المصرية لتمتعها بالجنسية اليونانية . واذ قضت المحكمة بعدم قبول الدعوى طعنت المدعية في هذا الحكم بالطعن رقم ٣٠ لسنة ٢٠ قضائية أمام المحكمة الادارية العليا التي حكمت بتاريخ ١٦ مايو سنة ١٩٨١ بتعديل الحكم المطعون فيه وباعتبار الخصومة في الدعوى منتهية تأسيسا - أيضا - على أن طلبات المدعية في تلك الدعوى قد تلاقت مع ما قرره الجهة الادارية من أنها كانت تعامل مورثتها السيدة كاترين فيكتورين زلزل على أساس أنها أجنبية الجنسية .

ومن جهة أخرى فإن المدعين الاولى والثالث وكيمنون بلاتون كانوا قد أقاموا الدعوى رقم ١٠ لسنة ١٩٥٨ أحوال شخصية اجانب القاهرة ضد روبري سليم مشاقة المدعى عليه الثانى وهنرى مشاقة طالبيين الحكم باثبات وفاة السيدة كاترين فيكتورين زلزل وانحصار ارثها في ابنتها ماري كلير المدعية الاولى على أساس أنها يونانية الجنسية ، واذ قضت المحكمة فيها بالرفض طعن المدعيان الاولى والثالث وكيمنون بلاتون في الحكم بالاستئناف رقم ٨٤٢ لسنة ٧٦ قضائية حيث قضت فيه محكمة استئناف القاهرة بتاريخ ٢٧ ابريل

سنة ١٩٦٠ باعتبار المتوفاة يونانية الجنسية غير أن الدعى عليه  
الثانى رويير سليم مشاقة طعن فى الحكم الاستثنائى المشار اليه  
بطريق النقض فى الطعن رقم ٣٠ لسنة ٣٠ قضائية أحوال شخصية  
فقضى فيه بجلسة ٣٠ يناير سنة ١٩٦٣ بنقض الحكم المطعون فيه  
تأسيساً على أن المتوفاة مصرية بحكم قانون الجنسية المصرية الصادر  
بتاريخ ١٠ مارس سنة ١٩٣٩ وإحالة القضية الى محكمة الاستئناف  
للفصل فى الطلبات . واذ قضت محكمة الاستئناف بتاريخ ١١ مارس  
سنة ١٩٦٤ فى الدعوى مرة أخرى برفض الاستئناف وتأييد الحكم  
المستأنف طعن المدعيان الاولى والثالث وكيوم بلاتون فى الحكم  
الاخير بطريق النقض فى الطعن رقم ١٧ لسنة ٣٤ ق أحوال شخصيه  
حيث قضى بجلسة ٢ أبريل سنة ١٩٦٩ برفضه تأسيساً على أن حكم  
محكمة النقض الصادر فى الطعن رقم ٣٠ لسنة ٣٠ ق أحوال شخصية  
قد فصل فى مسألة الجنسية ونجاز قوة الشيء المحكوم فيه .

وإذ رأى المدعون أن ثمة تناقضاً بين الحكمين الصادرين من  
المحكمة الادارية العليا فى الطعنين رقمى ٢٩ و ٣٠ لسنة ٢٠ قضائية  
من ناحية والحكمين الصادرين من محكمة النقض فى الطعنين رقمى ٣٠  
لسنة ٣٠ ق و ١٧ لسنة ٣٤ ق أحوال شخصية من جهة أخرى بحيث يتعذر  
تنفيذها مما فقد أقاموا الدعوى الماثلة بطلب الحكم أصلياً بتغليب  
الحكمين الصادرين من المحكمة الادارية العليا بتاريخ ٢٨/٦/١٩٨٠  
و ١٦/٥/١٩٨١ فى الطعنين رقمى ٢٩ لسنة ٢٠ قضائية و ٣٠ لسنة  
٢٠ قضائية على التوالى دون الحكمين الصادرين من محكمة النقض  
بتاريخ ٣٠/١/١٩٦٣ و ٢/٤/١٩٦٩ فى الطعنين رقمى ٣٠ لسنة ٣٠  
ق و ١٧ لسنة ٣٤ ق أحوال شخصية ، واحتياطياً تغليب الحكمين  
الاخيرين دون الحكمين الاولين .

وحيث أن مناط قبول طلب الفصل فى النزاع الذى يقوم بشأن  
تنفيذ حكمين نهائيين طبقاً للبند الثالث من المادة ٢٥ من قانون المحكمة

الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ هو أن يكون النزاع قائماً بشأن تنفيذ حكمين نهائيين حسماً النزاع وتناقضاً بحيث يتعذر تنفيذهما معاً ، واذ كان الثابت من الحكمين الصادرين من المحكمة الادارية العليا في الطعن رقمى ٢٩ و ٣٠ لسنة ٢٠ قضائية أنهما قضيا باعتبار الخصومة في الدعوى منتهية على أساس أن طلبات المدعين في كل منهما قد تلاقت مع ما قرره الجهة الادارية ، وكانت دعاوى اثبات الجنسية - وهى من علاقات القانون العام التى تربط الفرد بالدولة - يقصد بها تقرير مركز قانونى معين يستمد وجوده من نصوص قانون الجنسية ذاته ولا يثبت باتفاق الخصوم عليه وإنما تقضى به المحكمة المختصة وفقاً لاحكام القانون ، لما كان ذلك فأن الحكمين الصادرين من المحكمة الادارية العليا المشار اليهما بقضائيهما بانتهاء الخصومة - على ما سلف بيانه - لا يكونا قد حسماً النزاع حول الجنسية بحكم حائز قوة الامر المقضى يمنع من طرح النزاع من جديد بشأن اثبات الجنسية أو نفيها وبالتالي ينتفى قيام أى تناقض بين هذين الحكمين والحكمين الصادرين من محكمة النقض في الطعن رقم ٣٠ لسنة ٣٠ و ١٧ لسنة ٣٤ ق أحوال شخصية الامر الذى يتعين معه

### لهذه الاسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى •





٥ - المحكمة الدستورية العليا - الإحالة - المادة ١١. مراجعات .  
الإحالة ليست طريقاً لاتصال الدعاوى والطلبات بالمحكمة الدستورية العليا  
إلا في الحالة المتصوص عليها استثناء في المادة ٢٩/١ من قانون المحكمة .  
لا محل لاتصال نص المادة ١١. مراجعات بالنسبة الى الدعاوى والطلبات  
التي تختص المحكمة الدستورية العليا وحدها بالتوصل فيها .

١ - أن المادة الثالثة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ بإصدار  
قانون المحكمة الدستورية العليا تنص على أنه « تسرى أحكام  
المادتين ١٥ و ١٦ من القانون المرافق على الدعاوى والطلبات  
المتعلقة برد ومقاصمة أعضاء المحكمة العليا ..... وتنصل  
المحكمة الدستورية العليا دون غيرها في جميع هذه الدعاوى  
والطلبات » فان مؤدى ذلك أن المشرع قد أختص المحكمة  
الدستورية العليا بالفصل في الدعاوى المتعلقة بعدم صلاحية  
أعضاء المحكمة العليا وكذلك مقاصمتهم اذ المقصود من دعاوى  
« رد » هؤلاء الاعضاء الواردة بالنص سالف الذكر هي  
الدعاوى المتعلقة بما كان يمنع أعضاء المحكمة العليا من سماع  
الدعوى لعدم صلاحيتهم لنظرها وذلك وقت ان كانت المحكمة  
العليا قائمة تمارس اختصاصها قبل انشاء المحكمة الدستورية  
العليا بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ ، وليس المراد بدعاوى  
الرد في نص المادة الثالثة من هذا القانون هو حق الخصوم في  
الدعاوى في التمسك بتنحية القاضي عن نظرها لقيام سبب من  
أسباب الرد المتصوص عليها في المادة ١٤٨ من قانون المرافعات  
وهو حق لم يعد له محل بالنسبة لأعضاء المحكمة العليا بعد  
انشاؤها . واذ قضت المادة الثالثة المشار اليها بـسريان حكم  
المادة ١٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا على الدعاوى  
المتعلقة بعدم صلاحية أعضاء المحكمة العليا ومقاصمتهم على  
ما سلف بيانه ، وكانت المادة ١٥ من قانون المحكمة الدستورية  
العليا قد نصت في فقرتها الأولى على أنه « تسرى في شأن  
عدم صلاحية عضو المحكمة وتنحيه ورده ومقاصمته ، الأحكام  
المقررة بالنسبة الى مستشارى محكمة النقض ..... » فان

الدعوى التى ترمى الى بخلان قضاء عضو المحكمة العليا - وكذلك عضو المحكمة الدستورية العليا بسبب عدم صلاحيته لنظر الدعوى والفصل فيها ، تخضع لذات الأحكام المقررة فى قانون المرافعات بالنسبة الى مستشارى محكمة النقض .

٢ - يبين من نص المادة ٨٣ من قانون المحكمة العليا الصادر بالقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ - وهى تماثل نص المادة ٤٨ من قانون المحكمة الدستورية العليا - أن أحكام المحكمة العليا وقراراتها نهائية غير قابلة للطعن مما مؤداه أنها أحكام يات لا يجوز الطعن فيها بأى طريق من طرق الطعن احتراما لحجيتها وبالنظر الى وظيفة تلك المحكمة وما أسند اليها من اختصاصات ، غير أنه يستثنى من هذا الاصل الدعاوى المتعلقة بمخاصمة أعضائها وعسقم صلاحيتهم وهى تخضع للأحكام المقررة فى قانون المرافعات بالنسبة الى مستشارى محكمة النقض على ما تقدم بيانه ، ومن ثم يجوز - وفقا للفقرة الثانية من المادة ١٤٧ من هذا القانون - اذا وقع بطلان فى حكم صادر من المحكمة العليا لسبب من اسباب عدم الصلاحية ، أن يطعن الخصم فى هذا الحكم بأن يطلب الغاءه وما يترتب على ذلك من وجوب اعادة النظر فى موضوع الدعوى التى صدر فيها ذلك الحكم . واذ عهدت المادة الثالثة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ باصدار قانون المحكمة الدستورية العليا - الى هذه المحكمة - دون غيرها - ولاية الفصل فى الدعاوى المتعلقة بالطعن فى أحكام المحكمة العليا بسبب عدم صلاحية أعضائها على ما سلف بيانه ، فإن مقتضى ذلك أنه ينبغى رفع هذا الطعن الى المحكمة الدستورية العليا ذاتها وفقا للإجراءات المقررة قانونا أمامها .

٣ ، ٤ - أن المادتين ٣٤ و ٣٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا قد أوجبتا أن تقدم الطلبات وصحف الدعاوى الى هذه المحكمة

[illegible]

العليا - فإن تلك الدعوى لا تكون قد اتصلت بالمحكمة اتصالا مطابقا للأوضاع المقررة قانونا مما يتعين معه الحكم بعدم قبولها .

ولا يغير من ذلك أن ملف الدعوى قد أحيل الى هذه المحكمة من محكمة استئناف القاهرة - بعد تأييدها قضاء محكمة أول درجة بعدم الاختصاص بنظرها ولائيا - ذلك أن « الاحالة » ليست طريقا لاتصال الدعاوى والطلبات بالمحكمة الدستورية العليا - الا في الحالة المنصوص عليها استثناء في المادة ٢٩ (١) من قانون المحكمة حسبما سلف الذكر - وبالتالي فإنه لا محل لأعمال نص المادة ١١٠ من قانون المرافعات - التي توجب على المحكمة عند القضاء بعدم اختصاصها أن تحيل الدعوى بحالتها الى المحكمة المختصة وتلتزم المحكمة المحال اليها الدعوى بنظرها - بالنسبة الى الدعاوى والطلبات التي يتعقد الاختصاص بالفصل فيها للمحكمة الدستورية العليا ونحدها طبقا للإجراءات والأوضاع المنصوص عليها في قانونها وذلك لما نصت عليه المادة ٢٨ من هذا القانون من أنه « فيما عدا ما نص عليه في هذا الفصل ( الفصل الثاني الاجراءات ) تسرى على قرارات الاحالة والدعاوى والطلبات التي تقدم الى المحكمة الاحكام المقررة في قانون المرافعات المدنية والتجارية بما لا يتعارض وطبيعة اختصاص المحكمة والأوضاع المقررة أمامها » .

### الاجراءات

بتاريخ ٢٨ مارس سنة ١٩٨٣ ورد الى قسّم كتاب المحكمة الدستورية العليا ملف الدعوى رقم ٣٨٠٨ لسنة ٩٧ قضائية بعد أن قضت فيها محكمة استئناف القاهرة بتاريخ ٨ فبراير سنة ١٩٨٣ بحالتها الى المحكمة الدستورية العليا وتأييد الحكم المستأنف الصادر في الدعوى رقم ٧١٣٤ لسنة ١٩٧٩ مدني كلى بعدم اختصاص

محكمة جنوب القاهرة الابتدائية بنظر هذه الدعوى المرفوعة بطلب تقرير بطلان الحكم الصادر من المحكمة العليا في القضية رقم ٩ لسنة ٤ قضائية « دستورية » .

وقدمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت فيها رخص الدعوى . وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها ونظرت الدعوى على الوجه التاليين بمجلس الجلسة حيث التزمت هيئة المفوضين رأيها وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاحات والمداولة . حيث أن الوقائع — على ما يبين من قرار الاحالة وسائر الاوراق — تتحصل في أن المدعين كانوا قد أقاموا الدعوى رقم ٧١٣٤ لسنة ١٩٧٩ مدنى كلى جنوب القاهرة طالبين الحكم بتقرير بطلان وانعدام الحكم الصادر من المحكمة العليا بتاريخ ٥ أبريل سنة ١٩٧٥ في القضية رقم ٩ لسنة ٤ قضائية « دستورية » واعتباره لاغياً وكان لم يكن شاملاً كافة آثاره ، فقضت محكمة جنوب القاهرة الابتدائية بجلسة ٢٠ مايو سنة ١٩٨٠ بعدم اختصاصها ولائياً بنظر الدعوى تأسيساً على أن الدعوى بانعدام حكم يجب أن ترفع الى ذات المحكمة التى أصدرته طلباً لسحبه واعادة النظر في موضوع الدعوى وذلك وفقاً للإجراءات المقررة أمامها ، كما أن طلب تقرير بطلان حكم لا يكون الا عن طريق الطعن عليه وفقاً للأوضاع التى ينص عليها القانون وليس بدعوى مبتدأة وذلك حفاظاً على مبدأ حجية الاحكام . وإذ طعن المدعون في حكم عدم الاختصاص سالف الذكر بالاستئناف رقم ٣٨٠٨ لسنة ١٩٨٣ قضائية ، قضت محكمة استئناف القاهرة بتاريخ ٨ فبراير سنة ١٩٨٣ بتأييد الحكم المستأنف من اطلالة الدعوى الى المحكمة الدستورية العليا لنظرها باعتبارها المحكمة المختصة .

وحيث أنه يبين من صحيفة الدعوى ومذكرات المدعين أنهم قد أقاموا طلباتهم في الدعوى على أن المحكمة العليا اذ قضت في الحكم محل النزاع برفض الدعوى رقم ٩ لسنة ٤ قضائية « دستورية » التي كانوا قد رغبوها طالبين الحكم بعدم دستورية كل من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٧ بتفويض رئيس الجمهورية في اصدار قرارات لها قوة القانون والقرار بقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ بتعيين حد أقصى للملكية الاسرة والفرد في الاراضي الزراعية الصادر استنادا لقانون التفويض سالف الذكر ، وكان القرار بقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ الذي أنشأ المحكمة العليا قد صدر مستندا الى ذات قانون التفويض فان مؤدى ذلك - لدى المدعين - أن قضاء المحكمة العليا الذين فصلوا في هذه الدعوى كانوا من ذوى « المصلحة » في الحكم برفض الطعن بعدم دستورية قانون التفويض سالف الذكر ابقاء على وظائفهم ، الامر الذي يسقط عنهم ولاية القضاء ويجعلهم غير صالحين لنظر الدعوى ومن ثم يكون قضاؤهم فيها باطلا لعدم الصلاحية عملا بالمادتين ١٤٦/٤ ، ١٤٧ من قانون المرافعات المدنية والتجارية .

وحيث أن المادة الثالثة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ باصدار قانون المحكمة الدستورية العليا تنص على أنه « تسرى أحكام المادتين ١٥ و ١٦ من القانون المرافق على الدعاوى والطلبات المتعلقة ببرد ومخاصمة أعضاء المحكمة العليا ... وتفصل المحكمة الدستورية العليا دون غيرها في جميع هذه الدعاوى والطلبات » فان مؤدى ذلك أن المشرع قد اختص المحكمة الدستورية العليا بالفصل في الدعاوى المتعلقة بعدم صلاحية أعضاء المحكمة العليا وكذلك مخاصمتهم اذ المقصود من دعاوى « رد » هؤلاء الاعضاء الواردة بالنص سالف الذكر هي الدعاوى المتعلقة بما كان يمنع أعضاء المحكمة العليا من سماع الدعوى لعدم صلاحيتهم لنظرها وذلك وقت ان كانت المحكمة العليا قائمة تمارس اختصاصها قبل انشاء المحكمة الدستورية العليا بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ ، وليس المراد بدعاوى الرد في نص ( م ٢٦ - المحكمة الدستورية )

المادة الثالثة من هذا القانون هو حق الخصوم في الدعوى في التمسك بتنحية القاضى عن نظرها لقيام سبب من أسباب الرد المنصوص عليها في المادة ١٤٨ من قانون المرافعات وهو حق لم يعد له محل بالنسبة لأعضاء المحكمة العليا بعد الغائها . واذ قضت المادة الثالثة المشار إليها بـسريان حكم المادة ١٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا على الدعاوى المتعلقة بعدم صلاحية أعضاء المحكمة العليا ومخاصمتهم على ما سلف بيانه ، وكانت المادة ١٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا قد نصت في فقرتها الاولى على أنه «تسرى في شأن عدم صلاحية عضو المحكمة وتنحيه وردة ومخاصمته ، الاحكام المقررة بالنسبة الى مستشارى محكمة النقض » فان الدعوى التى ترمى الى بطلان قضاء عضو المحكمة العليا - وكذلك عضو المحكمة الدستورية العليا بسبب عدم صلاحيته لنظر الدعوى والفصل فيها ، تخضع لذات الاحكام المقررة في قانون المرافعات بالنسبة الى مستشارى محكمة النقض .

وحيث أن المادة ١٤٦ من قانون المرافعات قد بينت - على سبيل الحصر - أحوال عدم صلاحية القاضى ثم تلتها المادة ١٤٧ لتنص على أنه «يقع باطلا عمل القاضى أو قضاؤه في الاحوال المتقدمة الذكر ولو تم باتفاق الخصوم » واذ وقع هذا البطلان في حكم صادر من محكمة النقض جاز للخصم أن يطلب منها الغاء الحكم واعادة نظر الطعن أمام دائرة أخرى » فان مفساد ذلك أن قيام حالة من أحوال عدم الصلاحية لدى القاضى من شأنه أن يعرض عمله أو قضاؤه للبطلان الذى لا يكون التمسك به أصلا الا عن طريق الطعن في الحكم بطرق الطعن المقررة ووفقا للإجراءات والمواعيد التى رسمها القانون وذلك نأيا عن المساس بحجية الامر المقضى ، الا أنه لما كانت أحكام محكمة النقض أحكاما باتة لا سبيل للطعن عليها بأى طريق باعتبار أنها خاتمة المطاف في الخصومة أمامها ، فقد رأى المشرع - زيادة في الاصطيان والتحوط لسمعة القضاء واستثناء من هذا الاصل العام - أن يجيز



في الفقرة الثانية من المادة ١٤٧ من قانون المرافعات - للخصم اذا وقع بطلان مرجعه عدم الصلاحية في حكم صادر من محكمة النقض أن يطعن فيه أمام ذات المحكمة طالبا الغاء ونظر الطعن من جديد أمام دائرة أخرى .

وحيث أنه يبين من نص المادة ١٣ من قانون المحكمة العليا الصادر بالقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ - وهي تماثل نص المادة ٤٨ من قانون المحكمة الدستورية العليا - أن أحكام المحكمة العليا وقراراتها نهائية غير قابلة للطعن مما مؤداه أنها أحكام باتة لا يجوز الطعن فيها بأي طريق من طرق الطعن احتراماً لحجيتها وبالنظر الى وظيفة تلك المحكمة وما أسند اليها من اختصاصات ، غير أنه يستثنى من هذا الاصل الدعاوى المتعلقة بمخاصمة أعضائها وعدم صلاحيتهم وهي تخضع للأحكام المقررة في قانون المرافعات بالنسبة الى مستشاري محكمة النقض على ما تقدم بيانه ، ومن ثم يجوز - وفقاً للفقرة الثانية من المادة ١٤٧ من هذا القانون - اذا وقع بطلان في حكم صادر من المحكمة العليا لسبب من أسباب عدم الصلاحية ، أن يطعن الخصم في هذا الحكم بأن يطلب الغاء وما يترتب على ذلك من وجوب اعادة النظر في موضوع الدعوى التي صدر فيها ذلك الحكم . واذا عهدت المادة الثالثة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ بانصدار قانون المحكمة الدستورية العليا - الى هذه المحكمة - دون غيرها - ولاية الفصل في الدعاوى المتعلقة بالطعن في أحكام المحكمة العليا بسبب عدم صلاحية أعضائها على ما سلف بيانه ، فان مقتضى ذلك أنه ينبغي رفع هذا الطعن الى المحكمة الدستورية العليا ذاتها وفقاً للاجراءات المقررة قانوناً أمامها .

وحيث أن المادتين ٣٤ و ٣٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا قد أوجبتا أن تقدم الطلبات وصحف الدعاوى الى هذه المحكمة بايداعها قلم كتابها الذي يقوم بقيدها في يوم تقديمها في سجل خاص

كما تطلبت المادة ٣٤ سالفة الذكر أن تكون تلك الطلبات والصحف موقعا عليها من محام مقبول للحضور أمامها أو عضو بإدارة قضايا الحكومة بدرجة مستشار على الأقل حسب الاحوال ، مما مفاده أن المشرع قد رأى - نظرا لطبيعة المحكمة الدستورية العليا والدعوى والطلبات التي تختص بنظرها - أن يكون رفعها اليها عن طريق تقديمها الى قلم كتابها - ومع مراعاة ما نص عليه القانون من أوضاع معينة تطلبها في كل من الدعوى والطلبات التي تختص بها المحكمة - ولم يستثن من ذلك الا ما نصت عليه المادة ٢٩ ( أ ) من جواز أن تحيل احدى المحاكم أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي - أثناء نظرها احدى الدعوى - الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا اذا تراءى لها عدم دستورية نص في قانون أو لائحة يكون لازما للفصل في النزاع وذلك للنظر في هذه المسألة الدستورية . لما كان ذلك ، وكانت الاجراءات التي رسمها قانون المحكمة الدستورية العليا لرفع الدعوى والطلبات التي تختص بالفصل فيها تتعلق بالنظام العام باعتبارها شكلا جوهريا تغيا به المشرع مصلحة عامة حتى ينتظم التداعي أمام المحكمة الدستورية العليا بحيث اذا لم ترفع هذه الدعوى أو الطلبات الى هذه المحكمة وفقا لتلك الاجراءات والاطواع، فانها لا تكون قد اتصلت بالمحكمة اتصالا مطابقا للقانون .

لما كان ذلك فان الدعوى الماثلة - اذ رفعت أمام محكمة جنوب القاهرة الابتدائية طعنا في الحكم الصادر من المحكمة العليا في القضية رقم ٩ لسنة ٤ قضائية « دستورية » بطلب الناء هذا الحكم وما يترتب عليه من آثار توصلنا الى اعادة النظر في موضوع هذه القضية وهو الاطعن بعدم دستورية القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٧ والقرار بقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ ، ولم تقدم صحيفتها الى قلم كتب المحكمة الدستورية العليا - فان تلك الدعوى لا تكون قد اتصلت بالمحكمة اتصالا مطابقا للاوضاع المقررة قانونا مما يتعين معه الحكم بعدم قبولها .

ولا يغير من ذلك أن ملف الدعوى قد أحيل الى هذه المحكمة من محكمة استئناف القاهرة — بعد تأييدها قضاء محكمة اول درجة بعدم الاختصاص بنظرها ولائيا — ذلك أن « الاحالة » ليست طريقا لاتصال الدعاوى والطلبات بالمحكمة الدستورية العليا — الا في الحالة المنصوص عليها استثناء في المادة ٢٩ (أ) من قانون المحكمة حسبما سلف الذكر — وبالتالي فانه لا محل لاعمال نص المادة ١١٠ من قانون المرافعات — التي توجب على المحكمة عند القضاء بعدم اختصاصها أن تحيل الدعوى بحالتها الى المحكمة المختصة وتلتزم المحكمة المحال اليها الدعوى بنظرها — بالنسبة الى الدعاوى والطلبات التي ينعقد الاختصاص بالفصل فيها للمحكمة الدستورية العليا وحدها طبقا للاجراءات والاوضاع المنصوص عليها في قانونها وذلك لما نصت عليه المادة ٢٨ من هذا القانون من أنه « فيما عدا ما نص عليه هذا الفصل ( الفصل الثانى الاجراءات ) تسرى على قرارات الاحالة والدعاوى والطلبات التي تقدم الى المحكمة الاحكام المقررة في قانون المرافعات المدنية والتجارية بما لا يتعارض وطبيعة اختصاص المحكمة والاوضاع المقررة امامها » •

• بحيث أنه لا تقدم يتعين الحكم بعدم قبول الدعوى •

### لهذه الاسباب

• حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى •

## جلسة ١٩ مايو سنة ١٩٨٤ م

رئاسة السيد المستشار الدكتور / فتحي عبد الصبور  
وحضور المادة المستشارين / محمد على راغب بليغ ومطفى جبيل مرسى  
وممدوح مصطفى حسن ومنير أمين عبد المجيد ورايح لطفي جيمع ومحمد كمال محفوظ .  
أعضاء  
المؤرخ  
أمين النسر  
وحضور السيد المستشار السيد عبد الحميد علامه  
وحضور السيد أحمد على فضل الله

### مساعدة رقم ( ٧ )

#### القضية رقم ١٤ لسنة ٤ القضائية « تنازع »

##### ١ - قرار ادارى - اختصاص

قرار تقرير المنفعة العامة وقرار نزع الملكية يعتبر كلا منهما قرارا اداريا .  
قرار تقرير المنفعة العامة يمثل ركن السبب في القرار الوزاري بنزع الملكية  
للمنفعة العامة .

التمى بعدم مشروعية قرار نزع الملكية للمنفعة العامة بشكل جزئية ادارية  
مما يدخل في اختصاص جهة القضاء الادارى ، ويخرج من اختصاص محاكم  
جهة القضاء العادى .

١ - ان كلا من قرار تقرير المنفعة العامة وقرار نزع الملكية للمنفعة  
العامة يعد قرارا اداريا تفصح به جهة الادارة عن ارادتها  
الملزمة بما لها من سلطة بمقتضى القوانين واللوائح وذلك بقصد  
احداث مركز قانونى معين متى كان ممكنا وجائزا قانونا ،  
وهذان القراران يندمجان في تكوين عملية قانونية مركبة تتم  
على مرحلتين هي اجراءات نزع ملكية العقارات اللازمة للمنفعة  
العامة التى تتخذها جهة الادارة وفقا للقانون رقم ٥٧٧  
لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة او  
التحصين التى تبدأ - وفقا لنصوص المواد ٣٤٢ ، ٤ ، ٥ ، ٦ ،  
من القانون المذكور - بصدر قرار تقرير المنفعة العامة ونشره  
في الجريدة الرسمية وما يترتب على ذلك من حق مندوبى  
المصلحة القائمة باجراءات نزع الملكية في دخول العقارات

التي تقرر لزومها لاعمال المنفعة العامة واجراء العمليات الفنية والمساحية والحصول على البيانات اللازمة بشأن هذه العقارات وحصرها واعداد كشوف تبين فيها اسماء ملاكها واصحاب الحقوق فيها، والتعويضات التي تقدرها لهم ، وعلى ان يوقع اصحاب الحقوق التي لم تقدم في شأنها معارضات على نماذج خاصة بنقل ملكية العقارات للمنفعة العامة ، فان تعذر الحصول على توقيع اصحاب الشأن لاي سبب كان على هذه النماذج ، فقد قضت الفقرة الاولى من المادة التاسعة من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ سالف الذكر بأن يصدر الوزير المختص قرارا بنزع ملكية هذه العقارات ، وعلى ان يودع هذا القرار أو تلك النماذج مكتب الشهر العقاري ، ويترتب على هذا الایداع بالنسبة للعقارات الواردة بها جميع الاثار المترتبة على شهر عقد البيع ، واذا نصت المادة العاشرة من ذات القانون على أنه « اذا لم تودع النماذج أو القرار الوزاري طبقا للاجراءات المنصوص عليها في المادة السابقة خلال سنتين من تاريخ نشر القرار المقرر للمنفعة العامة في الجريدة الرسمية ، سقط مفعول هذا القرار بالنسبة للعقارات التي لم تودع النماذج أو القرار الخاص بها » ، فان مؤدى ذلك أن قرار تقرير المنفعة العامة .. انما يمثل ركن السبب في القرار الوزاري بنزع الملكية للمنفعة العامة ، بحيث اذا لم يودع قرار نزع الملكية خلال سنتين من تاريخ نشر قرار تقرير المنفعة العامة ، وكان من شأن عدم الایداع — وفقا للمادة ١٠ والمادة ٢٩ مكررا من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه والمعدل بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٢ — سقوط مفعول قرار تقرير المنفعة العامة ، فان قرار نزع الملكية يكون مشويا بعبء مخالفة القانون لفقدانه ركن السبب الذي يقوم عليه .

لا كان ما تقدم ، وكان النزاع الذي يدور بين الطرفين أمام

جهتي القضاء العادى والادارى — على ما سلف بيانه — انما يشكل منازعة ادارية تتعلق بالنعى بعدم المشروعية على قرار نزع الملكية للمنفعة العامة رقم ٢٨٧ لسنة ١٩٨١ الصادر من وزير السياحة — وهو قرار ادارى لفقدانه ركن السبب ، وهو سقوط قرار المنفعة العامة لعدم ايداع قرار نزع الملكية خلال سنتين من تاريخ نشر القرار الاول ، مما يدخل فى صميم اختصاص جهة القضاء الادارى وفقا للمادة العاشرة من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ، ويخرج عن اختصاص محاكم جهة القضاء العادى التى لا يدخل فى ولايتها نظر المنازعات الادارية والتى ليس لها أن تتعرض للأمر الادارى بالتأويل أو بوقف التنفيذ طبقا للمادتين ٥١٥ و ١٧ من قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ ، لما كان ذلك ، فانه يتعين تحديد جهة القضاء الادارى ، جهة مختصة بنظر النزاع الدائر بين الطرفين فى هذا الخصوص ، الامر الذى ينبنى عليه أن توقف جهة القضاء العادى الاستثنائين المطروحين أمامها فى الدعوى المدنية حتى يفصل القضاء الادارى فى النزاع حول مدى مشروعية قرار نزع الملكية للمنفعة العامة استنادا الى فقدان ركن السبب على ما تقدم ، باعتبار أن هذا النزاع المطروح أيضا فى الدعوى المدنية أمام جهة القضاء العادى ، يمثل مسألة أولية تخرج عن ولاية هذه الجهة ويتوقف عليها الفصل فى الطلبات المرفوعة بها الدعوى المدنية ، وذلك بالتطبيق لحكم المادة السادسة عشرة من قانون السلطة القضائية سالف الذكر .

### الاجراءات

بتاريخ ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٨٢ أودعت الشركة المدعية صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالبة الحكم بتعيين جهة القضاء الادارى جهة مختصة بنظر النزاع القائم بينها وبين المدعى عليهن ، دون جهة القضاء العادى .

- وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها .
- ونظرت الدعوى على النحو المبين بمحضر الجلسة ، وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

### المحكمة

- بعد الاطلاع على الاوراق والادالة .
- حيث أن الدعوى قد استوفت أوضاعها القانونية .

وحيث أن الوقائع — على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الاوراق — تتحصل في أنه بتاريخ ١٥ سبتمبر سنة ١٩٦٣ صدر قرار رئيس المجلس التنفيذي رقم ٢٢٢٣ لسنة ١٩٦٣ بتقرير المنفعة العامة والاستيلاء المباشر على الحديقة والارض الواقعة عليها سراى السيدة عزيزة فهمى بالاسكندرية وذلك لاقامة فندق سياحي ، وقد نازعت السيدة المذكورة في هذا القرار بطلب وقف تنفيذه والغائه في الدعوى رقم ١٨٢٨ لسنة ٢٥ ق قضاء ادارى وقضى فيها بالرفض وتأييد ذلك بحكم المحكمة الادارية العليا في الطعن رقم ٣٠ لسنة ١٩ ق بتاريخ ١٩ فبراير سنة ١٩٧٣ . واذ تصرفت السيدة عزيزة فهمى ببيع العقار المشار اليه الى المدعى عثين بموجب عقد البيع المسجل برقم ٢٦٧٢ لسنة ١٩٧٧ بالشهر العقاري بالاسكندرية ، فقد أقمن الدعوى رقم ١٥٢٤ لسنة ١٩٨١ مدنى بكلى أمام محكمة اسكندرية الابتدائية قبل الشركة المدعية ومندوبها بطلب الحكم بثبوت ملكيتهن للعقار محل البيع المسجل وببطلان ومحو العقد المشعر لصالح الشركة المدعية تحت رقم ٤٦٧٦ لسنة ١٩٧٩ شهر عقارى اسكندرية ، وتسليمهن العقار المذكور، وقضت المحكمة لهن بالطلبات بتاريخ ٢٧ يولية سنة ١٩٨١ ، فطعننت الشركة المدعية ومندوبها في هذا الحكم بالاستئناف رقمى ١٠٢٨ ، ١٠٣٥ لسنة ٧٧ ق . وبتاريخ ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٨١ أصدر وزير المياحة والطيران الدنى القرار رقم ٢٨٧ لسنة ١٩٨١ بنزع ملكية

أرض ومباني العقار سالف الذكر وتم نشره في الوقائع المصرية بتاريخ ٢١ ديسمبر سنة ١٩٨١ ، فطعن المدعى عليهن في هذا القرار أمام محكمة القضاء الإداري بالدعوى رقم ١٧٠٩ لسنة ٣٦ ق ، حيث طلبن - قبل الشركة المدعية وآخرين - وقف تنفيذ القرار المذكور والغاء لمخالفته القانون من أوجه متعددة منها أن قرار تقرير المنفعة العامة قد أصبح كأن لم يكن لعدم ايداع قرار نزع الملكية المطعون فيه خلال سنتين من تاريخ نشر القرار الاول والذي يمثل ركن السبب في قرار نزع الملكية . واذا ارتأت الشركة المدعية ان ثمة تنازعا ايجابيا بين جهتي القضاء العادي والإداري ، فقد اقامت الدعوى الماثلة طالبة الحكم بتعيين جهة القضاء الإداري المختصة بنظر النزاع القائم بينها وبين المدعى عليهن دون جهة القضاء الإداري .

وحيث أن الاستئناف رقمى ١٠٢٨ و ١٠٣٥ لسنة ٣٧ ق المطروحين أمام محكمة استئناف اسكندرية ينصبان على الحكم الابتدائي الصادر لمصلحة المدعى عليهن في الدعوى رقم ١٥٢٤ لسنة ١٩٨١ مدنى كلى اسكندرية بثبوت ملكيتهن لعقار النزاع وببطلان ومحو العقد المشهر لصالح الشركة المدعية وتسليمهن العقار المذكور مع رفض الدفع بعدم اختصاص المحكمة ولائحيا بنظر الدعوى وذلك تأسيسا على أن قرار تقرير المنفعة العامة رقم ٢٢٢٣ لسنة ١٩٦٣ لم يعقبه ايداع نماذج نقل الملكية موقعا عليها من أصحاب الشأن أو قرار نزع الملكية للمنفعة العامة خلال سنتين من تاريخ نشر قرار تقرير المنفعة العامة ، ومن ثم يصبح هذا القرار معدوما وساقط المفعول وفقا للمادتين ٩ و ١٠ من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة أو التحسين ، ولما تبين لمحكمة الاستئناف صدور قرار وزير السياحة رقم ٢٨٧ لسنة ١٩٨١ بنزع ملكية العقار محل التداعى في الدعوى رقم ١٧٠٩ لسنة ٣٦ ق المرجوعة أمام محكمة القضاء الإداري قبل الشركة المدعية ، قضت بجلسة ٢٧



مارس سنة ١٩٨٣ بوقف الاستثنائيين حتى يفصل في دعوى التنازع الماثلة ، مقرر أن الحكم في الدعوى المطروحة على القضاء الإداري من شأنه أن يؤثر على الحكم في الدعوى المدنية . ومن جهة أخرى قضت محكمة القضاء الإداري في الدعوى رقم ١٧٠٩ لسنة ٣٦ ق المشار إليها بجلسته ٤ أغسطس سنة ١٩٨٣ بوقف تنفيذ قرار نزع الملكية المطعون فيه ووقف الدعوى الموضوعية بطلب الخائن حتى يفصل في الدعوى الحالية .

وحيث أنه يبين مما تقدم أن الدعويين - محل التنازع - المطروحتين على جهتي القضاء العادي والإداري لم يصدر في أي منهما حكم نهائي يحسم النزاع الذي يدور فيهما - بين المدعى عليهن والشركة المدعى - حول موضوع واحد هو مدى مشروعية قرار نزع الملكية للمنفعة العامة الصادر من وزير السياحة برقم ٢٨٧ لسنة ١٩٨١ لفقدائه ركن النسب بسقوط مفعول قرار تقرير المنفعة العامة رقم ٢٢٢٣ لسنة ١٩٦٣ ، وذلك لعدم ايداع قرار نزع الملكية خلال سنتين من تاريخ نشر قرار تقرير المنفعة العامة ، وإذا كان هذا النزاع هو أساس الدعوى المطروحة أمام القضاء الإداري في حين أنه يمثل مسألة أولية يتوقف عليها الفصل في الدعوى المطروحة على القضاء العادي ، سواء بالنسبة لطلب محو العقد المشهر تحت رقم ٤٦٧٦ لسنة ١٩٧٩ شهر عقاري اسكندرية لصالح الشركة اندعية على أساس سقوط مفعول قرار تقرير المنفعة العامة ، أو بالنسبة لطلب تثبيت ملكية المدعى عليهن تأسيسا على أنهن اشترين العقار بعقد بيع مسجل من المالكة الأصلية السيدة عزيزة فهمي ، وأن الملكية لم تكن قد انتقلت إلى الشركة المدعى وفقا لقانون نزع الملكية العامة . فلا كان ذلك ، فإن النزاع حول هذه المسألة الأولية يكون واحدا في الدعويين القائمتين بين نفس الخصوم أمام جهتي القضاء العادي والإداري في وقت واحد دون أن تتخلل أي منهما عن نظره على ما سلف بيانه ، الأمر الذي يتحقق معه منازع قبول طلب الفصل في التنازع

الإيجابي بشأن هذا النزاع وفقا لنص المادة ٢٥ بند ثانى من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ .

وحيث أنه لا مراء فى أن كلا من قرار تقرير المنفعة العامة وقرار نزع الملكية للمنفعة العامة يعد قرارا اداريا تنصح به جهة الادارة عن ارادتها الملزمة بما لها من سلطة بمقتضى القوانين واللوائح ، وذلك بقصد أحداث مركز قانونى معين كان ممكنا وجائزا قانونا ، وهذان القراران يندمجان فى تكوين عملية قانونية مركبة تتم على مرحلتين هى اجراءات نزع ملكية العقارات اللازمة للمنفعة العامة التى تتخذها جهة الادارة وفقا للقانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة أو التحسين والتى تبدأ - وفقا لنصوص المواد ١٢، ٣، ٤، ٥، ٦ من القانون المذكور - بصدر قرار تقرير المنفعة العامة ونشره فى الجريدة الرسمية وما يترتب على ذلك من حق مندوبى المصلحة القائمة باجراءات نزع الملكية فى دخول العقارات التى تقرر لزومها لاعمال المنفعة العامة واجراء العمليات الفنية والمساحية والحصول على البيانات اللازمة بشأن هذه العقارات وحصرها وأعداد كشوف تبين فيها أسماء ملاكها وأصحاب الحقوق فيها والتعويضات التى تقدرها لهم ، وعلى أن يوقع أصحاب الحقوق التى لم تقدم فى شأنها معارضات على نماذج خاصة بنقل ملكية العقارات للمنفعة العامة ، فإن تعذر الحصول على توقيع أصحاب الشأن لاي سبب كان على هذه النماذج ، فقد قضت الفقرة الاولى من المادة التاسعة من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ سالف الذكر بأن يصدر الوزير المختص قرارا بنزع ملكية هذه العقارات ، وعلى أن يودع هذا القرار أو تلك النماذج مكتب الشهر العقارى، ويترتب على هذا الايداع بالنسبة للعقارات الواردة بها جميع الآثار المترتبة على شهر عقد البيع ، واذا نصت المادة العاشرة من ذاته القانون على أنه « إذا لم تودع النماذج أو القرار الوزارى طبقا للاجراءات المنصوص عليها فى المادة السابقة خلال سنتين من تاريخ

نشر القرار المقرر للمنفعة العامة في الجريدة الرسمية سقط مفعول هذا القرار بالنسبة للمعقارات التي لم تودع النماذج أو القرار الخاص بها ، « ، فأن مؤدى ذلك أن قرار تقرير المنفعة العامة ٥٥٠٠ انما يمثل ركن السبب في القرار الوزاري بنزع الملكية للمنفعة العامة ، بحيث اذا لم يودع قرار نزع الملكية خلال سنتين من تاريخ نشر قرار تقرير المنفعة العامة ، وكان من شأن عدم الابداع - وفقا للمادة ١٠ والمادة ٢٩ مكررا من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه والمعدل بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٢ - سقوط مفعول قرار تقرير المنفعة العامة ، فأن قرار نزع الملكية يكون مشوبا بعيب مخالفة القانون لفقدانه ركن السبب الذى يقوم عليه .

لما كان ما تقدم ، وكان النزاع الذى يدور بين الطرفين أمام جهتي القضاء العادى والادارى - على ما سلف بيانه - انما يشكل منازعة ادارية تتعلق بالنمى بمسدم المشروعية على قرار نزع الملكية للمنفعة العامة رقم ٢٨٧ لسنة ١٩٨١ الصادر من وزير السياحة - وهو قرار ادارى لفقدانه ركن السبب ، وهو سقوط قرار تقرير المنفعة العامة لعدم ايداع قرار نزع الملكية خلال سنتين من تاريخ نشر القرار الاول ، مما يدخل في صميم اختصاص جهة القضاء الادارى وفقا للمادة العاشرة من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ، ويخرج عن اختصاص محاكم جهة القضاء العادى التى لا يدخل في ولايتها نظر المنازعات الادارية والتى ليس لها أن تتعرض للامر الادارى بالتأويل أو بوقف التنفيذ طبقا للمادتين ١٥ و ١٧ من قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ ، لما كان ذلك ، فأنه يتعين تحديد جهة القضاء الادارى ، جهة مختصة بنظر النزاع الدائر بين الطرفين في هذا الخصوص، الامر الذى يبنى عليه أن توقف جهة القضاء العادى الاستثنائين المطروحين أمامها في الدعوى المدنية حتى يفصل القضاء الادارى في النزاع حول مدى مشروعية قرار نزع الملكية للمنفعة العامة استنادا الى فقدانه

ركن السبب على ما تقدم ، باعتبار أن هذا النزاع المطروح أيضا في الدعوى المدنية أمام جهة القضاء العادي ، يمثل مسألة أولية تخرج عن ولاية هذه الجهة ويتوقف عليها الفصل في الطلبات المرفوعة بها الدعوى المدنية ، وذلك بالتطبيق لحكم المادة السادسة عشرة من قانون السلطة القضائية سالف الذكر .

### لهذه الاسباب

حكمت المحكمة باختصاص جهة القضاء الادارى بنظر النزاع .

## جلسة ١٦ يونية سنة ١٩٨٤ م

برئاسة السيد المستشار الدكتور / فتحى عبد المسجور  
وحضور المداة المستشارين : محمد على راغب بايخ ومطفى جيميل مرسى  
ومحمد عبد الخالق التادى ورابع لطفى جمعه ومير أمين عبد المجيد ومحمد كمال  
أعضاء  
مختصة  
وحضور السيد المستشار الدكتور محمد ابراهيم أبو العيدين  
المفوض  
وحضور السيد أحمد على فضل الله  
أمين السر

### قاعدة رقم (٨)

#### القضية رقم ٢ لسنة ٥ القضائية « تنازع »

##### ١ - تنازع ايجابى

مناط قيام التنازع ايجابى على الاختصاص أن تكون الدعوى من موضوع  
واحد قد طرحت أمام جهتين من جهات القضاء أو أية هيئة ذات اختصاص  
قضائى ولم تتخل احدهما عن نظرها .

##### ٢ - جهة القضاء - الهيئة ذات الاختصاص القضائى

جهة القضاء هي الجهة التي تقوم بولاية القضاء  
الهيئة ذات الاختصاص القضائى هي كل هيئة خلها القانون سلطة الفصل  
في خصومة بحكم تصدره بعد اتياع الاجراءات القضائية التي يحددها القانون.

##### ٣ - المحكمة الدستورية العليا - المسألة الدستورية

المحكمة الدستورية العليا هي صاحبة الولاية في حسم المنازع حول الاختصاص  
وتعيين الجهة القضائية المختصة .  
المسألة الدستورية لا تندرج ضمن مداول « الموضوع الواحد » الذي قد يشار  
بشأن المنازع على الاختصاص .  
الاختصاص بالمسألة الدستورية لا يصح أن يكون مخرلا للتنازع بين  
الجهات القضائية المتعددة .

١ ، ٢ ، ٣ - أن مناط قيام التنازع الايجابى على الاختصاص أن  
تكون الدعوى عن موضوع واحد قد طرحت أمام جهتين من  
جهات القضاء أو أية هيئة ذات اختصاص قضائى ولم تتخل  
احدهما عن نظرها ، وأذ كانت جهة القضاء هي الجهة التي تقوم  
بولاية القضاء ، والهيئة ذات الاختصاص القضائى في مفهوم

المادة ٢٥ سالفه الذكر هي كل هيئة خولها المشرع سلطة الفصل في خصومة بحكم تصدره بعد اتباع الإجراءات القضائية التي يحددها القانون ، وهي جميعاً جهات قضائية متعددة في نظامنا القضائي خصها المشرع بالفصل في خصومات « موضوعية » ونظم الاختصاص فيما بينها على هدى من أحكام الدستور بحيث اذا تنازعت فيما بينها حول الاختصاص ، كانت المحكمة الدستورية العليا هي وحدها صاحبة الولاية في حسم هذا التنازع وتعيين الجهة القضائية المختصة ، وذلك باعتبارها هيئة قضائية مستقلة وقائمة بذاتها وخارجة عن هذه الجهات القضائية . لما كان ذلك فان « المسألة الدستورية » لا تندرج ضمن مدلول « الموضوع الواحد » الذي قد يثار بشأن التنازع على الاختصاص « في مفهوم المادة ٢٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا ، ذلك بأن الدستور هو الذي عين في المادة ١٧٥ منه المحكمة الدستورية العليا مختصة دون غيرها بالفصل في دستورية القوانين واللوائح ، وبالتالي فان الاختصاص بالمسألة الدستورية لا يصبح ان يكون محلاً للتنازع بين الجهات القضائية المتعددة ، اذ تلتزم كل جهة قضائية — وفقاً للمادة ٢٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا — اذا ما دفع خصم أمامها بعدم دستورية نص في قانون أو لائحة ورات جدية هذا الدفع ، ان تمنح هذا الخصم أجلاً ليرفع خلاله الدعوى الدستورية أمام المحكمة الدستورية العليا وان تقررت في الفصل في الدعوى الموضوعية حتى يفصل في الدعوى الدستورية التي انبثقت من دعوى الموضوع ، كما تلتزم هذه الجهة اذا تراءى لها أثناء نظر الدعوى الموضوعية عدم دستورية نص في قانون أو لائحة لازم للفصل في النزاع ، ان توقف الدعوى وتحيل الأوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل في المسألة الدستورية .

## الاجراءات

بتاريخ ٢٠ يونية سنة ١٩٨٣ أودع المدعى صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالبا تعيين جهة القضاء المختصة بنظر الدفع بعدم اختصاص محكمة القضاء العادى المؤسس على الطعن بعدم دستورية نصوص قانون المرافعات - التى تعقد الاختصاص لمحكمة الموضوع بنظر طلب الرد - والمطروح على المحكمة الدستورية العليا فى الدعوى رقم ١٧ لسنة ٥ قضائية « دستورية عليا » بعد أن تمسكت كل من هاتين الجهتين بنظر الدعوى المطروحة أمامها .

وبعد تحضير الدعوى اودعت هيئة المفوضين تقريراً برباها . ونظرت الدعوى على النحو المبين بمحضر الجلسة حيث التزمت هيئة المفوضين رأياها ، وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق والمداولة .

حيث ان الوقائع - على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الاوراق - نتحصل فى ان المدعى كان قد قدم طلبا برد رئيس الدائرة المدنية بمحكمة الجيزة الابتدائية عن نظر الدعوى المقامة ضده من مهدى القانجر ، وقيد طلب الرد برقم ١٣ لسنة ١٩٨٢ (رد) ، حيث طعن المدعى بجلسة ٧ فبراير سنة ١٩٨٣ بعدم دستورية المادتين ١/١٥٧ ، ٢ و ١٥٨ مكررا من قانون المرافعات المدنية والتجارية ، فأجلت المحكمة نظر الطلب الى جلسة ٢١ فبراير سنة ١٩٨٣ ليرفع المدعى دعواه الدستورية ، فأقامها بتاريخ ٢٠ فبراير سنة ١٩٨٣ أمام المحكمة الدستورية العليا ، حيث قيدت برقم ١٧ لسنة ٥ ق دستورية عليا . كما يبين من الاوراق أن المدعى كان قد أقام أيضا دعوى الرد رقم ٣ لسنة ١٩٨٣ أمام محكمة الجيزة الابتدائية ضد قاضى آخر ، ودفع فيها بعدم اختصاص المحكمة ولائيا بنظر طلب ( م ٢٧ - المحكمة الدستورية )

الرد لعدم دستورية المواد ١٥٧ و ١٥٨ و ١٥٨ مكررا من قانون المرافعات وان هذه النصوص مطعون فيها بعدم الدستورية في الدعوى رقم ١٧ لسنة ٥ ق دستورية عليا المشار اليها . واذ رأى المدعى أن ثمة تنازعا ايجابيا بأن تمسكت جهة القضاء العادى بالفصل في الدفع بعدم الاختصاص الامر الذى يستلزم تصديها لدستورية النصوص المطعون فيها ، وهو ما يخرج عن ولاية هذه الجهة وتختص به المحكمة الدستورية العليا وحدها عند نظرها الدعوى رقم ١٧ لسنة ٥ ق على ما سلف بيانه ، فقد أقام الدعوى الماثلة قبل المدعى عليهما بطلب تعيين الجهة القضائية المختصة بنظر الدفع بعدم اختصاص محكمة القضاء العادى المؤسس على الطعن بعدم دستورية نصوص قانون المرافعات سالفة الذكر والتي تعقد الاختصاص بطلب الرد لمحكمة الموضوع ، غير أنه أوضح في مذكرة دفاعه أنه يطلب الحكم باختصاص المحكمة الدستورية العليا وحدها بالفصل في الطعن بعدم دستورية المادتين ١٥٧ و ١٥٨ من قانون المرافعات والمرفوع بشأن الدعوى رقم ١٧ لسنة ٥ ق دستورية عليا .

وحيث أن المادة ٢٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ قد نصت على أنه « تختص المحكمة الدستورية العليا دون غيرها بما يأتى : ( أولا ) ..... ( ثانيا ) الفصل في تنازع الاختصاص بتعيين الجهة المختصة من بين جهات القضاء أو الهيئات ذات الاختصاص القضائى وذلك اذا رفعت الدعوى عن موضوع واحد أمام جهتين منها ولم تتخل أحدهما عن نظرها أو تظلت كلتاهما عنها ( ثالثا ) ..... » ثم نصت المادة ٣١ من ذات القانون على أنه « لكل ذى شأن أن يطلب الى المحكمة الدستورية العليا تعيين جهة القضاء المختصة بنظر الدعوى في الحالة المشار اليها في البند ثانيا من المادة ٢٥ . ويجب ان يبين في الطلب موضوع النزاع وجهات القضاء التى نظرت وما اتخذته كل منها في شأنه ..... »



وحيث أن مؤدى هذه النصوص أن مناط قيام التنازع الإيجابي على الاختصاص أن تكون الدعوى عن موضوع واحد قد طرحت أمام جهتين من جهات القضاء أو أية هيئة ذات اختصاص قضائي ولم تتدخل إحداها عن نظرها ، وأذ كانت جهة القضاء هي الجهة التي تقوم بولاية القضاء والهيئة ذات الاختصاص القضائي في مفهوم المادة ٢٥ سالفه الذكر هي كل هيئة خولها المشرع سلطة الفصل في خصومه بحكم تصدره بعد اتباع الاجراءات القضائية التي يحددها القانون ، وهي جميعا جهات قضائية متعددة في نظامنا القضائي خصها المشرع بالفصل في خصومات « موضوعية » ونظم الاختصاص فيما بينها على هدى من أحكام الدستور بحيث إذا تنازعت فيما بينها حول الاختصاص ، كانت المحكمة الدستورية العليا هي وحدها صاحبة الولاية في حسم هذا التنازع وتعيين الجهة القضائية المختصة ، وذلك باعتبارها هيئة قضائية مستقلة وهاتمة بذاتها وخارجة عن هذه الجهات القضائية . لما كان ذلك فإن « المسألة الدستورية » لا تندرج ضمن مدلول « الموضوع الواحد » الذي قد يثار بشأن التنازع على الاختصاص « في مفهوم المادة ٢٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا ، ذلك بأن الدستور هو الذي عين في المادة ١٧٥ منه المحكمة الدستورية العليا مختصة دون غيرها بالفصل في دستورية القوانين واللوائح ، وبالتالي فإن الاختصاص بالمسألة الدستورية لا يصح أن يكون محلا للتنازع بين الجهات القضائية المتعددة ، إذ تلتزم كل جهة قضائية - وفقا للمادة ٢٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا - إذا ما دفع خصم أمامها بعدم دستورية نص في قانون أو لائحة ورأت جدية هذا الدفع ، أن تمنح هذا الخصم أجلا ليرفع خلاله الدعوى الدستورية أمام المحكمة الدستورية العليا وإن تترتب في الفصل في الدعوى الموضوعية حتى يفصل في الدعوى الدستورية التي انبثقت من دعوى الموضوع ، كما تلتزم هذه الجهة إذا تراءى لها أثناء نظر الدعوى الموضوعية عدم دستورية نص في

قانون أو لائحة لازم للفصل في النزاع ، ان توقف الدعوى وتحيل الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا الفصل في المسألة الدستورية .

وحيث ان الثابت من وقائع الدعوى ان المدعى قد اقام الدعوى الدستورية رقم ١٧ لسنة ٥ ق امام المحكمة الدستورية العليا بطلب الحكم بعدم دستورية المواد ١٥٧ و ١٥٨ و ١٥٨ مكرر من قانون المرافعات بعد ان صرحت له بذلك محكمة الموضوع في دعوى الرد رقم ١٣ لسنة ١٩٨٢ ، وأنه دفع في دعوى رد أخرى رقم ٣ لسنة ١٩٨٣ أمام محكمة الجيزة الابتدائية بعدم دستورية ذات المواد المشار اليها ورتب على ذلك دفعا بعدم اختصاص محكمة الموضوع بنظر الدعوى ، فان محكمة الموضوع اذ تمضى في نظر دعوى الرد الاخيرة متمسكة باختصاصها بنظرها بالرغم من الدفع بعدم دستورية المواد سالفة الذكر ، تكون قد اعتبرت ان هذا الدفع غير جدي ، ومن ثم لا تلتزم بوقف الدعوى الموضوعية المطروحة عليها حتى يفصل في الدعوى الدستورية المنبثقة من دعوى الرد الاولى وذلك الى ان يصدر الحكم في الدعوى الدستورية ، فتكون له - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - حجية مطلقة قبيل الكافة وتلتزم به جميع سلطات الدولة بما في ذلك كافة الجهات القضائية وفقا لنصوص المادتين ١٧٥ و ١٧٨ من الدستور والمادة ١/٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا وذلك سواء صدر هذا الحكم بعدم دستورية النصوص المطعون فيها أم أنتهى الى دستوريتهما .

لما كان ذلك وكانت المسألة الدستورية لا تكون محلا للتنازع في الاختصاص بين المحكمة الدستورية العليا ومحكمة الموضوع على ما سلف بيانه ، فانه يتعين الحكم بعدم قبول الدعوى الحالية .

### لهذه الاسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى .

## جلسة ٥ يناير سنة ١٩٨٥ م

برئاسة السيد المستشار محمد علي بلبيس  
وحضور السادة المستشارين : مصطفى جليل مرمي ومسعود مصطفى حسن  
ومر أمين عبد المجيد ورائح لطفي جيمة وموزي أسعد مرتضى وشريف برهام تور أعضاء  
وحضور السيد المستشار الدكتور أحمد محمد الحفني  
وحضور السيد / أحمد علي فتسل الله  
أمين السر

### تساعده رقم (٩)

#### المقضية رقم ٢٢ لسنة ١ قضائية «تتزع» (٥ لسنة ١٠ عليا)

١ - الشاخص بين حكيم نهائين - مناط قبوله .

مناط قبول طلب الفصل في النزاع الذي يقوم بشأن تنفيذ حكمين نهائين هو  
أن يكون أحد الحكمين صادرا من أية جهة من جهات القضاء أو هيئة ذات  
اختصاص قضائي والآخر من جهة أخرى منها وإن يكون الحكمان قد حسمتا  
النزاع وتناقضا بحيث يطرأ تنفيذهما معا .

٢ - النزاع في تنفيذ حكمين نهائين - قواعد الاختصاص الولائي .

المحكمة الدستورية العليا وهي الفصل في النزاع القائم بشأن تنفيذ حكمين  
نهائين تفاضل بينهما طبقا لقواعد الاختصاص الولائي فتعتمد بالحكم الصادر من  
الجهة التي لها ولاية الحكم في الدعوى .  
المحكمة الدستورية العليا لا تعد جهة طعن في الأحكام النهائية المتناظرة .

١ - أن مناط قبول طلب الفصل في النزاع الذي يقوم بشأن تنفيذ  
حكمين نهائين - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو  
أن يكون أحد الحكمين صادرا من أية جهة من جهات القضاء  
أو هيئة ذات اختصاص قضائي والآخر من جهة أخرى منها  
وأن يكون الحكمان قد حسمتا النزاع وتناقضا بحيث يتعذر  
تنفيذهما معا .

٢ - لما كان ذلك ، وكانت هذه المحكمة - وهي في مجال الفصل في  
النزاع الذي يقوم بشأن تنفيذ حكمين نهائين - إنما تفاضل  
بينهما أساسا طبقا لقواعد الاختصاص بحيث تعدد بالحكم

الصادر من الجهة التي لها ولاية الحكم في الدعوى • ومن ثم فان طلب المدعيتين عدم الاعتراد بحكم المحكمة الادارية العليا يكون قائما على أساس جديرا بالرفض • ولا وجه لما أثارته المدعيتان من قصور أسباب هذا الحكم في استجلاء طبيعة الأرض محل النزاع أو مساسه بحجية الحكم الصادر من محكمة الاسكندرية الابتدائية لعدم اختصام الهيئة العامة للإصلاح الزراعي فيه أو معالجته المدعيتين بحكم الفسخ رغم عدم تسجيله ، ذلك أن المحكمة الدستورية العليا - اذ تفصل في النزاع القائم بشأن تنفيذ الأحكام النهائية المتناقضة - لا تعد جهة طعن في هذه الاحكام ولا تمتد ولايتها الى تصحيحها او تقويم عوجها •

### الاجراءات

بتاريخ ٣ مايو سنة ١٩٧٩ أودعت المدعيتان صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالبتين الحكم بوقف تنفيذ والغاء الحكم الصادر من المحكمة الادارية العليا في الطعنين رقمي ٥٠٢ لسنة ٢٠ و ٣٠٨ لسنة ٢٢ قضائية فيما قضى به من اصدار حجية الحكم النهائي الصادر من محكمة الاسكندرية الابتدائية في الدعوى رقم ٣٥٣٤ لسنة ١٩٧١ مدني كلي •

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها •

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة حيث التزمت هيئة المفوضين رأيها ٤ وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة ١٥ ديسمبر سنة ١٩٨٤ وفي هذه الجلسة قررت المحكمة مد أجل النطق بالحكم الى جلسة اليوم •

## المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاحات والمداولة .

حيث أن الدعوى استوتغت اوضاعها القانونية .

وحيث ان الوقائع — على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الاوراق — تتحصل في أن المدعى عليهما الثانية والثالث — السويسريين جنسية — كانا يملكان قطعة أرض مساحتها ٥ أفدنة بناحية ( كنجى مزيوط ) زمام قسم العامرية مقام على جزء منها بعض المنشآت تستغل كفندق . وبموجب عقد بيع عرفي مؤرخ ١٦ سبتمبر سنة ١٩٥٩ باع الاجنبيان هذه الارض الى المدعى عليه الرابع ، غير أن البائعين أقاما الدعوى رقم ٩٥٣ لسنة ١٩٦١ مدنى كلى الاسكندرية طلبا الحكم بفسخ عقد البيع المزور والغاء كافة آثاره ورد العين المبيعة اليهما فقضت المحكمة بجلسة ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٦١ باجابتها الى طلباتهما وتأييد هذا الحكم في الاستئناف رقم ٥٤٠ لسنة ١٧ قضائية استئناف الاسكندرية وتطبيقا لاحكام القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ بحظر تملك الاجانب للاراضى الزراعية وما فى حكمها — الذى نشر فى ١٩ يناير سنة ١٩٦٣ — تقدم المالكان الاجنبيان باقرارين الى الهيئة العامة للإصلاح أثبتا فيه ملكيتهما للارض المذكورة بما عليها ، واتخذت بناء على ذلك الاجراءات المقررة بشأن حصر الاراضى الخاضعة للاستيلاء ومعاينتها والاعلان عنها طبقا لاحكام الرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعى وبموجب عقد بيع عرفي مؤرخ ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٧١ باع المدعى عليه الرابع مساحة ١٠ س / ١٤ ط / ٤ ف من الارض محل البيع الاول الى المدعيتين اللتين اقامتا بتاريخ ٢١ ديسمبر سنة ١٩٧١ الدعوى رقم ٣٥٣٤ لسنة ١٩٧١ مدنى كلى الاسكندرية ضد المدعى عليهما الثلاثة الاخيرين — دون المدعى عليه الاول بصفته — طالبتين الحكم بصحة ونفاذ كل من عقدى البيع المؤرخين ١٦ سبتمبر سنة ١٩٥٩

و ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٧١ المشار اليهما ويتسليمهما العين المبيعة .  
فقضت محكمة الاسكندرية الابتدائية لهما بطلباتهما بجلسة ٢٨ مارس  
سنة ١٩٧٢ وصار الحكم نهائيا بعدم الطعن عليه .

كما قدمت المدعيتان - بعد علمهما باستيلاء الهيئة العامة  
للاصلاح الزراعى على أرض النزاع - الاعتراض رقم ٣٩٠ لسنة  
١٩٧٣ الى اللجنة القضائية للاصلاح الزراعى طالبتين الاعتداد  
بعقدى البيع سالفى الذكر استنادا الى أن أرض النزاع آلت ملكيتها  
الى البائع لهما - المدعى عليه الرابع - قبل نفاذ القانون رقم ١٥  
لسنة ١٩٦٣ والى أنها ليست من الاراضى الزراعية أو ما فى حكمها .  
فاصدرت اللجنة القضائية قراراتين باستبعاد الارض محل الاعتراض  
من نطاق الاستيلاء ، غير أن المحكمة الادارية العليا قضت بجلسة  
٣٠ يناير سنة ١٩٧٩ بالغاء هذين القرارين ويرفض اعتراض المدعيتين  
وذلك فى الطعنين رقمى ٥٠٢ لسنة ٢٠ و ٣٠٨ لسنة ٢٢ قضائية  
المرفوعين من المدعى عليه الاول بصفته . واذ رأت المدعيتان أن هذا  
الحكم الاخير يتناقض مع الحكم الصادر لصالحهما من محكمة  
الاسكندرية الابتدائية ذات الولاية فى مسائل الملكية ، فقد أقامت  
الدعوى الماثلة بطلب وقف تنفيذ حكم المحكمة الادارية العليا والغائه .

وحيث أن المدعيتين وان طلبتا وقف تنفيذ حكم المحكمة الادارية  
العليا والغائه الا أن البين من رفع دعاوهما الى هذه المحكمة - بصدد  
النزاع المتعلق بتنفيذ حكمين نهائيين متناقضين - أنهما تستهدفان -  
فى واقع الامر - القضاء بعدم الاعتداد بالحكم المشار اليه .

وحيث أن مناط قبول طلب الفصل فى النزاع الذى يقوم بشأن  
تنفيذ حكمين نهائيين - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو  
أن يكون أحد الحكمين صاجرا من أية جهة من جهات القضاء أو هيئة  
ذات اختصاص قضائى والآخر من جهة أخرى منها وأن يكون الحكمان  
قد حسما النزاع وتناقضا بحيث يتعذر تنفيذهما معا .

وحيث أنه لما كان الثابت من الحكم الصادر من محكمة الاسكندرية الابتدائية في الدعوى رقم ٣٥٣٤ سنة ١٩٧١ أن المحكمة اعتدت بالتصرف الصادر من المدعى عليهما الثانية والثالث الاجنبيين الى المدعى عليه الرابع بموجب عقد البيع العرفي المؤرخ ١٦ سبتمبر سنة ١٩٥٩ ورتبت على ذلك قضاءها بصحة ونفاذ هذا العقد وعقد البيع العرفي الصادر من المدعى عليه الرابع الى المدعيتين . بينما قضت المحكمة الادارية العليا بالغاء قرارى اللجنة القضائية للإصلاح الزراعى ورغض اعتراض المدعيتين تأسيسا على ما انتهت اليه في أسباب حكمها المرتبطة بمنطوقه من رفض الاعتراف بالتصرف الصادر من الاجنبيين الى المدعى عليه الرابع بعقد البيع العرفي آنف الذكر لسابقة القضاء نهائيا بفسخه وما ترتب على ذلك من بقاء ملكية الارض للاجنبيين وأيلولتها الى الدولة طبقا لاحكام القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ وبالتالى بطلان التعاقد الحاصل بين المدعى عليه الرابع والمدعيتين لمخالفته تلك الاحكام . ومن ثم فان الحكمين يكونان قد حسما موضوع النزاع القائم بين أطراف الدعويين وتناقضا بحيث يتعذر تنفيذهما معا .

وحيث أن القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ يحظر تملك الاجانب للأراضي الزراعية وما في حكمها — بعد أن حظر في صدر مادته الاولى على الاجانب تملك تلك الاراضى الزراعية وما في حكمها من الاراضى القابلة للزراعة والبور والصحراوية — حدد في الفقرة الثانية من المادة ما لا يعتبر أرضا زراعية في تطبيق أحكام هذا القانون ثم نص في المادة الثانية منه على أن تؤول الى الدولة ملكية الاراضى الزراعية وما في حكمها المملوكة للاجانب وقت العمل بالقانون بما عليها من المنشآت والاشجار والمحققات الاخرى المخصصة لخدمتها . كما نص في ذات المادة على أنه « لا يعتد في تطبيق أحكام هذا القانون بتصرفات الملاك الخاضعين لاحكامه ما لم تكن صادرة الى أحد المتمتعين بجنسية الجمهورية العربية المتحدة وثابتة التاريخ قبل يوم ٢٣ ديسمبر سنة

١٩٦٣ « ونص في المادة التاسعة منه — المعدلة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧١ — على أن « تختص اللجنة القضائية للإصلاح الزراعي المنصوص عليها في المادة ١٣ مكررا من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ سنة ١٩٥٢ المشار اليه بالفصل في المنازعات الناشئة عن تطبيق أحكام هذا القانون . ويكون الطعن في قرارات هذه اللجان على النحو الموضح في الفقرة الأخيرة من المادة ١٣ مكررا من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المشار اليه » كما قضت المادة العاشرة بأنه « يقع باطلا كل تعاقد يتم بالمخالفة لأحكام هذا القانون ولا يجوز تسجيله ويجوز لكل ذي شأن وللنيابة العامة طلب الحكم بهذا البطلان وعلى المحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها » . هذا وقد أجازت الفقرة الأخيرة من المادة ١٣ مكررا من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعي — بعد تعديلها بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧١ — لذوى الشأن الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا بمجلس الدولة وفي قرارات اللجان القضائية ، على أن يرفع الطعن بتقرير يقدم خلال ستين يوما من تاريخ صدور القرار وفقا للأوضاع وبالشروط المنصوص عليها في قانون مجلس الدولة .

وحيث أن مؤدى نص المادة التاسعة من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ والفقرة الأخيرة من المادة ١٣ مكررا من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المشار إليهما ، أن المشرع خص اللجنة القضائية للإصلاح الزراعي — ومن بعدها المحكمة الإدارية العليا التي أجاز الطعن في قرارات اللجنة أمامها — بولاية الفصل دون سواها في المنازعات الناشئة عن تطبيق أحكام القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ سواء فيما يتعلق بتحديد الاراضى التى تخضع للحظر المقرر بالقانون أو التى تخرج عن نطاقه وكذلك فيما يختص بالاعتداد بتصرفات المالك الاجانب فى تلك الاراضى أو رفض الاعتداد بها ، باعتبار أن المنازعة المثارة فيها ناشئة عن تطبيق المادتين الاولى والثانية من القانون ذاته .



وحيث أنه ترتب على ما تقدم فإن المحكمة الادارية العليا -  
وهي بصدد نظر الطعن المرفوع اليها في قرار اللجنة القضائية للإصلاح  
الزراعي - تكون هي الجهة القضائية التي خصها المشرع وحدها  
بولاية الفصل في طلب الاعتداد بالبيع الصادر من الاجنبيين الى  
الدعى عليه الرابع وما ترتب عليه من بيع هذا الاخير الى المدعيتين  
الارض المملوكة للاجنبيين والخاضعة لاحكام القانون رقم ١٥ لسنة  
١٩٦٣ على ما سلف بيانه ، ويكون بالتالى الحكم الصادر من محكمة  
الاسكندرية الابتدائية في الدعوى رقم ٣٥٤٣ لسنة ١٩٧١ قد صدر  
من جهة لا ولاية لها بالفصل في هذا النزاع .

لما كان ذلك ، وكانت هذه المحكمة - وهي في مجال الفصل في  
النزاع الذى يقوم بشأن تنفيذ حكمين نهائيين - انما تفاضل بينهما  
أساساً طبقاً لقواعد الاختصاص بحيث تعتمد بالحكم الصادر من الجهة  
التي لها ولاية الحكم في الدعوى . ومن ثم فإن طلب المدعيتين عدم  
الاعتداد بحكم المحكمة الادارية العليا يكون قائماً على غير أساس  
جديراً بالرفض . ولا وجه لما أثارته المدعيتان من قصور أسباب هذا  
الحكم في استجلاء طبيعة الارض محل النزاع أو مسامه بحجية الحكم  
الصادر من محكمة الاسكندرية الابتدائية لعدم اختصاص الهيئة العامة  
للإصلاح الزراعي فيه أو محاجته المدعيتين بحكم الفسخ رغم عدم  
تسجيله ، ذلك أن المحكمة الدستورية العليا - اذ تفصل في النزاع  
القائم بشأن تنفيذ الاحكام النهائية المتناقضة - لا تعد جهة طعن في  
هذه الاحكام ولا تمتد ولايتها الى تصحيحها أو تقويم عوجها .

### لهذه الاسباب

حكمت المحكمة برفض الدعوى .

## جلسة ٢١ ديسمبر سنة ١٩٨٥ م

بمشاركة السيد المستشار محمد على بلبيغ  
وحضور السادة المستشارين : مصطفى جميل مرسى ومتر أمين عبد المجيد وفوزي  
أسعد مرتضى وشريف برهان نور والدكتور عوض محمد المر والدكتور محمد إبراهيم أبو المينين  
أعضاء  
وحضور السيد المستشار السيد عبد الحميد حمارة  
وحضور السيد / أحمد على فضل الله  
المؤرخ  
أمين الخضر

### مساعدة رقم (١٠)

#### القضية رقم ١ لسنة ٦ قضائية « تنازع »

- ١ - دعوى الفصل في تنازع الاختصاص - قبولها .  
مناط قبول دعوى الفصل في تنازع الاختصاص أن تطرح الدعوى عن موضوع  
واحد أمام جهتين من جهات القضاء أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي  
ولا تتخلى إحداها عن نظرها ، أو أن تتخلى كليهما عنها .
- ٢ - تنازع إيجابي - شرط انطباقه .  
شرط انطباق التنازع الإيجابي أن تكون الخصومة قائمة في وقت واحد أمام  
الجهتين المتنازعتين عند رفع الأمر إلى المحكمة الدستورية العليا .
- ٣ - دعوى تنازع الاختصاص - أثر رفعها .  
يقرب على رفع دعوى التنازع على الاختصاص وقف « الدعاوى القائمة »  
المتعلقة به حتى الفصل فيه .
- ٤ - دعوى تنازع الاختصاص - قبول .  
رفع دعوى الموضوع أمام جهة قضائية واحدة ، لا يكون هناك تنازع على  
الاختصاص يقتضى تعيين الجهة المختصة - أثره - عدم قبول دعوى التنازع .
- ٥ - دعوى دستورية - رخصة التصدي .  
الرخصة المخولة للمحكمة الدستورية العليا في التصدي لدستورية القوانين  
واللوائح - مناط أعمالها - أن يكون النص الذي يرد عليه التصدي متصلا  
بتنازع مطروح عليها - انقضاء قيام النزاع - أثره - لا يكون لرخصة التصدي  
سند بسوغ أعمالها .

١ ، ٢ ، ٣ - أن مناط قبول دعوى الفصل في تنازع الاختصاص -  
وفقا للبند « ثانيا » من المادة ٢٥ من قانون المحكمة الدستورية  
العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ - هو أن تطرح

الدعوى عن موضوع واحد امام جهتين من جهات انقضاء او الهيئات ذات الاختصاص القضائى ولا تتخلى احدهما عن نظرها ، او ان تتخلى كلاهما عنها ، وشرط انطباقه بالنسبة الى التنازع الايجابى ان تكون الخصومة قائمة فى وقت واحد امام الجهتين المتنازعتين عند رفع الامر الى المحكمة الدستورية العليا مما يبرر الالتجاء الى هذه المحكمة لتعيين الجهة المختصة بنظرها والفصل فيها ، وهو ما حدا بالمشرع الى النص فى الفقرة الثالثة من المادة ٣١ من قانون المحكمة على أنه يترتب على رفع دعوى التنازع على الاختصاص وقف « الدعوى القائمة » المتعلقة به حتى الفصل فيه .

٢ - لما كان ذلك ، وكان الثابت من الأوراق ان محكمة جنايات السويس أمن دولة طوارئ هي الجهة القضائية الوحيدة التى احيلت اليها الدعوى الجنائية ، وتمت محاكمة المدعين امامها وقضت بعقابهم ، وان الدعوى الجنائية لم ترشح عن ذات الواقعة امام جهة قضائية أخرى ومن ثم لا يكون هناك تنازع على الاختصاص يقتضى تعيين الجهة المختصة ، الامر الذى يتعين معه الحكم بعدم قبول الدعوى .

٥ - أنه لا محل لما طلبه المدعون فى مذكرتهم من أعمال هذه المحكمة لرخصة التصدى لعدم دستورية قانون الطوارئ ، طبقا لما تقضى به المادة ٢٧ من قانونها والتى تنص على أنه « يجوز للمحكمة فى جميع الحالات ان تقضى بعدم دستورية أى نص فى قانون او لائحة يعرض لها بمناسبة ممارسة اختصاصها ويتصل بالتنازع المطروح عليها وذلك بعد اتباع الاجراءات المقررة لتحضير الدعاوى الدستورية » ذلك ان أعمال الرخصة المقررة للمحكمة طبقا للمادة المذكورة منوط بأن يكون النص الذى يرد عليه التصدى متصلا بتنازع مطروح عليها ، فاذا انتفى قيام

النزاع أمامها ، كما هو الحال في دعوى التنازع الراحنة التي  
أنتهت المحكمة من قبل ألفى عدم قبولها ، فانه لا يكون لرحصة  
التصدى سند يسوغ أعمالها .

### الاجراءات

بتاريخ ١٩ فبراير سنة ١٩٨٤ أودع المدعون صحيفة هذه  
الدعوى قلم كتاب المحكمة طالبين تعيين محكمة جنائيات. السويس  
الجهة القضائية المختصة بنظر الجنائية رقم ١٩٨٠ لسنة ١٩٨٣ جنائيات  
السويس المقيدة ضدّهم دون محكمة جنائيات. أمن دولة طوارئ  
السويس التي احيلت اليها ذات الجنائية تحت رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٣  
كلّى جنائيات أمن الدولة طوارئ السويس وقضت فيها بادانتهم .  
وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها .

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة ، وقررت  
المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق والمداولة .

حيث ان الوقائع — على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر  
الأوراق — تتحصل في أنه بتاريخ ٢٤ مايو سنة ١٩٨٣ تم ضبط  
المدعين بدائرة قسم السويس وفي حوزتهم جواهر مخدرة واسلحة  
نارية وذخائر وتحرر عن ذلك المحضر رقم ١٩٨٠ لسنة ١٩٨٣ جنائيات  
السويس الذي قيد — بعد تحقيقه — ضد المدعين بتهم جلب جواهر  
مخدرة واحراز اسلحة نارية وذخائر ، واجاله المحامي العام الى  
محكمة جنائيات السويس أمن دولة طوارئ برقم ٧٥ لسنة ١٩٨٣  
كلّى جنائيات أمن دولة طوارئ التي قضت فيها بجلسة ٢٠ ديسمبر  
سنة ١٩٨٣ بمعاينة المدعين . واذا ارتأى المدعون ان هناك تنازعا

ايجابيا على الاختصاص بين محكمة جنابات السويس ومحكمة جنابات السويس أمن دولة طوارئ ، فقد أقاموا دعواهم المثلة طالبين تعيين محكمة جنابات السويس الجهة المختصة بنظر دعواهم .

وحيث أن مناط قبول دعوى الفصل في تنازع الاختصاص - وفقا للبند « بانيا » من المادة ٢٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ - هو ان تطرح الدعوى عن موضوع واحد امام جهتين من جهات القضاء او الهيئات ذات الاختصاص القضائي ولا تتخلى احدهما عن نظرها ، أو أن تتخلى كليهما عنها ، وشرط انطباقه بالنسبة الى التنازع الايجابي ان تكون الخصومة قائمة في وقت واحد امام الجهتين المتنازعتين عند رفع الامر الى المحكمة الدستورية العليا مما يبرر الالتجاء الى هذه المحكمة لتعيين الجهة المختصة بنظرها والفصل فيها ، وهو ما حدا بالمشرع الى النص في الفقرة الثالثة من المادة ٣١ من قانون المحكمة على أنه يترتب على رفع دعوى التنازع على الاختصاص وقف « الدعاوى القائمة » المتعلقة به حتى الفصل فيه .

لما كان ذلك ، وكان الثابت من الاوراق ان محكمة جنابات السويس امن دولة طوارئ هي الجهة القضائية الوحيدة التي احيلت اليها الدعوى الجنائية ، وتمت محاكمة المدعين أمامها وقضت بعقوبتهم ، وان الدعوى الجنائية لم ترفع عن ذات الواقعة امام جهة قضائية أخرى ومن ثم لا يكون هناك تنازع على الاختصاص يقتضى تعيين الجهة المختصة ، الامر الذى يتعين معه الحكم بعدم قبول الدعوى .

وحيث أنه لا محل لما طلبه المدعون في مذكرتهم من اعمال هذه المحكمة لرخصة التصدى لعدم دستورية قانون الطوارئ ، طبقا لما تنص به المادة ٢٧ من قانونها والتي تنص على أنه « يجوز للمحكمة

في جميع الحالات أن تقتضى بعدم دستورية أى نص في قانون أو لائحة يعرض لها بمناسبة ممارسة اختصاصها ويتصل بالنزاع المطروح عليها وذلك بعد اتباع الاجراءات المقررة لتحضير الدعاوى الدستورية « ذلك أن اعمال الرخصة المقررة للمحكمة طبقا للمادة المذكورة : منوط بأن يكون النص الذى يرد عليه التصدى متمصلا بنزاع مطروح عليها ، فإذا انتفى قيام النزاع أمامها ، كما هو الحال في دعوى التنازع المراهنة التى انتهت المحكمة من قبل الى عدم قبولها ، فإنه لا يكون لرخصة التصدى سند يسوغ أعمالها .

### لهذه الاسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى .

## جلسة ٢١ ديسمبر سنة ١٩٨٥ م

برئاسة السيد المستشار محمد علي بلخ  
وحضور السادة المستشارين : محطى جيل دمرى ومحمد كمال محفوظ وشريف  
برهان نور والدكتور عوض محمد المر والدكتور محمد إبراهيم أبو العينين وواصيل  
علاء الدين  
وحضور السيد المستشار السيد عبد الحبيب عماره  
وحضور السيد / أحمد علي فضل الله  
رئيس المحكمة  
المؤذن  
أمين السر

### مساعدة رقم ( ١١ )

#### القضية رقم ٣ لسنة ٦ قضائية « منازعة تنفيذ »

١ - دعوى تفسير حكم - مايتها .

دعوى التفسير لا تعد طريقا من طرق الطعن في الأحكام ولا تمس حقيقتها ،  
وتستهدف استجلاء ما وُقع فيما قضى به الحكم المطلوب تفسيره من غموض  
أو إبهام .

٢ - طلب تفسير حكم - منط قبوله .

منط أعمال طلب التفسير أن يشوب الحكم المطلوب تفسيره غموض أو إبهام  
يلزم خلافاً حول فهم المعنى المراد منه ، إذا كان قضاء الحكم واضحاً لا يشوبه  
غموض فأنه لا يجوز الرجوع إلى المحكمة لتفسير هذا القضاء حتى لا يكون  
التفسير ذريعة للتعول من الحكم أو المجلس بهجته .

١ - ان المادة ٥١ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر  
بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ تنص على ان « تسرى على الأحكام  
والقرارات الصادرة من المحكمة ، فيما لم يرد به نص في هذا  
القانون القواعد المقررة في قانون المرافعات المدنية والتجارية  
بما لا يتعارض وطبيعة تلك الأحكام والقرارات » . وننص  
المادة ١٩٢ من قانون المرافعات المدنية والتجارية على أنه  
« يجوز للمخضوم أن يطلبوا إلى المحكمة التي أصدرت الحكم  
تفسير ما وقع في منطوقة من غموض أو إبهام . ويقدم الطلب  
بالاوضاع المعتادة لرفع الدعوى ، ويعتبر الحكم الصادر  
بالتفسير متما من كل الوجوه للحكم الذي يفسره ، ويسرى عليه  
( م ٢٨ - المحكمة الدستورية )

ما يسرى على هذا الحكم من القواعد الخاصة بطرق الطعن العادية وغير العادية » .

وحيث أنه وإن كانت المادة ٤٨ من قانون المحكمة الدستورية العليا المشار اليه تنص على ان « أحكام المحكمة وقراراتها نهائية وغير قابلة للطعن » الا أنه لما كانت دعوى التفسير لا تعد طريقا من طرق الطعن في الأحكام ولا تمس حجيتها ، وإنما تستهدف استجلاء ما وقع فيما قضى به الحكم المطلوب تفسيره من غموض أو ابهام للوقوف على حقيقة ما قصده المحكمة بحكمها حتى يتسنى تنفيذ الحكم بما يتفق وهذا القصد دون المساس بما قضى به الحكم المفسر بنقص أو زيادة أو تعديل ، ومن ثم فإن القواعد المقررة في قانون المرافعات بشأن دعوى التفسير تسرى على الأحكام والقرارات الصادرة من هذه المحكمة .

٢ - ان الاستفادة من نص المادة ١٩٢ من قانون المرافعات سالف الذكر ، أن مناط أعماله أن يكون الطلب مطه تفسير ما وقع في منطوق الحكم — أو أسبابه المرتبطة بالمنطوق ارتباطا جوهريا مكونا لجزء منه مكمل له — من غموض أو ابهام يثير خلافا حول فهم المعنى المراد منه ، أما اذا كان قضاء الحكم واضحا جليا لا يشوبه غموض ولا ابهام ، فإنه لا يجوز الرجوع الى المحكمة لتفسير هذا القضاء حتى لا يكون التفسير ذريعة للدول عن الحكم أو المساس بحجيته .

لما كان ذلك وكان الحكم المطلوب تفسيره — في الدعوى المائلة — قد جاء قضاؤه واضحا في تحديد موضوع النزاع الذى فصل فيه ، وصريحا فيما خلص اليه من أن النزاع في الدعويين المطروحتين على جهتي القضاء العادى والادارى يدور حول موضوع واحد يشكل منازعه ادارية تتعلق بمدى مشروعية قرار نزع الملكية للمنفعة العامة الصادر من وزير السياحة برقم ٢٨٧ لسنة ١٩٨١ ، وأنهى



بقضاء واضح وصريح الى اختصاص جهة القضاء الادارى بنظر النزاع الدائر بين الطرفين فى هذا الخصوص بما ينبنى عليه وقف الاستثنائين المطروحين على جهة القضاء العادى حتى يفصل القضاء الادارى فى هذا النزاع ، ومن ثم فأن الحكم المطلوب تفسيره لا يكون مشويا بأى غموض أو ابهام يستوجب تفسيره ، ويكون ما تطلبه المدعيات من تفسير لقضاء هذا الحكم فى غير محله لتجاوز ما يثرنه خاصا بشكل الاستثنائين المطروحين على جهة القضاء العادى نطاق موضوع التنازع الذى فصل فيه الحكم ، الامر الذى يتعين معه رفض الدعوى •

### الاجراءات

بتاريخ ٢٨ يونية سنة ١٩٨٤ أودعت المدعيات صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة بطلب تفسير الحكم الصادر من المحكمة الدستورية العليا بجلسة ١٩ مايو سنة ١٩٨٤ فى الدعوى رقم ١٤ لسنة ٤ قضائية « تنازع » ، على أساس أن ما ورد بأسباب هذا الحكم بشأن وقف الاستثنائين رقمى ١٠٢٨ و ١٠٣٥ لسنة ٣٧ ق استئناف الاسكندرية مقصور على الفصل فى الطلبات الموضوعية المطروحة فى هذين الاستثنائين دون أن يمتد الى سلطة المحكمة الاستئنافية فى الفصل فى الدفع المبدى أمامها بعدم قبول الاستثنائين شكلا لرفعهما بعد الميعاد المقرر قانونا •

وقدمت الشركة المدعى عليها مذكرة طلبت فيها الحكم بعدم قبول الدعوى •

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها •

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة ، وقررت المحكمة اصدار الحكم بثمةا بجلسة اليوم •

## الحكمة

### بعد الاطلاع على الاوراق والمداولة .

حيث ان الدعوى استوفت اوضاعها القانونية .

وحيث ان الوقائع — على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الأوراق — تتحصل في ان المدعيات كن قد أقمن الدعوى رقم ١٥٢٤ لسنة ١٩٨١ مدنى كلى أمام محكمة الاسكندرية الابتدائية قبل الشركة المدعى عليها ومندوبها بطلب الحكم بثبوت ملكيتهن للعقار المباع لهن بعقد مسجل وببطلان ومحو العقد المشر لصالح الشركة وبتسليمهن العقار المذكور وقضت المحكمة لهن بالطلبات بتاريخ ٢٧ يولييه سنة ١٩٨١ ، فطعنن الشركة المدعى عليها ومندوبها في هذا الحكم بالاستئنافين رقمى ١٠٢٨ و ١٠٣٥ لسنة ٣٧ ق \* وبتاريخ ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٨١ أصدر وزير السياحة والطيران المدنى القرار رقم ٢٨٧ لسنة ١٩٨١ بنزع ملكية أرض ومباني العقار سالف الذكر ، فطعنن المدعيات على هذا القرار أمام محكمة القضاء الادارى بالدعوى رقم ١٧٠٩ لسنة ٣٦ ق بطلب وقف تنفيذه والغاء تأسيسا على ان قرار تقرير المنفعة العامة الصادر بتاريخ ١٥ سبتمبر سنة ١٩٦٣ في مواجهة البائعة لهن قد أصبح كأن لم يكن لعدم ايداع قرار نزع الملكية المطعون فيه خلال سنتين من تاريخ نشر القرار الأول . واذا ارتأت الشركة المدعى عليها ان ثمة تنازعا ايجابيا بين جهتي القضاء العادى والادارى ، فمقد أقامت الدعوى رقم ١٤ لسنة ٤ ق « تنازع » أمام المحكمة الدستورية العليا طالبة الحكم بتعيين جهة القضاء الادارى جهة مختصة بنظر النزاع القائم بينها وبين المدعيات \* وبتاريخ ١٩ مايو سنة ١٩٨٤ حكمت المحكمة باختصاص جهة القضاء الادارى بنظر النزاع تأسيسا على ان الدعويين المطروحتين على جهتي القضاء العادى والادارى يدور فيها نزاع حول موضوع واحد ، هو مدى مشروعية قرار نزع

الملكية للمنفعة العامة الصادر من وزير السليحة برقم ٢٨٧ لسنة ١٩٨١ ، اذ هو أساس الدعوى المطروحة أمام القضاء الادارى ، كما يمثل مسألة أولية يتوقف عليها الفصل فى الدعوى المطروحة على القضاء العادى وان هذا النزاع يشكل منازعة ادارية مما يدخل فى صميم اختصاص جهة القضاء الادارى ويخرج عن اختصاص جهة القضاء العادى التى لا يدخل فى ولايتها نظر المنازعات الادارية .

وخلصت المحكمة فى أسباب ذلك الحكم الى ان قضاءها باختصاص جهة القضاء الادارى بنظر النزاع ينبئ عليه « ان توقف جهة القضاء العادى الاستثنائين المطروحين أمامها فى الدعوى المدنية حتى يفصل القضاء الادارى فى النزاع حول مدى مشروعية قرار نزع الملكية للمنفعة العامة » . فأقامت المدعيات الدعوى الماثلة بطلب تفسير هذا الحكم على اعتبار ان ما تضمنته أسبابه خلاصا بوقف جهة القضاء العادى الاستثنائين المطروحين أمامها مقصور على الفصل فى الطلبات الموضوعية فى هذين الاستثنائين دون ان يمتد الى سلطة المحكمة المدنية فى الفصل فى الدفع المبدى أمامها بعدم قبول الاستثنائين شكلا لرفعهما بعد الميعاد على أساس ان الفصل فى هذا الدفع لا يتوقف على الفصل فى المسألة الاولى المتعلقة بمشروعية قرار نزع الملكية .

وحيث أن المادة ٥١ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ تنص على أن « تسرى على الاحكام والقرارات الصادرة من المحكمة ، فيما لم يرد به نص فى هذا القانون القواعد المقررة فى قانون المرافعات المدنية والتجارية بما لا يتعارض وطبيعة تلك الاحكام والقرارات » . وتنص المادة ١٩٢ من قانون المرافعات المدنية والتجارية على أنه « يجوز للخصوم أن يطلبوا الى المحكمة التى أصدرت الحكم تفسير ما وقع فى منطوقه من غموض أو إبهام . ويقدم الطلب بالالغاء المعتادة لرفع الدعوى » . ويعتبر الحكم الصادر بالتفسير متما من كل الوجوه للحكم الذى يفسره ،

ويسرى عليه ما يسرى على هذا الحكم من القواعد الخاصة بطرق الطعن العادية وغير العادية .

وحيث أنه وأن كانت المادة ٤٨ من قانون المحكمة الدستورية العليا المشار اليه تنص على أن « أحكام المحكمة وقراراتها نهائية وغير قابلة للطعن » إلا أنه لا كانت دعوى التفسير لا تعد طريقا من طرق الطعن في الأحكام ولا تمس حجيتها ، وإنما تستهدف استجلاء ما وقع فيما قضى به للحكم المطلوب تفسيره من غموض أو ابهام للوقوف على حقيقة ما قصده المحكمة بحكمها حتى يتسنى تنفيذ الحكم بما يتفق وهذا القصد دون المساس بما قضى به الحكم المفسر بنقص أو زيادة أو تعديل ، ومن ثم فإن القواعد المقررة في قانون المرافعات بشأن دعوى التفسير تسرى على الأحكام والقرارات الصادرة من هذه المحكمة .

وحيث أن المستفاد من نص المادة ١٩٢ من قانون المرافعات سالف الذكر ، أن مناط أعماله أن يكون الطلب محله تفسير ما وقع في منطوق الحكم — أو أسبابه المرتبطة بالمنطوق ارتباطا جوهريا مكونا لجزء منه مكملا له — من غموض أو ابهام يثير خلافا حول فهم المعنى المراد منه أما إذا كان قضاء الحكم واضحا جليا لا يشوبه غموض ولا ابهام ، فإنه لا يجوز الرجوع إلى المحكمة لتفسير هذا القضاء حتى لا يكون التفسير ذريعة للعدول عن الحكم أو المساس بحجتيه .

لا كان ذلك وكان الحكم المطلوب تفسيره — في الدعوى الماثلة — قد جاء قضاؤه واضحا في تحديد موضوع النزاع الذى فصل فيه ، وصريحا فيما خلص اليه من أن النزاع في الدعويين المطروحتين على جهتي القضاء العادى والادارى يدور حول موضوع واحد يشكل منازعة ادارية تتعلق بمدى مشروعية قرار نزع الملكية للمنفعة العامة الصادر من وزير السياحة برقم ٢٨٧ لسنة ١٩٨١ ، وانتهى

بقضاء واضح وصريح الى اختصاص جهة القضاء الادارى بنظر  
النزاع الدائر بين الطرفين فى هذا الخصوص بما ينبتنى عليه وقف  
الاستئناف المطروحين على جهة القضاء العادى حتى يفصل القضاء  
الادارى فى هذا النزاع ، ومن ثم فأن الحكم المطلوب تفسيره لا يكون  
مشوباً بأى غموض أو ابهام يستوجب تفسيره ، ويكون ما تطلبه  
المدعيات من تفسير لقضاء هذا الحكم فى غير محله لتجاوز ما يثرنه  
خاصا بشكل الاستئناف المطروحين على جهة القضاء العادى  
نطاق موضوع التنازع الذى فصل فيه الحكم ، الامر الذى يتعين  
معه رفض الدعوى •

### لهذه الاسباب

حكمت المحكمت برفض الدعوى •

## جلسة اول مارس سنة ١٩٨٦ م

برئاسة السيد المستشار محمد علي بليغ  
وحضور السادة المستشارين : مصطفى جليل مرسى وممدوح مصطفى حسن وشمس  
ابن عبد المجيد ورايح لطفي جمعة ومحمد كمال محتوف وشريف برهان نور  
وحضور السيد المستشار السيد عبد الحيد عمارة  
وحضور السيد / أحمد علي فضل الله  
رئيس المحكمة  
أمين السر

### قاعدة رقم (١٢)

#### القضية رقم ٦ لسنة ٥ القضائية « تنازع »

١ - دعوى تنازع الاختصاص - قبولها .  
مناط قبول دعوى الفصل في تنازع الاختصاص ان تطرح الدعوى عن موضوع  
واحد أمام جهتين من جهات القضاء أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي  
ولا تتخلى احدهما عن نظرها ، أو أن تتخلى كلاهما عنها .

٢ - تنازع ايجابي - شرطه .  
شرط انطباق التنازع الإيجابي أن تكون الخصومة قائمة في وقت واحد أمام  
الجهتين المتنازعتين عند رفع الامر الى المحكمة الدستورية العليا .

٣ - دعوى تنازع الاختصاص - أثر رفعها .  
يترتب على رفع دعوى التنازع على الاختصاص وقف الدعوى الموضوعية  
القائمة المتعلقة به حتى الفصل فيه .

٤ - دعوى تنازع الاختصاص - قبول .  
رفع دعوى الموضوع أمام جهة قضائية واحدة - لا يكون هناك تنازع على  
الاختصاص يقتضي تعيين الجهة المختصة - أثره - عدم قبول دعوى التنازع

١ ، ٢ ، ٣ - أن مناط قبول دعوى الفصل في تنازع الاختصاص -  
وفقا للبند « ثانيا » من المادة ٢٥ من قانون المحكمة الدستورية  
العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ - هو أن تطرح  
الدعوى عن موضوع واحد أمام جهتين من جهات القضاء أو  
الهيئات ذات الاختصاص القضائي ولا تتخلى احدهما عن  
نظرها ، أو أن تتخلى كلاهما عنها ، وشرط انطباقه بالنسبة الى  
التنازع الايجابي أن تكون الخصومة قائمة في وقت واحد أمام  
الجهتين المتنازعتين عند رفع الامر الى المحكمة الدستورية العليا

مما يبرر الالتجاء الى هذه المحكمة لتعيين الجهة المختصة بنظرها  
والفصل فيها ، وهو ما حدا بالمرجع الى النص في الفقرة الثالثة  
من المادة ٣١ من قانون المحكمة على أنه يترتب على رفع دعوى  
التنازع على الاختصاص « وقف الدعاوى القائمة المتعلقة  
به حتى الفصل فيه » .

٤ - لما كان ذلك ، وكان الثابت من الاوراق أن المحكمة العسكرية  
العليا هي الجهة القضائية الوحيدة التي أحيلت اليها الدعوى  
الجنائية وتمت محاكمة المدعى وآخرين أمامها عن الوقائع  
المنسوبة اليهم وقضت بعقابهم ، وأن الدعوى الجنائية لم ترفع  
عن ذات الوقائع أمام جهة قضائية أخرى ، ومن ثم لا يكون هناك  
تنازع على الاختصاص يقتضى تعيين للجهة المختصة ، الامر  
الذى يتعين معه الحكم بعدم قبول الدعوى .

### الاجراءات

بتاريخ ٤ ديسمبر سنة ١٩٨٣ أودع المدعى صحيفة هذه الدعوى  
قلم كتاب المحكمة طالباً تعيين جهة القضاء العادى جهة مختصة  
بالفصل فى الوقائع التى رفعت بها الدعوى الجنائية رقم ٣ لسنة ٨٣  
جنايات عسكرية « المدعى العام العسكرى » ، دون جهة القضاء  
العسكرى التى نظرت الدعوى وقضت فيها بأدائته .

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها .  
ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة ، وقررت  
المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

### الحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق والادالة .

حيث أن الوقائع - على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر  
الاوراق - تتحصل فى أن المدعى أقام دعواه الماثلة طالباً تعيين

القضاء العادى الجهة المختصة بنظر الاتهامات المنسوبة اليه والتي رفعت بها الدعوى الجنائية رقم ٣ لسنة ٨٣ جنابات عسكرية « المدعى العام العسكرى » ، قولا بأنه كان قد صدر لصالحه حكم من محكمة جنوب القاهرة الابتدائية بجلسة ٢٦ يونية سنة ١٩٨٠ فى الدعوى رقم ٥٨٧ لسنة ١٩٨٠ كلى يقضى بالزام المدعى عليه وآخرين بصفتهم بتسليمه المواد والمهمات المملوكة له والمودعة بأحد المواقع العسكرية ، وتأيد هذا الحكم استئنافياً بجلسة ١٧ يونية سنة ١٩٨١ فى الاستئناف رقم ٤٨٤٢ لسنة ٩٧ ق ٠ وازاء تراخى المحكوم عليهم فى تسليمه المواد والمهمات المقضى له بها ، فقد قام بتحريك الدعوى الجنائية ضد المدعى عليه وآخرين بطريق الادعاء المباشر متهما اياهم بالجريمة المنصوص عليها فى المادة ١٢٣ عقوبات . وعلى أثر ذلك قامت ادارة المدعى العام العسكرى بالتحقيق معه فيما نسبته اليه من الاشتراك بطريقى الاتفاق والتحريض مع آخرين فى ارتكاب تزوير ماذى — فى الكشوف والمستندات التى قضى بناء عليها لصالحه ابتدائياً واستئنافياً من جهة القضاء العادى — واستعمال المحررات المزورة فيما زورت من أجله ، وبلاشتراك مع آخرين فى المشروع فى تسهيل الاستيلاء للغير على أموال مملوكة للقوات المسلحة ، وانتهت الى تقديمه والآخرين الى المحكمة العسكرية العليا التى قضت بمعاقبته بالاشغال الشاقة لمدة خمس سنوات ٠ وخلص المدعى الى أنه لما كانت جهة القضاء العسكرى غير مختصة ولائياً بنظر الدعوى الجنائية المشار اليها ، فقد اقام دعواه المائلة بطلباته سالفه البيان ٠

وحيث ان مناط قبول دعوى الفصل فى تنازع الاختصاص — وفقاً للبند « ثانياً » من المادة ٢٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ — هو ان تطرح الدعوى عن موضوع واحد أمام جهتين من جهات القضاء أو الهيئات ذات الاختصاص القضائى ولا تتخلى احدهما عن نظرها ، او ان تتخلى



كلتاهما عنها ، وشرط انطباقه بالنسبة الى التنازع الايجابى أن تكون الخصومة قائمة فى وقت واحد أمام الجهتين المتنازعتين عند رفع الامر الى المحكمة الدستورية العليا مما يبرر الالتجاء الى هذه المحكمة لتعيين الجهة المختصة بنظرها والفصل فيها ، وهو ما حدا بالمشرع الى النص فى الفقرة الثالثة من المادة ٣١ من قانون المحكمة على أنه يترتب على رفع دعوى التنازع على الاختصاص « وقف الدعاوى القائمة المتعلقة به حتى الفصل فيه » .

لما كان ذلك ، وكان الثابت من الاوراق أن المحكمة العسكرية العليا هى الجهة القضائية الوحيدة التى أحيلت اليها الدعوى الجنائية وتمت محاكمة المدعى وآخرين أمامها عن الوقائع المنسوبة اليهم وقضت بعقابهم ، وأن الدعوى الجنائية لم ترفع عن ذات الوقائع أمام جهة قضائية أخرى ، ومن ثم لا يكون هناك تنازع على الاختصاص يقتضى تعيين الجهة المختصة ، الامر الذى يتعين معه الحكم بعدم قبول الدعوى .

### لهذه الاسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى .

## جلسة ٢ مايو سنة ١٩٨٦ م

برئاسة السيد المستشار سعيد على بلخ  
وحضور السادة المستشارين : مدوح مصطفى حنين ومنير أمين عبد المجيد وراجح  
لبنى جيمة ونوزي أسعد مرقس ومحمد كمال محفوظ والدكتور عوض محمد المر  
أعضاء  
وحضور السيد المستشار السيد عبد الحميد عماره  
وحضور السيد / أحمد على فضل الله  
المسؤول  
أمين السر

### مساعدة رقم ( ١٢ )

#### القضية رقم ١١ لسنة ١٩٨٦ القضائية « تنازع »

- ١ - دعوى تنازع الاختصاص - قبولها .  
مناط قبول دعوى الفصل في تنازع الاختصاص أن تطرح الدعوى عن موضوع واحد أمام جهتين من جهات القضاء أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي ولا تتطلى إحداها عن نظرها ، أو أن تتطلى إحداها عنها .
- ٢ - تنازع إيجابي - شرطه .  
شرط انطباق التنازع الإيجابي أن تكون القضية قابلة في وقت واحد أمام الجهتين المتنازعتين عند رفع الأمر إلى المحكمة الدستورية العليا .
- ٣ - دعوى تنازع الاختصاص - أثر رفعها .  
يقرب على رفع دعوى التنازع على الاختصاص وقف « الدعاوى القابلة » المتعلقة به حتى الفصل فيه .
- ٤ - التولية العامة - جهات الحكم .  
التولية العامة وهي تبارس سلطة التحقيق لا تعتبر جهة قضاء ولا هيئة ذات اختصاص قضائي ، ولا تعد جهة من جهات الحكم التي تستقل وحدها بالفصل في الدعوى الجنائية عند رفعها إليها .
- ٥ - رخصة التصدي - المادة ٢٧ من قانون المحكمة .  
أعمال رخصة التصدي المنصوص عليها في المادة ٢٧ من قانون المحكمة منوط بأن يكون النص الذي يرد عليه التصدي متصلاً بنزاع مطروح عليها - إذا انتهى قيام النزاع فلا يكون لرخصة التصدي سند يسوغ أعمالها .

١ : ٢ ، ٣ - أن مناط قبول دعوى الفصل في تنازع الاختصاص وفقاً للبند « ثانياً » من المادة ٢٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ ، هو أن تطرح

الدعوى عن موضوع واحد أمام جهتين من جهات القضاء أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي ، ولا تتخلى احدهما عن نظرها أو أن تتخلى كليهما عنها . وشرط انطباقه بالنسبة الى التنازع الايجابي ، أن تكون الخصومة قائمة في وقت واحد أمام الجهتين المتنازعتين عند رفع الامر الى المحكمة الدستورية العليا مما يبور الالتجاء الى هذه المحكمة لتعيين الجهة المختصة بنظرها والفصل فيها ، وهو ما حدا بالمشرع الى النص في الفقرة الثالثة من المادة ٣١ من قانون المحكمة على أنه يترتب على رفع دعوى التنازع على الاختصاص وقف « الدعوى القائمة » المتلقة حتى الفصل فيه .

٤ - أن النيابة العامة اذ تمارس سلطة التحقيق ، لا تعتبر جهة قضاء ولا هيئة ذات اختصاص قضائي في تطبيق المادة ٢٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ ، ذلك أن المشرع يعنى في هذا النص أن يكون النزاع مطروحا أمام جهتين من جهات الحكم تستمد كليهما ولاية القضاء من قانون محدد لاختصاصها مبين لاجراءات و ضمانات التقاضي أمامها ، ويصدر الحكم على أساس قاعدة قانونية حاسما للخصومة بحيث يعتبر عنوانا للحقيقة فيها قضى به متى حاز قوة الامر المقضى ، وليس هذا شأن النيابة العامة عند مباشرتها سلطة التحقيق ، ذلك أن ما تجرته في هذا الخصوص - وأن كان يعد عملا قضائيا - إلا أنه لا يجعل منها جهة من جهات الحكم التي تستقل وحدها بالفصل في الدعوى الجنائية عند رفعها اليها .

٥ - أنه لا محل لما طلبة الدعوى في مذكرته من أعمال هذه المحكمة لرخصة التصدى المنصوص عليها في المادة ٢٧ من قانونها الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ ، للحكم بعدم دستورية

المادة ٣٤ من ذلك القانون فيما نصت عليه من وجوب ارفاق صورة رسمية من الحكمين اللذين وقّع في شأنهما التنازع ، بطلب التنازع ، والا كان غير مقبول ، ذلك أن أعمال تلك الرخصة — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — منوط بأن يكون النص الذي يرد عليه التصدى متصلا بنزاع مطروح عليها ، فإذا انتفى قيام النزاع أمامها ، كما هو الحال في دعوى التنازع الراهنة التي انتهت المحكمة من قبل الى عدم قبولها ، فإنه لا يكون لرخصة التصدى سند يسوغ أعمالها .

### الاجراءات

بتاريخ ١٨ يولية ١٩٨٢ أودع المدعى صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالبا تعيين الجهة المختصة بنظر النزاع موضوع كل من الدعوى رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ جنح عسكرية مركزية ، والتحقيق رقم ١٦٩ لسنة ١٩٨٢ حصر أمن الدولة العليا .  
وقدمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت فيها عدم قبول الدعوى .

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها . ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة ، وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة ٥ أبريل سنة ١٩٨٦ وفى هذه الجلسة قررت المحكمة مد أجل النطق بالحكم الى جلسة اليوم .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق والمداولة .  
حيث ان الوقائع — على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الاوراق — تتحصل في ان النيابة العسكرية اتهمت المدعى في القضية رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ جنح عسكرية مركزية ، أنه بتاريخ الاول من

مارس سنة ١٩٨٢ ، وما قبله ، أعلان بالقول هيئة المحكمة العسكرية العليا اثناء انعقادها بأحد المحلات العسكرية لنظر القضية رقم ٧ لسنة ١٩٨١ أمن دولة عسكرية عليا . وبجلسة ١٥ مارس سنة ١٩٨٢ قضت المحكمة العسكرية العليا بمعاقبة المدعى بالحبس لمدة ستة أشهر وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة ، وتم التصديق على هذا الحكم . كما اتهمت نيابة أمن الدولة العليا - المدعى - في التحقيق الذي أجرته في القضية رقم ١٦٩ لسنة ١٩٨٢ حصر أمن الدولة العليا ، أنه في غضون شهر مارس ١٩٨٢ نشر امورا خاصة بالقضية رقم ٧ لسنة ١٩٨١ عسكرية عليا بقصد التأثير في القضاء الذين نيط بهم الفصل فيها ، وكذلك التأثير في سلطات التحقيق المنوط بها تحقيق القضية رقم ٤٦٢ سنة ١٩٨١ حصر أمن الدولة العليا ، وفي الشهود الذين قد يطلبون لاداء الشهادة في تلك الدعاوى والتحقيقات ، وفي الرأى العام لمصلحة طرف فيها . ولم يتم التصرف في هذا التحقيق على ما ورد بكتاب المحامى العام لنيابة أمن الدولة العليا المرسل بتاريخ ٢١ مارس ١٩٨٤ الى هيئة مفوضى المحكمة .

واذ ارتأى الدعى أن ثمت تنازعا ايجابيا في الاختصاص بين المحكمة العسكرية العليا وبين نيابة أمن الدولة العليا ، لعدم تخطي أى منهما عن نظر الدعوى المرفوعة اليها في ذات الموضوع ، فقد أقام الدعوى الماثلة لتعيين الجهة المختصة بنظره .

وحيث ان مناط قبول دعوى الفصل في تنازع الاختصاص وفقا للبند « ثانيا » من المادة ٢٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ ، هو أن تطرح الدعوى عن موضوع واحد أمام جهتين من جهات القضاء أو الهيئات ذات الاختصاص القضائى ، ولا تتخطى احدهما عن نظرها او ان تتخطى كلاهما عنها . وشرط انطباقه بالنسبة الى التنازع الايجابى ، أن تكون الخصومة قائمة في وقت واحد أمام الجهتين المتنازعتين عند

رفع الامر الى المحكمة الدستورية العليا مما يبرر الالتجاء الى هذه المحكمة لتعيين الجهة المختصة بنظرها والفصل فيها ، وهو ما حدا بالمشرع الى النص في الفقرة الثالثة من المادة ٣١ من قانون المحكمة على أنه يترتب على رفع دعوى التنازع على الاختصاص وقف « الدعوى القائمة » المتعلقة به حتى الفصل فيه .

وحيث أن المادة ٧ من القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ بإنشاء محاكم أمن الدولة تنص على أن « تختص النيابة العامة بالاتهام والتحقيق في الجرائم التي تدخل في اختصاص محاكم أمن الدولة ، وتباشر هذه الوظيفة وفقا للقواعد والاجراءات المنصوص عليها في قانون الاجراءات الجنائية ما لم ينص القانون على غير ذلك » ويكون للنياية العامة — بالإضافة الى الاختصاصات المقررة لها — سلطات قاضى التحقيق في تحقيق الجنايات التي تختص بها محكمة أمن الدولة العليا » .

وحيث أن النيابة العامة اذ تمارس سلطة التحقيق ، لا تعتبر جهة قضاء ولا هيئة ذات اختصاص قضائى في تطبيق المادة ٢٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ ، ذلك أن المشرع يعنى في هذا النص أن يكون النزاع مطروحا أمام جهتين من جهات الحكم تستمد كليهما ولاية القضاء من قانون محدد لاختصاصها بمين لاجراءات وضمانات التقاضى أمامها ، ويصدر الحكم على أساس قاعدة قانونية حاسما للخصومة بحيث يعتبر عنوانا للحقيقة فيما قضى به متى حاز قوة الامر المقضى ، وليس هذا شأن النيابة العامة عند مباشرتها سلطة التحقيق ، ذلك أن ما تجر به في هذا الخصوص — وان كان يعد عملا قضائيا — الا أنه لا يجعل منها جهة من جهات الحكم التي تستقل وحدها بالفصل في الدعوى الجنائية عند رفعها اليها .

لما كان ذلك ، وكان التحقيق الذى تجر به نيابة أمن الدولة العليا

في القضية رقم ١٦٩ لسنة ١٩٨٢ حصر أمن الدولة العليا ، لم يتم التصرف فيه على ما سلف بيانه ، بما مؤداه أن الدعوى الجنائية بشأن الاتهامات المنسوبة الى المدعى موضوع هذا التحقيق لم ترفع ، ولم تتصل بالتالى بقضاء الحكم ، فان الخصومة في شأن الموضوع الواحد — وأيا كان وجه الرأي في اتحاد هذا الموضوع — لا تكون قائمة أمام جهتين قضائيتين ، الامر الذى يتعين معه الحكم بعدم قبول الدعوى •

وحيث أنه لا محل لا طلبه المدعى في مذكرته من أعمال هذه المحكمة لرخصة التصدى المنصوص عليها في المادة ٢٧ من قانونها الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ ، للحكم بعدم دستورية المادة ٣٤ من ذلك القانون فيما نصت عليه من وجوب ارفاق صورة رسمية من الحكمين اللذين وقع في شأنهما النزاع ، بطلب النزاع ، والا كان غير مقبول ، ذلك أن أعمال تلك الرخصة — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — منوط بأن يكون النص الذى يرد عليه التصدى متصلا بنزاع مطروح عليها ، فاذا انتفى قيام النزاع أمامها ، كما هو الحال في دعوى النزاع الراهنة التى انتهت المحكمة من قبل الى عدم قبولها ، فانه لا يكون لرخصة التصدى سند يسوغ أعمالها •

### لهذه الاسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى •

## جلسة ٢١ يونية سنة ١٩٨٦ م

برئاسة السيد المستشار محمد على بلخ  
وحضور السادة المستشارين : جندوح مصطفى حسن ومير أمين عبد المجيد ورايح  
لملى جيمة ومحمد كمال مخلوط وشريف برهام نور وواصل علاء الدين  
أعضاء  
وحضور السيد المستشار / السيد عبد الحميد عمارة  
المفوض  
وحضور السيد / أحمد على فضل الله  
أمين السر

### قاعدة رقم ( ١٤ )

#### القضية رقم ١ لسنة ٤ قضائية « تنازع » (١)

- ١ — تنازع اختصاص ايجابى — مناط قبول دعوى .  
مناط قبول دعوى الفصل فيه أن تطرح الدعوى عن موضوع واحد أمام جهتين  
من جهات القضاء أو الهيئات ذات الاختصاص القضائى ولا تتخلى احدهما عن  
نظرهما .
- ٢ — خصومة — زوال عنصر المنازعة فى الخصومة الموضوعية — اثره على دعوى  
تنازع الاختصاص المرفوعة بشأنها — انقضاء المصلحة فى دعوى التنازع .

١ — أن مناط قبول دعوى الفصل فى تنازع الاختصاص الايجابى  
وفقا لنص الفقرة ثانيا من المادة ٢٥ من قانون المحكمة الدستورية  
العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ هو أن تطرح  
الدعوى عن موضوع واحد أمام جهتين من جهات القضاء أو  
الهيئات ذات الاختصاص القضائى ولا تتخلى احدهما عن  
نظرهما مما يبرر الالتجاء الى هذه المحكمة لتعين الجهة المختصة  
بنظر الخصومة والفصل فيها .

- ٢ — اذا زال عنصر المنازعة فى الخصومة ، انتفت المصلحة فى الفصل  
فى دعوى التنازع على الاختصاص المرفوعة بشأنها .

### الاجراءات

بتاريخ ٢١ يناير سنة ١٩٨٦ أودع المدعيان صحيفة هذه الدعوى  
قلم كتاب المحكمة طالبين تعيين المحكمة العليا للقيم جهة مختصة

---

(١) أصدرت المحكمة بذات الجلسة حكمن ممثلين فى الدعويين  
رقمى ٢ لسنة ٤ ق و ٤ لسنة ٥ ق تنازع .



بالفصل في الطعن في قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٩١ لسنة ١٩٨١  
دون جهة القضاء الادارى •

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريرين بالرأى  
انتهت في ثانيهما الى عدم قبول الدعوى •

ونظرت الدعوى على النحو المبين بمحضر الجلسة وقررت  
المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة اليوم •

### المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق والمداولة •

حيث أن الوقائع — على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر  
الاوراق — تتحصل في أنه في الثاني من سبتمبر سنة ١٩٨١ أصدر  
رئيس الجمهورية القرار رقم ٤٩١ لسنة ١٩٨١ بالغاء القرار  
الجمهورى رقم ٢٧٨٢ لسنة ١٩٧١ بشأن تعيين المدعى عليه الاول  
بابا للاسكندرية وبطريقا للكراسة المرقسية وبتشكيل لجنة من خمسة  
أساقفة للقيام بالمهام البابوية • فتظلم المدعى عليه الاول أمام محكمة  
القيم طالبا الغاء هذا القرار كما طعن فيه المدعى عليه الثانى بالالغاء  
أمام محكمة القضاء الادارى • وبتاريخ ٣ يناير سنة ١٩٨٢ قضت  
محكمة القيم برغض التظلم — وقد طعن المدعى عليه الاول في هذا  
الحكم أمام المحكمة العليا للقيم بالطعن رقم ٢ لسنة ٢ قضائية قيم  
عليها — في حين قضت محكمة القضاء الادارى في ٢٢ ديسمبر سنة  
١٩٨١ برغض الدفع بعدم الاختصاص الذى أبدته الحكومة  
وبالاستمرار في نظر الدعوى • فأقام المدعيان دعوى التنازع الماثلة  
لتعيين المحكمة العليا للقيم جهة مختصة بالفصل في النزاع •

وحيث أن منوط قبول دعوى الفصل في تنازع الاختصاص  
الايجابى وفقا لنص الفقرة ثانيا من المادة ٢٥ من قانون المحكمة

الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ هو أن تطرح الدعوى عن موضوع واحد أمام جويتين من جهات القضاء أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي ولا تنخلى احدهما عن نظرها مما يبرر الالتجاء الى هذه المحكمة لتعين الجهة المختصة بنظر الخصومة والفصل فيها فاذا زال عنصر المنازعة في الخصومة ، انتفت المصلحة في الفصل في دعوى التنازع على الاختصاص المرفوعة بشأنها •

لما كان ذلك ، وكان قرار رئيس الجمهورية رقم ٦ لسنة ١٩٨٥ الصادر في ٣ يناير سنة ١٩٨٥ قد نص على اعادة تعيين المدعى عليه الاول بابا لالاسكندرية وبطريقة للكراسة المرقسية ، وهو ما كان يستهدفه كلا المدعى عليهما في طعنيهما من طلب الغاء القرار المطعون عليه ، الامر الذى يستتبع زوال المنازعة في هذا القرار أمام كلتا الجهتين ، وتنتفى معه بالتالى المصلحة في دعوى التنازع الراهنة ، ومن ثم يتعين الحكم بعدم قبولها •

### لهذه الاسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعاوى •

## السادة المستشارون رؤساء المحكمة الدستورية العليا

وأعضائها ورئيس وأعضاء هيئة مفوضيها

من تاريخ أنشائها حتى الآن

### أولا : رؤساء المحكمة

#### السادة المستشارون

من	الى	
١٩٧٩/١٠/ ٩	١٩٨٢/ ٨/٣١	احمد ممدوح عطيه
١٩٨٢/ ٩/١٩	١٩٨٣/ ٦/٣٠	فاروق محمود سيف النصر
١٩٨٣/ ٧/ ١	١٩٨٤/ ٦/٣٠	الدكتور فتحى عبد الصبور
١٩٨٤/ ٧/ ١		محمد على راغب بليغ

### ثانيا : أعضاء المحكمة

#### السادة المستشارون

١٩٧٩/١٠/ ٩	١٩٨٠/ ٦/٣٠	على احمد كامل
١٩٧٩/١٠/ ٩	١٩٨٠/ ٦/٣٠	ابو بكر محمد عطيه
١٩٧٩/١٠/ ٩	١٩٨٢/ ٩/١٨	فاروق محمود سيف النصر
١٩٧٩/١٠/ ٩	١٩٨٠/ ٦/٣٠	ياقوت عبد الهادى العثملاوى
١٩٧٩/١٠/ ٩	١٩٨١/ ٩/٣٠	محمد نهى حسن عثرى
١٩٧٩/١٠/ ٩	١٩٨٣/ ٩/١٩	كمال سلامه عبد الله
١٩٧٩/١٠/ ٩	١٩٨٣/ ٦/٣٠	الدكتور فتحى عبد الصبور
١٩٧٩/١٠/ ٩	١٩٨٠/١٠/١٤	محمود حسن حسين
١٩٧٩/١٠/ ٩	١٩٨٤/ ٦/٣٠	محمد على راغب بليغ
١٩٨٠/ ٨/ ٦		محمود حمدي عبد العزيز
١٩٨٠/ ٨/ ٦		مصطفى جليل مرسى
١٩٨٠/ ٨/ ٦		ممدوح مصطفى حسن
١٩٨١/ ٦/٢٩	١٩٨٤/ ٦/٣٠	محمد عبد الخالق النادى
١٩٨١/ ٦/٢٩		متر أمين عبد المجيد
١٩٨٢/ ٦/٢٨		رابح لطفى جمعه
١٩٨٢/ ٦/٢٨		عمزى اسعد مرقس
١٩٨٣/ ٣/١٧		محمد كمال محفوظ
١٩٨٣/ ٩/٢٤		شريف برهام نور
١٩٨٤/ ٧/٢١		الدكتور عوض محمد عوض المر
١٩٨٤/١٠/١٧		الدكتور محمد ابراهيم أبو العينين
١٩٨٤/١١/٢٦		واصل علاء الدين ابراهيم

ثالثا : رؤساء هيئة المفوضين

السادة المستشارون

١٩٨١/ ٧/ ٧	١٩٧٩/١٠/ ٩	عمر حافظ شريف
١٩٨٣/ ٣/١٦	١٩٨١/ ٧/٢٥	محمد كمال محفوظ ( ندبا )
١٩٨٤/ ٧/٢٠	١٩٨٣/ ٣/٣١	الدكتور عوض محمد عوض المر
	١٩٨٤/١٠/ ٣	الدكتور احمد محمد الحفنى (ندبا)

رابعا : اعضاء هيئة المفوضين

السادة المستشارون

١٩٨١/ ٧/٢٤	١٩٧٩/١٠/ ٩	محمد كمال محفوظ
١٩٨٣/ ٣/٣٠	١٩٧٩/١٠/ ٩	الدكتور عوض محمد عوض المر
	١٩٧٩/١٠/ ٩	الدكتور احمد محمد الحفنى
	١٩٧٩/١٠/ ٩	الدكتور احمد عثمان عياد
١٩٨٤/١٠/١٦	١٩٧٩/١٠/ ٩	الدكتور محمد ابراهيم أبو العينين
	١٩٨٣/١٠/٣٠	عبد الرحمن الناصر محمد نصير
	١٩٨٤/ ٤/٢٦	السيد عبد الحميد عمارة

السادة المستشارون المساعدون

١٩٨٤/ ٤/٢٥	١٩٨٣/١٠/٣٠	السيد عبد الحميد عمارة
	١٩٨٣/١٠/٣٠	الدكتور/حفنى على جبالى

## فهرس

رقم الصفحة	
٢	• تقديم
٦	• الاحكام الصادرة في الدعاوى الدستورية
٣٦٥	• الاحكام الصادرة في دعاوى التنازع
٤٥٣	• اسماء المستشارين رؤساء واعضاء المحكمة الدستورية العليا ورؤساء واعضاء هيئة المفوضين منذ انشائها حتى الآن
٤٥٦	• المبادئ في الاحكام الصادرة في الدعاوى الدستورية
٤٩٤	• المبادئ في الاحكام الصادرة في دعاوى التنازع

## الإحكام الصادرة في الدعاوى الدستورية

رقم  
القاعدة الصفحة

أثر رجعى - أحزاب سياسية - اختصاص -  
استثناء - اعتقال - أعمال سيادة

### أثر رجعى

أثر رجعى - تاريخ سريان القوانين - « الحقوق ٢/٢٧ ١٧٦ المكتسبة » .

المبدأ الدستوري الذى يقضى بعدم سريان أحكام القوانين إلا على ما يقع من تاريخ العمل بها ولا يرتب لها أثرا على ما وقع قبلها يهدف الى احترام الحقوق المكتسبة ومراعاة الاستقرار الواجب للمعاملات .

أجازت الدساتير المشرع استثناء من هذا المبدأ أن يقرر الأثر الرجعى للقوانين - فى غير المسواد الجنائية - بشروط محددة - افترضت الدساتير أن يؤدى هذا الاستثناء الى المساس بالحقوق المكتسبة وآثرت عليها ما يحقق الصالح العام للمجتمع .

### أحزاب سياسية

● دستور - المادة الخامسة بعد تعديلها فى ٢٢ ٢/٥١ ٣٥٣ مايو سنة ١٩٨٠ .

الدستور تطلب فى المادة الخامسة منه تعدد الأحزاب ليقوم على أساسها النظام السياسى فى الدولة ، وكفل حرية تكوينها فى الإطار الذى رسمه لها بما يستتبع ضمان حق الانضمام اليها - الحرمان من حق الانضمام اليها يشكل اعتداء على حق كفلة الدستور .

### اختصاص

اختصاص - المحكمة الدستورية العليا ٢٢ ١/٣

● استبعاد أعمال السيادة من ولاية القضاء الدستوري يأتى تحقيقا للاعتبارات السياسية التى تقتضى التأى بها عن نطاق الرقابة القضائية وذلك لدواعى الحفاظ على كيان الدولة فى الداخل والزود عن سيادتها فى الخارج ورعاية مصالحها العليا .

رقم  
القاعدة  
الصفحة  
٢٠٩ ٢/٣٠

### اختصاص - المحكمة الدستورية العليا

- المحكمة الدستورية العليا تستبد ولايتها في الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح من المادة ١٧٥ من الدستور والمادة ٢٥ من قانونها .
- ٤٠ ● المحكمة الدستورية العليا : ولايتها في ١/٦  
الدعاوى الدستورية لا تقوم الا باتصالها بالدعوى اتصالاً مطابقاً للاوضاع المقررة في المادة ٢٩ (ب) من قانونها .

### استفتاء

- ٣٥٢ ١/٥١ . راجع دستور ( قاعدة رقم ..... )  
● استفتاء - دستور - المادة ١٥٢ من الدستور .

رخص الدستور في المادة ١٥٢ منه لرئيس الجمهورية أن يستفتي الشعب في المسائل الهامة التي تتصل بمصالح البلاد العليا ، لا يجوز أن يتخذ هذا الاستفتاء ذريعة الى اصدار احكام الدستور أو مخالفتها . الموافقة الشعبية على مبادئ معينة طرحت في الاستفتاء لا ترقى بهذه المبادئ الى مرتبة النصوص الدستورية ، ولا تصحح ما يشوب النصوص التشريعية المقتنة لتلك المبادئ من عيب مخالفة الدستور ، تخضع هذه النصوص التشريعية لما تتولاه هذه المحكمة من رقابة دستورية .

### اعتقال

- راجع قاضي طبيعي ( قاعدة ..... )  
وضمانات التقاضي ( قاعدة ..... ٣/١٤ )  
ومجلس الدولة ( قاعدة ..... )  
ومحاكم أمن الدولة العليا ( قاعدة ..... )

### التظلم منه

- ٨٠ ● امر الاعتقال - التظلم منه - تكيفه - ٢/١٤  
ضمانات التقاضي .  
التظلم من امر الاعتقال يشكل « خصوصية قضائية » تدور بين السلطة التنفيذية وبين المعتقل

رقم  
القاعدة الصفحة

- أو حره - الذى يتظلم من أمر الاعتقال على أسس عدم مشروعيته أو انتفاء المبرر للاشتباه فى المعتقل أو عدم توافر الدلائل على خطورته على الامن والنظام العام . وقد كحل المشرع للمعتقل عند نظر تظلمه أمام محكمة أمن الدولة العليا « طوارئ » كلفة ضمانات التقاضى من ابداء دفاعه وسماع اقواله .

#### ٨٠ ٤/١٤ ● أمر الاعتقال - التظلم منه - قرار محكمة أمن الدولة العليا فى التظلم - تكييفها .

التظلم من أمر الاعتقال الى محكمة امن الدولة العليا طوارئء يعتبر « تظلماً قضائياً » أسند اختصاص الفصل فيه الى جهة قضاء وفقاً لما تقضى به المادة ٧١ من الدستور ، والقرار الذى تصدره محكمة أمن الدولة العليا « طوارئء » فى هذا التظلم يعتبر « قراراً قضائياً » لذا بعد استنفاد طريق الطعن أو اعادة النظر فيه .

#### اعمال سيادة

#### راجع اختصاص قاعدة ١١/٣.....

#### ٢٢ ١/٣ اعمال سيادة - ماهيتها .

اعمال السيادة هى التى تصدر عن السيادة العليا للدولة بها لها من سلطة عليا وسيادة فى الداخل والخارج مستهدفة لتحقيق مصلحة الجماعة السياسية كلها مع احترام الحقوق التى كفلها الدستور ، وتنظيم علاقاتها الخارجية بينها وبين الدول الاخرى وتأمين سلامتها فى الداخل والدفاع عن اقليمها من الاعتداء الخارجى .

#### ٢٢ ٢/٣ اعمال سيادة - اختصاص .

استبعاد أعمال السيادة من ولاية القضاء الدستورى يأتى تحقيقاً للاعتبارات السياسية التى تقتضى النأى بها عن نطاق الرقابة القضائية وذلك لدواعى الحفاظ على كيان الدولة فى الداخل ، والازود عن سيادتها فى الخارج ، ورعية مصالحها العليا .



تأجيل - تشريع - تعطيسيم - تعويض - تفويض



رقم  
القاعدة الصفحة

### تأميم

- ١٢٢ ١/٢١ تأميم - انشوره على المشروعات المؤممة - مسئوليتها - مسئوليتها - مسئولية المشروعات المؤممة .  
القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ - القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٢ بتأميم بعض الشركات والمنشآت .  
تأميم المشروعات بنقل ملكيتها الى الدولة لا يترتب عليه تصفيتها أو انقضاء شخصيتها التي كانت لها قبل التأميم ، يظل لهذه المشروعات نظامها القانوني ونميتها المالية مستقلتين عن شخصية وذمة الدولة ، وتكون مسئولة وحدها مسئولة كاملة عن جميع التزاماتها قبل التأميم .
- ١٢٢ ٢/٢١ تأميم - مدى مسئولية الدولة عن التزامات المشروعات المؤممة .  
قرر المشرع مسئولية الدولة عن التزامات المشروعات المؤممة في حدود ما آل اليها من أموالها وحقوقها في تاريخ التأميم ، وذلك لاستقلال ذمة المساهم عن ذمة المشروعات المؤممة ، وعدم مسئوليته عن التزاماتها الا عند التصفية وفي حدود قيمة أسهمه .
- ١٢٢ ٣/٢١ تأميم - دستوري .  
نص الدستور القائم على حظر التأميم الا لاعتبارات الصالح العام وبقانون ومقابل تعويض .
- ١٢٢ ٤/٢١ تأميم - مدى مسئولية زوجات وأولاد أصحاب الشركات والمنشآت المؤممة عن التزاماتها .  
تحميل جميع أموال الزوجات والأولاد بضمان الوفاء بالتزامات الشركات المؤممة الزائدة على أصولها حال أنه لا علاقة لهم بها ولا وجه لمسئوليتهم عنها بمقتضى نص الفقرة الثانية من المادة الرابعة من القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٢ يشكل اعتداء على الملكية الخاصة بالخالفه للمادة ٣٤ من الدستور .
- ١٢٢ ١/٢٦ تأميم - تعويض أصحاب المشروعات المؤممة  
الترم المشرع في قوانين التأميم بالنسبة لتقدير التعويض المستحق لأصحاب المشروعات المؤممة كليا أو جزئيا أن يكون هذا التعويض معادلا لكلل القيمة الحقيقية لحصصهم واتصبتهم في تلك المشروعات .

رقم  
القاعدة الصفحة

١٦٢ ١/٢٦ • **تأميم - تعويض -** للقانون ١٣٤ لسنة ١٩٦٤  
الترم المشرع في قوانين التأميم التي تعلقت بها  
لحكام القرار بقانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٤ بأن يكون  
التعويض المستحق لاصحاب المشروعات المؤتممة معاً ولا  
لكامل القيمة الحقيقية لحصصهم وأنصبتهم في تلك  
المشروعات .

١٦٢ ٢/٢٦ • **تأميم - تعويض -**  
لم يقصد المشرع من القرار بقانون رقم ١٣٤  
لسنة ١٩٦٤ تعديل أسس أو قيمة التعويض التي سبق  
أن أرساها في قوانين التأميم جميعاً .

١٦٢ ٤/٢٦ • **تأميم - سندات - ملكية خاصة - اعتداء -**  
**عليها - مصادرة -**  
ملكية السندات الاسمية التي تحولت اليها القيمة  
الكاملة لأسهم ورؤوس أموال الشركات والمنشآت  
المؤتممة - استقرارها لاصحابها بموجب قوانين التأميم  
- مقتضى تطبيق الفقرة الاولى من المادة الاولى من  
القرار بقانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٤ من وضع حد  
اقصى للتعويض لا يجاوز ١٥ ألف جنيه - هو استيلاء  
الدولة دون مقابل على السندات الاسمية الزائدة على  
هذا الحد مما يشكل اعتداء على الملكية الخاصة  
ومصادرة لها بالمخالفة لحكم المادتين ٣٤ ، ٣٦ من  
الدستور .

### تشريع

٢٩ ١/٤ • **تشريع - مجاله - ملامح التشريعية -**  
**السلطة التقديرية للمشرع -**  
مجالات التشريع الذي تمارسه السلطة  
التشريعية يمتد الى جميع الموضوعات ، كما أن ملامح  
التشريع من اخص مظاهر السلطة التقديرية للمشرع  
المادى ما لم يقيد الدستور بحدود وضوابط معينة .

١٧٦ ٢/٢٧ • **تشريع - مجلس الشعب - المادة ٨٦ من**  
**الدستور -**  
مجلس الشعب هو صاحب الاختصاص الاصيل  
في التشريع عملاً بحكم المادة ٨٦ من الدستور وحده  
في ذلك مطلق بحيث يستطيع تنظيم أى موضوع بقانون  
غير مقيد في ذلك الا بأحكام الدستور .

رقم  
القاعدة الصفحة

● **تشريع - من القوانين - المادة ٨٦ من ٢٩/٣ ١٩٥**  
**الدستور .**

سن القوانين عمل تشريعي تختص به الهيئة التشريعية التي تنهمل في مجلس الشعب طبقا للمادة ٨٦ من الدستور .

● **تشريع - رخصة التشريع الاستثنائية - ٢٩/٤ ١٩٥**  
**ضرورة - رئيس الجمهورية - المادة ١٤٧ من الدستور -**  
الاصل أن يتولى مجلس الشعب سلطة التشريع -  
أجاز الدستور تحويل رئيس الجمهورية رخصة التشريع على سبيل الاستثناء لمواجهة الظروف الطارئة حال غياب المجلس التشريعي المختص أصلا بذلك وفقا للضوابط والقيود المنصوص عليها في المادة ١٤٧ من الدستور .

● **تشريع - رخصة التشريع الاستثنائية - ٢٩/٥ ١٩٥**  
**شروط مجرستها - الرقابة .**  
أوجب الدستور لأعمال رخصة التشريع الاستثنائية أن يكون مجلس الشعب غائبا ، وان تنهيا خلال الغيبة ظروف تسوغ لرئيس الجمهورية تسرعة مواجهتها بتدابير لا تحتل انتخاب لذين انعقاد مجلس الشعب - رقابة المحكمة الدستورية العليا تمتد للتحقق من قيام هذين الشرطين .

● **تشريع استثنائي - قرار بقانون - القرار ٢٩/٦ ١٩٥**  
**بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ .**

القرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ بتعديل بعض أحكام قوانين الأحوال الشخصية صدر على خلاف الأوضاع المقررة في المادة ١٤٧ من الدستور مشوبا بمخالفة الدستور ، لان الأسباب التي استندت إليها الحكومة في التعجيل بإصداره في غيبة مجلس الشعب تفيد أنه لم يطرأ خلال الغيبة ظروف تتوافر معه الحالة التي تحل بها رخصة التشريع الاستثنائية التي خولها الدستور لرئيس الجمهورية بمقتضى المادة ١٤٧ من الدستور .

● **تشريع - القرارات بقوانين - الرقابة ٢٩/٧ ١٩٦**  
**الدستورية .**

تقدير الضرورة الداعية لإصدار القرارات بقوانين عملا بالمادة ١٤٧ من الدستور متروك لرئيس

رقم  
القاعدة الصفحة

الجمهورية تحت رقابة مجلس الشعب لا يعنى ذلك إطلاق هذه السلطة في إصدار قرارات بقانون دون التقيد بالحدود والضوابط التي نص عليها الدستور - خضوع هذه القرارات بقوانين لما تسواه المحكمة من رقابة دستورية .

١٩٦ ٨/٢٩ قرار بقانون - اقرار مجلس الشعب للقرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ - المزمع . لا يترتب عليه سوى مجرد استمرار نفاذه بوصفه الذي نشأ عليه دون تطهيره من العوار الدستوري الذي لازم اصداره .

٢٢٧ ١/٤٩ • تشريع - السلطة التنفيذية - مدى اختصاصها في ممارسة الأعمال التشريعية . الاصل أن السلطة التنفيذية لا تتولى التشريع - استثناء من هذا الاصل عهد الدستور اليها في حالات محددة أعمالا تدخل في نطاق الأعمال التشريعية ، ومن ذلك اصدار اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين .

٢٢٩ ١/٣٢ • تشريع - المحكمة الدستورية العليا - رقابتها . قرارات المجلس الاعلى للجامعات باستثناء عدد من أبناء المحافظات والمناطق النائية ومحافظات الحدود من شرط الجوع عند الالتحاق بالكليات تتضمن احكاما بعبارة مجردة وتدخل في عموم التشريعات الخاضعة لرقابة المحكمة الدستورية العليا .

١٧٦ ١/٢٧ • تشريع - تعديل او الغاء النص التشريعي المطعون بعدم دستوريته - لا يحول دون النظر والفصل في دعوى عدم دستوريته من طبق عليهم خلال فترة نفاذه وترتبت بيقضائه آثار قانونية بالنسبة له .

٣٣٦ ١/٥٠ • تشريع - ضرورة - رقابة قضائية . رخصة التشريع الاستثنائية المنصوص عليها في المادة ١٤٧ من الدستور - الشروط اللازمة لممارستها - خضوعها لرقابة المحكمة الدستورية العليا .

٢٣٦ ٢/٥٠ • تشريع - قرار بقانون - ضرورة . القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الاوضاع الناشئة عن فرض الحراسة - الاسباب التي

رقم  
القاعدة الصفحة

دعت الى الاسراع باصداره في غيبة مجلس الشعب -  
صدره من رئيس الجمهورية غير مجاوز حدود سلطته  
التنفيذية .

● **تشريع - قرار بقانون - مجلله التشريعي - ١٠/٥٠ - ٢٣٦**  
**المادة ١٤٧ من الدستور .**

القرارات بقوانين التي تصدر طبقا لها تتناول  
بالنظيم كل ما يتناوله القانون اساس ذلك .

### تنظيم

راجع قاضي طبيعي ( قاعدة ..... )  
و ضمانات التقاضي ( قاعدة ..... ٣/١٤ )  
ومجلس الدولة ( قاعدة ..... )  
ومحاكم أمن الدولة العليا ( قاعدة ..... )

● **أمر الاعتقال - التنظيم منه - تكييفه - ٣/١٤ - ٨٠**  
**ضمانات التقاضي .**

التنظيم من أمر الاعتقال يشكل « خصومة  
قضائية » تدور بين السلطة التنفيذية وبين المعتقل  
- أو غيره - الذي يتظلم من أمر الاعتقال على أساس  
عدم مشروعيته أو انتفاء المبرر للاشتباه في المعتقل أو  
عدم توافر الدلائل على خطورته على الأمن والنظام  
العام . وقد كفل المشرع للمعتقل عند نظر تظلمه أمام  
محكمة أمن الدولة العليا « طوارئ » كافة ضمانات  
التقاضي من ابداء دفاعه وسماع اقواله .

● **أمر الاعتقال - التنظيم منه - قرار محكمة ٤/١٤ - ٨٠**  
**أمن الدولة العليا في التنظيم - تكييفها .**

التنظيم من أمر الاعتقال الى محكمة أمن الدولة  
العليا طوارئ يعتبر « تظلمًا قضائيًا » أسند اختصاص  
الفصل فيه الى جهة قضاء وفقا لما تقضى به المادة ٧١  
من الدستور ، والقرار الذي تصدره محكمة أمن  
الدولة العليا « طوارئ » في هذا التظلم يعتبر « قرارا  
قضائيا » نافذا بعد استنفاد طريق الطعن أو اعادة  
النظر فيه .

## تعليم

### المساواة .

- ٢٢٩ ٢/٣٢ مبدأ تكافؤ الفرص - مبدأ التعليم -  
الحق في التعليم الذي أرسى الدستور أصله هو  
أن يكون لكل مواطن الحق في أن يتلقى تدرا من التعليم  
يتناسب مع مواهبه وقدراته ، وأن يختار نوع التعليم  
الذي يراه أكثر اتفاقا مع ميوله وملكانه وفق القواعد  
التي يتولى المشرع وضعها تنظيميا لهذا الحق بما  
لا يؤدي إلى مصادرة أو الانتقاص منه ، وعلى ألا تخل  
القيود التي يفرضها المشرع في مجال هذا التنظيم  
بمبدأ تكافؤ الفرص والمساواة المنصوص عليهما في  
المادتين ٨ ، ٤٠ من الدستور .

- ٢٢٩ ٣/٣٢ التعليم العالي - الكليات والمعاهد العالية  
التعليم العالي يعد الركيزة الرئيسية لتزويد المجتمع  
بالمختصين والفنيين والخبراء الذين يقع على عواتقهم  
مسئولية العمل في مختلف مجالاته ، فينبغي أن يرتبط  
في أهدافه وأسس تنظيمه بحاجات المجتمع وإنتاجه .

- ٢٢٩ ٤/٣٢ التعليم العالي - فرص الالتحاق به - الشروط  
الموضوعية .

الفرص التي تلزم الدولة بأن تتيحها للراغبين في  
الالتحاق بالتعليم العالي مقيدة بألياتها الفعلية التي  
قد تقصر عن استيعابهم جميعا في كلياته ومعاهده  
المختلفة ، والسبيل إلى فض نزاحهم وتنافسهم على  
هذه الفرص المحدودة لا يتأتى إلا بتحديد مستحقها  
وترتيبهم فيما بينهم وفق شروط موضوعية ترتد في  
أساسها إلى طبيعة هذا التعليم وأهدافه ومتطلبات  
الدراسة فيه ، ويتحقق بها ومن خلالها التكافؤ في  
الفرص والمساواة لدى القانون ، فإذا استقر لاي منهم  
الحق في الالتحاق بلحدى الكليات والمعاهد العالية وفق  
هذه الشروط فلا يجوز أن يفضل عليه من لا تتوافر  
فيه تلك الشروط ، والا كان ذلك مساسا بحق قرره  
الدستور .

- ٢٣٠ ٥/٣٢ القبول في التعليم الجامعي - معيار المفاضلة  
بين المتقدمين للتعليم الجامعي .  
تكفلت اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات  
ببيان ما أرتأته من شروط موضوعية محققة لتكافؤ

رقم  
القاعدة الصفحة

الفرص بين الحاصلين على شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها ، ولتساويهم لدى القانون ، حين ربطت القبول في التعليم الجامعي بترتيب درجات النجاح بينهم في امتحان تلك الشهادة .

٢٢. ٦/٢٢ **القبول بالتعليم العالي - مبدأ تكافؤ الفرص والمساواة .**

المعاملة الاستثنائية في القبول بالتعليم العالي التي تضمنتها النصوص التشريعية تستتبع أن يحل أفراد الفئات المستثناء محل من يتقدمونهم في درجات النجاح في الثانوية العامة أو ما يعادلها في الانتفاع بحق التعليم في مرحلته العالية المحدودة فرصها . الأمر الذي يتعارض مع طبيعة حق التعليم العالي وأهدافه ومطلوبات الدراسة فيه ، وينطوى على المساس بحق المتقدمين في درجات النجاح في هذا التعليم ، والاخلال بمبدأ تكافؤ الفرص والمساواة لدى القانون . ويشكل مخالفة للمواد ٨ ، ١٨ ، ٤٠ من الدستور .

**تعويض**

راجع تأميم ( قاعدة ١/٢٦ )  
وحق ملكية ( قاعدة ٥/٥ . )

١٦٢ ١/٢٦ **تعويض تأميم - قوانين التأميم - تعويض أصحاب المشروعات المؤممة .**

التزم المشرع في قوانين التأميم بالنسبة لتقدير التعويض المستحق لأصحاب المشروعات المؤممة كلياً أو جزئياً أن يكون هذا التعويض معادلاً لكامل القيمة الحقيقية لحصصهم وأنصبتهم في تلك المشروعات .

٢٣٦ ٥/٥. **تعويض - امسوال .**

عدم ردها عينا الى اصحابها طبقاً للمادة الثانية من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ - شرط صحتها الناحية الدستورية - وجوب تعويضهم عنها تعويضاً معادلاً لقيمتها الحقيقية .

٢٣٦ ٧/٥. **تعويض - ملكية .**

التعويض الذي قرره المادة الثانية من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ عن الاموال والممتلكات ( م ٣٠ - المحكمة الدستورية )

رسم  
القاعدة الصفحة

التي استثنيت من قاعدة الرد العيني يتحدد الى حد  
يباعد بينه وبين قيمتها الحقيقية - أثر ذلك - عدم  
دستورية المادة المذكورة - نطاق عدم الدستورية .

### تفتيش المسكن

راجع حريات شخصية ( قاعدة ١٢/١/٢/٤ )  
وراجع دستور ( قاعدة ..... )

### ح

حريات - حق سيلي - حق شخصي - حق  
التنازلي - حق الملكية - حكم .

### حريات شخصية

٦٧ ١/١٢ راجع دستور ( قاعدة ..... )  
● **حريات عامة** - حريات شخصية - دستور .  
حرص دستور سنة ١٩٧١ على كفالة الحرية  
الشخصية لاتصالها بكيان الفرد ، فأتى في المواد من  
٤١ الى ٤٥ فيه بتواعد أساسية تقرر ضمانات عديدة  
لحماية الحرية الشخصية وما يتفرع عنها من حريات  
وحرمان .

٦٧ ٢/١٢ ● **حرمة المسكن - تفتيش المسكن** .  
حرص الدستور على التأكيد على عدم انتهاك  
حرمة المسكن سواء بدخوله أو تفتيشه ما لم يصدر  
أمر قضائي مسبب دون أن يستثنى من ذلك حالة  
التلبس بالجريمة .

٦٧ ٣/١٢ ● **حرمة المسكن - تفتيش المسكن** . المادة ٤٤  
من الدستور .  
نص المادة ٤٤ من الدستور بجاء عاما  
مطلقا لم يرد عليه ما يخصه أو يقيد به مما مؤداه أن  
هذا النص الدستوري يستلزم في جميع أحوال تفتيش  
المساكن صدور الأمر القضائي المسبب وذلك صونا  
لحرمة المسكن التي تنبثق من الحرية الشخصية .

٦٧ ٤/١٢ ● **التلبس والتفتيش - المادة ٤٧ إجراءات**  
**جنايية** .  
تحويل مأمور الضغط القضائي الحق في تفتيش  
مسكن المتهم في حالة التلبس بجنايية أو جنحة دون أن



رقم  
القاعدة الصفحة

يصدر له امر قضائي مسبب ممن يملك سلطة التحقيق  
وفقا لحكم المادة ٤٧ اجراءات جنائية يخالف حكم  
المادة ٤٤ من الدستور .

### حق سياسي

● حق سياسي - دستور - المادة ٦٢ من ٢/٥١ ٢٥٢  
الدستور .

الحقوق السياسية المنصوص عليها في المادة ٦٢  
من الدستور من الحقوق العامة التي حرص الدستور  
على كفلتها وتمكين المواطنين من ممارستها لضمان  
اسهامهم في اختيار قياداتهم وممثلهم في ادارة دفة  
الحكم ورعاية مصالح الجماعة - اهدار تلك الحقوق  
يعد مخالفة لاحكام الدستور .

● الحقوق والأنشطة السياسية - الحرمان ٤/٥١ ٢٥٣  
منها - دستور - القانون ٢٢ لسنة ١٩٧٨ .

الفقرة الاولى من المادة الرابعة من القانون رقم  
٢٢ لسنة ١٩٧٨ اذ تحرم فئة من المواطنين حرمانا  
مطلبا ومؤبدا من حقهم في الانتماء الى الاحزاب  
السياسية ، ومن مباشرة الحقوق والأنشطة السياسية  
كافة ، فان ذلك ينطوي على اهدار لاصل تلك الحقوق  
ويشكل اعتداء عليها بالمخالفة لحكم المادتين ٥ ، ٦٢  
من الدستور .

● حرية تكسوين الاحزاب السياسية وحق ٢/٥١ ٢٥٣  
الانضمام اليها - دستور - المادة الخامسة بحد  
تعديلها في ٢٢ مايو سنة ١٩٨٠ .

الدستور تطلب في المادة الخامسة منه تعدد  
الاحزاب ليقوم على اساسها النظام السياسي في الدولة ،  
وكفل حرية تكوينها في الاطار الذي رسمه لها بها  
يستتبع ضمان حق الانضمام اليها - الحرمان من حق  
الانضمام اليها يشكل اعتداء على حق كفله الدستور .

### حق شخصي

● حق شخصي - التزول عنه . ٢/٤٠ ٢٨٧

اعتباره عملا قانونيا يتم بالارادة المنفردة وينتج  
اثره في اسقاط الحق .

رقم  
القاعدة الصفحة

## حظر التقاضي

- راجع حق التقاضي ( قاعدة ..... ١/١٧ )  
وراجع قرار ادارى ( قاعدة ..... ٢/١٧ )  
وراجع منع التقاضي ( قاعدة ..... ١/١٧ )

## حق التقاضي

- ١٠٢ ● حق التقاضي - المادة ٦٨ من الدستور - ١/١٧  
مبدأ المساواة - المادة ٤٠ من الدستور .  
حق التقاضي مبدأ دستورى أصيل - المادة ٦٨  
من الدستور نصها على كفاية حق التقاضي وحظر  
تحسين أى عمل أو قرار ادارى من رقابة القضاء  
ترديد لما اقرته الدساتير السابقة ضمنا من كفاية  
حق التقاضي للأفراد ، ذلك أن حق التقاضي من الحقوق  
العامة التى كفلت الدساتير المساواة بين المواطنين  
فيها - حرمان طائفة معينة من هذا الحق مع تحقق  
مناطه ينطوى على اهدار لمبدأ المساواة بينهم وبين  
غيرهم من المواطنين الذين لم يحرموا من هذا الحق .

## اعتقال

- ٨١ ● حق التقاضي - مجلس الدولة المادة ١٧٢ ٥/١٤  
من الدستور .  
المشرع اذا كفل للمعتقل حق التقاضي بما خوله  
له من التظلم من الامر الصادر باعتقاله أمام جهة  
قضائية أخرى غير مجلس الدولة تخفيها للمصلحة العام  
لا يكون قد خالف حكم المادة ١٧٢ من الدستور .
- ١٤٥ ● حق التقاضي - المادة ٦٨ من الدستور . ٢/٢٣  
حق التقاضي مبدأ دستورى أصيل - حظر الذى  
في القوانين على تحسين أى عمل أو قرار ادارى من  
رقابة القضاء - أساس ذلك نص المادة ٦٨ من  
الدستور وما اقرته الدساتير السابقة ضمنا من كفاية  
حق التقاضي للأفراد .
- ١٤٥ ● حق التقاضي - مبدأ المساواة . ٣/٢٣  
حق التقاضي من الحقوق العامة التى كفلت  
الدساتير المساواة بين المواطنين فيها - حرمان طائفة  
معينة من هذا الحق ينطوى على اهدار لمبدأ المساواة .

## حق ملكية

راجع تأميم ( قاعدة ..... )

٢٣٦ ٤/٥. • **حق الملكية** . تنظيم تشريعى .  
لم يقصد المشرع الدستوري أن يجعل من حق الملكية حقا عصيا يمتنع على التنظيم التشريعى الذى يقتضيه الصالح العام - للمشرع الحق فى تنظيم حق الملكية على الوجه الذى يراه محققا للصالح العام - أساس ذلك المادة ٣٢ من الدستور .

١٦٢ ٣/٢٦ • **حق الملكية** .  
حرصت الدساتير المصرية المتعاقبة على مبدأ صون الملكية الخاصة وعدم المساس بها الا على سبيل الاستثناء وفى الحدود وبالقيد التى أوردتها .

٢٣٦ ٢/٥. • **حق الملكية** .  
صون الملكية الخاصة وعدم المساس بها الا على سبيل الاستثناء وفى الحدود وبالقيد التى أوردتها الدستور . بيان ذلك .

٢٣٦ ٥/٥. • **ملكية - بيع ملك الغير - أموال - استردادها** .

عدم رد بعض الاموال والممتلكات عينا الى أصحابها على النحو الذى نصت عليه المادة الثانية من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ لا يعدو أن يكون استثناء من القواعد المقررة فى القانون المدنى لبيع ملك الغير .

٢٣٦ ٦/٥. • **ملكية - تعويض - أموال** .  
عدم ردها عينا الى أصحابها طبقا للمادة الثانية من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ - شرط صحته من الناحية الدستورية - وجوب تعويضهم عنها تعويضا معادلا لقيمتها الحقيقية .

١٢٢ ٣/٢١ • **ملكية خاصة - نزع الملكية - شروطه - الدستورية** .  
حظرت الدساتير نزع الملكية الخاصة الا للمتفعة العامة ومقابل تعويض .

رقم  
القاعدة الصفحة

## الشركات والمنشآت المؤممة - تأميم

١٢٢ ٤/٢١ • ملكية خاصة - تحميل جميع أموال الزوجات وأولاد اصحاب المشروعات المؤممة بضمحل الوفاء بالتزاماتها الزائدة على أصولها حال أنه لا علاقة لهم بها ولا وجه لمسؤوليتهم عنها بمقتضى نص المادة الثالثة من القرار بقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ ، والمادة الرابعة من القرار بقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣ بشكل اعتداء على الملكية الخاصة بالمخالفة للمادة ٣٤ من الدستور .

١٦٢ ٣/٢٦ • ملكية خاصة - الحد الأقصى لها . حرصت الدساتير المصرية المتعاقبة على تأكيد حماية الملكية الخاصة . لا يجوز الدستور تحديد حدا أقصى لما يملكه الفرد إلا بالنسبة للملكية الزراعية .

١٦٢ ٤/٢٦ • ملكية خاصة - تأميم - حدا أقصى للتعويش - القرار بقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٤ - سنوات وضع حد أقصى للتعويش المستحق لاصحاب المشروعات المؤممة بالتطبيق للقرار بقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٤ بها لا يجاوز ١٥ ألف جنيه - مقتضاه استيلاء الدولة دون مقابل على السندات الاسمية المملوكة لهم والزائدة على هذا الحد وتجردهم من ملكيتها ، الامر الذى يشكل اعتداء على الملكية الخاصة ومصادرة للاموال بالمخالفة لحكم المادتين ٣٤ ، ٣٦ من الدستور .

٣٣٦ ٧/٥٠ • ملكية - تعويض • التعويض الذى قررته المادة الثانية من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ عن الاموال والممتلكات التى استثنيت من قاعدة الرد العيني يتجسد الى حدا ياعد بينه وبين قيمتها الحقيقية - أثر ذلك - عدم دستورية المادة المذكورة - نطاق عدم الدستورية.

## حكم

راجع دعوى دستورية ( قاعدة ١/٨..... )  
• دعوى دستورية - الحكم فيها - حجيتها ١/ ٨ ٤٩  
الدعاوى الدستورية عينية بطبيعتها - الاحكام

رقم  
القاعدة الصفحة

الصادرة فيها لها حجية مطلقة قبل الكفاية ، وتلتزم بها جميع سلطات الدولة وجهات القضاء سواء كانت قد انتهت الى عدم دستورية النص المطعون فيه أم الى دستوريته .

- ١٦ ١/١٦ • دعوى دستورية - الحكم فيها .  
نص المادة ١/٤٩ من قانون المحمة الدستورية العليا على أن احكامها في الدعاوى الدستورية ملزمة لجميع سلطات الدولة والكافة لا يخل بها نص عليه الدستور من كفاية تكافؤ الفرص والمساواة بين المواطنين وصون حقوقهم في الدفاع والالتجاء الى قاضيهم الطبيعي .

- ٢٦ ١/٣٦ • المحكمة الدستورية العليا - طيبة احكامها وقراراتها  
احكام المحكمة الدستورية العليا وقراراتها نهائية وغير قابلة للطعن - أساس ذلك - نص المادة ٤٨ من قانون المحكمة .

#### حكم محلي

- ٢٢٧ ٦/٤٩ • حكم محلي - اختصاصات ادارية .  
الفقرة الاولى من المادة ٢٧ من قانون نظام الحكم المحلي الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ المعدل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ - القصد منها - أن يباشر المحافظون بوصفهم رؤساء الاجهزة والمرافق التابعة لهم السلطات والاختصاصات المقررة للوزراء في هذا الصدد دون أن يتعدى ذلك الى الاختصاصات باصدار اللوائح التنفيذية التي تكون القوانين قد عهدت بها الى الوزراء .

#### ( د )

#### دستور - دعوى

#### دستور

- ١٧٦ ٤/٢٧ • راجع مبدأ المساواة ( قاعدة ..... ٤/٢٧ )  
• دستور - مبدأ المساواة - المادة ٤٠ من الدستور .  
المقصود بالمساواة التي نصت عليها المادة ٤٠ من الدستور هو عدم التمييز بين أفراد الطائفة الواحدة اذا تماثلت مراكزهم القانونية .

رقم  
القاعدة  
الصفحة

● دستور - مبدأ التضامن الاجتماعي - المادة ٢٧/٥ ١٧٦

السابعة من الدستور .

عهد الدستور الى المشرع تنظيم خدمات التأمين الاجتماعي والصحي وتعيين قواعد صرف المعاشات والتعويضات - قيام المشرع بهذا التنظيم لا يخالف مبدأ التضامن الاجتماعي .

● دستور - نصوصه تمثل اسمى القواعد ١/٢٩ ١٩٥

الأمرة .

نصوص الدستور تمثل القواعد التي يقوم عليها نظام الحكم في الدولة ، ولها مقام الصدارة بين قواعد النظام العام التي يتعين التزامها باعتبارها اسمى القواعد الأمرة وأهدار ما يخالفها من تشريعات .

● دستور - الحكومة - السلطة التنفيذية . ١/٣ ٢٠٦

الدستور بين المقصود بالحكومة بما نص عليه في المادة ١٥٣ منه .

### دعوى دستورية

راجع حكم ( قاعدة ..... ١/٨ )  
● دعوى دستورية - إجراءاتها : ١/٥ ٣٥

أوضاعها الإجرائية المتعلقة بطريقة رفعها وبمبدأ رفعها تتعلق بالنظام العام ، مخالفة هذه الأوضاع ، أثره ، عدم قبول الدعوى .

● دعوى دستورية - إجراءاتها - المبدأ المحدد ١/٥ ٣٥

لرفعها .

الطريق الذي رسمه المشرع لرفع الدعوى الدستورية وفقا للفقرة ( ب ) من المادة ٢٩ من قانون المحكمة ، والمبدأ الذي تحدده محكمة الموضوع لرفعها بحيث لا يجاوز ثلاثة اشهر لها من مقومات الدعوى الدستورية ، وهى أوضاع إجرائية في التقاضى ومن النظام العام .

● دعوى دستورية - المبدأ المحدد لرفعها . ١/٧ ٤٥

سكوت محكمة الموضوع عن تحديد مبدأ لرفع الدعوى الدستورية وجوب رفعها قبل انقضاء الحدد الأقصى للمبدأ - رفعها بعد انقضائه - عدم قبول الدعوى .

رقم  
القاعدة الصنعة

● دعوى دستورية - الميعاد المحدد لرفعها . ٢/ ٧ ١٥

ميعاد الثلاثة أشهر الذي فرضه المشرع على نحو آمر كحد أقصى لرفع الدعوى الدستورية أو الميعاد الذي تحدده محكمة الموضوع في غضون هذا الحد الأقصى يعتبر ميعادا جتيميا يقيد محكمة الموضوع والخصوم على حد سواء - تجاوز محكمة الموضوع الحد الأقصى لرفع الدعوى الدستورية أو سكوتها عن تحديد أي ميعاد - التزام الخصوم برفع دعواهم الدستورية قبل انقضاء هذا الحد الأقصى والا كانت دعواهم غير مقبولة .

● دعوى دستورية - الميعاد المحدد لرفعها . ٢/ ١٠ ٥٨

تأجيل محكمة الموضوع الدعوى الموضوعية الى جلسة لاحقة لانقضاء الاجل الذي حددته من قبل لرفع الدعوى الدستورية لا يعنى امتداد الاجل الذي حددته لرفعها .

● دعوى دستورية - الميعاد المحدد لرفعها . ٢/ ٥ ٣٥

ميعاد الثلاثة أشهر الذي فرضه المشرع كحد أقصى لرفع الدعوى الدستورية طبقا لنص الفقرة (ب) من المادة ٢٩ من قانون المحكمة يعتبر ميعادا جتيميا يقيد محكمة الموضوع والخصوم على حد سواء ، ويتمين رفع الدعوى الدستورية قبل انقضاءه والا كانت غير مقبولة .

● دعوى دستورية - اجراءاتها . ١/ ٦ ٤٠

ولاية المحكمة الدستورية في الدعاوى الدستورية لا تقوم الا باتصالها بالدعوى اتصالا مطابقا للاوضاع المقررة قانونا .

● دعوى دستورية - طريقة رفعها امام المحكمة . ١/ ٢ ١٤

الاتصال المحكمة العليا بالدعوى الدستورية يكون بابداء الدفع بعدم الدستورية امام محكمة الموضوع ، فاذا تبينتهجبة الدفع جددت ميعادا لرفع الدعوى امام المحكمة العليا - فاذا لم تراعى هذه الاوضاع كانت الدعوى الدستورية غير مقبولة .

● دعوى دستورية - قبولها . ١/ ٩ ٥٤

وجوب أن يتضمن قرار الإحالة أو صحيفة

- |               |                |  |
|---------------|----------------|--|
| رقم<br>الصفحة | رقم<br>القاعدة |  |
|---------------|----------------|--|
- الدعوى البيانات الجوهرية التي نصت عليها المادة ( ٢٠ ) من قانون المحكمة الدستورية العليا - حكمة ذلك - اغفال هذه البيانات - اثره - عدم قبول الدعوى
- ١ / ١ • دعوى دستورية المصلحة فيها شرط لقبولها .  
يشترط لقبول الطعن بعدم الدستورية أن تتوافر للطاعن مصلحة شخصية مباشرة في طعنه .
- ٢ / ٨ • دعوى دستورية - المصلحة فيها •  
الطعن بعدم دستورية نص سبق للمحكمة الدستورية العليا أن قضت بعدم دستوريته - انتفاء المصلحة في الدعوى - اثره - عدم قبول الدعوى .
- ١ / ٢٧ • دعوى دستورية - المصلحة فيها •  
تعديل أو إلغاء النص التشريعي المطعون بعدم دستوريته لا يحول دون النظر والفصل في دعوى عدم دستوريته ممن طبق عليهم خلال فترة نفاذه ، وترتبت بمقتضاه آثار قانونية بالنسبة له ، وبالتالي توافرت له مصلحة شخصية في الطعن بعدم دستوريته .
- ١ / ٣٨ • دعوى دستورية - المصلحة فيها •  
يشترط لقبول الدعوى الدستورية توافر المصلحة فيها ، ومناط هذه المصلحة أن يكون ثمة ارتباط بينها وبين المصلحة القائمة في الدعوى الموضوعية ، وأن يكون من شأن الحكم في المسألة الدستورية أن يؤثر فيها أبدى من طلبات في دعوى الموضوع .
- ٢ / ٤ • دعوى دستورية - المصلحة فيها •  
الإحالة الى المحكمة الدستورية العليا للفصل في مدى دستورية القواعد القانونية المنصوص عليها في المادة ٢٢٦ من القانون الخنى - تنازل المدعى عن طلب الفوائد ، اثره - انتفاء المصلحة في الدعوى الدستورية .
- ٢ / ٣٠ • دعوى دستورية - الصفة في الدعوى -  
جامعة الأزهر - أهلية التقاضي •  
القانون أسند لرئيس جامعة الأزهر صفة النيابة عنها في جميع صلاطاتها بالهيئات الأخرى والتي يدخل في عمومها الهيئات القضائية ، وما يتفرع عن هذه النيابة من أهلية التقاضي فيما يتعلق بتلك الصلاطات .



رقم  
القاعدة الصفحة

٢٢٥ ٤٨ - **دعوى دستورية - الخصومة في الدعوى -** **التدخل الانضمامي .**

الخصومة في طلب التدخل الانضمامي تعتبر تابعة للخصومة الاصلية ، عدم قبول الدعوى الاصلية يستتبع بطريق اللزوم انقضاء طلب التدخل الانضمامي .

٤٠ ٢/٦ - **دعوى دستورية - نطاقها .**

نطاق الدعوى الدستورية يتحدد بنطاق الدفع بعدم الدستورية المبدى امام محكمة الموضوع .

٢٦ ٢/٣٦ - **دعوى دستورية - رخصة التصدى .**

الرخصة المخولة للمحكمة الدستورية العليا في التصدى لدستورية القوانين واللوائح - مناط اعمالها - ان يكون النص الذي يرد عليه التصدى متصلا بنزاع مطروح عليها انتفاء قيلم النزاع - اثره - لا يكون لرخصة التصدى سند يسوغ اعمالها .

٢٢٥ ١/٤٨ - **دعوى دستورية - ترك الخصومة .**

طلب المدعى ترك الخصومة وموافقة المدعى عليه على هذا الترك - اجابة المدعى الى طلباته عملا بنص المادتين ١٤١ ، ١٤٢ مرافعات .

٤٩ ١/٨ - **دعوى دستورية - الحكم فيها - حجته .**

الدعوى الدستورية عينية بطبيعتها - الاحكام الصادرة فيها لها حجية مطلقة قبل الكافة ، وتلتزم بها جميع سلطات الدولة وجهات القضاء سواء كانت قد انتهت الى عدم دستورية النص المطعون فيه ام الى دستوريته .

٦٦ ١/١٦ - **دعوى دستورية - الحكم فيها - حجته .**

نص المادة ١/٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا على ان احكامها في الدعوى الدستورية ملزمة لجميع سلطات الدولة وللکافة لا يخل بها نص عليه الدستور من كماله تكافؤ الفرص والمساواة بين المواطنين وصون حقوقهم في الدفاع والالتجاء الى قاضيهم الطبيعي .

١٦٢ ٦/٢٦ - **دعوى دستورية - الحكم فيها - قانون .**

ارتباط نصوصه بعضها ببعض - عدم دستورية الحد

رقم  
القاعدة  
الصفحة

نصوصه يستتبع بحكم هذا الارتباط ابطال باقى  
نصوصه والحكم بعدم دستوريته .

٢٦. ١/٣٦ • المحكمة الدستورية العليا - طبيعة أحكامها  
وقراراتها .  
أحكام المحكمة الدستورية العليا وقراراتها نهائية  
وغير قابلة للطعن - أساس ذلك نص المادة ٤٨ من  
قانون المحكمة .

( ر )

### الرقابة القضائية الدستورية

- راجع استفتاء ( قاسمة ١٠٠٠ ١/٥١ )  
وراجع تشريع ( قاسمة ١٠٠٠ ٥/٢٦ )  
١٢٣ ٥/٢١ • المحكمة الدستورية العليا - رقابتها ،  
الأصل في سلطة التشريع عند تنظيم الحقوق  
أنها سلطة تقديرية ، والرقابة القضائية على دستورية  
التشريعات لا تمتد الى ملاءمة إصدارها ، إلا أن هذا  
لا يعنى اطلاق هذه السلطة في سن القوانين دون  
التقيد بالحدود والضوابط التى نص عليها الدستور ،  
خضوع هذه التشريعات لما تتولاه هذه المحكمة من رقابة  
دستورية .

- ١٩٥ ٥/٢٦ • المحكمة الدستورية العليا - رقابتها ،  
رخصة التشريع الاستثنائية .  
أوجب الدستور لأعمال رخصة التشريع  
الاستثنائية أن يكون مجلس الشعب غائبا ،  
وأن تنهى خلال الغيبة ظروف تسوغ لرئيس  
الجمهورية سرعة مواجهتها بتدابير لا تحتمل  
التأخير لحين انعقاد مجلس الشعب ، رقابة المحكمة  
الدستورية العليا تمتد للتحقق من قيام هذين  
الشرطين .

- ١٦٢ ٥/٢٦ • المحكمة الدستورية العليا - رقابتها ،  
الحكمة الدستورية العليا لا تقيد وهي بصحة  
أعمال رقابتها على دستورية التشريعات بالوصف الذى  
يخلعه المشرع على القواعد التى يسنها متى كانت  
تتفق مع هذا الوصف وتطوى على إهدار حق من  
الحقوق التى كفلها الدستور .

رقم  
القاعدة  
الصفحة  
١٩٥ ٤/٢٩

● المحكمة الدستورية العليا - رقيبها .

الرقابة القضائية التي عهد بها الدستور الى المحكمة الدستورية العليا هدفها الحفاظ على مبادئه وصون أحكامه من الخروج عليها .

١٩٦ ٧/٢٩

● المحكمة الدستورية العليا - رقيبها .

تقدير الضرورة الداعية لاصدار القرارات بقوانين عملا بالمادة ١٤٧ من الدستور متروك لرئيس الجمهورية تحت رقابة مجلس الشيوخ = لا يعني ذلك اطلاق هذه السلطة في اصدار قرارات بقوانين دون التقيد بالحدود والضوابط التي نص عليها الدستور - خضوع هذه القرارات بقوانين لما يقوله المحكمة من رقابة دستورية.

٢٢٩ ١/٣٢

● المحكمة الدستورية العليا - رقيبها .

قرارات المجلس الاعلى للجامعات باستثناء عياد من ابناء المحافظات والمناطق النائية ومحافظات الحدود من شرط المجموع عند الالتحاق بالكلية بتبني أحكامها عامة مجردة وتدخل في عموم التشريعات الخاصة لرقابة المحكمة الدستورية العليا .

٢٥٢ ١/٥١

● المحكمة الدستورية العليا - رقيبها .

رخص الدستور في المادة ١٥٢ منه لرئيس الجمهورية ان يستقضي الضيق في المسائل الهامة التي تتصل بمصالح البلاد العليا . لا يجوز أن يتخذ هذا الاستفتاء ذريعة الي اصدار أحكام الدستور لو خالفها الموافقة الشعبية على مبادئ معينة في الاستفتاء لا ترقى بهذه المبادئ الي مرتبة النصوص الدستورية ولا تصح ما يشوب النصوص التشريعية المقتنة لذلك المبادئ من عيب بخلافه الدستور - تخضع هذه النصوص التشريعية لما يقوله هذه المحكمة من رقابة دستورية .

(س)

سلطة التشريع - سلطة تنفيذية  
سلطة التشريع

٢٧٤ ٤/٢٩

راجع تشريع ( قاعدة رقم ..... )  
● سلطة التشريع - المادة الثانية من الدستور  
بعد تعديلها .

رقم  
القاعدة  
الصفحة

يبين من صيغة العبارة الأخيرة من المادة الثانية من الدستور - بعد تعديلها - أن المشرع أتى بقيد على سلطة التشريع قواه الزامها وهي بصدد وضع التشريعات بالالتجاء الى مبادئ الشريعة لاستعداد الأحكام المنظمة للمجتمع منها .

#### ٢٠٩ ٦/٣٠ • سلطة التشريع - مبادئ الشريعة الإسلامية .

سلطة التشريع اعتباراً من تاريخ العمل بتعديل العبارة الأخيرة من المادة الثانية من الدستور في ٢٢ مايو سنة ١٩٨٠ أصبحت مقيدة فيها تسنه من تشريعات مستحدثة أو معدلة لتشريعات سابقة على هذا التاريخ بمرعاة أن تكون هذه التشريعات متفقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية ، ولا تخرج في الوقت ذاته عن الضوابط والقيود التي تفرضها النصوص الدستورية الأخرى على سلطة التشريع في صدد الممارسة التشريعية . الزام المشرع باتخاذ مبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع لا ينصرف سوى الى التشريعات التي تصدر بعد التاريخ الذي فرض فيه الإلزام بحيث إذا انطوى أي منها على ما يتعارض مع مبادئ الشريعة الإسلامية يكون قد وقع في حزمة المخالفة الدستورية .

#### ٢١٠ ٨/٢٠ • سلطة التشريع - مبادئ الشريعة الإسلامية .

الزام المشرع باتخاذ مبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي لما يصنعه من تشريعات بعد التاريخ الذي فرض فيه هذا الإلزام لا يعنى إعفاء المشرع من تبعة الإبقاء على التشريعات السابقة رغم ما قد يشوبها من تعارض مع مبادئ الشريعة الإسلامية ، وإنما يلقي على عاتقه من الناحية السياسية مسئولية المبادرة الى تنقية نصوص هذه التشريعات من أية مخالفة للمبادئ منسلفة الذكر تحقيقاً للاتساق بينها وبين التشريعات اللاحقة في وجوب اتفاقها جميعاً مع هذه المبادئ وعدم الخروج عليها .

### سلطة تنفيذية

#### ٢٢٧ ١/٤٩

#### • تشريع - السلطة التنفيذية .

الأصل أن السلطة التنفيذية لا تتولى التشريع - استثناء من هذا الأصل عهد الدستور إليها في حالات

رقم  
القاعدة  
الصفحة

محددة أعمالاً تدخل في نطاق الأعمال التشريعية ، ومن  
ذلك إصدار اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين .

( ش )

### شريعة اسلامية

- ٢١٠ ٩/٢٠ ( ٤/٣٩ ..... قاعدة )  
● شريعة اسلامية - المادة ٢٢٦ منقذ .  
المادة ٢٢٦ من القانون المدني الصادر سنة ١٩٤٨  
لم يلحقها أى تعديل بعد ٢٢ مايو سنة ١٩٨٠ تاريخ  
تعديل الدستور القائم .

النعمى عليها بمخالفة حكم المادة الثانية من  
الدستور وأيا كان وجه الرأى فى تعارضها مع الشريعة  
الاسلامية فى غير محله .

- ٢٧٥ ٨/٣٩  
● شريعة اسلامية - المادة ٢٢٧ منقذ .  
المادة ٢٢٧ من القانون المدني الصادر سنة  
١٩٤٨ . لم يلحقها أى تعديل بعد ٢٢ مايو سنة ١٩٨٠  
تاريخ تعديل الدستور القائم .  
النعمى عليها بمخالفة حكم المادة الثانية من  
الدستور وأيا كان وجه الرأى فى تعارضها مع الشريعة  
الاسلامية فى غير مطه .

( ض )

### ضرورة - ضمانات التقاضى

راجع تشريع ( قاعدة رقم ..... )  
وراجع الرقابة القضائية الدستورية  
( قاعدة رقم ..... )

### ضرورة

- ضرورة - تشريع - رئيس الجمهورية -  
المادة ١٤٧ من الدستور .  
الاصل أن يتولى مجلس الشعب سلطة التشريع  
- أجاز الدستور تخويل رئيس الجمهورية رخصة  
التشريع على سبيل الاستثناء لمواجهة الظروف الطارئة

رقم القاعدة  
رقم الصفحة

حال غياب المجلس التشريعى المختص اصلا بذلك وفقا للضوابط والقيود المنصوص عليها فى المادة ١٤٧ من الدستور .

- ١٦٥ ٥/٢٩ ● **تشريع - ضرورة - رخصة التشريع الاستثنائية - شروط ممارستها - الرقابة الدستورية.**  
أوجب الدستور لاعمال رخصة التشريع الاستثنائية أن يكون مجلس الشعب غائبا ، وأن تنهيا خلال الغيبة ظروف تسوغ لرئيس الجمهورية سرعة مواجهتها بتدابير لا تحتل التأخير لحين انعقاد مجلس الشعب - رقابة المحكمة الدستورية العليا تبعد للتحقق من قيام هذين الشرطين .

- ١٦٥ ٦/٢٩ ● **تشريع - ضرورة - القرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ .**  
القرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ بتعديل بعض احكام قوانين الاحوال الشخصية صدر على خلاف الاوضاع المقررة فى المادة ١٤٧ من الدستور مشوبا بمخالفة الدستور ، لان الاسباب التى استندت اليها الحكومة فى التعجيل باصداره فى غيبة مجلس الشعب تفيد انه لم يطرا خلال الغيبة ظرف تتوافر معه الحالة التى تحل بها رخصة التشريع الاستثنائية التى خولها الدستور لرئيس الجمهورية بمقتضى المادة ١٤٧ من الدستور .

- ١٦٥ ٧/٢٩ ● **تشريع - ( القرارات بقوانين ) الرقابة الدستورية .**  
تقدير الضرورة الداعية لاصدار القرارات بقوانين عملا بالمادة ١٤٧ من الدستور متروك لرئيس الجمهورية تحت رقابة مجلس الشعب لا يعنى اطلاق هذه السلطة فى اصدار قرارات بقوانين دون التقيد بالحدود والضوابط التى نص عليها الدستور - خضوع هذه القرارات بقوانين لما تنهواه المحكمة من رقابة دستورية .

#### ضمائم التقاضى

- راجع اعتقال ( قاعدة رقم ٢/١٤٠٠٠٠٠ )  
وتظلم ( قاعدة رقم ..... )  
وقاضى طبيعى ( قاعدة رقم ..... )  
ومحكمة القسم ( قاعدة رقم ٩/٥٠ ..... )  
ومحكمة أمن الدولة العليا ( قاعدة رقم ..... )

رقم  
القاعدة الصفحة

٨٠ ٢/١٤

● **النظام من أمر الاعتقال - ضمانات التقاضي .**  
النظام من أمر الاعتقال أهم محكمة أمن الدولة العليا طوارئ - يشكل خصوصية قضائية تدور بين السلطة التنفيذية وبين المعتقل - أو غيره - الذي يتظلم من أمر الاعتقال على أساس مشروعيته أو انتهاك المبرر للاشتباه في المعتقل أو عدم تواجر الدلائل على خطورته على الأمن والنظام العام وقد كفل المشرع للمعتقل عند نظر تظلمه أمام محكمة أمن الدولة العليا « طوارئ » كافة ضمانات التقاضي من إبداء دفاعه وسماع أقواله .

٤٢٧ ٨/٥٠

● **محكمة القيم - ضمانات التقاضي - القضاى الطبيعي .**

محكمة القيم جهة قضاء أنشئت كمحكمة دائمة لتباشر ما نيديها من اختصاصات ومن بينها الاختصاص بالفصل في دعاوى فسرر الحراسة على أموال الأشخاص الطبيعيين والأشخاص الاعتبارية .

٢٣٧ ٩/٥٠

كفل المشرع للمتقاضين أمام محكمة القيم ضمانات التقاضي من إبداء دفاع وسماع أقوال وتنظيم لطرق وإجراءات الطعن في أحكامها .  
محكمة القيم تعتبر القضاى الطبيعي بالنسبة لمنازعات الحراسات في مفهوم المادة ٦٨ من الدستور .

( ق )

**قضاى - قانون - قرار إدارى - قرار بقانون قاضى طبيعى**

راجع محاكم أمن الدولة العليا ( قاعدة ٦/١٤ )  
ومحكمة القيم ( قاعدة ٨/٥٠ )

٨١ ٦/١٤

● **محكمة أمن الدولة العليا طوارئ - القضاى الطبيعي - المادة ٦٨ من الدستور .**  
محكمة أمن الدولة العليا طوارئ وقد خصها المشرع وحدها بولاية الفصل في التظلمات من أوامر القبض والاعتقال فصلا قضائيا قد أضحت القضاى الطبيعي لهذه المنازعات وليس في استناد الفصل في هذه التظلمات لتلك المحكمة أى تحصين لأمر الاعتقال من رقابة القضاء . الأمر الذي لا ينطوى على أى مخالفة لحكم المادة ٦٨ من الدستور .

رقم  
القاعدة  
الصفحة  
٣٣٧ ٨/٥٠

● محكمة القيم - القاضي الطبيعي - ضمانات  
التقاضي - المادة ٦٨ من الدستور .

محكمة القيم جهة قضاء أنشئت كمحكمة دائمة لتبشّر ما نيط بها من اختصاصات ومن بينها الاختصاص بالفصل في دعاوى فرض الحراسة على أموال الأشخاص الطبيعيين والأشخاص الاعتبارية كهل المشرع للمتقاضين أمام محكمة القيم ضمانات التقاضي من إبداء دفاع وسماع أقوال وتنظيم لطرق وإجراءات الطعن في أحكامها .

٣٣٧ ١/٥٠ محكمة القيم تعتبر القاضي الطبيعي بالنسبة  
لمنازعات الحراسات في مفهوم المادة ٦٨ من الدستور .

( قانون )

راجع اثر رجعى ( قاعدة ٠٠٠٠٠٠ ٢/٢٧ )  
اثر رجعى - تاريخ سريان القوانين - الحقوق  
المكتسبة .

١٧٦ ٢/٢٧ المبدأ الدستورى الذى يقضى بعدم سريان احكام  
القوانين الا على ما يقع من تاريخ العمل بها ولا يرتب  
لها اثرا على ما وقع عليها يهدف الى احترام الحقوق  
المكتسبة ومراعاة الاستقرار الواجب للمعاملات .

١٧٦ ٢/٢٧ أجازت الدساتير للمشرع استثناء من هذا المبدأ  
أن يقرر الاثر الرجعى للقوانين - فى غير المواد  
الجناية - بشروط محددة - افترضت الدساتير أن  
يؤدى هذا الاستثناء الى المساس بالحقوق المكتسبة  
وأثرت عليها ما يحقق الصالح العام للمجتمع .

قرار ادارى

ولجان ادارية ( قاعدة ٠٠٠٠٠ ٢/٢٢ )  
راجع حق التقاضى ( قاعدة ٠٠٠٠٠ ١/١٧ )

١٠٢ ٢/١٧ ● قرار ادارى - حظر الطعن فيه مخالف  
للدستور - أسس ذلك نص المادتين ٤٠ ، ٦٨ من  
الدستور .

استبعاد القرارات الادارية النهائية الخاصة  
بترتيب اقدمية أعضاء السلكين الدبلوماسى والقنصرى  
من رقابة القضاء بظوى على مصادرة لحق التقاضى



رقم  
القاعدة الصفحة

واخلال ببدا المساواة بين المواطنين في هذا الحق -  
كما يخالف المادتين ٤٠ ، ٦٨ من الدستور .

- ١٤٠ ١/٢٣ • قرارات ادارية - لجان ادارية .  
لجان التكوين المشكلة طبقا لاحكام القرار بقانون  
رقم ١١٩ لسنة ١٩٦١ بتقرير بعض الاحكام الخاصة  
ببعض الشركات القائمة - لجان ادارية - قراراتها -  
قرارات ادارية وليست قرارات قضائية .

### قرار بقانون

- راجع اختصار ( قاعدة ..... )  
وتشريع ( قاعدة ..... )  
والرقابة القضائية الدستورية ( قاعدة ..... )  
١٩٥ ٧/٢٩ • قرارات بقوانين - مدى سلطة رئيس  
الجمهورية في اصدارها .

تقدير الضرورة الداعية الى اصدار  
القرارات بقوانين عملا بالمادة ١٤٧ من الدستور  
متروك لرئيس الجمهورية تحت رقابة مجلس الشعب -  
لا يعنى ذلك اطلاق هذه السلطة في اصدار قرارات  
بقوانين دون التقيد بالحدود والضوابط التى نص عليها  
الدستور - خضوع هذه القرارات بقوانين لما تتولاه  
الحكمة من رقابة دستورية .

- ١٩٥ ٦/٢٩ • القرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ - تشريع  
استثنائى .

القرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ بتعديل بعض  
احكام قوانين الاحوال الشخصية صدر على خلاف  
الأوضاع المقررة في المادة ١٤٧ من الدستور مشوبا  
بمخالفة الدستور ، لان الاسباب التى استندت اليها  
الحكومة في التعجيل باصداره في غيبة مجلس الشعب  
تفيد انه لم يطرا خلال الغيبة ظرف تتوافر معه الحالة  
التي تطل بها رخصة التشريع الاستثنائية التى خولها  
الدستور لرئيس الجمهورية بمقتضى المادة ١٤٧ من  
الدستور .

- ٢٣٧ ١٠/٥٠ • القرارات بقوانين التى تصدر استنادا الى  
المادة ١٤٧ من الدستور - مدى قوتها - مجالها  
التشريعى .

رقم  
القاعدة الصفحة

القرارات بقوانين التي تصدر طبقا للمادة ١٤٧ ١٠/٥٠ ٣٣٧  
من الدستور - لها بصريح نصوصها قوة القانون وتتناول  
بالتنظيم كل ما يتناوله القانون بما في ذلك الموضوعات  
التي نص الدستور على ان يكون تنظيمها بقانون .

### ( ل )

#### لجان ادارية - لوائح تنفيذية

##### لجان ادارية

- ١٤٥ ١/٢٣ راجع قرارات ادارية ( قاعدة ٠٠٠٠ ١/٢٣ )  
• لجان ادارية - قرارات ادارية .  
لجان التقويم المشكلة طبقا لاحكام القرار بقانون  
رقم ١١٩ لسنة ١٩٦١ بقرار بعض الاحكام الخاصة  
ببعض الشركات القائمة - لجان ادارية - قراراتها  
قرارات ادارية وليست قرارات قضائية .
- ١٤٥ ٣/٢٣ • لجان التقويم .  
النص على تحسين قراراتها من رقابة القضاء  
مخالف للدستور :

##### لوائح تنفيذية

- ٣٢٧ ٢/٤٩ راجع تشريع ( قاعدة ٠٠٠٠٠٠٠ ١/٤٩ )  
• لوائح تنفيذية .  
تعيين القانون جهة معينة لاصدار اللوائح  
التنفيذية - استقلالها دون غيرها باصدارها .
- ٣٢٧ ١/٤٩ • السلطة التنفيذية - تشريع - دستور .  
الاصل ان السلطة التنفيذية لا تتولى التشريع -  
استثناء من هذا الاصل عهد الدستور اليها في حالات  
محددة اعبالا تدخل في نطاق الاعمال التشريعية ، من  
ذلك اصدار اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين .
- ٣٢٧ ٢/٤٩ • لوائح تنفيذية - دستور - المادة ١٤٤ من  
الدستور .  
الجهات التي تختص باصدار اللوائح التنفيذية -  
حددها الدستور في المادة ١٤٤ منه على سبيل الحصر  
نقصها على رئيس الجمهورية او من يفوضه في ذلك

رقم  
القاعدة  
رقم  
الصفحة

او من يعينه القانون لاصدارها بحيث ينتع على من  
عدهم ممارسة هذا الاختصاص الدستوري والا وقع  
عمله الاثني مخلصا لنص المادة ١٤٤ من الدستور .

٢٢٧ ٤/٤٩

#### • لوائح تنفيذية •

القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تاجر وبيع  
الامكن وتنظيم الملاحة بين المؤجر والمستاجر . الفقرة  
الثانية من مادته الاولى - مؤداها - أن وزير الاسكان  
والتعمير هو المختص دون غيره بصدار القرارات  
اللازمة لتنفيذها - اثر ذلك - قرار محافظ المنيا رقم  
١٥٣ لسنة ١٩٨٢ الصادر بوصفه لائحة تنفيذية لها  
- عدم دستوريتها لصدوره من سلطة غير مختصة  
باصداره .

٢٢٧ ٥/٤٩

#### • لوائح تنفيذية •

قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٨٢  
في شأن نقل بعض الاختصاصات الى الحكم المحلي -  
الفقرة الثانية من مادته الاولى - تعديلها الاختصاص  
بصدار اللوائح التنفيذية والذي سبق أن عين القانون  
من له الحق في ممارسته - عدم دستوريتها - أساس  
ذلك .

( م )

مبدأ المساواة - مجلس الدولة - مجالس الشعب  
- محكمة القوم - محكمة اذن الدولة - مسؤولية -  
مصلوكة - ملاعبة - منع التقاضي - عياد .

#### مبدأ المساواة

راجع تعليم ( قامدة ..... ٢/٣٢ )  
وحق التقاضي ( قامدة ..... ١/١٧ )  
ودستور ( قامدة ..... ٤/٢٧ )

١٧٦ ٤/٢٧  
• مبدأ المساواة - دستور - المادة ٤٠ من  
الدستور .

المقصود بالمساواة التي نصت عليها المادة ٤٠  
من الدستور هو عدم التمييز بين افراد الطائفة  
الواحدة اذا تماثلت مراكزهم القانونية .

رقم  
القائمة الصفحة  
١/١٧ ١٠٢

● مبدأ المساواة - حق التقاضي .

حق التقاضي من الحقوق العامة التي كفلت  
الدستور المساواة بين المواطنين فيها - حرمان طائفة  
معيضة من هذا الحق ينطوي على اضرار لبدا المساواة .

مجلس الدولة

● الولاية العامة لمجلس الدولة -

مدلولها - مجلس الدولة قاض القانون العام في المنازعات  
الادارية والدعوى التأديبية .

٨٠ ١/١٤

المادة ١٧٢ من الدستور - مفادها - تقرير  
الولاية العامة لمجلس الدولة على المنازعات الادارية  
والدعوى التأديبية بحيث يكون هو قاضي القانون العام  
بالنسبة لهذه الدعوى والمنازعات ، وان اختصاصه  
لم يعد مقيدا بمسائل محددة على سبيل الحصر كما  
كان عند انشائه ، غير ان ذلك لا يعنى غل يد المشرع  
المعادي من اسناد الفصل في بعض المنازعات الادارية  
والدعوى التأديبية الى جهات قضائية أخرى متى  
اتقضى ذلك الصالح العام واعمالا للتفويض المخول له  
بالمادة ١٦٧ من الدستور في شأن تحديد الهيئات  
القضائية واختصاصاتها وتنظيم طريقة تشكيلها .

● اواخر الاعتقال - حق التقاضي - الجهة

القضائية المختصة بنظر التظلم .  
المشرع اذ كفل للمعتقل حق التقاضي بما خوله  
له من التظلم من الامر الصادر باعتقاله أمام جهة  
قضائية أخرى غير مجلس الدولة تحقيقا للصالح العام  
لا يكون قد خالف المادة ١٧٢ من الدستور .

٨١ ٥/١٤

مجلس الشعب

● مجلس الشعب - تشريع - المادة ٨٦ من

الدستور .

١٧٦ ٣/٢٧

مجلس الشعب هو صاحب الاختصاص الاصيل  
في التشريع عملا بحكم المادة ٨٦ من الدستور وحقه في  
ذلك مطلق بحيث يستطيع تنظيم أى موضوع بقانون  
غير مقيد في ذلك الا بأحكام الدستور .

● مجلس الشعب - الهيئة التشريعية - سن

القوانين .

١٩٥ ٣/٢٩ سن القوانين عمل تشريعي تختص به الهيئة

رقم  
القاعدة الصفحة

التشريعية التي تتمثل في مجلس الشعب طبقا للمادة ٨٦ من الدستور .

- مجلس الشعب - رئيس الجمهورية -  
المادة ١٤٧ من الدستور .  
١٦٥ ٤/٢٩  
الاصول ان يتولى مجلس الشعب سلطة التشريع - اجاز الدستور تخويل رئيس الجمهورية رخصة التشريع على سبيل الاستثناء لمواجهة الظروف الطارئة حال غياب المجلس التشريعي المختص اصلا بذلك وفقا للضوابط والقيود المنصوص عليها في المادة ١٤٧ من الدستور .  
١٦٥ ٨/٢٩  
اقرار مجلس الشعب للقرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ - اثره - لا يترتب عليه سوى مجرد استنثار نفاذه بوصفه الذي نشأ عليه دون تطهيره من العوار الدستوري الذي لازم اصداره .

### محكمة القيم

راجع ضمانات التقاضي ( قاعدة ١/٥٠ )  
وقاضي طبيعي ( قاعدة ٨/٥٠ )

- محكمة القيم - القاضي الطبيعي - ضمانات  
التقاضي - المادة ٦٨ من الدستور .  
٢٣٧ ٨/٥٠  
محكمة القيم المشكلة وفقا للقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ تعتبر جهة قضاء انشئت كمحكمة دائمة لتباشر ما نيط بها من اختصاصات ومن بينها الاختصاص بالفصل في دعاوى فرض الحراسة على اموال الاشخاص الطبيعيين والاشخاص الاعتبارية .  
٢٣٧ ٨/٥٠  
كل المشرع للمتقاضين امام محكمة القيم ضمانات التقاضي من ابداء دفاع وسماع اقوال وتنظيم لطرق واجراءات الطعن في احكامها .  
● محكمة القيم - القاضي الطبيعي .  
٢٣٧ ٩/٥٠  
محكمة القيم المشكلة وفقا للقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ تعتبر القاضي الطبيعي في مفهوم المادة ٦٨ من الدستور بالنسبة للمنازعات المنصوص عليها في المادة السادسة من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ وهي دعاوى ومنازعات فرض الحراسة على اموال الاشخاص الطبيعيين والاشخاص الاعتبارية .

رقم  
القاعدة الصفحة

## محكمة أمن الدولة العليا

راجع تنظيم ( قاعدة ..... ٤/١٤ )

وقاضى طبيعى ( قاعدة ..... ٦/١٤ )

٨٠ ٢/١٤ • محاكم أمن الدولة العليا - تكييفها - هي  
جهة قضاء .

محاكم أمن الدولة العليا المشكلة وفقا لقانون الطوارئ رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ هي جهة قضاء اقتضى انشاءها قيام حالة الطوارئ وما يقتضيه بها من ظروف استثنائية ومن بون ما تختص به الفصل في كافة التظلمات والطعون من الاوامر الصادرة بالتبض او الاعتقال وفقا لقانون الطوارئ .

٨٠ ٤/١٤ • التنظيم من امر الاعتقال - قرار محكمة أمن الدولة العليا في التنظيم - تكييفها .

التنظيم من امر الاعتقال يعتبر « تظلمات قضائية » اسند اختصاص الفصل فيه الى جهة قضاء وفقا لما تنص به المادة ٧١ من الدستور ، والقرار الذى تصدره محكمة أمن الدولة العليا « طوارئ » في هذا التنظيم يعتبر « قرارا قضائيا » نافذا بعد استنفاد طريق الطعن او اعادة النظر فيه .

٨١ ٦/١٤ • محكمة أمن الدولة العليا طوارئ - القاضى الطبيعى - المادة ٦٨ من الدستور .

محكمة أمن الدولة العليا « طوارئ » وقد خصها المشرع وحدها بولاية الفصل في التظلمات من اوامر التبض والاعتقال فضلا قضائيا قد اوضحت القاضى الطبيعى لهذه المنازعات . وليس في اسناد الفصل في هذه التظلمات لتلك المحكمة اى تحصين لامر الاعتقال من رقابة القضاء - الامر الذى لا يتطوى على اية مخالفة لحكم المادة ٦٨ من الدستور .

## مسئولية

راجع تأميم ( قاعدة رقم ..... )

• تأميم - مسئولية المشروعات المؤممة -

القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ - القانون رقم ٧٢

سنة ١٩٦٣ بتأميم بعض الشركات والمنشآت . ١٣٣ ١/٢٢

رقم  
القاعدة الصفحة

١٢٢ ١/٢١ • تأميم المشروعات بنقل ملكيتها الى الدولة لا يترتب عليه تصفيتها أو انقضاء شخصيتها التي كانت لها قبل التأميم ، يظل لهذه المشروعات نظامها القانوني ونميتها المالية مستقلتين عن شخصية ونمة الدولة ، وتكون مسئولة وحدها مسئولة كاملة عن جميع التزاماتها قبل التأميم .

١٢٢ ٢/٢١ • تأميم - مسئولة الدولة .  
قرر المشرع مسئولة الدولة عن التزامات المشروعات المؤممة في حدود ما آل اليها من أموالها وحقوقها في تاريخ التأميم ، وذلك لاستقلال نية المساهم عن نية المشروعات المؤممة ، وعدم مسئوليته عن التزاماتها الا عند التصفية وفي حدود قيمة أسهمه .

١٢٢ ٤/٢١ • تأميم - الشركات والمنشآت المؤممة .  
تحميل جميع أموال زوجات وأولاد أصحاب المشروعات المؤممة بضمان التوفاء بالتزاماتها الزائدة على أصولها حال أنه لا علاقة لهم بها ولا وجه لمسئوليتهم عنها ، بمقتضى نص الفقرة الثالثة من المادة الرابعة من القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣ بشكل اعتداء على الملكية الخاصة بالمخالفة للمادة ٣٤ من الدستور .

#### مصادرة

١٢٣ ٢/٢٢ • الملكية الخاصة - المصادرة العامة او الخاصة .  
حظر الدستور المصادرة العامة حظرا مطلقا ، ولم يجز المصادرة الخاصة الا بحكم قضائي .

٣١٥ ٢/٤٦ • المصادرة العامة - المادة ٣٦ من الدستور .  
المادة الثانية من القرار بقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٤ اذ نصت على ابلولة ملكية الادوية الى المؤسسة المصرية العامة للادوية يعون متبلل تكون قد خالفت المادة ٣٦ من الدستور .

#### ملاحصة

راجع - تشريع ( قاعدة رقم ٠٠٠٠ ١/٤ )  
• تشريع - محاله - ملاحصات التشريع -  
السلطة التقديرية للمشرع .

رقم  
القاعدة الصفحة

- ٢٩ ١/٤ مجالات التشريع الذى تمارسه السلطة التشريعية  
يمتد الى جميع الموضوعات ، كما أن ملاحظات التشريع  
من اخص مظاهر السلطة التقديرية للمشرع العادى  
ما لم يقيد الدستور بحدود وضوابط معينة .

### منع التقاضى

راجع حق التقاضى ( قاعدة ١/١٧ ..... )  
قرار ادارى ( قاعدة ٢/١٧ ..... )  
ومبدأ المساواة ( قاعدة ١/١٧ ..... )

- ١.٢ ١/١٧ • حق التقاضى - المادة ٦٨ من الدستور -  
مبدأ المساواة - المادة ٤٠ من الدستور •  
حق التقاضى مبدأ دستورى أصيل - المادة ٦٨  
من الدستور نصها على كفاية حق التقاضى وحظر  
تحسين أى عمل أو قرار ادارى من رقابة القضاء تريد  
لما أقرته الدساتير السابقة ضمنا من كفاية حق التقاضى  
للأفراد ذلك أن حق التقاضى من الحقوق العامة التى  
كفلت الدساتير المساواة بين المواطنين فيها - حرمان  
طائفة معينة من هذا الحق مع تحقق مناطه ينطوى على  
اهدار لمبدأ المساواة بينهم وبين غيرهم من المواطنين  
الذين لم يحرموا من هذا الحق .

- ١.٢ ١/١٧ • حق التقاضى - المادة ٦٨ من الدستور - منع  
التقاضى •  
حق التقاضى مبدأ دستورى أصيل - حظر النص  
في القوانين على تحسين أى عمل أو قرار ادارى من  
رقابة القضاء - أساس ذلك نص المادة ٦٨ من  
الدستور وما أقرته الدساتير السابقة ضمنا من كفاية  
حق التقاضى للأفراد .

- ١.٢ ١/١٧ • حق التقاضى - مبدأ المساواة - منع التقاضى •  
حق التقاضى من الحقوق العامة التى كفلت  
الدساتير المساواة بين المواطنين فيها - حرمان طائفة  
معينة من هذا الحق ينطوى على اهدار لمبدأ المساواة .

- ١.٢ ٢/١٧ • قرار ادارى •  
حظر الطعن فيه مخالف للدستور أساس ذلك نص  
المادتين ٦٨ ، ٤٠ من الدستور .



رقم  
القاعدة الصفحة

- ١٠٢ ٢/١٧ استبعاد القرارات الادارية النهائية الخاصة  
بترتيب اقدمية اعضاء السلكين الدبلوماسي والنفصلى  
من رقابة القضاء ينطوى على مصادره لحق التقاضى  
واخلال مبدأ المساواة بين المواطنين فى هذا الحق مما  
يخالف المادتين ٤٠ ، ٦٨ من الدستور .

### مبماد

- راجع دعوى دستورية ( قاعدة ١/٥ )  
● دعوى دستورية - اجراءاتها - الميعاد المحدد  
لرفعها .  
٣٥ ١/٥  
اوضاعها الاجرائية المتعلقة بطريقة رفعها وبمبماد  
رفعها تتعلق بالنظام العام - مخالفة هذه الازواع -  
اثره - عدم قبول الدعوى .
- دعوى دستورية - اجراءاتها - الميعاد المحدد  
لرفعها .  
٣٢١ ١/٤٧  
الطريق الذى رسمه المشرع لرفع الدعوى  
الدستورية وفقا للفقرة ( ب ) من المادة ٢٩ من قانون  
الحكمة ، والميعاد الذى تحدده محكمة الموضوع لرفعها  
بحيث لا يجلوز ثلاثة اشهر هما من مقومت الدعوى  
الدستورية ، وهى اوضاع جوهرية فى التقاضى ومن  
النظام العام .
- دعوى دستورية - الميعاد المحدد لرفعها .  
٣٥ ٢/٥  
ميعاد الثلاثة اشهر الذى فرضه المشرع كحد  
اقصى لرفع الدعوى الدستورية طبقا لنص الفقرة (ب)  
من المادة ٢٩ من قانون الحكمة يعتبر ميعادا حتميا  
يقيد محكمة الموضوع والخصوم على حد سواء .

رقم  
القاعدة الصفحة

رقم الدعوى والسنة القضائية تاريخ جلسة الحكم

٩	١	٧ يناير سنة ١٩٨٤	عوى رقم ٢٥ لسنة ٢ ق دستورية
١٤	٢	٢١ يناير سنة ١٩٨٤	عوى رقم ٢٢ لسنة ١ ق دستورية
٢٢	٣	٢١ يناير سنة ١٩٨٤	عوى رقم ٤٨ لسنة ٤ ق دستورية
٢٩	٤	١٨ فبراير سنة ١٩٨٤	عوى رقم ٩٣ لسنة ٤ ق دستورية
٣٥	٥	٣ مارس سنة ١٩٨٤	عوى رقم ٦ لسنة ٤ ق دستورية
٤٠	٦	٣ مارس سنة ١٩٨٤	عوى رقم ٤٥ لسنة ٤ ق دستورية
٤٥	٧	١٧ مارس سنة ١٩٨٤	عوى رقم ١٠٠ لسنة ٤ ق دستورية
٤٩	٨	١٧ مارس سنة ١٩٨٤	عوى رقم ١٣٦ لسنة ٥ ق دستورية
٥٤	٩	٧ أبريل سنة ١٩٨٤	عوى رقم ١٢٧ لسنة ٥ ق دستورية
٥٨	١٠	٢١ أبريل سنة ١٩٨٤	دعوى رقم ٧ لسنة ٤ ق دستورية
٦٣	١١	٢١ أبريل سنة ١٩٨٤	دعوى رقم ٤ لسنة ٥ ق دستورية
٦٧	١٢	٢ يونية سنة ١٩٨٤	دعوى رقم ٥ لسنة ٤ ق دستورية
٧٦	١٣	٢ يونية سنة ١٩٨٤	دعوى رقم ١١٧ لسنة ٥ ق دستورية
٨٠	١٤	١٦ يونية سنة ١٩٨٤	دعوى رقم ٥٥ لسنة ٥ ق دستورية
٩٠	١٥	١ ديسمبر سنة ١٩٨٤	دعوى رقم ٤٤ لسنة ٥ ق دستورية
٩٦	١٦	١ ديسمبر سنة ١٩٨٤	دعوى رقم ٦٥ لسنة ٥ ق دستورية
١٠٢	١٧	٥ يناير سنة ١٩٨٥	دعوى رقم ٤٠ لسنة ٥ ق دستورية
١٠٨	١٨	٥ يناير سنة ١٩٨٥	دعوى رقم ٧٤ لسنة ٥ ق دستورية
١١٤	١٩	٥ يناير سنة ١٩٨٥	دعوى رقم ١٥٠ لسنة ٥ ق دستورية
١١٨	٢٠	٢ فبراير سنة ١٩٨٥	دعوى رقم ١٢٤ لسنة ٤ ق دستورية
١٢٢	٢١	٢ فبراير سنة ١٩٨٥	دعوى رقم ٦٧ لسنة ٤ ق دستورية
١٣٣	٢٢	٢ فبراير سنة ١٩٨٥	دعوى رقم ٩١ لسنة ٤ ق دستورية
١٤٥	٢٣	١٦ فبراير سنة ١٩٨٥	دعوى رقم ٦٧ لسنة ٦ ق دستورية
١٥٢	٢٤	١٦ فبراير سنة ١٩٨٥	دعوى رقم ١٦ لسنة ٥ ق دستورية
١٥٨	٢٥	١٦ فبراير سنة ١٩٨٥	دعوى رقم ٢١ لسنة ٦ ق دستورية
١٦٢	٢٦	٢ مارس سنة ١٩٨٥	الدعوى رقم ١ لسنة ١ ق دستورية
١٧٦	٢٧	٦ أبريل سنة ١٩٨٥	الدعوى رقم ١١٤ لسنة ٥ ق دستورية
١٨٩	٢٨	٦ أبريل سنة ١٩٨٥	الدعوى رقم ٤٣ لسنة ٥ ق دستورية
١٩٥	٢٩	٤ مايو سنة ١٩٨٥	الدعوى رقم ٢٨ لسنة ٢ ق دستورية
٢٠٩	٣٠	٤ مايو سنة ١٩٨٥	الدعوى رقم ٢٠ لسنة ١ ق دستورية
٢٢٥	٣١	١ يونية سنة ١٩٨٥	الدعوى رقم ٤٠ لسنة ٦ ق دستورية
٢٢٩	٣٢	٢٩ يونية سنة ١٩٨٥	الدعوى رقم ١٠٦ لسنة ٦ ق دستورية
٢٤٥	٣٣	١٦ نوفمبر سنة ١٩٨٥	الدعوى رقم ٢ لسنة ٢ ق دستورية
٢٥٠	٣٤	١٦ نوفمبر سنة ١٩٨٥	الدعوى رقم ٣٦ لسنة ٢ ق دستورية
٢٥٥	٣٥	٢١ ديسمبر سنة ١٩٨٥	الدعوى رقم ١١ لسنة ٤ ق دستورية
٢٦٠	٣٦	٢١ ديسمبر سنة ١٩٨٥	الدعوى رقم ١٨ لسنة ٦ ق دستورية

رقم  
القاعدة الصفحة

رقم الدعوى والسنة القضائية تاريخ جلسة الحكم

٢٦٤	٢٧	٢١ ديسمبر سنة ١٩٨٥	٥٠ لسنة ٦ ق دستورية
٢٦٨	٢٨	٢١ ديسمبر سنة ١٩٨٥	الدعوى رقم ٥ لسنة ٣ ق دستورية
٢٧٤	٢٩	٢١ ديسمبر سنة ١٩٨٥	الدعوى رقم ٤٧ لسنة ٤ ق دستورية
٢٨٧	٤٠	٢١ ديسمبر سنة ١٩٨٥	الدعوى رقم ١٥ لسنة ٧ ق دستورية
٢٩٠	٤١	٤ يناير سنة ١٩٨٦	الدعوى رقم ١٠٥ لسنة ٦ ق دستورية
٢٩٦	٤٢	٤ يناير سنة ١٩٨٦	الدعوى رقم ٢١ لسنة ٦ ق دستورية
٣٠١	٤٣	٤ يناير سنة ١٩٨٦	الدعوى رقم ١٢١ لسنة ٦ ق دستورية
٣٠٦	٤٤	١ فبراير سنة ١٩٨٦	الدعوى رقم ١٧ لسنة ٦ ق دستورية
٣١٠	٤٥	١ فبراير سنة ١٩٨٦	الدعوى رقم ١١٦ لسنة ٤ ق دستورية
٣١٥	٤٦	١ مارس سنة ١٩٨٦	الدعوى رقم ٨ لسنة ٥ ق دستورية
٣٢١	٤٧	٣ مايو سنة ١٩٨٦	الدعوى رقم ١ لسنة ٤ ق دستورية
٣٢٥	٤٨	٣ مايو سنة ١٩٨٦	الدعوى رقم ١٣٩ لسنة ٤ ق دستورية
٣٢٧	٤٩	١٧ مايو سنة ١٩٨٦	الدعوى رقم ٥ لسنة ٥ ق دستورية
٣٣٦	٥٠	٢١ يونية سنة ١٩٨٦	الدعوى رقم ١٣٩ ، ١٤٠ لسنة ٥ ق دستورية
٣٥٣	٥١	٢١ يونية سنة ١٩٨٦	الدعوى رقم ٥٦ لسنة ٦ ق دستورية

رقم  
القاعدة  
رقم  
الصفحة

## الاحكام الصادرة في دعوى المنازع

(١)

### اختصاص

٤٠٦ ١/ ٧ • **اختصاص - قرار ادارى - الطعن فيه .**  
قرار تقرير المنفعة العامة وقرار نزع الملكية  
يعتبر كلا منهما قرارا اداريا . قرار تقرير المنفعة العامة  
يمثل ركن السبب في القرار الوزارى بنزع الملكية  
للمنفعة العامة . النعمى بعدم مشروعية قرار نزع  
الملكية للمنفعة العامة يشكل منازعة ادارية مما يدخل  
في اختصاص جهة القضاء الادارى ، ويخرج عن  
اختصاص محاكم جهة القضاء العادى .

٣٩٥ ١/ ٦ • **اختصاص - مخاصمة القضاة - رد القضاء  
- عدم الصلاحيه .**  
اختصاص المحكمة الدستورية العليا بالنصل في  
الدعوى المتعلقة برد ومخاصمة وعدم صلاحية اعضاء  
المحكمة العليا .

٣٩٥ ٢/ ٦ • **اختصاص - المحكمة الدستورية العليا -  
الطلبات وصحف الدعوى .**  
الدعوى والطلبات التى تختص بها المحكمة  
الدستورية العليا ترفع اليها عن طريق تقديمها الى  
تلم كتابها . يستثنى من ذلك ما نصت عليه المادة ١/٢٩  
من جواز أن تحيل احدى المحكم الاوراق الى المحكمة  
الدستورية العليا اذا تراءى لها عدم دستورية نص  
في قانون أو لائحة يكون لازما للفصل فى النزاع ، وذلك  
للفصل فى المسألة الدستورية .

٣٨٠ ١/ ٢ • **تنازع الاختصاص وتناقض الاحكام .**  
المحكمة الدستورية العليا وهى تفصل فى تنازع  
الاختصاص أو فى النزاع حول تنفيذ الاحكام المتناقضة  
لا تعتبر جهة طعن فى هذه الاحكام .

٣٨٠ ٢/ ٣ • **المحكمة الدستورية العليا - ولايتها .**  
ولاية المحكمة الدستورية العليا لا تمتد الى النزاع  
بين الاحكام الصادرة من المحكم التابعة لجهة قضائية  
واحدة .

رقم  
القاعدة  
رقم  
الصفحة

● المحكمة الدستورية العليا - اختصاص -

- ٤١٥ ٢/ ٨ المسألة الدستورية .  
المحكمة الدستورية العليا هي صاحبة الولاية  
في حسم النزاع حول الاختصاص وتعيين الجهات  
القضائية المختصة .

- ٤١٥ ٢/ ٨ المسألة الدستورية لا تخرج ضمن محلول  
« الموضوع الواحد » الذي قد يثار - بشأنه النزاع  
على الاختصاص ، الاختصاص بالمسألة الدستورية  
لا يصح أن يكون محلاً للنزاع بين الجهات القضائية  
المتعددة .

● اختصاص - شركات القطاع العام - العاملون

- ٣٧٤ ١/ ٢ بها .  
المنازعات المتعلقة بأجور العاملين بشركات  
القطاع العام لا تعتبر منازعات إدارية مما يدخل في  
اختصاص محكم مجلس الدولة ، وإنما تختص بها  
جهة القضاء العادي .

( ت )

نزاع اختصاص

● نزاع الاختصاص - دعوى الموضوع الواحد

- ٤١٥ ٣/ ٨ المسألة الدستورية .  
المحكمة الدستورية العليا هي صاحبة الولاية  
في حسم النزاع حول الاختصاص وتعيين الجهة  
القضائية المختصة .

- ٤١٥ ٣/ ٨ المسألة الدستورية لا تخرج ضمن محلول  
« الموضوع الواحد » الذي قد يثار بشأن النزاع على  
الاختصاص .  
الاختصاص بالمسألة الدستورية لا  
يصح أن يكون محلاً للنزاع بين الجهات القضائية  
المتعددة .

● نزاع اختصاص إجباري - قبوله - المادة

- ٤١٥ ١/ ٨ ٢٥ من قانون المحكمة .  
مناطق قبول دعوى الفصل في دعوى تنزع  
الاختصاص الإيجابي أن تطرح الدعوى عن موضوع  
واحد أمام جهتين من جهات القضاء أو الهيئات ذات  
الاختصاص القضائي ولا تتخلى إحداها عن نظرها .

رقم  
القاعدة  
الصفحة

زوال عنصر المتازعة في الخصومة يؤدي الى  
انتهاء المصلحة في دعوى التنازع .

٤٢٨ ٢/١٠ • **تنازع ايجابي - شرطه .**  
شرط انطباق التنازع الاجابى ان تكون الخصومة  
قائمة في وقت واحد امام الجهتين المتنازعتين عند رفع  
الامر الى المحكمة الدستورية العليا .

٤٢٨ ١/١٠ • **دعوى الفصل في تنازع الاختصاص - قبولها .**  
مناط قبول دعوى الفصل في تنازع الاختصاص  
ان تطرح الدعوى عن موضوع واحد امام جهتين من  
جهات القضاء او الهيئات ذات الاختصاص القضائى  
ولا تتخلى احدهما عن نظرها ، او ان تتخلى كلاهما  
منها .

٤٢٨ ٤/١٠ • **دعوى تنازع الاختصاص - قبولها .**  
رفع دعوى الموضوع امام جهة قضائية واحدة -  
لا يكون هناك تنازع على الاختصاص يقتضى تعيين  
الجهة المختصة - اثره - عدم قبول دعوى التنازع .

٤٢٨ ٣/١٠ • **دعوى تنازع الاختصاص - اثر رفعها .**  
يترتب على رفع دعوى التنازع على الاختصاص  
وقف الدعاوى الموضوعية القائمة المتعلقة به حتى  
الفصل فيه .

٢٨٠ ١/ ٢ • **طلب الفصل في تنازع الاختصاص - تكييفه .**  
طلب الفصل في تنازع الاختصاص او في النزاع  
القائم بشأن تنفيذ حكمين نهائيين متناقضين ليس طريقا  
من طرق الطعن في الاحكام القضائية .

٣٦٧ ١/ ١ • **تنازع اختصاص - الصفة في دعوى التنازع .**  
يشترط فمين يرفع دعوى التنازع ان يكون من  
نوى الشأن بان يكون طرفا في المنازعة التى حدثت  
بشأنها التنازع في الاختصاص .

٣٦٧ ٢/ ٢ • **دعوى التنازع - دعوى جنائية - الوكالة .**  
ابداء الدفاع من محام في دعوى جنائية يجعل  
وكالته مقصورة على تلك الدعوى .

رقم  
القاعدة  
رقم  
الصفحة

دعوى التنازع في الاختصاص دعوى مستقلة عن  
الدعوى الجنائية في موضوعها وأجراءاتها والحكم فيها  
وليست امتدادا لها .

- ٢٨٠ ٢ / ٢ • دعوى التنازع - شرط قبولها .  
يشترط لقبول دعوى التنازع أن ترفع إلى المحكمة  
بالإجراءات المعتادة لرفع الدعاوى أمام المحكمة  
الدستورية العليا المنصوص عليها في المادة ٢٤ من  
قانون المحكمة .

### تنازع تنفيذ الأحكام المتناقضة

- ٢٨٠ ٢ / ٢ • دعوى تنازع تنفيذ الأحكام المتناقضة - مناط  
قبولها .  
منط قبول طلب الفصل في النزاع الذي يقوم  
بشأن تنفيذ حكمين نهائيين متناقضين أن يكون أحد  
الحكمين صادرا من أية جهة من جهات القضاء أو  
هيئة ذات اختصاص قضائي والآخر من جهة أخرى  
منها ، وأن يكونا قد حصنا النزاع وتناقضا بحيث  
يتعذر تنفيذها معا .

- ٤٢١ ٢ / ١ • النزاع بشأن تنفيذ حكمين نهائيين متناقضين  
- أساس الفصل فيه - قواعد الاختصاص الولائي .  
الحكمة الدستورية العليا وهي تفصل في النزاع  
القائم بشأن تنفيذ حكمين نهائيين متناقضين طبقا  
لقواعد الاختصاص الولائي فتعتمد بالحكم الصادر من  
الجهة التي لها ولاية الحكم في الدعوى .  
الحكمة الدستورية العليا - لا تعد جهة طعن في  
الأحكام النهائية المتناقضة .

- ٣٩٠ ١ / ٥ • تنازع أحكام .  
منط قبول طلب الفصل في النزاع الذي يقوم  
بشأن تنفيذ حكمين نهائيين .

( ج )

### جنسية

- ٢٨٦ ١ / ٤ راجع دعوى ( قاعدة رقم ..... )  
• جنسية - دعوى اثبات الجنسية - طبيعتها  
دعوى اثبات الجنسية يقصد بها تقرير مركز قانوني  
معين يستمد وجوده من نصوص قانون الجنسية .

رقم  
القاعدة  
٢٩٠ ٢/ ٥

● جنسية - خصوصية - حكم -  
الحكم الصادر بانتهااء الخصوصية في دعوى  
الجنسية - أثره - لا يحسم النزاع حول الجنسية -  
أثر ذلك في دعوى تنازع الاحكام .

(ح)

### حكم

● احكام المحكمة العليا وقراراتها نهائية وغير ٢/ ٦ ٢٩٥  
قابلية للطعن - أساس ذلك - نص المادة ١٢ من قانون  
المحكمة العليا .  
يستثنى من هذا الاصل الدعاوى المتعلقة  
بمخالصة اعضائها وعدم صلاحيتهم ، فاذا وقع بطلان  
في حكم صادر من المحكمة العليا لسبب من اسباب عدم  
الصلاحية جاز للخصم أن يطعن في الحكم أمام المحكمة  
الدستورية العليا - أساس ذلك - نص المادة ٣ من  
القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ بصمدار قانون المحكمة  
الدستورية العليا والمادة ١٥ من هذا القانون .

(د)

### دعوى

دعوى - الدعاوى والطلبات التي تختص بها  
المحكمة الدستورية العليا - اجراءات رفعها .  
● المحكمة الدستورية العليا - اجراءات رفع

٤/ ٦ ٢٩٥  
الدعاوى والطلبات .  
الاجراءات التي رسبها قانون المحكمة الدستورية  
العليا لرفع الدعاوى والطلبات التي تختص بالفصل  
فيها تتعلق بالنظام العام - يترتب على مخالفة هذه  
الاجراءات عدم قبول الدعوى .

● دعوى - احالة - المادة ١١٠ مرافعات . ٥/ ٦ ٢٩٥  
الاحالة ليست طريقا لاتصال الدعاوى والطلبات  
بالمحكمة الدستورية العليا الا في الحالة المنصوص عليها  
استثناء في المادة ٢٩/ ١ من قانون المحكمة . لا محصل  
لاعمال نص المادة ١١٠ مرافعات بالنسبة الى الدعاوى  
والطلبات التي تختص المحكمة الدستورية العليا وحدها  
بالفصل فيها .



رقم  
القاعدة  
رقم  
الصفحة

٢٨٦ ١/ ٤

• دعاوى اثبات الجنسية :

دعاوى اثبات الجنسية يقصد بها تقرير مركز ثانوى معين يستمد وجوده من نصوص قانون الجنسية.

٤٢٢ ١/١١

• دعوى تفسير حكم - ماهيتها •

دعوى التفسير لا تعد طريقاً من طرق الطعن في الاحكام ولا تمس حجيتها ، وتستهدف استجلاء ما وقع فيها قضي به الحكم المطلوب تفسيره من غموض أو ابهام .

٤٢٣ ٢/١١

• طلب تفسير حكم - مناط قبوله •

مناط قبول طلب التفسير أن يشوب الحكم المطلوب تفسيره غموض أو ابهام يؤثر خلافاً حول فهم المراد منه ، إذا كان قضاء الحكم واضحاً لا يشوبه غموض فإنه لا يجوز الرجوع الى المحكة لتفسير هذا القضاء حتى لا يكون التفسير فريضة للعنول عن الحكم أو المساس بحجيته .

٣٦٧ ٢/ ١

• دعوى - طلب التدخل الاتضامى - مناط

قبوله •

الخصومة في طلب التدخل الاتضامى تابعة للخصومة الاصلية - عدم قبول الدعوى الاصلية يستتبع انقضاء طلب التدخل الاتضامى .

٤٢٨ ٣/٢٠

• دعوى تنازع الاختصاص - اثر رفعها •

يترتب على رفع النزاع على الاختصاص وقف الدعاوى الموضوعية القائمة المتعلقة به حتى الفصل فيه .

٣٨٠ ١/ ٣

• طلب الفصل في تنازع الاختصاص او تناقض

الاحكام - تكييفه •

طلب الفصل في تنازع الاختصاص او في النزاع القائم بشأن تنفيذ حكمين نهائين متناقضين ليس طريقاً من طرق الطعن في الاحكام القضائية .

٣٦٧ ١/ ١

• دعوى تنازع اختصاص - الصفة فيها •

يشترط معين يرفع دعوى التنازع أن يكون من نوى الشان بأن كان طرفاً في المنازعة التى حدث بشأنها التنازع في الاختصاص .

رقم  
الصفحة

- ٣٦٧ ٢/ ١ • **دعوى التنازع - دعوى جنائية - الوكالة** .  
إبداء الدفاع من محام في دعوى جنائية يجعل  
وكالته مقصورة على تلك الدعوى .  
دعوى التنازع في الاختصاص دعوى مستقلة عن  
الدعوى الجنائية في موضوعها وأجراءاتها والحكم فيها  
وليست امتدادا لها .
- ٣٨٠ ٣/ ٢ • **دعوى التنازع - شرط قبولها** .  
يشترط لقبول دعوى التنازع أن ترفع الى المحكمة  
بالاجراءات المعتادة لرفع الدعاوى أمام المحكمة  
الدستورية العليا المنصوص عليها في المادة ٢٤ من  
قانون المحكمة .
- ٤٢٨ ٥/ ١٠ • **دعوى - رخصة التصدى - المادة ٢٧ من  
قانون المحكمة** .  
الرخصة المخولة للمحكمة الدستورية العليا في  
التصدى لدستورية القوانين واللوائح - مناط أعمالها  
- أن يكون النص الذي يرد عليه التصدى متصلا  
بنزاع مطروح عليها اذا انتفى قيام النزاع فلا يكون  
لرخصة التصدى سند يسوغ أعمالها .
- ٤٥٠ ٢/ ١٤ • **دعوى تنازع الاختصاص - زوال عنصر  
المنازعة في الخصومة الموضوعية - أثره** .  
زوال عنصر المنازعة في الخصومة يؤدي الى  
انتهاء المصلحة في دعوى التنازع المرفوعة بشأنها .

( ش )

### شركات القطاع العام

- ٣٧٤ ١/ ٢ • **راجع اختصاص ( قاعدة ..... )**  
• **شركات القطاع العام - شركات الاقتصاد  
المختلط - منازعات العاملين بشركات القطاع العام -  
اختصاص** .  
شركات الاقتصاد المختلط من أشخاص القانون  
الخاص رغم مساهمة الشخص العام في رأسمالها .  
شركات القطاع العام من أشخاص القانون  
الخاص . علاقة العاملين بشركات القطاع العام علاقة  
عقدية يحكمها القانون الخاص .

رقم  
القاعدة الصفحة

المنازعات المتعلقة بأجور العاملين بشركات القطاع العام لا تعتبر منازعات ادارية مما يدخل في اختصاص محاكم مجلس الدولة ، وانها تختص بها جهة القضاء العادى .

( ق )

### قرار ادارى

- راجع اختصاص ( قاعدة رقم ..... )  
٤٠٦ ١/ ٧ • قرار ادارى - اختصاص .  
قرار تقرير المنفعة العامة ، وقرار نزع الملكية يعتبر كلا منهما قرارا اداريا .  
قرار تقرير المنفعة العامة يمثل ركن السبب في القرار الوزارى بنزع الملكية للمنفعة العامة .  
النعى بعدم مشروعية قرار نزع الملكية للمنفعة العامة يشكل منازعة ادارية مما يدخل في اختصاص جهة القضاء الادارى ، ويخرج عن اختصاص محاكم جهة القضاء العادى .

( ن )

### النيابة العامة

- ٤٤٤ ٤/١٣ • النيابة العامة .  
النيابة العامة وهى تمارس سلطة التحقيق لا تعتبر جهة قضاء ولا هيئة ذات اختصاص قضائى ، ولا تعد جهة من جهات الحكم التى تستقل وحدها بالفصل فى الدعوى الجنائية .

( هـ )

### هيئة المفوضين

- ٢٨٠ ٣/ ٣ • هيئة المفوضين - الطلبات الجسدية او الاضافية .  
لا يجوز ابداء طلبات جديدة او اضافية امام هيئة المفوضين .

رقم  
القاعدة

رقم  
الصفحة

### هيئات قضائية

٨ ٤١٥

● جهة القضاء - الهيئة ذات الاختصاص القضائي .

جهة القضاء هي الجهة التي تقوم بولاية القضاء  
الهيئة ذات الاختصاص القضائي هي كل هيئة خولها  
القانون سلطة الفصل في خصومة بحكم تصدره بعد  
اتناء الاجراءات القضائية التي يحددها القانون .

رقم  
القاعدة الصفحة

رقم الدعوى والسنة القضائية تاريخ جلسة الحكم

٣٦٧	١	٧ يناير سنة ١٩٨٤	الدعوى رقم ٥ لسنة ٤ ق تنازع
٣٧٤	٢	٧ يناير سنة ١٩٨٤	الدعوى رقم ٦ لسنة ٤ ق تنازع
٣٨٠	٣	٢١ يناير سنة ١٩٨٤	الدعوى رقم ١ لسنة ٥ ق تنازع
٣٨٦	٤	١٨ فبراير سنة ١٩٨٤	الدعوى رقم ٢ لسنة ٣ ق تنازع
٣٩٠	٥	٣ مارس سنة ١٩٨٤	الدعوى رقم ٣ لسنة ٥ ق تنازع
٣٩٥	٦	٧ أبريل سنة ١٩٨٤	الدعوى رقم ٢ لسنة ٥ ق منازعة تنفيذ
٤٠٦	٧	١٩ مايو سنة ١٩٨٤	الدعوى رقم ١٤ لسنة ٤ ق تنازع
٤١٥	٨	١٦ يونية سنة ١٩٨٤	الدعوى رقم ٢ لسنة ٥ ق تنازع
٤٢١	٩	٥ يناير سنة ١٩٨٥	الدعوى رقم ٢٢ لسنة ١ ق تنازع
٤٢٨	١٠	٢١ ديسمبر سنة ١٩٨٥	الدعوى رقم ١ لسنة ٦ ق تنازع
٤٣٣	١١	٢١ ديسمبر سنة ١٩٨٥	الدعوى رقم ٣ لسنة ٦ ق منازعة تنفيذ
٤٤٠	١٢	١ مارس سنة ١٩٨٦	الدعوى رقم ٦ لسنة ٥ ق تنازع
٤٤٤	١٣	٣ مايو سنة ١٩٨٦	الدعوى رقم ١١ لسنة ٤ ق تنازع
٤٥٠	١٤	٢١ يونية سنة ١٩٨٦	الدعوى رقم ١ لسنة ٤ ق تنازع

رقم الايداع ٨٧/٥٤٢٨

## تصويت الأخطاء

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
٢١	٦	في	ت حذف
٢٢	٢٦	التي	التي
٢٢	٢٥	القدم	النام
٥١	١٨	و جاز	وحاز
٥٤	٢٨	بصحة	ب حيث
٥٨	٣	مصطفى	مصطفى
٦٧	٢٨	في سبيل الحريات	في سبيل حماية الحريات
٧٨	١١	لمحكمة	ب محكمة
٩٠	١٢	فليه	فيه
٩١	٢٢	منقضيه	منتفيه
٩٩	٢١	المدة	المادة
١٠٩	١١	و	أو
١١٢	٢٥	و	أو
١١٥	٤	اتصل	ما اتصل
١٢٠	٢٢	منها برفع الدعوى	منها بطريقة رفع الدعوى
١٢٣	٢٤	ومقابل تعويض	ت حذف
١٤٢	٩	والاولاد	واولاد
١٥٢	١٤	و	أو
١٥٧	١٠	و	أو
١٧٢	٢٢	الخاصة	الخاصة
١٧٦	١١	وترتيبته	وترتبته
١٧٦	٢٠	وآثرت	وآثرت
١٩٠	١٠	ق	أو
١٩١	١٦	المدعين	المدعين
١٩٣	٢٢	يسصرف	ينصرف
٢٠٢	٤	وحيث	وحيث
٢١٤	٥	المناسبة	المناسبة
٢١٤	٢٥	المباشرة	المباشر
٢١٥	٢٢	ملتها	جعلتها
٢٢٩	٢٥	فرض	فرص
٢٣٢	٢٤	بهذه	بهذه
٢٥٨	٢٦	دستوريته	دستوريته
٢٦٤	١٤	الدستورية	الدستورية
٢٦٤	٢٩	بمبدأ	بمبدأ
٢٧٩	١٣	للمادة	للمادة
٢٨٤	٩	البحث	للبحث
٢٨٤	٢٦	لا يصرف	لا ينصرف

الصفحة	السطر	الخط	الصفحة
٢٨٦	١	تبعه	تبعه
٢٨٦	٣	عائقة	عائقة
٢٨٦	٤	أيه	أيه
٢٣٦	٢٧	صحة	صحة
٢٤٧	١٨	و	و
٢٤٨	٢٧	عليه بقولها	عليه بقولها
٣٥٣	٢٨	للدستور	للدستور
٣٨٢	٢٥	والمدالة	والمدالة
٣٩٤	١٧	—	—
٣٩٥	١٢	مخاصمة	مخاصمة
٣٩٨	١٥	مكرر	مكرر
٤١٢	٦	معين كان	معين متى كان
٤٢٤	٣	قائما على اساس	قائما على غير اساس
٤٣٠	٢	لرخصة	لرخصة
٤٣٣	٢٣	وينص	وينص
٤٣٤	٢٣	المطروحين	المطروحين
٤٣٦	٢٦	فيها	فيها
٤٤٦	١٩	حطة	حطة
٤٤٨	٢٤	بالفصل	بالفصل
٤٤٨	٢٥	رفها	رفها
٤٥٤	١٨	جبالى	جبالى
٤٥٨	١	سيره	غيره
٤٥٨	١٧	١/٣	٢/٣
٤٥٨	٢٥	٢/٣	١/٣
٤٦٠	١٠	جميعا	جميعها
٤٦١	١٥	الرقابة	الرقابة الدستورية
٤٦١	٣٢	الدستورية	الدستور
٤٦٥	٢٧	٥/٥٠	٦/٥٠
٤٦٦	٣٠	التلمس	التلبس
٤٧٢	٣١	١/٧	٣/٧
٤٧٥	١	٤٨	٢/٤٨
٤٧٥	٢٥	٦٦	٩٦
٤٧٧	١٨	٢٥٢	٢٥٣
٤٧٨	٢٣	يصنعه	يصنع
٤٧٩	٣٦	—	٤/٢٩ - ص ١٩٥
٤٨٣	١٢	١٩٥	١٩٦
٤٨٤	١٤	٣/٢٣	٤/٢٣
٤٨٤	١٦٠١٨	١/٤٩	٣/٤٩
٥٠٢	٣	٨	٢/٨





Bibliotheca Alexandrina



0347823

دار الهنا للطباعة ت : ٧٦٦٣٢٧